سيد أحمد قوجيلي

الصراع على تفسير الحرب والسلم

دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الصراع على تفسير الحرب والسلم

دراسات في منطق التحقيق العلمي
في العلاقات الدولية

الصراع على تفسير الحرب والسلم

دراسات في منطق التحقيق العلمي
في العلاقات الدولية

سيد أحمد قوجيلي

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

قوجيلي، سيد أحمد

الصراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية/ سيد أحمد قوجيلي.

448 ص.؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 387-432) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-223-3

1. العلاقات الخارجية - نظريات. 2. السياسة الدولية. 3. السياسة - نظريات. 4. الحرب والسلام - نظريات. 5. المنازعات الدولية - نظريات. أ. العنوان.

327.101

العنوان بالإنكليزية

Conflict Over the Interpretation of War and Peace: Studies on Scientific Investigation in International Relations

by Sid Ahmed Goudjili

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

إلى

ابنتي العزيزة...

لينا...

المحتويات

القسم الثالث
التعاون في السياسة الدولية

القسم الرابع
الفهم والمعنى في السياسة الدولية

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

توطئة

فصول هذا الكتاب هي في الأصل دراسات منفصلة أُعدت للنشر في الدوريات الأكاديمية المختصة، ثم ما لبث أن تحولت في مشروع إلى كتاب بعد اطّلاعنا على الوضعية المتخلفة التي يعيشها اختصاص العلاقات الدولية في البلاد العربية، نتيجة غياب شبه تام للمجلات العلمية المختصة بالدراسات النظرية.

وكانت هذه الفصول قد كُتبت في معظمها في الفترة 2012–2015، كنت أُعد في خلالها أطروحة الدكتوراه في قسم الدراسات الدولية، وأشغل في الوقت ذاته منصب أستاذ مساعد مكلف الدروس. وتأتي هذه الدراسات ثمرة لتلك السنوات التي أمضيتها في تدريس مادة نظرية العلاقات الدولية، عكفت في أثنائها على البحث والقراءة، مدفوعًا بشغف بالكتابة لا ينقطع، وملهَمًا باستفهامات من الطلاب لا تنتهي. واستفادت مواد هذا الكتاب من النقاشات والملاحظات التي كان يثيرها طلابي في قاعات التدريس، فلا مندوحة عن أن يكون شيء من هذا العمل مدينًا لهم.

هذا الكتاب

يتميز هذا الكتاب بطابعه المدرسي، ويعتمد في نثره، كغيره من الكتب المدرسية، على أسلوب يجمع بين الوصف التبسيطي والحفاظ على عمق الأفكار وأصالتها وفق ورودها من المصدر. وعلى الرغم من تنوع موضوعاته، فإنه يظل عملًا موجهًا إلى طلاب الدراسات الدولية بشكل خاص، مع أنه يطمح،

كسواه من الكتب، إلى جعل نفعه وتأثيره يتخطيان قراءه المتخصصين، ويجد فيه المنتمون إلى اختصاصات أخرى ما يُعينهم على فهم الظواهر الدولية، أو بعض القضايا الفكرية في النظرية السياسية والاجتماعية. وفوق ذلك كله، نأمل بأن يجد فيه زملاؤنا الأساتذة والباحثون دليلًا مفيدًا يعينهم على تأدية مهماتهم الأكاديمية.

على الرغم من حرصنا على تحري التبسيط عبر ثنايا الفصول، لا بد من التنويه بنقطة في غاية الأهمية هي أن هذا الكتاب لا ينتمي إلى صنف الكتب المدرسية التقديمية أو المدخلية - التي تقدّم كمقررات افتتاحية للطلاب المبتدئين في الاختصاص - وإنما ينتمي إلى صنف الكتب التحقيقية المتقدمة، التي تفترض، عوضًا عن استعراضها وتفصيلها المفاهيم والأفكار الأساسية في كل نظرية، أن القارئ يملك معارف مسبقة بشأن مضمونها، وهذا ما يجعله موجهًا - على الأرجح - إلى طلاب الدراسات العليا أو الطلاب المتقدمين في تدرجهم الدراسي.

إن لهذا التنويه سببًا وجيهًا؛ فالطلاب يشتكون في معظمهم، وبشكل دائم تقريبًا، من صعوبة مادة نظرية العلاقات الدولية، ونراهم يتذمرون باستمرار، ومن دون حرج، من الإرهاق الذهني الذي يطاولهم بسبب التجريد الذي تتسم به موضوعاتها. ولسنا ندّعي أن هذا الكتاب خالٍ من هذه الصعوبة، أو أنه سيكون كالمروحة في أيدي جميع الطلاب، بل نعترف فوق ذلك بأن فيه موضوعات تحتاج إلى قراءة تركيبية متأنية وذهن نبيه متمحص، وتحتاج قبل هذا وذك إلى اطلاع مسبق على حيثيات النقاشات النظرية. وكأي نظرية في العلوم الاجتماعية، تحتاج نظرية العلاقات الدولية إلى شيء من التدرب والتكوين في الأطر النظرية والمنهجية، وربما تتطلب في بعض الأحايين اختصاصًا نوعيًا في فلسفة العلوم. وفي حين يجد متصفحو هذا الكتاب سهولة في المرور من عنصر إلى آخر، أو حتى القفز عن صفحات تحمل أشياء مألوفة لهم، فإنه لا بد أن تستوقفهم فقرات عدة بين صفحاته تستنزف منهم جهدًا ذهنيا مضنيًا، وتستنفر أقصى قدراتهم الاستيعابية. وفي أي حال، يجب ألّا تشكل هذه الصعوبة المزعومة للتكوين النظري منفذًا للتشاؤم أو الإحباط، لأن هذا التكوين هو في الأصل عبارة عن رياضة عقلية تحتاج إلى

الإكثار من قراءة الأسلوب التجريدي واعتياده. وإن كان في القول عزاء لبعض المعنيين، فإن حتى علماء الاجتماع المرموقين لا يزالون يواجهون الصعوبة ذاتها عند قراءة كانط أو هيغل. وبقدر ما تعلق الأمر بهذا القياس، ليس لنا أن نجزم يقينًا بأن جون ميرشايمر يستوعب كل ما يكتبه ألكسندر وينت!

ما الذي يجعل هذا الكتاب مختلفًا؟ لا شيء، تقريبًا، إذا نظرنا إليه من ناحية المحتوى، ولكن إذا نظرنا إليه من ناحية المنهج، نجد فيه شيئًا يميزه من الأعمال الموجودة في الساحة الأكاديمية العربية؛ فهو يقدم مدخلًا تحليليًا في **ما وراء النظرية** (Metatheory) (وسنسمّيها الميتانظرية)، أو ما يُعرف بـ «نظرية النظرية»، وهو نوع من التحقيق الذي يبحث النظرية في ذاتها، من دون اختبارها أو مطابقتها مع الشواهد الإمبيريقية. لهذا السبب، لن يجد القارئ في هذا الكتاب دراسات حالة أو أمثلة كثيرة من العالم الواقعي، إلّا في سياق الاستشهاد بالعوامل الخارجية التي ساهمت في صعود النظريات أو انحسارها. ونحن إذ نقر بأن الاستشهاد بالأمثلة التجريبية يمثّل قيمة مضافة من دون أدنى شك، فإن القيام بذلك كان سيتطلب مساحة أكبر من الحجم الحالي للكتاب؛ فدراسة الحالة التجريبية مهمة في التكوين العلمي للباحث، لكن التكوين النظري يُعَدّ أكثر أهمية في مستويات التدرج الأكاديمي. وبما أن كتب العلاقات الدولية المكتوبة باللغة العربية في السنوات الأخيرة يغلب على معظمها الطابع الإمبيريقي، فإن هذا الكتاب يسعى لبناء توازن جديد من خلال إعادة النظرية إلى مركز التحقيق العلمي في العلاقات الدولية.

ونجد في هذا الكتاب أيضًا أن أغلبية فصوله كُتبت مع الأخذ في الحسبان إمكانات الباحث العربي ومتطلباته، والأحوال السياقية المحيطة به؛ إذ شهدت السنوات الأخيرة حركة ترجمة واسعة لكثير من الكتب الدراسية القيّمة في العلاقات الدولية (لا غرابة في ذلك إذا كان مؤلفوها علماء مرموقين في الاختصاص)، ولعلنا لا نبالغ في القول إن هذه الترجمات كَسرت العزلة نوعًا ما عن اختصاص العلاقات الدولية، وساعدت الطلاب (وحتى الأساتذة) في استكشاف أهم الأدبيات والنقاشات النظرية المعاصرة. لكن على الرغم من

ذلك، يجب الحذر في التعاطي مع هذه الأعمال، لأن من الممكن أن تصبح في مرحلة معيّنة من التدرج العلمي عائقًا أمام تقدم التكوين النظري للطالب عوضًا عن تحسينه؛ إذ كتبها في الغالب علماء أو أساتذة مرموقون (أنكلو-أميركيون في معظمهم) في شكل مداخل موجَّهة إلى طلابهم - الذين تتوافر لديهم المواد المرجعية ولا يعانون حاجز اللغة. وكما تقضي أصول التحرير العلمي الرصين، هناك فارق شاسع في الكتابة لجمهورٍ ذي اطلاع (أو في الأقل إمكان الاطلاع) على الأدبيات الأساسية، والكتابة لجمهور لا تتوافر لديه هذه الأدبيات (المادة العلمية)، أو لا يتقن لغتها كما هي حال كثيرين من الطلاب في البلدان العربية. وفي الواقع، لا مجال للمقارنة، على سبيل المثال، بين طلاب يتوجهون إلى مقاعد الامتحان بعد إنهاء قراءة جميع أعمال النظرية الواقعية أو البنائية المقررة في الفصل الدراسي (كما هي الحال في جميع الجامعات المرموقة في العالم)، وطلاب أنهوا دراساتهم العليا في الدكتوراه ولم يصادفوا يومًا كتاب هانس مورغِنتاو أو كينيث والتز في أي مكتبة جامعية في دولة قارة كالجزائر مثلًا! وبما أن الحال هذه لا تختلف كثيرًا عن الحال في بلدان عربية أخرى، فإنه يصبح من المنطقي أن نكتب ونحن نأخذ في الحسبان الأشياء التي لا يحصل عليها القارئ العربي (ونشدد هنا على القيود البيئية، وحتى النفسية). ولا بأس في أن نشير إلى أن السنوات التي أمضيناها في تدريس مادة نظرية العلاقات الدولية كان لها دور مهم في إسهابنا في بعض الأمور ومرورنا سريعًا بأخرى، فحسبنا أن الأولى أشياء لن يجد لها الطالب معالجة كافية في الكتب المترجمة، بينما الأخيرة موجودة فيها أو في سواها من الأعمال القيّمة المكتوبة باللغة العربية.

إن التغيير في إيقاع الكتابة (بين التفصيل تارة والإيجاز تارة أخرى)، والاعتماد على أسلوب السرد العلمي (التسلسل الكرونولوجي للحوادث والنقاشات)، والالتزام بأسلوب الكتابة النظرية الصارمة (بالحد الأدنى من الشواهد التجريبية) واعتماد التحقيق الميتانظري (نظرية النظرية) - كلُّ ذلك يميز هذا الكتاب، وإن يكن لا يجعله فريدًا في نوعه. وفي جميع الأحوال، يجب أن يُقرأ هذا العمل ويُفهَم - فحسب - في ضوء الكتابات السابقة.

بنية الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على عرض مستفيض لأهم النقاشات النظرية الموجودة في حقل نظرية العلاقات الدولية المعاصرة. وهو يعرض، بشكل محدد، أدوار ما يُعرف بالنقاش الثاني في نظرية العلاقات الدولية، بين النظريات الواقعية والمؤسساتية النيوليبرالية (في القسمين الثاني والثالث)، والنقاش الثالث بين المقاربات الوضعية وبعد - الوضعية (القسم الرابع). وتناقش أقسام الكتاب في مجموعها منظورات متنوعة للشؤون الدولية، وتمثّل أيضًا، كما يدل عنوان الكتاب، منظورات متنافسة ومتضاربة؛ فهي تنقسم، من حيث شكلها العام، إلى عالمين: عالم الصراع (منظور كطريق إلى الحرب) وعالم التعاون (منظور كدعامة للسلام).

تمثّل النظرية الواقعية (ونظريات الحرب) العالم الأول، فتؤكد الطابع النزاعي للسياسة الدولية. وبناءً على ذلك، تحاول تفسير الطرائق التي تندلع بها النزاعات الدولية وكيف تتصاعد إلى حروب بين الأمم. وتمثّل النظريات النيوليبرالية (والوظيفية) العالم الثاني، فتؤكد الطابع التعاوني للسياسة العالمية، وتركز على دور الترتيبات التعاونية في تأسيس السلام العالمي ودعمه. وعلى نقيض الرؤية الواقعية للشؤون الدولية، وهي رؤية متشائمة، تحمل النيوليبرالية رؤى متفائلة وتقدمية بشأن إمكان نقل طبيعة العلاقات الدولية من عالم الحرب إلى عالم السلم. وبين هذين العالمين المتناقضين، تتوسط المنظورات البديلة للسياسة العالمية، وتمثّلها المقاربات النقدية وبعد الحداثية، التي ترى أن الصراع والتعاون ليسا ظاهرتين متأصلتين بالضرورة في طابع العلاقات الدولية، ويجب ألّا يكونا مبررين لتركيز المعرفة واحتكارها (واختزالها أيضًا) في فرضيات أو مقاربات علمية محددة. إن عالم الحرب، بالنسبة إلى النقديين وبعد الحداثيين، ينتج عندما ترتدي «الأيديولوجيا» ثوب العلمية في الواقعية، ويظهر عالم السلام عندما تلبس «المصالح» الثوب نفسه في النيوليبرالية. ببساطة، الحرب والسلم ليسا عالمين موجودين «كما هما»، وإنما كما «نريدهما أن يكونا». وعلى نقيض المقاربات المادية السائدة، تخلق البنائية الاجتماعية عالمًا ثالثًا يتصور الصراع والتعاون بنى

اجتماعية (مثالية) لا بنى مادية؛ فهي تكتسب معاني معيّنة - فحسب - من خلال القواعد والمعايير التي يتقاسمها الفاعل مع الآخرين، ومن خلال تصوراته للبيئة التي يتفاعل معهم فيها. بالتالي، فإن قضايا الصراع والتعاون، ونواتجها في الحرب والسلم، لا ترتبط بما نراه ونعاينه، وإنما بما نفهمه وما نولّده من هذا الفهم.

إن تقسيم بنية الكتاب إلى ثنائية الصراع والتعاون مجرد إجراء منهجي؛ فنظرية العلاقات الدولية لا تقتصر على هذين العالمين، وإنما هناك، لحسن حظنا، عوالم أخرى ممكنة، وتمثّلها نظريات مرموقة في الاختصاص. بيد أن مضمون الدراسات المتوافرة هو ما يفرض علينا هذا التقسيم. وفي حين تحضر النظريات المذكورة في الفقرات السابقة، تغيب نظريات ومقاربات أخرى لا تقل أهمية، كالنيوماركسية والنسوية والمعيارية والمدرسة الإنكليزية وبعد الكولونيالية والسوسيولوجيا التاريخية والنظرية الخضراء، وكان من شأن حضورها أن يفرض، بلا شك، تقسيمًا آخر لبنية هذا الكتاب.

يقودنا هذا التقسيم إلى ضرورة استباق سوء فهم محتمل بخصوص عنوانه؛ فعبارة **الصراع على تفسير الحرب والسلم** توحي بأن هذه المنظورات، والعوالم التي تمثّلها، متناقض بعضها مع بعض. وهذا صحيح من الناحية الإجرائية؛ فهناك عناوين بارزة كثيرة لكتب مدرسية مرموقة في الاختصاص استعملت عبارات مثل: متضاربة ومتنافسة ومتصادمة ومتصارعة، لوصف الاختلافات الكثيرة التي تقسم نظريات العلاقات الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بمسائل الحرب والسلم. ولكن، ينبغي لنا أخذ هذا الحكم في مداه النسبي فحسب؛ فعلى الرغم من أن هذه النظريات تنطلق من فرضيات ومبانٍ فكرية متباينة، وتنظر إلى الظواهر الدولية بعدسات مختلفة، فإنها تحوي نقاطًا مشتركة كثيرة. وكما سنكتشف في الفصل الثاني، تحتوي العلوم كلها تقريبًا على قواعد تسمح بتعايش النظريات وتطورها جنبًا إلى جنب، وعلم العلاقات الدولية ليس استثناء في هذا الصدد. بل إن القارئ الفطن سيستنتج من ثنايا هذا الكتاب أوجه تشابه وتداخُل كثيرة بين النظريات والمنظورات المعروضة في فصوله، وسيكتشف، عند الانتهاء من قراءة الكتاب كاملًا، أن فهمه العام للشؤون الدولية تحسّن كثيرًا، ومثل هذه النتيجة مستبعَدة تمامًا لو أن هذه النظريات كانت متضاربة ومتناقضة بشكل عميق.

تلتزم الدراسات في هذا الكتاب درجةً مقبولة من الحياد الموضوعي في السرد التحليلي للنظريات، وتنتهج في الوقت نفسه الحد الأدنى من التدخّل السياقي في استعراض مبادئها ومبانيها الفكرية. ستترك النظريات تتكلم على نفسها، ولن نتدخل إلّا في تفسير ظاهرة التحولات من براديغم إلى آخر، والأسباب والدوافع التي أدت إليه. ويبقى على القارئ الفطن التمييز بين التحليل النظري النابع من المصدر، وذلك المضاف في سياق المراجعة النقدية للنظريات.

وكأي عمل اكتنف جهدًا متواضعًا، فإن عملنا هذا لا يكتمل نصابه حتى يستوفي ثناء أولئك الذين ساهموا فيه من قريب أو من بعيد، ونخص بالذكر ربيع أحمد زكريا، الأستاذ في النظرية السياسية في جامعة كاليفورنيا، الذي تجشم عناء مراجعة مخطوطة الكتاب، وساهم بملاحظاته القيمة في إثراء نقاط كثيرة فيها. وإذ فَتحت باب الشكر على مصراعيه، فلا يسعني إلّا الإقرار بفضل أولئك الذين كانوا سندًا ودعمًا لا ينقطعان، إذ حملوا عني أثقالًا خففت لي دروب التأليف، فأذكر من فرنسا بن خدة بن زعتر وساسي غبغوب وعمر خلف الله وصابر سالم، ومن جامعة الجزائر مصطفى بن عبد العزيز ومسعود شعنان وعبد الوهاب بن خليف. ومن الإنصاف القول إن هذا الكتاب ما كان له أن يبصر النور لولا معروف عمره سبع عشرة سنة، أسدانيه أستاذ في مادة الرياضيات، أكملت بموجبه مسيرة قُدّر لها أن تتوج في هذه السطور: إلى عبد الله دينار، وجميع أهالي قرية البرج، أنحني إجلالًا وامتنانًا. وثمة مكان بين صفحات هذا الكتاب يستحقه خالد بن عطاء الله، الذي رحل قبل عامين، ويذكره بعض متابعيه بالمعرفة الواسعة، ويذكره آخرون بالأخلاق النبيلة، وأذكره أنا بالاعتدال.

أمّا عائلتي الصغيرة، التي سرقني منها الكتاب على امتداد أسابيع طوال، فلن تفيها لغتي ولا أسلوبي المتواضع حق التعويض الذي تستحقه.

سيد أحمد قوجيلي
وهران، كانون الثاني/ يناير 2017

القسم الأول

بناء النظرية وتقويمها

الفصل الأول

النظرية والقانون ومنطق السببية

مقدمة: النظرية تبسيطًا للعالم

لا يُخفي الطلاب في معظمهم (خصوصًا في مستويات التدرج) معاناتهم الكبيرة نتيجة انكبابهم على فهم ما يتلقونه بشأن «النظرية» من فصول صعبة ومملة، وعلى استيعابها، وهي تنعكس في تذمرهم المستمر من التعقيد والتجريد المفرط الذي يشوب المساقات التي تتناول المسائل النظرية والإبيستمولوجية. وعلى الرغم من تفاوت القدرات الذهنية في التعامل مع التجريد بين شخص وآخر، فإن مصدر هذه الصعوبة، ومن دون أدنى شك، لا يكمن في تعذّر استيعاب منطق النظرية نفسها، وإنما في الغرض الذي تُبنى لأجله. والسؤال الذي نحتاج إلى الإجابة عنه ليس ما هي النظرية؟ وإنما لماذا نحتاج إليها؟

تؤدي النظرية مجموعة كبيرة من الوظائف المتساندة، ولكن يتفق علماء الاجتماع في معظمهم على أن **التبسيط** (Simplification) يُعَدّ أهمها على الإطلاق. يتميز الواقع بالتعقيد والتشابك الكثيف للظواهر والعلاقات والحوادث، بينما تتميز النظرية بالتبسيط والتوضيح والتفصيل. وتشدد أغلبية العلماء على أهمية التبسيط إلى حد ادعاء بعضهم أن «علم الاجتماع في مجمله يجسد محاولة لفهم

الحالات الاجتماعية المعقدة»[1]. وبغية تحصيل مستوى معقول من هذا الفهم، تهدف النظرية إلى حل التعقيد الذي تتسم به الظواهر الاجتماعية من خلال السعي إلى اكتشاف «ماذا يسبب ماذا، وكيف ولماذا؟» ومعرفته. إن طرح الأسئلة الملائمة، والإجابة عنها في صيغ تعميمات محققة تجريبيًا هما ما ندعوهما «**حقيقة**» وما نسعى لاكتسابه بوساطة النظرية. فالحقيقة تُعتبر الغاية التي يسعى وراءها التحقيق العلمي، في حين تبقى النظرية مجرد وسيلة لتلك الغاية. وتتميز الحقيقة (التي تمثّل الواقع من دون تفسير) بالتعقيد والغموض واللاقطعية، لأنها لا تتمثّل بسهولة أمام ملاحظتنا المباشرة، ولا تعرض جوهرها على فهمنا من دون استدلال؛ فنحن دائمًا بحاجة إلى نوع من الممارسة المنطقية المنظمة والصارمة للوصول إليها.

إن الواقع معقد، والنظرية بسيطة[2]، إذ تخفف من تعقيد الواقع وتجعله أكثر بساطة وسهولة للفهم. وهدف التبسيط الذي تسعى النظرية له ينعكس بالضرورة على بنائها المنطقي، وهو الأمر ذاته الذي يجعل الشرط الأوّلي لأي نظرية جيدة أن تكون بسيطة؛ فالنظرية المعقدة أو الغامضة تزيد من تعقيد الواقع أو الظاهرة التي نبحث فيهما، في حين «يكشف التبسيط العناصر الضرورية، ويشير إلى العلاقات والاعتمادية السببية الضرورية، أو يقترح مكان البحث عنها»[3]. إذًا، لا غرابة في أن تتسم النظرية التي تساهم في تبسيط الظواهر التي تتناولها بقوة تفسيرية كبيرة، كما تتميز بسلاسة وجاذبية لا تشتمل عليهما النظرية المعقدة. في هذا الشأن، يقدم تاريخ العلوم شواهد كثيرة على نجاح النظريات التي كان صوغها الأوّلي واضحًا وسهلًا نسبيًا، ويسجل في المقابل إخفاق تلك التي كانت معقدة ومبهمة وعسيرة على الفهم. وهذا يعني أنه كلما كانت النظرية سهلة وبسيطة، كانت مستساغة

(1) Gary King, Robert O. Keohane and Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitiative Research* (Princeton: Princeton University Press, 1994), p. 9, and Yale H. Ferguson and Richard W. Mansbach, *Remapping Global Politics: History's Revenge and Future Shock* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 35.

(2) Kenneth N. Waltz, «Evaluating Theories,» *American Political Science Review*, vol. 91, no. 4 (December 1997), p. 913, and Bruce Bueno de Mesquita, *Principles of International Politics: People's Power Performance Perceptions* (Washington, D.C.: CQ Press, 2000), p. 135.

(3) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979), p. 10.

ومقبولة ومقنعة، وهذا يطيل عمرها ويزيد من معجبيها ومؤيديها. فعلى سبيل المثال، يُرجع مراقبون كثر مصدر قوة النظرية الواقعية إلى بساطتها؛ فالواقعيون لم يقولوا عن طبيعة السياسة الدولية شيئًا يجد الباحثون فيه صعوبة لفهمه أو تقبّله. بالتالي، يمكن القول إن الواقعية نظرية ناجحة لأنها تبسّط الواقع المعقد للسياسة الدولية في شكل يجعل أفكارها أقرب إلى البدهيات. ويمكن اعتبار هذه البساطة أكثر شيء يميز الواقعية من النظريات الدولية الأخرى، وتسر جاذبيتها الكبيرة الطلاب والباحثين في الاختصاص.

أولًا: النظرية في الفلسفة الوضعية

أشار ستيف سميث في مسحه الحقلي للاختصاص إلى أن أغلبية البحوث التي أُجريت في العلاقات الدولية في خلال الثلاثين سنة الماضية، استندت ضمنًا إلى فرضيات وضعية[4]. وتعتبر الوضعية (Positivism) فلسفة علمية (أو منهجًا تحليليًا) نشأت (من الناحية التاريخية) نتيجة استبدال أطر المعرفة اللاهوتية والميتافيزيقية بإطار معرفي يقوم على التجربة الحسية وفحص البيانات والوقائع المستمدة منها. وهيمنت الفلسفة الوضعية - بوصفها منهجًا لخلق المعرفة - على التنظير في أغلبية العلوم الاجتماعية في العصر الحديث، بما فيها علم السياسة والعلاقات الدولية.

ظهرت الوضعية ردّةَ فعل على حالة التخلف التي كانت العلوم الاجتماعية تعيشها قبل القرن التاسع عشر، مقارنة بعلوم الطبيعة التي بلغت أوجَ تطورها ونجاحها؛ إذ كان تأثير فيزياء نيوتن في هذه الفترة هائلًا إلى درجة جعلت علماء كثرًا ضمن حقول معرفية مختلفة يعتقدون أن التطبيق الدقيق والصارم للمنهج (الرياضي) على حقولهم سيعطي نتائج مماثلة - أي سيؤدي إلى خلق نظرية موحدة بقوانين بسيطة قادرة على احتواء عدد كبير من الملاحظات. ولعل أشهر

(4) Steve Smith, «Positivism and Beyond,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski, *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 32.

وينظر أيضًا: Roger D. Spegele, *Political Realism in International Theory*, Cambridge Studies in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 29.

الأمثلة لهذا الجهد سعي سبينوزا في القرن السابع عشر إلى تطوير نظام للأخلاق باستخدام تنظيم علمي مقتبس عن منهجية إقليدس الهندسية - التي كانت قد دُمجت في نظرية نيوتن الطبيعية - واعتقاد لايبنتز، في مسار تطوير العلوم الاجتماعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أن السلوك البشري يمكن أن يخضع لما يشبه نظام نيوتني صارم[5].

بيد أن الوصول الرسمي إلى الوضعية في العلوم الاجتماعية تكلل في منتصف القرن التاسع عشر، في إثر صدور عمل أوغست كونت الشهير، الذي ميز فيه بين ثلاثة أنواع مختلفة (ومتناقضة) من المعرفة: اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعية[6]. تقابل هذه الأنواع ثلاث مراحل تاريخية في تطور المجتمع الإنساني: البدائي والوسيط والعلمي، على التوالي. وأرجع كونت مصدر المعرفة الوضعية إلى الأوضاع التاريخية المواكبة صعودَ المجتمع العلمي (الصناعي)، وهو السياق الذي ساهم في حدوث القطيعة مع أنماط التفكير التقليدية، وأنتجت هذه المعرفة من خلاله مفهومًا موحدًا للعلم يقدم معرفة موضوعية (حقيقية) على شكل قوانين سببية مشتقة من الملاحظة. ويمكن، بشكل عام، تمييز المعرفة الوضعية من أنماط المعارف الأخرى، خصوصًا بعد - الوضعية (انظر القسم الرابع من الكتاب)، من خلال ثلاث عقائد تحتوي في منطقها على ثلاث فرضيات[7]:

- في العقيدة **الأولى**، تُعتبر المعرفة الوضعية **حقيقية** لأنها خاضعة للاختبار التجريبي (مبنية على حقائق). وطبقًا لهذه العقيدة، تُعتبر المعرفة الوضعية (مقارنة بالمعرفة الميتافيزيقية أو اللاهوتية) موثوقة لأنها تتصل بشكل مباشر بالعالم التجريبي الجدير بالملاحظة، ويقوم هذا الاتصال، علاوة على ذلك، بضمان أن تكون المعرفة الوضعية «حقيقية». والفرضية التي تندرج تحت هذه العقيدة هي إمكان فصل الذات عن الموضوع، وهي تنص على وجود **عالم حقيقي** (الذات) متمايز ومنفصل عن إنشاءات العالم النظري أو الاجتماعي (الموضوع).

(5) Fred Chernoff, *The Power of International Theory: Reforming the Link to Foreign Policy-Making through Scientific Enquiry* (New York: Routledge Press, 2005), pp. 33-34.

(6) Auguste Comte, *Discours sur l'esprit positif* (Paris: Garnier, 1949).

(7) للمزيد بشأن فرضيات الوضعية، ينظر: Mark A. Neufeld, *The Restructuring of International Relations Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 25-36, and Chernoff, pp. 35-37.

- في العقيدة **الثانية**، تُعتبر المعرفة الوضعية **موضوعية** لأن احتواءها الحقائق يكون محققًا، بغضّ النظر عن التوجيه بمعايير المعرفة اللاهوتية والميتافيزيقية. وتتكون هذه العقيدة من جزأين، فتؤكد في أولهما أن المعرفة المنتجَة بوساطة منهج المعرفة الوضعي محددة بعالم الموضوع (التجريبي). وهذا يعني أن المعرفة العلمية لا تعلن النزاعات المحتدمة في العالم غير الواقعي لأن حل المسائل المعيارية ليس من اختصاص العلم. وتؤكد في آخرهما أن المعرفة المنتجة بوساطة منهج المعرفة الوضعي لا تتأثر بالالتزامات القيمية للباحثين أنفسهم. وتقع تحت هذه العقيدة فرضية قابلية فصل الحقيقة عن القيمة.

- في الفرضية **الثالثة**، تُعتبر الفلسفة الوضعية، كمقاربة، **موحدةً منهجيًا**، لأنها ترى أن المناهج والأدوات العلمية المستعملة لدراسة العالم الطبيعي قابلة للتطبيق على دراسة العالِم الاجتماعي. وتنص الفرضية التي تقع تحت هذه العقيدة على عدم وجود اختلاف أساسي بين العالمين الاجتماعي والطبيعي، بحيث تكون المقاربة المقدَّمة لإجراء التحليل العلمي في المجال الطبيعي ملائمة للمجال الاجتماعي.

واجهت وضعية كونت في بداية القرن العشرين سيلًا عارمًا من الانتقادات أرغمتها على فسح المجال لبديل جديد سُمّي **الوضعية المنطقية** (أو التجريبية). وظهرت هذه المدرسة في عشرينيات القرن الماضي في النمسا (حلقة فيينا) وألمانيا (مدرسة برلين) وبولندا، وكان عدد كبير من علمائها فيزيائيين وعلماء رياضيات.

تمثّل مساهمات الوضعية المنطقية المهمة في تطويرها منهجية الفرضية الاستنتاجية، التي تنص على أن العالم يبدأ بحادث أو ظاهرة معيّنة تتطلب تفسيرًا، ثم تتطور فرضية لتفسير حدوثها، والتي - إذا ثبتت صحتها - يمكن استخدامها لاشتقاق قانون عام. بعد ذلك، تختبر هذه الفرضية ضد الأحوال الأولية المتغيرة، فإذا كانت التنبؤات التي تنتج من الفرضية صحيحة، تصبح الفرضية مؤكدة[8].

على الرغم من أن اختصاص العلاقات الدولية وُلد في مهد الفلسفة الوضعية،

(8) Neufeld, p. 29.

فإنه أصبح بمرور الزمن مفصولًا بعض الشيء عن جذورها الفلسفية؛ إذ إنه تمكن من تطوير تقليد علمي ومنهجي يعكس خصوصية العلم الناشئ. وعلى الرغم من ذلك، استند التحقيق في الاختصاص إلى أربع فرضيات مشتركة مع وضعية كونت الكلاسيكية، ويلخصها سميث في ما يأتي: **أولًا**، الإيمان بوحدة العلم، بمعنى أنه يمكننا تطبيق المناهج نفسها على جميع المجالات، علمية أكانت أم غير علمية؛ **ثانيًا**، هناك فارق بين الحقائق والقيم؛ فالحقائق تبقى دومًا حيادية بين النظريات المختلفة؛ **ثالثًا**، يحتوي المجال الاجتماعي، مثل المجال الطبيعي، على أنماط منتظمة يمكن اكتشافها بوساطة أطرنا النظرية - تمامًا مثلما يعمل العالم الطبيعي في اكتشاف الأنماط المنتظمة في الطبيعة. وأخيرًا، تحديد حقيقة المقولات يتم بالعودة إلى هذه الحقائق الحيادية(9).

لم يكن في نظرية العلاقات الدولية نقاش كبير يدور حول معنى مصطلح الوضعية، على الرغم من الغموض الذي يكتنفه. وعلماء الاختصاص رصدوا ما لا يقل عن ثلاث طرائق شائعة لتوظيف المصطلح: في **الأولى**، تُرى الوضعية مماثلة للتجريبية التي تتعامل مع الموضوعات كلها باعتبارها إبيستمولوجيا، وفي **الثانية**، تُستخدم الوضعية في شكل منهجي، وتعني مجموعة القواعد التي تقود الممارسة الفعلية للعلم أو الدراسة، وفي **الثالثة**، يُستخدم مصطلح الوضعية في كثير من الأحيان بشكل مرادف للسلوكية، فيعني الاعتماد على البيانات الكمية بوصفها القاعدة الأساسية لادعاءات المعرفة. وبشكل عام، وُظفت الوضعية في العلاقات الدولية في سياقين مختلفين، الأول إبيستمولوجي - بوصفها طريقة أو منهجية فكرية لخلق المعرفة وإنتاجها؛ والثاني منهجي - كمجموعة من المناهج والأدوات والتقنيات اللازمة لإجراء البحث أو الدراسة العلمية.

يعود السبب الرئيس لهيمنة الوضعية في النظرية الدولية إلى توظيفها باعتبارها نوعًا من الالتزام المنهجي (السلوكي غالبًا) المرتبط باستمرار بإبيستمولوجيا تجريبية، والذي انتهى إلى إنتاج ادعاءات أنطولوجية معيّنة. لذلك، ووفق ما يؤكد سميث، يمكن رفض السمات المنهجية للوضعية بوصفها مفرطة في الكمية أو السلوكية، لكن القيام بذلك لا يعني رفض القاعدة الإبيستمولوجية للوضعية أو

(9) Smith, «Positivism,» p. 16.

بياناتها الأنطولوجية - فربما تُرفَض الوضعية كمنهجية لكنها، كإبيستمولوجيا، تواصل تمثيل الدور نفسه كما كانت في السابق(10).

تحظى الوضعية بسمعة طيبة في أوساط المنظّرين الدوليين بوصفها المنهجية الملائمة لإجراء التحقيق العلمي، ولخلق النظريات العلمية الدقيقة والصارمة؛ إذ كان الالتزام بالوضعية يعني، من بين أشياء أخرى، الابتعاد قدر الإمكان عن أشكال المعرفة الميتافيزيقية أو القيمية، والالتزام بضوابط المعرفة العلمية التي تقوم على الملاحظة التفصيلية والاختبار التجريبي الصارم. وبالتالي، لا غرابة في أن يحرص علماء الاختصاص في معظمهم على إعطاء أعمالهم سمعة العلمية؛ فعلى سبيل المثال، اشتهر السلوكيون بالتفاخر بنزعتهم العلموية إلى حد ادعائهم أنهم يستحقون، دون سواهم من علماء العلاقات الدولية، لقب علماء اجتماع. وكان كثيرون منهم متخرجين في جامعات كولومبيا وماساتشوستس وشيكاغو ونورث وِست، ومسلحين بالمنهجية الوضعية من أجل تحويل العلاقات الدولية إلى علم حقيقي.

حظيت دراسة السلوك السياسي بالأولوية القصوى في تأطير بحوث هؤلاء الباحثين منذ النصف الثاني للقرن العشرين(11). وحتى الواقعيون، المصنَّفون في صف المقاربة التقليدية، أعلنوا طموحاتهم لبناء نظريات علمية لتفسير سلوك الدول في النسق الدولي؛ ففي وقت مبكر من ظهور النظرية، أعلن مورغِنثاو أن «الواقعية تفكر وتعمل من خلال قوانين السياسة الموضوعية»، وأكد أيضًا أنه «يجب أن نؤمن بإمكان تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الوضعية»(12).

(10) Smith, «Positivism,» pp. 31-32, 34.

(11) Donald J. Puchala, *Theory and History in International Relations* (New York: Routledge, 2003), p. 16, and Joseph Lepgold and Miroslav Nincic, *Beyond the Ivory Tower: International Relations Theory and the Issue of Policy Relevance* (New York: Columbia University Press, 2001), pp. 8-12.

(12) Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton, 7th ed. (New York: McGraw-Hill Higher Education, 2006; [1948]), p. 4.

لم يكن مورغِنثاو واضحًا بشأن موقفه من الفلسفة الوضعية؛ ففي كتابه *Scientific Man vs. Power Politics* (**رجل السياسة في مقابل سياسة القوة**) (1946)، وجّه نقدًا لاذعًا إلى العقلانية التجريبية السائدة في العلوم الاجتماعية، وهو ما دفع كثيرًا من الباحثين إلى استنتاج أنه كان معاديًا للوضعية التجريبية. ينظر:
Hans J. Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics* (London: Latimer House Limited, 1946).

كذلك، رأى الواقعيون الكلاسيكيون في معظمهم، مثل إدوارد كار وفريدريك شومان وجون هيرز وأرنولد والفرز، أن السياسة الدولية تعرض نوعًا من الانتظام في سير الظواهر، الأمر الذي يعطي الباحث إمكان متابعة الأنماط التكرارية واقتفاء منطق السببية حيالها.

على الرغم من تلقّي الوضعية في السنوات الأخيرة انتقادات كثيرة ممّا يُعرف بتيار **بعد الوضعية**، فإن عدد أنصارها لا يزال كبيرًا ويؤمن في معظمه بأن «دراسة العلاقات الدولية ستكون أكثر نفعًا – وأكثر أهمية – عندما تكون أكثر 'علمية'، وأكثر اعتمادًا على منهجية الاختبار التجريبي»(13). ويلخص باري بوزن (أحد علماء الواقعية) الخلفية الإبيستمولوجية الوضعية التي يتقاسمها معظم زملائه في ما يأتي: «يمكن اختبار النظرية منطقيًا من خلال الاستدلال منها على سلسلة 'البيانات التجريبية'. فإذا تبين أن البيانات التجريبية حقيقية، فإن النظرية ستكون 'أكثر موثوقية'. وكلما تكررت هذه العملية مرات عدة، أصبحت النظرية أكثر صدقية»(14). باختصار، كان للوضعية أثر هائل في نظرية العلاقات الدولية بسبب تأثيرها الواسع في تحديد طرائق خلقها وتطويرها وأشكالهما – وبالتحديد – لأن فرضياتها الإبيستمولوجية حملت معها نتائج أنطولوجية هائلة(15).

ثانيًا: النظرية والقانون

قدَّم الإبيستمولوجيون وعلماء الاجتماع تعريفات عدة ومتنوعة لمصطلح النظرية، مثل اعتبارها بناء رمزيًا(16)، أو مجموعة من البيانات أو الجمل(17)، أو

(13) Jeffry A. Freiden and David A. Lake, «International Relations as a Social Science: Rigor and Relevance,» *Annals of the American of Political and Social Science*, vol. 600, no. 1 (July 2005), pp. 137-138.

(14) Barry R. Posen, *The Sources of Military Doctrine; France Britain and Germany Between the World Wars* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), p. 37.

(15) Smith, «Positivism,» p. 37.

(16) Abraham Kaplan, *The Conduct of Inquiry: Methodology for Behavioral Science* (San Francisco: Chandler Publishing, 1964), p. 296.

(17) Herbert A. Simon and Allen Newell, «Models: Their Uses and Limitations,» in: Leonard D. White (ed.), *The State of the Social Sciences* (Chicago: University of Chicago Press, 1956), p. 67.

مجموعة من البيانات بشأن العلاقة بين مفهومين أو أكثر(18)، أو بيانات وافتراضات وظيفية تعالج العلاقة بين المتغيرات لكي تفسر ظاهرة واحدة أو مجموعة من الظواهر(19). ويُوظف مصطلح النظرية في اختصاص العلاقات الدولية بشكل فضفاض وغير تأملي في كثير من الأحيان، وذلك بسبب اهتمام علماء الاختصاص (ولا سيما الجيل الأول) بالوظائف التي تؤديها النظرية أكثر من اهتمامهم بتعريفها؛ إذ أشار مورغِنتاو في وقت مبكر إلى أن النظرية العلمية تُحكم بالوظيفة التي تؤديها؛ فهي عبارة عن عملية السيطرة على ما يقع تحت الملاحظة (أي الظاهرة محل الدراسة): «النظرية العلمية»، وفق ما يقول، «هي محاولة لتنظيم المعنى وإضفائه على الظواهر التي تبقى في غيابها غامضة وغير واضحة»(20). ويوضح هذا التعريف الأسبقية التي يمنحها مورغِنتاو للظواهر المدروسة على حساب البناء المنطقي الداخلي للنظرية؛ فجُل ما يهم في التحقيق العلمي هو تركيز الانتباه على الظواهر (موضوع التحقيق) لا على النظرية (أداة التحقيق): ليست النظرية شيئًا مستقلًا عن المعنى الذي تمنحها إياه الظواهر التي تتناولها.

أمّا بالنسبة إلى والتز، فلا يمكن أن تكون النظرية مجرد عنصر ملحق للظواهر، وإنما هي مرجعية ذاتية في المقام الأول؛ فهي بحسب تعريفه منفصلة عن الظواهر التي تسعى لتفسيرها، وهي تتأمل نفسها بالدرجة الأولى ثم تتأمل الظواهر التي تتناولها. يقول والتز: «إن النظرية بناء فكري نختار فيه الوقائع ونفسرها»... «ويكمن التحدي في جعل النظرية تؤثر في الوقائع بالطرائق التي تسمح بالتفسير والتنبؤ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلّا من خلال التمييز بين النظرية الواقع. ولا يمكن استخدام النظرية لفحص الحقائق وتفسيرها إلّا بحدوث هذا التمييز»(21).

(18) James Jaccard and Jacob Jacoby, *Theory Construction and Model-Building Skills: A Practical Guide for Social Scientists* (New York: The Guilford Press, 2010), p. 28.

(19) E. P. Hollander, *Principles and Methods of Social Psychology* (Oxford, UK: Oxford University Press, 1967), p. 55.

(20) Morgenthau, *Politics Among Nations*, p. 3; Hans J. Morgenthau, «Another 'Great Debate': The National Interest of the United States,» *American Political Science Review*, vol. 46, no. 4 (December 1952), p. 963.

(21) Kenneth N. Waltz, «Realist Thought and Neorealist Theory,» *Journal of International Affairs*, vol. 44, no. 1 (Spring 1990), p. 22.

وقد عرّف والتز النظرية بأنها «صورة مشكَّلة ذهنيًا لحقل محدود أو مجال نشاط معيّن [...] وتشير النظرية إلى أن هناك عوامل تحظى بأهمية تفوق العوامل الأخرى وتحدد العلاقات بينها»[22]، أو هي صورة ذهنية لحقل معيّن تبين كيفية انتظامه وارتباط أجزائه[23].

أدى الطابع المتعدد الاختصاص الذي ميّز علم العلاقات الدولية إلى حدوث انقسام حاد حول تعريف النظرية، وقاد علماءَ كثيرين (حتى الذين يتقاسمون الخلفية الفكرية ذاتها) إلى اعتماد تعريفات مختلفة (ومتناقضة أحيانًا)، استنادًا إلى الاختصاص الذي انتقيت منه الخلفية التصورية. لكن هذه الاختلافات، على الرغم من أهميتها، لم تمنع بناء حد أدنى من الإجماع بين المنظّرين في ما يتعلق بالعناصر التأسيسية التي يلزم توافرها في أي نظرية، ولعل أهم هذه العناصر وأكثرها شيوعًا في أدبيات نظرية العلاقات الدولية هو **ارتباطية المتغيرات**.

تنشئ النظرية علاقة (فعلية أو محتملة) بين متغيرين (أ) و(ب)، حيث يؤدي حدوث تغيير في أحدهما إلى حدوث تغيير موازٍ في الآخر. وأصبح هذا التصور تقليدًا شائعًا في تعريف النظرية لدى كثير من المنظّرين المرموقين في الاختصاص، منهم بروس بيونو ديميسكيتا، الذي يعرّف النظرية بأنها «إقرارات في شأن العلاقات المتوقعة بين المتغيرات. تُشكل التوقعات من خلال ربط متغيرات كأسباب أو المساهمة الاحتمالية للمتغيرات الأخرى نتائج في سلسلة من الحجج المترابطة منطقيًا»[24]. وبشكل عام، تمثّل النظرية مجموعة من الارتباطات السببية التي تؤسس لعلاقات اعتمادية بين المتغيرات المحددة بقوانين تجريبية. والنظريات كافة تحتوي على العناصر الآتية: المفاهيم، المتغيرات، الفرضيات والقوانين.

(22) Waltz, *Theory of International Politics*, p. 8.

(23) Kenneth Waltz, «Neorealism: Confusions and Criticism,» *Journal of Politics and Society*, vol. 15, no. 1 (2004), p. 2, and «Evaluating Theories,» p. 319.

(24) Bueno de Mesquita, *Principles of International Politics*, p. 137.

1 – المفاهيم

إن المفاهيم عبارة عن بناء اصطلاحي يحمل تعريفًا تجريبيًا لظاهرة أو ارتباط سببي فعلي أو مفترض. وتشكّل المفاهيم وعاء للأفكار والقيم والاعتقادات والتصورات والمنظورات التي يحملها الباحثون في ما يتعلق بالعالم الواقعي. ويعتبر المفهوم تعميمًا منطقيًا يُولد ويُخترع بشكل اجتماعي (ليس معطًى)[25]؛ فهو عبارة عن تعريف نصوغه لبعض الظواهر الملاحظة (كالنزاع والحرب) والعلاقات (كالتحالف والتعاون) بحيث تحتوي على تصور تقريبي لماهيتها وطبيعتها والأبعاد المشكّلة لها. وتُبنى كل نظرية على مجموعة من المفاهيم التي تميزها من النظريات الأخرى؛ فمثلًا، تعتبر مصطلحات القوة والبقاء والأناركية مفاهيم تميز النظرية الواقعية من النظريات الأخرى مثل النيوليبرالية (المبنية على مفهوم المأسسة)، والنيوماركسية (الطبقة)، والبنائية (الهوية)، والنسوية (الجندر).

يُستخدم المفهوم نفسه أحيانًا بطريقة مختلفة عبر نظريات مختلفة، ويسود في أحيان أخرى الخلاف حول مفهوم معيّن بين أنصار النظرية الواحدة. ويعود مصدر الخلاف أساسًا إلى ما دعاه والتر غالي «المفاهيم المتنازع عليها جوهريًا»، وهي المفاهيم التي لطالما وجد الباحثون صعوبة في الاتفاق على ما تعنيه بالتحديد، نظرًا إلى كونها تحمل مدلولات مؤدلجة مثل الدولة والعدالة والحق والأمن، وغيرها[26]. وقس على ذلك غياب الاتفاق في النظرية الدولية على ما تعنيه مفاهيم القوة والمصلحة والهوية، لأنها تُستخدم أيضًا في نظريات عدة كمتغيرات تفسيرية.

يُشترط في المفاهيم أن تكون في الأساس تجريبية لا نظرية، لأن المفهوم التجريبي (مثل الأمن المعرَّف كبقاء) يساعد في تطوير عناصر النظرية، ويزيد من إضفاء الطابع التقدمي عليها، فضلًا عن أن المفهوم التجريبي يكون قابلًا

(25) Jaccard and Jacoby, pp. 11-13.

(26) W. B. Gallie, «Essentially Contested Concepts,» in: Max Black (ed.), *The Importance of Language* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1962), pp. 121-146.

للتفنيد(27)، وبالتالي، يقدم تغذية راجعة داعمة للنظرية: «في أثناء اكتشاف النظرية، تُولد الفئات المفاهيمية أو خواصها من الأدلة، ثم تستخدم الأدلة التي ظهرت منها الفئات لتفسير المفهوم»(28).

2 - المتغيرات

تتكون النظرية من ثوابت (Constants) ومتغيرات (Variables)؛ تمثّل الثوابت خاصية أو حادثًا أو ظاهرة أو فكرة أو غير ذلك، وتحمل قيمة واحدة فقط، في حين أن المتغيرات هي الأخرى أحد هذه الأشياء أو جميعها، لكنها تحمل أكثر من قيمة واحدة (قيمتين أو أكثر). تعتبر الثوابت غير قابلة للتغيير أو الملاحظة أو القياس، وهي أيضًا غير قابلة للسيطرة من خلال إضافة أو حذف عناصر منها. أمّا المتغيرات، فهي قابلة للملاحظة والقياس والسيطرة. لذلك، لا تُبنى النظريات على الثوابت، وإنما على المتغيرات(29).

تُعَدّ «القوة» قيمة متغيرة لأنها تحمل أبعادًا متعددة: قوة مادية (عسكرية واقتصادية ...إلخ)، وقوة فكرية (إبداعية وثقافية ومعنوية ...إلخ). ويُعَدّ «الأمن» متغيرًا أيضًا لأنه يحمل قيمًا متنوعة: أمن الإنسان وأمن المجتمع وأمن الدولة، إضافة إلى أمن النسق الدولي. هذا يعني أن كل خاصية أو حادثة أو فكرة، يمكن أن تأخذ قيمًا كثيرة – من أحجام وألوان وأشكال ومستويات مختلفة ومتعددة – ستُعتبر متغيرات.

تحتوي النظرية على متغيرين: متغيّر تابع (Dependent Variable) ومتغيّر

(27) تُعتبر قابلية التفنيد أحد معايير تقويم الفرضيات والنظريات العلمية. وهي تقوم على مفارقة أن النظرية أو الفرضية لا يمكن أن تكون علمية (صادقة) إلّا إذا كانت تحتمل الخطأ (كاذبة). ويعتقد كارل بوبر أن كلّ تعميم تجريبي قابل للتفنيد لأنه يقوم، من حيث المبدأ، على استقراءات ناقصة. وبما أن التجربة غالبًا ما تكشف العيوب ونقاط الضعف في النظريات أكثر ممّا تكشف إيجابياتها، فإن النظرية لن تكون علمية إلّا إذا أوضحت الوقائع التي تفندها في حال حدوثها، ثم تثبت تجريبيًا انعدام إمكان حدوث تلك الوقائع. ينظر:
Karl R. Popper, *The Logic of Scientific Discovery* (London: Hutchinson and Co., 1959).

(28) Barney Glaser and Anselm L. Strauss, *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research* (Chicago: Aldine Publishing Company, 1967), p. 23.

(29) Bueno de Mesquita, *Principles of International Politics*, p. 137.

مستقل (Inependent Variable)(30). الأول (ويسمّى أيضًا متغير النتيجة)، هو الشيء أو الظاهرة التي نسعى لتفسيرها، أي، هو موضوع البحث والتحقيق. والثاني (ويسمّى أيضًا المتغير التفسيري)، هو الشيء أو الخاصية التي نعتقد أنها ستزودنا بتفسير المتغير التابع كله، أو جزء منه في الأقل(31). تتوقف قيمة المتغير التابع على قيمة المتغير المستقل، حيث يؤدي التغيير في هذا الأخير إلى إحداث تغيير موازٍ في الأول؛ فعلى سبيل المثل، يكون «النسق الدولي» (المتغير التابع) مستقرًا كلما كان «عدد القوى العظمى» صغيرًا (المتغير المستقل)، ويكون مضطربًا كلما كان عددها كبيرًا. هكذا، تتغير قيمة المتغير التابع (النسق الدولي) من مستقر إلى مضطرب، قياسًا بالتغيير في قيمة المتغير المستقل (عدد القوى العظمى). ويجب أن تستوفي العلاقة بين المتغيرات ثلاثة شروط: **أولها** أن تكون العلاقة ثابتة، **ثانيها** أن يسبق أحد المتغيرين المتغير الآخر زمنيًا، أو يكون متزامنًا معه في الأقل، و**ثالثها** أن تكون العلاقة لامتماثلة، كأن يؤدي حدوث المتغير الأول (المستقل) إلى حدوث المتغير الآخر (التابع)، بينما العكس ليس صحيحًا(32).

تنطلق النظريات ومعظم البحث العلمي من المتغير التابع (أي من الظواهر التي تحتاج إلى تفسير) بحثًا عن المتغير المستقل (التفسير). وربما يرتبط متغير تابع معيّن بمتغيرات مستقلة محتملة؛ فالظواهر في معظمها لا تحتمل تفسيرًا واحدًا فقط، وإنما تفسيرات كثيرة متباينة وحتى متناقضة. وعلى سبيل المثل، عندما نريد معرفة لماذا يحدث سباق التسلح (المتغير التابع)، نبحث في أسباب كثيرة محتملة يمكن أن تؤدي إلى حدوثه، ما ينتج تفسيرات عدة محتملة، ومن تلك الأسباب سلسلة الفعل وردّة الفعل والمعضلة الأمنية وسوء الإدراك والمجمع الصناعي – العسكري والعلاقات المدنية – العسكرية والسياسة البيروقراطية ونظم الاعتقاد

(30) يوجد أيضًا متغير وسيط أو فاصل (ويسمّى الدخيل أيضًا)، وهو المتغير الذي يُستعمل لمراقبة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل، أو التحكم فيها.

(31) King, Keohane and Verba, p. 77, and Bueno de Mesquita, p. 137.

(32) Brian Fay, *Social Theory and Political Practice* (London: George Allen and Unwin, 1975), pp. 32-33.

ومؤسسات البحث والتطوير التقني وعرض الأسلحة الجديدة والتهديد باستعمال القوة – هذه كلها متغيرات مستقلة محتملة.

3 – الفرضيات والقوانين

إن الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل (أو بين الظاهرة وتفسيرها) هو ارتباط بين السبب والنتيجة. ويكمن مصدر العلاقة المحتملة وأصلها بين السبب والنتيجة في الفرضية (Hypothesis)، وهي عبارة عن تخمين، أو منطلق فكري، أو بناء اصطناعي للواقع، مبني على **توقّع** وجود ارتباط أو علاقة محتملة (غير مؤكدة) بين ظاهرتين أو أكثر. ويعرّف علماء الفرضيات تجريبيًا بأنها بيانات قابلة للاختبار مشتقة من النظريات، وهي تشكل في ذاتها قاعدة لرفض هذه النظريات أو قبولها اعتمادًا على نتائج الاختبار التجريبي. ويعرّفها آخرون بأنها قانون احتمالي غير مثبت تجريبيًا[33]. قصارى القول، يمكن تعريف الفرضية بأنها «النتائج التجريبية المشتقة من الارتباطات النظرية المنطقية بين المتغيرات»[34].

تقوم العلاقة بين المتغيرين (أ) و(ب) على خاصية **الارتباط** القائم بينهما. ويأخذ هذا الارتباط واحدًا من شكلين، إمّا شكل محتمل وإمّا شكل فعلي؛ فإذا كان محتملًا فإننا نسمّي العلاقة التي تتضمنه فرضية، وإذا كان فعليًا نسمّيها قانونًا. وإذا أخذنا، على سبيل المثال، فكرة وجود ارتباط **احتمالي** بين سباق التسلح وحدوث الحرب، فإننا نكون بصدد بناء الفرضية الآتية: كلما كان هناك سباق تسلح، ارتفع احتمال اندلاع الحرب. أمّا إذا كان الارتباط بين سباق التسلح وحدوث الحرب **فعليًا**، فإننا نكون بصدد قانون: «إذا» دخلت دولتان في سباق تسلح، «فإن» الحرب ستندلع بينهما. إن الفارق بين الارتباط الاحتمالي والارتباط الفعلي يكمن في أن الأول يستند إلى مجرد افتراض وجود علاقة بين المتغيرين (أ) سباق التسلح و(ب) حدوث الحرب، في حين أن الثاني يستند إلى حكم شبه قطعي قائم على اختبار إمبيريقي لهذه العلاقة، ولهذا السبب، توصف الفرضية

(33) Jaccard and Jacoby, p. 29.

(34) Bueno de Mesquita, *Principles of International Politics*, p. 138.

بأنها قانون تحت التجريب. وكما كتب مونتي بالمر: «إذا كانت الفرضية إقرارًا غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة إمبيريقيا»[35].

إضافة إلى الارتباط الفعلي، يُبنى القانون على **منطق السببية**، بمعنى أن يكون الارتباط بين المتغيرين (أ) و(ب) قائمًا على علاقة «تأثير» متبادل موجودة بينهما، بحيث يكون أحدهما (أو كلاهما) سببًا في حدوث تغيير في الآخر، ما يجعلنا نعتبر أحدهما سببًا والآخر نتيجة. وبمعنى أوضح، يحتاج أي تفسير متماسك للسببية إلى تحديد كيفية ممارسة التأثيرات[36]. ويُتيح منطق السببية للقانون مبدأ التكرارية الذي يعني أن الأسباب نفسها ستؤدي إلى النتائج نفسها. هناك سمات مشتركة لمنطق السببية التي تتوافق عليها أغلبية علماء الاجتماع: **أولًا**، وكما أشرنا في وقت سابق، إذا كان (أ) يسبب (ب)، إذًا يتوقّع أن ينتج التغيير في (أ) التغيير في (ب)؛ **ثانيًا**، يجب أن يسبق السبب التأثير دائمًا بمرور الزمن؛ **ثالثًا**، إن الوقت الذي يستغرقه التغيير في (أ) لإنتاج التغيير في (ب) يمكن أن يتفاوت، فيراوح بين التغيير الآني عمليًا والتغيير على مدى سنوات وعقود وقرون، أو ربما ألفيات؛ **رابعًا**، يمكن طبيعة و/ أو قوة تأثير (أ) في (ب) أن تتغير اعتمادًا على السياق، فربما يؤثر (أ) في (ب) في سياق معين دون آخر. أخيرًا، يجب أن يكون السبب والتأثير في نوع من الاتصال المكاني، أو يجب أن يتصلا من خلال سلسلة من الحوادث المتوسطة[37].

يستعمل الباحثون في كثير من الأحيان مفهوم القانون والنظرية بشكل متبادل، فيطلقون مصطلح النظرية على بعض الارتباطات التي تمثّل قانونًا في الواقع. على سبيل المثال، نجد في النظرية الواقعية مجموعة من القوانين التي توصف بخصائص النظرية، مثل نظرية المعضلة الأمنية، ونظرية توازن الهجوم – الدفاع، ونظرية الفعل وردة الفعل وغيرها، والتي تُعتبر في الأصل قوانين لانظريات، بيد أن الاختلاف بين القانون والنظرية أساسي ومهم.

(35) Monte Palmer, *The Interdisciplinary Study of Politics* (New York: Harper and Row, 1974), pp. 10-11.

(36) King, Keohane and Verba, p. 85, and Jaccard and Jacoby, p. 139.

(37) Ibid., p. 140.

إن النظرية أعم وأشمل من القانون، لأنها تحتوي على ما لا يقل عن قانون واحد أو مجموعة من القوانين المخصصة إلى سلوك أو ظاهرة معيّنة. بالتالي، فإن «النظريات» هي، كما يشير والتز، «أكثر تعقيدًا من القوانين»[38]. والاختلاف الرئيس بين القانون والنظرية يكمن في أن الأول عبارة عن علاقة فعلية قائمة على الملاحظة، فيما تمثّل الأخيرة علاقات قطعية وأكيدة قائمة على التجريب. إن القوانين عبارة عن ارتباط فعلي بين متغيرين يحتاج إلى تفسير، بينما النظرية هي الأداة التي نسعى بها لتفسير القانون. يقول والتز: «إننا نسأل في ما يتعلق بالقوانين المزعومة: 'هل هي صحيحة؟' بينما نسأل في ما يتعلق بالنظريات: 'إلى أي مدى قوتها التفسيرية كبيرة؟'». ويضيف إلى ذلك: «تعتبر القوانين 'حقائق الملاحظة'، بينما النظريات هي 'العمليات التأملية المقدمة لتفسيرها'»[39]. وعلى سبيل المثال، من أجل فهم قانون الجاذبية الأرضية الذي اكتشفه نيوتن، نحتاج إلى نظريات تفسر سبب تناسب الجاذبية بين جسمين مع ناتج كتلة هذين الجسمين وتناسبها عكسيًا مع مربع المسافة بينهما. وتُعَدّ النظرية النسبية التي قدمها ألبرت أينشتاين إحدى هذه النظريات التي تفسر هذه العلاقة. وقانون تبخر الماء مثال آخر؛ فإذا كان هناك ارتباط فعلي بين درجة غليان الماء وتبخره (القانون)، فإننا بحاجة إلى نظرية تفسر لنا سبب حدوث هذا التبخر. أمّا في نظرية العلاقات الدولية، فيُعتبر توازن القوى بمنزلة قانون جديد للسياسة الدولية، لكنه يحتاج إلى نظرية تفسر سبب تحالف الدول مع الطرف الأضعف من أجل إعادة الميزان إلى وضعه المستقر، والواقعية البنيوية تقدّم مثل هذه النظرية.

تتميز القوانين أيضًا بخاصيتي الديمومة والاستمرارية، فيما تتصف النظريات بالتقلب والتغيير: «القوانين تبقى، بينما النظريات تأتي وتذهب»[40]. فعلى سبيل المثال، بقي قانون توازن القوى على حاله من دون أن يمسه تغيير منذ الكتابات الكلاسيكية للمؤرخ الإغريقي ثوكيديدس وديفيد هيوم، لكن النظريات التي قامت بتفسير هذا القانون لم تصمد طويلًا، فنجد في النظرية الواقعية، مثلًا، نسخًا عدة من نظرية توازن القوى: نظرية توازن القوى القياسية (مورغِنثاو، 1948)، ونظرية

(38) Waltz, *Theory of International Politics*, p. 2.

(39) Ibid., p. 6.

(40) Ibid.

الموازنة (والتز، 1979)، ونظرية ميزان التهديد (ستيفن والت، 1986)، ونظرية ميزان المصالح (راندل شويلر، 1998)، وغيرها. وهي كلها حاولت تفسير الأسباب التي تجعل الدول تنزع إلى بناء التحالفات وسبب تكرار تشكّل الموازنة باستمرار. وعلى الرغم من أن هذه النظريات الواقعية كانت تأتي وتذهب، وتصعد تارة وتسقط في أخرى، فإنها كلها بُنيت على قانون توازن القوى الذي يدعي الواقعيون أنه خالد أو عابر للتاريخ؛ وقانون الفعل وردّة الفعل مثال آخر؛ فالنظريات في اختصاص العلاقات الدولية في معظمها، الواقعية منها والليبرالية والنيو وظيفية والسياسة البيروقراطية ونماذج التفاوض وصنع القرار، جميعها تسعى لتفسير لماذا وكيف تؤدي أفعال معيّنة إلى إنتاج ردات فعل موازية في أماكن أخرى.

ثالثًا: وظائف النظرية

تسعى جميع النظريات لتأدية أربع وظائف عامة: الوصف والتفسير والتنبؤ والتوجيه العملي. ويمكن اعتبار مستوى الوصف والتفسير متكاملين إلى حد بعيد، حيث يُعتبر الأول شرطًا ابتدائيًا لإنجاز الثاني. ويأتي الوصف دائمًا في المرحلة الأولى للتحقيق العلمي؛ إذ من الصعب تطوير تفسيرات معيّنة قبل أن نعرف شيئًا عن العالم الواقعي والعنصر الضروري الذي يجب تفسيره. وكما يقول غاري كينغ ومعاونوه: «إننا لا نستطيع بناء التفسيرات السببية ذات المغزى من دون وصف جيد، والوصف، تباعًا، يفقد معظم أهميته ما لم يرتبط ببعض العلاقات السببية»[41]. هكذا، يمكن الجزم بأن العلاقة بين الوصف والتفسير تفاعلية: تقودنا تفسيراتنا أحيانًا إلى البحث عن أوصاف لأجزاء العالم المختلفة، وفي المقابل، ربما تؤدي أوصافنا إلى تفسيرات سببية جديدة.

على الرغم من أهمية الوصف، يبقى التفسير الهدف الرئيس لمعظم النظريات[42]؛ فـ «النظرية»، كما يقول ديفيد ديسلر، «لا تكتفي بوصف أو تحديد

(41) King, Keohane and Verba, p. 34, and David Dessler, «What's at Stake in the Agent-Structure Debate?,» *International Organization*, vol. 43, no. 3 (Summer 1989), p. 387.

(42) هناك استثناء لهذه القاعدة في ما يتعلق بالتوجهات بعد الوضعية، التي ترى أن الهدف الرئيس للتحقيق العلمي هو الفهم لا التفسير. ينظر تفصيل هذا في الفصل الحادي عشر.

مكان الارتباطات بين الظواهر الجديدة بالملاحظة؛ بل تفسرها»(43). وبينما يسعى الوصف للإجابة عن السؤال ماذا، يهدف التفسير إلى الإجابة عن السؤالين كيف ولماذا؟ وبالتالي، هو يقوم على تحديد الآليات السببية التي تؤسس للعلاقات الموجودة بين المتغيرات. وهناك استراتيجيتان لبناء التفسير: **الأولى** من خلال الانطلاق من قانون معيّن يصف علاقة أو ارتباطًا بين متغيرين، وبعد ذلك محاولة تحديد الآليات السببية بين هذين المتغيرين وتفسيرها - كأن ننطلق من قانون العرض والطلب، ونسعى لتفسير التشكل المستمر للأسواق، أو ننطلق من قانون الفعل وردة الفعل لتفسير ظاهرة التصعيد في الأزمات. و**الثانية** من خلال تفصيل سلسلة الحوادث التي تؤدي إلى الظاهرة أو الحادث موضوع التفسير. وتهدف هذه الاستراتيجيا إلى إعادة بناء تاريخي للظاهرة أو الحادث، بحيث تصبح مفسرة كنقطة أخيرة من سلسلة تاريخية ممتدة. وكما جاء في شرح كارل هيمبل (K. Hempel)، فإن هذا النوع من التفسير «يقدم الظاهرة تحت الدراسة كأنها المرحلة النهائية من سلسلة تطورية، ويفسر الظاهرة وفقًا لذلك بوصف المراحل المتعاقبة لتلك السلسلة»(44).

يُعتبر التفسير مستوى ابتدائيًا للتنبؤ أيضًا؛ فالعلم، وفق ما يؤكد جون لويس غاديس، يجب أن يتوقع، وهذا يعني أنه يجب أن يمدنا بوسائل تساعد في توقّع كيفية حدوث الأشياء في المستقبل. و«هاتان المهمتان متساندتان»، وفق ما يقول غاديس، و«سيكون هناك قدر قليل من التفسير إذا لم نتوقع المستقبل الذي يستفيد من التفسير. لكن بالكاد يمكن أن يكون هناك توقّع للمستقبل من دون فهم الشيء الذي نتوقعه، ويتطلب تباعًا أن يكون تفسير»(45).

كان إمكان التنبؤ في العلاقات الدولية دومًا محل جدال بين علماء

(43) Ibid., p. 445.

(44) مقتبس من: David Dessler, «Explanation and Scientific Progress,» in: Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.), *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field* (Cambridge, Mass: MIT Press, 2003), pp. 387-388.

(45) John Lewis Gaddis, «History Science and the Study of International Relations,» in: Ngaire Woods (ed.), *Explaining International Relations Since 1945* (Oxford: Oxford University Press, 1996), p. 33.

الاختصاص؛ إذ آمن كثير منهم بعدم جدوى التنبؤ في العلوم الاجتماعية، لأن الظاهرة الاجتماعية أو السياسية، على عكس الظواهر الطبيعية، معقدة وتتسم بالقيمية والتغيير. هنا، صرح مورتن كابلان، مع مطلع ستينيات القرن العشرين، وبكثير من التشاؤم، بأن «علينا ألّا نأمل بأن تتمكن نظرية السياسة الدولية من بلوغ القوة التفسيرية أو التنبؤية للعلم 'الصلب' [...] لا يمكن أبدًا أن تملك تفسيراتنا أو نظرياتنا سلطة النظرية في الفيزياء، أو قوتها التفسيرية أو التنبؤية»(46).

إن مسألة التنبؤ مرتبطة أساسًا بطريقة تصور المستقبل وكيفية التعامل معه. وعلماء العلاقات الدولية استخدموا المستقبل في شكلين: معيار اختبار النظرية وتقويمها(47). وعلى هذا المستوى، يُستخدم المستقبل حقلًا أو مجالًا لتقويم النظريات واختبارها، حيث ينطلق معظم العلماء من فكرة أن النظرية الجيدة، والتي تملك قوة تفسيرية كبيرة، لا بد أن تحوز القدرة على التنبؤ بالمستقبل. هذه العملية تجري بطريقة ارتجاعية، حيث ينطلق الباحثون من حادث معيّن ثم يفحصون ما إذا كانت النظرية قادرة على توقّع حدوثه، سواء في شكله العام أو ربما حتى في تفصيلاته الدقيقة. ويميل العلماء إلى الحكم على القوة التنبؤية للنظريات من خلال عطفها على قوتها التفسيرية، بحيث إذا استطاعت النظرية الموجودة (التي ربما يكون عمرها عقودًا أو قرونًا) تفسير حادث راهن، فإنها سترتفع احتمالات التنبؤ بحدوثه مستقبلًا. في هذه الحالة، تُستعمل قدرة النظرية على تفسير الحوادث الراهنة مؤشرًا إلى قدرتها على تفسيرها في المستقبل. وتمثّل هذه المتلازمة أحد مصادر فخر الواقعيين بسجلهم التنبؤي الثري؛ فعلى سبيل المثال، يُعتبر تفسير ثوكيديدس لحرب البيلوبونيز منذ آلاف السنين بمنزلة تنبؤ بمعظم الحروب الدولية في العصر الوستفالي؛ إذ أرجع هذا المؤرخ الإغريقي سبب الحرب إلى اختلال ميزان القوى بين أثينا واسبارطة، وهو السبب ذاته الذي فسر به كثير من

(46) Morton A. Kaplan, «Problems of Theory Building and Theory Confirmation in International Politics,» *World Politics*, vol. 14, no. 1 (October 1961), pp. 20, 23.

(47) ينظر، على سبيل المثال: Bueno de Mesquita, *Principles of International Politics*, p. 138; Waltz, «Evaluating Theories,» p. 319; Lepgold and Nincic, p. 38, and James Lee Ray and Bruce Russett, «The Future as Arbiter of Theoretical Controversies: Predictions, Explanations and the End of the Cold War,» *British Journal of Political Science*, vol. 26, no. 4 (October 1996), p. 446.

العلماء والمؤرخين معظم الحروب التي حدثت بين القوى العظمى في الفترة ما بين القرن السادس عشر والقرن العشرين، والذي يتوقعون بأن يكون وراء الحروب المستقبلية أيضًا.

إن استخدام معيار التنبؤ لتقويم النظرية واختبارها كان محل خلاف كبير بين علماء الاختصاص؛ فبعضهم يعتقد أن القدرة على التنبؤ تُعَدّ معيارًا ضروريًا للحكم على النظرية الجيدة، وقاد هذا الاعتقاد كثيرًا منهم إلى نقد – وحتى رفض – النظريات التي لا تسعى للتنبؤ أو التي فشلت في توقّع الحوادث المستقبلية؛ فعلى سبيل المثال، انتقد الواقعيون النظرية البنائية لعدم قدرتها على التنبؤ[48]. وللسبب ذاته انتقد كثير من علماء الاختصاص النظرية الواقعية لعدم قدرتها على توقّع مجموعة من الحوادث الكبرى، مثل نهاية الحرب الباردة أو ظاهرة التغيير في العلاقات الدولية بصفة عامة[49]. وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك، لكن ليس إلى نقد نظريات أو تفسيرات معيّنة على خلفية الفشل في التنبؤ، وإنما إلى نقد كامل مشروع التنظير في اختصاص العلاقات الدولية؛ فدونالد بوشالا أعلن في مقالته «*Woe to the Orphans of the Scientific Revolution*» («**ويلٌ لأيتام الثورة العلمية**») (1990)، عدم وجود نظرية للعلاقات الدولية، نظرًا إلى عدم وجود قوانين تدعونا إلى الاستنتاج وتسمح لنا بالتنبؤ[50]. وأعلن غاديس أيضًا فشل نظرية العلاقات الدولية ومعظم المقاربات والمناهج العلمية، لعدم قدرة جميع النظريات الممثلة للاختصاص على التنبؤ بحادث تاريخي كبير بحجم نهاية الحرب الباردة[51].

(48) John J. Mearsheimer, «A Realist Reply,» *International Security*, vol. 20, no. 1 (Summer 1995), p. 92, and Stephen Walt, «International Relations: One World Many Theories,» *Foreign Policy*, no. 110 (Spring 1998), p. 38.

(49) John Lewis Gaddis, «International Relations Theory and the End of the Cold War,» *International Security*, vol. 17, no. 3 (Winter 1992-1993), pp. 5-58, and Rey Koslowski and Friedrich Kratochwil, «Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System,» *International Organization*, vol. 48, no. 2 (Spring 1994), pp. 176-198.

(50) Donald J. Puchala, «Woe to the Orphans of the Scientific Revolution,» *Journal of International Affairs*, vol. 44, no. 1 (Spring-Summer 1990), pp. 59-80.

(51) Gaddis, «International Relations Theory».

في مقابل ذلك، هناك علماء (وهم أكثرية) يقللون من أهمية التنبؤ كمعيار صارم لتقويم النظريات، ويعتقدون أن التنبؤ، بوصفه إنجازًا فكريًا، ليس له تأثير كبير في ظل غياب التفسير[52]. وأشار جويل ديفيد سينغر منذ زمن بعيد إلى أن التنبؤ أقل تعقيدًا من التفسير أو حتى الوصف؛ فهو جادل في أن «أي مواطن عادي يستطيع أن يتنبأ بأن الضغط على دواسة الوقود في سيارة تسير ببطء سيزيد من سرعة السيارة، لأن ذلك أكثر أو أقل سهولة، بحسب اعتقاده، من توقّع أن يكون القمر مرئيًا الليلة مقارنة بالليلة الماضية. ولا تحتاج هذه التنبؤات، بحسب سينغر، إلى براعة أو إلى أنموذج متطور للكون، لكن تفسيرها يتطلب أكثر ممّا يحمله معظمنا في ذهنه بشأنها». وبالمثل، فإننا «نستطيع أن نتنبأ بثقة عالية بأن أي أمة سترد على أي هجوم عسكري بالنوع ذاته، لكن وصف العمليات والعوامل المؤدية إلى هذا الرد وفهمها يبقيان بعيدَي المنال، على الرغم من البساطة الإجمالية للأعمال نفسها»[53].

إذا كان عدم قدرة النظرية على التفسير يمثل عيبًا قاتلًا لصدقيتها، وهو، بالتالي، معيار أساسي في تفنيدها، فإن عدم قدرة النظرية على التنبؤ لا يراه بعض الآراء عيبًا يعود إلى النظرية ذاتها، وإنما يرجع ذلك إلى عوامل خارجة عن نطاقها؛ فإذا كانت النظرية تستطيع التفسير ولا تستطيع التنبؤ، فإن الخلل يكمن ربما إمّا في طبيعة الظاهرة محل الدراسة (من حيث مجالها وتعقيدها) وإمّا في طبيعة الذات العارفة (قدرة الباحث المعرفية وعامل التحيز والقيود القيمية، وغير ذلك). هذا على وجه التحديد ما أشار إليه والتز عندما قال إن «النظريات لا تتنبأ، أمّا الناس فبلى»[54]، ما دفع بعض الدارسين إلى رؤية فشل الواقعية والليبرالية في توقّع النهاية السلمية للحرب الباردة باعتباره قصورًا كبيرًا في هذه النظريات (كولوسكي وكراتوشويل 1993، غاديس 1994)، فيما رأى آخرون أن المشكلة

(52) Lepgold and Nincic, p. 38.

(53) J. David Singer, «The Level-of-Analysis Problem in International Relations,» *World Politics*, vol. 14, no. 1 (October 1961), pp. 79-80.

(54) Waltz, «Neorealism: Confusions and Criticism,» p. 3.

تكمن في الأطر الإبيستمولوجية التي يُنظر من خلالها إلى الموضوع[55]. ويحظى هذا الموقف بأساس منطقي سليم: يمكننا القول إن النظرية التي تفسر تستطيع أن تتنبأ، ولكن ليس هناك نظرية يمكنها التنبؤ من دون تفسير. استنادًا إلى هذا القياس، رأى والتز أن «قدرة النظرية على التفسير أكثر أهمية من قدرتها على التنبؤ»، وهو يمضي إلى أبعد من ذلك بالقول إن «النجاح في التفسير، وليس التنبؤ، هو المعيار النهائي للنظرية الجيدة»[56].

إن اعتبار التنبؤ وظيفة محورية للنظرية كان محل تذمر كثير من العلماء، مثل أبرامو فيلمو أورغانسكي وصمويل إيلدرزفلد اللذين لم يخفيا انزعاجهما من اعتبار القدرة على التنبؤ، بدلًا من التفسير، بمنزلة الالتزام الحقيقي للعلوم الاجتماعية[57]. وأكد والتز أيضًا، وفق ما أشرنا قبل قليل، إلى أن التنبؤ في ذاته ليس وظيفة النظرية، وإنما هو وظيفة الإنسان[58]. وفي المنحى ذاته، وفي سياق الرد على ادعاء غاديس أن حقل السياسة الدولية أخفق في تقديم قاعدة لصوغ تنبؤات دقيقة بشأن الحوادث السياسية (مثل نهاية الحرب الباردة)، أشار جيمس راي وبروس روسيت إلى عدم تطرّق غاديس إلى مجموعة من البحوث والنظريات التي تبرر تقديم رؤية أكثر تفاؤلًا لقدرة الحقل على تقديم تنبؤات دقيقة، مثل مقاربة الخيار العقلاني، والمقاربات المناطقية والإقليمية، وأطروحة السلام الديمقراطي[59].

هناك طريقة أخرى يستخدم بها العلماء التنبؤ، لا لتقويم النظرية أو اختبارها، بل من أجل استشراف المستقبل. إن الغاية من وراء ذلك هي التحكم والسيطرة

---

(55) انتقد جيمس راي وبروس روسيت موقف غاديس تجاه نظرية العلاقات الدولية بسبب أوجه القصور في مناهج التنبؤ العلمي، واعتبرا أن آراء غاديس بشأن هذه المسائل ليست فريدة في نوعها، ولا تستند إلى عدم وجود دقة التنبؤات المتعلقة بنهاية الحرب الباردة فحسب، وهما يعتقدان أن انتقادات غاديس لا تنسحب إلّا على الواقعية والواقعية البنيوية. ينظر: Ray and Russett, pp. 442, 457.

(56) Waltz, «Realist Thought,» p. 22.

(57) A. F. K. Organski and Samuel Eldersveld, «Modeling the EC,» in: Bruce Bueno de Mesquita and Frans N. Stokman (eds.), *European Community Decision Making* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1994), pp. 229-242.

(58) Waltz, «Realist Thought,» p. 22.

(59) Ray and Russett, p. 449.

على مجرى الحوادث، وتقديم دليل عمل مستقبلي لصنّاع القرار. ومن الأمثلة لهذا الاستخدام ما نجده في الأدبيات الواقعية التي تسعى لتوليد تنبؤات تتمحور حول سلوك الدولة أو احتمال حدوث الحرب من خلال جمع مجموعة من المتغيرات، كالمعضلة الأمنية والقوة[60]. ونجد في هذا الصنف أيضًا التنبؤات المتعلقة بتوازن الهجوم/ الدفاع وعلاقته بحدوث الحرب: يكون حدوثها أكثر احتمالًا في الفترات التي يكون فيها الهجوم (بمعنى نوع الأسلحة أو العقيدة الهجومية) متفوقًا على الدفاع. وفي المقابل، كلما كان تفوق الهجوم أكبر، تصبح المعضلة الأمنية وسباق التسلح أكثر حدة[61]. هناك أيضًا أمثلة متعلقة بالتنبؤ بمستقبل العلاقات بين الدول، من ناحية السلم أو النزاع، اعتمادًا على نمط توزيع القوة، أو ما يشار إليه غالبًا ببنية التقاطب. وهذا النوع من التنبؤ استعمله ميرشايمر لاستشراف طبيعة السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لأوروبا متعددة القطب[62]. كما استعمله والتز في وقت سابق لاستشراف مستقبل العلاقات الأميركية – السوفياتية في ظل التسلح النووي[63].

هناك أدلة عدة تشير إلى أن التنبؤ ممكن في العلاقات الدولية؛ فديميسكيتا أشار إلى أن نسبة الدقة المحققة في توقّع الحوادث المهمة في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته بلغت 90 في المئة[64]. ولكن هذا لا يقلل من صحة الرأي القائل إن تعقيد الظواهر السياسية يجعل التنبؤات الدقيقة مستحيلة من دون أدوات نظرية قوية. لذلك، ووفق ما يقول ميرشايمر، لا بد لجميع التنبؤات السياسية من أن تحتوي على بعض الأخطاء؛ فـ «أولئك الذين يجرؤون على التنبؤ»، وفق ما

---

(60) Charles L. Glaser, «Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help,» *International Security*, vol. 19, no. 3 (Winter 1994-1995), p. 62.

(61) Charles L. Glaser and Chaim Kaufmann, «What Is the Offense Defense Balance and Can We Measure It?,» in: Michael E. Brown [et al.] (eds.), *Offense, Defense, and War* (Cambridge, MA: MIT University Press, 2004), p. 269.

(62) John J. Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War,» *International Security*, vol. 15, no. 1 (Summer 1990), pp. 5-56.

(63) Kenneth N. Waltz, «Nuclear Myths and Political Realities,» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 3 (September 1990), pp. 731-745.

(64) Bruce Bueno de Mesquita, «The Benefits of a Social Scientific Approach to Studying International Affairs,» in: Woods (ed.), p. 72.

يصرح، «ينبغي لهم المضي قدمًا في تواضع، لذلك عليهم الحرص في ادعاء الثقة التي لا مبرر لها، ويعترفون بأن موعد وقوعه يكشف بلا شك عن مفاجآت وأخطاء»[65].

رابعًا: تقويم النظرية

يعتمد علماء العلاقات الدولية المعايير القياسية لتقويم النظريات الشائعة في العلوم الاجتماعية وفلسفة العلم. وتنقسم هذه المعايير إلى قسمين: داخلية، وهي تلك التي تهتم بكيفية تقويم البناء الداخلي للنظرية، وخارجية، وهي تلك تهتم بكيفية تقويم النظريات أو البراديغمات بعضها قياسًا ببعض. ومن بين أشهر هذه المعايير تلك التي قدّمها فلاسفة العلم، مثل كارل بوبر (K. Popper) وتوماس كُون (Th. Kuhn) وإيمري لاكاتوش (I. Lakatos)، والتي سنتناول بعضها بشكل مفصّل في الفصل التالي. ولكن وجود هذه المعايير لا يعني عدم وجود معايير أخرى – مثل الدقة والاتساق المنطقي والتماسك الداخلي والبساطة والإثمار وما شابه – وحين لا تحدث مشكلة التصحيح النظري المتكرر في ضوء الأدلة المخالفة، يصبح من الضروري تطبيق المعايير الأخرى، مثل الدقة التجريبية وقابلية التفنيد والقوة التفسيرية والاتساق مع ما هو معروف والقصد...[66].

هناك ثلاثة معايير قياسية لتقويم النظرية في العلوم الاجتماعية[67]: **أولها** الاتساق المنطقي (Logically Consistent)، حيث ينبغي للنظرية أن تكون دقيقة ومتسقة منطقيًا، وربما تحتوي على تناقض منطقي لأن (بعض) الاستنتاجات أو التنبؤات لا ينتج منطقيًا من الفرضيات والمعطيات الأولية. بهذا المعنى، فإن من

(65) Mearsheimer, «Back to the Future,» p. 9.

(66) قانون القصد (Parsimony)، أو ما يُعرف بـ «شفرة أوكام» (Occam's Razor)، هو الوصف الذي يُطلَق على النظرية التي تستطيع أن «تفسّر أكبر قدر ممكن من الظواهر باستخدام الحدّ الأدنى من المتغيرات التفسيرية». هذا الاقتصاد في المتغيّرات هو ما يدعوه العلماء قانون القصد، ويُعتبر أحد مؤشرات النظرية الجيدة.

(67) Stephen M. Walt, «Rigor or Rigor Mortis?: Rational Choice and Security Studies,» *International Security*, vol. 23, no. 4 (Spring 1999), pp. 12-13.

شأن النظرية المتناقضة أن تنشئ للعالم صورة خاطئة ومشوّهة. كما أن النظريات المتناقضة تواجه أيضًا صعوبة في اختبارها، لأن من الصعب معرفة ما إذا كانت الأدلة المتوافرة تؤيد النظرية أم تفندها.

المعيار **الثاني** هو درجة الابتكارية (Degree of Originality)؛ فنحن نفضّل النظريات الخلّاقة والمبدعة لأنها تخبرنا الأشياء التي لم نكن نعرفها ونعتقد أنها تساعدنا في رؤية الظواهر بطريقة جديدة. تقوم النظرية المبتكَرة بتنظيم الظواهر التي كان من الصعب فهمها في السابق، وتحل الألغاز النظرية أو التجريبية التي عجزت النظريات السابقة عن تفسيرها بشكل كاف.

أمّا المعيار **الثالث**، فهو التأكيد الإمبيريقي (Empirical Validity)؛ إذ إن الطريقة الوحيدة لمعرفة ما إذا كانت النظرية مفيدة حقًا هي مقارنة تنبؤاتها بحجم ملائم من الأدلة والبراهين. ويمكن اختبار النظريات إمّا من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وإمّا من خلال اختبار المنطق السببي مباشرة عن طريق اقتفاء العملية (Process-Tracing).

يعتقد كثير من العلماء أن الاتساق المنطقي هو أكثر المعايير أهمية في الحكم على نظريات العلوم الاجتماعية[68]؛ فلكي نحكم على قيمة أي نظرية، يجب أن نقوّم أولًا ما إذا كانت فرضياتها متناقضة بعضها بين بعض. فإذا كانت كذلك، سيكون هناك تشويش كبير حول ما تفسره النظرية وتتوقّعه على وجه الدقة. ويعني وجود التناقضات الداخلية أن أحد أجزاء النظرية خاطئ. لهذا، يعتقد ديميسكيتا أننا لن نكون بحاجة حتى إلى مجرد النظر إلى الواقع للحكم على فائدتها؛ فالتنبؤات التي تعتمد على التناقضات المنطقية لا يمكن أن تكون مفيدة، وستكون هذه التنبؤات من النوع «إذا (أ) إذًا (ب)، ولكن أيضًا إذا (أ) إذًا ليس (ب)، ولربما، إن لم يكن (أ) إذًا (ب)»، وهلم جرًا. و«في الواقع»، يقول ديميسكيتا، «لا تملك هذه النظرية شيئًا ذا قيمة لتقوله عن العلاقة بين (أ) و(ب)»[69].

(68) Bruce Bueno de Mesquita and James D. Morrow, «Sorting Through the Wealth of Notions,» in: Michael E. Brown [et al.] (eds.), *Rational Choice and Security Studies: Stephen Walt and His Critics* (Cambridge, Mass: MIT Press, 2000), p. 46.

(69) Bueno de Mesquita, *Principles of International Politics*, p. 140.

على الرغم من الإجماع على ضرورة تقويم النظريات على قاعدة الاتساق المنطقي، يتفق العلماء على ضرورة تقويم هذا المعيار في ذاته على قاعدة التأكيد الإمبيريقي؛ فإذا ثبت إمبيريقيًا أن (ج) لا ينتج من (أ)، فإن الفرضية المنطقية القائلة إن (ج) ينتج من (ب) و (ب) ينتج من (أ)، وبالتالي (ج) ينتج منطقيًا من (أ)، تُعتبر فرضية خاطئة من الناحية الإمبيريقية. على هذا الأساس، هناك إجماع واسع بين علماء العلاقات الدولية حول مسألة أن الفرضيات لا تقوَّم من ناحية صحتها فحسب، بل تقوَّم أيضًا (وبشكل رئيس)، من ناحية فائدتها العملية وثبوتيتها الإمبيريقية. ويعتقد بعض العلماء أن الاستدلال بمقترحات قابلة للاختبار من مجموعة الفرضيات العامة ليس ضروريًا أو كافيًا للتقدم العلمي، حيث إن هناك كثيرًا من الأدلة التي تشير إلى أن العلماء الذين يكتبون بصورة روتينية يتجاهلون قوانين المنطق الصارم في عملهم اليومي، وهُم أكثر عرضة للأخطاء الاستنتاجية. بالتالي، على الرغم من أن العلوم الاجتماعية تغص بالتناقض أو النقائص، فإنها أنتجت نظريات لا نزال نراها مفيدة(70). وعلى هذا الأساس يؤكد والت أن على الرغم من أن الاتساق المنطقي يُعتبر أمرًا مرغوبًا فيه، وأن بذل مزيد من الجهد لتحقيقه يعتبر الهدف المركزي للعلوم، فإنهما ليسا الشيء الوحيد الذي نبحث عنه في النظرية؛ فبحسب اعتقاده، فإن «نظريةً ما ناقصة ولكن موحية ربما تُعتبر تقدمًا مهمًا، حتى لو تطلبت بذل مزيد من الجهد لتوضيح المنطق الاستنتاجي وتحديد الفرضيات والمصطلحات الأساسية»(71).

يعارض ديميسكيتا الموقف الإبيستمولوجي القائل إن النظرية الصحيحة هي تلك التي تنتج فيها التنبؤات منطقيًا من الفرضيات. وهو يعتقد أن في مقدورنا تمييز الأفكار الصحيحة أو الخاطئة من الأفكار المفيدة أو البدهية، وهذا ما يحول فائدة النظرية إلى مسألة تجريبية؛ فإذا قدمت النظرية تنبؤات موثوقة تساعدنا في فهم الظواهر التي قادت إلى بنائها، فإنها ستكون حتمًا مفيدة. أمّا إذا كانت التنبؤات غير متعلقة أو خاطئة بشكل فادح في ما يتعلق بالظواهر المتصلة، فإن النظرية

(70) Walt, «Rigor or Rigor Mortis,» p. 16.

(71) Ibid., p. 19.

ستُعتبر بدهية عند تقديمها للظواهر التي قادت إلى بنائها. لذلك، بينما تحيل كلمتا «صحيح» أو «خاطئ» إلى المنطق الداخلي للنظرية، تحيل كلمتا «مفيدة» أو «بدهية» إلى قيمتهما التجريبية. وكان قد سبق أن أشار والتز إلى أن فرضيات النظرية ليست وقائعية (factual)، لهذا لا يجوز أن نسأل من الناحية التبريرية ما إذا كانت صحيحة أم خاطئة، بل ما إذا كانت مفيدة فحسب. لهذا، دعا والتز إلى تقويم «النظريات من ناحية ما تدّعي تفسيره»(72). وتوصل ديميسكيتا إلى استنتاج مفاده أن النظريات الخاطئة كلها ستكون بدهية حتمًا، بينما هناك نظريات صحيحة ستكون هي الأخرى بدهية، لأنها تفشل في تقديم تفسير بخصوص الحقائق التي أردنا تفسيرها. لذلك، سيبقى الهدف الرئيس لمعظم التحقيق العلمي هو بناء النظريات التي تكون صحيحة ومفيدة(73).

خاتمة

قطع اختصاص العلاقات الدولية طريقًا طويلة نحو إنجاز النظرية العلمية. وعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى إجماع حول مدى علمية هذه المعرفة أو نتائج هذا المشروع بشكل عام، فإننا بتنا على يقين تام بأن فهمنا الشؤون الدولية تحسّن كثيرًا في العقود الخمسة الأخيرة، بفضل المعرفة النظرية المحصلة عن فواعل السياسة الدولية وارتباطاتها ودينامياتها. تساهم النظرية في تبسيط التعقيد الكثيف الذي تتسم به البيئة الدولية، وتساعدنا في ملاحظة أبعادها المتشابكة وتصنيفها، وتمكّننا من متابعة الانتظام والتكرار في الظواهر الدولية، وتعزل العالم الواقعي للتعامل معه منهجيًا، وتخضع الحقائق للاختبار من أجل التحقق من صحتها إمبيريقيًا.

وثمة إنجازات مهمة حققها مشروع التنظير في العلاقات الدولية بتمكّنه من بناء نظريات مبدعة ومقتصدة وقابلة للتفنيد، والأهم من ذلك، متماسكة داخليًا ومتسقة منطقيًا. وهناك في الوقت الحاضر إقبال كبير على الدراسة الأكاديمية

(72) Waltz, *Theory of International Politics*, chap. 1.

(73) Bueno de Mesquita, *Principles of International Politics*, pp. 143-144.

للعلاقات الدولية وفق المعايير العلمية للعلوم الاجتماعية. وبعد هذه السنوات الطويلة من التحقيق العلمي في اختصاص العلاقات الدولية، وبعد كل هذا التقدم المحرَز في الدراسة العلمية للظواهر الدولية، أصبح النقاش الدائر حول التنظير أكثر تأملًا لنفسه، وبات العلماء أكثر وعيًا لضرورة الانفتاح على الإبيستمولوجيات المعارضة، سواء لبناء النظريات أو للحكم على صحتها وعلميتها.

الفصل الثاني

توماس كُون أم إيمري لاكاتوش؟ الثورة والاستمرارية في نظرية العلاقات الدولية

مقدمة

منذ أن أنشأ اللورد ديفيد ديفيس (D. Davies) أول قسم للعلاقات الدولية في التاريخ في جامعة أبريستويث (Aberystwyth) في عام 1919، وإلى غاية منتصف ثمانينيات القرن العشرين، شهد اختصاص العلاقات الدولية «ولادة» 12 نظرية[1]، من دون أن يسجل أي «حالة وفاة». وعلى الرغم من أن الولادة من رحم الاختصاص ذاته تعني أن هذه النظريات شقيقة، فإن إبصارها النور في مراحل تاريخية متعاقبة يبيّن أنها ليست توائم؛ فهناك «المسنة» و«المعمرة» منها (كالمثالية والواقعية والنيوليبرالية)، وهناك تلك التي تجاوزت مرحلة النضج (كالمقاربات النقدية وبعدالحداثية والبنائية)، فيما لا تزال أخرى في طور الطفولة (المدرسة الإنكليزية والنسوية والمعيارية، وبعد الكولونيالية والنظرية الخضراء).

---

(1) هذه النظريات هي: المثالية؛ الواقعية؛ النيوماركسية (ببدائلها التبعية والنظام الرأسمالي)؛ المؤسّساتية النيوليبرالية (بأصولها الوظيفية والنيووظيفية)؛ النقدية؛ بعد الحداثية؛ البنائية؛ النسوية؛ المعيارية؛ بعد الكولونيالية؛ المدرسة الإنكليزية؛ النظرية الخضراء. لإلقاء نظرة عامة على هذه النظريات، ينظر: Scott Burchill [et al.] (eds.), *Theories of International Relations*, 3rd ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2005), and Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

تطورت هذه النظريات في معظمها، سواء نمت في قلب الاختصاص أو في هوامشه، عبر مراحل متفاوتة من التعايش والتنافس، وهي المراحل التي يشار إليها عادة في تاريخ الاختصاص بظاهرة **النقاشات العظمى** (Great Debates)، أو **النقاشات بين البراديغمات** (Inter-paradigms Debates). وبعيدًا عن الخلاف حول عدد هذه النقاشات وماهية النظريات التي تشكل أطراف كل واحد منها، يسود بين أغلبية المنظّرين إجماع على اعتبار **النقاش** (العلمي) – وهو مواجهة فكرية غير مباشرة بين العلماء، تجري عادة من خلال المنشورات والمنتديات العلمية – عاملًا ضروريًا لإنجاز **التقدم العلمي**.

يتفق الإبيستمولوجيون على أن التقدم العلمي هو المعيار الأكثر أهمية للحكم على مدى **علمية** أي حقل معرفي؛ فكل اختصاص، بما في ذلك العلاقات الدولية لا يستطيع أن يحرز التقدم من خلال تراكميته، يدين نفسه بالفشل كعلم. وفكرة التقدم في فلسفة العلوم ارتبطت بأعمال كثير من الفلاسفة، مثل بوبر وبول فايربند، وهيمبل ولاري لودان...، لكن شهرتها ذاعت عقب النقاش الذي أثاره كُون ولاكاتوش حول محددات التقدم العلمي ومعايير النظرية العلمية الجيدة، وهو ما جعل أعمال هذين الفيلسوفين الأكثر تأثيرًا في اختصاص العلاقات الدولية.

نشر كُون كتابه **بنية الثورات العلمية** في طبعته الإنكليزية الأولى في عام 1962. وبعد مرور ثماني سنوات (في عام 1970 على وجه التحديد)، نشر لاكاتوش بحثه المعنون *The Methodology of Scientific Research Programmes* (**منهجية برامج البحث العلمي**). وهذان العملان يُعتبران الأكثر اقتباسًا في ميدان العلاقات الدولية، حيث غالبًا ما يستشهد بهما المنظرون الدوليون إمّا كأدوات إرشادية في بناء النظرية وإمّا كمناهج لتقويم النظريات المتنافسة في الاختصاص. بيد أن طريقة الاعتماد على هذين الإطارين الإبيستمولوجيين تختلف من عالم إلى آخر؛ فهناك من يرى أن براديغم كُون أكثر نجاعة في تفسير التقدم العلمي في العلاقات الدولية، فيما يعتقد آخرون أن منهجية لاكاتوش بشأن برامج البحث العلمي هي الأكثر ملاءمة للغرض ذاته. وهكذا، تشكّل في الاختصاص تيار أشبه

بالتقليد البحثي، وراح يشير إلى عملَي كون ولاكاتوش بأنهما منهجان متنافسان، وربما متناقضان.

بغضّ النظر عن أيٍّ من الطرفين هو على صواب، فإن هذا الخلاف زاد من حدة الانقسام الموجود بين العلماء؛ إذ إنه حوّله من مسألة إبيستمولوجية إلى مشكلة معيارية، فأحدث هو والانقسام الناتج منه صدعًا ثقافيًا في الاختصاص لا يزال، للأسف، يعلن شقوقه من خلال الأسئلة الانتقائية الكلاسيكية التي ما لبثت تطرح نفسها باستمرار: كُون أم لاكاتوش؟ أيهما أفضل، البراديغم أم برنامج البحث العلمي؟ وما هي أنجع منهجية لتقويم التحقيق العلمي؟

يدرك باحثون كثيرون، وبتواضع حكيم، صعوبة الإجابة عن هذه الأسئلة لأنها مبنية على قناعات وأحكام شخصية، فضلًا عن أنها تحدد بنية الاختصاص بشكل عام وتقرر مصير التحقيق العلمي ضمنه. وحتى في حالة التفضيل الانتقائي (كما هي العادة في كثير من الأحيان)، تبقى المهمة الأصعب ماثلة في طريقة تطبيق المنهجية المنتقاة في اختبار النظريات السائدة في الاختصاص.

سنحاول في الصفحات التالية تقديم أجوبة عن هذه الأسئلة من خلال طرح الحجة البسيطة الآتية: إن إطار كُون **أكثر ملاءمة لاختبار التقدم العلمي ومقارنته في مجموعة من النظريات المتنافسة من خلال وضعها في المواجهة بعضها بين بعض على شكل نقاشات براديغمية**، تمامًا كما هو شائع في نقاشات نظرية العلاقات الدولية. وفي المقابل، فإن إطار لاكاتوش **أكثر ملاءمة لاختبار التقدم العلمي داخل النظرية الواحدة**.

بشكل عام، يفترض هذا الفصل أن كلا المنهجين واعد في تفسير التحقيق العلمي إذا طُبِّق على الحالات النظرية الملائمة، وأن في ظل شروط محكمة، هناك إمكان لتوليفهما معًا في إطار مشترك، ولا سيما عند اختبار التقاليد النظرية المتجذرة. لدعم هذه الحجة، سنستعين بالنظرية الواقعية، كدراسة حالة تعليمية، نوضح من خلالها كيف يفسر إطار كُون ولاكاتوش التقدم العلمي في النظرية الأقدم في اختصاص العلاقات الدولية.

أولًا: البراديغم عند كُون

تُعتبر أفكار كُون بشأن التقدم والتحقيق العلمي نقطة انطلاق دراسات ومسوح حقلية كثيرة في اختصاص العلاقات الدولية[2]. وهي شكلت طوال سنوات عدة التوجهَ السائد الذي استحوذ على معظم النقاش الإبيستمولوجي بين علماء الجيل الأول. لكن هذا لا يعني أن وصول **بنية الثورات العلمية** إلى اختصاص العلاقات الدولية قوبل بأحضان دافئة؛ إذ إن استقبال كُون مَرّ، وفق ما أشار تيرينس بول، بثلاث مراحل متمايزة راوحت بين الترحيب والشك والنبذ التام[3]. ولكن، على الرغم من الارتباك الذي أحدثه إطار كُون في اختصاص يُعتبر حديثًا نسبيًا كالعلاقات الدولية (لأنه أكثر ملاءمة للاختصاصات الناضجة)، إلّا أن علماءه لا يختلفون في الدور الذي أداه مفهوم **البراديغم**[4] في فهم الطبيعة التنافسية لنظرياتهم، خصوصًا أنه

(2) لإلقاء نظرة على أعمال مبكرة في الاختصاص استخدمت إطار كُون، ينظر: Sheldon S. Wolin, «Paradigms and Political Theories,» in: Preston King and B. C. Parekh (eds.), *Politics and Experience* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), pp. 125-152; Jerome Stephens, «The Kuhnian Paradigm and Political Inquiry: An Appraisal,» *American Journal of Political Science*, vol. 17 (August 1973), pp. 467-488; William E. Fisher, «An Analysis of the Deutsch Sociocausal Paradigm of Political Integration,» *International Organization*, vol. 23, no. 2 (Spring 1969), pp. 254-290; Richard Beal, «A Contra-Kuhnian View of the Discipline's Growth,» pp. 158-161, and Richard Ashley, «Noticing Pre-paradigmatic Progress,» pp. 150-158 in: James Rosenau (ed.), *In Search of Global Patterns* (New York: Free Press, 1976); Michael Banks, «The Inter-Paradigm Debate,» in: M. Light and A. J. R. Groom (eds.), *A Handbook of Current Theory* (London: Frances Pinter, 1985), pp. 26-27, and Richard W. Mansbach and John A. Vasquez, *In Search of Theory: A New Paradigm for Global Politics* (New York: Columbia University Press, 1981).

(3) Terence Ball, «Is There Progress in Political Science?,» in: Terence Ball (ed.), *Idioms of Inquiry: Critique and Renewal in Political Science* (New York: State University of New York Press, 1987), pp. 15-17.

(4) هناك اختلاف كبير بين الباحثين العرب في ترجمة كلمة *Paradigm*؛ فعلى الرغم من صدور ثلاث ترجمات لكتاب **بنية الثورات العلمية**، فإن هناك مفاهيم كثيرة يستند إليها العمل - مثل العلم العادي/ السوي/ القياسي، الأحجيات/ الألغاز، ناهيك بأن البرادايم لا تزال محلّ خلاف في الترجمة، فنجد علي نعمة يشير إليها في الترجمة الأقدم (بشكل مضطرب) بـ«الجذر المشترك» تارة، والبرادايم تارة أخرى، بينما يشير إليها شوقي جلال في ترجمته بـ «الأنموذج الإرشادي»، في حين آثر حيدر حاج إسماعيل إبقاءها على صيغة «برادايم». أمّا نحن، فنرى، متّفقين تمامًا مع هذا الأخير، أن الإبقاء على الصيغة الأصلية (برادايم) هو الأكثر ملاءمة لأسباب عدّة: أولًا، لا تحمل الكلمة في الإنكليزية مدلولًا يوحي بمعنى لغوي معيّن؛ ثانيًا، البرادايم أكثر إلفة وقابلية للتصريف من الناحية التقنية في استعماله اللغوي؛ ثالثًا، إبقاؤها على صيغتها في معظم اللغات غير الإنكليزية (ما يمثل التوجه السائد)، وأخيرًا، =

واكب فترة حاسمة في تاريخ الاختصاص (مرحلة بناء النظرية) تضمنت النقاشات بين المدارس التقليدية/ السلوكية والواقعية/ النيوليبرالية.

إن المكوِّن الأساسي في إطار كُون هو مفهومه التأسيسي المثير الجدال: البراديغم. وليس من السهل تعريف البراديغم لأنه يُعتبر - إذا اقتبسنا عبارة والتر غالي الشهيرة - من بين أكثر «المفاهيم المتنازع فيها» في العلوم الاجتماعية[5]، وفي إمكاننا تصوره، في الأقل من حيث مدلوله العام، كتقليد بحثي يضم مجموعة من الأتباع والقواعد المعرفية المؤسسة التي تجعل منه مدرسة فكرية متجانسة ومستمرة. ويعرفه كُون بنفسه بأنه: «تقاليد خاصة ومتماسكة من البحث العلمي التي تؤدي دراستها إلى تحضير الطالب بشكل أساسي ليصبح عضوًا في مجمع علمي خاص يعمل معه لاحقًا. وبما أنه سينضم إلى رجال استنفدوا قواعد معارفهم في الأنماط المحسوسة نفسها، فإن عمله نادرًا ما سيقوده إلى معارضة هؤلاء حول نقطة أساسية»[6].

لقي هذا التعريف سيلًا عارمًا من الانتقادات بسبب غموضه (وتناقضه) اللذين أربكا باحثين كثرًا في سياق تطبيقه؛ فعلى سبيل المثال، وجدت مارغريت ماسترمان للبراديغم في كتاب كُون ما لا يقل عن 21 مفهومًا[7]. واعترف كُون

= غياب الإجماع حول الترجمة العربية. بالنسبة إلى الترجمات العربية للكتاب ينظر: توماس كوهن: **بنية الثورات العلمية**، ترجمة علي نعمة (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1986)؛ **بنية الثورات العلمية**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 168 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، و**بنية الثورات العلمية**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مراجعة محمد دبس (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007).

(5) W. B. Gallie, «Essentially Contested Concepts,» in: Max Black (ed.), *The Importance of Language* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1962), pp. 121-146.

(6) Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions*, 3rd ed. (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1996), pp. 10-11.

تجدر الملاحظة إلى أننا اعتمدنا على ترجمة علي نعمة عند الاقتباس الحرفي، بعد المقارنة بالنص الأصلي، وذلك لاقتصاد الجهد وتفادي أي لبس ينجم عن الترجمة الحرفية. ينظر الهامش 4 أعلاه.

(7) Margaret Masterman, «The Nature of a Paradigm,» in: Imre Lakatos and Alan Musgrave (eds.), *Criticism and the Growth of Knowledge: Proceedings of the International Colloquium in the Philosophy of Science* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp. 59-89.

بهذا الغموض في ملحقه للطبعة الثانية للكتاب (1970)، وحاول إعادة صوغ التعريف، معتقدًا أن هذه الاختلافات ناجمة في معظمها عن عدم تماسك الأسلوب، لكنه اعترف أيضًا بأن حتى بعد إزالة هذه التناقضات، يبقى المفهوم مستعملًا بمعنيين مختلفين: «[فهو] من ناحية، يمثّل مجموع المعتقدات والقيم المعترف بها والتقنيات المشتركة بين أعضاء فريق معيّن. و[هو] من ناحية أخرى، يدل على عنصر معزول من هذا المجموع: الحلول الملموسة للألغاز المستعملة أنماطًا أو أمثالًا تستطيع أن تحل مكان القواعد الموضحة التي تستمر في 'العلم العادي'»[8].

على الرغم من أن تنقيح كُون لم يُرضِ نقاده، فإن ذلك لم يحرم مفهوم البراديغم جاذبيته لدى علماء العلاقات الدولية، الذين اعتبروه أداة تحليلية مفيدة لفهم عملية التطور النظري لاختصاصهم - كأنماط التقدم المعرفي، والهيمنة النظرية، وخصائص التوجه السائد، وتنافس النظريات، والانسداد المعرفي، وغير ذلك. لكن فهم هذه الظواهر وتفسيرها لا يتحققان بتوظيف مفهوم البراديغم في ذاته و/ أو بمفرده، وإنما من خلال موقعه (وطريقة عمله) في إطار كُون الشامل، أي، في سياق تشكيل العلم العادي، ثم مواجهة الأزمة وحدوث الثورة العلمية.

1 - العلم العادي: المشكلات والألغاز

يقدم كُون تفسيرًا دياليكتيكيًا لنشأة النظريات والتقاليد العلمية وتطورها. وتكون البداية مع مرحلة النشوء؛ فبمجرد ظهور البراديغم، يدخل العلم مرحلة يسمّيها كُون **العلم العادي** (Normal Science)، وهو عبارة عن البحث المؤسَّس على الإنجازات العلمية الماضية التي يعتبرها فريق علمي معيّن كافية لتكون نقطة انطلاق لأعمال أخرى[9]. يتمثل هذا الإنجاز عادة في عمل فكري مؤثر يقدمه عالم أو مجموعة من العلماء، ويُستخدم لتحديد المشكلات والمناهج الشرعية

(8) Kuhn, p. 175.

(9) Ibid., p. 10.

في ميدان بحث معيّن لأجيال متعاقبة من الباحثين. والخاصية الأساسية للعلم العادي تكمن في نجاح البراديغم وقدرته على **حل المشكلات**؛ فالبراديغم يتيح للجماعة العلمية وسيلة لاختيار المشكلات، كما أنه يتميز في هذه المرحلة بتقديم أكبر قدر ممكن من الحلول للمشكلات التي كان يُعتبر حلها صعبًا أو مستحيلًا في غياب البراديغم[10].

ولا يُعنى العلم العادي بحل جميع المشكلات في شكلها العام، لكنه يهتم أساسًا، بمعنى أدق، بحل نوع معيّن من المشكلات النوعية التي يسمّيها كُون **الألغاز** (Puzzles)؛ فالعلماء، بحسب كُون، لا يعملون في العلم من أجل الوصول إلى اكتشافات فحسب، بل يعملون أيضًا من أجل هدف رئيس هو حل الألغاز والأحجيات التي تواجههم. باختصار، إن العلم العادي هو تلك الممارسة العلمية التي تتم في أوضاع عادية وروتينية، وتهدف دائمًا إلى توفيق الحقائق والمستجدات (الألغاز) مع البناء المعرفي للبراديغم. وببساطة، يمكن اعتباره «محاولة»، كما يقول كُون، «لإجبار الطبيعة على الجريان في العلبة المشكّلة من البراديغم»[11].

2 - ظهور الأزمة وبداية الثورة العلمية

إن نجاح العلم العادي في حل الألغاز نسبي ليس إلّا، ولا يمكن أن يستمر إلى الأبد؛ فكل براديغم يواجه في مرحلة معيّنة من وجوده مجموعة من الحالات النظرية الشاذة على شكل ألغاز لا تشتمل على حلول أو اكتشافات جديدة وغير مألوفة في بعض الأحيان. عندما يتزايد حجم هذه الحالات الشاذة وكثافتها، تتكشف مجموعة من التناقضات في البناء النظري، وتقود في النهاية إلى إحداث ما وصفه كُون بـ **الأزمة** في البراديغم. في هذه المرحلة يسعى الباحثون لإيجاد حلول للألغاز والأسئلة العالقة من أجل الخروج بالبراديغم من مرحلة الأزمة وإعادته إلى مرحلة العلم العادي، ويتم ذلك عبر ثلاث طرائق، فإمّا يتبين أن العلم العادي في إمكانه حل اللغز المشكِّل للأزمة، وإمّا يُهمَل اللغز جملةً بانتظار

(10) Ibid., pp. 24-25.

(11) Ibid., p. 24.

جيل مقبل يمتلك أدوات أكثر تطورًا، أو تنتهي الأزمة بظهور مرشح جديد للقب البراديغم يكون في إمكانه حل المشكلات والألغاز البحثية العالقة التي أوصلت إلى مرحلة الأزمة[12]. يبني كُون إطاره النظري على هذه الطريقة الأخيرة في الرد على الأزمة التي تنتهي بتتويج براديغم جديد على أنقاض البراديغم القديم (يُنظر الشكل (2-1)).

إن عملية الانتقال من براديغم إلى آخر ليست تراكمية؛ فالبراديغم الجديد، وإن كان تطويرًا لسابقه، ليس استمرارًا له في أي شكل من الأشكال. وكل براديغم، ومعه المعرفة التي يحملها، يمثّل **ثورة علمية** قياسًا بالبراديغم الذي قام على أنقاضه. يشرح كُون هذه الفكرة المهمة بالآتي: «إن العبور من براديغم في حالة أزمة إلى براديغم جديد، حيث يستطيع أن يولد تقليدًا جديدًا من العلم العادي، هو أبعد من أن يكون سياقًا تراكميًا يمكن تحقيقه انطلاقًا من متغيرات أو من توسيع البراديغم القديم وتمديده. إنه بالأحرى إعادة بناء قطاع بكامله على أسس جديدة، بما يغير بعضَ التعميمات النظرية الأكثر عناصرية لهذا القطاع، وكذلك لعدد من المناهج والتطبيقات البراديغمية»[13].

بعد شرح الأوضاع السياقية المؤدية إلى وصول براديغم جديد، ينتقل كُون إلى الإشارة إلى مجموعة من التوكيدات المتصلة التي تتعلق بمحددات تعاقب البراديغمات، فيؤكد أن بمجرد أن تحتل نظرية علمية ما موقع البراديغم، فإنها لا تعلن أنها بلا قيمة إلّا إذا تهيأت نظرية منافسة لتأخذ مكانها. يضاف إلى ذلك أن الإقرار برفض براديغم معيّن هو في الوقت نفسه إقرار بقبول براديغم آخر، والحكم الذي يؤدي إلى هذا القرار يفرض مقارنة البراديغمين بالنسبة إلى الطبيعة، وكذلك بالنسبة أحدهما إلى الآخر[14]. ويجادل كُون أبعد من ذلك بأن رفض براديغم معيّن من دون استبداله في الوقت نفسه ببراديغم آخر هو رفض للعلم بذاته[15].

(12) Ibid., p. 84.

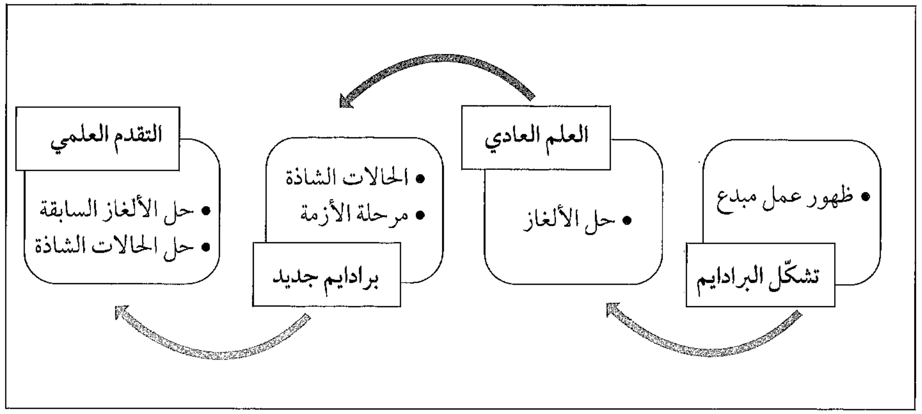
(13) Ibid., pp. 84-85.

(14) Ibid., p. 77.

(15) Ibid., p. 79.

الشكل (2-1)

بنية الثورة العلمية بحسب توماس كُون



يشير كُون أيضًا إلى أن اختلاف مادة البراديغمات ليس لأنها غير موجهة نحو الطبيعة لوحدها فحسب، وإنما أيضًا لأنها في الاتجاه المعاكس نحو العلم الذي أنتجها. لذلك، فإن قبول براديغم جديد يستلزم غالبًا تعريفًا جديدًا للعلم الخاص به[16]. أمّا في ما يخص معيار الاختيار بين البراديغمات، يؤكد كُون أن **القدرة على حل المشكلات والألغاز هي ما يدفعنا إلى تفضيل براديغم على آخر**[17]. كذلك، يصرح بأن بناء النظرية لا يتم قبل إنشاء البراديغم ولا يمكن أن يحدث خارجه، لأن النظرية تُبنى على الفرضيات التأسيسية المشتركة للبراديغم، فلا يمكن أن نتوقع مثلًا بناء نظرية لسياسة القوة أو التحالفات قبل وجود البراديغم الواقعي أو خارجه.

بعد عرض أهم الأفكار الأساسية لإطار كُون، نتجه الآن إلى استقصاء مقدار الضوء الذي يسكبه مفهوم البراديغم على نظرية مهمة من نظريات العلاقات الدولية: الواقعية، التي تمثل اختبارًا حاسمًا لكفاءة الإطار الكُوني، لا لأنها أقدم نظرية في الاختصاص فحسب، بل لأنها أيضًا النظرية التي هيمنت وشكلت التوجه السائد لعقود عدة منذ صدور عمل كُون.

(16) Ibid., p. 103.

(17) Ibid., p. 169.

(التشديد مضاف)

3 – البراديغم الواقعي: الصعود والسقوط

ظهرت النظرية الواقعية أول مرة بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة وبريطانيا، وهي توصف في الاختصاص عادة بالواقعية المعاصرة، أو بواقعية القرن العشرين، لتمييزها من الواقعية التقليدية أو التاريخية المجسدة في كتابات ثوكيديدس وهوبز ومكيافيلّي وكلاوزفيتس وغيرهم. لكن جذور الواقعية المعاصرة تمتد إلى أعمال مجموعة من المنظّرين الذين كتبوا أعمالهم قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، ولا سيما أولئك الذين يُعرفون بواقعيي ما بين الحربين العالميتين (1919–1939)، مثل رينولد نيبور وفريدريك شومان وإدوارد كار[18].

على الرغم من السبق التاريخي لأعمال هؤلاء العلماء (خصوصًا نيبور وكار)، فإن الظهور الرسمي للواقعية بوصفها مشروع نظرية في العلاقات الدولية أعلنه صدور كتاب مورغِنتاو الشهير **السياسة بين الأمم** في عام 1948[19]. ومنذ ظهور هذا العمل وإلى نهاية سبعينيات القرن العشرين، عرفت الكتابات التي قامت بالترويج للنظرية الواقعية ازدهارًا منقطع النظير، سواء على الصعيد الأكاديمي في كتابات علماء، مثل جون هيرز (J. Herz) وأرنولد والفرز (A. Wolfers) وريمون آرون (R. Aron)، أو على صعيد الممارسة كما في أعمال هنري كيسنجر وجورج كينان ووالتر ليبمان وبول نيتزه (P. Nitze)، من بين آخرين.

ما الذي يجعل هذه الأعمال تشكّل في مجموعها براديغم؟ إنه، كما يشير كُون، وجوب أن تتوفّر هذه الأعمال على فرضيات رئيسة تتقاسمها؛ تلك التي تظهر عادة في عمل فكري مبدع ومؤثر يجذب إليه الأتباع والمؤيدين. تنطبق هذه المواصفات بشكل تام على عمل مورغِنتاو **السياسة بين الأمم** الذي يعتبره

(18) Reinhold Niebuhr, *Moral Man and Immoral Society* (New York: Charles Scribner's Sons, 1932); Frederick L. Schuman, *International Politics: The Destiny of the Western State System*, 4th ed. (New York: McGraw-Hill Book Co., 1948), and Edward H. Carr, *The Twenty Years' Crisis 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2nd ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2001).

(19) Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton, 7th ed. (New York: McGraw-Hill Higher Education, 2006; [1948]).

جون فاسكيز العمل الرئيس الذي قدم الفرضيات الأساسية للواقعية[20]؛ فمن بين الفرضيات التي قدّمها مورغِنتاو في هذا الكتاب، هناك ثلاث منها أساسية للبراديغم الواقعي: **الأولى** هي أن الدول القومية أو صنّاع القرار هم الفواعل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية، و**الثانية** هي أن هناك تمييزًا حادًا بين السياسات الداخلية والسياسة الدولية، و**الثالثة** هي أن العلاقات الدولية صراع من أجل القوة[21].

ووضع فاسكيز شرطًا لاعتبار هذه الفرضيات أساسية للبراديغم الواقعي، وهو الآتي: أن يكون كتاب **السياسة بين الأمم** هو العمل الأكثر تأثيرًا بين جميع الكتابات الواقعية. ثم أنه استدل، لدعم حجته، بالمسح الحقلي الذي قام به ريتشارد فينيغان بشأن أكثر الأدبيات تأثيرًا في الاختصاص، والذي وجد فيه أن العمل العلمي القيادي الذي استشهد به علماء الاختصاص أكثر من أي عمل آخر هو **السياسة بين الأمم**[22]، إذ اختار ما يزيد على ثلث العلماء (35.5 في المئة) الذين شملهم المسح كتاب مورغِنتاو، مقارنة بـ 14 في المئة وقع اختيارهم على عمل مورتن كابلان (1957) الذي حل في المرتبة الثانية. وعلى النمط نفسه، عندما طُلب منهم اختيار العالِم الأكثر مساهمة في الاختصاص، اختار المستجوبون مورغِنتاو بنسبة 46.7 في المئة[23].

زيادة على ذلك، يؤكد فاسكيز أن **السياسة بين الأمم** يشتمل على ثلاث خصائص ترفعه إلى مرتبة البراديغم، وهي الاعتراف به بوصفه العمل الذي لم يسبق له مثيل (والذي يزيح البراديغم المنافس، والمقصود هنا المقاربة المثالية)؛ واشتماله على جاذبية تستقطب إليه الأتباع بصفة دائمة؛ واستعماله كتابًا مدرسيًا. لهذا، يعتقد فاسكيز أن من المعقول «افتراض أن السياسة بين الأمم مؤشر صحيح إلى البراديغم الواقعي»[24].

(20) John A. Vasquez, *The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism*, Cambridge Studies in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 46.

(21) Ibid., p. 38.

(22) Richard B. Finnegan, «The Field of International Relations: The View from Within,» *Towson State Journal of International Affairs*, vol. 7 (1972), pp. 1-24.

(23) Ibid., pp. 8-9.

(24) Vasquez, *The Power of Power Politics*, p. 46.

على صعيد الممارسة، تُعتبر خمسينيات القرن المنصرم بمنزلة العقد الذهبي للبراديغم الواقعي؛ إذ مثّلت سنوات ذلك القرن مرحلة صعود النظرية وازدهارها، فالواقعيون كانوا في هذه الفترة مزهوين بقدرتهم على فهم طريقة عمل النسق الدولي وتفسير المشكلات الدولية التي تواجه الدولة القومية، وفي مقدمها معضلة الحرب التي استحوذت على اهتمام علماء الاختصاص في فترة ما بعد الحرب العالمية. واستفادت الواقعية كثيرًا من عالم ما بعد عام 1945 الذي وفّر لها مناخًا ملائمًا للنمو والانتشار؛ ففي حين كانت دماء الحرب العالمية لا تزال ساخنة، كان من السهل جدًا لمن عايش الكارثة أن يجد مفاهيم الواقعية بدهية ومقْنعة، خصوصًا مفاهيمها المتعلقة بالصراع من أجل القوة، والطبيعة الإنسانية العدوانية، وأولوية المصلحة القومية، والأناركية الدولية، وغير ذلك. علاوة على ذلك، زاد اندلاع الحرب الباردة والخوف من حرب عالمية ثالثة (نووية) من جاذبية الواقعية ومفاهيمها الاستراتيجية، كالردع والاحتواء والرد المرن والأخطار التنافسية وإدارة الأزمة والحرب المحدودة، وغيرها من مفاهيم.

استفادت الواقعية أيضًا من ظهور الولايات المتحدة قوةً عظمى تبحث عن أيديولوجيا تبرر سياساتها الخارجية، وبالتالي استفادت من الدعم المالي الذي كان يتدفق من التمويل الحكومي وبعض المؤسسات المستقلة كمؤسسات فورد وماك آرثر وروكفلر وسميث ريتشاردسن، وبعض الشركات ومجالس الخبراء مثل شركة كارنيغي، والأكاديمية الوطنية للعلوم، ومقعد الثقة الخيري من بين أخرى[25].

جميع هذه العوامل جعلت من الواقعية في هذه الفترة البراديغم المهيمن في الاختصاص، حيث ظهر الواقعيون بمظهر القادرين على تفسير **كل شيء** وحل جميع الألغاز والمشكلات في السياسة الدولية. ببساطة، كانت الواقعية تجسد ما دعاه كُون بالعلم العادي. ولكن، كما رأينا معه في وقت سابق، لا يدوم نجاح العلم

(25) ينظر: Nicolas Guilhot (ed.), *The Invention of International Relations Theory: Realism, The Rockefeller Foundation and the 1954 Conference on Theory* (New York: Columbia University Press, 2011), and Stephen M. Walt, «Renaissance of Security Studies,» *International Studies Quarterly*, vol. 35, no. 2 (June 1991), p. 221.

العادي في حل الألغاز والمشكلات إلى ما لانهاية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الواقعية، فهناك دائمًا حدود للقوة التفسيرية للنظرية، فأين كانت تقع هذه الحدود على وجه التحديد؟

ثانيًا: الأزمة والبديل: السبعينيات وصعود المؤسساتية النيوليبرالية

شهد عقد سبعينيات القرن العشرين تحوّلًا كوبرنيقيًا في طابع العلاقات الدولية، نتيجة ظهور نوع جديد من الفواعل ونمط متغير لعشرين تحولًا من العلاقات وقعت خارج المجال التفسيري للبراديغم الواقعي. وكردة فعل على الصعوبة التي واجهها البراديغم في تفسير الحقائق المستجدة، بدأ عدد من الباحثين الشبان اكتشاف نقائص كثيرة في البناء النظري الواقعي على شكل تناقضات أو أسئلة عالقة تحتاج إلى أجوبة. ورأى هؤلاء المنظّرون الجدد - الذين نشأوا بعيدًا عن أجواء صدمة الحربين العالميتين - أن الصورة التي يقدمها البراديغم الواقعي ما عادت مواكِبة لعالَم يسير نحو الترابط الشبكي والاعتمادية المتبادلة والتكامل الإقليمي. وفي اعتقادهم أن هذا العالَم الصاعد كان مبنيًا على التعاون القائم على التبادل التجاري الحر، وتحكمه المعاملات القيمية التي تعزز فرص السلام والاستقرار - بمعنى آخر، كان هذا العالَم ليبيراليًا، ولهذا اعتبر هؤلاء الباحثون أنفسهم ليبراليين، وشكلوا ما أصبح يُعرف في الاختصاص بـ «المؤسساتية النيوليبرالية» (Neoliberal Institutionalism)[26].

تقوم المؤسساتية النيوليبرالية على مجموعة من الفرضيات التي تشدد على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات (والمعلومات أيضًا) في السياسة العالمية، وهي امتداد لمجموعة الأفكار التي تطورت في الفترة الممتدة من منتصف أربعينيات القرن العشرين، نتيجة لظهور التوجه الوظيفي في تحليل تكامل

(26) لإلقاء نظرة على أهم أعمال المؤسساتية النيوليبرالية، ينظر: Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr. (eds.), *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1972); Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston: Little Brown, 1977); Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984), and James Rosenau, *The Study of Global Interdependence: Essays on the Transnationalization of World Affairs* (New York: Nichols Publishing Company, 1980).

المؤسسات الدولية، وصولًا إلى صعود البدائل الوظيفية (بما فيها الاعتمادية) في مستهل السبعينيات[27].

ينطلق المؤسساتيون من رفض فرضيات الواقعية المتعلقة بالدولة؛ إذ إنهم يعتقدون أنها: **أولًا**، ليست الفاعل الوحيد في السياسة العالمية؛ فالمنظمات الدولية والشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية، وغيرها من الفواعل عبر القومية أصبحت تنافس الدول في إدارة الشؤون الدولية. **ثانيًا**، ليست فاعلًا وحدويًا، لأنها تتكون من الأفراد وجماعات المصالح والأحزاب والبيروقراطيات المتنافسة. بالتالي، فإن اعتبار الدولة فاعلًا وحدويًا هو تجاهل لتعددية الفواعل المشكّلة للوحدة المسمّاة دولة من جهة، وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل من جهة أخرى. **ثالثًا**، ليست فاعلًا عقلانيًا؛ فالنظرة التجزيئية للدولة توحي بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية لن تؤدي دومًا إلى اتّباع سياسة عقلانية[28].

أمّا في ما يخص أولويات السياسة الخارجية، فيرى المؤسساتيون أن أجندة السياسة العالمية تبقى قابلة للتوسيع، فإذا كانت قضايا الأمن القومي مهمة، فإن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية – المتنامية بتزايد الاعتمادية بين الدول والمجتمعات – تبقى هي الأخرى ذات أهمية وأولوية قصوى. لذلك، يرفض النيوليبراليون تقسيم السياسة إلى عليا/ دنيا، لأن المشكلات السوسيوثقافية الداخلية يجب أن تحظى بالأهمية نفسها التي تتمتع بها القضايا العسكرية والاستراتيجية. وهذا ما دفعهم إلى تغيير مجالات القضية (Issue Areas)، والتركيز على نوع مختلف من الظواهر عبر القومية، كالمشروعات التجارية الدولية والحركات الثورية، واتحادات العمال والشبكات العلمية، واحتكارات النقل الجوي الدولية ونشاط الاتصال في الفضاء الخارجي... وغيرها من قضايا «السياسة الدنيا»[29].

(27) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., «International Interdependence and Integration,» in: Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby (eds.), *Handbook of Political Science* (Reading, MA: Addison-Wesley Publishing, 1975), p. 385.

(28) Paul Viotti and Mark V. Kauppi, *International Relations and World Politics: Security Economy Identity*, 2nd ed. (Upper Saddle River, NJ.: Prentice Hall, 2001), p. 200.

(29) Joseph S. Nye, Jr. and Robert O. Keohane, «Transnational Relations and World Politics: An Introduction,» *International Organization*, vol. 25, no. 3 (Summer 1971), p. 331.

على صعيد آخر، نادى المؤسساتيون بضرورة تجاوز الفرضية الواقعية بشأن قابلية فصل الجوانب الداخلية والخارجية في تفسير سياسات الدول؛ فانطلاقًا من الطبيعة اللاوحدوية للدولة، ركز بعض المؤسساتيين على الفرد والمجموعة كوحدات تحليل بديلة، في حين بدأت الحاجة تلح على تطوير نظريات قادرة على تحليل – بشكل متزامن – تفاعل السياسة الداخلية مع السياسة الدولية، كما فعل بيتر غورفيتش وروبرت بوتنام (R. Putnam) وغيرهما ممن قدموا بدائل لأنموذج **تمركزية الدولة** (State Centrism) تفترض أن فهم مسارات النزاع والتعاون الدولي والاقليمي وتفسيرها يتطلبان بالدرجة الأولى فهم ديناميات السياسات الداخلية للدول التي تشكّل هذه المسارات[30].

بدت المؤسساتية النيوليبرالية في السبعينيات كأنها تزيح الواقعية من مكانها المريح. وبوصفها براديغمًا بديلًا، بدت لكثير من الباحثين الجدد في الاختصاص أكثر تماشيًا مع العالَم المعولم الصاعد، وأنها تبشر بإعادة صوغ كلية لأجندة نظرية العلاقات الدولية – ببساطة، أصبحت تمثّل التوجه السائد الجديد. إن ما حققته المؤسساتية النيوليبرالية في سنواتها الأولى يدفعنا إلى التساؤل: هل شكلت المؤسساتية في ذاتها ثورة علمية حقيقية في الاختصاص، أم إنها عكست فقط الأزمة التي كان يعيشها البراديغم الواقعي؟ هذا هو السؤال الذي لا يجيب عنه كُون، وهنا تكمن معضلته التي نتناولها في ما يلي.

إذا كان تفسير كُون للتقدم العلمي صحيحًا – أي إن الأزمة تؤدي إلى إزاحة البراديغم المتأزم (الذي يمثّل العلم العادي) وتستبدله بآخر متفوق (يمثّل ثورة علمية) – فلماذا إذًا لم تمت الواقعية في إثر الأزمة التي واجهتها في السبعينيات؟ وكيف أعادت تجديد نفسها لاحقًا في الواقعية البنيوية (Structural Realism) أو النيوواقعية (Neorealism)، ثم لاحقًا الواقعية النيوكلاسيكية (Neoclassical Realism)؟

(30) Peter Gourevitch, «The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics,» *International Organization*, vol. 32, no. 4 (Autumn 1978), pp. 912-881; Robert Putnam, «Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games,» *International Organization*, vol. 42, no. 3 (Summer 1988), pp. 427-460, and Andrew Moravcsik, «Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics,» *International Organization*, vol. 51, no. 4 (Autumn 1997), pp. 513-553.

كيف يفسر كُون استمرار هيمنة الواقعية على اختصاص العلاقات الدولية إذا حَكم عليها إطاره بالموت متى أصبحت فرضياتها الأساسية مفندة بالظواهر الدولية المستجدة والأشياء الشاذة، وبالطبع، ظهور بديل متفوق؟

إذا كانت الدولة ما عادت الفاعل الوحيد أو الأكثر أهمية في الشؤون الدولية (فرضية الواقعية الأولى)، وإذا كان السعي للقوة والهيمنة ما عاد الدافع الرئيس لسلوك الدول (الفرضية الثالثة)، فما الذي يمنع الواقعيين من إضافة تعديلات إلى براديغماتهم من خلال إضافة فرضيات جديدة أو تنقيح تلك الموجودة؟

إن المشكلة التي يعاني بسببها إطار كُون تكمن في أنه لا يتيح للعلماء فرصة لتعديل نظرياتهم وتصحيحها بوساطة حذف أو إضافة فرضيات جديدة تجعل البراديغم أكثر تكيفًا وتماشيًا مع الظواهر المستجدة، لكنه يدعوهم مباشرة إلى الاستسلام وإفساح المجال لبراديغم آخر جديد؛ فبمجرد أن يصادف العلماء حالات شاذة أو أزمة حادة في بنائهم النظري، يتعيّن عليهم تقبّل الأمر والتماشي مع إخفاقهم، بدلًا من الكفاح لتعديل نظريتهم وإحيائها من جديد. وهذا يعني أن إطار كُون يشجع القطيعة بدلًا من الاستمرارية، والثورة بدلًا من الاستقرار.

هناك نقطة أخرى مهمة لا يتعامل معها إطار كُون، وهي أن التحول في المسلّمات (الفرضيات) لا يكون **بين البراديغمات** (Interparadigms) فحسب، بل ربما يحدث أيضًا **داخل البراديغم** (Intraparadigm) الواحد من دون أن يؤدي إلى ترك البراديغم أو استبداله، كما يتوقع كُون. هكذا، إذا كان الإطار الكُوني يقدم تفسيرًا مقْنعًا لتحوّل المسلّمات «**بين**» براديغمات مختلفة، فإنه لا يقول الشيء نفسه عن هذا التحول «**داخل**» البراديغم المنفرد؛ فعلى سبيل المثل، إذا كان في إمكان كُون تفسير تحوّل المسلّمات بين براديغمات متنافسة (من المثالية إلى الواقعية ثم إلى المؤسساتية النيوليبرالية)، فإنه لا يستطيع تفسير تحوّل المسلّمات ضمن البراديغم الواحد (مثلًا تفسير التحول من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية البنيوية ثم الواقعية النيوكلاسيكية). هنا بالضبط، تكمن الحاجة الملحة إلى إطار تفسيري بديل يساعدنا في البحث في أسباب التقدم العلمي، لا «بين البراديغمات» فحسب، وإنما داخلها أيضًا.

ثالثًا: منهجية برامج البحث العلمي عند لاكاتوش

يتمتع لاكاتوش بحظوة كبيرة لدى باحثي العلاقات الدولية، وكان لأعماله تأثير واسع في تحقيقات مسحية كثيرة للاختصاص[31]. لكن، على الرغم من الاقتباس الواسع لـ لاكاتوش في جميع حقول الدراسات الدولية، تبقى هذه الإشارات في معظمها غير عملية ولا تشير إلى استعمال شامل لميتانظريته (ماوراء النظرية – Metatheory)[32].

قدّم لاكاتوش تفسيرًا أنيقًا لكيفية تقويم التقدم والتحقيق العلمي في إطاره النظري المعروف بـ: **منهجية برامج البحث العلمي**. ونصح للباحثين بالابتعاد عن الحكم على العلم كسلسلة من النظريات الفردية والمنعزلة، واقترح أن من الأفضل تصوره سلسلةً من برامج البحث العلمي. ويشتمل البرنامج على مجموعة من القواعد المنهجية، يخبرنا بعضها بمناهج البحث الواجب تفاديها (الموجه السالب)، فيما يخبرنا بعضها الآخر بالطرائق الواجب اتّباعها (الموجه الموجب).

(31) يُعَدّ كولن إيلمان وميريام إيلمان من أهم الداعين إلى منهج لاكاتوش في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، وقد شكّلت أعمالهما المشتركة مدخلًا لتأطير الاستعانة بـ: الميتانظرية اللاكاتوشية داخل الاختصاص. أهمها: Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.), *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 2003); Colin Elman and Miriam Fendius Elman, «How Not to Be Lakatos Intolerant: Appraising Progress in IR Research,» *International Studies Quarterly*, vol. 46, no. 2 (June 2002), pp. 231-262; Colin Elman and Miriam Fendius Elman, «Lakatos and Neorealism: A Reply to Vasquez,» *American Political Science Review*, vol. 91, no. 4 (December 1997), pp. 923-926; John A. Vasquez, «The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition,» *American Political Science Review*, vol. 91, no. 4 (December 1997), pp. 899-912.

(32) Elman and Elman (eds.), *Progress in International Relations Theory*, p. 51.

توصف الميتانظرية بأنها «نظرية النظرية»، وهي ذلك التحقيق المنظّم الذي لا يعالج الأدلة التجريبية، وإنّما يهتم بالبحث في النظرية نفسها والتأمل في عملية التنظير. ويكتب ميلجا كوركي وكولين وايت في هذا الصدد: «لا تأخذ الميتانظرية حادثًا أو ظاهرة أو سلسلة معيّنة من ممارسة العالم التجريبي كموضوع تحليلها، ولكن تستكشف الفرضيات الكامنة، فيفعل التنظير وممارسة البحث التجريبي». ينظر: Milja Kurki and Colin Wight, «International Relations and Social Science,» in: Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (Oxford: Oxford University Press, 2007), p. 15.

تتكون برامج البحث العلمي من أربعة عناصر: القلب الصلب (Hard Core) والموجه الكشفي السالب (Negative Heuristic) والموجه الكشفي الموجب (Positive Heuristic) والحزام الواقي (Protective Belt).

يتكوّن **القلب الصلب** من مجموع الفرضيات التأسيسية للبرنامج البحثي، لذلك يتكون من محتوى ثابت وغير قابل للتغيير أو التفنيد، بحيث يعتبر رفض أحد مكوناته أو تغييره بمنزلة رفض البرنامج برمّته وتغييره. وهو يتالف من جزأين، يسمّى الأول **الموجه الكشفي السالب**، وهو عبارة عن «المسلّمات» العلمية التي يؤمن بها أنصار البرنامج، والتي تنص على أن هذا المحتوى لا يمكن تحديه أو اختباره بشكل مباشر[33]. ويسمي لاكاتوش الثاني **الموجه الكشفي الموجب**، وهو يحتوي على مجموعة من الموجهات والإرشادات المتعلقة بكيفية الدفاع عن البرنامج، وما يقع في دائرة اختصاصه وما يقع خارجها، وكيف يمكن أن نشكل النظريات والفرضيات التجريبية المبتكرة ونغيرها ونطورها في منطقة الحزام الواقي[34]. ويرى لاكاتوش الموجه الموجب أكثر مرونة من الموجه السالب؛ فمتى دخل برنامج البحث مرحلة الارتداد، فإن القليل من التغيير المبدع في موجهه الموجب يمكن أن يدفعه نحو التقدم مرة أخرى[35].

إضافة إلى القلب الصلب، يحتوي برنامج البحث على **حزام واقٍ**، وهو عبارة عن مجموعة «الفرضيات المساعدة» التي تتحمل وطأة الاختبارات، ويتميز بقابلية التعديل والتكييف مرة أخرى، أو حتى الاستبدال بالكامل إذا دعت الحاجة إلى الدفاع عن القلب الصلب[36]. فإذا صادف القلب الصلب حالات شاذة أو واجه أزمة (بالمعنى الكُوني)، فلن يكون من الضروري التخلي عن برنامج البحث كاملًا واستبداله بآخر (كما يحدث في إطار كُون)، وإنما يتيح الحزام الواقي للعلماء فرصة لإضافة فرضيات تنقيحية أو حذف المربكة منها، من دون أن يستدعي ذلك تغيير البرنامج البحثي كليًا.

(33) Imre Lakatos, *The Methodology of Scientific Research Programmes Philosophical Papers*, Ed. by John Worrall and Gregory Currie (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), vol. I, p. 47.

(34) Ibid., pp. 48-50.

(35) Ibid., p. 50.

(36) Ibid., p. 48.

لكن عملية التعديل والتكييف التي يتيحها الحزام الواقي لا تعني أن البرامج البحثية خالدة أو تبقى من دون استبدال عبر عملية التنقيح والتغيير المتكررة في حزامها الواقي، ولا سيما إذا كانت هذه التعديلات لا تحمي القلب الصلب أو لا تأتي بجديد يُذكر. يقول لاكاتوش: «سيكون من الخطأ الافتراض»، و«يجب أن نحافظ على برنامج البحث حتى يستنزف كل قوته الموجهة»[37]. لذلك، يضع لاكاتوش بين أيدي الباحثين معيارين أساسيين لتقويم البرامج البحثية والحكم عليها من أجل تمييز الناجح منها من تلك غير القادرة على إحراز تقدُّم.

1 – معايير التقويم: البرامج الارتدادية والتقدمية

يميز لاكاتوش بين نوعين من البرامج البحثية، البرامج التقدمية (Progressive) والبرامج الارتدادية (Degenerating). تتميز الأولى بأنها موجهة بـ **تحوّل المشكلة التقدمي** (Progressive Problem Shift)، وهو يعني أن التغيير في الحزام الواقي للفرضيات المساعدة يؤدي إلى زيادة المحتوى التجريبي للبرنامج ويتيح له التنبؤ بحقائق جديدة لم يكن بالإمكان أو المتوقع التنبؤ بها في ظل الصوغ الأصلي للبرنامج. بالتالي، يقدم برنامج البحث التقدمي وعودًا بأن يمثّل كل تحول مشكلة زيادة في المحتوى التجريبي، بحيث يمكن أنصار البرنامج من تحويل كل صعوبة جديدة إلى نصر جديد. أمّا بالنسبة إلى الثانية، فهي موجهة بـ: **تحول المشكلة الارتدادي** (Degenerating Problem Shift)، وهو يعني أن التغيير في الحزام الواقي للبرنامج لا يضيف شيئًا إلى محتواه التجريبي، كما أنه يعكس التعديلات العشوائية التي تهدف إلى تكييف البرنامج مع الوقائع المستجدة[38].

طبقًا لمنهج لاكاتوش، فإن الحكم على برنامج البحث العلمي كتقدمي أو ارتدادي لا يجري بصفة قطعية أو نهائية؛ فربما يكون البرنامج تقدميًا في فترة معيّنة، ثم يتراجع، ليعود لاحقًا إلى التقدمية. ويمكن أن تمر البرامج الضعيفة بزيادات نسبية في التقدم النظري أو التجريبي، ولمّا كانت تميل إلى التقدم بنسب مختلفة، فإن عملية الاختيار بينها في أي لحظة قد لا تكون مهمة سهلة أو واضحة.

(37) Ibid., p. 68.

(38) Ibid., p. 48.

إن منهجية برنامج البحث العلمي لا تجسد معايير للحكم على النظرية وتقويمها فحسب، وإنما تُعتبر وسيلة لوصف برامج البحث المتنافسة أيضًا ومقارنتها. وفي هذا الصدد، يؤكد لاكاتوش أن تحول المشكلة الارتدادي لا يُعَدّ سببًا كافيًا للتخلي عن برنامج بحث معيّن واستبداله بآخر، لكن السبب الوحيد والموضوعي للقيام بذلك يتمثّل في ظهور برنامج بحث منافس يقوم بتفسير النجاح السابق لمنافسه ثم يلغيه من خلال عرض بديل للقوة الكشفية (Heuristic Power). ويعتمد معيار القوة الكشفية على كيفية تفسير **الوقائع المبتكرة**[39]. وبالتالي، فإن ما يجعل النظرية «الواقعية» (على سبيل المثال) ملغاة أو مفندة هو حضور نظرية أخرى «المؤسساتية النيوليبرالية» التي تفسر جميع الظواهر التي فسرتها النظرية الواقعية وأضاف إليها حقائق جديدة. هذا يعني أن المؤسساتية يجب أن تملك مجالًا تفسيريًا يشمل المجال التفسيري للواقعية ويتجاوزه. ولخص لاكاتوش هذا المنطق في فقرة مشهورة بما يأتي:

«تكون النظرية العلمية ’ن‘ مفندة إذا – وفقط إذا – امتلكت النظرية الأخرى ’ن1‘» الخصائص الآتية: (1) تملك ’ن1‘ محتوى تجريبيًا فائض على ’ن‘: أي، تتوقع حقائق مبتكرة، بمعنى حقائق غير محتملة أو حتى ممنوعة عبر ’ن‘؛ (2) تفسر ’ن1‘ النجاح السابق لـ ’ن‘، أي، كل المحتوى غير المدحوض المتضمن في ’ن‘ (ضمن حدود الخطأ الجدير بالملاحظة) في محتوى ’ن1‘؛ و(3) إذا كان بعض المحتوى الفائض لـ ’ن1‘ مؤيدًا»[40].

يتبيّن مما تقدم أن منهج لاكاتوش يتوقع أن يكون العلماء متسامحين إزاء وجهات النظر المعارضة، ما يجعله في تناقض صارخ مع صيغة «كل شيء أو لا شيء» التي تميز «حروب البراديغمات» المتوقعة من كُون[41]. وينتقد لاكاتوش هذا الأخير لإهماله الطابع التنافسي للنظريات، ويؤكد في الآن ذاته أن «ما يدعوه

(39) Ibid., p. 88, notes 1-2, pp. 94, 112.

(40) Ibid., p. 69.

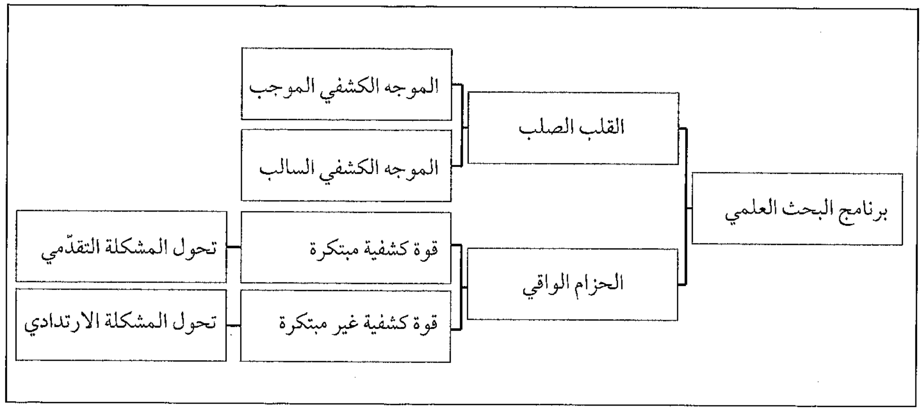
(41) Colin Elman and Miriam Fendius Elman, «Lessons from Lakatos,» in: Elman and Elman (eds.), *Progress in International Relations Theory*, p. 49.

’علمًا عاديًا‘ ليس شيئًا سوى برنامج البحث الذي حقق الاحتكار»[42]. ولكن، على مستوى الواقع، نادرًا ما حققت برامج البحث الاحتكار الكامل أو لفترات قصيرة نسبيًا في حالة حدوثه. يقول في هذا الشأن: «يجب أن يكون تاريخ العلم تاريخ تنافس برامج البحث (أو إن شئت ’البراديغمات‘)، لكنه لم يكن، ويجب ألّا يصبح، تعاقب فترات العلم العادي: كلما بدأت المنافسة تتسارع، كان ذلك أفضل للتقدم. ’التعددية النظرية‘ أفضل من ’وحدانية النظرية‘»[43].

يفترض لاكاتوش الوجود المتزامن لبرامج بحثية كثيرة في وقت واحد، كما يعترف أيضًا بأن العلماء يمكن أن يعملوا في أكثر من برنامج بحث علمي في أي وقت من الأوقات، فضلًا عن إمكان دمج برامج بحثية كثيرة معًا.

الشكل (2-2)

برنامج البحث العلمي بحسب لاكاتوش



قصارى القول، يمكننا أن نُجمل قيمة المنهجية اللاكاتوشية في كونها تمثّل ما أشار إليه كولن إيلمان وميريام إيلمان بعاملي الإصرار والتحمّل: الإصرار في الدفاع عن برنامج البحث المفضَّل، والتحمّل في قبول إمكان تعايش برامج بحثية

(42) Ibid., p. 69.

(43) Lakatos, pp. 69-70.

كثيرة في أي وقت من الأوقات[44]. كذلك، يذكّرنا منهج لاكاتوش بأن المجابهات بين البرامج غير حاسمة؛ فنحن لا نستطيع إثبات النظريات ولا نستطيع تفنيدها. وهذا على وجه التحديد ما أشار إليه والتز عندما عزا أهمية لاكاتوش إلى هدمه الفكرة القائلة بإمكان اختبار النظريات بمطابقتها مع الوقائع[45]. إن الميزة الأهم في منهج لاكاتوش تكمن في أنه لا يعتبر الدفاع العنيد عن النظريات ضد التناقضات الواضحة «جريمة ضد العلم»، وفق تعبير كولن وميريام إيلمان؛ فمن الصعب إنجاز النظرية الجيدة، بالتالي يجب ألّا نكون متسرعين في رفضها. ويجب أن يمتلك مقترحوها الإصرار الكافي للدفاع عنها وحمايتها، ويجب أن يكون نقادها أكثر تسامحًا معها حتى في وجود أدلة مضادة. إن البرنامج البحثي الناجح، وفق ما يؤكد لاكاتوش، هو ذلك الذي يحول كل هزيمة أو أزمة إلى نصر وتقدّم جديد.

2- برنامج البحث الواقعي

كل برنامج بحث علمي يتكون من قلب صلب وحزام واقٍ. وكما رأينا للتو، يمثّل القلب الصلب الفرضيات الرئيسة التي يقوم عليها البرنامج، والتي تُعتبر غير قابلة للتعديل، بينما يمثّل الحزام الواقي الفرضيات المساعدة التي تمكن إضافتها إلى القلب الصلب لمساعدة البرنامج على التكيف مع الأشياء الشاذة والظواهر المستجدة التي تصادفه.

في الكلام عن برنامج البحث الواقعي، فإن القلب الصلب هو نفسه الفرضيات الرئيسة التي قدمها مورغِنتاو في كتابه **السياسة بين الأمم** (المدرجة أعلاه): أن الدول هي الفواعل الوحيدة في السياسة الدولية، وأن هناك تمايزًا بين السياسات الداخلية والدولية، وأن جوهر العلاقات الدولية هو الصراع من أجل القوة.

(44) Elman and Elman, «Lessons from Lakatos», p. 48.

(45) Kenneth N. Waltz, «Thoughts about Assaying Theories,» in: Elman and Elman (eds.), *Progress in International Relations Theory*, p. xii.

لكن، كما رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل، شهدت هذه الفرضيات تحديًا كبيرًا في العقد السابع من القرن العشرين، سواء على الصعيد الأكاديمي – بتصاعد انتقادات المدارس الوظيفية والمؤسساتية النيوليبرالية، أو على صعيد الممارسة – مع ظهور الفواعل غير الدول، وصعوبة ترسيم الحدود بين الحقل الداخلي والحقل الخارجي نتيجة تأثيرات العولمة المتزايدة، وتأثير ذلك كله في تفضيلات الدول. بكل بساطة، لم يكن في مقدور هذا القلب الصلب الواقعي (بالتالي البرنامج البحثي برمّته) تفسير البيئة الدولية للسبعينيات، حيث بدأت تتراكم عليه الألغاز والأسئلة العالقة التي لم يقدم لها أجوبة مقْنعة أو حلولًا نهائية. وهذا الوضع يقودنا إلى طرح السؤال الآتي: هل تعني هذه الأزمة (كما يسمّيها كُون) أن العلماء يجب أن يتخلوا عن البرنامج البحثي المحتضر ويفسحوا في المجال لبرنامج جديد أكثر قدرة على إجابة تلك الألغاز والأسئلة؟

إن الإجابة التي يقدمها إلينا لاكاتوش هي: لا؛ فبدلًا من أن يعلن العلماء هزيمة برنامجهم البحثي ويشرعوا في إخلاء الساحة لبرنامج آخر جديد (ثورة علمية بحسب كُون)، يمكنهم التمسك ببرنامجهم من خلال الاحتفاظ بالقلب الصلب (الفرضيات الأساسية) سليمًا من دون تغيير، ثم إضافة فرضيات مساعدة جديدة في الحزام الواقي، الذي من شأنه أن يساعد البرنامج البحثي في التكيف مع الأشياء الشاذة ويعطيه المرونة الضرورية لمواكبة التغييرات في العالم الواقعي.

هذا يعني، في سياق دراسة الحالة التي بين أيدينا، أن ليس من الضروري أن يتخلى علماء الواقعية عن القلب الصلب الذي قدمه مورغِنتاو في فرضياته الرئيسة المذكورة. ويعني أيضًا أن المؤسساتية النيوليبرالية (أو أي بديل آخر) لم تشكل ثورة علمية أزاحت الواقعية كمنافس من المشهد الأكاديمي. بل يعني أيضًا، بشكل أساسي، أن العلماء سيكتفون بتعديل الحزام الواقي لحماية القلب الصلب وإنقاذه، أي إنهم سيلجأون إلى إضافة فرضيات مساعدة جديدة تزيد في القوة التفسيرية لفرضيات مورغِنتاو الرئيسة.

إذًا، ما هو محتوى الحزام الواقي لبرنامج البحث الواقعي؟ في الواقع، هناك فرضيات مساعدة كثيرة أدرجها الواقعيون في الحزام الواقي، وشكلت معالم البدائل

التي ميزت الواقعية (البنيوية، الواقعية الدفاعية/ الهجومية، والنيوكلاسيكية). ولكن، سنركز في ما يأتي على أحد أهم أمثلة التعديل في الحزام الواقي؛ ذلك الذي يركز على فرضية مورغِنتاو الثالثة التي ترى أن السياسة الدولية صراع على القوة. هذا التعديل مهم لأنه رسم الحدود بين واقعية مورغِنتاو (الكلاسيكية) وأحد أكثر البدائل تأثيرًا في برنامج البحث الواقعي (وفي اختصاص العلاقات الدولية جملة): الواقعية البنيوية. يمكننا تلخيص جوهر هذا التعديل في الجملة الآتية: «الأسباب لا تكمن في القوة، بل في الأمن».

3 – من القوة إلى الأمن: الطابع التقدمي للواقعية

تنص فرضية مورغِنتاو الثالثة على أن جوهر السياسة الدولية يتلخص في سعي الدول المستمر إلى امتلاك القوة وزيادتها؛ «السياسة الدولية»، يقول مورغِنتاو، «ككل سياسة، هي صراع من أجل القوة»(46). وهو يرى أن القوة هي عملة التداول في الشؤون الدولية، وبالتالي كلما اكتسبت الوحدات السياسية مزيدًا منها، كان ذلك أفضل لتعزيز مصالحها القومية وحمايتها. وقد جعل مورغِنتاو هذا الترابط بين المصلحة والقوة المفهوم المفتاحي لنظريته عندما صرح في جملة شهيرة بأن «اللافتة الرئيسة التي تساعد الواقعية السياسية على إيجاد طريقها من خلال المنظر الطبيعي للسياسة الدولية، هي مفهوم المصلحة المعرَّفة كقوة»(47)، أو كما أكدها في مكان آخر بقوله إن «العلاقة الثابتة نسبيًا بين القوة والمصلحة القومية هي الحقيقة الأساسية لأغراض التحليل النظري والممارسة السياسية»(48).

يرى مورغِنتاو أن الصراع من أجل القوة قديم، ويتزامن وجوده مع ظهور التنظيمات السياسية نفسها (وعلى رأسها الدولة القومية)، وهو حقيقة خالدة لأن جذوره تمتد إلى الطبيعة البشرية، حيث تقع القوانين الوضعية للسياسة(49).

(46) Morgenthau, *Politics Among Nations*, p. 29.

(47) Ibid., p. 5.

(48) Hans J. Morgenthau, *Politics in the Twentieth Century*, 3 vols. ([Chicago]: University of Chicago Press, 1962), vol. 1: *The Decline of Democratic Politics*, p. 58.

(49) Morgenthau, *Politics Among Nations*, p. 8.

وهنا تكمن واحدة من أكثر السمات المتميزة لهذه الطبيعة؛ أي، الدافع الغريزي للسيطرة، أو ما يسمّيه مورغِنتاو **روح السيطرة** (Dominandi Animus) (الرغبة في القوة) المتأصلة في الطبيعة الإنسانية(50).

تمتد روح السيطرة من الرجال إلى المنظمات السياسية التي تمثّلهم (أي الدول)، حيث تصبح الرغبة في القوة هي محرك السياسة الخارجية والمعيار الوحيد للحكم على نجاحها أو فشلها. وفي سياق السياسة الدولية، حين تسعى جميع الدول إلى اكتساب سلعة شحيحة (أو نادرة) كالقوة، تصبح كل دولة مدركة أن كل زيادة منها، مهما كانت تافهة، تُعَدّ ضمانًا بأنها لن تقع فريسة عدوان الدول الأخرى. بالتالي، تصبح **سياسة القوة** (Power Politics) الموجه الأساسي لسلوك الدول، ورجل الدولة الحكيم (والواقعي بالطبع) هو الذي يفهم هذه الحقيقة ويتكيف معها، ويسعى بكل الوسائل لزيادة قوة بلاده إلى أقصى حد ممكن. إجمالًا، يرى مورغِنتاو أن الرغبة في القوة والسعي لاكتساب أكبر قدر ممكن منها هما المحركان الأساسيان لسياسات الدول الخارجية، وأن هذه الرغبة غير محدودة في طبيعتها ولا تنتهي إلّا بتحقيق الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى – باختصار، القوة عند مورغِنتاو **غاية في ذاتها**.

إن دفع أفكار مورغِنتاو نحو نهايتها المنطقية تقضي بطرح التساؤل الآتي: ما هي حدود القوة التفسيرية لفرضية **تحقيق الحد الأقصى من القوة؟** وبصيغة أكثر تحديدًا: هل السعي للقوة هو الدافع الأساسي للدول؟ هل تهدف الدول فعلًا إلى تحقيق الحد الأقصى منها؟ في الواقع، تعاني هذه الفرضية مشكلة عدم التطابق، أي، على الرغم من أنها تفسر قدرًا لا بأس فيه من السياسة الخارجية، إلّا أنها لا تعبّر عن السلوك الفعلي للدول في الشؤون الدولية.

يكمن جذر المشكلة في أن مورغِنتاو يهمل أحد أكثر الحقائق جوهرية في السياسة الدولية – وما سيغدو لاحقًا نقطة انطلاق معظم النظريات الواقعية:

(50) Hans J. Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics* (London: Latimer House, 1946), p. 156.

المعضلة الأمنية[51] (Security Dilemma). ببساطة، عندما يفترض مورغِنتاو أن الدولة سوف تسعى لتعظيم القوة بشكل غير محدود، فإن هذا السلوك يقودنا إلى استنتاج مفاده أن الدول الأخرى في النسق الدولي لن تقف مكتوفة الأيدي. ونظرًا إلى أن دافع تعظيم القوة ينطبق عليها أيضًا، فهي إذًا لن تدخر أي جهد في متابعة سياسة القوة. بهذه الطريقة، ستنتهي الأمور إلى جعل جميع الدول في النسق الدولي تعيش حالة من المنافسة الدائمة على القوة والهيمنة. لهذا، تقضي الحجة (المضادة) بأن السعي للقوة لن يزيد في أمن الدول أو يحقق طموحاتها للهيمنة، وإنما يعرض أمنها وبقاءها للخطر بإثارة ردات الفعل والإجراءات المضادة من الدول الأخرى - بكل بساطة، هو يضعها أمام معضلة أمنية: سعي الدولة لزيادة أمنها يؤدي في النهاية إلى إنقاصه.

في أي حال، لا تستدعي هذه المشكلة، بحسب لاكاتوش، التخلي عن برنامج البحث الواقعي جملة واستبداله ببرنامج آخر (كما ينص البراديغم الكُوني)، وإنما تقضي بإجراء تعديلات فقط من خلال إضافة (أو ربما حذف أو تعديل) فرضيات مساعدة لتصحيح الحالات الشاذة وتغطيتها في البراديغم، وهذا بالضبط ما قام به والتز، الذي قدّم في كتابه المشهور *Theory of International Politics* (**نظرية السياسة**

(51) تمثّل المعضلة الأمنية أحد المفاهيم المفتاحية في العلاقات الدولية، وهي من بين القضايا التي يختلف في شأنها الباحثون، كما أنها تُعتبر نقطة انطلاق تحليل نظرية الواقعية البنيوية (الدفاعية بشكل خاص). ويتلخّص المفهوم في أن الجهد المبذول لزيادة الأمن ربما يؤدي إلى نتائج عكسية بإنقاصه؛ ففي نظام أناركي يسوده الشك وانعدام الثقة، ولا توجد فيه آليات موثوقة لتبادل المعلومات، عندما يقوم الطرف (أ) بزيادة حجم تسلحه لأسباب دفاعية من أجل تأمين نفسه، يقوم الطرف (ب) بتفسير هذه الزيادة مؤشرًا إلى النيات العدوانية والهجومية للطرف (أ)، ما سيدفعه إلى زيادة تسلحه لتأمين نفسه، وهذه الزيادة بدورها سيفسرها الطرف (أ) بأنها نيات هجومية من الطرف (ب) وليست مجرد ردة فعل على زيادة تسلحه منذ البداية. هكذا، تنتج المعضلة: السعي لزيادة الأمن يؤدي إلى إنقاصه. للاطلاع على أهم ما كتب عن المعضلة الأمنية، ينظر: John H. Herz, «Idealist Internationalism and the Security Dilemma,» *World Politics*, vol. 2, no. 2 (January 1950), pp. 157-180; Robert Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma,» *World Politics*, vol. 30, no. 2 (January 1978), pp. 167-214; Randall L. Schweller, «Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?,» *Security Studies*, vol. 5, no. 3 (Spring 1996), pp. 90-221; Charles L. Glaser, «The Security Dilemma Revisited,» *World Politics*, vol. 50, no. 1 (October 1997), pp. 171-201, and Ken Booth and Nicholas J. Wheeler, *The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008).

الدولية) (1979)، نسخة معدلة ومتطورة من الواقعية حملت اسم الواقعية البنيوية أو النيوواقعية؛ ففي سياق سعيه لوضع نظريته الجديدة ضمن استمرارية التقليد الواقعي، اعتمد أربع فرضيات نظرية، اثنتان منها مشتركة مع مورغِنتاو، فيما اقترح الأخريين فرضيتين جديدتين ومبتكرتين كليًا في أربع نقاط هي كالآتي[52]:

- تتميز السياسة الدولية بالأناركية.
- الدول، ككيانات وحدوية عقلانية، هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية.
- تريد الدول زيادة أمنها قبل كل شيء، ولا تنظر إلى العوامل الأخرى إلّا عندما تضمن أمنها.
- تحاول الدول زيادة قوتها إذا كان القيام بذلك لا يعرّض أمنها للخطر.

نلاحظ من خلال هذه النقاط الأربع أن والتز حاول حل المعضلة الأمنية التي أربكت واقعية مورغِنتاو الكلاسيكية بإضافته الفرضيتين الأخيرتين (الثالثة والرابعة)، اللتين تتشددان في كبح السعي للقوة؛ فبحسب اعتقاده، لا تسعى الدول لتعظيم القوة إذا كان القيام بذلك يعرّض أمنها للخطر، وإنما في سياق البيئة الدولية الأناركية، تسعى الدول لتحقيق الحد الأقصى من الأمن. ويرى أن «الأمن هو الغاية العليا في الأناركية»... «ولا تستطيع الدول أن تسعى بسلامة وراء أهداف أخرى، كالهدوء والربح والقوة، إلّا إذا كان بقاؤها مضمونًا»[53]. بهذا الأسلوب، لا يستخدم والتز القوة في واقعيته البنيوية غايةً في ذاتها (كما تصورها مورغِنتاو)، وإنما مجرد **وسيلة** لبلوغ غاية الأمن/ البقاء.

بالطبع، لا يُنكر والتز دافع القوة في قيادة سلوك الدول، لكنه يفترض أن هذا الدافع يصبح هدفًا غير عقلاني إذا كان سيكلف الدولة أمنها (عبر تخويف الدول الأخرى وإثارة ردات فعلها المضادة). فـ«القوة المفرطة»، كما يقول والتز، «يمكن

(52) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979), and Bruce Bueno de Mesquita, «Neorealism's Logic and Evidence: When is a Theory Falsified?,» Hoover Institution Stanford University, Stanford, 12 May 1999.

(53) Waltz, *Theory of International Politics*, p. 126.

أن تدفع الدول الأخرى إلى زيادة أسلحتها وتعزيز جهدها ضد الدولة المهيمنة»(54). لذلك، تسعى الدول لزيادة أمنها وتأمين بقائها في ظل الطبيعة الصراعية والمنافسة الأمنية التي تنتجها الأناركية الدولية. هكذا، يصبح دافع القوة ملحقًا لدافع البقاء في النسخة المعدلة للواقعية البنيوية، حيث يؤكد والتز أن «البقاء شرط لإنجاز أي هدف تسعى الدول له، باستثناء هدف التمكين لاختفائها ككيانات سياسية»(55).

إن قيام والتز بتعديل فرضية مورغِنتاو بشأن تعظيم القوة يُعتبر مؤشرًا جيدًا إلى تحوّل تقدّمي في المشكلة، والسبب هو، ببساطة، أن التغيير الذي أحدثه والتز في الحزام الواقي للفرضيات المساعدة (استبدال دافع القوة بدافع الأمن) أدى إلى زيادة المحتوى التجريبي لبرنامج البحث الواقعي، وأتاح له التنبؤ بحقائق جديدة لم يكن في الإمكان أو المتوقع التنبؤ بها في ظل صوغ مورغِنتاو الأصلية للبرنامج. بالتالي، تمثّل واقعية والتز البنيوية مؤشرًا قويًا إلى الطابع التقدمي الذي تتميز به الواقعية(56). وكما سنوضح في القسم التالي، بيّنت الواقعية، طوال أزيد من ثلاثة عقود منذ ظهور واقعية والتز البنيوية، استمراريةً رائعة في التكيف والتقدم.

4- من الأمن إلى القوة: العودة إلى الواقعية الكلاسيكية

على الرغم من التنقيح التقدمي الذي أحدثته واقعية والتز البنيوية على واقعية مورغِنتاو الكلاسيكية، فإنها لم تسلم من المصير ذاته. مرة أخرى، تعرضت فرضية السعي للقوة/ الأمن لإعادة فحص نقدية، لكن هذه المرة في الاتجاه المعاكس، أي بالعودة من الأمن إلى القوة. وأثبت ميرشايمر وراندل شويلر(57)، كلٌّ على

(54) Kenneth Waltz, «The Origins of War in Neorealist Theory,» *Journal of Interdisciplinary History*, vol. 18, no. 4 (Spring 1988), p. 616.

(55) Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 91-92.

(56) للاطلاع على وجهة نظر مختلفة، ينظر: Vasquez, «The Realist Paradigm;» Jeffrey W. Legro and Andrew Moravcsik, «Is Anybody Still a Realist?,» *International Security*, vol. 24, no. 2 (Fall 1999), pp. 143-162, and Stefano Guzzini, «The Enduring Dilemmas of Realism in International Relations,» *European Journal of International Relations*, vol. 10, no. 4 (December 2004), pp. 533-568.

(57) John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton and Company, 2002); Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (New York: Columbia University Press, 1998), and Randall L. Schweller, *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006).

حدة، أن فرضية الأمن/ البقاء محافِظة، ولا تفسر ما اعتبراه السمة الأكثر جوهرية للتغيير في السياسة الدولية، أي **السعي إلى الهيمنة** (Hegemony Seeking) بالنسبة إلى الأول، و**الدولة التعديلية** (Revisionist State) بالنسبة إلى الآخر. ولتعديل هذه الرؤية، عادا كلاهما إلى عمل مورغِنتاو لإعادة إحياء فرضيته القياسية بشأن سعي الدول للقوة؛ فكانت النتيجة كالتالي: تهتم الدول بالحد الأقصى (لا الحد الأدنى) من القوة، بحسب ميرشايمر، وتُحرك الدول الدوافع التعديلية (لا دوافع الوضع الراهن) بحسب شويلر.

وفي حين اتفق ميرشايمر وشويلر مع مورغِنتاو على أن الدولة تبحث عن الفرص للمبادرة بالهجوم والسيطرة على الدول الأخرى، فإنهما اختلفا معه في شأن الأسباب الكامنة وراء تصرفها بهذه الطريقة؛ فبينما جادل مورغِنتاو في أن دوافع هذا السلوك تكمن في واقع أن الدول ممثّلة بنوعية الشخصيات (العدوانية غالبًا) وطبيعتها التي تمثّلها، جادل ميرشايمر في أن بنية (Structure) النسق الدولي تجبر الدول التي تسعى لمجرد الأمن، على التصرف بعنف بعضها تجاه بعض(58)، فيما رأى شويلر أن طبيعة **السياسة المحلية** (Domestic Politics) تحدد طريقة استجابة الدولة للمحفزات البنيوية، بالتالي، ردها على التهديدات والفرص الدولية(59).

هذه النسخة المعدّلة لم تنتهك مبادئ القلب الصلب لواقعية مورغِنتاو الكلاسيكية، لكنها وجهت تحديًا كبيرًا لفرضيات والتز المبتكرة على مستوى الحزام الواقي (دافع الأمن/ البقاء)، ولا سيما من واقعية شويلر النيوكلاسيكية (انظر تفصيلها في الفصل الخامس). وفي المجمل، بقي القلب الصلب لبرنامج البحث الواقعي سليمًا في جوهره، فيما جرى تغيير كبير على مستوى الحزام الواقي، حيث قُدمت مجموعة كبيرة ومتنوعة من الفرضيات المساعدة التي أدت إلى زيادة المحتوى التجريبي للبرنامج. وبهذه الطريقة، أصبحت عمليات تعديل وإضافة أو حذف العناصر الضرورية أو المربكة في الحزام الواقي ممارسة روتينية

(58) John J. Mearsheimer, «Power and Fear in Great Power Politics,» in: G. O. Mazur (ed.), *One Hundred Year Commemoration to the Life of Hans Morgenthau 1904-2004* (New York: Semenenko Foundation, 2004), p. 184.

(59) Randall L. Schweller, «Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In,» *International Security*, vol. 19, no. 1 (Summer 1994), pp. 72-107.

في التنظير الواقعي، وربما هي أحد مؤشرات الطابع التقدمي إلى البرنامج الذي يفسر الاستمرارية المثيرة للإعجاب من الواقعية الكلاسيكية إلى البنيوية، ببديليها الدفاعي والهجومي، وصولًا إلى النيوكلاسيكية اليوم.

خاتمة: هل توليف الإطارين ممكن؟

إن استخدام براديغم كُون أو برامج بحث لاكاتوش لا يخلو من التحديات؛ فلا يزال كثيرون من الباحثين في العلاقات الدولية يتحفظون عن تطبيق مقارباتهما على الاختصاص، ولأسباب عدة، تراوح بين الاعتقاد أن المنهجين أصبحا من الماضي اليوم، أو غير قابلين للتطبيق على العلوم الاجتماعية، أو أنهما يحرضان على «هيمنة البراديغمات» أو «حروبها» غير المنتجة[60]. والأهم من ذلك، لا يوجد معيار موضوعي للمفاضلة بين المقاربتين (أو غيرهما)، حيث إن استخدام أحدهما دون الآخر يبقى دائمًا منوطًا باقتناع الباحث واختياراته الذاتية. بيد أن شيوع استعمال المقاربتين بدائل بعضهما من بعض لا يعني أن ليس هناك إمكان لتوليفهما معًا في إطار نظري موحد؛ فمثلًا، نجد أن فاسكيز استخدم (وإن كان بشكل مستقل) براديغم كُون في عمله الرائد *The Power of Power Politics* (**قوة سياسة القوة**) (2004) وبرنامج لاكاتوش في نقده أطروحة ميزان القوى الواقعية (1997)[61]. أمّا في حقل الدراسات الأمنية، فإن هيلغا هافتندورن تساءلت عمّا إذا كانت «برامج بحثنا الحالية كافية لبناء براديغمات جديدة»[62].

إن حجة فاسكيز في استخدام أطر عدة تقوم على فكرة عدم وجود إطار مثالي أو شامل، فضلًا عن أن الأطر المختلفة ملائمة لإخبارنا أشياء مختلفة عن مساعينا الخاصة، وتكشف مكامن القوة والضعف الموجودة في مختلف النظريات التي يجب أن تكون، بحسب اعتقاده، قادرة على إرضاء المعايير المختلفة للأطر المتعددة[63].

(60) Elman and Elman, «Lessons from Lakatos,» p. 48.

(61) Vasquez: *The Power of Power Politics*, and «The Realist Paradigm».

(62) Helga Haftendorn, «The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security,» *International Studies Quarterly*, vol. 35, no. 1 (March 1991), p. 12.

(63) John Vasquez, «Kuhn versus Lakatos? The Case for Multiple Frames in Appraising International Relations Theory,» in: Elman and Elman (eds.), *Progress in International Relations Theory*, p. 424.

في الجهة المقابلة، وعلى النقيض من ذلك، يرى آخرون أن توليف المقاربتين غير منتج في أحسن الأحوال وخاطئ في أسوأها. ويُعتبر كولن وميريام إيلمان أكثر المدافعين عن هذه الرؤية؛ فهما ينتقدان في كتابهما المشترك (الذي يُعتبر التحقيق الأكثر تنظيمًا لمساهمة لاكاتوش في الاختصاص) موقف فاسكيز وهافتندورن، ويجادلان في أن مثل هذا التوليف بين المناهج الكُونية واللاكاتوشية خاطئ لأنه بني على تجميع عناصر غير متوافقة، و«هذا يمكن وصفه»، وفق قولهما، بأنه «وضع الإبيستمولوجيا في خلّاط كبير»[64].

تصدى فاسكيز للرد على نقد الثنائي إيلمان في مساهمته الخاصة في كتابهما المحرر، حيث أكد من جديد أن عدم وجود إطار واحد لا عيب فيه هو في ذاته دليل على عدم وجود ما يمنع استخدام الأُطر الأخرى أيضًا؛ فإذا أنتجت الأُطر المتعددة التقويم نفسه، فهذا من شأنه أن يزيد في صدقية الحجة. أمّا إذا أنتجت تقويمات مختلفة، فهذا سيوفر قاعدة لمعرفة عناصر النظرية أو البراديغم التي كانت كافية، والتي ستحذف[65]. وأكد فاسكيز في الوقت ذاته أن إمكان التوليف لا يمكن أن يُبنى على قاعدة القصور النسبي في كلتا المقاربتين فحسب، بل يُبنى على الغرض الكامن وراء استخدامهما أيضًا؛ فهو يرى أن عمل كُون تجريبي في الأساس، حيث يُستخدم لكشف «الأنماط العامة» أو البناء الاجتماعي للمعرفة، أي كيف يؤثر تفاعل العلماء والنقاشات القائمة بينهم في بناء المعرفة. أمّا عمل لاكاتوش، فهو إبيستمولوجي في جوهره، حيث يُستخدم لكشف الأسس المنطقية والمنهجية التي تؤدي إلى إنتاج معرفة موثوقة أو إلى بنائها[66].

إضافة إلى ذلك كله، ربما تصب مشكلة عدم وجود معيار للمفاضلة بين المقاربتين في مصلحة القائلين بإمكان التوليف بينهما. وكما أشار ولْيم وولفورث، لم يعطِ فاسكيز ولا غيره من أنصار اللاكاتوشية في اختصاص العلاقات الدولية أسبابًا مقْنعة لتفضيل منهجية لاكاتوش برامجَ البحث العلمي أكثر من المقاربات

(64) Elman and Elman, «Lessons from Lakatos,» p. 60.

(65) Vasquez, «Kuhn versus Lakatos?,» p. 426.

(66) Ibid., p. 427.

العقلانية المتنافسة لتقويم النظرية(67). بل حتى أولئك العلماء المساهمون في تحرير كتاب الثنائي إيلمان بقوا كلهم، كما يعترف المحررون، لاأدريين في شأن ما إذا كان منهج برامج البحث العلمي أفضل بديل متوافر(68).

يظل هناك موقع وسطي محتمل بين القائلين بإمكان التوليف والرافضين له. ويرى أنصار هذا الموقع (وأضم نفسي إليهم) أن هناك إمكانًا لاستخدام إحدى المقاربتين إطارًا تأسيسيًا لإجراء التحقيق، فيما يُستخدم الآخر إطارًا تكميليًا أو مساعدًا. وربما هذا هو السبيل الوحيد إلى تجاوز الخلاف القائم بين الموقفين، وربما هو ما دفع في الأخير فاسكيز وكولن إيلمان إلى تجاوز خلافهما بشأن مسألة التوليف في عملهما المشترك *Realism and the Balancing of Power* **(الواقعية وموازنة القوة)**، الذي استخدما فيه الإطارين الكُوني واللاكاتوشي كتأسيسي تارة وتكميلي تارة أخرى(69).

---

(67) William C. Wohlforth, «Measuring Power - and the Power of Theories,» in: John A. Vasquez and Colin Elman (eds.), *Realism and the Balancing of Power: A New Debate* (Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall, 2003), p. 250.

(68) Elman and Elman, «Lessons from Lakatos,» p. 65.

(69) Vasquez, «Kuhn versus Lakatos?».

القسم الثاني

الصراع في السياسة الدولية

الفصل الثالث

نظرية الحرب
صعود الدراسة العلمية للنزاعات الدولية

مقدمة

إن دراسة الحرب مهمة معقدة ومحفوفة بالأخطار. ولا يتعلق الأمر بكون الحرب من أقدم أشكال نشاط الإنسانية فحسب[1]، بل بكونها، في الوقت ذاته، «حادثًا نادرًا في السياسة العالمية»[2]. وتشكل هذه الندرة في ذاتها معضلة؛

---

(1) يشير جاك ليفي وولْيم تومسون إلى أن محاولات فهم أصول الحرب مقيّدة بحقيقة أنها ظاهرة قبل تاريخية؛ فكون الحرب بدأت قبل أن يكتب عنها المراقبون يحتّم علينا البحث عن الأدلة في أماكن أخرى غير الكتب، كالبقايا الآثارية والنقوش على الصخور والهياكل العظمية المعطوبة والأسلحة البدائية، فضلًا عن التحصينات، والمستوطنات، والمباني المحروقة، وغيرها. ينظر: Jack S. Levy and William R. Thompson, *The Arc of War: Origins, Escalation, and Transformation* (Chicago, IL: The University of Chicago Press, 2011), p. 20.

(2) Daniel S. Geller and J. David Singer, *Nations at War: A Scientific Study of International Conflict* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 1.

يُعتبر هذا الادعاء حقيقة مؤكدة إذا قمنا بقياس تردّد الحرب عبر التاريخ الإنساني. لمزيد من المعلومات عن ندرة الحرب، ينظر: Stuart A. Bremer: «Advancing the Scientific Study of War,» in: Stuart A. Bremer and Thomas R. Cusack (eds.), *The Process of War: Advancing the Scientific Study of War* (Amsterdam: Gordon and Breach, 1995), p. 17, and «Who Fights Whom, When, Where and Why?,» in: John A. Vasquez (ed.), *What Do We Know about War?* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000), p. 24; Nathaniel Beck, Gary King and Langche Zeng, «Improving Quantitative Studies of International Conflict: A Conjecture,» *American Political Science Review*, vol. 94, no. 1 (2000), p. 22; Meredith Reid Sarkees, «Defining and Categorizing Wars,» in: Meredith Reid Sarkees and Frank Whelon Wayman, *Resort to War: A Data Guide to Inter-State, Extra-State, Intra-State and Non-State Wars, 1816-2007* (Washington, DC.: CQ Press, 2010), p. 188.

فوقوع الحادث النادر يتطلب عوامل فريدة، بينما العلم يقوم أساسًا على الأنماط التكرارية[3]. ولا تتعلق مشكلة ندرة الحرب بقلة الشواهد التجريبية فحسب، وإنما هناك بعد آخر للمعضلة: أصبحت الحروب القليلة التي حدثت في التاريخ ساحة للتفسيرات والأحكام المتنافسة، ولا أدل على ذلك من السيل العارم من النظريات المتضاربة التي قُدمت لتفسير الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولا يستغرب أي باحث يطالع كتاب فاسكيز *The War Puzzle* **(لغز الحرب)** (2009) أو كتاب جاك ليفي ووليم تومسون *Causes of War* **(أسباب الحرب)** (2010)، أو أي كتاب مدرسي آخر يدور حول الموضوع، أن ينتهي به الأمر إلى مزيد من الغموض والتشويش حيال أسبابها؛ فمن بين ما يجده، على سبيل المثل، أن دراسات خلصت إلى أن سباق التسلح يؤدي إلى الحرب، بينما استنتجت أخرى عدم وجود علاقة بينهما. وترى تحقيقات أن ميزان القوى شرط ضروري للسلام، في حين تؤكد أخرى أن الهيمنة (القوة اللاموازَنة) ترتبط بغياب الحرب. كما تربط دراسات ظواهر مثل التحالفات والقطبية باندلاع الحرب وتصفها أخرى بأنها شروط للسلام. دفعت هذه النتائج المتناقضة الباحثين في الحقل إلى الاعتراف بأن هناك نتائج «ليس لها معنى أساسًا»[4]، فيما راح سينغر، العالِم الأكثر تأثيرًا في الحقل على الإطلاق، يعلن بشيء من المرارة أن الدراسة المنظَّمة للحرب أخفقت في «التوصل إلى إنجاز نظري مهم» لتفسير الحرب[5]. ولم تتغير الحال بعد خمس وعشرين سنة من البحث والتحقيق، و«إذا كانت هناك قصة نعرفها من هذا الكتاب»، كما يعترف سكوت بينيت وآلن ستام في كتابهما *The Behavioral

(3) يركز علماء دراسات النزاع في معظمهم على اقتفاء الانتظام الإمبيريقي في الظواهر، وهو الأمر الذي يتطلّب الحد الأدنى من التكرارية. ينظر: Bruce Bueno de Mesquita, «Toward a Scientific Understanding of International Conflict: A Personal View,» *International Studies Quarterly*, vol. 29, no. 2 (June 1985), pp. 121-136.

(4) ينظر مثلاً التحقيق الذي أجراه دايل دين وجون فاسكيز بشأن العلاقة المفترضة بين القطبية والاستقرار: Dale P. Dean, Jr. and John A. Vasquez, «From Power Politics to Issue Politics: Bipolarity and Multipolarity in Light of a New Paradigm,» *Western Political Quarterly*, vol. 29, no. 1 (March 1976), p. 14.

(5) مقتبس في: Kalevi J. Holsti, *Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 2.

Origins of War* **(الجذور السلوكية للحرب)** (2004)، «فمفادها أن ليس للحرب قصة واحدة»[6].

يُرجع ليفي وتومسون أسباب غياب الإجماع وتعدد التفسيرات التي تميز دراسة الحرب إلى العوامل الآتية[7]: **أولاً**، التعقيد الهائل للظاهرة موضوع الدراسة، والأسئلة النظرية المختلفة التي يطرحها العلماء، والأنواع المختلفة للحروب التي يريدون تفسيرها، والتصورات النظرية السابقة التي ينطلقون منها، والتفضيلات المنهجية التي تقود بحثهم، والفرضيات المخفية في مقارباتهم. **ثانيًا**، هناك اختلافات منهجية متعلقة بطريقة تصميم البحوث؛ فبينما يستخدم كثير من علماء السياسة المناهج الإحصائية، يفضل آخرون الاعتماد على دراسات الحالة التاريخية. وغياب الإجماع بين الباحثين أفرز في السنوات الأخيرة نظريات عدة دفعت معظم الباحثين في الحقل إلى الاتفاق مع ستيوارت بريمر على ضرورة إرجاع حدوث الحرب إلى أسباب عدة وعوامل متضافرة، والتسليم بأن الدراسة العلمية لظاهرة الحرب يجب أن تأخذ في الحسبان تعدديتها السببية[8].

هناك نقاط خلاف كثيرة، سواء تلك المتعلقة بتعريف الحرب وطبيعتها وأنواعها وطرائق تصنيفها، أو ما يتصل ببناء الفرضيات وتفعيل المتغيرات. ونظرًا إلى اعتبارات المساحة، سنحصر تركيزنا على الجانب المتعلق بالفرضيات والمتغيرات (أي التفسير)، لذلك سيكون من المفيد التمهيد للقضايا التعريفية والمنهجية، مدخلًا يساعدنا في التجوال في زخم الأدبيات الكثيرة التي يزخر بها حقل دراسات النزاع. وسنعتمد بشكل رئيس على الأدلة البيانية (المبنية على البيانات) لمقارنة مدى تطابق النتائج التي توصل إليها علماء العلاقات الدولية مع النتائج الإمبيريقية واختبارها في حقل دراسات النزاع. ولبلوغ غرضنا، فإننا نعتقد

(6) D. Scott Bennett and Allan C. Stam, *The Behavioral Origins of War* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2004), p. 201.

(7) Jack S. Levy and William R. Thompson, *Causes of War* (Oxford: Wiley-Blackwell, 2010). pp. 208-209.

(8) Bremer, «*Advancing the Scientific Study*,» p. 18.

أن «مشروع ارتباطات الحرب»[9] نقطة بداية مفيدة، ليس لأنه يحوي أكبر قاعدة بيانات متاحة عن الحرب فحسب، بل لأنه افتتح عصر الدراسة العلمية للحرب في اختصاص العلاقات الدولية أيضًا.

أولًا: صعود الدراسة العلمية للحرب

عرفت الدراسة العلمية للحرب تطورًا مثيرًا في العقود الأخيرة، حين ساهمت بشكل مثير للإعجاب في تفسير هذه الظاهرة وزيادة فهمنا أسبابها وأدوارها[10]. ويمكن توصيف أهم معالم هذا التطور في مرحلتين: تمتد الأولى من نشر بيتريم سوروكين كتابه *Social and Cultural Dynamics* **(الديناميكا الاجتماعية والثقافية)** (1937) وصولًا إلى ظهور «مشروع ارتباطات الحرب». ويتخلل هذه المرحلة ظهور عملين ضخمين في موضوع الحرب، الأول هو كتاب كوينسي رايت الشهير *A Study of War* **(دراسة الحرب)**، والثاني هو كتاب لويس ريتشاردسون *Statistics of Deadly Quarrels* **(إحصاءات النزاعات القاتلة)**. أما المرحلة الثانية، فتبدأ من ظهور هذا المشروع فصاعدًا[11]. وتميزت المرحلة الأولى بتقديم قواعد البيانات الأولية

(9) The Correlates of War Project: دراسة أكاديمية لتاريخ الحرب بدأها في جامعة ميشيغن عالِم السياسة ج. ديفيد سينغر في عام 1963. (المحرر)

(10) لا يوجد تعريف واحد للحرب. لذلك، سنقتفي هنا خطى فاسكيز في استخدامه تعريف هيدلي بول، وهو أن الحرب «عنف منظّم تقوم به الوحدات السياسية بعضها ضدّ بعض». ينظر:
Hedley Bull, *The Anarchical Society* (New York: Columbia University Press, 1977), p. 184.
ونفضّل هذا التعريف على ذلك الذي قدّمه ليفي وتومسون («الحرب هي عنف منسق وثابت بين المنظّمات السياسية»)، لأنّه يركز أساسًا على الحروب الدولية ولا يدرج الحروب الأهلية؛ فبينما يتّفق التعريفان على استخدام القوة والطابع العنيف والمنظّم (الهادف) للحرب، يركّز بول (وفاسكيز) على الوحدات السياسية (الدول)، فيما يركّز ليفي وتومسون على المفهوم الأوسع للمنظّمات السياسية. وبما أننا مهتمون في هذا الفصل بالنوع الأول من الحروب (بين الدول)، فسوف نستخدم تعريف بول لبساطته. ينظر:
Levy and Thompson, *Causes of War*, p. 5, and John A. Vasquez, *The War Puzzle Revisited*, Cambridge Studies in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), p. 24.
وللمزيد بشأن القضايا التصوّرية للحرب، ينظر: Benjamin A. Most and Harvey Starr, «Conceptualizing 'War': Consequences for Theory and Research,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 27, no. 1 (March 1983), pp. 137-159.

(11) يقترب تقسيمنا نوعًا ما من التقسيم الذي قدّمه سينغر لمراحل تطور التحقيق في حقل دراسات النزاع. ويقسّمها سينغر إلى أربع مراحل، يطلق على الأولى اسم مرحلة «التأمل»، وتمثّلها أعمال ثوكوديدس =

بشأن الحرب، حيث احتوى كتاب سوروكين كمًّا هائلًا من البيانات المعنية بالنزاع المسلح يمتد من اليونان القديمة وروما، وصولًا إلى القوى الأوروبية الحديثة على مدى أربعة عشر قرنًا[12]. كما قدم ريتشاردسون سجلًا ثريًا من الأرقام والإحصاءات المتعلقة بسباق التسلح والحدود والتنافس[13]. لكن هذه البيانات كانت، على الرغم من طابعها المبتكر والتقدم الذي حققته في دراسة النزاع، ناقصة ومتخلفة، وفق عدد كبير من المراقبين، حيث ذهب بعضهم إلى حد ادعاء خلوّها من الطابع العلمي؛ إذ أشار فاسكيز، على سبيل المثال، إلى أن إجراء رايت دراسته في أثناء نقاش المثالية – الواقعية في فترة ما بين الحربين دفعه إلى دمج الخلفية القانونية للمثالية مع تركيز الواقعية على القوة والتأثير. كما أن ريتشاردسون – الذي اعتبره أجنبيًا على الاختصاص – تأثر كثيرًا بعلم النفس، ولم يولِ الدراسة العلمية للحرب اهتمامًا كبيرًا[14].

اعترف سينغر بالقيمة الكبيرة للجهد المبذول من سوروكين ورايت وريتشاردسون، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى النقائص الموجودة في أعمالهم، وبدلًا من أن يرفضها بوصفها لاعلمية، دعا إلى تعديلها وتطويرها من خلال الاستعانة بالثورة المنهجية (السلوكية) التي اكتسحت الحقل في تلك الفترة. وتطلبت هذه المهمة القيام بتسعة أشياء مثّلت في مجموعها القواعد النظرية لـ «مشروع ارتباطات الحرب»[15]: **أولًا**، جمع قائمة الحروب كلها التي يمكن اعتبارها «دولية»؛ **ثانيًا**، تمييز جميع الوحدات السياسية المؤهلة لعضوية النسق

= ومورغِنتاو وآرون. ويطلق على المرحلة الثانية اسم «عرض الإمكانات»، وتمثّلها أعمال سوروكين ورايت وريتشاردسون. وتتميز المرحلة الثالثة بوصول «مشروع ارتباطات الحرب»، ويسمّي المرحلة الرابعة «ما بعد التغاير»، وهي مرحلة مابعد «مشروع ارتباطات الحرب». لمزيد من التفصيلات، ينظر:
J. David Singer, «The Etiology of Interstate War: A Natural History Approach,» in: Vasquez (ed.), *What Do We Know*, pp. 4-7.

(12) Pitrim A. Sorokin, *Social and Cultural Dynamics*, vol. 3: *Fluctuation of Social Relationships War and Revolution* (New York: American Book Company, 1937).

(13) Lewis F. Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels*, Ed. by Quincy Wright and C. C. Lienau (Chicago: Quadrangle Books, 1960).

(14) Vasquez, *The War Puzzle*, p. 33.

(15) J. David Singer, «The 'Correlates of War' Project: Interim Report and Rationale,» *World Politics*, vol. 24, no. 2 (January 1972), p. 256.

الدولي في كل سنة؛ **ثالثًا**، إزالة الحروب التي لم تكن تحوي عضوًا واحدًا في الأقل من النسق الدولي؛ **رابعًا**، إزالة جميع الحروب التي تعتبر حروبًا مدنية أو داخلية؛ **خامسًا**، تصنيف الحروب الباقية – بين الدول، أو إمبريالية، أو استعمارية – طبقًا للمنزلة السياسية للمشاركين؛ **سادسًا**، التحقق من تواريخ بداية الحروب ونهايتها (ودخول الأمة ومغادرتها) لحساب مقدار الدولة في المشاركة فيها؛ **سابعًا**، تقدير جميع التخمينات المتوافرة للإصابات، من أجل الوصول إلى أقرب تقدير لقتلى ساحة المعركة، وإزالة الحروب التي تكبد فيها أعضاء النسق أقل من ألف قتيل؛ **ثامنًا**، حساب مؤشرات الكثافة؛ وأخيرًا، تحويل مقاييس كل حرب إلى مؤشرات سنوية تعكس كمية الحرب التي بدأت، أو كانت جارية، أو انتهت في أثناء سنة معيّنة. ببساطة، وصلت الحقبة «العلموية» إلى الحقل.

مشروع ارتباطات الحرب

لا أحد ينكر المجهود الكبير الذي بذله سوروكين ورايت وريتشاردسون في تجميع بيانات ضخمة عن الحروب، ولكن لا يمكن أحدًا أن يزيح سينغر عن «عرش» الدراسة العلمية للحرب. والحكاية بدأت عندما اجتمعت ثلة من علماء الاجتماع في **مركز ستانفورد للدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية**، وقدمت الأعمال التي تُوجت بتأسيس **مركز بحث حل النزاع** في جامعة ميشيغن في عام 1957. وتعهدت هذه المجموعة من العلماء باقتراح بحث سوسيولوجي صارم يمكن أن يولّد معرفة موثوقة للسلوك الفردي والجماعي بشأن أنواع السلوك الباعثة على بدء النزاعات وتصعيدها وكيفية التصدي لها. التحق سينغر الذي كان معجبًا بالطموحات العلمية للمشروع، بهذه المجموعة سريعًا، وبدأ يسطر التوجه الذي ستطرقه دراسة الحرب طوال السنوات الأربعين التالية. ويتذكر سينغر بنفسه تلك الفترة فيكتب: «وجدت هذا التركيز لا يقاوَم، وبعد سنة ما بعد الدكتوراه في قسم هارفرد للعلاقات الاجتماعية، قبلت بلهفة عرض الانضمام إلى قسم علم السياسة في جامعة ميشيغن في عام 1958. ومع العمل إلى جانب روبرت آنجل وكينيث بولدينغ، والتحفيز الهائل الذي منحاني هما والآخرون إياه بخصوص

المركز، بدأتِ عرض استراتيجية البحث... ارتباطات الحرب»(16). ويمثّل عام 1963 الانطلاقة الفعلية للمشروع عندما قدمت شركة كارنيغي منحة مالية إلى **مركز بحث حل النزاع** في جامعة ميشيغن، ذهب جزء منها إلى سينغر ومعاونيه لدراسة الحرب. إذًا، بهذا النسب التاريخي الذي يعود إلى 54 عامًا، لا غرابة في أن يكون «مشروع ارتباطات الحرب»، وفق ما يؤكد ميريديث ساركيس وفرانك وايمان، «برنامج البحث الأطول أمدًا في دراسة العلاقات الدولية»(17).

بدأ سينغر مشروعه بتجميع البيانات التاريخية عن الحروب، وباستعانته بخبرة شريكه ميلفين سمول في التاريخ. وأطلق الاثنان مشروعًا بحثيًا لجمع المعلومات عن الحروب كلها منذ عام 1816، مركزَين اهتمامهما على عناصر التردد والمشاركين والمدة وقتلى ميدان القتال(18). وبعد توسيع قاعدة البيانات، مدد سينغر وسمول مشروعهما نحو تجميع المعلومات عن النزاعات العسكرية الدولية، وتركيز/توزيع القوة، وترتيب المنزلة، وعضوية التحالف، والروابط الدبلوماسية، والقرب الجغرافي، والتغييرات الإقليمية، والمنظمات بين الحكومية، والحروب الأهلية، والقدرات الوطنية المادية (بما فيها الأبعاد السكانية والاقتصادية والعسكرية للقوة). نُشرت البيانات الأولية لبحوثهما في كتابهما *The Wages of War, 1816-1965* (**ثمن الحرب، 1816–1965**)(19)، وقاما

(16) Singer, «The Etiology of Interstate War,» p. 6.

(17) Sarkees and Wayman, p. 6.

(18) نستند هنا في عرض التطور التاريخي إلى «مشروع ارتباطات الحرب» على المسح البيبلوغرافي الذي ورد في الأعمال الآتية: Singer: «The 'Correlates of War' Project,» and «The Etiology of Interstate War;» Susumu Suzuki, Volker Krause and J. David Singer, «The Correlates of War Project: a Bibliographic History of the Scientific Study of War and Peace, 1964-2000,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 19, no. 2 (September 2002), pp. 69-73, and Sarkees and Wayman, pp. 6-8.

وتحتوي الأعمال الآتية تحقيقات مفصّلة على التطور التاريخي لدراسة الحرب: Paul F. Diehl, «The Correlates of War Project: A Bibliographic Essay 1961-1991,» *International Studies Note*, vol. 17, no. 2 (1992), pp. 21-33; Brian H. Gibbs and J. David Singer (eds.), *Empirical Knowledge on World Politics: A Summary of Quantitative Research, 1970-1991* (Westport, CT.: Greenwood Press, 1993); Stuart A. Bremer and Thomas R. Cusack, «Appendix: The Scientific Study of Interstate Conflict: A Bibliography,» in: Bremer and Cusack (eds.), pp. 275-336.

(19) David Joel Singer and Melvin Small, *The Wages of War 1816-1965: A Statistical Handbook* (New York: John Wiley and Sons, 1972).

بتطويرها وتفصيلها في مراحل عدة، شملت تحسين مؤشرات المشروع وتجديد المعلومات المقدمة في الفترة السابقة، التي ظهرت في «**ارتباطات الحرب 1**» (1979)، وإجراء التحقيقات الإمبيريقية على نماذج الواقعية السياسية على مستوى النسق، بالتركيز على القطبية، والتعبئة العسكرية، وسباق التسلح كمؤشرات تنبئ بالحرب، وظهرت في «**ارتباطات الحرب 2**» (1980)[20]. ثم استمر التعاون بين سينغر وسمول في تحديث البيانات في عملهما التالي *Resort to Arms* (**اللجوء إلى السلاح**) (1982)[21]، وقاما، برفقة فريقهما البحثي، بتوسيع التحليل إلى المستوى الثنائي، إضافة إلى مستوى النسق، مركزَين على دراسة تفاضلات القوة والمنفعة المتوقعة ونماذج الردع، كما أضافا إلى المشروع مجموعة معلومات عن الحرب الأهلية، والنزاعات العسكرية الدولية، والأزمات الدولية، والتخصيصات العسكرية، والتماس الجغرافي، إضافة إلى تجديد مجموعة المعلومات عن القدرات الوطنية. وظهرت هذه الدراسات في معظمها في كتاب *Prisoners of War* (**أسرى الحرب**) وفي كتاب *Measuring the Correlates of War* (**قياس ارتباطات الحرب**)، ثم في كتاب *What Do We Know about War?* (**ماذا نعرف عن الحرب**) الذي حرره فاسكيز[22]. تمثّل هذه الدراسات القطع الأساسية المكوّنة «مشروع ارتباطات الحرب» في الفترة 1964-2000، ويضاف إليها كتاب ساركيس ووايمان الحديث الذي حمل عنوان *Resort to War* (**اللجوء إلى الحرب**)[23].

يمكن تلخيص «مشروع ارتباطات الحرب» في كلمتين: التصنيف ثم

(20) J. David Singer (ed.): *The Correlates of War I: Research Origins and Rationale* (New York: Free Press, 1979), and *The Correlates of War II: Testing Some Realpolitik Models* (New York: Free Press, 1980).

(21) Melvin Small and J. David Singer, *Resort to Arms: International and Civil Wars 1816-1980* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1982).

(22) Charles S. Gochman and Alan N. Sobrosky (eds.), *Prisoners of War? Nation-States in the Modern Era* (Lexington, MA: Lexington Books, 1990); J. David Singer and Paul F. Diehl (eds.), *Measuring the Correlates of War* (Ann Arbor, MI.: University of Michigan Press, 1990), and Vasquez, *What Do We Know.*

(23) Sarkees and Wayman, *Resort to War.*

التفسير؛ فقد بدأ سينغر وسمول تقديم تصنيف متطور للحروب يستند إلى تمييزها عن الأشكال الأخرى من النزاعات المسلحة، فاستخدما **عتبة ألف قتيل في ساحة المعركة** (كحد أدنى) مقياسًا لتعريف الحرب[24]. وبناءً عليه، قاما باستثناء جميع الحروب التي لم يتجاوز فيها قتلى ساحة المعركة هذا العدد (الألف قتيل)[25]. كما إنهما قاما بالتفريق بين أنواع المشاركين في الحرب، فشمل تصنيفهما ثلاثة أنواع: أولًا، بين الدول، وهي الحروب التي كانت بين الدول أو بين أعضاء النسق الدولي؛ ثانيًا، داخل الدولة، وهي الحروب التي كانت بين الدولة وكيان غير حكومي داخل حدود الدولة؛ وأخيرًا، المدنية، وهي الحروب التي شهدت نزاعًا بين المجموعات داخل الدولة.

كانت الخطوة اللاحقة تقضي بتحديد معايير عضوية النسق الدولي، أي الشروط التي يجب أن تتوافر في الوحدة السياسية لتتأهل إلى مرتبة الدولة. واشترط سينغر وسمول أن يستوفي الكيان السياسي متطلبين كي يتأهل كدولة: **الأول** شعب يتجاوز عدد أفراده نصف مليون نسمة، **والثاني** اعتراف دبلوماسي واقعي من بعض أعضاء النسق (الأمتين الأقرب عادة) التي تعمل كمشرعة للجماعة الدولية[26]. وهذا يعني عمليًا استثناء جميع الكيانات الصغيرة، كالأقاليم الانفصالية والمحافظات، وتلك التي لم تحقق الاعتراف، كالمستعمرات والكيانات الخاضعة للانتداب.

(24) Singer and Small, *The Wages of War*, pp. 37, 39.

ورد في تعريف ستيوارت بريمر ومعاونيه للحرب أنها «نزاع عسكري يُشنّ بين كيانات قومية، أحدها دولة في الأقل، ويؤدي إلى ما لا يقل عن 1000 جندي في ساحة المعركة»، ينظر:

Stuart Bremer [et al.], *The Scientific Study of War* (New York: International Studies Association, 1975), p. 23.

(25) J. David Singer and Melvin Small, «National Alliance Commitments and War Involvement, 1815-1945,» *Peace Research Society Papers*, vol. 6 (1967), p. 118.

(26) J. David Singer and Melvin Small: «The Composition and Status Ordering of the International System: 1815-1940,» *World Politics*, vol. 18, no. 2 (January 1966), pp. 246, and «Formal Alliances, 1815-1939: A Quantitative Description,» *Journal of Peace Research*, vol. 3, no. 1 (March 1966), p. 3; Bruce M. Russett, J. David Singer and Melvin Small, «National Political Units in the Twentieth Century: A Standardized List,» *American Political Science Review*, vol. 62, no. 3 (September 1968), pp. 932-951.

اشتملت البيانات المخصصة لكل حرب على المتغيرات الآتية: وفيات المعركة، تاريخ بداية الحرب وتاريخ نهايتها (دخول الدولة وخروجها)، والمنتصر فيها. وجرى تصنيفها بحسب النسب المئوية إلى المؤشرات الآتية: **أولًا**، شدة الحرب، وتقاس بعدد القتلى في المعركة؛ **ثانيًا**، مدة الحرب، وتقاس بعدد الشهور التي تمضيها الدولة في الحرب من كل سنة؛ **ثالثًا**، كثافة الحرب، وتقاس بعدد الضحايا نسبة إلى مدة الحرب وإجمالي السكان. ثم أضيفت إليها مؤشرات أخرى، كتردد الحرب، ويقاس بعدد الحروب في فترة زمنية معيّنة، وتمركز الحرب، ويشير إلى عدد الحروب في منطقة جغرافية معيّنة، وأخيرًا مجال الحرب، ويتضمن عدد المشاركين فيها.

تميز مشروع ارتباطات الحرب بمرونة كبيرة انعكست في التوسيع المتواصل لقاعدة بياناته، وانفتاحه على النقد وقدرته الكبيرة على التكيف والتقدم؛ إذ شهد مع منتصف ثمانينيات القرن العشرين موجة جديدة من التعديل والتطوير التي طاولت المفاهيم وتفعيل المتغيرات وقواعد التشفير. وتميزت هذه المرحلة بنشر تشارلز غوشمان وزئيف ماعوز مقالهما المؤثر «Militarized Interstate Disputes» **(النزاعات العسكرية الدولية)** الذي يتناول النزاعات التي يقل عدد ضحاياها عن الألف قتيل. ويعرّف الكاتبان النزاعات العسكرية الدولية بأنها «مجموعة من التفاعلات الحاصلة بين دولتين أو بين مجموعة من الدول، والتي تتضمن التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استعراضها أو استخدامها الفعلي»[27]. وأحصى غوشمان وماعوز 960 نزاعًا عسكريًا في الفترة 1816 - 1976، ثلاثة أرباع منها انفجرت في القرن العشرين. وكامتداد لمشروع النزاعات العسكرية الدولية، قام علماء «ارتباطات الحرب» بتطوير **مشروع الارتباطات السلوكية للحرب** (BCOW) الذي وُضعت أسسه في سبعينيات القرن العشرين، والذي يركز على الأزمات

(27) Charles S. Gochman and Zeev Maoz, «Militarized Interstate Disputes, 1816-1976: Procedures, Patterns, and Insights,» *The Journal of Conflict Resolution*, vol. 28, no. 4 (December 1984), p. 587.

وينظر المقالة التي يوسع فيه دانييل جونز وسينغر قاعدة البيانات إلى غاية التسعينيات:

Daniel M. Jones, Stuart A. Bremer and J. David Singer, «Militarized Interstate Disputes 1816-1992: Rationale Coding Rules and Empirical Patterns,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 15, no. 2 (September 1996), pp. 163-213.

العسكرية الدولية ويفحص محاولات بعض الدول للتأثير في سلوك بعضها الآخر[28].

استخدم الباحثون كلهم في حقل دراسات النزاع، بشكل أو بآخر، قاعدة البيانات والمعلومات عن الحرب التي أنتجها «مشروع ارتباطات الحرب». ومنذ 54 عامًا، تاريخ إنشاء هذا الحقل، منح جميع علماء الحقل قسطًا من مسيرتهم المهنية لدعم المشروع وتطويره أو نقده والرد عليه. ولا أحد يختلف مع دانييل غيلر عندما يقول عن المشروع: «يمكن القول من دون مبالغة إن الدراسة الإمبيريقية والعلمية للحرب مؤسَّسة على قاعدة بيانات مشروع ديفيد سينغر لارتباطات الحرب»[29]. بالفعل، وكما سنكتشف في تفصيل النظريات أدناه، كان تأثير المشروع في حقل دراسات النزاع كاسحًا بكل المقاييس.

ثانيًا: تصنيف أسباب الحرب

يواجه الباحث في حقل دراسات النزاع سيلًا عارمًا ممّا قُدّم من تفسيرات للحرب. وتأخذ هذه التفسيرات أشكالًا عدة ومتنوعة، فيمكن أن تصنَّف بوصفها أسبابًا أو نظريات، أو حتى مستويات للتحليل. وتشمل أهم هذه الأسباب التفسيرات أو النظريات الآتية: القطبية؛ التماس الإقليمي؛ التحالفات؛ سباق التسلح؛ الاستقرار المهيمن؛ الخصائص القومية؛ الدورات الاقتصادية؛ الردع النووي؛ المنفعة المتوقعة؛ العدوى (الانتشار)؛ المناطق الحربية؛ انتقال القوة؛ حرب الهيمنة؛ دورة القوة؛ نماذج المساومة؛ الحرب التضليلية؛ نوع النظام السياسي؛ توازن القوى؛ حالات التنافس (المستدامة والاستراتيجية)؛ الخطوات

(28) Russell J. Leng and J. David Singer, «Militarized Interstate Crises: The BCOW Typology and Its Applications,» *International Studies Quarterly*, vol. 32, no. 2 (June 1988), p. 156.

وينظر أيضًا عمل راسل لانغ الذي يقارن فيه التفسيرات الواقعية بالتفسيرات النفسية، وهو يُعتبر العمل الأشمل لحتى الآن في ما يتعلّق بمشروع الارتباطات السلوكية للحرب: Russel J. Leng, *Interstate Crisis Behavior, 1816-1980: Realism versus Reciprocity* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

(29) Daniel S. Geller, «Toward a Scientific Theory of War,» in: Paul F. Diehl (ed.), *The Scourge of War: New Extensions on an Old Problem* (Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press, 2004), p. 223.

نحو الحرب؛ منزلة الوضع الراهن/التعديلية، إضافة إلى التفسيرات النفسية المتعددة.

ما هو مبدأ التنظيم الذي نرتب به هذه التفسيرات أو النظريات؟ وما هي المعايير التي نتّبعها في تصنيفها؟ تجدر الإشارة في هذا المقام إلى وجود تصنيفات عدة لتفسيرات الحرب لن نخوض فيها هنا مراعاةً للإيجاز[30]. كما ننوه أيضًا إلى أننا سنعتمد على معيار تصنيف مستويات التحليل الذي يحوز إجماع المختصين بالحقل، وذلك لسبب وجيه، هو أن أغراض استخدام هذا الإطار تقينا الوقوع في مشكلة «تحيز الاختيار» (Selection Bias) وتُعفينا من حساسية النتائج المترتبة على اختيار نظريات معيّنة دون أخرى. لهذا، اخترنا استخدام إطار مستويات التحليل خريطةً لاستكشاف النظريات وفق ترتيب وتنظيم معينين، تصاعديًا أكان ذلك أم تنازليًا[31].

إن الاقتران التاريخي بين إطار مستويات التحليل ودراسة أسباب الحرب أصبح بدهيًا لدى الباحثين في الاختصاص، ولا يحتاج إلى مزيد من الإسهاب. وكانت بداية هذا الاقتران في الإطار النظري الذي قدّمه والتز في خمسينيات القرن الماضي واقترح فيه البحث عن أسباب الحرب على ثلاثة مستويات (أو في ثلاثة صور كما يسمّيها): السمات الشخصية لرجال الدولة؛ السياسة المحلية

(30) سنكتفي هنا بإحالة القارئ إلى أهم هذه التصنيفات التي وردت في الأعمال الآتية:
Vasquez, *The War Puzzle*, pp. 52-68; Geller and Singer, pp. 20-28;
Bennett and Stam, *The Behavioral Origins*, pp. 12-13, and Sarkees, «Defining and Categorizing Wars,» pp. 39-73.

(31) نتّفق مع ليفي وتومسون على أن إطار مستويات التحليل يلائم تصنيف المتغيّرات السببية أكثر من تصنيف النظريات؛ فعلى الرغم من أن هناك نظريات تدمج متغيّرات من مستوى تحليل واحد، فإن النظريات في معظمها تدمج متغيّرات من مستويات تحليل متعدّدة. لهذا، «يلائم تصنيف مستويات التحليل بشكل خاص النظريات الأحادية السببية التي ترتكز على متغيّر سببي واحد أو على مفهوم مهيمن واحد في الأقل، مثل الطبقة الاقتصادية في الماركسية أو اللينينية، والخلافات في شأن القوة النسبية في نظرية بلايني (1988). ويلائم الإطار أيضًا النظريات التي تؤكّد مجموعة المتغيّرات السببية المترابطة من مستوى تحليل واحد. هناك قليل من الغموض، على سبيل المثال، في تصنيف نظرية ميزان القوى على مستوى النسق (العالمي أو الإقليمي)، وتأثير نوع النظام السياسي على مستوى الدولة والمجتمع، أو النظريات النفسية على المستوى الفردي». ينظر: Levy and Thompson, *Causes of War*, pp. 18, 207.

للدولة؛ طبيعة النسق الدولي. وهي المستويات أو الصور التي قام سينغر لاحقًا بتوسيع استخدامها في الدراسات الدولية كلها، ولو أنه اكتفى بمستويي الدولة والنسق الدولي[32]. وأضاف علماء دراسات النزاع في وقت لاحق مستوى تحليل آخر هو المستوى **الثنائي** (Dyadic) أو **التفاعلي** (Interactional) الذي يعكس التفاعلات الثنائية بين الأزواج من الدول. وكما يكتب ليفي وتومسون: «إننا نرى أن من المفيد جدًا التمييز بين المتغيرات السببية التي تعكس النسق الدولي بكامله (القطبية مثلًا) وتلك التي تعكس العلاقة والتفاعلات في زوج معيّن من الدول داخل ذلك النسق». ويؤكد أيضًا فائدة التمييز بين النسق الدولي والأنساق الإقليمية المختلفة الموجودة داخله؛ «فنسقا الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية لهما خصائص وديناميات مختلفة، على الرغم من أن كليهما موجود داخل نسق عالمي واحد»[33]، وهذا ما يؤيده بنيامين ميلر من خلال تفضيله الاعتماد في دراسته على التقسيمين الفرعيين في إطار مستويات التحليل: العالمي والإقليمي/المحلي، معتبرًا أن هذا التمييز هو الأكثر ملاءمة لقضية الحرب والسلام الإقليمية[34].

بإجمال الفقرة السابقة، يصبح لدينا مستويات التحليل الآتية: **أولًا**، المستوى الفردي، ويركز أسباب الحرب في وحدة صنع القرار، **ثانيًا**، مستوى الدولة، ويركز أسباب الحرب في العمليات المحلية، و**ثالثًا**، المستوى الثنائي، ويركز أسباب الحرب في التفاعلات الثنائية لأزواج الدول، وأخيرًا، مستوى النسق، وينسب أسباب الحرب إلى البيئة العالمية والإقليمية للدول. وبترتيب التفسيرات المقدمة لأسباب الحرب بحسب مستويات التحليل الثلاثة هذه، نتحصل على التصنيف المعروض في الجدول (3-1).

(32) David Singer: «International Conflict: Three Levels of Analysis,» *World Politics*, vol. 12, no. 3 (April 1960), pp. 453-461; «The Level-of-Analysis Problem in International Relations,» *World Politics*, vol. 14, no. 1 (October 1961), pp. 77-92, and «Accounting for International War: The State of the Discipline,» *Journal of Peace Research*, vol. 18, no. 1 (March 1981), pp. 11-18.

(33) Levy and Thompson, *Causes of War*, p. 16.

(34) Benjamin Miller, *States, Nations, and the Great Powers: The Sources of Regional War and Peace* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 22.

الجدول (3-1)

تصنيف المتغيرات بحسب مستويات التحليل

مستوى الدولة	مستوى النسق الدولي	المستوى الثنائي
	القطبية	التماس الإقليمي
	التحالفات	حالات التنافس
الخصائص القومية	الاستقرار المهيمن	سباق التسلح
الحرب التضليلية	المناطق	السلام الديمقراطي
دورة القوة	انتقال القوة	الردع النووي
الوضع الراهن/ التعديلية	حرب الهيمنة	نماذج المساومة
	توازن القوى	المنفعة المتوقعة
	العدوى (الانتشار)	الخطوات نحو الحرب
	الدورات الاقتصادية	

نلاحظ من خلال الجدول (3-1) توزع معظم المتغيرات على المستويين النسقي والثنائي، الأمر الذي يعكس أهمية هذين المستويين، ويفسر أسباب تداولهما الكثيف في الدراسات الدولية. كما نلاحظ أيضًا اقتصار مستوى الدولة على أربعة متغيرات فقط، أحدها - منزلة الوضع الراهن/ التعديلية - مرشح بقوة للتموقع في مستوى النسق. وهذا يعكس أيضًا عدم جاذبية التفسيرات المحلية للحرب لدى الباحثين، إمّا نتيجةً لاستجابتهم لدعوة والتز بالابتعاد من المقاربة الاختزالية، وإمّا بسبب تأثير تقسيم العمل المختصّ بين العلاقات الدولية والسياسة المقارنة. ونلاحظ أيضًا غياب مستوى التحليل الفردي من الجدول، وذلك راجع إلى تفضيلنا عدم إدراجه بسبب اقتصاره على المتغيرات النفسية في عملية صنع القرار[35]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف ليس نهائيًا بأي شكل من الأشكال؛ فهناك متغيرات كثيرة مدرجة في الجدول تعمل على مستويات تحليل عدة في الوقت نفسه، فانتقال القوة، على سبيل المثال، متغير نسقي لكنه يستند إلى

(35) للمقارنة مع تصنيفات أخرى، ينظر: Geller and Singer, pp. 193-194, and Bennett and Stam, *The Behavioral Origins of War*, pp. 12-13.

منطق تفاعلي ثنائي (الدولة الهابطة والصاعدة)، كما أن الخطوات نحو الحرب تتفاعل مع مستويات عدة، بما فيها مستوى الدولة. لكننا اعتمدنا على موقع المتغير السببي معيارًا أساسيًا في هذا التصنيف، وعلى الرغم من ذلك، تبقى جميع التصنيفات نسبية.

سنقوم باكتشاف هذه النظريات بحسب التصنيف الثلاثي لمستويات التحليل المعمول به في الجدول (3-1). ونظرًا إلى عدم توافر حيز كافٍ للتطرق إلى جميع هذه المتغيرات بالتفصيل، سنكتفي بإيجاز بعضٍ منها يُعتبر الأكثر تداولًا في دراسات النزاع، وتتضمن القائمة ما يأتي: الخصائص القومية؛ الحرب التضليلية؛ التماس الإقليمي؛ حالات التنافس؛ سباق التسلح؛ القطبية؛ التحالفات؛ انتقال القوة.

ثالثًا: أسباب الحرب على مستوى الدولة

تُعتبر العوامل المحلية من أقدم المتغيرات المقدمة لتفسير أسباب حدوث الحرب؛ إذ كثيرًا ما كانت كتابات الفكر السياسي - منذ الصين القديمة - تزخر بملاحظات تُرجع جذورها إلى الطباع الشخصية للحكام، أو أنواع معيّنة من النظم السياسية والاقتصادية، أو صراع الطبقات الاجتماعية، أو حتى سيكولوجية الشعوب. ومنذ مطلع القرن العشرين، ازدادت جاذبية نظريات الحرب التي تبني تفسيراتها على العوامل المحلية أو متغيرات مستوى الدولة إلى درجة دفعت علماء دراسات النزاع إلى تصنيفها مسببًا رئيسًا للحرب تحت مسمى «الخصائص القومية». ويضم هذا مستوى التحليل أيضًا نظرية «الحرب التضليلية» التي تتعامل، مثل الخصائص القومية، مع متغيرات مستوى الوحدة (ولا سيما الرأي العام) لتفسير حدوث الحرب. وفي ما يأتي عرض موجز للإطار النظري لهذين التفسيرين.

1 - الخصائص القومية

تتميز الدراسة التي تتناول تأثير الخصائص القومية (National Attributes) في الحرب بغزارة المتغيرات المرشحة لتفسير الترابط السببي؛ إذ ركزت دراسات

كثيرة تقع في حيز هذا المستوى التحليلي على متغيرات عدة باعتبارها مسببات للحرب، مثل: خصائص الثقافة القومية؛ حجم السكان وكثافتهم؛ مستويات التنمية الاقتصادية؛ مستويات التماسك الاجتماعي. ومن بين هذه المتغيرات كلها، كانت خصائص الثقافة القومية التفسير الأكثر رواجًا في الثقافة الغربية؛ إذ افترض فلاسفة كثر منذ زمن بعيد أن هناك شعوبًا تعرض نزعات عدوانية أكثر من غيرها، أو أن بعضها يتميز بتفوق عرقي يخولها الحق في غزو الآخرين واستعبادهم أو تحريرهم من عبوديتهم، كما اعتبروا بعض الأديان والأيديولوجيات والثقافات أكثر نزوعًا إلى الحرب والعدوان، أو أنها تفتقر إلى أخلاقيات التسامح والحوار.

ويبني العلماء الذين يركزون على خصائص الثقافة القومية تصوراتهم على بدهية الاختلاف؛ فهم لا يبحثون عن أسباب الحرب في الخصائص الداخلية للدول في ذاتها، وإنما يبحثون عنها في **الاختلافات** الموجودة بينها. ويؤكدون أن أسباب الحرب تكمن في الاختلافات القومية المتمثّلة في الدين واللغة والثقافة والعادات والتاريخ وغيرها. ويدعون، في المقابل، أن التشابهات في هذه الخصائص تؤدي إلى السلام[36]. في كل حال، لا يزال هذا الارتباط بين الثقافة القومية والحرب (أو السلام) مجرد فرضية ابتدائية في قيد التحقيق؛ إذ أثبتت دراسة الاتصال الإمبيريقي بين خصائص الثقافة القومية، أو ما دعاه رايمون كاتل بـ «الضغط الثقافي»، وتردد النزاع والحرب، وجود ارتباط سلبي؛ فلم يجد رودولف رومل ارتباطًا إيجابيًا بين خصائص الثقافة القومية، كالطابع النفسي للشعب، وحدوث النزاع، أو الحرب في عينة من 77 أمة في الفترة 1955-1957[37].

(36) Jack S. Levy, «Domestic Politics and War,» *Journal of Interdisciplinary History*, vol. 18, no. 4 (Spring 1988), p. 657.

للمزيد بشأن خصائص الثقافة القومية، ينظر الدراسات المبكرة لـ رايمون كاتل:

Raymond B. Cattell, «The Dimensions of Culture Patterns by Factorization of National Characters,» *Journal of Abnormal and Social Psychology*, vol. 44, no. 4 (1949), pp. 443-469, and Raymond B. Cattell and Richard L. Gorsuch, «The Definition and Measurement of National Morale and Morality,» *Journal of Social Psychology*, vol. 67 (1965), pp. 77-96.

(37) Rudolph J. Rummel: «Some Attributes and Behavioral Patterns of Nations,» *Journal of Peace Research*, vol. 4, no. 2 (1967), pp. 196-206, and «The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior,» in: J. David Singer (ed.), *Quantitative International Politics: Insights and Evidence*, International Year Book of Political Behavior Research; 6 (New York: The Free Press, 1968), pp. 187-214.

تُعتبر التفسيرات الديموغرافية للحرب من بين متغيرات الخصائص القومية التي تتردد بكثرة في دراسات النزاع. والحقل هذا شهد تحسنًا نوعيًا في الأدبيات التي تفترض وجود علاقة خطية بين حجم سكان الدولة وكثافتهم وترددها على العدوان والحرب. ويكمن مفتاح التفسير في القانون المالتوسي للنمو السكاني المتزايد وتناقص الموارد المتاحة، وهو الارتباط الذي يفسر لجوء دول كثيرة إلى السياسات الخارجية التوسعية. ويتجسد هذا القانون في نظرية نازلي شكري وروبرت نورث المدعوة بـ**الضغط الجانبي** (Lateral Pressure) (1975)[38]. وتنص أطروحة شكري ونورث على أن زيادة عدد السكان وكثافتهم، مقترنًا بالقاعدة التقنية المتخلفة، ينشئ مطالب متزايدة على الموارد التي ربما لا تكون متوافرة من دون مصادر تموين خارجية. وعندما تبلغ هذه المطالب درجة معيّنة من الكثافة، تنتج ضغطًا كبيرًا على الدولة والمجتمع تسعى القيادات السياسية ربما لحله من خلال السياسات الخارجية التوسعية. واستنتجا من خلال تطبيقهما أنموذج الضغط الجانبي على ست قوى أوروبية في الفترة بين عامي 1870-1914، أن هناك ارتباطًا إيجابيًا بين النمو القومي وحدوث التوسع الخارجي والحرب.

أشار رونالد كرابس وليفي إلى تأثير النمو السكاني في حدوث النزاعات الأهلية التي تبقى مرشحة للانتشار إلى دول الجوار، ما يؤدي إلى إشعال حروب دولية. وجادل المؤلفان في أن نمو الفارق السكاني بين الجماعات الطائفية، سواء داخل الحدود أو عبرها، يخل بتوزيع القوة القائم والمحتمل مستقبلًا بين مجموعات معيّنة ويعرقل الترتيبات السياسية، ويرفع مستوى التوتر والصراع العرقي. ويستشهد كرابس وليفي بتجاوز معدلات الخصوبة للمسلمين والعرب في الجمهوريات الروسية سابقًا وفي لبنان وفلسطين، كأمثلة، وكيف شكلت قاعدة لحدوث النزاعات الدولية[39].

(38) يُنظر الأعمال الثلاثة الآتية: Nazli Choucri and Robert C. North: «Dynamics of International Conflict: Some Policy Implications of Population Resources and Technology,» *World Politics*, vol. 24 (Spring 1972), pp. 80-122, and *Nations in Conflict: National Growth and International Violence* (San Francisco, Calif: W.H. Freeman, 1975), and Nazli Choucri and Robert C. North, «Lateral Pressure in International Relations: Concept and Theory,» in: Manus I. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies* (New York: Unwin Hyman, 1989), pp. 289-326.

(39) Ronald R. Krebs and Jack S. Levy, «Demographic Change and the Sources of International =

لكن يجب عدم المبالغة كثيرًا في دور العوامل الديموغرافية؛ ففي الفترة نفسها لصدور نتائج شكري ونورث، قدّم بريمر وسينغر وآرز لوترباخر دراسة حول تأثير الكثافة السكانية في الميول الحربية للنسق الفرعي الأوروبي في الفترة 1816-1965. وكان هدفهم الرئيس هو الإجابة عن السؤال الآتي: «هل هناك أي إشارة إلى أن الأمم ذات التجمعات السكانية المرتفعة، تواجه مستوى مرتفعًا من النزاع المحلي والحرب»؟ لم يجد بريمر وزميلاه في نتائجهم أي دعم لفرضية الاحتشاد والقتال على المستوى الدولي. فـ «باستخدام إجراء موضوعي للاحتشاد (كثافة السكان) وإجراء شخصي للاحتشاد (التغير في كثافة السكان)»، يكتبون، «وجدنا علاقة صغيرة بين احتشاد الأمة ومقاييس عدة لاشتراكها في الحرب [...] وجدنا، بالأحرى، أن العلاقة عبر - القومية بين الكثافة والحرب تافهة وثابتة خلال فترة الـ 150 سنة»[40].

ترتبط الكثافة السكانية بمسألة التنمية الاقتصادية، التي هي إحدى الخصائص القومية المعتبرة مسببات للحرب؛ إذ وجد لينين وجوزف شومبيتر ورايت ارتباطًا إيجابيًا بين مستويات التنمية الاقتصادية وحدوث النزاع. لكن هذا الارتباط ليس ثابتًا أو مؤكدًا، فريتشاردسون لم يجد أي ارتباط إحصائي بين مستويات التنمية الاقتصادية و300 نزاع قاتل في الفترة 1820 - 1945. وتوصل رومل إلى استنتاج مماثل في دراسته لـ 77 دولة: لا يوجد ارتباط بين التنمية الاقتصادية والنزاع العسكري[41]. وهذا ما أكده تومسون أيضًا في فحصه أربع دول متقدمة في الفترة 1792-1973، ولم يستنتج أي ارتباط بين مراحل انكماش الاقتصاد الرأسمالي وتوسعه وحدوث الحرب[42]. كما وجد بريمر ارتباطًا سلبيًا بين مستويات التنمية الاقتصادية على المستوى الثنائي وحدوث الحرب في الفترة 1816-1965[43].

Conflict,» in: Myron Weiner and Sharon Stanton-Russell (eds.), *Moving Targets: Demography and Security* = (New York: Berghahn Books, 2001), pp. 81-82.

(40) Stuart A. Bremer, J. David Singer and Urs Luterbacher, «The Population Density and War Proneness of European Nations, 1816-1965,» *Comparative Political Studies*, vol. 6, no. 3 (October 1973), p. 345.

(41) Rummel: «Some Attributes,» pp. 196-197, and «The Relationship».

(42) William R. Thompson, «Phases of the Business Cycle and the Outbreak of War,» *International Studies Quarterly*, vol. 26, no. 2 (June 1982), pp. 301-311.

(43) Stuart A. Bremer, «Dangerous Dyads: Conditions Affecting the Likelihood of Interstate War 1816-1965,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 36, no. 2 (1992), pp. 309-341.

يشير باحثون إلى الارتباط الموجود بين مستويات النزاع المحلي والدولي كأحد متغيرات الخصائص القومية التي تفسر تردد الحرب، حيث أشار جوناثان ويلكنفيلد إلى أن هناك ميلًا منتظمًا لأن يحدث في بعض الأمم نزاعان في آن معًا، أو لأن يحدث أحدهما ويتبعه الآخر بعد وقت معيّن[44]. وأثبت آيفو وروزاليند فايربند في دراستهما عيّنة من 84 أمة في الفترة 1955-1961 وجود ارتباط متين بين النزاعين المحلي والدولي[45]، كما أحصى مايكل ستول حوالى 29 دراسة تناولت فحص الارتباط بين حدوث النزاعين الداخلي والدولي[46]، ويشير إليها فرنسيس هول وشي هوانغ باعتبارها دليلًا على معقولية النظر إلى «ارتباط النزاعين المحلي والدولي على المستوى العالمي من خلال عملية تتضمن سلسلة الحوادث التي تتطور وتتغير بشكل منظم وبمرور الوقت»[47]. وفحص جاك فينسينت عيّنة من 128 دولة في الفترة 1963-1967، ووجد دعمًا قويًا لفرضية الارتباط بين النزاعين المحلي والدولي[48]. وتوصل غيلر، باستخدام عيّنة أصغر (36 دولة)، إلى استنتاج مماثل من خلال اكتشافه أن الأمم التي تعاني مستويات مرتفعة من انعدام الاستقرار الداخلي أكثر احتمالًا للانخراط في سياسات خارجية نزاعية من الأمم ذات المستويات المتدنية من انعدام الاستقرار[49].

بشكل عام، بقيت الخصائص القومية متغيرات حاسمة لتفسير أسباب الحرب. وعلى الرغم من إثبات علماء كُثُر عدم وجود ارتباط ضروري وكافٍ

(44) ينظر: Jonathan Wilkenfeld: «Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations,» *Journal of Peace Research*, vol. 5, no. 1 (1968), pp. 56-69, and «Some Further Findings Regarding the Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations,» *Journal of Peace Research*, vol. 6, no. 2 (1969), pp. 147-156.

(45) Ivo K. Feierabend and Rosalind L. Feierabend, «Level of Development and International Behavior,» in: Richard Butwell (ed.), *Foreign Policy and the Developing Nation* (Lexington: University of Kentucky Press, 1969), pp. 135-188.

(46) Michael Stohl, «The Nexus of Civil and International Conflict,» in: Ted Robert Gurr (ed.), *Handbook of Political Conflict: Theory and Research* (New York: Free Press, 1980), pp. 297-330.

(47) Francis W. Hoole and Chi Huang, «The Global Conflict Process,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 33, no. 1 (March 1989), p. 143.

(48) Jack Vincent, «Internal and External Conflict: Some Previous Operational Problems and Some New Findings,» *Journal of Politics*, vol. 43, no. 1 (February 1981), pp. 128-142.

(49) Geller and Singer, p. 51.

بين خصائص الثقافة القومية والسكان ومستويات التنمية الاقتصادية[50] وتردد الحرب، فإن الخصائص القومية تظل من العوامل المرشحة لإشعال الحروب، سواء كمتغير سببي منفصل أو بالتفاعل مع المتغيرات الأخرى.

2 - الحرب التضليلية

هناك دراسات عدة تربط تفشي النزاعات الدولية برغبة قادة الدولة - الذين يواجهون أزمة حادة أو يعانون انخفاضًا في الشرعية - في صرف انتباه الرأي العام المحلي بعيدًا عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية نحو العدو الخارجي. تُعرف هذه الأطروحة بالنظرية التضليلية (Diversionary) (صرف الانتباه) أو كبش الفداء (Scapegoat)[51]. نجد أن القيادة السياسية تسعى عند مواجهتها تحديات داخلية جدية لافتعال أزمات أو نزاعات مسلحة مع جهات أجنبية، أو تضخيم التهديدات الخارجية لتكسب من شعبها الدعمين السياسي والمجتمعي، وهو ما يُعرف في أدبيات النظرية بأثر «الالتفاف حول العلم»[52].

يفسر العلماء هذا الميل إلى دعم الحكومة في فترات الأزمات والحروب (الالتفاف حول العلم) بفرضية جورج سيمل بشأن الارتباط الإيجابي بين النزاع والتماسك، حيث إنه جادل في أن النزاع «خارج المجموعة» يزيد التماسك والمركزية السياسية «داخل المجموعة»[53]. ومدد سيمل حدود فرضيته إلى العلاقات الدولية، مجادلًا «في أن الحرب مع جهة خارجية تكون أحيانًا الفرصة

(50) ينظر، مثلًا: Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels*, pp. 168-183; Rummel: «Some Attributes,» and «The Relationship,» and Michael Haas, «Societal Approaches to the Study of War,» *Journal of Peace Research*, vol. 2, no. 4 (December 1965), pp. 307-323.

(51) أشار جيوفري بلايني إلى أن حرب «كبش الفداء» تفسّر حدوث 31 حربًا خلال قرن وربع قرن. ينظر: Geoffrey Blainey, *Causes of War* (New York: Free Press, 1973), pp. 4-17.

(52) ينظر العمل المسحي والتاريخي الذي قام به جاك ليفي بشأن الحرب التضليلية: Jack S. Levy, «The Diversionary Theory of War: A Critique,» in: Midlarsky (ed.), pp. 260-261.

وينظر أيضًا روس ميلر: Ross A. Miller, «Domestic Structures and the Diversionary Use of Force,» *American Journal of Political Science*, vol. 39, no. 3 (August 1995), pp. 760-785.

(53) George Simmel: «The Persistence of Social Groups,» *American Journal of Sociology*, vol. 3, no. 5 (March 1898), pp. 662-698, and «The Persistence of Social Groups. II,» *The American Journal of Sociology*, vol. 3, no. 6 (May 1898), pp. 829-836.

الأخيرة للدولة الممزقة بالخصومات الداخلية للتغلب على هذه الخصومات». وبما أن القادة يفهمون هذه الحقيقة، فإن أولئك الخائفين على مناصبهم يلجأون ربما إلى إثارة العداوة مع المجموعات الخارجية لإحداث أثر **الالتفاف**، وبذلك يعززون دعمهم داخل مجموعتهم[54].

في الواقع، لا يوجد إجماع بين الباحثين في ما يتعلق بالسجل التفسيري لنظرية الحرب التضليلية. وكما بيّنا أعلاه - في سياق تناولنا الخصائص القومية - لم يجد العلماء دعمًا كبيرًا لفرضية الارتباط بين نزاعي الدولة الداخلي والخارجي[55]. وحتى أولئك الذين يجدون دلائل تجريبية تدعم فرضية الحرب التضليلية، يؤكدون في الوقت ذاته أن تأثيرها قصير الأمد[56]. بالتالي، فإن وسائل التضليل هي مجرد علاج قصير الأجل لهبوط مستويات الدعم[57]. تفاعلًا مع هذه النتائج المتضاربة، وفي سياق مسح نقدي لنظرية الحرب التضليلية، اعترف ليفي بأن هناك «اتفاقًا عامًّا على أن عقدًا ونصف عقد من البحث الكمي حول الارتباط بين سلوك النزاعين الداخلي والخارجي للدول أخفق في إعطاء نتائج تراكمية»[58].

رابعًا: أسباب الحرب على المستوى الثنائي

شهدت التفسيرات التي تمركز أسباب الحرب في المستوى الثنائي، ازدهارًا كبيرًا منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، حيث استفادت من النجاح الكبير الذي حققته نظرية السلام الديمقراطي في دراستها التفاعل بين أزواج الدول والدراسات

(54) Levy and Thompson, *Causes of War*, p. 100.

(55) ينظر أيضًا: Sorokin, *Social and Cultural Dynamics*, vol. 3, chap. 14; Dina A. Zinnes and Jonathan Wilkenfeld, «An Analysis of Foreign Conflict Behavior of Nations,» in: Wolfram F. Hanrieder (ed.), *Comparative Foreign Policy: Theoretical Essays* (New York: David McKay Co; 1971), pp. 167-213.

(56) Richard Brody, «International Crises: A Rallying Point for the President?,» *Public Opinion*, no. 6 (1984), pp. 41-60; Charles Ostrom and Brian L. Job, «The President and the Political Use of Force,» *American Political Science Review*, vol. 80, no. 2 (June 1986), pp. 541-566.

(57) Miller, «Domestic Structures,» p. 766.

(58) Levy, «The Diversionary Theory of War,» p. 263.

التي تركز على ما أسماه بريمر **الثنائيات الخطِرة**[59]. ووجد الباحثون في الحقل أن النزاعات التي تشمل طرفين شكلت ما يقارب 72 في المئة من مجمل النزاعات العسكرية الدولية في الفترة 1816–1976[60]، وأن حالات التنافس الثنائية بين الدول تسببت في معظم حروب القرنين التاسع عشر والعشرين، وبـ 40 في المئة من النزاعات العسكرية الدولية[61]. هذا وسمح الابتعاد عن التركيز التقليدي على المستوى الأحادي باكتشاف أنماط جديدة من النزاعات التي تبنى على التفاعلات الثنائية، كالتماس الإقليمي وحالات التنافس وسباق التسلح ونوع النظام والخطوات نحو الحرب[62].

1 – التَماس الإقليمي

يُعتبر التماس الإقليمي سبب تفشي عدد كبير من النزاعات[63]. وكما

(59) Bremer, «Dangerous Dyads».

(60) Geller and Singer, p. 22.

(61) ينظر: Gary Goertz and Paul F. Diehl, «The Empirical Importance of Enduring Rivalries,» *International Interactions*, vol. 18, no. 2 (1992), pp. 151-163, and Geller and Singer, p. 22.

(62) أشار زئيف ماعوز إلى سبب أساسي يكمن وراء ضرورة استخدام المستوى الثنائي بدلًا من الأحادي؛ إذ بيّن باستعمال الأرقام أن معظم الحروب المسجلة في قواعد بيانات الحرب المتوافرة لم تشترك فيها جميع الدول أو حتى غالبيتها. وبالتالي، لا تبيّن أنماط النزاع القومي (المستوى الأحادي) الحقيقة الآتية: «إن عددًا صغيرًا من الدول يتسبّب في كمية غير متكافئة من النزاع في النسق»؛ فمن بين 11 في المئة من جميع الدول التي نالت استقلالها منذ عشرين سنة أو أكثر لم تشترك في أيّ نزاع عسكري مطلقًا. بينما 57 في المئة تقريبًا من جميع الدول لم تشترك في أيّ حرب. في الجهة المقابلة، نجد أن 10 في المئة من الدول مثّلت 49.7 في المئة من النزاعات العسكرية الدولية كلّها، و56.8 في المئة من جميع الحروب في النسق. إذًا، يستنتج ماعوز أن مستوى التحليل الثنائي يساعد على إعادة توجيه التحليل إلى مكانه الصحيح: فحص أزواج الدول أو دراسة التفاعل. ينظر: Zeev Maoz, «Pacifism and Fightaholism in International Politics: A Structural History of National and Dyadic Conflict, 1816-1992,» *International Studies Review*, vol. 6, no. 4 (December 2004), p. 109.

(63) معظم الحروب ذات الطابع الإقليمي المدرجة في «مشروع ارتباطات الحرب» حدثت بين دول متاخمة. ويحصي المشروع 67 حربًا بين الدول في الفترة 1816–1980. وفي حالة إزالة الحروب الإمبريالية (مثل الحرب الفرنسية – المكسيكية، والحرب الإسبانية – الأميركية، وتمرّد الملاكم Boxer Rebellion) تصبح الحروب كلّها إقليمية أو متاخمة. ينظر: Small and Singer, *Resort to Arms*, pp. 82-95.
قدّم فاسكيز وبراندون فاليريانو مقالة قيّمة حول احتمالات ارتباط الأرض بالسلام، ينظر:
= John A. Vasquez and Brandon Valeriano, «Territory as a Source of Conflict and a Road to Peace,» in: Jacob

لاحظ فاسكيز، «إن الحقيقة القائلة إن معظم الحروب تحدث لأن الجيران يتقاتلون أصبحت بمنزلة قانون»[64]. وأكدت دراسات كثيرة أهمية المتغيرات الإقليمية، كالحدود والتماس والقرب الجغرافي في تفسير تردد النزاعات بين أزواج الدول المتاخمة بعضها لبعض، كما أشارت إلى أنماط متنوعة من النتائج، ومن ذلك أن العوامل الإقليمية هي أكثر القضايا تسببًا في حدوث النزاعات الدولية، وأنها الأكثر استعصاءً على الحل مقارنة بالقضايا غير الإقليمية[65]. كما وجدت تحقيقات أخرى أن النزاعات على الإقليم تؤدي إلى نسب مرتفعة من الضحايا، وأنها تزيد من احتمال تكرار الأزمات ورجوعها. وأثبتت هذه الدراسات أيضًا أن الأشخاص الذين يقاتلون على قضايا الأرض يكونون أقل استعدادًا لاستخدام الحلول الدبلوماسية، كما أن القضايا الإقليمية تزيد من احتمال تصاعد النزاعات إلى حروب[66]. وبيّن كالفي هولستي في كتابه

= Bercovitch, Victor A. Kremenyuk and I. William Zartman (eds.), *The Sage Handbook on Conflict Resolution* (Thousand Oaks, Calif.: SAGE Publications, 2008), pp. 193-209.

(64) John A. Vasquez, «Why Do Neighbors Fight? Proximity Interaction or Territoriality,» *Journal of Peace Research*, vol. 32, no. 3 (August 1995), p. 277.

(65) ينظر في الأعمال الآتية: Holsti, *Peace and War*; Goertz and Diehl, «The Empirical Importance;» Vasquez, «Why Do Neighbors Fight?;» Paul R. Hensel, «One Thing Leads to Another: Recurrent Militarized Disputes in Latin America, 1816-1986,» *Journal of Peace Research*, vol. 31, no. 3 (August 1994), pp. 281-297; Douglas M. Gibler, «Alliances that Never Balance: The Territorial Settlement Treaty,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 16, no. 1 (February 1996), pp. 75-97; Douglas M. Gibler, «Control the Issues Control the Conflict: The Effects of Alliances that Settle Territorial Issues on Inter-State Rivalries,» *International Interactions*, vol. 22, no. 4 (1996), pp. 341-368; Paul D. Senese and John A. Vasquez, «A Unified Explanation of Territorial Conflict: Testing the Impact of Sampling Bias 1919-1992,» *International Studies Quarterly*, vol. 47, no. 2 (June 2003), pp. 275-298, and Paul D. Senese and John A. Vasquez, «Assessing the Steps to War,» *British Journal of Political Science*, vol. 35, no. 4 (October 2005), pp. 607-633.

(66) في ما يتعلق بنسب الضحايا المرتفعة للنزاعات الإقليمية، ينظر: Paul D. Senese, «Geographic Proximity and Issue Salience: Their Effects on the Escalation of Militarized Interstate Conflict,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 15, no. 1 (September 1996), pp. 133-161.

وفي ما يتعلق بتكرار الأزمات في هذه النزاعات، ينظر: Paul R. Hensel, «Interstate Rivalry and the Study of Militarized Conflict,» in: Frank Harvey and Ben Mor (eds.), *New Directions in the Study of International Conflict Crises and War* (London: Macmillan, 1998), pp. 162-204.

أمّا بالنسبة إلى عدم ميل المقاتلين بشأن القضايا الإقليمية لاستخدام الوسائل الدبلوماسية، بيّنت دراسات باربرا والتر أن المقاتلين الذين خاضوا حروبًا أهلية إقليمية بين عامي 1940 و1996، كانوا أقل احتمالًا بـ70 في المئة، لبدء مفاوضات السلام، من المقاتلين الذين خاضوا نوعًا آخر من الحرب الأهلية. =

المرجع *Peace and War* (**السلام والحرب**)، في سياق مراجعته الحروب الرئيسة في الفترة 1648-1989، أن القضايا الإقليمية هي أكثر الموضوعات تكرارًا في النزاعات الدولية؛ فبعد أن قسم مجاله الزمني إلى خمس فترات تاريخية، وجد أن القضايا الإقليمية تفرّدت بالهيمنة عليها جميعًا، حيث تسببت الخلافات الحدودية في 55 في المئة من الحروب في الفترة 1648-1714، و68 في المئة في الفترة 1715-1814، و42 في المئة في الفترة 1815-1914، و47 في المئة في الفترة 1918-1941، و31 في المئة في الفترة 1945-1989[67]. وقدّم بول هيسنيل أرقامًا تدعم النتائج التي توصل إليها هولستي؛ ففي دراسته أسباب النزاعات الدولية في الفترة 1816-1992، وجد هيسنيل أن النزاعات العسكرية مرشحة للتصاعد إلى حرب باحتمال ثلاث مرات تقريبًا عندما تتعلق بقضايا إقليمية. كما وجد أن 43 نزاعًا من بين 586 نزاعًا بشأن القضايا الإقليمية (7.3 في المئة) تصاعد إلى حرب، مقارنة بـ 36 نزاعًا من بين 1456 نزاعًا على القضايا الأخرى (25 في المئة). ووجد أيضًا أن 43 من الحروب الـ 79 المدرجة في مجموعة معلومات النزاع (54 في المئة) تضمنت مطالب حول القضايا الإقليمية، وهذا يُعَدّ، بحسب اعتقاده، مؤشرًا قويًا إلى أن تصعيد النزاع يزيد بإدراج القضايا الإقليمية[68].

= ينظر: Barbara F. Walter, «Explaining the Intractability of Territorial Conflict,» *International Studies Review*, vol. 5, no. 4 (December 2003), p. 137.

وبالنسبة إلى تزايد احتمال تصاعد القضايا الإقليمية إلى حروب، ينظر: John A. Vasquez, «The Probability of War, 1816-1992,» *International Studies Quarterly*, vol. 48, no. 1 (March 2004), pp. 21-28, and Senese and Vasquez, «Assessing the Steps».

(67) يحصي هولستي في الجدولين 12.1 و12.2 اللذين يعرضان هذه الأرقام 22 حربًا في الفترة ما بين عامي 1648 و1713، أي ما مجموعه 51 قضية معرفة كمصدر لتلك النزاعات. ووجد أن التنافسات في شأن الأرض هي المصدر الأهم للحرب، حيث تفسّر 24 في المئة من جميع القضايا. وتأتي بعدها قضايا التجارة/ الملاحة (16 في المئة)، والادعاءات السلالية/ التعاقب (14 في المئة)، والمسابقات في ما يتعلق بالأراضي التي تحظى بأهمية استراتيجية معيّنة، ضمنها، الادعاءات البريطانية على السيادة على المحيطات (10 في المئة)، والحصص التي تتضمّن البقاء السلالي/ الدولة. ينظر: Holsti, pp. 47, 307-309.

(68) Paul R. Hensel, «Charting A Course to Conflict: Territorial Issues and Interstate Conflict 1816-1992,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 15, no. 1 (February 1996), pp. 53-59.

يستشهد الباحثون في حقل دراسات النزاع بمتغيرات جغرافية محددة، مثل التماس والقرب والحدود، كشروط مسهِّلة حدوث النزاعات الدولية؛ فبالنسبة إلى التماس، وجد إيريك ويد ارتباطًا إيجابيًا بين التماس وتردد النزاع العسكري في فحصه عيّنة متكونة من 3321 ثنائيًا في الفترة 1950-1969، مستنتجًا أن الأزواج المتاخمة بعضها لبعض - التي كان أحد أطرافها قوة ريادية وتعاني نزاعًا جاريًا - كانت الأكثر نزوعًا إلى الحرب مقارنة بالأزواج الأخرى[69]. وبعد سنة من صدور عمل ويد، توصل مايكل ميهالكا إلى استنتاج مماثل في دراسته النزاعات العسكرية بين القوى الأوروبية في الفترة 1816-1970، مؤكدًا أن احتمال تصاعد النزاعات إلى حروب يتزايد بشكل كبير بين الدول المتاخمة بعضها لبعض[70]. وبفحص مجال زمني قريب من فترة ميهالكا، وجد بيتر فالنشتين، في دراسته الدول الريادية في الفترة 1815-1976، بأن 93 في المئة من أزواج الدول المتاخمة بعضها لبعض شنت نزاعًا عسكريًا بعضها ضد بعض، وأن 64 في المئة منها شنت حربًا واحدة في الأقل بعضها ضد بعض[71]. وفي دراسة للفترة نفسها (1816-1976)، وجد تشارلز غوشمان أن ما يقارب من 65 في المئة من النزاعات العسكرية خلال هذه الفترة حدثت بين دول متاخمة بعضها لبعض أو منفصلة بعضها عن بعض بـ 150 ميلًا من الماء أو أقل[72]. وأثبت بريمر الفرضية الأساسية لهذه الدراسات بفحصه سبعة متغيرات مقدمة لتفسير النزاعات الدولية (تناظر القوة ومنزلة القوة والتحالف ونوع النظام والنمو الاقتصادي والعسكرة)، وجد فيها أن متغير التماس هو الأكثر أهمية. ووجد بريمر أن احتمال اندلاع الحرب بين الدول المتاخمة بعضها لبعض يفوق احتمال

(69) Erich Weede, «World Order in the Fifties and Sixties: Dependence, Deterrence and Limited Peace,» *Peace Science Society Papers*, vol. 24 (1975), pp. 48-49.

(70) Michael Mihalka, «Hostilities in the European State System, 1816-1970,» *Peace Science Society Papers*, vol. 26 (1976), pp. 100-116.

(71) Peter Wallensteen, «Incompatibility, Confrontation, and War: Four Models and Three Historical Systems, 1816-1976,» *Journal of Peace Research*, vol. 18, no. 1 (March 1981), pp. 70-72.

(72) Charles S. Gochman, «The Geography of Conflict: Militarized Interstate Disputes Since 1816,» Paper Presented at the 31st Annual Convention of the International Studies Association, Washington, DC., 10-14/4/1990.

اندلاعها بين الدول غير المتاخمة بعضها لبعض خمسًا وثلاثين مرة[73]. وفي بيانات أحدث، قام ستيفن كوكس بقياس العلاقة بين النزاعات الإقليمية وحدوث الحرب بين الدول في الفترة 1945-1987، ووجد في نتائجه 21 حربًا دولية كان معظمها بين الدول المتاخمة بعضها لبعض، مع احتمال حدوث الحرب 300 مرة بين هذه الدول. واستنتج كوكس «أن التّماس شرط مسبق افتراضي لتفشي الحرب بين الدول»[74].

هناك دراسات أخرى ركزت على مسألة القرب الجغرافي (أو التفاعل)؛ ففي واحدة من أقدم النتائج المستحصَل عليها في هذا الموضوع، وجد نيلز غليديتش وسينغر في دراستهما النزاعات الدولية في الفترة ما بين 1816-1965 أن المسافة المتوسطة بين عواصم الدول المتحاربة كانت قصيرة نسبيًا مقارنة بأزواج الدول الأخرى[75]. وأقر ديفيد غارنهام نتائج غليديتش وسينغر في استخدامه المسافة بين عواصم الدول المتحاربة مؤشرًا في دراسته الحروب الثنائية للفترة نفسها[76]. وكان من استنتاجات هذه الدراسات أن الدول المتحاربة كانت قريبة بعضها من بعض أكثر من الدول الأخرى، بالتالي، كانت فرص التفاعل بينها كبيرة.

يُعَدّ **التفاعل** (الجغرافي) أحد المتغيرات التي ركز عليها علماء كثيرون في تفسير حدوث الأزمات والنزاعات الدولية[77]. ويُعتبر الإطار النظري الذي وضعه

(73) Bremer, «Dangerous Dyads».

(74) Stephen A. Kocs, «Territorial Disputes and Interstate War, 1945-1987,» *Journal of Politics*, vol. 57, no. 1 (February 1995), p. 171.

(75) Geller and Singer, p. 76.

(76) David Garnham, «Dyadic International War, 1816-1965: The Role of Power Parity and Geographical Proximity,» *Western Political Quarterly*, vol. 29, no. 2 (June 1976), pp. 231-242.

(77) يشير إليه بول سيناس بفرصة التفاعل، ويربطه مباشرة بتفسيرات التماس. ويكتب في شرحه له: «بينما قد تختار الدول عدم المحاربة، يجعل القرب الجغرافي الدول المتاخمة عرضة للتفاعلات النزاعية. وبما أنّ المستويات المرتفعة من النزاع تتطلّب درجات متزايدة من التزام المشارك، فإن من المعقول أيضًا توقّع أنّ المسافات الشاسعة بين المتنازعين لن تكبح نزعتهم للانخراط في النزاع فحسب، ولكن توفر لهم أيضًا فرصًا لمواصلة المحاربة في المراحل الحادة من النزاع. بكلمة أخرى، يجادل التفسير المبني على التماس في أنّ الدول مقيدة قليلًا فحسب في فرصها لجميع مستويات التفاعل والاشتراك، بما فيها النزاعات العسكرية والحروب، عندما يكون مكان المعركة قريبًا جغرافيًا». ينظر: =

هارفي ستار وبنجامين موست، والمعروف بأنموذج **الفرصة والرغبة**، أهم محاولة لدراسة النزاع بوصفه نتيجة للتفاعل. وبناء على الأعمال السابقة التي قدمها هارولد ومارغريت سبراوت (H. & M. Sprout) بشأن متغيرات البيئة (وبالتحديد الإمكانوية البيئية) ومفهوم كينيث بولدينغ بشأن «منحدر فقدان القوة» (The Loss of Strength Gradient) (أي إن قوة الدولة تنقص باطراد كلما ابتعدت عن موطنها)[78]، اقترح المؤلفان فرضية تقضي بأن الفرصة والرغبة ضروريتان لحدوث الحرب[79]. وتعني الفرصة «الإمكانات المتوافرة إلى أي كيان في أي بيئة، وتمثّل المجموعة الكلية للقيود والإمكانات البيئية»، وبمعنى آخر، تُعرف الفرصة كمرادف لدرجة التفاعل.

أمّا مفهوم الرغبة، فيتعلق بقرارات صانع القرار الجيدة والسيئة، وحسابات التكلفة والمنفعة - على المستويات الواعية وغير الواعية - «يقوم صانعو القرار بوساطة الرغبة بتعريف الفرص، وبعد ذلك يترجمون تلك الفرص إلى بدائل موزونة»[80]. إذًا، يصبح التفاعل محصلة الفرصة التي يتيحها القرب أو التماس الجغرافي، والرغبة التي تمليها حسابات صانعي القرار، وفي تطبيق إطارهم النظري على حوادث النزاع، وجد ستار وموست في دراستهما الحروب في الفترة 1946-1965 ارتباطًا إيجابيًا بين الحدود المتاخمة بعضها لبعض والاشتراك في الحرب[81]. وقدّم سيفرسون وستار دراسة أثبتوا من خلالها تأثير جاذبية النزاعات الحدودية المتاخمة، حيث وجدا في عيّنة مكونة من 3749 حالة نزاع

= Paul D. Senese, «Territory Contiguity and International Conflict: Assessing a New Joint Explanation,» *American Journal of Political Science*, vol. 49, no. 4 (October 2005), p. 760.

(78) Kenneth Boulding, *Conflict and Defense: A General Theory* (New York: Harper and Row, 1962).

(79) Harvey Starr and Benjamin A. Most, «A Return Journey: Richardson 'Frontiers' and Wars in the 1946-1965 Era,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 22, no. 3 (September 1978), p. 444.

(80) Randolph M. Siverson and Harvey Starr, «Opportunity, Willingness, and the Diffusion of War,» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1 (March 1990), pp. 48-49.

(81) Harvey Starr and Benjamin Most: «The Substance and Study of Borders in International Relations Research,» *International Studies Quarterly*, vol. 20, no. 4 (December 1976), pp. 581-620; «Contagion and Border Effects on Contemporary African Conflicts,» *Comparative Political Studies*, vol. 16, no. 1 (1983), pp. 92-117, and Starr and Most, «A Return Journey».

حدودي متاخم أن 94 حالة منها شهدت انتشارًا للحرب. وبذلك، استنتجا أن الأمم التي تملكِ حدودًا مع دولة متاخمة تخوض نزاعًا، تواجه احتمالًا مرتفعًا للانضمام إلى هذا النزاع[82].

بشكل عام، وسواء أكان المتغير التفسيري المستشهد به هو الحدود أم المتاخمة أم القرب أم سوى ذلك، يبقى التماس الإقليمي شرطًا ضروريًا، ولو أنه غير كافٍ، لحدوث النزاع. وكما يؤكد فاسكيز وماري هينيهان: «بينما القضايا الإقليمية [..] ليست كافية لنشوب الحرب، فإن حضورها كقضية متنازع عليها يجعل اندلاعها أكثر احتمالًا»[83]. وتدعم الدلائل الإحصائية والتاريخية استنتاج فاسكيز وهينيهان، كما أن ملاحظة فاسكيز التي صرح بها منذ أزيد من عشرين عامًا (1995) ما زالت تلاقي دعمًا متواصلًا في الأدبيات بشأن الموضوع – وقد كتب حينذاك: «تشير جميع الأدلة المتعلقة بالتماس إلى أن الحرب المثالية في النسق العالمي الحديث منذ عام 1495 إلى يومنا هي حرب بين جارين. وقليل من الناس يعارض هذا الاستنتاج، إمّا كنتيجة إحصائية وإمّا كحقيقة تاريخية»[84].

2 – حالات التنافس

تُعَدّ حالات التنافس (Rivalries) من أهم الأسباب المؤدية إلى تفشي الأزمات والنزاعات الدولية. ويعود مصدر الاهتمام بحالات التنافس بوصفها مسبِّبة للنزاع إلى الحقيقة الآتية: هناك أزواج قليلة من الدول (10 في المئة)

---

(82) Siverson and Starr, «Opportunity, Willingness».

تتناول الأعمال الآتية قضية الحدود متغيرًا تفسيريًا للنزاعات الدولية:

Harvey Starr: «Territory, Proximity, and Spatiality: The Geography of International Conflict,» *International Studies Review*, vol. 7, no. 3 (September 2005), pp. 387-406, and «International Borders: What They Are, What They Mean, and Why We Should Care,» *SAIS Review*, vol. 26, no. 1 (Winter/Spring 2006), pp. 3-10; Todd L. Allee and Paul K. Huth, «Legitimizing Dispute Settlement: International Legal Rulings as Domestic Political Cover,» *American Political Science Review*, vol. 100, no. 2 (May 2006), pp. 219-234, and David Newman, «The Resilience of Territorial Conflict in an Era of Globalization,» in: Miles Kahler and Barbara F. Walter (eds.), *Territoriality and Conflict in an Era of Globalization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), pp. 85-110.

(83) John Vasquez and Marie T. Henehan, «Territorial Disputes and the Probability of War, 1816-1992,» *Journal of Peace Research*, vol. 38, no. 2 (March 2001), p. 123.

(84) Vasquez, «Why Do Neighbors Fight?,» p. 279.

تسببت في حدوث معظم النزاعات (49.7 في المئة) والحروب (56.8 في المئة) التي حدثت في النسق الدولي[85]. والأرقام هذه تقودنا إلى استنتاج أن هناك دولًا لديها نَزعات عالية للدخول في علاقات نزاعية مع دول أخرى. وبالتالي، «تخلق الطبيعة الراجعة إلى هذه النزاعات الثنائية سلاسل سلوكية ذات سمات ارتجاعية ومتوقعة». ويضيف تومسون أن «هناك عددًا من النزاعات في السياسة العالمية له ترسبات ماضية وآثار مستقبلية، لأن أطرافها يشتبكون مع الخصوم أنفسهم، وفي ما يعني القضايا نفسها، بشكل متكرر»[86]. وعلى الرغم من اتفاق العلماء على التكوين الثنائي (الزوجي) لحالات التنافس هذه، فإنهم يختلفون حول طبيعتها وتعريفها؛ إذ استخدم باحثون عدة في الموضوع مصطلحات متنوعة لوصف الظاهرة، مثل حالات التنافس المستديمة (غورتز وديل، 1993) أو الاستراتيجية (تومسون، 2001) أو العسكرية (بينيت، 1996).

ركزت التعريفات الأولى في الحقل على **حالات التنافس المستديمة** (Enduring Rivalries)؛ إذ عرَّف فرانك وايمان في وقت مبكر من ثمانينيات القرن الماضي التنافس الثنائي المستدام بأنه حالة تُعارض فيها دولةٌ دولةً في نزاعين أو أكثر وفي فترة زمنية تمتد عشر سنوات[87]. وفي سلسلة من المقالات التي نُشرت في عام 1985، عرَّف بول ديل التنافسات المستدامة بأنها الحالة التي تنخرط فيها أمتان في ثلاثة نزاعات عسكرية في الأقل، ضمن فترة زمنية تمتد خمس عشرة سنة[88]. ووضع وايمان ودانييل جونز ثلاثة معايير لتعريف التنافس: أولًا، يجب

---

(85) Maoz, «Pacifism and Fightaholism in International Politics,» p. 109.

(86) William R. Thompson, «Principal Rivalries,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 39, no. 2 (June 1995), p. 196.

(87) Frank Whelon Wayman, «War and Power Transitions during Enduring Rivalries,» Paper Presented at the Annual Meeting of the Institute for the Study of Conflict Theory and International Conflict, Urbana-Champaign, Illinois, 1982.

(88) ينظر في الأعمال الآتية: Paul F. Diehl: «Arms Races to War: Testing Some Empirical Linkages,» *Sociological Quarterly*, vol. 26, no. 3 (Autumn 1985), pp. 331-349; «Armaments without War: An Analysis of Some Underlying Effects,» *Journal of Peace Research*, vol. 22, no. 3 (September 1985), pp. 249-259, and «Contiguity and Military Escalation in Major Power Rivalries: 1816-1980,» *Journal of Politics*, vol. 47, no. 4 (November 1985), pp. 1203-1211.

أن يكون للثنائي (الدولتين المتنافستين) خمسة نزاعات عسكرية في الأقل تدوم ما لا يقل عن ثلاثين يومًا؛ ثانيًا، يجب أن تمر 25 سنة في الأقل بين تفشي النزاع الأول وانتهاء النزاع الأخير؛ ثالثًا، إذا كانت الفجوة بين نزاعين عسكريين تتجاوز مدة 10 سنوات، فإن التنافس المستدام لن يستمر إلّا إذا بقيت القضايا الإقليمية ومجالها عالقة[89].

هيمن تعريف غاري غورتز وديل، المقدَّم في إطار «مشروع ارتباطات الحرب»، على دراسة التنافسات طوال العقد التاسع من القرن العشرين. واشترط المؤلفان ثلاثة مكونات في التعريف: التنافس والاتساق الزمني والاتساق المكاني. **أولًا**، يتميز التنافس المستدام بأن موضوعه هو سلعة نادرة، معنوية ربما (مثل التأثير السياسي أو الأيديولوجي)، أو ربما يكون سلعًا ملموسة (مثل الموارد الطبيعية أو الأرض). ويشير الاتساق الزمني المستدام إلى أن التنافس أكثر من مجرد ظواهر وجيزة أو قصيرة الأمد، فهي تمتد عقودًا بدلًا من شهور أو سنوات. أمّا الاتساق المكاني المستدام، فتكون حالات التنافس فيه محتوية على مجموعة من الدول الثابتة في مجالاتها الإقليمية (تشمل دولتين غالبًا وتمتد أحيانًا عبر التحالفات)[90]. ويقدم غورتز وديل المعايير الثلاثة لمشروع ارتباطات الحرب - الشدة والمدة والكثافة - أساسًا لتعريفهما حالات التنافس المستدامة؛ فليكون هناك تنافس مستدام، لا بد أن يكون هناك: أولًا، حد أدنى من النزاعات العسكرية (من خمسة إلى سبعة) التي تتضمن الدولتين نفسيهما (الشدة)؛ ثانيًا، فترة زمنية لا تقل عن عشرين سنة بين تفشي النزاع الأول وانتهاء النزاع الأخير (المدة)؛ وأخيرًا، فترة لا تتجاوز عشر سنوات بين النزاعين، وتبقى القضايا محل النزاع نفسها وعالقة[91]. ولخص المؤلفان هذه المعايير في عمل لاحق، في سياق

(89) Frank Whelon Wayman and Daniel M. Jones, «Evolution of Conflict in Enduring Rivalries,» Paper Presented at the Annual Meeting of the International Studies Association, Vancouver, 20-23/3/1991.

(90) Gary Goertz and Paul F. Diehl, «Enduring Rivalries: Theoretical Constructs and Empirical Patterns,» *International Studies Quarterly*, vol. 37, no. 2 (June 1993), p. 154.

(91) إضافة إلى هذه المتطلبات الأساسية، يضيف غورتز وديل أنه يجب أن يدوم كل نزاع ثلاثين يومًا في الأقل، ويتضمّن تهديدات متبادلة، واستعراضًا للقوة العسكرية أو استخدامها الفعلي. ينظر: Goertz and Diehl, «Enduring Rivalries,» p. 160.

وصفهما حالات التنافس المستدامة كمجموعة ثانوية من الأزواج التي تملك «نزاعات حادة ومتكررة بين الدول نفسها في فترة زمنية طويلة»[92].

لم يوافق وليم تومسون على المعايير التي استخدمها غورتز وديل في تعريفهما حالات التنافس المستدامة، خصوصًا اعتمادهما على شرط الطابع العسكري للتنافس. وبدلًا من ذلك، اقترح ضرورة التركيز على حالات التنافس التي «ينظر فيها صنّاع القرار إلى الدول الأخرى بوصفها دولًا منافسة وعدوة وتشكّل بعض التهديد العسكري المحتمل أو الفعلي». ويشترط تومسون في تعريفه أن يكون «التنافس عبارة عن مزيج من منافسة العدو وفهم التهديد الذي يشكله»[93]. وبشكلٍ أكثر تحديدًا، يَشترط على الدول أن تنظر بعضها إلى بعض بوصفها متنافسة **أولًا**، ومتبادلة التهديدات الفعلية أو الكامنة التي تحظى باحتمال أن تصبح معسكرة **ثانيًا**؛ ومتعادية **ثالثًا**[94]. ويطلق تومسون على هذا النوع من التنافس اسم حالات **التنافس الاستراتيجي** (Strategic Rivalries)، وهي تختلف عن حالات التنافس المستدام في كونها تركز على الفهم المتبادل للعداوة بين أطراف النزاع ولا تشترط الطابع العسكري للتنافس.

انعكس هذا الاختلاف في تعريف تلك الحالات على النتائج التي توصل إليها العلماء على كلا الجانبين في تفسيرهم الارتباط بين التنافس والنزاع؛ إذ وجد غورتز وديل أن 45 في المئة من النزاعات العسكرية تحدث ضمن سياق

(92) Gary Goertz and Paul F. Diehl, «The Initiation and Termination of Enduring Rivalries: The Impact of Political Shocks,» *American Journal of Political Science*, vol. 39, no. 1. (February 1995), p. 32.

عرّف سكوت بينيت التنافس بأنه «ثنائي تختلف فيه دولتان على حلّ قضية أو مجموعة من القضايا بينها لفترة زمنية طويلة، ويقودها لإنفاق موارد كبيرة (عسكرية أو اقتصادية أو دبلوماسية) في معارضة بعضها بعضًا». ويعتقد بينيت أن القضايا المتنازع عليها في التنافسات يمكن أن تتضمّن السيطرة على الأرض، والمشروعات السياسية الخارجية (مثل الترويج للدين أو الأيديولوجيا)، أو المشروعات السياسية الداخلية ذات التأثيرات الدولية (مثل إدارة الأقليات العرقية أو إجارة أحد القادة). ينظر: D. Scott Bennett, «Security, Bargaining, and the End of Interstate Rivalry,» *International Studies Quarterly*, vol. 40, no. 2 (June 1996), p. 160.

(93) Michael P. Colaresi, Karen Rasler and William R. Thompson, *Strategic Rivalries in World Politics: Position, Space and Conflict Escalation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), pp. 3-4.

(94) William R. Thompson, «Identifying Rivals and Rivalries in World Politics,» *International Studies Quarterly*, vol. 45, no. 4 (December 2001), p. 560.

التنافسات المستدامة، وأنها أكثر احتمالًا بمعدل ثماني مرات لدخول الحرب مقارنة بأزواج الدول ذات النزاعات المعزولة[95]. في المقابل، وجد تومسون أن المنافسين الاستراتيجيين تقاتلوا في 58 حربًا (77.3 في المئة) من بين 75 حربًا وقعت منذ عام 1816. وبالتركيز على القرن العشرين، واجه المتنافسون الاستراتيجيون بعضهم بعضًا في 41 حربًا (87.2 في المئة) من بين 47 حربًا[96].

يستشهد العلماء بحالات التنافس، مستدامًا أكان أم استراتيجيًا، باعتبارها تفسيرًا قويًا للنزاعات الدولية؛ فهناك توترات وأزمات دولية كثيرة انفجرت نزاعات وحروبًا بين الدول نتجت من حالات تنافس طويلة المدى (امتدت عقودًا في بعض الأحيان)، كما جرى بين الدول التالية: الجزائر والمغرب (1984)؛ الصين والهند (1987)؛ الولايات المتحدة وكوبا (1990)؛ إكوادور وبيرو (1955)؛ اليونان وتركيا (1989)؛ الهند وباكستان (1991)؛ مصر وإسرائيل (1970-1973)؛ إسرائيل وسورية (1986)؛ العراق وإسرائيل (1991)، وهلم جرًا. وهي تسببت في حوادث التهديد باستخدام القوة أو عرضها، أو استخدامها الفعلي أحيانًا في خلال السنوات المشار إليها. ويبقى أمرًا بدهيًا بالنسبة إلى علماء النزاع اعتبار أن الأزواج التي لديها تاريخ طويل من التنافس والنزاع (مع بقاء مسببات التنافس على حالها) أكثر احتمالًا للتقاتل في ما بينها من الأزواج غير المتنافسة. أمّا السؤال أيهما أكثر ارتباطًا بالنزاع، التنافس المستدام أم الاستراتيجي، فيبقى مسألة تجريبية.

3- سباق التسلح

إن التساؤل عمّا إذا كان سباق التسلح (أو التعبئة العسكرية) يساعد في تحقيق السلم والاستقرار أم يؤدي إلى التنافس والنزاع، يُعَدّ من أهم الألغاز التي شغلت الباحثين في حقل دراسات النزاع. وقدمت أدبيات الحقل فرضيتين أساسيتين

(95) Goertz and Diehl, «The Empirical Importance».

من أجل مجموعة معلومات أشمل، ينظر في: Paul Diehl and Gary Goertz, *War and Peace in International Rivalry* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000).

(96) Thompson, «Identifying Rivals and Rivalries in World Politics,» p. 557.

بشأن الارتباط بين سباق التسلح والحرب: تنص **الأولى** على أن أزواج الدول التي تتميز بمستويات مرتفعة من التسلح تملك رادعًا بعضها ضد بعض، وترى **الثانية** أن الأزواج بمثل هذه المستويات من التعبئة تواجه احتمالًا كبيرًا للانزلاق إلى النزاع والحرب[97]. وتعود أصول هذا النقاش إلى نهاية خمسينيات القرن العشرين، عندما نشر صمويل هنتنغتون دراسة حول تأثير سباق التسلح في احتمالات النزاع والسلم، بنيت على 13 حالة حدثت في أثناء القرن التاسع عشر والقرن العشرين. ووجد هنتنغتون أن هذه السباقات، في نمطها العام، لم تنتهِ دائمًا إلى نزاع أو حرب، كما أنه استخلص نتيجتين بشأن الارتباط بين سباق التسلح والحرب: **أولًا**، هناك احتمال أن تندلع الحرب في المراحل المبكرة لسباق التسلح أكثر من مراحله اللاحقة. **ثانيًا**، إن السباق الكمي، وليس النوعي، هو الأكثر احتمالًا لأن يؤدي إلى اندلاع الحرب[98]. واكتشف ريتشاردسون في دراسته الرائدة حول الموضوع بأن عشرة سباقات تسلح فقط قبل عام 1930 انتهت إلى اندلاع الحرب، بيد أنه استنتج أن سباق التسلح الذي يمتد فترة زمنية طويلة يكون مرشحًا لأن يُفضي إلى حرب، أمّا السباقات القصيرة الأمد فلا[99].

تُعَدّ الدراسة التي قدّمها مايكل والاس في نهاية سبعينيات القرن الماضي بمنزلة الفحص الإمبيريقي الأكثر شمولًا والذي ركز على احتمالية الارتباط بين سباق التسلح والحرب. وعرّف والاس سباق التسلح بأنه «أولًا، يتضمن نسبًا شاذة ومتزامنة من النمو في النفقات العسكرية لأمتين أو أكثر؛ ثانيًا، هو ينتج من الضغط التنافسي الناجم عن التنافس العسكري نفسه، وليس عن قواه الداخلية

(97) Geller and Singer, p. 79.

(98) يُنظر الطبعة الأصلية للدراسة في: Samuel P. Huntington, «Arms Races: Prerequisites and Results,» *Public Policy*, vol. 8, no. 13 (1958), pp. 41-46.

لكنّنا نستخدم في هذا الكتاب الطبعة الصادرة في الكتاب المحرّر من كينيث والتز وروبرت آرت، انظر: Samuel P. Huntington, «Arms Races: Prerequisites and Results,» in: Robert Art and Kenneth Waltz (eds.), *The Use of Force*, 3rd ed. (New York: New York University Press, 1988), p. 667.

للاطلاع على الانتقادات التي وجّهت إلى هنتنغتون، ينظر: John E. Mueller, «Systematic History,» in: John E. Mueller (ed.), *Approaches to Measurement in International Relations: A Non-Evangelical Survey* (New York: Meredith Corporation, 1969), pp. 5-14.

(99) Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels*.

والخارجية»[100]. ثم وضع قائمة سباق التسلح من طريق فحص الإنفاق العسكري للدول المشاركة في 99 نزاعًا عسكريا في الفترة الممتدة 1833-1965، لاختبار ما إذا كان سباق التسلح عاملًا حاسمًا في تصاعد النزاعات إلى حرب. وتوصل بعد ذلك إلى نتائج تدعم فرضية الارتباط بين سباق التسلح والحرب، حيث وجد أن من بين 99 نزاعًا ثنائيًا، كان هناك 28 نزاعًا مسبوقًا بسباق تسلح، و23 منها تصاعدت إلى حرب. واستنتج والاس أن سباق التسلح يتزامن مع فرصة حدوث النزاع بنسبة 82 في المئة، في مقابل 4 في المئة فقط من النزاعات العسكرية التي لم تنتج من سباق التسلح[101].

تعرضت دراسة والاس لانتقادات عدة، وتركز أهمها على عيّنة النزاعات المختارة والدلائل المستخدمة؛ ففي ما يتعلق بالعيّنة، أشار ويد إلى أن المشكلة التي يواجهها والاس تكمن في أن قوة نتائجه اعتمدت بشكل أساسي على الحروب العالمية ضمن أزواج الدول، حيث إن نسبة 80 في المئة من دلائله كانت مشتقة من الحربين العالميتين، وبالتالي يمكن تفسيرها بنظريات التصعيد أو انتشار الحرب[102]. وفي ما يتعلق بالأدلة المستخدمة، فإن الانتقاد انصب على تركيزه المبالَغ فيه على الإنفاق العسكري في السنتين الأخيرتين اللتين سبقتا اندلاع الأزمة، ما يجعل الأدلة التي استخدمها والاس تمثّل، بحسب اعتقاد ويد، عملية التحضيرات للحرب لا عملية التسلح[103].

---

(100) Michael D. Wallace, «Arms Races and Escalation: Some New Evidence,» *The Journal of Conflict Resolution*, vol. 23, no. 1 (March 1979). p. 5.

(101) أيّدت دراسات سينغر وتيريزا سميث للفترة نفسها الارتباط الإيجابي بين سباق التسلّح والحرب. ينظر: J. David Singer, «The Management of Serious International Disputes: Historical Patterns Since the Congress of Vienna,» Paper Presented at the International Political Science Association Conference, Moscow, 1979; Teresa Clair Smith, «Arms Race Instability and War,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 24, no. 2 (June 1980), pp. 253-284.

(102) Erich Weede, «Arms Races and Escalation: Some Persisting Doubts,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 24, no. 2 (June 1980), p. 287.

ينظر رد والاس على ويد في: Michael D. Wallace, «Some Persisting Findings: A Reply to Professor Weede,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 24, no. 2 (1980), pp. 289-292.

(103) Michael F. Altfeld, «Arms Races?-And Escalation? A Comment on Wallace,» *International Studies Quarterly*, vol. 27, no. 2 (Jun 1983), pp. 225-231. =

في أي حال، أعاد والاس، في سياق رده على هذه الانتقادات، تحليل بياناته، مزيلًا جميع حالات دخول الحرب من الحلفاء، ليرتفع بذلك عدد النزاعات في سباق تسلح من 28 إلى 50 نزاعًا. ولكن على الرغم من ذلك، كان هناك 11 نزاعًا (من بين 50 نزاعًا) تصاعد إلى حرب، بينما بقي أربعة فقط في حالة مستقرة[104]. غير أن تعديلات والاس لم ترضِ نقاده؛ إذ قام ديل بإعادة اختبار استنتاجات والاس باستخدام البيانات ذاتها التي استخدمها هذا الأخير، ولكن مع اختلاف بسيط يتعلق بجداول سباق التسلح وتمديد المجال الزمني إلى خمس سنوات (1816-1970). لم يجد ديل أي ارتباط مهم بين التعبئة العسكرية المتبادلة وتصعيد النزاع؛ إذ كان هناك 25 في المئة فقط من النزاعات المسبوقة بتعبئة عسكرية متبادلة تصاعدت إلى حرب، بينما سبقت 77 في المئة من حروب القوى الكبرى فتراتٌ لم تحدث فيها زيادات في الإنفاق العسكري[105]. وفي نتائج مماثلة، وجد مايكل هورن أن 60 في المئة (9 من 15) من سباق التسلح في خلال 6 سنوات و46 في المئة (6 من 13) من سباق التسلح في خلال 12 سنة انتهت باندلاع الحرب[106].

= يُنظر رد والاس على مايكل ألتفِلد في: Michael D. Wallace, «Arms Races and Escalation-A Reply to Altfeld,» *International Studies Quarterly*, vol. 27, no. 2 (June 1983), pp. 233-235.

(104) Michael D. Wallace, «Armaments and Escalation: Two Competing Hypotheses,» *International Studies Quarterly*, vol. 26, no. 1 (March 1982), p. 46.

ينظر أيضًا: Michael D. Wallace: «Old Nails in New Coffins: The Para Bellum Hypothesis Revisited,» *Journal of Peace Research*, vol. 18, no. 1 (March 1981), pp. 91-96, and «Racing Redux: The Arms Race-Escalation Debate Revisited,» in: Gochman and Sabrosky (eds.), pp. 115-122.

(105) Paul F. Diehl, «Arms Races and Escalation: A Closer Look,» *Journal of Peace Research*, vol. 20, no. 3 (September 1983), pp. 207-208.

وينظر دراسته حول تأثير التنافسات على السباق إلى التسلّح: Diehl, «Arms Races to War,» pp. 331-349.

ومن أجل وجهة نظر نقدية، يُنظر مقالة سوزان سامبل: Susan G. Sample, «Military Buildups War and Realpolitik: A Multivariate Model,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 42, no. 2 (April 1998), pp. 156-175.

(106) James D. Morrow «A Twist of Truth: A Reexamination of the Effects of Arms Races on the Occurrence of War,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 33, no. 3 (September 1989), p. 502.

دخلت سوزان سامبل معترك النقاش منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، محاولة إيجاد حل توفيقي بين النتائج التي توصل إليها والاس وويد وديل. ثم بدأت إجراء اختبارات لجداول سباق التسلح المستخدمة في بيانات والاس وديل وهورن، وأزالت جميع الحالات الجدالية (كالحروب العالمية)[107]. وباستخدام أدلة هورن، وجدت ارتباطًا إحصائيًا إيجابيًا بين التعبئة العسكرية والتصعيد المتبادل. ولم يتأثر اتجاه هذا الارتباط أو شدته عندما أدخلت سامبل متغيرات إضافية، كالعبء المرتفع للدفاع ونسبة القوة وانتقال القوة، حيث بقي سباق التسلح مرتبطًا بالتصعيد، وازداد احتمال الحرب بتدخل أحد هذه المتغيرات (العبء المرتفع للدفاع 40، ودخول الثنائي في نزاع عسكري إقليمي 59، وانتقال القوة 69)[108]. وقامت سامبل - في خطوة غير مسبوقة - بتوسيع عيّنتها لتشمل أزواج الدول المتوسطة (عوض الدول الكبرى) في الفترة 1816-1945، ووجدت أن نتائج سباق التسلح بين القوى الكبرى تنطبق أيضًا على الدول المتوسطة، حيث يرتبط سباق التسلح بالتصعيد والنزاع، باستثناء حضور الأسلحة النووية في فترة ما بعد عام 1945[109].

بشكل عام، يبقى النقاش الدائر في شأن هل سباق التسلح مرتبط بالسلام أم بالحرب غير محسوم. وكما لاحظ سايفرسون وديل منذ أكثر من عقدين: «إذا كان هناك أي إجماع بين الدراسات المتعلقة بسباق التسلح، فهو ذلك الذي يفيد

(107) بعد إضافة سامبل فترة زمنية من خمس سنوات وإزالتها عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت أن حضور سباق التسلّح يزيد من احتمال تصاعد النزاع العسكري إلى حرب ضمن مجال خمس سنوات، في ما يتعلّق بالحقبة الممتدة بين عامي 1816 و1945. ينظر: Susan G. Sample, «Arms Races and Dispute Escalation: Resolving the Debate,» *Journal of Peace Research*, vol. 34, no. 1 (February 1997), pp. 7-22.

ولم توافق سامبل على جميع الانتقادات التي وجّهها ديل إلى نتائج والاس. لإلقاء نظرة على عيّنة من هذه الانتقادات، ينظر: Susan G. Sample, «Furthering the Investigation into the Effects of Arms Buildups,» *Journal of Peace Research*, vol. 35, no. 1 (January 1998), pp. 122-126.

(108) Susan G. Sample, «Military Buildups: Arming and War,» in: Vasquez (ed.), *What Do We Know*, pp. 165-195.

(109) Susan G. Sample, «The Outcomes of Military Buildups: Minor States vs. Major Powers,» *Journal of Peace Research*, vol. 39, no. 6 (November 2002), pp. 669-692.

بأن هناك سباق تسلح يؤدي إلى حرب وآخر لا يؤدي إليها»[110]. ومهما رجحت كفة الميزان لأحد الموقعين، لا يمكننا بأي حال من الأحوال الاستدلال على شدة التأثير واتجاهه من النتائج المتناقضة حول الموضوع.

خامسًا: أسباب الحرب على مستوى النسق الدولي

إن التفسيرات الكلاسيكية لأسباب الحرب تندرج بمعظمها في مستوى النسق الدولي؛ فهذا المستوى يضم أقدم النظريات والأطر التفسيرية الموجودة في نظرية العلاقات الدولية، وأهمها: توازن القوى؛ القطبية؛ أنماط التحالف؛ انتقال القوة؛ دورة القوة؛ تعاقب الهيمنة؛ الاستقرار المهيمن. وهو الذي حظي في العقود الأربعة الأخيرة بجاذبية خاصة لدى المختصين بدراسات النزاع - الذين قاموا بإعادة اكتشاف مجال التفسيرات النسقية للحرب وتوسيعه - حيث أثمرت دراساتهم نتائج مبتكرة ومثيرة لحقل دراسات النزاع.

1 - القطبية

من بين أهم تفسيرات الحرب على المستوى النسقي، تلك التي تركز على متغير القطبية (Polarity) التي تعني عدد الدول العظمى أو الكبرى (الفواعل الرئيسة) الموجودة في النسق خلال فترة زمنية معينة[111]. وبناءً على هذا، تتضمن الترتيبات المحتملة ما يلي: **أولًا**، الأحادية القطبية، وتتمثّل في دولة واحدة متفوقة تهيمن على مجمل النسق؛ **ثانيًا**، الثنائية القطبية، وتتمثّل في دولتين عظميين تملكان قدرات متساوية تقريبًا؛ **ثالثًا**، التعددية القطبية، وتتمثّل في ثلاث قوى عظمى أو أكثر تملك قدرات متساوية تقريبًا. باختصار، تعني هذه الترتيبات أن القطبية هي عبارة عن البنية الناتجة من خاصية توزيع القوة في النسق.

(110) Randolph M. Siverson and Paul F. Diehl, ««Arms Races, the Conflict Spiral, and the Onset of War,» in: Midlarsky (ed.), p. 214.

(111) لا تعرَّف القطبية من خلال التحالفات أو الكتل السياسية، كأن نقول أن المساواة الكبيرة في القوة بين دول الحلفاء والمحور في عام 1914 كانت تشكل نسقًا ثنائي القطبية. ينحصر معنى القطبية في عدد القوى العظمى المشكّلة للنسق فحسب. لوجهة نظر مماثلة، ينظر: Glenn H. Snyder and Paul Diesing, *Conflict Among Nations: Bargaining Decision Making and System Structure in International Crises*, Princeton Legacy Library (Princeton: Princeton University Press, 1977), p. 420.

إن تفسيرات الحرب المستندة إلى القطبية مبنية أساسًا على طبيعة الارتباط بين ترتيبات توزيع القوة وتردد النزاع. والنقاش في هذا الصدد تركّز في معظمه على التأثيرات السلمية للثنائية القطبية والتعددية القطبية، كما تجلى في ستينيات القرن العشرين في النقاش الذي أطلقه والتز (1964) وكارل دويتش وسينغر (1964) حول الترتيبات القطبية وتأثيراتها السلمية.

أشار والتز في مقالة حملت عنوان **استقرار عالم الثنائية القطبية** (1964) إلى أن النسق الثنائي القطب أكثر استقرارًا وسلمية من النسق المتعدد القطب. ويعود السبب في اعتقاده إلى قلة الحيرة والغموض اللذين يميزان الثنائية القطبية كنتيجة لانحصار المنافسة في قوتين فقط، الأمر الذي يسهل عملية مراقبة القوة العظمى المنافسة وموازنتها. في المقابل، تزداد صعوبة الموازنة في التعددية القطبية وتزيد سيولة التحالفات والسباق إلى التسلح، الأمر الذي يزيد في احتمال الخطأ في التقدير ويطلق دورة التصعيد التي يمكن أن تنفجر في نشوب النزاعات والحروب. وقدم والتز ثلاثة أسباب يعتقد أنها تفسر الطابع السلمي للثنائية القطبية: **أولًا**، غياب الهوامش؛ **ثانيًا**، قلة كثافة المنافسة؛ ثالثًا، ضغوط الأزمات وتكرارها[112]. شكلت هذه العوامل أهم معالم ترتيب الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الفترة التي كتب فيها والتز مقالته، كما شكلت، من دون أدنى شك، مصدر تفسيره لاستقرار الحرب الباردة.

نشر دويتش وسينغر مقالتهما المعروفة «Multipolar Power Systems and International Stability» (أنساق القوة المتعددة الأقطاب والاستقرار الدولي) في عام صدور مقالة والتز (1964)، وجادلا بأن التعددية القطبية أكثر استقرارًا من الثنائية القطبية لأنها تشمل قوى عظمى كثيرة، الأمر الذي يتيح فرصًا كبيرة للتفاعل[113]. وهذا يعني أن الدول في التعددية القطبية ستقسم جهدها بين مراقبة عدد كبير من القوى العظمى وموازنته، بالتالي لن تركز على منافس واحد فحسب

(112) Waltz, «The Stability of a Bipolar World».

(113) Karl W. Deutsch and J. David Singer, «Multipolar Power Systems and International Stability,» *World Politics*, vol. 16, no. 3 (April 1964), pp. 392-396.

كما تفعل في الثنائية القطبية. وهذا معناه أن الدول تحظى بحرّية كبيرة في التعددية القطبية تتيح لها خيارات كثيرة - كفرص إعادة الاصطفاف والتحالف بحسب أولوياتها - التي تجنبها العداوات وحالات التنافس ذات المجموع الصفري التي تميز الثنائية القطبية[114].

أثار النقاش الذي أطلقه والتز ودويتش - سينغر اهتمام الباحثين في مسألة القطبية، وهُم الباحثون الذين شرعوا يعيدون اكتشاف نتائجه واختبار دقة الارتباط المحتمل بين القطبية والسلام؛ فريتشارد روزكرانس مثلًا أنجز دراسة بيّن فيها أن فترات الثنائية القطبية أكثر استقرارًا من فترات التعددية القطبية، وأن نزاعاتها - إن وجِدت - تتسم بحدة منخفضة ومقدار متدن (عدد الشهور التي تمضيها الدولة في النزاع)[115]. وتوصل مايكل هاس إلى نتائج مماثلة، فأكد أن الأنساق المتعددة القطب أكثر ميلًا إلى النزاع والحرب، وتتميز بنسب مرتفعة من الضحايا، بينما تحوي الأنساق الثنائية القطب على حروب قليلة نسبيًا، لكنها تمتد إلى فترات زمنية طويلة إذا حدثت[116].

تصدى فرانك وايمان لاختبار فرضيات الآثار السلمية للقطبية باستخدام مقاييس مستندة إلى توزيع القوة وعدد الكتل (القطبية العنقودية) على الفترة 1816-1965، ووجد أن الثنائية القطبية أكثر استقرارًا، لكنها تتميز - على نقيض نتائج روزكرانس وهاس - بمقدار منخفض من النزاع (يقدَّر بـ 73 في المئة) مقارنة بمقدار مرتفع في التعددية القطبية (يقدر بـ 75 في المئة) التي ترتبط بالحروب العالمية[117]. ووجد مايكل بريتشر ومعاونوه في تحليلهم الأزمات الدولية في

(114) Ibid., p. 393.

(115) Richard N. Rosecrance, «Bipolarity, Multipolarity, and the future,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 10, no. 3 (1966), pp. 314-327.

(116) Michael Haas, «International Subsystems: Stability and Polarity,» *The American Political Science Review*, vol. 64, no. 1 (March 1970), pp. 98-123.

(117) Frank Whelon Wayman, «Bipolarity, Multipolarity and the Threat of War,» in: Alan Ned Sobrosky (ed.), *Polarity and War: The Changing Stucture of International Conflict* (Boulder, Colo.: Westview, 1985), pp. 131-132.

يصرح وايمان بأن نتائجه تفترض أن أطروحتي والتز ودويتش - سينغر صحيحتان. ويعتقد وايمان أن والتز محق في تصوّره ما دام يشير إلى الاستقطاب الثنائي للقوة الذي يقلّل مقدار الحرب. كما أن دويتش =

الفترة 1929–1985 أن فترة الثنائية القطبية (1945–1962) تميزت بتكرار الأزمات الدولية مقارنة بفترة التعددية القطبية (1929 – 1939)، لكنهم استنتجوا (استنادًا إلى تحليل دخول القوى العظمى الأزمة) أن الأولى كانت أكثر استقرارًا من الأخيرة[118].

لم يقتصر النقاش على الترتيبات الثنائية القطبية وتعدديتها؛ إذ جادل كثير من العلماء المرموقين، مثل أورغانسكي وجورج موديلسكي وإيمانويل والرشتاين وروبرت غيلبين وتومسون، بأن أنساق الأحادية القطبية أكثر استقرارًا من الأنساق البديلة[119]. ووجد تومسون في الفترة 1494–1983 أن الحرب كانت أقل احتمالًا في ظل الأحادية القطبية وأكثر احتمالًا في ظل الترتيبات الثنائية القطبية وتعدديتها[120]. وتوصل إدوارد سبيزيو إلى نتائج تدعم الطبيعة السلمية للأحادية القطبية في دراسته القوة الاقتصادية والعسكرية الهابطة لبريطانيا في الفترة 1815–1939، حيث استنتج أن الهيمنة مرتبطة بالسلام إيجابًا[121]. بيد أن ليفي وإدوارد مانسفيلد توصلا إلى نتائج مخالفة؛ إذ وجد ليفي أن فترات الأحادية القطبية مليئة

= وسينغر محقّان في المقابل ما داما يشيران إلى أن احتمال أن تؤدي تعددية القطب العنقودية إلى الحرب أقل من أن يؤدي إليها احتمال الثنائية القطبية العنقودية. ينظر: Frank Whelon Wayman, «Bipolarity and War: The Role of Capability Concentration and Alliance Patterns among Major Powers, 1816-1965,» *Journal of Peace Research*, vol. 21, no. 1 (April 1984), p. 76.

(118) Michael Brecher, Patrick James and Jonathan Wilkenfeld, «Polarity and Stability: New Concepts, Indicators, and Evidence,» *International Interactions*, vol. 16, no. 1 (1990), pp. 49-80.

(119) ينظر أعمالهم الآتية: A. F. K. Organski, *World Politics* (New York: Alfred A. Knopf, 1958); Robert G. Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); George Modelski, «Long Cycles of World Leadership,» in: William R. Thompson (ed.), *Contending Approaches to World System Analysis*, SAGE Focus Editions; 62 (Beverly Hills: Sage Publications, 1983), pp. 115-1390; Immanuel Wallerstein, *The Politics of the World-Economy: The States The Movements and the Civilizations*, Studies in Modern Capitalism (Cambridge: Cambridge University Press, 1984); William R. Thompson, *On Global War: Historical-Structural Approaches to World Politics*, Studies in International Relations (Columbia: University of South Carolina Press, 1988).

(120) William R. Thompson: «Polarity, the Long Cycle, and Global Power Warfare,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 30, no. 4 (December 1986), pp. 587-615, and *On Global War*.

(121) Edward K. Spiezio, «British Hegemony and Major Power War, 1815-1939: An Empirical Test of Gilpin's Model of Hegemonic Governance,» *International Studies Quarterly*, vol. 34, no. 2 (June 1990), pp. 165-181.

بانعدام الاستقرار وبالحروب التي تمتد فترات طويلة[122]. بينما استنتج مانسفيلد من دراسته الحروب في الفترة 1495–1980 أن عدد الحروب في أثناء عصور الهيمنة كان أكبر ممّا كان في غيابها[123].

إن حسم النقاش بين العلماء بشأن مسألة توزيع القوة الأكثر دعمًا للسلم والاستقرار مهمة تكاد تكون مستحيلة. وتكمن المشكلة الأساسية في أن توزيع القوة لا يكون واضحًا في كثير من الأحيان: «لا يكون أحيانًا ذا قطبين ولا متعدد القطب، وإنما متعدد القطب في أحد الأبعاد وذا قطبين في آخر»[124]. وغدت المشكلة مضاعفة بفضل الطابع الجدالي الانفعالي الذي أخذه النقاش في السنوات الأخيرة، والذي يمكن أن تعبّر عنه الجمل القليلة التالية التي أدلى بها وايمان بألمعية: «إن التمييز بين الثنائية القطبية والتعددية القطبية مثل التمييز بين الليبرالي والمحافظ، وذلك من حيث ملاءمته أبعادًا متعددة؛ فكما أن هناك أبعادًا مختلفة من الليبرالية، هناك أبعاد مختلفة من الثنائية القطبية»[125]. والمشكلات هذه دفعت كثيرًا من الباحثين إلى الاتفاق مع الاستنتاج الذي توصل إليه دايل دين وفاسكيز من فحص النقاش بين دويتش – سينغر وروزكرانس وهاس، ومؤداه أن «النتائج في مجملها لا تقترح أن أحد موقفي النقاش صحيح، بل تقترح أن النقاش بلا معنى لأن النسق غير مرتبط بغياب الحرب»[126]. إن الارتباط بين توزيع القوة في النسق (القطبية) وحدوث الحرب أو استتباب السلام، على الرغم من خواصه النظرية الطاغية، يظل هو الآخر مسألة تجريبية.

2 – التحالفات

تفرعت دراسة التحالفات في السنوات الأخيرة إلى ثلاثة خطوط بحثية هي: الارتباط بين التحالف وحدوث الحرب؛ الحوافز الكامنة وراء تشكيل

(122) Jack S. Levy, «Size and Stability in the Modern Great Power System,» *International Interactions*, vol. 10, nos. 3-4 (April 1984), pp. 341-358.

(123) Edward D. Mansfield, «The Distribution of Wars Over Time,» *World Politics*, vol. 41, no. 1 (October 1988), pp. 21-51.

(124) Wayman, «Bipolarity and War,» p. 61.

(125) Ibid., p. 61.

(126) Dean Jr. and Vasquez, p. 14.

التحالفات؛ صدقية التحالفات[127]. ومن بين هذه الموضوعات، شكلت دراسة الارتباط بين التحالف والحرب معظم النقاش في حقل دراسات النزاع، ومن ذلك طرح السؤال التالي: «هل تؤدي التحالفات إلى السلام أم إلى الحرب؟»، ودار النقاش بين الذين يدعون أن من شأن الاستخدام الفطن للتحالفات من أجل خلق تكتلات موازنة أن يردع المعتدين ويمنع الحرب، والذين يدعون أن التزامات التحالف يمكن أن تثير الحرب وتوسع نطاقها[128]. وفي جميع الأحوال، يسود اتفاق بين العلماء على أن التحالفات تُعتبر مؤشرًا جيدًا للاضطراب النسقي المرتبط بالحرب؛ فعلى سبيل المثل، سبق قيام تحالفات 43 في المئة من الحروب التي حدثت خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين[129].

يزخر حقل دراسات النزاع بدراسات استقصائية عدة أخضعت فرضية الارتباط بين التحالف والحرب للاختبار الإمبيريقي الصارم. وتحتوي مجموعة المعلومات التي قدّمها «مشروع ارتباطات الحرب» بيانات بشأن التحالف تغطي الفترة 1816-1965[130]. واستخدم سينغر وسمول هذه البيانات لدراسة ترابط التزامات التحالف مع تردد الحرب، ووجدا أن التحالفات ارتبطت بالسلام النسبي في القرن التاسع عشر، لكن بمستويات مرتفعة من الحرب في القرن العشرين[131]. وبينت نتائجهم ارتباطًا إحصائيًا صغيرًا بين تشكيل التحالف وتردد الحرب لكامل فترات التحليل. وانبرى إيريك ويد في بداية سبعينيات القرن المنصرم لفحص العلاقة بين عدد المعاهدات العسكرية التي

(127) Alastair Smith, «Alliance Formation and War,» *International Studies Quarterly*, vol. 39, no. 4 (December 1995), p. 405.

(128) Brett Ashley Leeds, «Do Alliances Deter Aggression? The Influence of Military Alliances on the Initiation of Militarized Interstate Disputes,» *American Journal of Political Science*, vol. 47, no. 3 (July 2003), p. 427.

(129) Vasquez, *The War Puzzle*, p. 180.

(130) Singer and Small: «National Alliance Commitments,» pp. 109-140, and *The Wages of War*.

(131) J. David Singer and Melvin Small: «National Alliance Commitments»; «Alliance Aggregation and the Onset of War 1815-1945,» in: Singer (ed.), *Quantitative International Politics*, pp. 247-286, and «Foreign Policy Indicators: Predictors of War in History and in the State of the World Message,» *Policy Sciences*, vol. 5, no. 3 (September 1974), pp. 271-296.

أبرمتها 59 دولة في الفترة 1955-1960 ونسبة تردد مشاركتها في النزاعات الدولية، ووجد ارتباطًا سلبيًا بين عدد المعاهدات العسكرية للدولة وسلوكها النزاعي الدولي[132].

في المقابل، قدّم كثير من العلماء أدلة إمبيريقية تدعم الفرضية القائلة إن التحالفات توسع مجال النزاع، مثل ألتفِلد وديميسكيتا (1979) وسايفرسون وجويل كينغ (1980) وسابروسكي (1980) وسايفرسون ومايكل تينيفوس (1984) وشاي - هان كيم (1991)[133]. وقدّم تشارلز أوستروم (الابن) وفرنسيس هول دراسة مقارنة لعدد من الأزواج التي تواجه حربًا دولية مع عدد من الأزواج المترابطة بأحلاف دفاعية، فوجدا أن عدد الحروب بين الأزواج تزيد في السنوات الثلاث الأولى من تشكيل التحالف كلما زاد عدد تحالف الأزواج. لكن، ما لبث هذا الارتباط أن تغير بعد ثلاث سنوات، إذ انخفض تردد الحرب بزيادة التزامات التحالف، بينما اختفى الارتباط بمجمله بعد مرور اثنتي عشرة سنة من التحالف. وقادت هذه النتيجة أوستروم وهول إلى الاستنتاج القائل إن التحالفات تكون أخطر في الفترة التي تعقب تشكلها مباشرة، بينما تنخفض خطورتها بمرور الزمن حتى تفقد صلتها بمسائل الحرب والسلم[134]. ووجد سايفرسون وكينغ أن الحروب التي بدأت من دون تحالفات مسبقة بين أطرافها لم تنتشر جغرافيًا (تأثير العدوى) مقارنة بالحروب التي ضمت أطرافًا متحالفة؛ فمن بين 188 حالة اشتراك في الحرب، حاربت الدول 112 مرة في تحالف مشترك في مقابل

(132) Erich Weede, «Conflict Behavior of Nation-States,» *Journal of Peace Research*, vol. 7, no. 3 (1970), pp. 229-237.

(133) Michael F. Altfeld and Bruce Bueno de Mesquita, «Choosing Sides in Wars,» *International Studies Quarterly*, vol. 23, no. 1 (March 1979), pp. 87-112; Randolph M. Siverson and Joel King, «Attributes of National Alliance Membership and War Participation, 1815-1965,» *American Journal of Political Science*, vol. 24, no. 1 (February 1980), pp. 1-15; Alan N. Sobrosky, «Interstate Alliances: Their Reliability and the Expansion of War,» in: Singer (ed.), *The Correlates of War II* (New York: Free Press, 1980); Randolph M. Siverson and Michael R. Tennefoss, «Power, Alliance, and the Escalation of International Conflict, 1815-1965,» *American Political Science Review*, vol. 78, no. 4 (December 1984), pp. 1057-1069, and Chae-Han Kim, «Third Party Participation in Wars,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 35, no. 4 (December 1991), pp. 659-677.

(134) Charles W. Ostrom Jr. and Francis W. Hoole, «Alliances and Wars Revisited: A Research Note,» *International Studies Quarterly*, vol. 22, no. 2 (June 1978), pp. 215-236.

76 مرة حاربت بمفردها. ومن بين المرات الـ 112 التي حاربت فيها الدول في تحالف، كانت 76 دولة منها في حالة تحالف قبل الحرب في مقابل 36 دولة لم تكن في مثل هذه الحالة[135]. واستنتج الباحثان أن الحروب التي تندلع بين الدول مرشحة للانتشار بسبب التحالفات التي تسحب الدول المحايدة في ما يشبه تأثير العدوى أو السلسلة، على الرغم من تأكيدها اللاحق أن هذا الانتشار لا ينطبق على جميع التحالفات[136]. وفي سياق متصل، قام سايفرسون وستار بتحليل 94 حالة لانتشار الحرب (1816 – 1965)، واستنتجا من خلالها أن الدول التي كان لها حليف متورط في حرب جارية ارتفعت احتمالات دخولها الحرب إلى جانب حليفها[137]. وفي دراسة أخرى، وجد سايفرسون ومايكل سوليفان في سياق فحصهما اشتراكات الحرب في النسق الدولي في الفترة 1815–1965، ترابطًا إيجابيًا بين عدد روابط التحالف واحتمال دخول الحرب[138].

قدّم ديميسكيتا دعمًا إمبيريقيًا للفرضية القائلة إن الدول المتحالفة تميل إلى التحارب أكثر من الدول غير المتحالفة، حيث وجد أن من بين 76 حربًا وقعت في الفترة 1816–1974، جمعت 15 حربًا بين الدول التي كان بينها اتفاق عسكري، وشكلت 20 في المئة من الحروب كلها، ما دفع ديميسكيتا إلى استنتاج أن الحروب بين الحلفاء مرجحة للاندلاع بمقدار أكبر بثلاثة أضعاف من المتوقع في أغلب الأحيان[139]. وذهب بعض العلماء إلى توسيع مجال البحث إلى التحالفات الخارجية (خارج أزواج الدول)، حيث بيّن ميهالكا أن الأزواج التي

(135) Randolph M. Siverson and Joel King, «Alliances and the Expansion of War,» in: J. David Singer and Michael D. Wallace (eds.), *To Augur Well: Early War Indicators in World Politics* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979), pp. 37-39.

(136) يشير سايفرسون وكينغ إلى أن من بين 290 حالة تحالف مع دولة محاربة، لم يشترك الحليف في الحرب في ثلاثة أرباع الفترة الزمنية (76.9 في المئة)، ينظر:
Siverson and King, «Attributes of National Alliance Membership».

(137) Siverson and Starr, «Opportunity, Willingness».

(138) Randolph M. Siverson and Michael Sullivan, «Alliances and War: A New Examination of an Old Problem,» *Conflict Management and Peace Science*, vol. 8, no. 1 (Fall 1984), pp. 1-15.

(139) Bruce Bueno de Mesquita, *The War Trap* (New Haven: Yale University Press, 1981), pp. 159-164.

يكون فيها أحد الطرفين عضوًا في تحالف خارجي تكون أكثر احتمالًا لتصعيد النزاع إلى حرب، بينما الأزواج التي يكون فيها كلا الطرفين عضوًا في تحالف خارجي أقل احتمالًا للقيام بذلك. ويدعم سايفرسون وتينيفوس نتائج ميهالكا بإشارتهما إلى أن احتمال تصاعد النزاعات للتصاعد إلى حرب كان أكبر، حيث امتلك أحد أعضاء الزوج حليفًا من القوى العظمى بينما لم يحظَ العضو الآخر بحليف مماثل[140].

وجد العلماء أيضًا ترابطًا سلبيًا بين التحالفات والحرب، كما فعل ويد مثلًا في فحصه العلاقة بين عضوية التحالف والنزوع إلى الحرب في ما يتعلق بأزواج الدول[141]. وقدّم ليفي فحصًا تاريخيًا شمل خمسة قرون واكتشف من خلاله أن التزامات التحالف لم تكن مرتبطة باندلاع الحرب بشكل متكافئ خلال الفترة كلها؛ فالتحالفات تسببت في نشوب حروب من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، لكنها لم تتسبب في نشوب حروب القرن التاسع عشر. بهذا الاكتشاف، استنتج ليفي أن الارتباط بين التحالف والحرب زائف[142]. ويعتقد فاسكيز أن هذه البيانات توضح أن الحروب يجب ألّا تَنتج دائمًا من التحالفات، ويشير هذا التغيير في شدة الارتباط بين التحالف والحرب على مر القرون إلى وجود أنواع مختلفة من التحالفات، بعضها أكثر خطورة من بعض[143].

على الرغم من البيانات الكثيرة، فشل الباحثون في بناء إجماع حول صلاحية الارتباط التجريبي بين التحالف والحرب. ويكرس غياب الإجماع الشرخ الموجود بين أولئك الذين يؤكدون أن الإدارة الناجحة للتحالفات (على الطريقة البيسماركية) تكوّن التوازن وتساهم في استقرار النسق وسلامته، وهؤلاء هُم في معظمهم واقعيون – مثل مورغِنتاو وغوليك والتز – ويستندون إلى الشواهد

(140) Mihalka, «Hostilities in the European State System, and Siverson and Tennefoss, «Power, Alliance».

(141) Weede, «World Order».

(142) Jack S. Levy, «Alliance Formation and War Behavior: An Analysis of the Great Powers, 1495-1975,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 25, no. 4 (December 1981).

(143) Vasquez, *The War Puzzle*, p. 180.

التاريخية، وأولئك الذين يؤكدون الارتباط النسبي للتحالفات باحتمال النزاعات والحروب وترددها، ومعظم هؤلاء من علماء دراسات النزاع المسلحين بالأدلة الإمبريقية والبيانات الإحصائية. وإذا كان هناك من درس يمكن تعلمه من النقاش الدائر بين أولئك وهؤلاء، فهو الآتي: من دون نوع من التوليف بين الدراسة التاريخية المعمَّقة لفن الحكم وبعض الدراسات التجريبية الصارمة للارتباطات بين تشكيل التحالف وتردد النزاع، لن نستطيع أبدًا فهم العلاقة بين الاصطفاف واللجوء إلى السلاح.

3 - انتقال القوة والاستقرار المهيمن وحرب الهيمنة

قدّم أورغانسكي في نهاية خمسينيات القرن العشرين إطارًا نظريًا يتناول ديناميكا صعود قوة الدول وانحدارها، وهو ما أصبح يُعرف باسم **انتقال القوة** (Power Transition)، وقام بتطويره في وقت لاحق في كتابه المشترك مع جاسك كيغلر *The War Ledger* (**سجل الحرب**) (1989)[144]. وينظر أنموذج انتقال القوة إلى النسق الدولي من منظور **الهيراركية** (Hierarchy)، حيث تتربع على قمته الدولة المهيمنة، وهي الدولة الأقوى في النسق الدولي. وتوجد تحت الدولة المهيمنة القوى العظمى، وهي، كما يدل اسمها، البلدان القوية التي لا تستطيع مجاراة قوة الدولة المهيمنة في مرحلة معيّنة بمرور الزمن، لكن لديها إمكان عمل ذلك في المستقبل. ومن بين هذه القوى العظمى سيظهر المتحدي النهائي للنسق الدولي. تحت القوى العظمى، توجد القوى المتوسطة، وفي الأسفل منها تقبع القوى الصغيرة، بينما تستقر المستعمرات في القاع (اختفت اليوم تقريبًا)[145].

(144) Organski, *World Politics*; A.F.K. Organski and Jacek Kugler, *The War Ledger* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1980).

قدّم جوناثان ديتشيكو وجاك ليفي مسحًا رائعًا لبرنامج بحث انتقال القوة. يُنظر مقالتهما المشتركة في الكتاب الذي حرره كولن ومريام إيلمان: Jonathan M. DiCicco and Jack S. Levy, «The Power Transition Research Program: A Lakatosian Analysis,» in: Colin Elman and Mariam Fendius Elman (eds.), *Progress in International Relations Theory* (London: MIT Press, 2003), pp. 109-157.

(145) Jacek Kugler and A. F. K. Organski, «The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation,» in: Midlarsky (ed.), p. 173.

يكون الأمن والسلام في النسق الدولي مكفولين من الدولة المهيمنة بدعم من القوى العظمى التي تكون راضية عن توزيع المنافع والقواعد التي تدير هذا النسق. ولكن، بطبيعة الحال، ليست جميع القوى العظمى راضية عن الطريقة التي تؤدى بها وظائف النسق الدولي وقيادة الدولة المهيمنة، وتظل نخب بعض القوى مستاءة لأنها تعتقد أنها ومجتمعاتها لا تنال حقها من النسق الدولي. لذلك، يصبح السلام مهدَّدًا متى سعى المتحدون لتأسيس مكانة جديدة لهم في النسق الدولي، وهي المكانة التي يعتقدون أن قوتهم المتزايدة تؤهلهم لها: «إن الانتقال، بحسب هذا الوصف، انتقال بنيوي؛ فهو يعني عملية الاجتياز الدائم، حيث يلحق المتحدي ويجتاز الدولة المهيمنة»[146]. وتنشب الحرب، بحسب أورغانسكي وكيغلر، إذا لحقت الدولة المستاءة بالدولة المهيمنة واجتازتها في النهاية. ويحاول المتحدي المستاء استخدام قوّته الجديدة لتغيير الوضع الراهن، وتستخدم الدولة المهيمنة قوّتها القائمة لمقاومة انتقال القوة إلى المتحدي وإحباطه. وعندما تزداد حدة هذا التناقض، سواء بتسارع هبوط المهيمن أو بصعود المتحدي، تكون الحرب هي النتيجة الحتمية.

هذا يعني أن بقاء الدولة المهيمنة متفوقة على البلدان الأخرى في النسق الدولي سيضمن السلام والاستقرار، وهذا ما قاد كثيرًا من الباحثين إلى استنتاج يقول إن تفوّق القوة (الهيمنة) هو شرط لاستتباب السلام، في حين أن تعادل القوة (التوازن) مرتبط باندلاع الحرب[147]. وبيّن بول أندرسن وتيموثي ماكيون في فحصهما 77 حربًا في الفترة 1816-1980، أن التوازن العسكري غير المستقر

(146) Ibid., pp. 174, 178.

(147) لمزيد من التفصيل بشأن الأوضاع التي يؤدّي فيها انتقال القوة إلى الحرب، ينظر: Woosang Kim and James D. Morrow, «When Do Power Shifts Lead to War?,» *American Journal of Political Science*, vol. 36, no. 4 (November 1992), pp. 896-922.

وهناك دراسات تجريبية جيدة تتعلق بارتباط انتقال القوة باحتمال الحرب. ينظر: Henk W. Houweling and Jan G. Siccama, «Power Transitions and Critical Points as Predictors of Great Power War: Toward a Synthesis,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 35, no. 4 (December 1991), pp. 642-658; Raimo Vayrynen, «Economic Cycles Power Transitions Political Management and Wars between Major Powers,» *International Studies Quarterly*, vol. 27, no. 4 (December 1983), pp. 389-418, and Indra de Soysa, John R. Oneal and Yong-Hee Park, «Testing Power-Transition Theory Using Alternative Measures of National Capabilities,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 41, no. 4 (August 1997), pp. 509-528.

مرتبط باندلاع الحرب. كما قام هينك هولينغ ويان سيكاما باختبار أنموذج انتقال القوة الذي وضعه أورغانسكي وكيغلر، باستعمال قائمة أوسع من الدول ومؤشر مركّب للقدرات الوطنية، فوجدا فيه أن معدلات النمو التفاضلي تؤدي إلى انتقالات القوة المرتبطة باندلاع الحروب[148]. كما وجد بول هاث وسكوت بينيت وكريستوفر غيلبي ارتباطًا إيجابيًا بين انتقال القوة وأنماط بداية النزاع في دراستهم لـ 18 تنافس قوى عظمى في الفترة 1816-1975[149]. وتوصل دانييل غيلر (1993) وفرانك وايمان (1996) إلى استنتاجات مماثلة في دراستهما للتنافسات الدولية، حيث وجدا ارتباطًا إيجابيًا بين انتقال القوة وارتفاع احتمالات الحرب[150].

وقام فريق من العلماء المتأثرين بخط التفكير الذي رسمه أورغانسكي، بتطوير أنموذج آخر لديناميكا تفاضلات القوة أطلق عليه اسم **الاستقرار المهيمن** (Hegemonic Stability)[151]، وتفترض نظرية هذا الاستقرار أن استقرار النسق الدولي وانفتاحه مرتبطان بوجود قوة مهيمنة على النظام الاقتصادي

(148) Paul A. Anderson and Timothy J. McKeown, «Changing Aspirations, Limited Attention, and War,» *World Politics*, vol. 40, no. 1 (October 1987), pp. 1-29, and Henk Houweling and Jan G. Siccama, «Power Transitions as a Cause of War,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 32, no. 1 (March 1988), pp. 87-102.

(149) Paul D. Huth, Scott Bennett and Christopher Gelpi, «System Uncertainty Risk Propensity and International Conflict Among the Great Powers,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 36, no. 3 (September 1992), pp. 478-517.

(150) Daniel S. Geller, «System Uncertainty, Risk Propensity, and International Conflict Among the Great Powers,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 36, no. 3 (September 1992), pp. 173-193; Frank W. Wayman, «Power Shifts and the Onset of War,» in: Jack Kugler and Douglas Lemke (eds.), *Parity and War: Evaluations and Extensions of the War Ledger* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996), pp. 145-162.

(151) تمثّل القائمة الآتية أهم الأعمال التي تمثّل نظرية الاستقرار المهيمن:
Charles Kindleberger, *The World in Depression 1929-1939* (London: Allen Lane, the Penguin Press, 1973); Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984); Stephen Krasner *Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism*, Studies in International Political Economy; 12 (Berkeley: University of California Press, 1985), and Peter Van Ham, «The Lack of a Big Bully: Hegemonic Stability Theory and Regimes in the Study of International Relations,» *Acta Politica*, vol. 27 (1992), pp. 29-48.
ينظر الدراسة النقدية التي قام بها دونكان سنايدل لنظرية الاستقرار المهيمن:
Duncan Snidal, «The Limits of Hegemonic Stability Theory,» *International Organization*, vol. 39, no. 4 (Autumn 1986), pp. 579-614.

الدولي. وأشار تشارلز كيندلبرغر منذ عقود إلى أن الكساد الكبير وفشل السوق نتجا من عدم وجود مقرض الملاذ الأخير في النظم المالية الدولية. لا يمكن، بحسب اعتقاده، أن يكون هناك مقرض الملاذ الأخير إذا لم تكن هناك قوة مهيمنة في النسق الدولي: إن المهيمن هو الفاعل الوحيد الذي لديه القدرة والمصلحة لتوفير المصلحة العامة المتمثّلة في الاستقرار المالي[152]. ويقول روبرت كيوهان: «ترى النظرية أن بنى القوة المهيمنة التي تسيطر عليها دولة واحدة، تقضي بتطوير نظم حكم دولية قوية ودقيقة القواعد ومطاعة»[153]. ويعتقد كيوهان إن في الإمكان توقّع أن تكون نهاية بنى القوة المهيمنة مؤشرًا إلى نهاية النظم الاقتصادية الدولية الموازية. وفي كل حال، لا تجادل النظرية بعدم قدرة النسق الدولي على البقاء والعمل في غياب الهيمنة، بل إن نوعًا معيّنًا من النظام الاقتصادي الدولي، أي النظام الليبرالي، لا يمكن أن يزدهر ويتطور إلّا بوجود قوة مهيمنة[154].

قدّم علماء العلاقات الدولية نظرية أخرى تستند إلى ديناميكا تفاضلات القوة، تعرف في أدبيات الاختصاص بنظرية **حرب الهيمنة** (Hegemonic War). وتفترض هذه النظرية أن استقرار بنية النسق الدولي متوقفة على وجود دولة مهيمنة وعلاقاتها بالقوى المرشحة لمكانة المهيمن. هذه البنية الهيراركية التي تفرضها الدولة المهيمنة ليست باعثًا على الاستقرار دائمًا، كما تدّعي نظرية الاستقرار الناشئ عن الهيمنة؛ فنظرية غيبلين بشان حرب الهيمنة تفترض أن الحروب والصراعات الدولية تنتج من بنية معيّنة للنسق الدولي، وتقوم بتحويل تلك البنية تباعًا[155]. والمرحلة الأولية هي نسق دولي مستقر نسبيًا ومحدد بنظام دولي هيراركي، فيبدأ نمو قوة دولة معيّنة

(152) Kindleberger, *The World in Depression.*

(153) Robert O. Keohane, «The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes,» in: Ole Holsti [et al.] (eds.), *Change in International System* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980), p. 132.

(154) روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 92.

(155) Robert G. Gilpin: «The Theory of Hegemonic War,» *Journal of Interdisciplinary History*, vol. 18, no. 4 (Spring 1988), p. 593, and *War and Change.*

بشكل غير متكافئ بمرور الزمن، وتدخل هذه الدولة في نزاع مع الدولة المهيمنة أو القيادية في النسق. ويؤدي الصراع الناتج بين هاتين الدولتين وحلفائهما إلى «قطبنة» النسق، ويثير في النهاية حربًا على الهيمنة. وفي آخر المطاف، يقوم أحد الأطراف بحل الحرب لمصلحته، ويؤسس نسقًا دوليًا جديدًا يعكس التوزيع الجديد للقوة في النسق. ويعتقد غيلبين أن التغيير السياسي الدولي متوقف على تشكيل الدول للهيراركية في النسق وأنماط العلاقات المعتمدة على تلك الهيراركية. وعلى الرغم من إمكان حدوث التغييرات الثانوية، فإن الدول تملك مجالًا محدودًا للصعود والهبوط عبر هذه الهيراركية من دون أن تسبب بالضرورة إزعاجًا لاستقرار النسق. باختصار، تحدث حرب الهيمنة، وفق ما يلخصها غيلبين في الاقتباس الآتي: «كلما كان هناك عدم توافق بين العناصر الحاسمة للنسق الدولي الراهن والتوزيع المتغير للقوة بين الدول في هذا النسق؛ بحيث تصبح عناصر النسق الهيراركية، والسمعة، وتقسيم الأرض، والاقتصاد الدولي - غير متوافقة بشكل متزايد مع التوزيع المتحرك للقوة بين الدول الرئيسة في النسق»[156].

تشترك نظريات انتقال القوة والاستقرار الهيمني وحرب الهيمنة في فرضية تأثير النمو التفاضلي في توزيع القوة المتحرك في النسق الدولي. وتتفق أيضًا على فكرة أن التفوق أو الهيمنة تزيد من احتمال السلام والاستقرار في النسق الدولي. لكن تجميعها في قسم واحد لا يعني أنها تقدم تفسيرات متماثلة لحدوث الحرب؛ فهذه النظريات الثلاث تختلف في تفسيرها الطرائق المؤدية إلى الحرب، حيث يفترض أنموذج انتقال القوة أن الحرب تنتج متى تنجح القوة المستاءة من بلوغ القوة المهيمنة وتجاوزها، بينما تحدث الحرب بحسب نظرية الاستقرار المهيمن بسبب هبوط القوة (الاقتصادية) النسبية للمهيمن، فيما تفترض حرب الهيمنة أن الحرب تنتج من التغيير في المكانة الدولية بين المهيمن الهابط والمتحدي الصاعد، نتيجة النمو التفاضلي في القوة لمصلحة الأخير. في كل الأحوال، تفترض هذه النظريات ارتباطًا سببيا وثيقًا بين توزيع القوة المتحرك (الدينامي) وحدوث الحرب في النسق الدولي.

(156) Gilpin, «The Theory of Hegemonic War,» p. 601.

خاتمة

إذا كان هناك ما يمكن أن نستنتجه من هذا الفصل، فهو، بكل بساطة، الحكم التالي: ليس هناك سبب وحيد للحرب، ومن ثم لا توجد نظرية وحيدة لتفسيرها، بل هناك أسباب كثيرة ونظريات عدة.

لماذا تحدث الحرب؟ رأينا في صفحات هذا الفصل أن الحرب تحدث بسبب الخصائص القومية والإجراءات التضليلية والتَّماس الجغرافي وحالات التنافس المستدامة وسباق التسلح والنظم الأوتوقراطية وترتيبات قطبية معيّنة وأنماط التحالفات وانتقال القوة وحرب الهيمنة. كما أن هناك أسبابًا مهمة أخرى ذكرناها لكننا لم نفصل فيها، مثل توازن القوى ودورة القوة وفشل الردع وانهيار المساومة والدورات الاقتصادية، من دون أن ننسى المسببات السيكولوجية والدوافع. ولكن، تجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة غاية في الأهمية. ولا تمثّل هذه العوامل نظريات في ذاتها (على الرغم من أن بعضها أخذ شكل النظرية مثل توازن القوى وانتقال القوة والسلام الديمقراطي) لأنها تقتصر على الإشارة إلى **السبب** لكنها **لا تفسره**؛ فنحن نعرف مثلًا أن القطبية سبب محتمل لحدوث الحرب، لكننا نحتاج إلى نظريات تفسر لماذا وكيف تؤدي القطبية إلى الحرب. لهذا السبب، على الرغم من الثراء التصوري والنظري الذي تتيحه هذه النماذج لفهم ظاهرة النزاع والحرب وتفسيرها، فإن لها أيضًا حدودًا تفسيرية، ويجب ألّا تؤخذ مرجعًا نهائيًا لقضايا الحرب والسلم.

الفصل الرابع

أسباب الحرب في النظرية الواقعية

مقدمة

قدمت النظرية الواقعية نفسها في اختصاص العلاقات الدولية بوصفها «نظرية الحرب» أو نوعًا من البوليمولوجيا (Polemology)[1]. ولا يعني هذا الوصف، في أي حال من الأحوال، أن الواقعية تعتمد مقاربة تبريرية أو تفضيلية للحرب، بل على العكس تمامًا، يدرس الواقعيون، كما يكتب روبرت جارفيس، «أسباب الحرب أملًا بخفض احتمالات النزاع في المستقبل»[2]. وعلى الرغم من ذلك، يميل بعض المتعاطفين مع الواقعية إلى تفادي وصفها بنظرية الحرب، ويفضلون بدلًا من ذلك وصفها بنظرية **تمركزية الحرب** (War Centrism). وعلى عكس المعنى الانتقاصي (وغير البريء) الضمني في مفهوم «نظرية الحرب»، لا يحمل مفهوم

(1) البيلوموبولوجيا كلمة إغريقية مكوّنة من شقّين: pólemos وتعني الحرب، وlogy وتعني العلم. ويعني معناها الاصطلاحي «دراسات الحرب»، وهو عبارة عن حقل عبر اختصاصي يتناول دراسة أبعاد النزاع الإنسانية والاجتماعية، ويشمل في معظم الأحيان الموضوعات الآتية: قانون الحرب؛ الحرب العادلة؛ التاريخ العسكري؛ نظرية الردع؛ سوسيولوجيا الحرب؛ أنثربولوجيا الحرب... وغيرها، إضافة - بطبيعة الحال - إلى ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

(2) يؤكّد جارفيس أن «الواقعية لا تدلّ على النزاع المتواصل؛ فتصور السياسة الدولية كحالة طبيعة هوبزية لا يعني أن الحرب ثابتة، بل محتملة بشكل دائم وأن الفواعل (actors) يفهمون ذلك. وعلى الرغم من أن توقّع النزاع يمكن أن يجعله محتملًا، فمن الممكن أن يقود الفواعل أيضًا لاتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض الخطر». لمزيد من التفصيل، ينظر: Robert Jervis, «Realism in the Study of World Politics,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), pp. 974, 986.

تمركزية الحرب مدلولًا منحازًا إلى الحرب أو السلام، وإنما هو يعكس مجرد وصف الحيز الكبير الذي تخصصه الواقعية لدراسة ظاهرة الحرب في السياسة الدولية.

وإذا كانت دراسة الواقعية تمركزية حرب، فتصح قراءة هذا القول بصورة معاكسة أيضًا: دراسة الحرب **تمركزية واقعية** (Realism Centrism)؛ فلا جدال في القول إن الواقعية أطبقت هيمنتها على دراسة الحرب في اختصاص العلاقات الدولية بشكل شبه مطلق تقريبًا. وأسس الواقعيون، إلى غاية العقد السابع من القرن العشرين، ما يشبه «تقسيم عمل» داخل الاختصاص؛ فاحتكروا لأنفسهم دراسة ظواهر الحرب والنزاع، بينما تركوا قضايا السلم والتعاون إلى أتباع الوظيفية والمؤسساتية النيوليبرالية. ولكن بحلول ثمانينيات القرن العشرين، وصل تقسيم عمل جديد إلى الاختصاص في إثر صعود دراسات النزاع (Conflict Studies) وبحوث السلام (Peace Research) (كما رأينا في الفصل السابق) التي أزاحت الواقعية عن عرش دراسة الحرب، وكشفت نقائص عدة في تفسيراتها أسباب النزاع ودينامياته. في أي حال، وعلى الرغم من التحديات والانتقادات التي شهدتها التفسيرات الواقعية للحرب، لا يزال أنصارها وكثير من المتعاطفين معها يعتبرونها صاحبة اليد الطولى في موضوع الحرب والسلم في العلاقات الدولية.

سنقوم في الأقسام الآتية بتحري السجل التفسيري للواقعية في ما يتعلق بموضوع الحرب، وسيكون ذلك من خلال ثلاث مراحل تمثّل في مجموعها الطريق التي اجتازتها الدراسة العلمية للحرب في الواقعية. وسنبدأ بعرض دراسة الحرب في الفكر السياسي الواقعي (ممثّلًا في ما يُعرف بالواقعية التاريخية أو التأملية)، ثم الفكر الدولي الواقعي (ممثلًا في الواقعية الكلاسيكية)، وصولًا إلى عصر النظرية العلمية (ممثّلة في الواقعية البنيوية).

أولًا: الحرب في «الفكر السياسي» الواقعي

إن التمركز الحربي للواقعية ليس نتيجة تقسيم للعمل الاختصاصي فحسب، بل إن له جذورًا ضاربة في عمق التاريخ أيضًا؛ إذ دأب علماء العلاقات الدولية على

الإشارة إلى الفلاسفة والمفكرين الذين أسهبوا بالحديث عن الحرب كواقعيين مؤسسين. وتحتوي قائمة المرشحين نزرًا يسيرًا من أساطين الفكر السياسي، بدءًا من سن تزو في القرن السادس قبل الميلاد وصولًا إلى رينولد نيبور في النصف الأول من القرن العشرين.

غرس الواقعيون المعاصرون نسبهم في الأعمال الفكرية إلى هؤلاء الفلاسفة بناءً على اتفاقهم معهم في تشخيصهم الأسباب المؤدية إلى اندلاع الحرب، فنجد، مثلًا، أن أول واقعي مصنَّف في التاريخ (بحسب النسخة الغربية)، ثيوكيديدس، كتب بإسهاب عن موضوع الحرب وأسبابها. وأرجع في كتابه **تاريخ الحرب البيلوبونيزية** جذور الحرب التي دارت بين أثينا واسبارطة (431-471 ق. م.) إلى أحد القوانين الخالدة في الواقعية والملازمة لطبيعة السياسة الدولية: اختلال ميزان القوى. وطبقًا لهذا الفيلسوف الإغريقي، يتلخص سبب الحرب في حقيقة بسيطة كثيرًا ما سلبت لب الواقعيين المعاصرين: «ما جعل شن الحرب أمرًا حتميًا هو نمو قوة أثينا وجرس الإنذار الذي أحدثه ذلك في اسبارطة»[3]. ويلخص اقتباس ثيوكيديدس ما يعتبره الواقعيون المعاصرون «الطريق نحو الحرب»، الذي يتجذر في الخوف من تراجع قوة الدولة نسبة إلى العدو، أو ما سمته يوانيس أفريجينيس «خوف الأعداء»[4]. وبذلك كان ثيوكيديدس أول واقعي يشير إلى الارتباط السببي بين اختلال ميزان القوى ووقوع الحرب.

---

(3) نتّبع الإجراء المعتاد في اقتباس ثيوكيديدس بالإشارة إلى الفصل والقسم، ونحن اعتمدنا الترجمة الإنكليزية الآتية: Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, Trans. by Rex Warner, Penguin Classic (Harmondsworth, UK: Penguin, 1954), chap. 1, sec. 23.

ولمزيد من التفصيل بشأن واقعية ثيوكيديدس، ينظر: Robert O. Keohane, «Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond,» in: Ada Finifter (ed.), *Political Science: The State of the Discipline* (Washington, D.C.: American Political Association, 1983), pp. 503-540; Robert G. Gilpin, «The Theory of Hegemonic War,» *Journal of Interdisciplinary History*, vol. 18, no. 4 (Spring 1988), pp. 591-613; Daniel Garst, «Thucydides and Neorealism,» *International Studies Quarterly*, vol. 33, no. 1 (1989), pp. 23-27, and Michael W. Doyle, «Thucydidean Realism,» *Review of International Studies*, vol. 16, no. 3 (1990), pp. 223-237.

(4) Ioannis D. Evrigenis, *Fear of Enemies and Collective Action* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

استمرت الواقعية التأملية (بعد ثيوكيديدس بحوالى قرن من الزمن) مع كوتيليا (Kautilya)[5]، الفيلسوف والسياسي الهندي صاحب الكتاب المشهور *Arthasastra*، أي علم السياسة أو الحكومة. وفيه أن الملك الذي يلتزم بنصائحه الواقعية يمكنه أن يغزو العالم، ويجب عدم اعتبار هذا الغزو عملًا ظالمًا أو غير شرعي، بل مجرد امتداد لواجبات الملك التي يمارسها بحكم منصبه. وأكد كوتيليا في نظريته للسياسة الخارجية – المعروفة بـ ماندالا (Mandala) – أن على كل أمة أن تتصرف وفق ما يعظّم قوّتها ومصلحتها، وبناء عليه تمارس المبادئ أو الالتزامات الأخلاقية تأثيرًا هامشيًا فحسب في العلاقات بين الأمم[6].

يُعَدّ مكيافيلّي من أهم المفكرين الواقعيين الذين أكدوا دور القوة (خصوصًا العسكرية) في العلاقات بين الدول، حيث نصح للأمير بـ «ألّا ينصرف بتفكيره عن الأعمال الحربية، وأن يطبّقها في زمن السلم أكثر من تطبيقه لها في زمن الحرب»[7]. زيادة على ذلك، كان من شأن تأكيد مكيافيلّي ضرورة سعي الأمير لامتلاك القوة وتعظيم نصيبه منها أن دعا الأميرَ إلى اعتبار الحرب غاية في حد ذاتها، محرضًا إياه على «عدم الاهتمام بأي شيء، لا الفكر ولا أي فن غير الحرب والتحضير لها، فذلك هو الفن الوحيد الذي يليق بمن يحكم»[8].

أرجع توماس هوبز– أحد الفلاسفة الأكثر اقتباسًا من الواقعيين – جذور

---

(5) اشتهر كوتيليا باسم Chanakya، أي الذكي الفطن، أو Vishnugupta أو Acharya، وتعنيان معلم الملك. ينظر: Bhasker Anand Saletore, *Ancient Indian Political Thought and Institutions* (London: Asia Publishing House, 1963); Kalidas Nag and V. R. Ramachandra Dikshitar, «The Diplomatic Theories of Ancient India and the 'Arthashastra',» *Journal of Indian History*, vol. 6, no. 1 (1927), pp. 15-35.

(6) Roger Boesche, «Kautilya's 'Arthaśāstra' on War and Diplomacy in Ancient India,» *Journal of Military History*, vol. 67, no. 1 (January 2003), p. 15.

(7) Niccolò Machiavelli, *The Prince*, Trad. by Henry Morley (Poundon, UK: George Routledge and Son, 1883), p. 93.

(8) Ibid., p. 92.

تبرير مكيافيلّي الصريح لضرورة الحرب لم يتوقف عند اعتبارها غاية في حدّ ذاتها، وإنما اعتبرها أيضًا وسيلة عادلة ومشروعة عندما رأى أن «الحرب عادلة دائمًا عندما تكون ضرورية، ويكون السلاح مقدّسًا إذا لم يكن هناك أمل في غيره». لهذا السبب، وبحسب مكيافيلّي، «انتصر الأنبياء الذين نشروا دعوتهم بقوة السلاح، بينما فشل غيرهم من الأنبياء الذين لم يلجأوا إلى القوة العسكرية». ينظر: Machiavelli, pp. 40, 160.

الحرب إلى «الرغبة الدائمة والقلقة للقوة بعد القوة، والتي لا تنتهي إلّا بالموت»[9]. كما أنه أرجع أسباب الصراع الإنساني ومصادره إلى **حالة الطبيعة** (State of Nature) أو إلى ما يمثّل الحالة السارية قبل ظهور التنظيم السياسي للمجتمع: اللوياثان (Leviathan). وتتميز هذه المرحلة بالصراع الشديد، أو بـ «حرب الكل ضد الكل»، حيث يعيش الرجال من دون قوة تنظمهم وتحميهم أو تردع بعضهم عن بعض، ما يجعلهم يعيشون في حالة فوضى وحرب لا تنتهي. ويقول هوبز: «يعيش الرجال من دون قوة مشتركة تبقيهم كلهم في حالة خوف، وهم يعيشون في حالة تسمى حربًا، وهي حرب الكل ضد الكل»[10].

على نقيض هذا التصور لحالة الطبيعة – كصراع محتدم من أجل البقاء والقوة التي لا تنتهي إلّا بالموت أو بظهور اللوياثان، نسب جان جاك روسو مصادر الصراع إلى اللوياثان نفسه، أو إلى ظاهرة الاجتماع الإنساني. كان روسو يعتقد أن الأمور كانت تحصل في حالة الطبيعة «على ما يرام، يعيش الجميع في عزلة عن الآخرين وفي مأمن منهم، يكفيهم كفاف يومهم، قانعين ومتساوين، حيث لا يكاد يوجد للتفاوت أثر. لكن، لمجرد أن حاجاتهم الكمالية ورغباتهم الدنيئة قادتهم

---

(9) Thomas Hobbes, *Leviathan*, Ed. by C. B. MacPherson (London: Penguin Books, 1985), p. 161.

تجدر الإشارة هنا إلى أن توماس هوبز ترجم كتاب ثيوكيديدس **حرب البيلوبونيز**. ينظر: Thucydides, *The Peloponnesian War*, Trans. by Thomas Hobbes, Ed. by David Grene, 2 vols., (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1959).

(10) Hobbes, *Leviathan*, p. 185.

يجب التنويه إلى نقطة أساسية في ما يتعلق بالأناركية؛ فهذه الأناركية المتمثّلة في حالة الطبيعة التي يصفها هوبز شرطًا لظهور الدولة ليست تصورًا وقائعيًّا (أي ما يحدث فعلًا)، إنما هي مجرد «حالة افتراضية يغيب فيها المجتمع». ينظر: C. B. MacPherson, *The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke* (Oxford: Oxford University Press, 1962), p. 17.

ويقول ليو شتراوس في هذا الصدد: «إن حالة الطبيعة عند هوبز ليست واقعة تاريخية، وإنّما هي فكرة بنائية ضرورية [...] من الضروري أن تبدأ فلسفته بوصف حالة الطبيعة، وأن تبيّن أن الدولة تنبثق بالضرورة عن هذه الحالة، وإن كان في قيامه بذلك لا يروي لنا تاريخًا واقعيًّا أو حقيقيًّا». ينظر: Leo Strauss, *The Political Philosophy of Hobbes: Its Basis and its Genesis*, Trans. by Elsa M. Sinclair (Chicago: The University of Chicago Press, 1963), p. 104.

بالتالي لا تمثل الأناركية، بأيّ شكل من الأشكال، فترة تاريخية معيّنة عايشها البشر، إنّما هي بنية مجردة تشير إلى طبيعة الاجتماع الإنساني في غياب سلطة عليا أو قوة منظمة، وهو بالتحديد المعنى المستعمل من الواقعية البنيوية لمفهوم الأناركية كغياب لسلطة دولية ملزمة.

نحو 'الاجتماع' و'التآلف'، زالت المساواة وساد الخوف والبطش، وطغى حب التملك والاستعباد، فكانت بينهم حرب لا تنتهي»(11). ولمّا كان اجتماعهم ذلك وتآلفهم هما سبب الفوضى، أصبح من الواجب تنظيمهما والسيطرة عليهما، فكانت فكرة التعاقد الجماعي على تأسيس هيئة تحميهم وتنظمهم وتسهر على تسيير أمورهم. بالتالي، وبحسب تفكير **تماع** سببًا للصراع ومصدرًا له. لذلك، يرى أن «الحرب ليست علاقة إنسان بإنسان، بل هي علاقة دولة بدولة، علاقة لا يكون الأفراد فيها أعداء بعضهم إلّا بصفة عرضية، وذلك لا لأنهم رجال ولا لأنهم مواطنون، ولكن لأنهم جنود؛ لأنهم أعضاء في جسم الوطن، بل لأنهم حماة له»(12).

من بين جميع هذه الأعمال، يُعتبر كتاب كلاوزفيتس *Vom Kriege* (**في الحرب**) أكثر الأعمال تركيزًا على موضوع الحرب. ويكمن مصدر التأثير الكبير الذي مارسه كلاوزفيتس في الفكر الواقعي في تعريفه المشهور للحرب – الذي وضعه في الفصل الأول من كتابه – وقد وصفها فيه بأنها «مجرد استمرار للسياسة بوسائل أخرى»(13). وهذا يعني أن الحرب ليست عملًا مستقلًا ولا غاية في حد ذاتها، وإنما هي مجرد وسيلة سياسية لتحقيق غايات أخرى، كالأمن والثروة والسيطرة... وغير ذلك. ومن خلال هذا التعريف، يتصور كلاوزفيتس الحرب نشاطًا عقلانيًا وليس بالضرورة ظاهرة مَرَضية، كما يراها كثيرون؛ فهي نتاج القرارات السياسية العقلانية التي تسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول. وبحسب هذا الوصف، الحرب مجرد أداة من أدوات فن الحكم التي

(11) Jean Jacques Rousseau, *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes* ([Paris]: Gallimard, 1965), pp. 84, 97.

(12) Ibid., p. 68.

تُعتبر هذه الفكرة الأكثر أهمية وتأثيرًا من مجمل أفكار روسو على الواقعية المعاصرة، خصوصًا الواقعية البنيوية؛ إذ جادل والتز، على سبيل المثل، وعبّر عن استشهاده الصريح بأناركية روسو، بأن الأناركية الدولية هي نتاج مظاهر الترابط والاتصال والاعتمادية الدولية المتزايدة بين الدول. ينظر: Kenneth N. Waltz, *Man: The State and War: A Theoretical Analysis* (New York: Columbia University Press, 1954), chap. 5, 6.

(13) Carl von Clausewitz, *On War*, Trans. by Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), p. 87.

تسعى لتحقيق أهداف الدولة الخارجية بعد ثبوت فشل الأدوات الدبلوماسية في القيام بذلك. ويتفق معظم الواقعيين المعاصرين مع كلاوزفيتس في التصور ذاته – أي رؤية الحرب مجرد عمل من أعمال الدولة، أو كما وصفها آرون، هي البديل المكمل للدبلوماسية(14).

بشكل عام، يقتبس علماء العلاقات الدولية أعمال هؤلاء الفلاسفة بوصفها أفكارًا وطروحات واقعية، ويستشهد بها الواقعيون أنفسهم دليلًا على ما سمّاها أحدهم «الحكمة الخالدة للواقعية»(15). ولكن، على الرغم من ثراء هذه الكتابات وغزارتها، فإنها لم تقدم نظرية عامة للحرب، فنجد مثلًا أن كلازوفيتس يعترف بصعوبة (وربما استحالة) بناء أنموذج نظري لظاهرة الحرب، إذ يعتقد أن من الصعب بناء قوانين كلية وثابتة حول مجموعة الظواهر التاريخانية والمتغيرة، على غرار بناء القوانين في العلوم الطبيعية. وكتب في ذلك: «إن بناء نظرية علمية لفن الحرب مهمة صعبة جدًا، وباءت بالفشل محاولاتٌ كثيرة يقول عنها معظم الناس إنها مستحيلة، لأنها تتعامل مع الأمور التي لا يمكن أن يتوافر حولها قانون دائم»(16). وهذا ما يعترف به حتى الواقعي المعاصر كار الذي استهل كتابه *The Twenty Years' Crisis* (**أزمة العشرين عامًا**) (1941) بالتذمر في أمر حالة التخلف التي تميز دراسة الحرب في الاختصاص، مشيرًا إلى أن «الحرب لا تزال معتبرة كعمل الجنود أساسًا». ويكمن سبب هذا التخلف – في اعتقاد كار – إلى واقع «أن علم السياسة الدولية لا يزال في مرحلة الطفولة»(17).

أشار مورغِنتاو في **السياسة بين الأمم**، خلال العقد نفسه، إلى التجاهل وعدم الاكتراث اللذين يلاقيهما موضوع الحرب في السنوات الأخيرة، والدراسات التي تتناول سياسة القوة. كما جادل في أن دراسة الحرب كنظام تضمن استقلال المجال

(14) Raymond Aron, *Paix et guerre entre les nations* (Paris: Calmann-Levy, 1984).

(15) Barry Buzan, «The Timeless Wisdom of Realism,» in: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 47-65.

(16) Clausewitz, p. 71.

(17) Edward H. Carr, *The Twenty Years' Crisis 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2nd ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2001), p. 1.

السياسي عن المجالات الأخرى وتوطد للدراسة الأكاديمية للسياسة الدولية. وكتب في هذا الشأن: «إذا قمنا بتعريف السياسة الدولية على هذا الصعيد كنظام أكاديمي، فإنها تغدو مختلفة عن التاريخ الحديث والحوادث الجارية والقانون الدولي والإصلاح السياسي»[18]. ببساطة، من شأن الدراسة المنهجية للحرب أن تمنح اختصاص العلاقات الدولية الناشئ هويته المتميزة عن الحقول الاجتماعية الأخرى، بما فيها دراسات الحكومة المهيمنة (يومئذ) في أقسام العلوم السياسية في العالم الأنكلوسكسوني.

ثانيًا: الحرب في «الفكر الدولي» الواقعي

ما لبثت الأمور أن بدأت تتغير تدريجًا؛ فبعد سنة واحدة من نشر كتاب كار، أصدر رايت كتابه *A Study of War*[19]، وتبعه بعد فترة وجيزة نشرُ مورغِنتاو عمله **السياسة بين الأمم**. وجاءت هذه الأعمال، في شكلها العام، نتيجة الاقتناع الراسخ لدى هؤلاء الباحثين (بعد كارثة الحربين العالميتين) بضرورة التركيز على الدراسة العلمية للحرب. وكاستجابة لهذه الدعوات، تولّى جيل جديد من العلماء في الولايات المتحدة وبريطانيا مهمة دراسة الحرب، ليس كظاهرة مَرَضية، وإنما كنظام كامل من الدوافع والمحركات السلوكية والمعاني التي تحتاج إلى نظريات متطورة لفهمها وتفسيرها. وبدا الأمر برمّته يعبّر عمّا وصفه آشلي تيليز بـ «المسيرة الطويلة نحو النظرية العلمية»[20].

مثّل هذا الجيل الموجة الأولى من علماء الواقعية؛ إذ قدّم علماء مثل مورغِنتاو وهيرز ووالفرز وكينان وكيسنجر، من بين آخرين، أجوبة متعددة ومتنوعة عن السؤال «لماذا تنشب الحرب؟». وعلى الرغم من تقاسمهم الفرضيات نفسها بشأن محورية الطبيعة البشرية وسياسة القوة في تفسير النزاع، فإنهم اختلفوا في ماهية

(18) Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton, 7th ed. (New York: McGraw-Hill Higher Education, 2006; [1948]), p. 18.

(19) Quincy Wright, *A Study of War*, 2 vols. (Chicago: University of Chicago Press, 1942).

(20) Ashley J. Tellis, «Reconstructing Political Realism: The Long March to Scientific Theory,» *Security Studies*, vol. 5, no. 2 (1995), pp. 93-94.

الأسس التي يجب أن يبنى عليها هذا التفسير. وبعد عقد من البحث والتحقيق، انتهى هؤلاء الواقعيون إلى مجموعة من الملاحظات والتفسيرات التاريخية بشأن أسباب النزاع ومصادره في السياسة الدولية، وعلى غرار آبائهم المؤسسين في «الفكر السياسي»، من دون الخروج بنظرية عامة.

تختلف المقاربة التي يعتمدها الواقعيون في دراستهم الحرب باختلاف مواقعهم ضمن النظرية الواقعية نفسها، وتتباين تفسيراتهم ظواهر النزاع الدولي بتباين أحد العناصر الآتية أو جمعيها: **أولًا**، مستوى التحليل الذي ينظرون من خلاله؛ **ثانيًا**، المفهوم النظري المركزي الذي يعتمدونه؛ **ثالثًا**، الفرضيات الرئيسة التي ينطلقون منها. ومنذ الدراسة الرائدة التي قام بها والتز في كتابه *Man, the State and War* **(الإنسان والدولة والحرب)**، أصبحت لغة مستويات التحليل (بحسب تعبير سينغر، أو الصور بحسب اللغة المستعملة من والتز) المنهج الرائج في تصنيف نظريات الحرب في الاختصاص. ومن أهم نتائج هذا التصنيف أنه يقوم بتمييز النظريات التي تضع أسباب الحرب على مستوى الدولة، وأهمها الواقعية الكلاسيكية، من النظريات التي تضع أسبابها على مستوى النسق، وأهمها الواقعية البنيوية.

استند واقعيون آخرون إلى المفهوم النظري المركزي أو الفرضيات الرئيسة في تنظيرهم للحرب بدلًا من مستويات التحليل، وقدم هؤلاء المنظرون تفسيرات للحرب مبنية على مفاهيم نظرية مختلفة، مثل الأمن والقوة، وفرضيات متنوعة بشأن دوافع الدول، كالرغبة في التوسع أو الحفاظ على الوضع الراهن.

تُعَدّ الواقعية الكلاسيكية من أهم النظريات الدولية التي تضع أسباب الحرب على مستوى الدولة (أو الوحدة). وقام والتز منذ وقت مبكر بتصنيف نظريات نيبور ومورغِنتاو ضمن الصورة الأولى، واضعًا إياها في خانة النظريات التي تضع أسباب الحرب في طبيعة الإنسان وسلوكه[21]. ويعتمد الواقعيون الكلاسيكيون على الطبيعة البشرية متغيرًا تفسيريًا للحرب، حيث يستدلون بالدور التاريخي الذي أدته العوامل النفسية، مثل الغرائز والنزعات العدوانية والطباع الشرسة

(21) Waltz, *Man*, p. 16.

وبعض المشاعر المحفزة - كالطمع والشرف والمجد والفخر والغضب والانتقام - في إشعال الحروب بين الدول. ويصرح هؤلاء العلماء بأن التاريخ غاص في قصص الحكام والملوك الذين خاضوا حروبًا لأسباب شخصية لا تمت بصلة إلى مصلحة الدولة أو الشعب، ويؤكدون أن الرغبة في التوسع وإرادة القوة وجنون العظمة، تفسيرات منطقية لكثير من الحروب المعروفة في التاريخ الدولي.

قدّم نيبور تصورًا نفسيًا لطبيعة المجتمع مبنيًا على فهمه المسيحي للطبيعة البشرية، والمؤسس على المفاهيم الدينية للخطيئة الأصلية. وكان نيبور يعتقد أن الإنسان يجمع في شخصيته «توليفة من الوحشية والأخلاق»[22]، وأرجع مقر العنصر الوحشي للطبيعة البشرية في **غريزة البقاء** والميل الفريد للإنسان إلى «توسيع شهواته إلى ما بعد متطلبات العيش»[23]. وأرجع مورغِنتاو أسباب الحرب إلى الغريزة الفطرية لدى الإنسان، لاستعباد أقرانه وقهرهم، وهي الغريزة التي تمتد جذورها إلى الرغبة في السيطرة في ما سمّاه روح السيطرة أو الرغبة في القوة[24]. ويعتبر مورغِنتاو أن هذه الروح والرغبة التي تنتجها تتجليان في صراع محموم على القوة بين الأفراد والدول، بحيث يدفع اكتساب القوة إلى طلب المزيد منها، وبهذا تَنتج الحلقة النهمة للقوة والتوسع. ويعتقد مورغِنتاو أن الإنسان حبيس هذه الحلقة بسبب طبيعته البشرية، كما يؤكد أن «الصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة لكل مكان وزمان»، ومن «يهمل هذه الرغبة في القوة لا يلبث أن يصبح ضحية لقوة الآخرين»[25]. بشكل عام، يتفق نيبور ومورغِنتاو على أن الحرب تحدث بسبب «الأنانية والاندفاع العدواني المضلل والغباء». وهذه هي الدوافع الأساسية للحرب، بينما «الأسباب الأخرى ثانوية، ويجب تفسيرها في ضوء هذه العوامل»[26]، وأهمها ميزان القوى.

(22) Reinhold Niebuhr, *Moral Man and Immoral Society* (New York: Charles Scribner's Sons, 1932), p. 13.

(23) Ibid., p. 18.

(24) Hans J. Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics* (London: Latimer House, 1946), p. 156.

(25) Morgenthau, *Politics Among Nations*, p. 36.

(26) Waltz, *Man*, p. 16.

يؤكد الواقعيون الكلاسيكيون أن احتمالات الحرب ترتفع عندما تحقق دولة واحدة التفوق على القوى العظمى في النسق، وتنخفض احتمالاتها بينما تحقق تلك القوى ما يشبه التعادل في القدرات. وهذا يعني أن ميزان القوى متغير حاسم في تفسير وقوع الحرب[27]. ويشير الواقعيون الكلاسيكيون إلى تزامن فترات تعادل القوة بين القوى العظمى مع فترات السلم والاستقرار، بينما تزامنت فترات تفوّق أحد الأطراف مع اندلاع الحروب واعتماد سياسات التوسع الخارجي. ولا يجد مورغِنتاو وواقعيون آخرون صعوبة في إيجاد شواهد تاريخية لحروب وتوسعات خارجية حدثت نتيجة تفوق دولة واحدة على جميع القوى الأخرى مجتمعة؛ فحروب الإسكندر الأكبر ونابوليون ولويس الرابع عشر وفريدريك الكبير وهتلر أمثلة معروفة لحروب ناتجة من اختلال ميزان القوى، حيث استفاد هؤلاء المتوسعون من التفوق الذي أحرزته دولهم على الدول الأخرى في النسق. باختصار، التوازن يجلب السلام، والهيمنة تولد الحرب.

لا يشتق الواقعيون الكلاسيكون ميزان القوى من المحددات النسقية (كما يفعل الواقعيون البنيويون)، ولكن من محددات مستوى الوحدة، ومن الطبيعة البشرية تحديدًا[28]، فهم يؤكدون أن الدولة المتفوقة (أو المهيمنة) تبدأ الحرب لأسباب تكمن في مستوى الوحدة، مثل الرغبة في القوة والصراع الذي تنتجه. ويضع مورغِنتاو النزعة **القومية** في منزلة المحفز القوي للحرب يغذيها جهل الجماهير وسذاجتها إبان تعبئتها للقتال. باختصار، إن الحرب تقع، بحسب الواقعيين الكلاسيكيين، بسبب الإنسان، سواء أكان رجل دولة أم ضابطًا عسكريًا أم رجل أعمال، أم مجرد مجموع الجماهير البسيطة. وفي النهاية، يستنتج معظم

(27) لإلقاء نظرة على أهم المعالجات لنظرية توازن القوى في الواقعية الكلاسيكية، ينظر المصادر الآتية: Morgenthau, *Politics Among Nations*, chap. 11-13; Frederick L. Schuman, *International Politics: The Destiny of the Western State System*, 4th ed. (New York: McGraw-Hill Book Co., 1948), chap. 7; Edward Vose Gulick, *Europe's Classical Balance of Power: A Case History of the Theory and Practice of One of the Great Concepts of European Statecraft* (New York: Norton, 1955); Herbert Butterfield, «The Balance of Power,» in: Herbert Butterfield and Martin Wight (eds.), *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics* (Massachusetts.: Harvard University Press, 1966), pp. 149-175, and pp. 132-148; Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1962), chap. 8.

(28) Waltz, *Man*, p. 18, and Dale C. Copeland, *The Origins of Major War*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca: Cornell University Press, 2000), p. 11.

الواقعيين، بسبب تصورهم المتشائم للطبيعة البشرية، أن شبح الحرب سيظل ماثلًا أمام الدول بسبب الطابع الدائم والثابت لهذه الطبيعة ذاتها.

استنزف هذا التصور المأساوي والسكوني للطبيعة البشرية معظم النقد الموجه إلى الواقعية الكلاسيكية؛ إذ أنكر النقاد إمكان تفسير ظاهرة متغيرة مثل الحرب بظاهرة ثابتة وساكنة مثل الطبيعة البشرية. فعلى سبيل المثل، يلاحظ والتز أن الطبيعة البشرية ليست عاملًا مفيدًا في التحليل السببي، لأن هذه الطبيعة الثابتة في ذاتها تفسر مجموعة متنوعة ومتناقضة من حالات الحرب والسلام بشكل متزامن؛ فبينما كانت الطبيعة البشرية سبب الحرب في عام 1914، كانت في ذاتها سبب السلام في عام 1918. «تغيرت أشياء كثيرة في السنوات الفاصلة»، يكتب والتز، «ولكن الطبيعة البشرية لم تتغير»[29]. إضافة إلى ذلك، يقودنا الاعتماد على الطابع الساكن للطبيعة البشرية، كما يصرح والتز، إلى منظور حتمي للحرب، لأنه «يجعلنا لا نأمل أبدًا في حلول السلام»[30]. باختصار، الطبيعة البشرية هي سبب «واحد» فقط من الأسباب المؤدية إلى الحرب، ولا يمكن أن تكون سببًا كافيًا لحدوثها، ولا يمكن بناء نظرية عامة للحرب على متغيرات غير تجريبية وصعبة المعاينة، كالميول والنزعات النفسية. هذه العوامل كلها دفعت السلوكيين في الخمسينيات إلى اتهام الواقعية الكلاسيكية باللاعلمية، وقادت أحد الواقعيين المعاصرين، ستيفن فان إفيرا، للاعتراف بأنها «لا تحتوي على فرضيات مفيدة حول أسباب الحرب»[31].

ثالثًا: الحرب في «النظرية» الواقعية

بعد أن انتقد والتز تصور الطبيعة البشرية الذي اعتمده مورغِنتاو - الذي لا يساعد في اعتقاده على تطوير تفسيرات نظرية للحرب والسلام[32] - وجه دعوة

(29) Waltz, *Man*, p. 28.

(30) Ibid., p. 30.

(31) Stephen Van Evera, *Causes of War: Power and the Roots of Conflict*, Cornell Studies in Security Affairs (Cornell: Cornell University Press, 1999), p. 11.

(32) أشار والتز إلى هذه النقطة في وقت مبكر في أول أعماله عندما كتب في نقده للصورة الأولى: «تنخفض أهمية الطبيعة البشرية كعامل في التحليل السببي للمناسبات الاجتماعية، لأن الطبيعة نفسها، كيفما عرفت، يجب أن تفسّر عددًا لامتناهيًّا من المناسبات الاجتماعية». ينظر: Waltz, *Man*, pp. 27-8. =

عامة إلى الواقعيين من أجل التحرك من **الفكر** الواقعي (المبني على التأملات والملاحظات التاريخية الشائعة في الواقعية الكلاسيكية) إلى **النظرية** الواقعية (المبنية على النظرية العلمية الصارمة)، وذلك من خلال اعتماد مقاربة نسقية للسياسة الدولية تستند إلى فكرة أن سلوك الدول وحوافزها وأهدافها (وحتى مصيرها) محكومة بتفاعلاتها مع الدول الأخرى الموجودة في النسق الدولي[33].

تضع الواقعية البنيوية (أو النيواقعية) أسباب الحرب على مستوى النسق[34]، وكان والتز قد عرض المقاربة النسقية أول مرة في الفصلين الأخيرين من *Man, the State and War*، عندما أبدى تفضيله التفسير المؤسس على الصورة الثالثة، أو ما يُعرف بمستوى تحليل النسق الدولي. واعتبر يومذاك أن السمة الأساسية للنسق الدولي هي **الأناركية** التي ترغم كل دولة على متابعة مصالحها الخاصة، وتدفعها إلى استعمال القوة وسيلةً لتحقيق غاياتها الخارجية[35]. وعاد والتز في كتابه *Theory of International Politics* ليفصّل منظوره النسقي بشكل متقن، مفتتحًا إياه بنقد ما دعاه **المقاربات الاختزالية** (Reductionist Approaches) التي تحدد أسباب الحرب في الخصائص الداخلية للدول، مثل أشكال الحكومة والمؤسسات الاقتصادية وطابع

= وكتب أيضًا في مكان آخر: «إذا كان الرجال دائمًا في حالة حرب، أو دائمًا في حالة سلام، فإن السؤال هو لماذا الحرب لا تظهر أو لا يظهر السلام؟ ما الذي يفسّر تناوب فترات الحرب والسلام؟ لا شك في أن الطبيعة البشرية تؤدي دورًا في وقوع الحرب. لكن الطبيعة البشرية لا تستطيع وحدها تفسير الحرب والسلام، ما عدا الإقرار البسيط بأن طبيعة الإنسان على هذا النحو، حيث إنه يحارب أحيانًا ولا يحارب أحيانًا أخرى»، ينظر: Kenneth N. Waltz, «Political Philosophy and the Study of International Relations,» in: William T. R. Fox (ed.), *Theoretical Aspects of International Relations* (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1959), p. 64.

(33) كتب والتز: «إن فكرة أنّ السياسة الدولية يمكن وصفها بأنها نسق بتعريف دقيق للبنية هي بالضبط نقطة الانطلاق الأساسية لاختلاف الواقعية البنيوية عن الواقعية التقليدية»، ينظر: Kenneth N. Waltz, «Realist Thought and Neorealist Theory,» *Journal of International Affairs*, vol. 44, no. 1 (Spring 1990), p. 30.

(34) يُنظر المراجعة التي قام بها باتريك جيمس لتأثير أربعة متغيّرات نيوواقعية في أسباب الحرب، وهي: قطبية النسق، وتركيز القدرات في النسق، وتغلغل التحالفات، ودرجة استقطاب الكتل المتنافسة: Patrick James, «Structural Realism and the Causes of War,» *Mershon International Studies Review*, vol. 39, no. 2 (October 1995), pp. 181-208.

(35) Waltz: *Man*, p. 238, and «Political Philosophy,» p. 64.

البنى الاجتماعية والأيديولوجيات السياسية... وغيرها. وأكد أن جميع الدول، باختلاف خصائصها الداخلية، شنّت الحروب. وهذا الواقع دفعه إلى التساؤل: «إذا كان يبدو أن ظرفًا معيّنًا تسبب في نشوب حرب معيّنة، فإن على المرء أن يتساءل – لماذا تحدث الحروب مرارًا وتكرارًا على الرغم من اختلاف أسبابها»[36].

تكمن أسباب الحرب، بحسب والتز، في البنية الأناركية للنسق الدولي التي تجبر الدول على الاعتماد على نفسها لضمان أمنها وبقائها. وفي عالم يتميز بغياب سلطة عليا محكمة، تسعى الدول كلها لاكتساب القوة الكافية من أجل ضمان أمنها واستمرار وجودها في النسق، وهذا يدفعها إلى الممارسات التي تعيد خلق النسق الأناركي، مثل الموازنة (الداخلية والخارجية) والمحاكاة (تقليد أفضل الممارسات الموجودة في النسق). ببساطة، «تحدث الحرب لأن ليس هناك ما يمنع حدوثها»[37].

وضع والتز ميزان القوى في قلب نظريته البنيوية للحرب، حيث يدّعي أن الميزان يتشكل بشكل متكرر ودوري؛ فلمجرد أن يتوقف عن العمل بسبب ظهور قوة متفوقة، لا يلبث أن يعود من جديد إلى حالته الأصلية: التعادل. ومثل الواقعيين الكلاسيكيين، يربط والتز التوازن باستتباب السلام، والتفوق باندلاع الحرب. بيد أن التنبؤ الأهم المرتبط بالحرب في واقعية والتز البنيوية يتعلق بالقطبية؛ فعدد الأقطاب في النسق متغير حاسم في توقّع حدوث الحرب أو استتباب السلام. ويعتقد والتز، كما رأينا في الفصل السابق، أن النسق الثنائي القطب أكثر استقرارًا وسلمية من النسق المتعدد القطب. وتكمن أسباب سلمية الثنائية القطبية في قلة الحيرة والغموض الذي يميز حصر المنافسة في قوتين اثنتين فحسب[38]. ويضاعف اجتماع هذه العوامل من احتمال السلام، بينما تختفي جملة في ظل التعددية القطبية، الأمر الذي يزيد من احتمالات الحرب وانعدام الاستقرار.

(36) Kenneth N. Waltz: *Theory of International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979), p. 67, and «The Origins of War in Neorealist Theory,» *Journal of Interdisciplinary History*, vol. 18, no. 4 (Spring 1988), p. 617.

(37) Waltz, *Man*, p. 232.

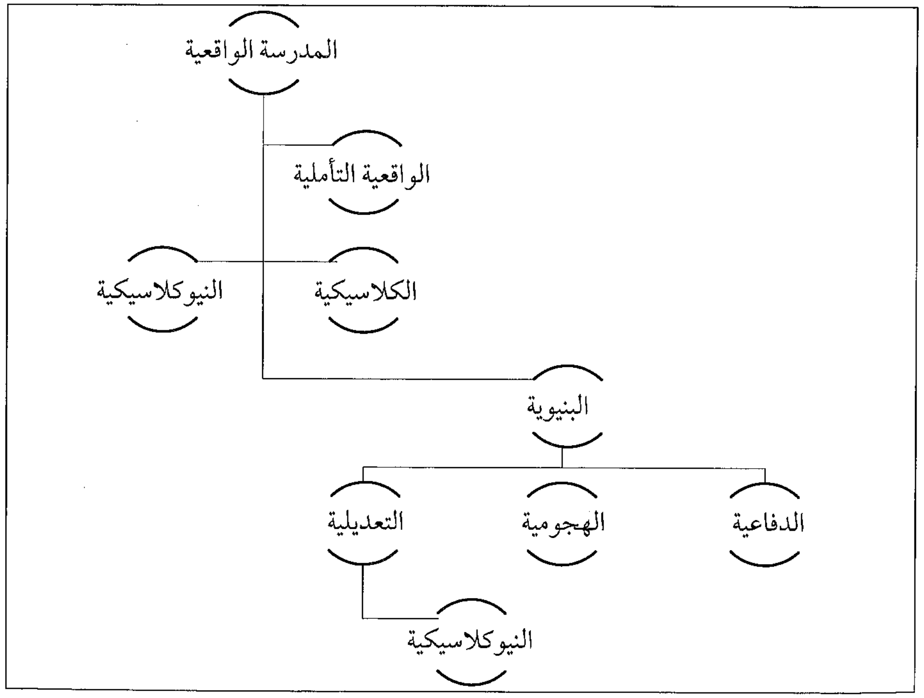
(38) Kenneth N. Waltz, «The Stability of a Bipolar World,» *Daedalus*, vol. 93, no. 3 (Summer 1964), pp. 882-887.

هناك نظريات كثيرة تفسر الحرب على مستوى النسق، وهي كلها، تعتمد، مثل نظرية ميزان القوى، على متغير توزيع القوة في النسق كعامل رئيس من عوامل وقوع الحروب التي تشكل تدرج النسق الدولي. أهم هذه النظريات أنموذج انتقال القوة (أورغانسكي وكيغلر)، ونظرية الاستقرار الهيمني (كيوهان)، ونظرية الدورة الطويلة (دوران)، ونظرية حرب الهيمنة (غيلبين)، ونظرية التفاضلات الدينامية (كوبلاند).

تُرجع هذه النظريات أسباب الحرب إلى توزيع القوة غير المتساوي، فيزيد احتمال النزاع بتأكّل تفوق الأمة المهيمنة في القوة نتيجة زيادة قوة الأمة المتحدية المتصاعدة. ولا داعي هنا لتفصيل هذه النظريات التي تطرقنا إليها في الفصل السابق، وسوف نعرج مباشرة على البدائل الواقعية التي تعالج الحرب من منظور المفاهيم والفرضيات.

الشكل (4-1)

أسباب الحرب بحسب البدائل الواقعية



تحتوي الواقعية البنيوية على نسخ عدة لتنظير الحرب. وبينما يتقاسم معظمها الخلفية البنيوية على مستوى التحليل الذي تنطلق منه، فإنها تختلف في المفاهيم المركزية التي تستخدمها والفرضيات التي تنطلق منها. وذاع في السنوات الأخيرة تقسيم داخلي للواقعية البنيوية إلى معسكرين: الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية. يختلف هذان التياران في شأن الدوافع التي تحرك الدول؛ فبينما يحصرها الدفاعيون في الأمن والبقاء، يمددها الهجوميون إلى القوة والهيمنة. وفي ما يأتي أهم النقاط التي تميز المعسكرين.

1 - الواقعية الدفاعية: أسبقية الأمن

الواقعية الدفاعية هي تيار مجدد من الواقعية يضم مجموعة العلماء المتأثرين بواقعية والتز البنيوية، وهُم يشتركون في مجموعة من الفرضيات المشتركة حول دوافع الدول[39]. ويُجمع الواقعيون الدفاعيون على أن دوافع الأمن والبقاء هي المحركات الرئيسة لسلوك الدول؛ فالدول كلها مدفوعة في المقام الأول بالسعي لتعزيز أمنها وضمان بقائها في النسق الدولي الأناركي. ويعتقد معظم ممثّليها أن الأمن متاح بوفرة، ويمكن تحقيقه عبر انتهاج السياسات المعتدلة والملائمة - السياسات التي تدعم الحفاظ على الوضع الراهن. ويجمع الواقعيون الدفاعيون على أن النسق الدولي يقدم حوافز كبيرة للدول لاعتماد السلوك المعتدل والمقيد، ولا يعرض حوافز للتوسع إلّا نادرًا. ويُرجع الدفاعيون سبب هذا الاعتدال إلى واقع أن «العدوان والمنافسة والتوسع لزيادة القوة سلوكات عقيمة لأن من شأنها أن تثير المعضلة الأمنية وسلوك الموازنة، وبذلك تحبط جهد الدولة الهادف إلى زيادة أمنها»[40].

(39) في ما يأتي أهم أعمال الواقعية الدفاعية: Robert Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma,» *World Politics*, vol. 30, no. 2 (January 1978), pp. 167-214; Waltz, *Theory of International Politics*; Barry R. Posen, *The Sources of Military Doctrine: France, Britain and Germany Between the World Wars* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984); Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca: Cornell University Press, 1987); Joseph M. Grieco, *Cooperation Among Nations: Europe, America, and Non-Tariff Barriers to Trade*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca: Cornell University Press, 1990); Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca: Cornell University Press, 1991); Van Evera, Causes of War; Charles L. Glaser, *Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation* (New Jersey: Princeton University Press, 2010).

(40) Steven E. Lobell, «Structural Realism/Offensive and Defensive Realism,» in: Robert A. =

يعتقد الواقعيون الدفاعيون أن سعي الدولة للقوة بصورة غير محدودة إلى القوة يقلل من أمنها لأنه يدفع الدول المنافسة إلى زيادة قوّتها، وهذا من شأنه أن ينتهي بخفض أمن كلتا الدولتين. وتَنتج هذه المعضلة الأمنية من سعي الدولتين المتبادل لتعزيز قوتيهما لأسباب دفاعية، لكن ينتهي بهما الأمر إلى إحالة حوافز هجومية إلى سلوك بعضهما تجاه بعض[41]. ويعتقد الدفاعيون أن حدة المعضلة الأمنية مرتبطة بما يدعونه **المعدلات البنيوية** (Structural Modifiers) مثل ميزان الهجوم - الدفاع والجغرافيا؛ فميزان الهجوم/ الدفاع (Offense-Defense Balance) غالبًا ما يفضل المدافعين على المهاجمين، كما تؤثر متغيرات جغرافية (كالعوازل والمناخ والتضاريس) في سهولة الغزو أو صعوبته والتوسع، كما تشكل نقاط تفوّق أو اختراق جيوستراتيجي. ويعتقد دفاعيون أن استراتيجيات التنسيق والتعاون - مثل زيادة المكاسب المشتركة من التعاون، وزيادة تكاليف عدم التعاون، وخفض المكاسب الناتجة من الغش، وزيادة تكاليف الارتداد المتبادل - كلها تخفف من شدة المعضلة الأمنية[42].

يشدد الدفاعيون على سبب ثانٍ يعتقدون أنه يجعل التوسع غير مربح، وهو ميزان القوى. ويبني معظمهم على نظرية والتز للموازنة التي تفترض أن السعي للتفوق والهيمنة يفشل دائمًا بسبب التحالف المضاد الذي تشكله الدول الأخرى في مواجهة الدولة المتفوقة. ويؤدي تَشكل التحالفات الموازنة إلى كبح جهد الدولة الساعية للهيمنة، ويزيد احتمال فشلها في تحقيق أهدافها التوسعية، وهو ما يجعل صانع القرار الذكي (الذي يجيد قراءة ميزان القوى) يتوقع مسبقًا، ومنذ البداية، عدم جدوى محاولة تعظيم القوة. ويستعين الواقعيون الدفاعيون في

= Denemark [et al.] (eds.), *The International Studies Compendium Project* (Oxford: Wiley-Blackwell, 2010), p. 6652.

(41) لإلقاء نظرة مفصّلة على المعضلة الأمنية، ينظر: John H. Herz, «Idealist Internationalism and the Security Dilemma,» *World Politics*, vol. 2, no. 2 (January 1950), pp. 157-180; Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma;» Charles L. Glaser, «Idealist Internationalism and the Security Dilemma,» *World Politics*, vol. 2, no. 2 (January 1950), pp. 171-201, and Ken Booth and Nicholas J. Wheeler, *The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008).

(42) Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma,» and Charles L. Glaser, «Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help,» *International Security*, vol. 19, no. 3 (Winter 1994-1995), pp. 50-90.

تفسير مظاهر التوسع والعدوانية بعوامل مستوى الوحدة مثل المتغيرات الإدراكية (كالاعتقادات والتصورات) وباثولوجيات السياسة المحلية (العقيدة العسكرية عند باري بوزن، والنيات عند والت، والتحالفات التقايضية عند سنايدر) لتفسير الاختيارات الشاذة - مثل التوسع المفرط، والموازنة الناقصة، والتطويق الذاتي - بالأوضاع الاستراتيجية التي تواجه الدول[43].

2 - الواقعية الهجومية: أسبقية القوة

تنطلق الواقعية الهجومية من فرضيات مختلفة في شأن دوافع الدول؛ فالواقعيون الهجوميون يعتقدون أن النسق الدولي الأناركي يُجبر الدول على السعي للقوة والتفوق بوصفهما أفضل الطرائق الممكنة لضمان أمنها وبقائها[44]. هنا يقول ميرشايمر: «تفرز الأناركية نتيجتين رئيستين... **أولًا**، هناك مجال صغير للثقة بين الدول، لأن الدولة ربما لا تكون قادرة على التعافي إذا وثقت بالآخرين وقابلوها بالغدر. **ثانيًا**، يجب على كل دولة أن تضمن بقاءها بنفسها، لأنه ليس هناك فاعل آخر يوفر لها الأمن»[45]. ويعتقد ميرشايمر أن الهدف الرئيس لجميع القوى العظمى هو تحقيق الهيمنة؛ ففي ظل الأناركية، تسعى كل دولة لتكون الأقوى في النسق إذا سنحت لها الفرصة، لأن البقاء يكون مضمونًا إلى درجة أكبر بوصول الدولة إلى منزلة المهيمن[46].

(43) Jack Snyder and Keir A. Lieber, «Correspondence: Defensive Realism and the 'New' History of World War I,» *International Security*, vol. 33, no. 1 (Summer 2008), p. 181; Lobell, «Structural Realism,» p. 6652, and Jeffrey W. Taliaferro, «Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited,» *International Security*, vol. 25, no. 3 (Winter 2000-2001), pp. 128-161.

(44) في ما يأتي أهم الأعمال التي تعتمد فرضيات الواقعية الهجومية:

Robert G. Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton and Company, 2002); Peter Liberman, *Does Conquest Pay? The Exploitation of Occupied Industrial Societies* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); Colin Elman, «Extending Offensive Realism: The Louisiana Purchase and America's Rise to Regional Hegemony,» *American Political Science Review*, vol. 98, no. 4 (November 2004), pp. 563-576, and Eric J. Labs, «Beyond Victory: Offensive Realism and the Expansion of War Aims,» *Security Studies*, vol. 6, no. 4 (Summer 1997), pp. 1-49.

(45) John J. Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War,» *International Security*, vol. 15, no. 1 (Summer 1990), pp. 12-13.

(46) John J. Mearsheimer, «Structural Realism,» in: Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith =

يعتقد الواقعيون الهجوميون أن **دول الوضع الراهن** (*Status-Quo* States) في النسق الدولي «نادرة»، وهذه الصفة تقتصر على الدول التي حققت الهيمنة العالمية؛ فالقوى العظمى نادرًا ما تكون راضية عن توزيع القوة القائم، لأنها، **أولًا**، لا تكون متأكدة من نيات الدول الأخرى (التي تبقى دائمًا عرضة للتغيير)، و**ثانيًا**، من الصعب أن تقدر الدولة كمية القوة النسبية التي يجب أن تمتلكها لتأمين نفسها ضد منافسيها، ومن الصعب تحديد الكمية الكافية في المستقبل. ويشدد ميرشايمر على أن اللايقين بشأن النيات والخوف من أخطاء التقدير يقودان الدولة إلى الاستعداد دائمًا لسيناريو أسوأ الحالات الممكنة عند تقويمها نيات الدول الأخرى[47].

يعتقد الهجوميون أن الغزو مربح، وأن بإمكانه أن يزيد في قوة الدولة ويحسن موقعها في النسق. فنجد ميرشايمر، الهجومي الأبرز على الإطلاق، يؤكد أن «الحرب هي الاستراتيجيا الأكثر جدالًا التي يمكن أن تستخدمها القوى العظمى لزيادة حصتها من القوة العالمية»[48]. وعلى الرغم من تأكيد ميرشايمر أن «الأسباب الرئيسة للحرب تكمن في هندسة النسق الدولي»[49]، فإنه يعتقد أن الأناركية وحدها لا تستطيع تفسير الأسباب التي تجعل المنافسة الأمنية تؤدي إلى الحرب أحيانًا، ولكن لا تؤدي إليها في أحيان أخرى؛ فالمشكلة، بحسب اعتقاده، تكمن في أن الأناركية ثابتة (النسق أناركي بشكل دائم) بينما الحرب ليست كذلك. ولتفسير هذا الاختلاف المهم في سلوك الدولة، يدعونا ميرشايمر إلى النظر في متغير بنيوي آخر: توزيع القوة بين الدول الكبرى في النسق. ويقودنا اكتشاف تأثير توزيع القوة في احتمال الحرب إلى متغير **القطبية**: ويرتب ميرشايمر القوة في النسق الدولي بثلاث طرائق مختلفة: الثنائية القطبية، والتعددية القطبية المتوازنة، والتعددية القطبية اللامتوازنة. ويجادل في أن الأنساق الثنائية القطب

(eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (Oxford: Oxford University Press, 2007), = p. 75.

(47) Mearsheimer: «Back to the Future,» pp. 12-13, and «Structural Realism,» p. 112, and Lobell, «Structural Realism,» p. 6654.

(48) Mearsheimer, *The Tragedy*, p. 148.

(49) Ibid., p. 337.

تميل إلى السلام والاستقرار، بينما الأنساق المتعددة القطب اللامتوازنة هي أكثر عرضة للحرب[50].

ينتقد الواقعيون الهجوميون حجج الدفاعيين التي تنص على أن الموازنة تكبح التوسع؛ إذ على الرغم من اتفاقهم معهم حول فكرة أن الدول المهددة عادة ما توازن ضد الخصوم المحتملين، يؤكدون أن ميزان القوى ربما لا يتشكل لسبب ما، أو ربما يتأخر تشكله أو يتسم بعدم الفاعلية، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بتشكيل تحالفات الموازنة، وأن هذا الخلل أو القصور يوفر للمعتدي فرصًا للانقضاض على خصومه. ويؤكد الهجوميون أن الخيار التحالفي الأفضل للدولة المهددة هو **تمرير الدّور** (Buck Passing) بدلًا من الانضمام إلى التحالف الموازن، بمعنى أنها تحاول إلقاء عبء مواجهة التهديد على شركائها الآخرين في التحالف في حين تبقى سالمة على الهامش. وينتقد الهجوميون أيضًا فرضية أن المدافع يمتلك أفضلية نسبية على المهاجم، والاستنتاج غير المبرر بأن الهجوم نادرًا ما يكون مربحًا. وبدلًا من ذلك، يشير ميرشايمر إلى أن السجل التاريخي يبيّن أن الطرف الذي يبدأ الحرب ينتصر في معظم الأحيان[51].

ملخص القول، يتفق الواقعيون الدفاعيون والهجوميون على أن أسباب الحرب تكمن في هندسة النسق الدولي (الأناركي)، وفي توزيع القوة في ذلك النسق (القطبية). لكنهم يختلفون في أمر الدوافع التي تحرك الدول في البيئة الأناركية؛ ففي حين يرى الدفاعيون أن الأمن والبقاء هما الغايتان الأساسيتان للدول، يركز الهجوميون على القوة والهيمنة. ولكن الواقعيين، دفاعيين أكانوا أم هجوميين، لا يحصرون أسباب الحرب في المتغيرات النسقية أو الدافعية فحسب، وإنما يقدمون أيضًا متغيرات إضافية كثيرة تزيد من احتمال نشوب الحرب.

قدّم الواقعيون، في خلال ما يناهز سبعة عقود من البحث، عددًا كبيرًا من التفسيرات لأسباب الحرب، عكست توافقهم على الدور المحوري لمتغيرات

(50) Mearsheimer, *The Tragedy*, pp. 334-335.

(51) Mearsheimer, «Structural Realism,» p. 76.

عدة، واختلافهم العميق في أخرى. وتعمل متغيرات كثيرة فرضيات ضمن بدائل واقعية، ومن بين أهمها تلك التي تفترض أن احتمال الحرب يزيد عندما تكون منافع الحرب أكثر من تكاليفها، وعندما يكون الغزو/ التوسع سهلًا، وعندما تقع الدول فريسة للتفاؤل الخاطئ بشأن نتيجة الحرب، وعندما تُفتح نوافذ الفرص، وعندما يحدث انتقال في القوة (فعليًا أو متصوَّرًا)؛ وعندما تكون المعضلة الأمنية حادة، وعندما تكون الموارد تراكمية، وعندما يكون هناك اختلاف في تقدير التوزيع «الفعلي» للقوة؛ وعندما يتوقف التفوق على الطرف الذي يعبئ أو يهاجم أولًا. هذه بضعة أمثلة للتفسيرات الإمبيريقية لأسباب الحرب في الواقعية.

خاتمة

تُرجع الواقعية المعاصرة أسباب الحرب إلى البيئة الأناركية التي تعيش فيها الدول ويتفاعل فيها بعضها مع بعض. وأدرك الواقعيون الكلاسيكيون نتائج العيش في الأناركية لكنهم، باستثناء هيرز، لم يمنحوها دورًا سببيًا مستقلًا في نظرياتهم. وبدلًا من ذلك، ركزوا على دور روح السيطرة المتجذرة في أعماق الطبيعة البشرية في إنتاج معظم النتائج التي أحالها الواقعيون البنيويون إلى البنية الدولية الأناركية. ويركز الواقعيون الكلاسيكيون أيضًا على دوافع الرغبة في القوة عند الرجال وانعكاساتها على سعي الدول إلى تحقيق الحد الأقصى من القوة. وصنف الكلاسيكيون الدول، طبقًا لمصالحها، إلى قوى الوضع الراهن والقوى التعديلية، حيث يفسر التفاعل بين هذين النوعين من الدول معظم المخرجات المشتقة من منطق الأناركية، خصوصًا السعي للأمن/ القوة وحدوث الحرب والتوسع.

تُعتبر الأناركية المتغير السببي الأهم لتفسير حدوث الحرب في الواقعية البنيوية، ولكن يختلف علماء هذه النظرية في أمر النتائج المترتبة عليها؛ إذ يعتقد الدفاعيون أن الدول تسعى للأمن والبقاء لأن السعي للقوة والهيمنة سيفشل بسبب الموازنة. ويعتمد الدفاعيون على المعضلة الأمنية لتفسير حدوث الحرب بين الدول الباحثة عن الأمن، لأن عدم اليقين بشأن دوافع الخصم يجعل الأعمال التي تحركها دوافع أمنية تبدو نيات عدوانية. في المقابل، يعتقد الهجوميون أن الدول تسعى لتحقيق الحد الأقصى من القوة وتعتمد الأعمال العدوانية من أجل

ضمان أكبر قدر ممكن من الأمن. ويجادل الهجوميون في أن التوسع الأمني يفسر سياسات تعديلية كثيرة. ولأن الأمن نسبي ليس إلّا، فإن الدول ستظل رهينة الحلقة المفرغة لتراكم القوة والأمن.

الفصل الخامس

الواقعية النيوكلاسيكية
النظرية الصاعدة للسياسة الخارجية

مقدمة

على الرغم من مرور ما يناهز 25 سنة على ظهور تيار الواقعية النيوكلاسيكية، فإن الباحث العربي لا يزال يجهله. ويكاد يكون هذا الجهل لغزًا محيرًا، لأسباب عدة، منها: **أولًا**، لأن الواقعية النيوكلاسيكية اليوم - وفي الواقع منذ سنوات - هي أهم أنموذج نظري في المدرسة الواقعية في اختصاص العلاقات الدولية؛ فبينما يواصل الباحثون اقتباس واقعية مورغِنتاو الكلاسيكية أو واقعية والتز البنيوية بشكل منفصل، فإن النيوكلاسيكية تتيح لهم توليف الإطارين في نظرية واحدة متماسكة منطقيًا وثابتة استنتاجيًا. **ثانيًا**، لأن الواقعية النيوكلاسيكية، هي في الأساس، وعلى عكس الواقعية البنيوية التي تفسر التفاعلات الدولية (أي السياسة الدولية)، نظرية للسياسة الخارجية، تفسر سلوك دولة معيّنة في فترة زمنية محددة، وهذا ما يمكّنها من تفسير سلوك القوى العظمى، إضافة إلى القوى الصغرى والمتوسطة. **ثالثًا**، لأن الواقعية النيوكلاسيكية تقدّم وعودًا نظرية مغرية بدمج المتغيرات التي تشتهر بها النظريات المنافسة (ولا سيما المؤسساتية النيوليبرالية والبنائية) لإنتاج نظرية عامة لتفسير الاستراتيجيات الكبرى للدول. لهذه الأسباب الثلاثة، وأخرى غيرها، نكتشفها تباعًا في هذا الفصل، تستحق الواقعية النيوكلاسيكية مزيدًا من الانتباه والاهتمام، سواء من خلال التعريف بها أو من خلال اختبار حدود قوتها التفسيرية.

أولًا: صعود الواقعية النيوكلاسيكية

تمثّل الواقعية النيوكلاسيكية الجيل الخامس من أجيال النظرية الواقعية[1]. وكان ظهور هذه المدرسة أول مرة في مطلع تسعينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأميركية، وضمت مجموعة من الباحثين الشبان الذين نالوا شهادات الدكتوراه في وقت قريب من مستهل العقد. وتضم قائمة العلماء المؤسسين لها، مبدئيًا، ما يناهز أربعة عشر عالِمًا، كلهم أميركيون (باستثناء ريبسمان، فهو كندي) وتلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة[2]، وهذا ما يجعل الواقعية النيوكلاسيكية مدرسة أميركية بامتياز.

(1) Jack Snyder, «Tensions within Realism: 1954 and After,» in: Nicolas Guilhot (ed.), *Invention of International Relations Theory: Realism, the Rockefeller Foundation and the 1954 Conference on Theory* (New York: Columbia University Press, 2011), pp. 72-73.

(2) تضم القائمة العلماء التالية أسماؤهم: هارون فريدبرغ؛ وليم وولفورث؛ راندل شويلر؛ توماس كريستنسن؛ فريد زكريا؛ جيفري تاليافيرو؛ ستيفن لوبل؛ نورين ريبسمان؛ جينيفر ستيرلينغ فولكر؛ كولين ديوك،؛ كريستوفر لاين؛ جيسن ديفيدسن؛ مارك براولي؛ غديون روز. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة ليست نهائية في أيّ حال من الأحوال، لأن هناك علماء كثرًا مرشحون للانضمام إلى تيار النيوكلاسيكية؛ فإضافة إلى جاك سنايدر وأندرو كيد، هناك كميل فينليفلر وجيمس ماكآليستر وديفيد إيدلشتاين وبرايان أوتن وفيكتور تشا وآرونبارث، وغيرهم. وهُم جميعًا قدّموا أعمالًا تنطبق عليها معايير الانتساب إلى الواقعية النيوكلاسيكية. وهناك أيضًا الباحثون الذين استخدموا النيوكلاسيكية في تفسير السياسات الخارجية الأوروبية، مثل توم دايسن وآميليا هادفيلد آمخان وآسلي توجي. وفي إمكاننا أيضًا إضافة مساهمات أولوايفر وباريبيوزان في حقل الدراسات الأمنية ضمن ما يُعرف بالواقعية بعد البنيوية. ينظر تفصيلات مساهمة هؤلاء العلماء في الأعمال الآتية: Melvyn P. Leffler, *A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War* (Stanford: Stanford University Press, 1992); James McAllister, *No Exit: America and the German Problem, 1943-1954*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University, 2002); David M. Edelstein, «Managing Uncertainty: Beliefs about Intentions and the Rise of Great Powers,» *Security Studies*, vol. 12, no. 1 (Autumn 2002), pp. 1-40; Brian J. Auten, *Carter's Conversion: The Hardening of American Defense Policy* (Columbia, MO: University of Missouri Press, 2008); Victor D. Cha: «Abandonment, Entrapment, and Neoclassical Realism in Asia: The United States, Japan, and Korea,» *International Studies Quarterly*, vol. 44, no. 2 (June 2000), pp. 261-291, and «Hawk Engagement and Preventive Defense on the Korean Peninsula,» *International Security*, vol. 27, no. 1 (Summer 2002), pp. 40-78; Aharon Barth, «American Military Commitments in Europe: Power, Perceptions, and Neoclassical Realism» (PhD Dissertation, Georgetown University, 2005); Tom Dyson, *Neoclassical Realism and Defence Reform in Post-Cold War Europe* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010); Amelia Hadfield-Amkhan, British Foreign Policy, National Identity and Neoclassical Realism (Plymouth: Rowman and Littlefield Publishers, 2010); Asle Toje, *America, the EU and Strategic Culture: Renegotiating the Transatlantic Bargain* (New York: Routledge, 2008); Asle Toje and Barbara Kunz (eds.), *Neoclassical Realism in European Politics: Bringing Power Back In* (Manchester: Manchester University Press, 2012).

ظهر مصطلح الواقعية النيوكلاسيكية أول مرة في العدد الأول من المجلد الخامس من فصلية *World Politics* (**السياسة العالمية**) في عام 1998. وقدّم غِديون روز في هذا العدد مقالة راجع فيها مجموعة من الأعمال التي افترض أنها تمثّل مدرسة تستحق الاعتراف، نظرًا إلى «تشابه حججها وأهدافها»[3]. وشملت عينةُ هذه الأعمال أربعة كتب من تأليف وليم وولفورث (1993) وتوماس كريستنسن (1996) وراندل شويلر (1998) وفريد زكريا (1998)[4]. وعلى الرغم من تنوع موضوعات هذه الأعمال وأغراضها، أشار روز إلى أنها تتقاسم «تركيز الاهتمام على دور المتغيرات المحلية الفاصلة، والمقاربة النسقية، واختبارها ضد النظريات المنافسة المعاصرة»[5]. وقدّم علماء آخرون في وقت لاحق تسميات بديلة لهذه المدرسة الصاعدة، من بينها **الواقعية النيوتقليدية** (Realism Neotraditionalism)[6]، و**الواقعية الدافعية** (Motivational Realism)[7]، و**الواقعية بعد البنيوية** (Post-Structural Realism). ولكن مصطلح النيوكلاسيكية الذي صكه روز كان الأكثر انتشارًا وتداولًا بين الباحثين، فضلًا عن أنه حاز قبول النيوكلاسيكيين أنفسهم واستحسانهم.

جادل روز في أن النيوكلاسيكية تختلف عن المدارس الواقعية التي سبقتها في كونها أخذت أحسن ما في كل واحدة منها؛ فهي أخذت المتغيرات المحلية من الواقعية الكلاسيكية ودمجتها مع المتغيرات النسقية في الواقعية البنيوية. ووفقًا

(3) Gideon Rose, «Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy,» *World Politics*, vol. 51, no. 1 (October 1998), p. 153.

(4) William C. Wohlforth, *The Elusive Balance: Power and Perceptions During the Cold War*, Cornell Studies in Security Affairs (New York: Cornell University Press, 1993); Thomas J. Christensen, *Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (New York: Columbia University Press, 1998), and Fareed Zakaria, *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role* (Princeton, NJ.: Princeton University Press, 1998).

(5) Rose, p. 153.

(6) John A. Vasquez, *The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism*, Cambridge Studies in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

(7) Andrew Kydd, «Sheep in Sheep's Clothing: Why Security Seekers do not Fight Each Other,» *Security Studies*, vol. 7, no. 1 (Autumn 1997), pp. 114-155, and Randall L. Schweller, «U.S. Democracy Promotion: Realist Reflections,» in: Michael Cox, John Ikenberry and Takashi Inoguchi (eds.), *American Democracy Promotion: Impulses, Strategies and Impacts* (Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 42.

لهذا التصور، فإن الواقعية النيوكلاسيكية هي خلاصة دمج المتغيرات المحلية مع المتغيرات النسقية[8]. بيد أن ما لفت انتباه روز في هؤلاء الواقعيين المجددين هو تمردهم الصريح على الواقعية البنيوية، وإصرارهم على تحدي ما وصفه والتز بمقاربة الاختزالية[9] عبر استخدام متغيرات مستوى الوحدة. ويسعى النيوكلاسيكيون، على نقيض الواقعيين البنيويين، لتطوير نظريات للسياسة الخارجية لا السياسة الدولية، حيث تناولت الكتب الأربعة التي راجعها روز فحصًا منظمًا ومعمّقًا للاستراتيجيات الكبرى للدول، وإن كان ما يميزهم من كتابات الواقعيين البنيويين الذين قدموا أيضًا نظريات في السياسة الخارجية (خصوصًا الواقعيين الدفاعيين، أمثال والت وسنايدر) هو عودتهم إلى إحياء تراث الواقعية الكلاسيكية.

قصارى القول، يمكننا فهم الواقعية النيوكلاسيكية بوصفها توليفًا نظريًا مبنيًا على دمج الواقعية الكلاسكية بالواقعية البنيوية في إطار نظري موحد. ويمكننا فهمها بشكل أفضل بوصفها «التوليف الذي يجعلها في النهاية»، كما يقول تيودور أونيا، «نظرية أرفع من الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية معًا»[10]. وهذا ما من شأنه أن يبعدنا عن الفهم التبسيطي للواقعية النيوكلاسكية بوصفها مجرد مقاربة متعددة المستوى التي تبنى على مكاملة المتغيرات المحلية مع المتغيرات النسقية، بل نتصوّرها بوصفها المقاربة التي تجدد الأفكار القيّمة وتنظمها - لكن المتناثرة - الموجودة في الواقعية الكلاسيكية وتعيد صوغها في قالب علمي عبر الاستعانة بالإطار النظري المتطور في الواقعية البنيوية. وكما يقول وليم وولفورث: «تريد [النيوكلاسيكية] استرجاع المعلومات الأساسية الموجودة في التفصيلات الدقيقة للسياسة الخارجية التي ميزت الواقعية الكلاسيكية، بينما تستفيد في الوقت ذاته من التنظير الصارم في الواقعية البنيوية»[11]. بيد أن تحصيل فهم أفضل للنيوكلاسيكية

(8) Rose, p. 146.

(9) يعرّف والتز الاختزالية بأنها النظريات التي «تفسّر النتائج الدولية عبر العناصر ومجموعات العناصر المتموقعة في المستويات القومية أو القومية الفرعية». ينظر: Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979), p. 60.

(10) Tudor Onea, «Putting the 'Classical' in Neoclassical Realism: Neoclassical Realist Theories and US Expansion in the Post-Cold War,» *International Relations*, vol. 26, no. 2 (June 2012), p. 155.

(11) William C. Wohlforth, «Realism,» in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2008), p. 140.

يقضي بحل التوليف المذكور في سبيل معاينة تفصيلية للعناصر المستمدة من الكلاسيكية أو الواقعية البنيوية، كل عنصر منها على حدة.

1 - الجذور في الواقعية الكلاسيكية

يدل الشق الثاني من المصطلح المركّب «النيو كلاسيكية» على امتداد نَسب هذه المدرسة الجديدة إلى الواقعية الكلاسيكية؛ إذ إنها كانت بمنزلة عودة إلى المبادئ والأفكار الأصلية لواقعية ما بعد الحرب، وهي الواقعية التي اقتبس منها علماء النيوكلاسيكية أفكارًا ومتغيرات وتصورات ومفاهيم كثيرة. ويؤيد النيوكلاسيكيون الدور الحاسم الذي تؤديه القوة والمصلحة في التفسيرات التي يعطيها الواقعيون الكلاسيكيون لسياسات الدول الخارجية[12]، كما أن معظمهم يتبنى مقاربة موسعة لمفهوم مورغِنتاو، «المصلحة المعرفة كقوة»، لتشمل التفاعل بين القوة التي تملكها الدولة وكيفية تأثيرها في تحديد مصالحها وتعريفها. زيادة على ذلك، يتفق النيوكلاسيكيون مع أسلافهم حول مسألة أن القوة تقود المصالح، وأن «مصالح الأمة» هي، كما يصرح زكريا، «محددة بقوّتها (أي مواردها المادية) نسبة إلى الأمم الأخرى»[13]. وتعني القوة لدى المدرستين معًا، الكلاسيكية والنيوكلاسكية، الموارد المادية المتوافرة للدولة، بينما تشير المصالح إلى أهدافها أو تفضيلاتها[14]. وينسج النيوكلاسيكيون على منوال تمييز الواقعيين الكلاسيكيين بين الدول التي تسعى لتأييد الوضع الراهن وتلك التي تسعى لتعديله. وهنا، عكف كثير من علماء النيوكلاسيكية، مثل راندل شويلر وجيسن ديفيدسن وستيف تشان، على إعادة اكتشاف تصنيف دول الوضع الراهن والدول التعديلية، لتفسير السياسات الخارجية للقوى العظمى في فترة ما بين الحربين العالميتين[15].

(12) Randall L. Schweller: «Tripolarity and the Second World War,» *International Studies Quarterly*, vol. 37, no. 1 (March 1993). p. 76, and *Deadly Imbalances*.

(13) Zakaria, *From Wealth to Power*, pp. 8-9.

(14) Ibid., p. 19; Jeffrey W. Taliaferro, «State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the Resource-Extractive State,» *Security Studies*, vol. 15, no. 3 (July-September 2006), p. 472.

(15) Randall L. Schweller, «Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In,» *International Security*, vol. 19, no. 1 (Summer 1994), pp. 72-107; Jason W. Davidson, *The Origins of Revisionist and Status-Quo States* (New York: Palgrave Macmillan, 2006), and Steve Chan, «Can't Get No =

إن التمييز بين الدول الراضية والدول التعديلية مرتبط بأهداف استخدام القوة؛ فبينما يتفق الواقعيون النيوكلاسيكيون والكلاسيكيون على أهمية **توزيع القوة**، فإنهم يؤكدون أن **الأهداف** التي تسخّر لها تلك القوة لا تقل أهمية: «ما إذا كان استخدام القوة والتأثير في سبيل إدارة النسق أو تحطيمه؛ وما إذا كان القصد هو تهديد الدول الأخرى أو جعلها أكثر أمنًا»[16]. وكثيرًا ما شدد الواقعيون الكلاسيكيون على ضرورة التمييز بين توزيع القوة الفعلي والتوزيع المتصور، وهو أمر يوافقهم عليه علماء النيوكلاسيكية بشدة؛ ففي كثير من الأحيان، لا يتطابق الفهم الذاتي لتوزيع القوة مع الحالة الموضوعية، الأمر الذي يؤدي إمّا إلى الإفراط في التفاؤل وإمّا إلى الإفراط في التشاؤم. وأشار وولفورث إلى إدراك الواقعيين الكلاسيكيين ما وصفه بظاهرة **استعصاء القوة**؛ فهُم اعترفوا بأن قياس القوة بشكل موضوعي مهمة في غاية الصعوبة، ولم يسبق أن نجحت الدول في إنجازها[17]. وتُعَدّ صعوبة تقويم القوة عنصرًا أساسيًا في الواقعية الكلاسيكية، أفرد له مورغِنتاو فصلًا كاملًا في **السياسة بين الأمم**[18]، ويُعتبر من بين أهم المتغيرات التي اعتمد عليها الواقعيون النيوكلاسيكيون في صوغ افتراضاتهم.

يُعتبر مفهوم الدولة، الذي يمتد «من أعلى إلى أسفل»، من بين الأشياء المهمة التي ورثها النيوكلاسيكيون عن أسلافهم الكلاسيكيين، ناهيك بأنموذج التعبئة المتمثّل في سياسات استخراج الموارد، وكذلك مقاربة علاقات الدولة – المجتمع. وإضافة إلى فتح **الصندوق الأسود** (Black Box) و**إعادة الدولة** (Bringing the State Back in) إلى مركز التحليل، يتقاسم النيوكلاسيكيون أيضًا تأكيد الدور الحاسم لـ **رجل الدولة** في صناعة السياسات الخارجية وإدارتها[19]، كما أنهم يشددون

= Satisfaction? The Recognition of Revisionist States,» *International Relations of the Asia Pacific*, vol. 4, no. 2 (August 2004), pp. 207-238.

(16) Randall L. Schweller, «Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?,» *Security Studies*, vol. 5, no. 3 (Spring 1996), p. 98.

(17) Wohlforth, *The Elusive Balance*, p. 9.

(18) Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton, 7th ed. (New York: McGraw-Hill Higher Education, 2006; [1948]), chap. 10.

(19) Daniel L. Byman and Kenneth M. Pollack, «Let Us Now Praise Great Men: Bringing the Statesman Back In,» *International Security*, vol. 25, no. 4 (Spring 2001), pp. 107-146.

على الأهمية الحيوية للمؤسسات الدولية في تحديد معالم الاستراتيجيا الكبرى للدول[20]. ويستخدم النيوكلاسيكيون العملية الدبلوماسية والثقافة الاستراتيجية والمعايير بكثرة لا تقل عن مقدار استخدام نيبور ومورغِنتاو وكينان لها.

2 – الجذور في الواقعية البنيوية

إضافة إلى واقعية مورغِنتاو الكلاسيكية، يعتمد النيوكلاسيكيون بشدة على المقاربة البنيوية الموجودة في نظرية والتز، بحيث يؤكدون أن **موقع** الدولة في النسق الدولي هو المتغير الحاسم في نظريتهم، وهو موقع ناتج من **توزيع القوة** في النسق نسبة إلى الدول الأخرى. ويحدد موقع الدولة أشياء مهمة كثيرة، كاستراتيجية الموازنة المفضلة (خارجية أم داخلية)، وأنماط التحالف الممكنة، وكثافة المعضلة الأمنية، وإمكان التعاون أو حتمية المنافسة، وترتيب المكانة، وغير ذلك من المخرجات التي تُشتق عادة من طبيعة البيئة الأناركية وتوزيع القوة القائم. وكما أصبح معروفًا، لا يمكن اشتقاق هذه **المخرجات الدولية** بوساطة فحص السياسات الخارجية لدول معينة بشكل منفصل. وكما يعترف جميع النيوكلاسيكيين، «لا يمكن أن تتنبأ الواقعية النيوكلاسيكية بالمخرجات الدولية الكلية المترتبة على استراتيجيات الدول الفردية»[21]. لذلك، فإن الواقعية النيوكلاسيكية تحتاج، إن هي أرادت تفسير السياسات الخارجية لدول معيّنة، إلى نظرية عامة للمخرجات الدولية، أي إلى نظرية تتعامل مع التفاعلات الدولية التي تحصل بين دولتين أو أكثر. لهذا، يجادل النيوكلاسيكيون في أن الواقعية البنيوية نقطة بداية مفيدة للتحليل، على الرغم من أنها ليست كافية – أو كما وضعها هارون فريدبرغ في جملته الشهيرة: «تُعتبر العناصر البنيوية نقطة مفيدة لبدء تحليل السياسة الدولية لا لإنهائه»[22].

(20) Randall L. Schweller and David Priess, «A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate,» *Mershon International Studies Review*, vol. 41, no. 1 (May 1997), p. 2.

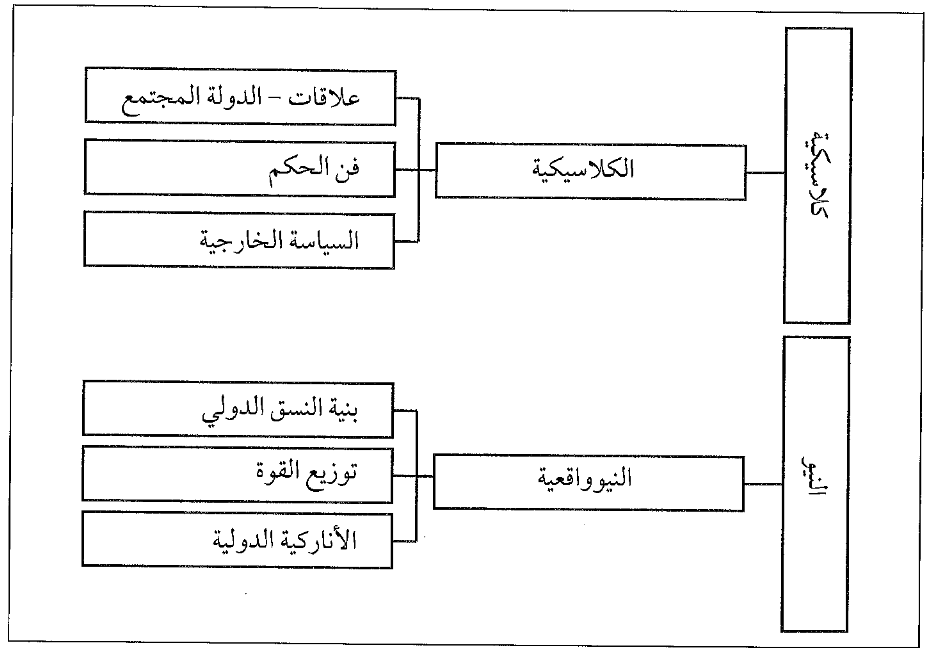
(21) Jeffrey W. Taliaferro, «Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited,» *International Security*, vol. 25, no. 3 (Winter 2000-2001), p. 134.

(22) Aaron L. Friedberg, *The Weary Titan: Britain and the Experience of Relative Decline 1895-1905* (Princeton: Princeton University Press, 1988), p. 8.

إن تفسير المخرجات الدولية، أو بمعنى أصح، تفسير السياسة الدولية، ليس الغاية التي يسعى وراءها الواقعيون النيوكلاسيكيون، بل غايتهم هي تفسير **السياسة الخارجية** لدول معيّنة في فترات تاريخية معيّنة. ويعي النيوكلاسيكيون جيدًا، في سعيهم لتفسير **الاستراتيجيا الكبرى** (Grand Strategy) لدولة معيّنة، ضرورة البدء من موقع الدولة في النسق: «إن النسق الدولي مكان جيد للانطلاق، لأنه يمارس تأثيرًا قويًا في الاستراتيجيا الكبرى لأي بلد»[23]. وكما يلخصها زكريا بأسلوبه: «يجب على النظرية الجيدة للسياسة الخارجية أن تسأل أولًا عن التأثير الذي يُحْدثه النسق الدولي في السلوك القومي، لأن الخاصية الأقوى للدولة، والقابلة للتعميم في العلاقات الدولية، هي موقعها النسبي في النسق الدولي»[24].

الشكل (5-1)

جذور النيوكلاسيكية



(23) Colin Dueck, *Reluctant Crusaders: Power Culture and Change in American Grand Strategy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006), p. 13.

(24) Fareed Zakaria, «Realism and Domestic Politics: A Review Essay,» *International Security*, vol. 17, no. 1 (Summer 1992), p. 197.

ثانيًا: محددات الواقعية النيوكلاسيكية

هناك خمسة عناصر تعرّف الواقعية النيوكلاسيكية وتميزها، في الوقت ذاته، من الواقعية البنيوية: تفعيل دور الدولة؛ إعادة تعريف القوة؛ استخدام المتغيرات الفكرية؛ تفسير السلوك (بدلًا من التفاعل)؛ الانتقائية المنهجية. بطبيعة الحال، هذه العناصر ليست حكرًا على النيوكلاسيكية، بل تتشارك مع الواقعية الكلاسيكية في العناصر الأربعة الأولى - على الرغم من أن مورغِنتاو وزملاءه تركوا جميع هذه العناصر متخلفة نسبيًا وغير مكتملة. هذا واستفادت النيوكلاسيكية من التراكم المعرفي الذي ورثته من المدارس السابقة لتطوير فهمها هذه العناصر، وجعلت منها الأعمدة التي بنت عليها نسختها المجددة من الواقعية.

1- إعادة الدولة إلى مركز التحليل

تقوم الواقعية النيوكلاسيكية بإعادة الدولة إلى مكانها الطبيعي في النظرية الواقعية، وتعالجها كتجميع، خلافًا للواقعية البنيوية؛ فهي عبارة عن تجميع لطَيف واسع من الكيانات الاجتماعية والترتيبات السياسية والمصالح المتنافسة. وهذا يدل على أن الدولة ليست فاعلًا وحدويًا صلبًا ومتماسكًا ومنسجمًا، وإنما هي مخترَقة بالصدوع الاجتماعية والخلافات السياسية وتجزؤ الأوساط النخبوية. وتؤثر هذه الطبيعة اللاوحدوية للدولة في أدائها على الصعيد الدولي لأنها تعوّق مرونة الحكومة في ردها على بيئتها الخارجية.

قدمت النيوكلاسيكية نظرية متطورة للدولة بالبناء على نماذج **علاقات الدولة -المجتمع** الموجودة في الواقعية الكلاسيكية والسوسيولوجيا التاريخية (ولا سيما أعمال ثيدا سكوكبول وتشارلز تيلي). وتوظف النيوكلاسيكية علاقات الدولة- المجتمع مؤشرًا إلى **قوة الدولة** (State Power) - أي قدرتها على استخراج الموارد المالية والبشرية من مجتمعها، وتعبئتها لإنجاز أهداف السياسة الخارجية. إن إعادة الدولة إلى الواقعية، بحسب منظور النيوكلاسيكية، تعني إعادة الحكومة كوحدة تحليل. وكما صرح زكريا: «الأمم لا تصوغ السياسة الخارجية ولا تطبّقها،

ولا تستخرج الموارد لهاتين الغايتين؛ أمّا الحكومات فبلى»[25]، أو كما اختصرها ديميسكيتا: «القادة لا الدول هم الذين يختارون الأعمال»[26]. لهذا، أعادت النيوكلاسيكية إحياء تركيز الواقعية الكلاسيكية على **فن الحكم** (Statecraft)، أي دراسة السياسة الخارجية من منظور رجال الدولة وصنّاع القرار بوصفهم ممثلي الدولة القومية[27]. بهذه الطريقة، أعادت النيوكلاسيكية رجل الدولة ومعه متغير **الفواعلية** (Agency) (في مقابل الحتمية البنيوية) إلى مركز التحليل[28]. وعلى الرغم من أن النيوكلاسيكيين يفترضون «أن السلطة التنفيذية للسياسة الخارجية هي وحدها صانعة القرار المركزي»[29]، فإنهم يركزون أيضًا على الأفراد كمستوى تحليل - كملوك ورؤساء دول ووزراء ودبلوماسيين وزعماء أحزاب وغيرهم.

2 - إعادة تعريف القوة: المتغير الاستخراجي والإدراكي

تنتقد النيوكلاسيكية التصور المادي للقوة الموجود في الواقعية البنيوية، ولا سيما افتراضها أن جميع الدول تملك قدرات وطنية قابلة للاستخدام والتعبئة متى شاء حكامها. ويشدد النيوكلاسيكيون على أن القوة ليست شيئًا معطًى أو موهوبًا للدول من الطبيعة؛ وليست مجرد محصلة **القدرات الوطنية** (الموارد الطبيعية والطاقة الصناعية والاستعداد العسكري والسكان والطابع القومي والمعنوية القومية ونوعية الدبلوماسية ونوعية الحكم ...إلخ)، إنما القوة تُصنع وتُستخرج **بشكل اجتماعي**؛ فعلى سبيل المثل، لا تشكل الموارد

(25) Zakaria, *From Wealth to Power*, p. 187.

(26) Bruce Bueno de Mesquita, «Domestic Politics and International Relations,» *International Studies Quarterly*, vol. 46, no. 1 (March 2002), p. 4.

(27) Michael Mastanduno, David A. Lake and John G. Ikenberry, «Toward a Realist Theory of State Action,» *International Studies Quarterly*, vol. 33, no. 4 (December 1989), p. 460.

(28) Balkan Devlen and Özgür Özdamar, «Neoclassical Realism and Foreign Policy Crises,» in: Annette Freyberg-Inan, Ewan Harrison and Patrick James (eds.), *Rethinking Realism in International Relations: Between Tradition and Innovation* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2009), p. 139.

(29) Steven E. Lobell, «Threat Assessment, the State, and Foreign Policy: A Neoclassical Realist Model,» in: Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro (eds.), *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), p. 56.

الطبيعية والسكان والطاقة الصناعية قوة في ذاتها، إنما القوة هي ما تصنعه الدولة وتستخرجه من مواردها الطبيعية وسكانها وطاقتها الصناعية. بالتالي، لكي تُستخدم القوة، يجب أن تُصنع وأن تُستخرَج من المجتمع والقاعدة الطبيعية للدولة - أي يجب تحويلها من طابعها الكامن إلى شكلها الفعلي. إن فكرة استخراج القوة وتحويلها تعني أن الدول لا تملك قوة متساوية لأنها لا تملك قدرات استخراجية وتحويلية متماثلة. وتختلف الدول في قدراتها على اختراق مجتمعاتها واستخراج الموارد منها، وتضع النيوكلاسيكية **القدرة الاستخراجية** (Extraction Capacity) كأحد مؤشرات قوة الدولة. لهذا، يعرّف علماؤها القوة الوطنية بأنها «قدرة رجال الدولة على تعبئة موارد أمتهم - الإنسانية والمادية - لخدمة مبادرات السياسة الأمنية»[30].

يعي القادة جيدًا أن استخراج الموارد ليس عملية سهلة، لأنهم ربما يواجهون مقاومة شرسة من المجتمع الذي يرفض أفراده أي زيادة إضافية على الضرائب أو على مدة الخدمة العسكرية، الأمر الذي يحد من حجم الموارد التي يمكن أن تحولها الدولة إلى قوة فعلية، وتعيق رجال الدولة عن بلوغ الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية. وبسبب هذه المقاومة المجتمعية، يلجأ رجال الدولة إلى الوسائل التعبوية التي يحاولون بوساطتها حث المواطنين على قبول زيادات إضافية على مستوى الاستخراج، كالدعاية وتوظيف التهديد الخارجي والمساومة مع الفواعل المحليين. وبشكل عام، تؤدي الحكومة، بحسب النيوكلاسيكية، دورًا محوريًا في عملية الاستخراج والتعبئة. لهذا، يؤكد علماؤها أن «ما يهم هو قوة الدولة لا القدرة الوطنية»[31].

إن الجزء الثاني من تعريف القوة الذي تركز عليه النيوكلاسيكية هو القوة **المدركة** بدلًا من القوة **الموضوعية**. وهذا يعني أن ما يهم ليس القوة **كما هي**، في شكلها الحسابي القابل للقياس، بل القوة **كما ندركها**، في شكلها المتمثّل في عقول المراقبين. وهذه صيغة أخرى للقول بأن ليس هناك أي فائدة من زيادة

(30) Christensen, *Useful Adversaries*, p. 11.

(31) Zakaria, *From Wealth to Power*, p. 9.

قوة الدولة أضعافًا إذا لم تدرك الدول الأخرى هذه الزيادة. بالتالي، وكما أشار وولفورث في جملته الشهيرة، «إذا أثرت القوة في مسار السياسة الدولية، فيجب أن تقوم بذلك من خلال تصورات أولئك الذين ينوبون عن الدول في اتخاذ القرارات»[32]. وتحتل التصورات مكانًا وسطيًا بين البنية الدولية الموضوعية ومخرجات السياسة الخارجية؛ فربما تخفق الدول أحيانًا كثيرة في الرد بشكل كفء وسريع على البيئة الخارجية بسبب عدم إدراك زعمائها توزيع القوة في النسق الدولي بشكل صحيح؛ فعلى سبيل المثل، أرجع شويلر سبب اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى اعتقاد ستالين أن النسق الدولي كان ثلاثي القطب. وفي دراسة مغايرة، أشار وولفورث إلى الصعوبة التي واجهها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في إدراك (واكتشاف) أنهما في عالم ثنائي القطب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[33]. في كلتا الحالتين، أخفقت الدول في إدراك التوزيع الحقيقي للقوة في النسق الدولي، ولذلك فسّرته من خلال العدسات الإدراكية لصنّاع القرار، وهذا ما دفع معظم النيوكلاسيكيين إلى الاستنتاج القائل إن «القوة المادية لا يمكن أن تؤثر في السياسة الخارجية إلّا من خلال حسابات رجال الدولة وتوقعاتهم وتصوراتهم»[34].

3 – البنى الإدراكية والفكرية: نحو نيوكلاسيكية – بنائية

تتميز النيوكلاسيكية بأنها نظرية تدمج المتغيرات المادية والفكرية في إطار نظري موحد. وعلى الرغم من أنها تُعتبر نظرية مادية (بحسب التقسيمات البراديغمية المتداولة في السنوات الأخيرة)، فإنها تمنح المتغيرات الإدراكية دورًا تفسيريًا مهمًّا كالتصورات ونظم الاعتقاد وسوء الفهم والصور الذاتية، فضلًا عن العناصر المثالية كالثقافة والأفكار والهوية والقواعد والمعايير. بهذا الشكل، تضع النيوكلاسيكية نفسها في موقع وسيط بين المقاربة المادية والنظرية البنائية.

(32) Wohlforth, *The Elusive Balance*, p. 2.

(33) Schweller: «Tripolarity and the Second World War,» and Schweller, *Deadly Imbalances*; Wohlforth, *The Elusive Balance*.

(34) Jeffrey W. Taliaferro, *Balancing Risks: Great Power Intervention in the Periphery*, Cornell Studies in Security Affairs (New York: Cornell University Press, 2004), p. 40.

تعتمد النيوكلاسيكية على العوامل الإدراكية (خصوصًا التصورات) متغيرًا فاصلًا بين البنية الدولية الموضوعية ومخرجات السياسة. وكما رأينا من قبل، يؤكد النيوكلاسيكيون أن ما يهم ليس البنية الدولية الموضوعية أو توزيع القوة الفعلي، بل كيف يدركهما رجال الدولة ويتصورونهما. بمعنى آخر، «لا يمكن أن تؤثر الأولويات النسقية في سلوك الدولة في المحافل الدولية إلّا من خلال حسابات وتصورات 'لحم ودم' المسؤولين الذين يتصرفون نيابة عن الدولة»[35]. إضافة إلى التصورات، تؤدي العوامل الفكرية دورًا حاسمًا في نظريات نيوكلاسيكية كثيرة؛ إذ تؤثر الثقافة والأفكار في شكل الاستراتيجيا الكبرى ومسار **التكيف الاستراتيجي** (Strategic Adjustment)، وتساعد الهويات والمعايير في تقرير الأنماط السلوكية المتوقعة، كالاصطفاف والتعاون وسياسات **العون الذاتي** (Self-help)، وتحدد الأيديولوجيا الاستراتيجيات والبدائل المتوافرة لصنّاع القرار في ما يتعلق بجميع هذه الأمور. وقاد استخدام النيوكلاسيكية المتغيرات الفكرية بعض العلماء إلى الدعوة إلى بناء توليف نظري بين الواقعية والبنائية[36]، أو ما يشبه نوعًا من الواقعية البنائية[37]. وكانت جينيفر ستيرلينغ فولكر، ومعها كولين دُوك، من أشد المتحمسين لدمج النيوكلاسيكية بالمقاربة البنائية، لتفسير ممارسات (عملية) السياسة الخارجية[38].

4 – نظرية السياسة الخارجية

يشتكي علماء النيوكلاسيكية من افتقار الواقعية البنيوية إلى المتغيرات الضرورية لتفسير السياسة الخارجية، لأنها كانت معدّة أساسًا لتفسير المخرجات الدولية، كأسباب رجوع الحروب والتشكل المتكرر للموازنة، لكنها لا تستطيع،

(35) Rose, p. 158.

(36) J. Samuel Barkin, «Realist Constructivism,» *International Studies Review*, vol. 5, no. 3 (November 2003), pp. 325-342.

(37) Patrick Thaddeus Jackson and Daniel H. Nexon, «Constructivist Realism or Realist-Constructivism?,» *International Studies Review*, vol. 6, no. 2 (2004), pp. 337-341.

(38) Jennifer Sterling-Folker, *Theories of International Cooperation and the Primacy of Anarchy: Explaining U.S. International Monetary Policy-Making After Bretton Woods* (Albany: State University of New York Press, 2002), pp. 4-5, and Dueck, *Reluctant Crusaders*, p. 4.

كما يعترف والتز بنفسه، «توقع ما ستفعله الدولة (س) يوم الثلاثاء»[39]. وكما رأينا في الفصل السابق، حاول بعض الواقعيين، المنتمين في معظمهم إلى التيار الدفاعي، بناء نظريات بنيوية لتفسير السياسات الخارجية للدول. لكن سعيهم لتحويل نظرية والتز للسياسة الدولية إلى نظرية للسياسة الخارجية، جعلهم مجبَرين، كما لاحظ كريستنسن وسنايدر، على الاستعانة بالمتغيرات الموجودة في نسخة روبرت غارفيس للمعضلة الأمنية (توازن الهجوم-الدفاع، والتكنولوجيا والجغرافيا)[40]. ووجد الواقعيون الدفاعيون أنفسهم مرغمين على القيام بما أصبح في أيامنا هذه ممارسة روتينية في النيوكلاسيكية، أي إن «تحويل نظرية والتز للسياسة الدولية إلى نظرية للسياسة الخارجية أمر ممكن بوساطة التضحية ببعض القصد الذي يميزها»[41]. إن اقتصار الواقعية البنيوية على تفسير السياسة الدولية كان معناه أن «المادة اليومية للعلاقات الدولية متروكة في معظمها لكي تُفسر بوساطة نظريات السياسة الخارجية»[42]. ثم جاءت النيوكلاسيكية لتملأ هذا الفراغ على وجه التحديد، وهذا سبب ميل النيوكلاسيكيين إلى تعريف نظريتهم بأنها «المدرسة الصاعدة لنظريات السياسة الخارجية»[43].

5 – المنهجية في الواقعية النيوكلاسيكية

يتميز النيوكلاسكيون بتقاسمهم مجموعة منتقاة من الإجراءات المنهجية، ولا سيما في طرائق تصميم البحوث وجمع البيانات، واختيار المقاييس والتفعيلات. **أولاً**، يعتمد النيوكلاسيكيون على منهج دراسة الحالة المقارنة، سواء أكانت دراسة الحالة التاريخية التفصيلية أم دراسة الحالة الميدانية. وتقضي دراسة الحالة التاريخية بتتبّع مسار الظاهرة في تطورها الزمني وتراتبها السببي. لذلك،

(39) Waltz, *Theory of International Politics*, p. 121.

(40) Thomas J. Christensen and Jack Snyder, «Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity,» *International Organization*, vol. 44, no. 2 (Spring 1990), p. 138.

(41) Schweller, «Tripolarity and the Second World War,» p. 74.

(42) Zakaria, *From Wealth to Power*, p. 145.

(43) Jeffrey W. Taliaferro, Steven E. Lobell and Norrin M. Ripsman, «Introduction,» in: Lobell, Ripsman and Taliaferro (eds.), p. 4.

وجد النيوكلاسيكيون كافة غايتهم في تقنية **اقتفاء العملية** (process-tracing)[44]. وتساعد هذه التقنية الباحث في استنتاج عدد كبير من الملاحظات من عدد صغير من الحالات[45]، فتخفف بذلك من مشكلة التعقيد، وتزيد من سلاسة النظرية. وتتطلب تقنية اقتفاء العملية كمًّا كبيرًا من المعلومات، ما يُجبر النيوكلاسيكيين أنفسهم على تنويع مصادر معلوماتهم وطرائق جمعها.

إن المصدر الأول للمعلومات هو المواد الأرشيفية. والنيوكلاسيكيون يتميزون بتدريبهم الجيد على البحث التاريخي وأساليب معالجة المادة الأرشيفية، إذ إن المصادر النيوكلاسيكية تأتي في معظمها من وثائق وزارات الخارجية ومطبوعاتها، وحتى من بعض التسجيلات السمعية والبصرية النادرة المتعلقة بالاجتماعات المغلقة. ومعظم هذه المواد تشكّل من محاضر اجتماعات قمة ومراسلات وبرقيات الخاصة ومنشورات حكومية داخلية وتقارير مخابرات وبرقيات دبلوماسية[46]. وإضافة إلى البحث الأرشيفي، يعتمد النيوكلاسيكيون أيضًا على الخطابات الرسمية والبيانات الصحافية والمجلات والمذكرات ووثائق الأحزاب ومنشورات المؤسسات البحثية وتقارير الهيئات الدولية، وغيرها. كما أنهم يركزون على المقابلات الشخصية، سواء مع رجال الدولة وصنّاع القرار – رؤساء دول ووزراء ودبلوماسيين ومستشارين... وغيرهم – أو مع علماء وخبراء أو شهود عيان؛ فعلى سبيل المثال، أجرى ديفيدسن في أقل من ثمانية أشهر 59 مقابلة مع صنّاع سياسة ومحللين في لندن وروما وباريس[47]. ويتميز النيوكلاسيكيون أيضًا (مقارنة بأسلافهم الواقعيين، خصوصًا البنيويين) بأفضلية منهجية تعليمية؛

(44) عن تقنية اقتفاء العملية، ينظر: Alexander L. George and Timothy J. McKeown, «Case Study and Theories of Organization Decision Making,» in: Robert F. Coulam and Richard A. Smith (eds.), *Advances in Information Processing in Organizations* (Greenwich, CT: JAI Press, 1985), vol. 2, pp. 21-58.

(45) Dueck, *Reluctant Crusaders*, p. 42.

(46) Taliaferro, *Balancing Risks*, p. 18; Christensen, *Useful Adversaries*, p. 5; Wohlforth, *The Elusive Balance*, pp. 28-29; Norrin M. Ripsman, *Peacemaking by Democracies: The Effect of Staste Autonomy on the Post-World War Settelments* (Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 2002), p. 19.

(47) David Davidson, *America's Allies and War: Kosovo, Afghanistan, and Iraq* (New York: Palgrave, 2011), p. 28.

فالأساليب والمصادر المتنوعة لجمع المعلومات من مناطق وبلغات مختلفة دليل على إتقان الواقعيين النيوكلاسيكيين اللغات الأجنبية واختصاصهم بدراسة المناطق[48]. لذلك، لا عجب في أن النتائج التي توصلوا إليها كانت ثرية ومثيرة ومبتكَرة.

خاتمة

تطرق هذا الفصل إلى المعالم الأساسية في تعريف الواقعية النيوكلاسيكية كتيار أو توجه جديد في النظرية الواقعية، وكمدرسة صاعدة للسياسة الخارجية. وهذه الواقعية تعرض نفسها إكمالًا للواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية (ببديلها الدفاعي والهجومي) وتصحيحًا للنقائص الموجودة فيهما، اقترحت نفسها في اختصاص العلاقات الدولية توليفًا بين الثراء الفكري في الواقعية الكلاسيكية مع الصرامة النظرية الموجودة في الواقعية البنيوية، وبمعنى آخر، هي عبارة عن توليف بين «الفكر» الواقعي و«النظرية» الواقعية، وفق تعبير والتز. كما أسست نفسها أيضًا أطارًا نظريًا يدمج المتغيرات المحلية (أو نظرية الدولة) مع المتغيرات البنيوية لإنتاج نظرية أكثر تطورًا من أجل تفسير السياسات الخارجية للدول.

تقدم الواقعية النيوكلاسيكية وعودًا مغرية بإثراء الواقعية البنيوية، وتقصيد الواقعية الكلاسيكية، وذلك بطريقة تجعلنا، إن نجحت، نستغني ربما عن الواقعيتين القديمتين لمصلحة نسختها الجديدة. وإذا استطاعت النيوكلاسيكية التغلب على نقاط ضعفها، ولا سيما النظرية منها، فربما تستطيع ابتلاع الواقعيات الأقدم بسهولة (بل يمكنها أيضًا ابتلاع كثير من نظريات العلاقات الدولية التي تقاسمها الأنطولوجيا ذاتها، كما رأينا مع البنائية). وللقيام بذلك، عليها أن تنافس البدائل الواقعية السابقة في القضايا التي برعت فيها، وتقدم أفضل بديل لها، وهذا يعني أنه يجب عليها أولًا أن تقدم نظرية أقوى للدولة لكي تحلّ محل نظرية الدولة الموجودة في الواقعية الكلاسيكية، ويجب عليها ثانيًا أن تقدم نظرية أقوى للحرب لتحل أيضًا محل نظرية الحرب الموجودة في الواقعية البنيوية.

(48) Christensen, *Useful Adversaries*, p. 248.

الفصل السادس

المكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة هل التعاون ممكن في السياسة الدولية؟

مقدمة

إن التعاون الدولي هو شبكة من العلاقات والبنى والقواعد المؤسسة بين الدول، والتي تسعى من خلالها لتصريف أعمالها وخدمة مصالحها. بمعنى آخر، هو أحد أشكال التفاعل المؤسساتي المنظم بالقواعد والمعايير الذي يهدف إلى إنجاز أهداف الدولة بوساطة سياسة الاستخراج الخارجية[1]. ويختلف التعاون الدولي بحسب مجاله وقضيته؛ إذ يمْكن أن يندرج في نطاق قضايا السياسة الدنيا (Low Politics)، كالتعاون في مجال البريد والنقل الجوي، أو أمور أخرى متعلقة بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، أو ربما يتصل بقضايا السياسة العليا (High Politics)، كالتعاون في المجالات الأمنية والعسكرية. ومن دون أدنى شك، تنظر الدول إلى التعاون في هذين المجالين بشكل مختلف؛ فالمكاسب المحصلة من التعاون في قضايا الرفاهية لا تؤثر في ميزان القوى كما تفعل المكاسب المحققة من التعاون الأمني والعسكري. وفي الواقع، إذا كان من البدهي ألّا تجد الدولة أي منفعة تُذكر في قطع الاتصال البريدي مع الدول الأخرى، فربما يكون من

(1) الاستخراج الخارجي هو سياسة الدولة لاستخراج الموارد المادية والرمزية من بيئتها الخارجية (النسق الدولي). لمزيد من التفصيل بشأن مفهوم الاستخراج الخارجي، يُنظر الدراسة القيّمة التي أعدّها مايكل ماستندينو ومعاونوه: Michael Mastanduno, David A. Lake and John G. Ikenberry, «Toward a Realist Theory of State Action,» *International Studies Quarterly*, vol. 33, no. 4 (December 1989), pp. 457-474.

مصلحتها قطع تعاونها معها في مجال نقل التكنولوجيا أو دمج النظم الدفاعية، إذا رأت أن ميزان القوى سيميل ضدها في المدى البعيد.

استند الواقعيون إلى هذا المنطق للمجادلة في أن التعاون لا يكون دائمًا الخيار الأمثل للدول ولا يشكل دعامة للسلام، كما يفترض الليبراليون؛ فإنجاز التعاون الدولي يظل متوقفًا على شيئين: **أولًا**، الأرباح المحصلة من التبادل، **وثانيًا**، مدى تأثيرها في ميزان القوى بين الدولتين. ويتفق الليبراليون مع الواقعيين بشأن مسألة الأرباح، لكنهم يرفضون فكرة ميزان القوى؛ فهم يعتقدون أن الدول تتعاون سعيًا لزيادة المكاسب والأرباح، مهما يكن التأثير الذي تحدثه في زيادة القوة النسبية أو نقصانها. إن المنطق الذي يستند إليه الليبراليون بسيط للغاية، وهو كما يلي: بما أن التعاون يفيد كلتا الدولتين، فمن غير المهم إن كان سيزيد في قوة إحداهما على حساب الأخرى.

شكّل هذا الخلاف في أمر حوافز التعاون معالمَ النقاش بين الواقعيين والليبراليين طوال العقود الثلاثة الأخيرة، للإجابة عن اللغز التجريبي الآتي: هل التعاون ممكن في السياسة الدولية؟ ويمكن أن نلخص حجج النقاش في الأجوبة المبدئية التي ساقها كلا المعسكرين لحل هذا اللغز؛ فبالنسبة إلى الليبراليين، إذا نظرت الدول إلى الأرباح الصافية فحسب، فإنها ستتعاون بعضها مع بعض، بينما بالنسبة إلى الواقعيين، إذا نظرت الدول إلى النتائج التوزيعية (الآثار الأمنية)، فإنها لن تتعاون. هذا يعني أن المسألة برمّتها لا تتعلق بالأرباح والمكاسب في حد ذاتها، بل في طريقة تقسيمها.

عندما تتعاون دولتان في أي مجال من المجالات، فإنهما تواجهان طريقتين لتقسيم الأرباح، سواء من ناحية المكاسب النسبية (Relative Gains) أو من ناحية المكاسب المطلقة (Absolute Gains). ويرجع أصل التمييز بينهما إلى الخلاف حول كيفية **توزيع الأرباح** والمكاسب الناجمة عن التعاون، حيث يعتقد معظم الواقعيين أن المكاسب النسبية، إضافة إلى الغش، هي من بين أشد القيود التي تمنع إنجاز التعاون بين الدول. في المقابل، يجادل المؤسساتيون الليبراليون في أن المكاسب المطلقة هي الحافز الذي يقود الدول إلى التعاون بينهما.

تعني المكاسب المطلقة أن كل دولة تهتم **بتحقيق الحد الأقصى من الأرباح من دون أن تهتم كثيرًا بالأرباح التي تجنيها الدولة الأخرى**. في المقابل، تعني المكاسب النسبية أن كل دولة **لا تنظر إلى المكاسب التي تجنيها فحسب، بل تنظر أيضًا إلى كمية المكاسب التي تجنيها الدولة الأخرى من التعاون، مقارنة بمكاسبها**[2]. بمعنى آخر، لا تحتاج الدول المهتمة بالمكاسب المطلقة سوى إلى التأكد من أن «الكعكة» تزداد اتساعًا وأنها ستحصل على المزيد منها، في حين أن الدول التي تركز على المكاسب النسبية ستكون أكثر اهتمامًا بكيفية تقسيم «الكعكة»، الأمر الذي من شأنه أن يعقّد جهد التعاون في ما بينها[3]. وكان والتز أول من أشار إلى هذا التمييز في خمسينيات القرن العشرين، عندما اعتبر المكاسب النسبية والمطلقة أحد أنواع مشكلات التوزيع؛ حيث أشار إلى أن النشاط الذي ينخرط فيه الرجال والدول نادرًا ما يقابل أنموذج المجموع الصفري، وهو، بدلًا من ذلك، **لعبة عامة** لا يكون فيها مكسب لاعب معيّن خسارة للاعب آخر بالضرورة. وهذا ما دفع والتز إلى تأكيد أن المشكلة لا تكمن في وجود «فطيرة» سيتم اقتسامها، وإنما في كيفية أو طريقة تقسيمها، وهذا هو الأهم[4].

أولًا: صعوبة التعاون في ظل المكاسب النسبية

يعتقد الواقعيون البنيويون أن الدول تعمل دائمًا وفق منطق المكاسب النسبية، الأمر الذي يجعل التعاون في السياسة الدولية صعب المنال. ويعود السبب الكامن

---

(2) لإلقاء نظرة على أهم الدراسات في شأن المكاسب النسبية/ المطلقة، ينظر:
Kenneth N. Waltz: *Man: The State and War: A Theoretical Analysis* (New York: Columbia University Press, 1954), pp. 197-198, 202-203, and *Theory of International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979), pp. 105-106; John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton and Company, 2002), p. 52; Joseph M. Grieco: *Cooperation Among Nations: Europe, America, and Non-Tariff Barriers to Trade*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca: Cornell University Press, 1990), and «Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism,» *International Organization*, vol. 42, no. 3 (Summer 1988), p. 487.

(3) John J. Mearsheimer: «The False Promise of International Institutions,» *International Security*, vol. 19, no. 3 (Winter 1994-1995), p. 13, and «Power and Fear in Great Power Politics,» in: G. O. Mazur (ed.), *One Hundred Year Commemoration to the Life of Hans Morgenthau, 1904-2004* (New York: Semenenko Foundation, 2004), p. 195.

(4) Waltz, *Man*, pp. 202-203.

وراء هذا التفضيل إلى اعتبارات البقاء والمنافسة الأمنية؛ إذ إن تصور الواقعيين المكاسب النسبية يقوم على فكرة أن الدول التي تعيش في البيئة الأناركية تكون حساسة جدًا تجاه أمنها وبقائها وحداتٍ مستقلة[5]. وكتب والتز في فقرة شهيرة: «عندما يكون التعاون من أجل تحقيق المكاسب المتبادلة ممكنًا، ينبغي للدول التي تبدو غير آمنة أن تتساءل عن الكيفية التي سيتم بها تقسيم المكاسب؛ فهي ليست مرغمة على التساؤل كم 'يكسب كلانا؟' بل 'من يكسب أكثر؟'»[6].

يتفق الواقعيون البنيويون على فكرة أن الدول تبقى قلقة دائمًا من أن يغدو صديق اليوم عدو الغد، وبمعنى أدق، هي تظل خائفة من أن المكاسب المشتركة التي تفيد الصديق في الحاضر ربما تجعل منه عدوًا خطرًا محتملًا في المستقبل. لهذا، يعتقد الواقعيون البنيويون، ولا سيما الدفاعيون منهم، أن من الحكمة أن تمنح الدول المكاسب التي يجنيها شركاؤها في التعاون انتباهًا جديًا. ويذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، إلى حد الاستنتاج أن الهدف الرئيس الذي تصبو إليه الدول في أي علاقة تعاونية ليس تحقيق الربح، وإنما منع الآخرين من تحقيق التقدم في قدراتهم النسبية[7]. لهذه الأسباب كلها، يتوقع الواقعيون البنيويون أن ترفض الدول الانضمام إلى الترتيبات التعاونية (أو تحد من التزامها نحوها) إذا كانت تعتقد أن شركاءها في التعاون سيجنون مكاسب نسبية أكبر منها. بالتالي، كإجراء دفاعي منها، ستتجنب هذه الدول التعاون جملة، على الرغم من أن الاشتراك فيه سيمنحها مكاسب مطلقة كبيرة[8].

إن أهم أثر تمارسه الأناركية في تشكيل تفضيل المكاسب النسبية، هو إطلاق عنان **المنافسة الأمنية**. ويعتقد معظم الواقعيين البنيويين أن المنافسة الأمنية هي

(5) للنظر في تأثير الأناركية في دوافع باحثي الأمن، ينظر: Robert Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma,» *World Politics*, vol. 30, no. 2 (January 1978), pp. 167-214; Charles L. Glaser, «Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help,» *International Security*, vol. 19, no. 3 (Winter 1994-1995), pp. 50-90, and Jeffrey W. Taliaferro, «Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited,» *International Security*, vol. 25, no. 3 (Winter 2000-2001), pp. 128-161.

(6) Waltz, *Theory of International Politics*, p. 105.

(7) Grieco, «Anarchy and the Limits of Cooperation,» pp. 487, 498.

(8) Ibid., p. 499.

من بين أهم مخرجات الأناركية التي تجعل التعاون بين الدول صعبًا، وربما مستحيلًا في بعض الأحيان. يستند هذا الاستنتاج إلى حجة في منتهى البساطة: عندما يصبح الأمن سلعة نادرة، تصبح الدول منشغلة بالمكاسب النسبية أكثر من المكاسب المطلقة. ويلخص ميرشايمر هذه العلاقة في بضع كلمات: «متى يكن الأمن شيئًا نادرًا، ترفض [الدولة] التعاون الذي من شأنه أن يحقق مكاسب اقتصادية مطلقة، وإذا كانت الدولة الأخرى ستستفيد من المحصول أكثر منها، يسود الخوف من أن تتمكن من تحويل مكاسبها إلى قوة عسكرية، ثم تستخدم هذه القوة من أجل الكسب باستخدام الإكراه في دورات لاحقة»[9]. بناءً على هذا المنطق، يصبح توزيع المكاسب التعاونية في ظل بعض الأوضاع مرادفًا لتوزيع القوة. لهذا، فإن اهتمام الدول بميزان القوى يقودها إلى التركيز على المكاسب النسبية، لأنها تعكس السياسة التي تهتم بالمراقبة المستمرة لقوة الأطراف الأخرى المشكّلة الميزان[10]. بناء عليه، إذا كانت الدول لا تستطيع تحقيق مكاسب تعكس موازين القوى الراهنة بشكل دقيق، فإن إنجاز هدف التعاون سيظل في غاية الصعوبة[11].

إن إصرار الواقعية على تفسير تفضيل الدول المكاسب النسبية بالإحالة إلى مخرجات الأناركية (المنافسة الأمنية) لم يرضِ نقادها. لكن قبل التطرق إلى النقد الذي طرحه النيوليبراليون (المعارضون التقليديون)، لا بأس في أن نشير في عجالة إلى الاعتراضات التي قدّمها بعض علماء الواقعية نفسها (خصوصًا النسخ الدفاعية والنيوكلاسيكية)[12]؛ فتشارلز غلازر، وهو واقعي

(9) John J. Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War,» *International Security*, vol. 15, no. 1 (Summer 1990), p. 44.

(10) Mearsheimer, «Power and Fear,» p. 195.

(11) Mearsheimer, «Back to the Future,» p. 45.

(12) لإلقاء نظرة على أهم أدبيات الواقعية الدفاعية، ينظر: Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma;» Barry R. Posen, *The Sources of Military Doctrine: France, Britain and Germany Between The World Wars* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984); Kenneth N. Walt, «The Origins of War in Neorealist Theory,» *Journal of Interdisciplinary History*, vol. 18, no. 4 (Spring 1988); Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca: Cornell University Press, 1991), and Stephen Van Evera, *Causes of War: Power and the Roots of Conflict*, Cornell Studies in Security Affairs (Cornell: Cornell University Press, 1999).

دفاعي، أشار إلى أنه ينبغي، في ظل مجموعة كبيرة من الأحوال، ألّا يكون اهتمام الدول بالتعاون الأمني مقيدًا بمشكلات المكاسب النسبية. وجادل في أن مفتاح فهم المكاسب النسبية في المجال الأمني يكمن في تأطير هذه المسألة بشكل صحيح. وهو يعتقد أن علينا أن نميز أولًا بين أدوات السياسة وغاياتها - أي القيمة التي تنتجها السياسة. فـ «في المجال الأمني»، كما يقول، «تكون الأصول العسكرية أدوات السياسة، في حين أن الأمن هو الغاية»(13). ويكمن الخطأ، بحسب تقديره، في طريقة صوغ المسألة، بالنظر إليها من زاوية القلق بشأن المكاسب النسبية في الأصول العسكرية، ولهذا، يؤكد: «إذا كانت هناك مشكلة المكاسب النسبية في المجال الأمني، فيجب أن تكمن المشكلة في مكان آخر»(14). والدولة تشعر بالقلق تجاه المكاسب النسبية في المجال الأمني إذا كان التعاون يزيد في أمن خصمها أكثر مما يزيد في أمنها، وإذا كانت ستؤدي هذه الخسارة النسبية في الأمن بدورها إلى إنقاص قوّتها وتأثيرها الدوليين. ولكن غلازر يؤكد أن منطق المعضلة الأمنية يقودنا إلى الاستنتاج الآتي: تؤدي الزيادة في أمن الخصم في كثير من الأحيان إلى الزيادة في أمن الدولة، لأن حوافز اعتماد سياسة خارجية توسعية تنخفض لدى الخصم، بالتالي لن يشكّل هذا الخصم تهديدًا جديًا على الإطلاق. لهذا، يعتقد غلازر أن الحجة القياسية للواقعية البنيوية تنبأت بالتعاون بقدر أقل ممّا كان مفترضًا، تاركة بذلك ثغرة ملأتها حجج المؤسساتية النيوليبرالية(15).

انتقد واقعيون نيوكلاسيكيون أيضًا اهتمام الواقعيين البنيويين المفرط بالمكاسب النسبية، حيث أشار شويلر إلى أن تركيزهم على الدوافع الأمنية التي تحرك سلوك الدولة قادهم إلى اعتماد **تحيز الوضع الراهن** (*Status-Quo* Bias) في تفسيراتهم السياسة الدولية. ويعتقد شويلر أن حجج الواقعية البنيوية بشأن المكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة ليست مضللة فحسب، لكنها لا

(13) Charles L. Glaser, *Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation* (New Jersey: Princeton University Press, 2010), pp. 132-133.

(14) Glaser, «Realists as Optimists,» p. 75.

(15) Ibid., p. 85.

يمكن أن تُستنتج منطقيًا من الفرضية النظرية للوحدات الساعية للأمن. «لتصحيح هذا الخطأ»، يقول شويلر، «يجب أن تعيد النيوواقعية الدولة التعديلية»(16). ويكمن المنطق وراء إعادة هذا النوع من الدولة في الآتي: عادة ما تكون الدولة التعديلية غير مبالية بالمكاسب النسبية (أي كم يجني الطرف الآخر) لأن هدفها الأساسي ليس الأمن بل التوسع. ويضرب شويلر مثلًا بالحلف الذي أبرمه هتلر مع الاتحاد السوفياتي إبان الحرب العالمية الثانية؛ فعلى الرغم من أن التعاون كان سيفيد ستالين أكثر منه، فإنه قرر المضي قُدمًا فيه وتحمّل تبعات الإنقاص من أمن ألمانيا، وذلك لأنه لم يكن مهتمًا بالأمن وإنما بالتوسع. ويوضح شويلر المغزى من فكرته كالآتي: «إن الهدف الرئيس للدول التعديلية غير المحدودة، مثل ألمانيا النازية، هو تحسين قوّتها النسبية في النسق الدولي، حتى على حساب أمنها الموقت. لذلك، من المعقول أن تدخل هذه الدولة إلى الترتيبات التعاونية التي تكسب فيها أقل نسبيًا من شركائها»(17). ويستنتج شويلر أن النظرية الواقعية يجب أن تبنى على فرضية أن هناك دولًا تريد **التوسع غير الأمني** (لأسباب غير أمنية)، أو أن هناك فرصة معقولة بأن تصبح عدوانية في المستقبل. و«من دون هذه الفرضية»، وفق ما يقول شويلر، «لن تكون هناك مشكلة المكاسب النسبية للتعاون في ظل الأناركية»(18).

ثانيًا: إمكان التعاون في ظل المكاسب المطلقة

يجادل المؤسساتيون النيوليبراليون في أن تشجيع الدول على العمل من منطلق المكاسب المطلقة هو من أهم الطرائق المؤدية إلى تحقيق التعاون. ويؤكد كيوهان (على نقيض معظم الواقعيين البنيويين) أن الدول تحاول أساسًا زيادة مكاسبها المطلقة لأن تفضيلات الدول «تستند إلى تقديراتها لرفاهيتها لا لرفاهية

(16) Randall L. Schweller, «Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?,» *Security Studies*, vol. 5, no. 3 (Spring 1996), p. 92.

(17) Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (New York: Columbia University Press, 1998).

(18) Schweller, «Neorealism's Status-Quo Bias,» p. 120.

الآخرين»[19]. وعلى عكس كثير من العلماء الذين ينظرون إلى التفاعل من منظور **معضلة السجين** (Prisoner's Dilemma)، ينطلق كيوهان في تحليله لمشكلة التعاون من أنموذج معضلة السجين **التكرارية** (انظر تفصيلها في الفصل الثامن). وتحتوي هذه اللعبة، كما يشير روبرت أكسلرود، درسًا غاية في الأهمية للفواعل المتفاعلة، ويتلخص في فكرة أن التبادل البسيط ينجح من دون أن يقوم الطرف الآخر الذي نتفاعل معه بأفضل ما يمكنه القيام به. يقول أكسلرود: «إن النجاح يكمن في انتزاع التعاون من الآخرين، لا هزيمتهم»[20]. وبمعنى آخر، إن مفتاح هذه العملية لا يكمن في التغلب على الآخرين، بل في انتزاع التعاون منهم.

إن مصدر تمييز المؤسساتية النيوليبرالية بين المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة يكمن في ما إذا كانت الدول أكثر اهتمامًا بالفوز أو العمل بشكل جيد؛ فإذا كانت الحالة الأولى، فإن السياسة الدولية ستكون ساحة المكاسب النسبية، أمّا إذا كانت الحالة الثانية، فستكون ساحة المكاسب المطلقة[21]. بالتالي، ستركز الدول على مكاسبها الفردية ولن تبالي بمكاسب الآخرين. وسواء أكان التعاون يؤدي إلى مكاسب أم إلى خسائر نسبية، فإنه ليس مسألة مهمة بالنسبة إلى الدول ما دام يجلب معه مكاسب مطلقة في النهاية[22].

يعتقد المؤسساتيون النيوليبراليون، متفقين مع الواقعيين البنيويين، أن ما يقيد التعاون بين الدول ليس المكاسب النسبية في ذاتها، وإنما واقع أن الأمم تعيش في بيئة أناركية دائمة، حيث لا وجود لسلطة مركزية تعمل كمحكّم نهائي يفرض الحدود على انتهاكات الغش والاستغلال. وبالتالي، فإن المسألة تكمن في تفسير

(19) Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984), p. 66.

(20) Robert Axelrod, «The Evolution of Cooperation,» in: Anatoly Gromyko and Martin Hellman (eds.), *Breakthrough: Emerging New Thinking: Soviet and Western Scholars Issue a Challenge to Build a World Beyond War* (New York: Walker and Company, 1988), p. 185.

(21) Duncan Snidal, «International Cooperation among Relative Gains Maximizers,» *International Studies Quarterly*, vol. 35, no. 4 (December 1991), p. 389.

(22) Robert Powell, «Absolute and Relative Gains in International Relations Theory,» *American Political Science Review*, vol. 85, no. 4 (December 1991), p. 1303.

ما أصبح يُعرف بمشكلة «التعاون في ظل الأناركية»[23]. وعلى الرغم من اعتراف المؤسساتيين النيوليبراليين بآثارها الخبيثة، فإنهم يؤكدون أن الأناركية لا تعوّق التعاون بين الدول كما يدّعي الواقعيون البنيويون، وأنها تظل قادرة على التغلب على قيودها والوصول إلى الترتيبات التعاونية بسهولة. ولإثبات هذا الحكم، قدّم دانكان سنايدل أنموذجًا بديلًا أوضح فيه أن حتى إذا وافقنا على الحالة اللاواقعية التي تُعطي فيها الدول المكاسب النسبية أولوية كاملة بغضّ النظر عن حجم المكاسب المطلقة، فإن التعاون في ظل الأناركية يبقى ممكنًا[24]. ويعتقد سنايدل أن مخاوف المكاسب النسبية لا تمنع التعاون إلّا في تلك الحالات المحدودة التي توجد فيها دولتان فقط تركزان حصريًا على مكاسبهما النسبية. وفي هذه الحالة، حيث يوجد فاعلان اثنان فقط، يمكن أن تتشكل علاقاتهما كلعبة مجموع صفري – تلك التي يكون فيها مكسب أحد الأطراف هو بالضرورة خسارة للطرف الآخر (+1، –1)، بالتالي، تكون علاقاتهما مكافئة لـ «معضلة السجين»، الأمر الذي يدل على صعوبة التعاون. لكن، يؤكد سنايدل أن التعاون يمكن أن يظهر في حالات أخرى – حتى مع مخاوف المكاسب النسبية، خصوصًا في تلك الحالات التي لا تكون فيها اللعبة معضلة السجين أو متى يتجاوز عدد اللاعبين اثنين[25].

بيّن سنايدل في أنموذجه أيضًا أن الزيادة في أهمية المكاسب النسبية يمكن أن تحوّل الألعاب التعاونية (مثل لعبة التأمين) إلى ألعاب تنازعية (مثل «معضلة السجين»). وعندما تكون أهمية المكاسب النسبية طاغية، تتحول اللعبة إلى «معضلة السجين» ذات المجموع الصفري. ولكن بزيادة عدد الدول (اللاعبين)، يصبح من الممكن تغيير طبيعة اللعبة من «معضلة السجين» ذات المجموع الصفري إلى ألعاب التأمين، حيث إن في إمكان جميع الأطراف الاستفادة من

(23) بشأن موضوع التعاون في ظل الأناركية، ينظر: Robert Axelrod and Robert Keohane, «Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions,» *World Politics*, vol. 38, no. 1 (October 1985), pp. 226-254, and Kenneth A. Oye (ed.), *Cooperation Under Anarchy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986).

(24) Snidal, «International Cooperation,» p. 389.

(25) Duncan Snidal, «Relative Gains and the Pattern of International Cooperation,» *American Political Science Review*, vol. 85, no. 3 (September 1991), p. 702.

التفاعل بشكل متبادل وفي وقت واحد. لذلك، يعتقد سنايدل أن كلما زاد عدد الدول، زالت مخاوف المكاسب النسبية[26].

اكتشف سنايدل، من خلال اعتماده على فرضية طبيعة الفواعل وعددهم، نتائج عدة مهمة؛ فهو وجد - مثلًا - أن الدول الصغيرة أشد حذرًا من الدول الكبيرة في ما يتعلق بالمكاسب النسبية. وهذا يعني، بالنسبة إلى أي زوج معيّن من الدول، أن الدولة الأصغر ستكون أكثر اهتمامًا بالمكاسب النسبية الناجمة عن تفاعلهما. ويمكن أن تتغلب الدولة الكبيرة على تردد الدولة الصغيرة في التعاون عبر منحها حصة تفوق حصتها من الأرباح. ويرى سنايدل أن من مصلحة الدولة الكبيرة القيام بذلك لأنها تفضل الترتيب التعاوني غير المتكافئ على عدم التعاون. بالتالي، ربما يكون التوزيع اللامتكافئ للمكاسب المطلقة ضروريًا للاتفاقات التعاونية بين الدول القلقة بشأن المكاسب النسبية[27]. ووجد سنايدل في نتائجه أيضًا أن الدول الكبيرة حساسة بعضها تجاه بعض في ما يتعلق بالمكاسب النسبية، بينما تبقى الدول الصغيرة حساسة جدًا تجاه القوى العظمى. لهذا، تجد الدول الصغيرة سهولة في التعاون في ما بينها أكثر مما تفعل الدول الكبرى. وزيادة على ذلك، جادل سنايدل في أن حجة المكاسب النسبية تنطبق - فقط - في عالم الثنائية القطبية الضيق؛ إذ بيّن في أنموذجه، على نقيض تفضيل بعض الواقعيين البنيويين الثنائية القطبية على التعددية القطبية بسبب اهتمام الدول بالمكاسب النسبية، أسبابَ عدم وجود ضرورة لمتابعة المكاسب النسبية في عالم التعددية القطبية؛ فبما أن سلوك الدولة العقلاني لا يتأثر كثيرًا بالمكاسب النسبية، فإن التعاون سيكون أسهل في ظل التعددية القطبية[28].

بشكل عام، تؤكد نتائج سنايدل أن فرضية الواقعية البنيوية، التي تنص على أن السعي لجني المكاسب النسبية يحد من إمكان التعاون الدولي، غير قابلة للتعميم؛ فهي لا تنطبق إلّا في الحالة الخاصة بالثنائية القطبية الضيقة بين الدول التي تهتم بالمكاسب النسبية فحسب. وسرعان ما تتقلص صدقيتها إذا كانت مخاوف المكاسب النسبية أقل من المجموع الصفري، أو إذا كانت المكاسب المطلقة

(26) Ibid., p. 719.

(27) Ibid., p. 720.

(28) Ibid., p. 721.

الأولية بين الدول ليست لعبة «معضلة السجين»، أو (بشكل خاص) إذا ارتفع عدد الدول إلى ثلاث أو أكثر. ويستنتج سنايدل في النهاية، فيقول: «بما أن هذه الشروط تشمل في مجملها الظواهر السياسية الدولية بأغلبيتها، فإن المكاسب النسبية لا تحد من التعاون الدولي»[29].

في مقالة مرجع، وبناء على أفكار سنايدل بشأن تأثير القطبية، رأى بيتر ليبرمان أن ليس هناك احتمال أن تتدخل المكاسب الاقتصادية النسبية في التعاون في الأنساق الدولية المتعددة القطب. ودرس حالتين لاختبار فرضية المكاسب النسبية في العوالم المتعددة القطب: التجارة البريطانية مع ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى والتجارة الأميركية مع اليابان في العقد الذي سبق الحرب العالمية الثانية. في كلتا هاتين الحالتين، أدرك المسؤولون البريطانيون والأميركيون ازدياد التهديدات نتيجة تزايد المكاسب النسبية للمنافسين. ويعتقد ليبرمان أنه إذا كانت المكاسب النسبية مهمة في الأنساق المتعددة الأقطاب، وجب أن تكون مهمة في هاتين الحالتين بالذات. ولكن على الرغم من ذلك، لم تقم بريطانيا ولا الولايات المتحدة بالحد من التجارة حتى بداية الحرب. وبهذه النتيجة استنتج ليبرمان أن نظرية المكاسب النسبية فشلت في اختبارين في غاية السهولة[30]. فإذا أخفقت

(29) Ibid., p. 722.

انتقد جيمس موشر أنموذج سنايدل عندما لاحظ أن تحليله في ما يتعلّق بكيفية تأثير زيادة عدد الدول في النسق في مخاوف المكاسب النسبية، ناقص بسبب الفرضيتين الضمنيتين الخاطئتين. **أولًا**، تحديد ما تعني زيادة عدد الدول في النسق، و**ثانيًا**، التركيز على مخاوف المكاسب «المطلقة» النسبية. وجادل موشر في أن الآلية التي تؤدّي اليوم إلى التغيير في عدد الدول في النسق تتم عبر تقسيم الدول أو عبر اندماجها. ورأى أنه ينبغي لنا أن نركز على مخاوف مكاسب «النسبة المئوية» النسبية بدلًا من مخاوف المكاسب «المطلقة» النسبية. وباستعمال هاتين الفرضيتين البديلتين، أعاد موشر تحليل تأثير زيادة عدد الدول في النسق بإمكان التعاون، وبيّن أن الزيادة في عدد الدول في النسق، على نقيض أنموذج سنايدل، لا تخفف مخاوف المكاسب النسبية. لمزيد من التفصيل، ينظر: James S. Mosher, «Relative Gains Concerns When the Number of States in the International System Increases,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 47, no. 5 (October 2003), p. 643.

وينظر أيضًا: Jeffrey Berejikian, «The Gains Debate: Framing State Choice,» *American Political Science Review*, vol. 91, no. 4 (December 1997), pp. 789-805, and James Morrow, «When do 'Relative Gains' Impede Trade?,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 41, no. 1 (February 1997), pp. 12-37.

(30) Peter Liberman, «Trading with the Enemy: Security and Relative Economic Gains,» *International Security*, vol. 21, no. 1 (Summer 1996), p. 149.

مخاوف المكاسب النسبية في قطع التجارة أو عرقلتها في ظل تعددية القطب متى يكون تهديد الحرب جديًا، فإننا لن نتوقع أن تمنع التعاون بين الدول الأكثر أمنًا. ولأن الردع النووي يوفر هامشًا إضافيًا من الأمن بين القوى العظمى الراهنة، فإنه ليس هناك احتمال أن تعرقل المخاوف الأمنية التعاون الاقتصادي بينها[31]. ويعتقد ليبرمان أن حساسية الدولة تجاه المكاسب النسبية تعتمد على درجة التهديد الأمني المشكل من الشركاء الاقتصاديين ومدته، ولكن هذه الحساسية تكون منخفضة في الأنساق الدولية المتعددة القطب، خصوصًا عندما يكون الدفاع متفوقًا على الهجوم[32]. هكذا، يجب أن تكون النتائج الأمنية للمكاسب الاقتصادية النسبية منخفضة في الأنساق المتعددة القطب، حتى بين الخصوم، خصوصًا بين الدول التي تملك الأسلحة النووية[33].

يتفق مارك بوش وإيريك رينهارت مع تحليل سنايدل، ويؤكدان أن المخاوف من المكاسب النسبية لا تستطيع وحدها تفسير قلة التعاون بين الدول بشكل كافٍ[34]. واستنتج الباحثان، من خلال استخدام المحاكاة الحاسوبية للاستراتيجيات الـ63 المقدمة للعبة في بطولة أكسلرود، وباعتماد فرضيات جارفيس بشأن التعاون في

(31) Ibid., p. 151.

(32) تعود هذه الفكرة إلى نظرية ميزان الهجوم/ الدفاع، وهي نظرية ترى أن فرضيتها الأساسية هي متى تمنح التكنولوجيا المتوافرة المدافع التفوق في ساحة المعركة على حساب المهاجم، أي متى يتمتع الدفاع بتفوق كبير على الهجوم، تكون الحرب أقل احتمالًا. في المقابل، عندما تعطي التكنولوجيا التفوق للمهاجم على حساب المدافع، أي متى يتمتع الهجوم بتفوق كبير على الدفاع، تكون الحرب أكثر احتمالًا. بالتالي، وعلى المستوى النظري في الأقل، يرتبط السلام بهيمنة الدفاع وتفوقه، فيما ترتبط الحرب بهيمنة الهجوم وتفوقه. للمزيد عن النظرية، ينظر: George H. Quester, *Offense and Defense in the International System* (New York: John Wiley, 1977); Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma;» Ted Hopf, «Polarity, the Offense-Defense Balance, and War,» *American Political Science Review*, vol. 85, no. 2 (June 1991), pp. 475-494; Sean M. Lynn-Jones, «Offense-Defense Theory and its Critics,» *Security Studies*, vol. 4, no. 4 (1995), pp. 660-691; Stephen Van Evera, «Offense, Defense, and the Causes of War,» *International Security*, vol. 22, no. 4 (Spring 1998), pp. 5-43; Charles L. Glaser and Chaim Kaufmann, «What Is the Offense Defense Balance and Can We Measure It?,» *International Security*, vol. 22, no. 4 (Spring 1998), pp. 44-82.

(33) Ibid., p. 155.

(34) Marc L. Busch and Eric R. Reinhardt, «Nice Strategies in a World of Relative Gains: The Problem of Cooperation under Anarchy,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 37, no. 3 (September, 1993), p. 428.

ظل المعضلة الأمنية، أن التعاون يمكن أن يظهر حتى عندما تكون الاستراتيجيات **السيئة** ومخاوف المكاسب النسبية سائدة، ما دامت الاستراتيجيات الانتقامية قائمة (ارتداد- ارتداد)[35].

بيّنت سوزان فيرنر أيضًا أن المخاوف الأمنية (عكس ادعاء الواقعية البنيوية) لا تعرقل التعاون بالضرورة، بل على العكس من ذلك، يمكن أن توطد الأرضية لظهوره. وترى فيرنر أنه يمكن تفسير الأنماط الدائمة للتعاون حتى إذا قبلنا بأن أفعال الدول مفروضة بالمخاوف الهجومية. وحتى إذا لم تكن هناك سلطة مركزية في السياسة الدولية، وإذا كانت المخاوف الأمنية سائدة، فإن الدول لا تهتم بالمكاسب النسبية بالضرورة، ويكون التعاون ممكنًا أكثر ممّا يدعي الواقعيون البنيويون[36]. في الواقع، وكما تشير فيرنر، بينما تخاف كل دولة مكاسب بعض الدول، فإنها تفضل مكاسب دول أخرى. إن المشكلة الأساسية في عرقلة التعاون تكمن، بحسب الباحثة، في توفيق الصراعات التوزيعية الممثّلة بألعاب التنسيق والانسجام، أي تحصيل التعاون المتبادل (تعاون- تعاون)، بدلًا من السعي للفوز في هذه الصراعات الممثّلة في لعبة «معضلة السجين» ذات المجموع الصفري. وكتبت فيرنر: «ربما يعرض التنافس التوزيعي على حدود باريتو تفسيرًا لحالات الفشل في الجهد التعاونية أفضل من مخاوف المكاسب النسبية»[37]. بالتالي، يبقى التعاون دومًا ممكنًا، حتى في الحالات التي تكون فيها المخاوف الأمنية مرتبطة ببقاء الدولة ومكاسبها النسبية.

انضم ديفيد روسو إلى النقاش النظري، محاولًا اكتشاف الحالات التي يكون فيها **بروز** (Salience) المكاسب النسبية كبيرًا. وحدد في مقاله **دوافع للاختيار** (2002) أهمية المكاسب النسبية في أربعة متغيرات إجرائية: **أولًا**، تتفاوت أهمية المكاسب النسبية عبر المشاركين، حيث يكون الأفراد الذين يمتلكون نظم اعتقاد واقعية أكثر احتمالًا لتأكيد أهمية المكاسب النسبية من

(35) Ibid., pp. 428, 430, 443.

(36) Suzanne Werner, «In Search of Security: Relative Gains and Losses in Dyadic Relations,» *Journal of Peace Research*, vol. 34, no. 3 (August 1997), p. 289.

(37) Ibid., p. 290.

أولئك الأفراد الذين يمتلكون نظم اعتقاد مثالية[38]. وتتضمن الأفكار الموجودة في نظام اعتقاد الأفراد الواقعيين: (أ) الاعتقاد بكفاءة القوة العسكرية؛ (ب) الاعتقاد بوجود تفضيلات تنازعية؛ (ج) التقويم الذاتي الذي ينص على أن الاعتبارات الأمنية يجب أن تسيطر على الاعتبارات الأخلاقية؛ (د) الاعتقاد بانعدام تأثير المنظمات الدولية. **ثانيًا**، تؤثر طبيعة الخصم في أهمية المكاسب النسبية؛ فالدول التي تُرى تهديدًا اقتصاديًا أو عسكريًا مرشحة لإثارة المخاوف حول المكاسب النسبية أكثر من الدول غير المهددة. **ثالثًا**، يؤثر سياق الدولة بشدة في أهمية المكاسب النسبية، حيث تكون أهمية المكاسب النسبية مرتفعة عادة في القضايا الأمنية مقارنة بالقضايا غير الأمنية. ويجب أن يكون القلق إزاء المكاسب النسبية في القضايا الاقتصادية معتدلًا. وعلى الرغم من إمكان تحويل المكاسب الاقتصادية إلى قوة عسكرية في النهاية، فإن التهديد المباشر يكون أقل احتمالًا في القضايا الأمنية. **رابعًا**، يستخدم الأفراد في أغلب الأحيان الاستراتيجيات البديلة (مثل العدالة) أو الاستراتيجيات المختلطة (مثل زيادة مجال المكاسب النسبية والمطلقة) بدلًا من استراتيجية المكاسب النسبية أو المكاسب المُطْلقة **المحض**؛ فعلى سبيل المثل، ربما يستخدم بعض الأفراد قاعدة العدالة أو الإنصاف لتوجيه الاختيارات (مثل يجب أن تستفيد الدول كلها من التبادلات بالتماثل). ويجب أن يكون الأفراد الذين يستخدمون مثل هذه الاستراتيجيا راغبين في التخلي عن فرص الحصول على المكاسب النسبية (أو المطلقة)[39].

ثالثًا: البحث عن أرضية مشتركة

بعيدًا عن نقاش المكاسب النسبية والمطلقة ذات المجموع الصفري، قدّم بعض المنظّرين وجهات نظر توليفية بين طروحات الواقعية البنيوية والنيوليبرالية؛ إذ قدّم روبرت باول أنموذجًا نظريًا أعاد فيه صوغ المشكلة بالكامل، فبيّن أن من

(38) David L. Rousseau, «Motivations for Choice: The Salience of Relative Gains in International Politics,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 46, no. 3 (June 2002), p. 395.

(39) Ibid., pp. 395-400.

الأفضل أن تُرى سمات مهمة كثيرة في الواقعية البنيوية والمؤسساتية النيوليبرالية كحالات خاصة من أنموذج بسيط للنسق الدولي الذي يكون فيه التغير في سلوك الدول، والتعاون، خصوصًا القلق في ما يتعلّق بالمكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة، غير مرتبط بفرضيات مختلفة بشأن تفضيلات الدول، ولكنه مرتبط بالتغيير في **القيود** التي تواجهها. يقوم هذا الأنموذج بتحويل مركز التحليل بعيدًا عن التفضيلات نحو القيود[40]. ويعتقد باول أن الخلاف الذي يحيط بهذه المشكلة أخطأ في خلط **التأثيرات بالأسباب**، وأدى هذا الخطأ إلى تقييد التحليل في مشكلة التعاون الدولي.

يؤكد باول أن أدبيات العلاقات الدولية ترى أن مدى اهتمام الدولة بالمكاسب النسبية يعتمد على بيئتها الاستراتيجية - ميزان الهجوم/ الدفاع وكثافة المعضلة الأمنية على سبيل المثال. ولكن، إذا كانت هذا هي الحال، فإن درجة اهتمام الدولة بالمكاسب النسبية هي جزء من النتيجة التي سيتم تفسيرها: هي التأثير وليست السبب، وهذا يعني أن مدى اهتمام الدولة بالمكاسب النسبية لا يفسر مستوى التعاون الدولي[41].

يفترض أنموذج باول أن تسعى الدول إلى الزيادة في مكاسبها المطلقة، حيث إن منفعة الدولة تعتمد على تحقيق المستوى المطلق من الرفاهية الاقتصادية فحسب، ويتوافق هذا المنطق مع المؤسساتية النيواليبرالية. لكن الدول تسعى لزيادة رفاهيتها الاقتصادية في حدود القيود المفروضة بنسق دولي أناركي يكون فيه استخدام القوة ممكنًا. يتوافق هذا المنطق مع الواقعية البنيوية، وبناءً على ذلك، يستنتج باول أنه عندما تكون تكلفة استخدام القوة منخفضة، حيث يكون استخدامها فعليًا أمرًا ممكنًا، فإن النتائج التعاونية التي تعرض المكاسب المطلقة وغير المتكافئة لا يمكن دعمها كجزء من الموازنة، على الرغم من أن تفضيلات الدول تُعرف على المستوى المطلق للرفاهية الاقتصادية فحسب، وعدم القدرة هذه على التعاون يتفق مع توقعات الواقعية البنيوية. ومن جهة ثانية، إذا كان

(40) Powell, «Absolute and Relative Gains,» p. 1304.

(41) Ibid., p. 315.

استخدام القوة غير ممكن لأن تكاليف الحرب مرتفعة، تصبح النتائج (التعاونية في أغلب الأحيان) أكثر توافقًا مع المؤسساتية النيوليبرالية[42].

يؤكد باول أن اختلافات كثيرة بين الواقعية البنيوية والمؤسساتية النيوليبرالية تعود أساسًا إلى القيود التي تواجه الدول وليس إلى تفضيلاتها[43]. ويقول: «إن النقاش حول المكاسب المطلقة والنسبية أصبح هو النقاش حول ما يُفترض دوال منفعة الدول». ومفتاح فهم هذا النقاش يكمن في فكرة أن اهتمام الدولة بالمكاسب النسبية ناتج من البيئة الاستراتيجية التي تجد الدولة نفسها فيها. فإذا كان الأمر كذلك، فمن المحتمل أن تختلف درجة الاهتمام باختلاف البيئة، وبالتالي، تختلف كثافة المعضلة الأمنية تباعًا. وفي هذه الحالة، فإن الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الدولة يحرك القلق حول المكاسب النسبية[44].

تكمن أهمية النتائج التي توصل إليها باول في أن سمات مهمة كثيرة في الواقعية البنيوية والمؤسساتية النيوليبرالية تظهر كحالات خاصة في أنموذجه: إذا كان استخدام القوة ممكنًا لأن تكلفة القتال منخفضة، فإن التعاون سينهار في الأنموذج. هذا يتوافق مع توقعات الواقعية البنيوية. لكن، إذا وُجد أن استخدام القوة ما عاد ممكنًا، فإن التعاون سيصبح ممكنًا مرة أخرى، وهذه النتيجة أكثر توافقًا مع المؤسساتية النيوليبرالية. ويفصّل باول أنموذجه التوليفي في الجملة الآتية: «يعرض الأنموذج توليفة للمنظورات المتعارضة للواقعية البنيوية والمؤسساتية النيوليبرالية في ما يخص مشكلة المكاسب النسبية وعملية التعاون من خلال تفسير الاختلافات في القلق في شأن المكاسب النسبية، وفي العملية المطابقة للتعاون، من ناحية التغييرات في القيود التي تواجه الدول لا من ناحية خصائص الدول»[45]. ويعني هذا المنطق أن القلق على المكاسب النسبية جزء من النتيجة لا جزء من التفسير: إن القلق على المكاسب النسبية نتيجة لا سبب؛ فنحن لا نستطيع

(42) Ibid., p. 1304.

(43) Ibid., p. 1305.

(44) Robert Powell, «Anarchy in International Relations Theory: The Neorealist-Neoliberal Debate,» *International Organization*, vol. 48, no. 2 (Spring 1994), p. 336.

(45) Powell, «Absolute and Relative Gains,» p. 1311.

تفسير حضور التعاون الدولي أو غيابه بسبب حضور المخاوف حول المكاسب النسبية أو غيابها. وربما يتشابه القلق على المكاسب النسبية والتعاون أو يختلف، لكن أحدهما ليس سببًا للآخر. وما يسببهما (كليهما) هو بيئة الدول الاستراتيجية التي تحرك القلق حول المكاسب النسبية، وبذلك تجعل التعاون مستعصيًا[46].

لقيت الفرضية الأساسية لأنموذج باول - أي إن القلق على المكاسب النسبية يتفاوت بحسب إمكان استخدام القوة من عدمها - دعمًا إمبيريقيًا معتبرًا؛ إذ أكد ليبرمان فرضية باول في ما يتعلق بالعلاقة بين المكاسب النسبية واحتمال استخدام القوة عندما وجد أن الشرط الأكثر أساسية للتأثير في حساسية الدول بشأن المكاسب النسبية، هو درجة التهديد العسكري المشكّل من منافسها/ شريكها؛ فحين تكون الحرب غير محتملة، تقلق الدول قليلًا لا أكثر حيال التحولات في القوة النسبية. أمّا التهديد المشكّل من أمة معيّنة، فيعتمد على قربها الجغرافي، وقدراتها الهجومية، ونياتها العدائية. بالتالي، ستخاف الدول المكاسب النسبية في الأماكن القريبة منها وعند الأمم القوية والعدائية، والتي تملك أسلحة هجومية أكثر من الأمم الصديقة والبعيدة والضعيفة، والتي تملك أسلحة دفاعية. يتضمن التهديد أيضًا ما إذا كانت الجغرافيا والتكنولوجيا العسكرية السائدة تسهل النصر العسكري أو تصعبه، وهو بمعنى آخر متوقف على ميزان الهجوم/ الدفاع؛ إذ إن تفوق الدفاع يخفف من الأهمية الأمنية للمكاسب النسبية المضادة[47]. زيادة على ذلك، تؤثر المدة المتوقعة للتهديد في حساسية النتائج الأمنية للمكاسب النسبية. وتعتبر مسألة المدة، كما يشير إليها ليبرمان، مهمة في السياسة الدولية، حيث تتطلب التهديدات القصيرة الأمد إجراءات فورية، بينما تستدعي تلك البعيدة الاستعداد للمستقبل[48].

عمومًا، يبقي المؤسساتيون النيوليبراليون اعتقادًا راسخًا بأن ما يفسر سلوك الدول في صوغ ترتيباتها التعاونية ليس القلق بشأن المكاسب النسبية، وإنما اعتبارات المكاسب المطلقة. وبحسب رأيهم، حتى إذا كانت فرضية المكاسب

(46) Powell, «Anarchy in International Relations Theory,» p. 337.

(47) Liberman, «Trading with the Enemy,» p. 149, and Walt, *The Origins of Alliances.*

(48) Ibid., p. 152.

النسبية صحيحة، فإن هذا لا يمنع من تحقيق التعاون في ظل الأناركية. أمّا جوهر الخلاف الأساسي بين ادعاءات الواقعية البنيوية والمؤسساتية النيوليبرالية حول التعاون لا يبقى مسألة ما إذا كانت اعتبارات المكاسب النسبية أو المطلقة تفسر نجاح الترتيبات التعاونية أو فشلها، وإنما ما هي الحدود التي يصبح فيها احتمال استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، هامشيًا، أو، كما أشار جارفيس، «مجال الخلاف ليس الصراع، بل الصراع غير الضروري»[49].

خاتمة

مثل الجدال الدائر حول المكاسب النسبية/ المطلقة أهم محاور النقاش النظري بين الواقعية والمؤسساتية النيوليبرالية في سبعينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أن النقاش لم ينتهِ إلى إجماع نهائي بين مؤيدي كلتا النظريتين، فإنه أسس القواعد لأرضية مشتركة في طريقة مقاربة الموضوع؛ فما عاد التعاون صعبًا أو مستحيلًا في ظل القيود البنيوية المفروضة بالبيئة الأناركية التي تتفاعل فيها الدول، وما عادت الاعتبارات الأمنية المتغيرَ الحاسم في تقرير طبيعة الترتيبات التعاونية. وأصبح التعاون ممكنًا وضروريًا لأن الدول تفضّل الربح المطلق على الخسارة النسبية، وتبحث دائمًا عن المنفعة الأحادية (التي يتيحها العمل بشكل منفرد) بدلًا من التكاليف الثنائية. في المقابل، تبقى الدول حساسة دائمًا تجاه الأرباح التي يجنيها الطرف الآخر من التعاون، وبغضّ النظر عن النتائج الأمنية التي تفرزها البيئة الأناركية (خصوصًا المتعلقة ببقاء الوحدة واستقلالها)، تظل الدول غيورة على مكانتها الدولية التي ربما تتأثر بالزيادة اللاتماثلية للقوة الناتجة من المكاسب اللامتكافئة من التعاون. لهذا، كثيرًا ما يؤكد الواقعيون فكرة أن المكاسب النسبية تؤثر بشدة في ميزان القوى في المدى البعيد. وفي المجمل، ما عاد إنجاز التعاون في الأناركية شيئًا صعبًا أو مستحيلًا، ولا انهيار الترتيبات التعاونية أمرًا مستبعدًا أيضًا، ولكن النتيجة المحتملة من التفاعل الثنائي تتوقف على البيئة التي يجد صنّاع القرار أنفسهم فيها، وعلى التصورات التي يحملونها تجاه هذه البيئة. بمعنى آخر، إن التعاون الدولي (واحتمالاته) هو نتيجة للبنية والعملية في الوقت نفسه.

(49) Robert Jervis, «Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate,» *International Security*, vol. 24, no. 1 (Summer 1999), pp. 49-50.

القسم الثالث

التعاون في السياسة الدولية

الفصل السابع

صعود السياسة العالمية
العلاقات عبر القومية والاعتمادية المتبادلة

مقدمة

حملت بداية سبعينيات القرن العشرين تحولات جذرية في نظرية العلاقات الدولية، وفي مقدمها أن الواقعية ما عادت النظرية المهيمنة كما كانت طوال العقدين الماضيين؛ إذ بدأت في هذه الفترة الكتابات التي تشير إلى عودة «المثالية الكلاسيكية» تلاقي رواجًا كبيرًا في الأوساط الأكاديمية[1]، وانتشرت الأدبيات التي تعبّر عن هذا التوجه الجديد في النظريات البنيوية والمعيارية التي اكتسحت الاختصاص على امتداد الثمانينيات[2]. وتفاعلاً مع هذا التوجه الجديد، قدّم كثير من علماء العلاقات الدولية أسماء جديدة لحقل الدراسة، رُشحت بدائل لعبارة **السياسة الدولية** (International Politics) الشائعة في كتابات الواقعية؛ فجون

(1) ينظر بشأن هذه النقطة: Stanley Kober, «Idealpolitik,» *Foreign Policy*, vol. 79 (Summer 1990), pp. 8-16.

(2) في ما يأتي أهم الأعمال البنيوية والمعيارية التي راجت في هذه المرحلة من تاريخ الاختصاص: Richard Falk, *A Study of Future World* (New York: Free Press, 1975); Charles Beitz, *Political Theory and International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979); Robert C. Johansen, *The National Interest and the Human Interest: An Analysis of US Foreign Policy* (Princeton: Princeton University Press, 1980); E. P. Thompson [et al.], *Exterminism and Cold War* (London: Verso, 1982), and John Galtung, *There Are Alternatives! Four Roads to Peace and Security* (Nottingham: Spokesman, 1984).

بورتن مثلًا اقترح عبارة **المجتمع العالمي** (World Society)[3]، وهيدلي بول اقترح عبارة **المجتمع الدولي** (International Society)[4]. وقدّم كيوهان واقترح ناي عبارة **السياسة العالمية** (World Politics) التي نالت قبول الباحثين الذين مثّل معظمهم الحقبة الجديدة.

---

(3) رأى جون بورتن أن دراسة المجتمع العالمي لا تحصر نفسها في العلاقات بين الدول أو السلطات الرسمية؛ فهناك موضوعات أخرى مهمة، كالدين واللغة والعلاقات التجارية والعلمية الأخرى، إضافة إلى تشكيلة المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات العالمية. يقول بورتن: «نحن نختار الكلام عن المجتمع العالمي لا العلاقات بين الدولية. إن دراسة المجتمع العالمي أوسع كثيرًا من علاقات الوحدات ضمنها». ويعتقد بورتن أن من الأفضل عدم تمثيل النسق الدولي كطاولة بلياردو كما تفعل الواقعية، وإنما كأنموذج نسيج العنكبوت الذي يرى في المجتمع العالمي شبكة من العلاقات المتداخلة والمتفاعلة والمتصلة في ما بينها. ينظر: John W. Burton, *World Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1972), pp. 19, 36.

(4) اعتمد هيدلي بول على القواعد والمؤسّسات مؤشرات ضرورية لظهور المجتمع الدولي، لذلك جادل في أن المجتمع الدولي – من حيث إنه يضم تفاعلات الدول جنبًا إلى جنب مع العناصر المكوّنة هذه التفاعلات (القواعد والمؤسسات) – هو أوسع معنى وأكثر شمولًا من النسق الدولي الذي يركّز فحسب على التفاعلات الدولية باعتبارها خاصية النسق. ينظر: Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, 2nd ed. (New York: Columbia University Press, 1995), p. 9.

وحدّد ريتشارد مانسباتش ويال فيرغيسون ودونالد لامبرت ستة أنواع من الفواعل في النسق العالمي المعاصر. **النوع الأول** هو الفواعل الحكومية بين دولتية (IGO)، ويتألّف من الفواعل الحكومية من أكثر من دولة واحدة. تعرف أحيانًا بالمنظمات «الدولية» أو «فوق الدولية». أمّا **النوع الثاني فهو** الفواعل غير-الحكومية بين دولتية، ويشار إليها أحيانًا بـ «عبر-القومية»، ويشمل هذا النوع من الفواعل الأفراد الذين يقيمون في كثير من الدول القومية، ولكن الذين لا يمثّلون حكومات هذه الدول. وتشمل هذه المجموعات المتنوعة وظيفيًا الجماعات الدينية مثل المجلس الدولي للمرأة اليهودية، وجيش الخلاص، والمؤتمر الإسلامي العالمي؛ والنقابات مثل اتحاد العمل لمنطقة البحر الكاريبي والاتحاد العالمي للعمل؛ ومنظمات الرعاية الاجتماعية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها. وثمة **نوع ثالث** من الفواعل هو الدولة القومية، كما نعرفها اليوم. **النوع الرابع** هو الفاعل الحكومي غير المركزي، ويتألف من موظفي المنظمات الإقليمية الضيقة، أو الحكومات التي تعمل داخل دولة واحدة أو المسؤولين عن المستعمرة الذين يمثّلون الدولة. أمّا **النوع الخامس**، فهو الفاعل المحلي غير الحكومي الذي يشمل الجماعات أو الأفراد غير الحكوميّين الذين يوجدون أساسًا داخل دولة واحدة. مرة أخرى، هذا النوع من الفواعل يُرى عمومًا كخاضع لتنظيم حكومة مركزية في مسائل السياسة الخارجية، في الأقل. **النوع السادس** والأخير هو الأفراد في خصوصياتهم الذين يكونون في بعض الأحيان قادرين على التصرف بشكل مستقل في الساحة العالمية. لمزيد من التفصيل، ينظر: Richard Mansbach, Yale H. Ferguson and Donald E. Lampert, «Towards a New Conceptualization of Global Politics,» in: Phil Williams, Donald M. Goldstein and Jay M. Shafritz (eds.), *Classic Readings and Contemporary Debates in International Relations*, 3rd ed. (Belmont, CA: Thomson Wadsworth, 2006).

أولًا: السياسة العالمية والعلاقات عبر القومية

ظهر أنموذج السياسة العالمية مع مطلع سبعينيات القرن العشرين في مجموعة من الأعمال النظرية المشتركة بين كيوهان وناي. وانطلق الباحثان في بناء هذا الأنموذج من نقد فرضيات الواقعية المتعلقة بالتمركزية الدولتية التي نظرا إليها بوصفها مضلِّلة وغير دقيقة، لأن الدول ليست الفواعل الوحيدة في السياسة العالمية على الإطلاق[5]. وجادل كيوهان وناي في أن الاختلاف بين أنموذج السياسة العالمية وأنموذج تمركزية الدولة يمكن توضيحه بسهولة كبيرة من خلال التركيز على طبيعة الفواعل، وممّا كتباه: «يحاول أنموذج السياسة العالمية تجاوز 'مشكلة مستويات التحليل' من خلال توسيع مفهوم الفاعل لاحتواء الفواعل عبر القومية»[6]. وهما رأيا أن التبسيط المفرط الموجود في أنموذج تمركزية الدولة يحوّل انتباه العلماء ورجال الدولة بعيدًا عن مشكلات مهمة عدة، ويحرف التحليلات نحو القضايا الهامشية. لهذا، وصف كيوهان وناي الغرض الأساسي لمقاربة السياسة العالمية بأنه «تحفيز نوع جديد من النظريات والبحوث والمقاربات السياسية»[7].

ينطلق أنموذج السياسة العالمية من تحديد طبيعة «التفاعلات عبر القومية»، كحركات المعلومات، والمال، والأشخاص، والمواد الملموسة أو المعنوية الأخرى عبر حدود الدولة. ويميز كيوهان وناي أربعة أنواع رئيسة من التفاعل عبر القومي: **الأول هو الاتصال**، ويشمل حركة المعلومات، بما فيها المعتقدات والأفكار والمذاهب؛ **الثاني هو النقل**، ويشمل حركة الأجسام الطبيعية، بما فيها المعدات والتجهيزات العسكرية الحربية والملْكية الشخصية، إضافة إلى البضائع؛

---

(5) Joseph S. Nye, Jr., and Robert O. Keohane, «Transnational Relations and World Politics: An Introduction,» *International Organization*, vol. 25, no. 3 (Summer 1971), p. 330; Thomas Risse-Kappen, «Bringing Transnational Relations Back in: Introduction,» in: Thomas Risse-Kappen (ed.), *Bringing Transnational Relations Back in: Non-state Actors, Domestic Structures and International Institutions*, Cambridge Studies in International Relations; 42 (New York: Cambridge University Press, 1995), pp 3-33.

(6) Joseph S. Nye, Jr., and Robert O. Keohane, «Transnational Relations and World Politics: A Conclusion,» *International Organization*, vol. 25, no. 3 (Summer 1971), p. 730.

(7) Ibid., p. 748.

الثالث هو المال، ويشمل حركة الأموال وآليات الائتمان؛ **الرابع هو السفر**، ويشمل حركة الأشخاص. وهناك نشاط دولي كبير يتضمن جميع أنواع التفاعل الأربعة بشكل متزامن؛ فالتجارة والحرب، على سبيل المثال، يتطلبان الحركات المنسقة للمعلومات والأجسام الطبيعية والمال والأشخاص[8].

على الرغم من أهمية الفواعل عبر القومية، يؤكد كيوهان وناي أن الدول **تظل الفواعل الأكثر أهمية في الشؤون العالمية**، وتتصرف بشكل مباشر أو من خلال المنظمات ما بين الحكومية التي تعود إليها في الأساس. وتبقى الدول المحتكر الأساسي للسلطة المنظمة (والشرعية) التي تبقى السلاح النهائي ومصدر المساومة الفعال. زيادة على ذلك، يقر كيوهان وناي بأن لن تكون هناك جدوى من إهمال الدولة القومية، لأن كل شخص ربما يطرح، بدلًا من ذلك، السؤالين الآتيين: هل يجب توجيه معظم الانتباه إلى تأثير العلاقات عبر القومية في العلاقات بين الدول؟ وهل أنموذج تمركزية الدولة كافٍ لاكتشاف هذا التأثير؟[9]؛ الإجابة عن السؤال الأول مرتبطة بدرجة إحكام الدولة سيطرتها على بيئتها وممارسة كامل سلطاتها التقليدية عليها. وفي هذا الشأن، يجد كيوهان وناي أن الحكومات لا تملك القدرة على السيطرة على بيئتها بشكل ناجح لفترات زمنية طويلة، عندما تتغير تلك البيئة بسرعة بفعل القوى الاجتماعية المؤثرة أو بفعل التطورات التكنولوجية. تلتزم القوى العظمى والمتوسطة والصغيرة في نسق ميزان القوى بتعويد نفسها على درجة صغيرة جدًا من السيطرة على البيئة الخارجية، وبدلًا من ذلك، «تلتزم بالتكيف مع التغيرات عوضًا عن تشكيل قوى التاريخ» - إذ كلما أصبحت الحكومات أكثر طموحًا، أحدث تأثير العلاقات عبر القومية «فجوة في السيطرة» بين التطلع إلى السيطرة والقدرة على تحقيقها[10].

عند مناقشة العلاقات عبر القومية، يبرز احتمال أن يجادل أولئك الذين يؤيدون إبقاء أنموذج تمركزية الدولة بحجة أن الحكومات هي التي تتفوق في

(8) Nye and Keohane, «Transnational Relations and World Politics: An Introduction,» p. 332.

(9) Ibid., p. 344.

(10) Ibid., p. 343.

أغلب الأحيان في المجابهات المباشرة مع الفواعل عبر القومية. ويعترف كيوهان وناي بأن هذا الحكم صحيح إلى حد ما؛ فالحكومات القومية غالبًا ما تكون قادرة على ربح مثل هذه المجابهات، نظرًا إلى كونها تملك قدرًا كبيرًا من الموارد والشرعية الشعبية يفوق ما تحوزه الفواعل الأخرى. لكنهما يلاحظان في الوقت ذاته أن السؤال «من يربح المجابهات؟» غير كافٍ، لأنه يركز فقط على الحالات المتطرفة للمجابهة المباشرة بين الدول والفواعل غير الدول. وربما يكون الفوز مكلفًا حتى للحكومات ذاتها، وربما تساعد العلاقات عبر القومية على زيادة هذه التكاليف، بالتالي، تزيد القيود على استقلالية الدولة[11].

تُعتبر مسألة **الحكم العالمي** (Global Governance) واحدة من الإشكاليات المعيارية التي تطرحها قضية العلاقة بين سيطرة الدولة وانفتاح العلاقات عبر القومية. ويعني الحكم الإجراءات والمؤسسات، الرسمية وغير الرسمية، التي تقود النشاطات الجماعية لمجموعة معيّنة وتكبحها[12]. وتشرف الدولة في أنموذج تمركزية الدولة وحدها على ممارسة الحكم العالمي وإدارته، بينما تقوم في أنموذج السياسة العالمية بتقاسم أعبائها مع الفواعل عبر القومية؛ فحسب وجهة نظر ناي، إذا أصبحت الدولة القومية اليوم أصغر حجمًا من أن تطيق التعامل مع المشكلات الكبرى في الشؤون الدولية، وأكبر من أن تنهمك في مشكلاتها الصغرى، فربما لا نجد مركزية أو لامركزية، بل نجد انتشارًا مشتتًا لأنظمة إدارة الحكم في اتجاهات كثيرة في الوقت نفسه[13]. ووفق هذا الأنموذج، ينتقل جزء كبير من مركز إدارة الحكم العالمي من الدول نحو ما يسمّى مؤسسات الحكم العالمي.

تقوم هذه المؤسسات (مثل الحكومات تمامًا) بإصدار القواعد، وتربطها علانية بنتائج الالتزام بها أو بالفشل في هذا الالتزام (وتدّعي امتلاك سلطة القيام بهذه الأمور). ومع ذلك، لا تحاول المؤسسات القيام بأي شيء من الوظائف

(11) Nye and Keohane, «Transnational Relations and World Politics: A Conclusion,» p. 722.

(12) جوزف ناي وجون دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد شريف الطرح (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 33.

(13) جوزف ناي، **مفارقة القوة الأميركية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 99.

الحكومية؛ فهي لا تريد العمل كحكومات من أجل احتكار الاستخدام الشرعي للعنف داخل إقليم محدد بشكل دائم، كما أن أعمالها الرئيسة تتطلب تأسيس موافقة الدول المضيفة[14]. زيادة على ذلك، يمكنها أن تروج للتعاون الدولي وتقدم الدعم للبنى التنظيمية التي تحدد الانتهاكات من طرف الفواعل غير الدول التي تستغل قدرة الحركة العالمية (من الشركات إلى مهربي المخدرات والإرهابيين). وتساعد مؤسسات الحكم العالمي في تقييد الخيارات التي تواجه المجتمعات، وتحد أحيانًا من ممارسة السيادة في الدول الديمقراطية، وتقوم بفرض الأعباء، إضافة إلى منح المنافع. على سبيل المثل، يجب أن تعود الدول إلى منظمة التجارة العالمية للمشاركة بصفة عملية في الاقتصاد العالمي، على الرغم من أن عضوية منظمة التجارة العالمية تقضي بقبول عدد كبير من الإجراءات التدخلية[15]. من جهة أخرى، في إمكان المنظمة أن تخفض تكاليف المعاملات، وتوفر فرصًا لعرض الصدقية للدول والفواعل الأخرى، وبذلك تساعد في التغلب على مشكلات الالتزام، وتخدم المصلحة العامة، بما فيها الحلول السلمية للنزاعات[16]. ويعتبر ازدهار المحاكم والهيئات القضائية الدولية التي تمثّل البُعد الرئيس للتشريع الدولي، مؤشرًا أساسيًا على أهم مؤسسات الحكم العالمي الجديدة ذات التأثير والشرعية عبر القومية[17].

أمّا في ما يخص الإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بقدرة أنموذج تمركزية الدولة على اكتشاف التأثيرات عبر القومية، فهي قطعًا سلبية. في هذا الصدد، كتب كيوهان وناي ما يأتي: «إننا لا ندعي أن أنموذج تمركزية الدولة ناقص للأسباب المشار إليها أعلاه فحسب، بل نقول كذلك إنه يصبح مع التقدم التدريجي أكثر نقصًا كلما حدثت تغيرات في العلاقات عبر القومية. وكان، كوجهة نظر جزئية

(14) Allen Buchanan and Robert O. Keohane, «The Legitimacy of Global Governance Institutions,» *Ethics and International Affairs*, vol. 20, no. 4 (Winter 2006), p. 406.

(15) Ibid., pp. 406-407.

(16) Ibid., p. 408.

(17) Robert O. Keohane, Andrew Moravcsik and Anne-Marie Slaughter, «Legalized Dispute Resolution: Interstate and Transnational,» *International Organization*, vol. 54, no. 3 (Summer 2000), pp. 457-458.

للسياسة الدولية، مفيدًا في الماضي أكثر من الحاضر، وهو لا يزال مفيدًا الآن أكثر ممّا يحتمل أن يكون في المستقبل»[18]. وعلى الرغم من جميع هذه التحفظات عن أنموذج تمركزية الدولة، بقي كيوهان وناي مخلصين إلى حد ما لقواعد النظرية الواقعية؛ فهما لم يدّعيا أن العلاقات عبر القومية ظاهرة جديدة[19] (نقد والتز)، ولا تلغي السياسة بين الدول (نقد كرازنر وآخرين)[20]، ولكن تؤثر في السياسة بين الدول بوساطة تعديل الخيارات المتاحة لرجال الدولة والتكاليف التي يجب أن تحملهم على اعتماد طرائق عمل مختلفة. باختصار، توفر العلاقات عبر القومية مجموعة مختلفة من الحوافز والدوافع للدول[21].

على الرغم من الطرح المبتكَر المقدَّم من منظور عبر الوطنية، فإن هذا المنظور تعرض بدءًا من لحظة ظهوره لتحديات نظرية وتجريبية عدة. **أولًا**، من الناحية النظرية، ظهرت عبر القومية عاجزة عن بناء إطار نظري شمولي يحتوي على مدى الظواهر الدولية الواسعة التي تتناولها المقاربة. واعترف كيوهان وناي بنفسيهما بأن على الرغم من أن «السياسة العالمية تتغير، فإن نماذجنا التصورية لم تواكب هذا التغيير»[22]. ولم تكن المشكلة، بطبيعة الحال، تكمن في طبيعة السياسة العالمية، وإنما كانت في النماذج ذاتها؛ فمثل هذا الأنموذج، يقول بيتر كاتزنشتاين وزملاؤه، يمكن أن يقدم وصفًا غنيًا، لكن المشكلة قائمة في تفعيل السبب والنتيجة بالنظر إلى العلاقات المعقدة، لأن من الصعب تحديد المصالح والقدرات بشكل مسبق؛ فكلما زاد عدد الفواعل، زاد تنوع مواردها (الأفكار والمال والوصول والتنظيم)، واتسع عدد التحالفات الممكنة، ما يزيد من صعوبة

(18) Nye and Keohane, «Transnational Relations and World Politics: An Introduction,» p. 345.

(19) ينظر نقد والتز الموجَّه إلى هذه النقطة: Kenneth Waltz, «Globalization and Governance,» *PS: Political Science and Politics*, vol. 32, no. 4 (December 1999), p. 693.

يؤكّد كيوهان وناي فكرة أن العالمية وعبر القومية ليست ظاهرة جديدة، ويشيران إلى أن ظاهرة العولمة المتأخّرة تشير إلى عملية الزيادة في كثافة العالمية وعبر القومية، ينظر: ناي ودوناهيو، ص 25.

(20) Stephen D. Krasner, «Rethinking the Sovereign State Model,» *Review of International Studies*, vol. 27, no. 5 (2001), pp. 17-18.

(21) Nye and Keohane, «Transnational Relations and World Politics: A Conclusion,» pp. 724-725.

(22) Ibid., p. 721.

هذا التحديد، ولا سيما إذا كان هناك تأثير التفاعل بين المجموعات المختلفة[23]. بالتالي، أي نظرية، كيفما كانت سعة متغيراتها أو مجالها كبيرًا، لا تستطيع الإلمام بجميع العلاقات السببية (الفعلية أو حتى الوهمية) التي يعرضها أنموذج السياسة العالمية. «إن المشكلة»، بحسب هؤلاء، «هي الفشل في تفعيل المتغيرات. بالتالي، هي ما عادت بديلًا مقنْعًا للمنظورات الواقعية»[24].

لم تكن الأزمة التي واجهت عبر القومية نظرية في جوهرها، وإنما تجريبية. وكما أشار ستيفن بروكس، فإن السبب الرئيس لاختفاء منظور عبر القومية بعد السبعينيات يعود إلى واقع أن الدولة لم تختفِ كما تنبأت بذلك هذه الأدبيات[25]. ويؤكد سيدني تارو، في رده على ادعاءات الليبراليين، أن الدول تظل الفاعل المهيمن في معظم المجالات السياسية، ولا تزال قادرة على السيطرة على حدودها وممارسة السيادة القانونية داخلها[26]. ويشترك برتراند بادي وماري كلود سموت في الطرح ذاته، فيؤكدان أن الدولة لا تزال المنتوج الرئيس للمعايير، وهي الوحيدة التي تتخذ القرارات الضرورية لمجموع الشعب في إقليم معيّن[27].

يؤكد ستيفن كرازنر، في مجادلة مشهورة على نطاق واسع، أن القول الشائع باعتبار السيادة تتأكّل باطراد يعبّر عن رؤية قصيرة النظر من الناحية التاريخية، لأن خروقات أنموذج الدولة السيادية كانت سمة دائمة للبيئة الدولية؛ إذ سبق أن جرى انتهاك مبدأ الاستقلالية باسم معايير حقوق الإنسان وحقوق الأقلية والمسؤولية المالية والأمن الدولي وإحلال الديمقراطية ونشر الشيوعية. زيادة على ذلك، لم تحظَ الكيانات الإقليمية المستقلة دائمًا بالاعتراف المتبادل من

(23) Peter J. Katzenstein, Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner, «International Organization and the Study of World Politics,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), p. 659.

(24) Ibid., p. 660.

(25) Stephen G. Brooks, «The Globalization of Production and the Changing Benefits of Conquest,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 43, no. 5 (October 1999), p. 654.

(26) Sidney Tarrow, «Transnational Politics: Contention and Institutions in International Politics,» *Annual Review of Political Science*, vol. 4 (June 2001), p. 2.

(27) Bertrand Badie et Marie-Claude Smouts, *Le Retournement du monde: Sociologie de la scène internationale* (Paris: Presses de La Fondation nationale des sciences politiques, 1992), p. 121.

الناحية القانونية؛ فبحسب كرازنر، «لم يسبق أن كان هناك عصر ذهبي للسيادة، ذلك أن أنموذج الدولة السيادية كان دائمًا مخطوطة إدراكية، أساسها قواعد الفهم الموسع التي جرى انتهاكها أيضًا في أحيان كثيرة»[28]. تُضاف إلى ذلك انتهاكات مبدأ الاستقلالية – التي تتضمن الحالات التي يكون فيها فاعل خارجي قادرًا على ممارسة بعض الرقابة الموثوقة على إقليم الدولة – كانت سمة دائمة للنسق الويستفالي للدولة السيادية. وفي الواقع، جميع معاهدات السلام الرئيسة منذ عام 1648 (وستفاليا، أوتريخت، فيينا، فرساي، هلسنكي، دايتون) انتهكت أنموذج الدولة السيادية بطريقة أو بأخرى[29]. وبمنطق مماثل، أشار هنتنغتون إلى أن الحركات الاجتماعية، وعبر الشبكات، والمنظمات غير الحكومية، ليست الفواعل الوحيدة التي تعمل عبر الحدود القومية؛ فالدول تصل بشكل دائم إلى أبعد من حدودها، وتؤدي دورًا عبر قومي أساسيًا[30].

انتقد تارو أنموذج السياسة العالمية المقترح من كيوهان وناي بسبب احتوائه على مجموعة من التأثيرات التحديدية، فأشار تارو إلى أن عمل هؤلاء النيوليبراليين تزامن مع اكتشاف (أو إعادة اكتشاف) حقل الاقتصاد السياسي الدولي، ولهذا تركز معظمه أساسًا على العلاقات الاقتصادية عبر القومية، وعلى الشركات المتعددة الجنسية بشكل خاص. وهذا التركيز على الاقتصاد السياسي الدولي جعل علماء الاقتصاد لا يسلّمون حتى الآونة الأخيرة بكثير من المعاملات عبر القومية والسياسية والإنسانية، مثل قضايا اللاجئين والعنف ضد النساء والأطفال وحقوق الإنسان – وليس الاقتصاد في حد ذاته. ومن جهة أخرى، يرى تارو أن كيوهان وناي يعرّفان عبر القومية تحت العنوان الضيق لنشر الأفكار والمواقف فحسب، ومعالجة كل منها على حدة في مناقشتهما الشهيرة لما سمياه «التعددية الدولية»[31].

(28) Krasner, «Rethinking the Sovereign State,» p. 17.

(29) Ibid., p. 18.

(30) Samuel P. Huntington, «Transnational Organizations in World Politics,» *World Politics*, vol. 25, no. 3 (April 1973), pp. 333-368.

(31) Tarrow, «Transnational Politics,» p. 4.

ثانيًا: الاعتمادية الدولية

عرّف كيوهان وناي الاعتمادية من منطلق تأملهما طبيعة أزمة المقاطعة النفطية التي حدثت في عام 1973، كحالة من التأثيرات المتبادلة أو التبعية المتبادلة[32]. ومن دون تنقيح مهم، نسج معظم علماء العلاقات الدولية على منوال الليبراليين في تعريف الاعتمادية كوضع أو كحالة (التأثير أو التبعية المتبادلين)[33]. ويقترب هذا التعريف من ذلك الذي يستخدمه أوران يونغ إشارةً إلى المدى الذي تُحْدثه التغيرات التي تقع في أي جزء أو داخل أي وحدة مكونة النسق العالمي (بشكل طبيعي أو بشكل إدراكي) في إجراء تغييرات في جميع الأجزاء الأخرى أو الوحدات المكونة النسق[34]. إن غموض مصطلح الاعتمادية جعله عرضة لنوعين مختلفين من التوظيف، أيديولوجي وتحليلي. يستعمل رجال الدولة المصطلح بمعناه الأيديولوجي دعايةً لجذب الأطراف الأخرى إلى التعاون من أجل تحقيق درجات قصوى من المنفعة العامة بينهم. وبحسب هذا المعنى، يفسر السياسي الاعتمادية بقوله: «كلنا في قارب واحد، لذلك يجب أن نتعاون، إذًا عليكم أن تتبعوني»[35]. أمّا المنظّرون، فيستعملون المصطلح بمعناه التحليلي لتحديد المعاني التي تساعد في فهم الظواهر على نحو أكثر كمالًا؛ إذ يشير المحلل إلى أن القارب الذي نستقله جميعًا ربما يكون متوجهًا إلى الميناء الخاص بأحد الأفراد دون آخر، أو أن شخصًا واحدًا يقوم بالتجديف، بينما يقوم شخص آخر بتوجيه الدفة أو يركب من دون مقابل[36]. وبحسب هذا المعنى التحليلي، تشير الاعتمادية إلى موقف تؤثر فيه الحوادث أو يؤثر فيه الأشخاص بعضهم ببعض في أجزاء

(32) Joseph S. Nye, Jr., «Independence and Interdependence,» *Foreign Policy*, no. 22 (Spring 1976), pp. 131-132.

(33) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., «International Interdependence and Integration,» in: Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby (eds.), *Handbook of Political Science* (Reading, MA: Addison-Wesley Publishing, 1975), pp. 387-388.

(34) Oran R. Young, «Interdependencies in World Politics,» *International journal*, vol. 24, no. 4 (December 1969), pp. 726-750.

(35) جوزف ناي، **فهم النزاعات الدولية**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1997)، ص 234.

(36) المرجع نفسه.

مختلفة من النسق. ويعني المصطلح بكل بساطة، وبحسب ناي، درجة معيّنة من الاعتمادية المشتركة.

بيد أن درجة الاعتمادية المشتركة والمنفعة المتبادلة الناجمة عنها، ليستا متكافئين بالنسبة إلى جميع الأطراف الاعتماديين. فأغلبية علاقات الاعتمادية تقوم على درجة تبعية لا تماثلية بين الأطراف؛ فنادرًا ما يكون التأثير المتبادل متساويًا بين جميع الأطراف، كما أن درجات التبعية تكاد تكون غير متكافئة بشكل دائم تقريبًا. ربما تحمل علاقة الاعتمادية في بعض الحالات نتائج سلبية بحيث سيكون كلا الطرفين راضيًا عن وقف الاتصال مع الطرف الآخر، وبالتالي، التخلي عن الفوائد التي يمكن أن تنجم عنه. يشكّل تصاعد السباق إلى التسلح مثلًا على الاعتمادية السلبية من هذا النوع. ولكن، حتى في إطار العلاقات التي تفيد جميع الأطراف المعنية، ربما تكون الاعتمادية لامتماثلة، كأن يعتمد أحد الفواعل على الآخر بدرجة أكبر مما يعتمد هذا الأخير عليه[37]. ويمكن أن تكون هذه الاعتمادية اللاتماثلية مصدرًا للقوة[38]؛ فالفاعل الذي يكون في منظومة اعتمادية أقل تبعية للآخرين سيحظى بهامش مهم من القوة، لأنه متى كانت الدولة أقل تبعية للطرف الآخر، يمكن أن تجعلها هذه الوضعية تتلاعب بالعلاقة وتتحكم في مسارها. وكما يقول ناي: «ينبغي لنا ألا نسمح بأن تُعمينا لغة الاعتمادية عن واقع أن الآخرين يشعرون أحيانًا بأن كلمة 'اعتمادي' هي مرادف 'أنا أتبع؛ وأنت تقود'»[39]. ولكن، يظل عمق التبعية وتأثيرها نسبيين بحسب الأحوال، حيث تكون علاقات الاعتمادية أكثر أو أقل لاتماثلية اعتمادًا على خصائص مجال القضية ومواقف النخب ومصالحها، وكذلك المستويات الكلية لقدرات الدول المشاركة[40].

لقياس طبيعة اللاتماثل ودرجته في الاعتمادية، طور كيوهان وناي مفهومين تحليليين أطلقا عليهما اسم **الحساسية** (Sensitivity) **والهشاشة** (Vulnerability).

(37) Keohane and Nye, «International Interdependence,» p. 388.

(38) Nye, «Independence and Interdependence,» p. 132.

(39) Ibid., p. 132.

(40) Keohane and Nye, «International Interdependence,» p. 388.

وتشير الحساسية إلى كمية تأثير الاعتمادية وسرعتها، أي كيف يؤثر التغيير في أحد الأطراف في الطرف الآخر. وعلى سبيل المثال، انتشرت في بداية سبعينيات القرن العشرين شائعة تناولت تغييرًا محتملًا في أسعار الصرف وأدت إلى تحويل ملياري دولار إلى ألمانيا في يوم واحد. وفي عام 1987 انهارت بورصة نيويورك فجأة بسبب مخاوف الأجانب حيال سعر الفائدة في الولايات المتحدة، وما يمكن أن يستتبعه من تغيير في أسعار السندات والأسهم، حيث كانت سوق المال حساسة للغاية لسحب الأموال الأجنبية[41]. وفي مثل آخر، كانت الحكومات الأوروبية، في ظل نظام سعر الصرف الثابت لأواخر الستينيات، حساسة تجاه التغييرات في السياسة النقدية الأميركية، وكانت الولايات المتحدة تعتمد هي الأخرى على القرارات الأوروبية لمواصلة عقد الدولار من دون مطالبتها بالتبادل على أساس الذهب[42]. تعني الحساسية، بمعنى أوسع، المسؤولية عن التأثيرات المكلفة المفروضة من الخارج في حالة معيّنة – وبعبارة أخرى، هي الحالة قبل ابتكار أي سياسات لمحاولة تغيير الوضع[43].

من جهة ثانية، تشير الهشاشة إلى التكاليف النسبية لتغيير بنية نسق الاعتمادية؛ فهي تعبّر عن تكاليف الهروب من النسق أو تغيير أصول اللعبة[44]. وتنشأ الهشاشة عن المعاملات الاقتصادية والاتصالات المتزايدة الناتجة من زيادة توزيع السلع والخدمات من جانب قوى السوق الدولية. ويعني توسيع هذه القوى اعتماد الدولة المتزايد على السلع المنتجة في الدول الأخرى، ما يعني ضعفًا في تدفق المواد الخام والسلع والخدمات وانقطاعها. وربما يعني هذا الضعف أو الهشاشة فقدان الاستقلالية في صنع القرار الاقتصادي، ما يعني زيادة المشاحنات السياسية التي تحد من خيارات السياسة الخارجية[45].

(41) ينظر: ناي، فهم النزاعات، ص 238-239.

(42) Keohane and Nye, «International Interdependence,» p. 390.

(43) Nye, «Independence and Interdependence,» p. 133.

(44) ناي، فهم النزاعات، ص 239. وينظر أيضًا: Jean-Jacques Roche, *Théories des relations internationales*, Collection Clefs politique, 5ème éd. (Paris: Montchrestien, 2004), p. 91.

(45) Beverly Crawford, «Hawks, Doves, but no Owls: International Economic Interdependence and Construction of the New Security Dilemma,» in: Ronnie D. Lipschutz (ed.), *On Security* (New York: Columbia University Press, 1995).

ترفع عولمة الإنتاج وزيادة التبادل من إحساس الدولة بانعدام الأمن الاقتصادي من خلال زيادة الهشاشة. ويكمن أحد أسباب عدم وجود الأمن الاقتصادي في سيطرة السوق على توزيع السلع والخدمات الضرورية للقوة العسكرية، وما يتبعها من تناقص في قدرة الدولة على السيطرة على تخصيص تلك الموارد[46]. وتعني الهشاشة بحسب ناي المسؤولية عن استمرار التأثيرات المكلفة المفروضة من الخارج، حتى بعد بذل جهد حثيث من أجل تغيير الوضع أو الهرب منه؛ ففي عام الأزمة النفطية (1973)، على سبيل المثال، أظهر الارتفاع السريع في الأسعار المحلية وفي محطات البنزين، أن الولايات المتحدة كانت حساسة جدًا لحظر الدول العربية، لكن درجة الهشاشة الأميركية المباشرة خُفّفت بنسبة 85 في المئة بوساطة الطاقة المستهلَكة المنتَجة محليًا[47]. إذًا، في سياق الهشاشة، ليس الفاعل الذي يكون أقل اعتمادية هو بالضرورة الأقل حساسية تجاه التغيرات في المعاملات التي تجري ضمن البنى القائمة، ولكن ذلك الذي من شأنه أن يتكبد تكاليف قليلة نسبيًا من العلاقة الاعتمادية[48]، وهذا يعتمد على ما إذا كانت هناك بدائل متوافرة. لذلك، يعتقد ناي أن معنى التبعية متوقف على واقع أن التغيرات التي تحدث في الخارج يمكن أن تسبب تغيرات سريعة ومكلفة في الداخل. لكنه يؤكد في الوقت نفسه أن التبعية لا تعني بالضرورة وجود هشاشة[49]. وعلى العموم، ستعاني الدول من الهشاشة إذا واجهت تكاليف باهظة نتيجة فض علاقة الاعتماد المتبادل أو التخلي عنها، كما ستكون عليه الحال إذا قُطعت العلاقات بين منظمة الدول المصدرة النفط والبلدان الصناعية المتقدمة (التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط)[50].

إن الفارق الأساسي بين الحساسية والهشاشة يتوقف على التكاليف

(46) Ibid.

(47) Nye, «Independence and Interdependence,» p. 134.

(48) Keohane and Nye, «International Interdependence,» p. 391.

(49) Nye, «Independence and Interdependence,» p. 134.

(50) Edward D. Mansfield and Brian M. Pollins, «Interdependence and Conflict: An Introduction,» in: Edward D. Mansfield and Brian M. Pollins (eds.), *Economic Interdependence and International Conflict: New Perspectives on an Enduring Debate*, Michigan Studies in International Political Economy (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2003), p. 11.

التي سوف تتحملها البلدان نتيجة إعاقة العلاقات في ما بينها أو وقف هذه العلاقات[51]. وأصبح هذا التمييز بين الحساسية (معرفة من ناحية «التأثيرات المتبادلة») والهشاشة (معرفة من ناحية «تكاليف الفرص البديلة لقطع العلاقة») يحظى بإجماع وقبول واسعين بين العلماء والباحثين في الاختصاص[52]. واستند كيوهان وناي في تطويرهما هذا التمييز - الذي يُنسب إليهما عادة - إلى عمل ريتشارد كوبر بشأن «اقتصاد الاعتمادية» في ما يخص الحساسية، وإلى عمل والتز وآلبرت هيرشمان في ما يخص الهشاشة. وأشار كاتزنشتاين إلى أن مقالة كوبر «Economic Interdependence» (اقتصاد الاعتمادية) «مثّلت دورًا مركزيًا في قيام كيوهان وناي بإعادة صوغ نظرية العلاقات الدولية»[53].

استخدم كوبر الاعتمادية للإشارة إلى العلاقات التي يكون التخلي عنها مكلفًا[54]. لكنه على الرغم من ذلك، يظهر في معظم الأحيان كمن يحيل إلى الاعتمادية معنى التكامل، وبالتحديد معنى التأثير المتبادل للحساسية[55]. وقام والتز في وقت لاحق بانتقاد الادعاءات القائلة إن الاعتمادية تشهد نموًا مطردًا، أو يُحتمل أن تروج للسلام؛ فهو رأى أن تكلفة التحرر من علاقة معيّنة كانت مقياسًا لوجود التبعية[56]. وعلى الرغم من أن والتز لا يشير إلى عمل هيرشمان، فإن مفهوم الهشاشة الذي استخدمه كان شبيهًا بذلك الذي قدّمه هيرشمان في أواسط أربعينيات القرن العشرين. وكان مفهوم «مكاسب التجارة»، مع ما لزمه من تبديل، مجرد اسم آخر لتكاليف الفرصة البديلة للتخلي عن التجارة[57].

(51) Ibid., p. 11.

(52) ينظر: David A. Baldwin, «Interdependence and Power: A Conceptual Analysis,» *International Organization*, vol. 34, no. 4 (Autumn 1980), p. 489.

(53) Peter J. Katzenstein, «International Relations and Domestic Structures: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States,» *International Organization*, vol. 30, no. 1 (Winter 1976), p. 9.

وينظر أيضًا: John Gerard Ruggie, «Collective Goods and Future International Collaboration,» *American Political Science Review*, vol. 66, no. 3 (September 1972), p. 875.

(54) Richard N. Cooper, «Economic Interdependence and Foreign Policy in the Seventies,» *World Politics*, vol. 24, no. 2 (January 1972), p. 4.

(55) Baldwin, «Interdependence and Power,» pp. 487, 489.

(56) Kenneth N. Waltz, «The Myth of Interdependence,» in: Charles P. Kindleberger (ed.), *The International Corporation: A Symposium* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1970), pp. 205-223.

(57) Baldwin, «Interdependence and Power,» p. 489.

تطرق هيرشمان إلى المنظور المركنتيلي بأن تأثيرات الهشاشة للتجارة الدولية. وعلى عكس أنصار التجارة الحرة (الذين تقوم آراؤهم على إبراز المنفعة المتبادلة الناجمة عن الاتصال التجاري)، أبقى الحمائيون عيونهم ثابتة حصريًا على التبعية المسلطة على اقتصاداتهم القومية من التجارة الخارجية. وهكذا، قاموا، بحسب هيرشمان، بتجاهل واقع أن للتبعية الناجمة عن التجارة، مثل المنافع المستمدة منها، سمة مزدوجة[58]. وتكمن حقيقة هذه السمة المزدوجة، كما يقول هيرشمان، في أن تبعية البلد (أ) للبلد (ب) تنطوي في الوقت ذاته على تبعية (ب) لـ (أ) عبّر عنها أنصار النزعة الدولية (Internationalists) الذين رأوا فيها الأساس لأملهم بأن التجارة تنشئ مصالح وطنية رافضة الحرب أو تنشئ - في الأقل - قطاعات قوية مؤيدة للسلام. ومن أجل صقل هذه الحجة، ابتكر الدوليون مصطلحات مثل التبعية المتبادلة والاعتماد المتبادل والشبكة المعقدة من الأسواق ...إلخ[59]. لكن هيرشمان جادل في أن هذه الرؤية المتفائلة إلى الاعتمادية لا تعبّر عن الواقع؛ ويمكن أن تصبح التجارة بديلًا من الحرب أيضًا (وهذا يؤدي إلى توقعات أقل تفاؤلًا) من خلال توفير وسائل الإكراه في العلاقات بين الدول السيادية. ويمكن أن تحل الحرب الاقتصادية مكان القصف، والضغوط الاقتصادية محل صليل السيوف. و«في الواقع»، يكتب هيرشمان، «حتى لو تبيّن أن من غير الممكن القضاء على الحرب، فإن في إمكان التجارة الخارجية أن تؤدي إلى علاقات التبعية والنفوذ بين الأمم»[60]. وبالتالي، فإن مجرد وجود الاعتمادية يصبح منطويًا على احتمال وجود هشاشة بين الأطراف الاعتمادية. لذلك، لا يعني توسيع النفوذ، وبالتالي القوة، أن الطرف الأقوى بمنأى عن الهشاشة[61].

إن نوع الهشاشة الأكثر تأثيرًا في الدولة هو ذلك الذي له نتائج سلبية على أمن الدولة وسلامتها. وتُعتبر الهشاشة في مجال التسلح وموارد الطاقة الحيوية الأمثلة الأكثر أهمية وتكرارًا في هذا الصدد. وكما رأينا مع منطق المكاسب

(58) Albert O. Hirschman, *National Power and the Structure of Foreign Trade* (Berkeley, CA: University of California Press, 1969), p. 9.

(59) Ibid., p. 10.

(60) Ibid., p. 15.

(61) ناي، فهم النزاعات، ص 243.

النسبية، عندما ترتبط الهشاشة بقضايا السياسة العليا (الأمن والبقاء)، فإنها تصبح أحد العوامل المساعدة في نشوب النزاع بين الدول. وتقودنا هذه المجادلة إلى طرح سؤال في غاية الأهمية بخصوص تأثير الاعتمادية: هل تمارس الاعتمادية تأثيرًا سلميًا أم نزاعيًا؟

منذ كتابات نورمان آنجل (N. Angell) الكلاسيكية، هيمنت الأطروحة القائلة إن الاعتمادية المتزايدة بين الدول تساعد في استتباب السلم والأمن المتبادلين بينها. وتنص الفكرة الأساسية لهذا الادعاء على أن الاعتمادية تردع الصراع من طريق زيادة تكاليف الفرص البديلة، ولا تترك للدول أي فائدة في مواجهة استخدام القوة[62]. وعلى الرغم من ذلك، يشير النيوليبراليون إلى أن تقويم تأثير الاعتمادية في النزاع عملية صعبة[63]. ويعترف كيوهان وناي بأن من الصعب أن نختلف بشكل مقنع حول فرضية أن المستويات المرتفعة من الاعتمادية تعزز بالضرورة الوفاق العالمي الذي دعا إليه جان جاك روسو، ولكن من جهة أخرى، كما جادل والتز، من الصعب أيضًا حدوث الحرب ما لم يكن المشتركون المحتملون مرتبطين بعضهم ببعض ارتباطًا وثيقًا (مبدأ التفاعل). ويعترف كيوهان وناي بأن فرضية والتز التي تنص على أن الاعتمادية شرط ضروري للنزاع لا يمكن دحضها، لكن الاستنتاج القائل أن التقليل من الاعتمادية شيء مرغوب فيه لا يتحقق إلّا إذا كنا نعرف التكاليف النسبية المحققة بفاعلية التنظيم بدلًا من الحد من تلك الاعتمادية[64]. وتصبح الاعتمادية في بعض المستويات شرطًا ضروريًا للحرب، لكن هذا غير مهم، لأنها لا تقول لنا شيئًا معيّنًا عن عتباتها أو شروط الحد الأدنى من متطلباتها. مع ذلك، يعترف كيوهان وناي بأن «ليس ثمة، على ما يبدو، جدال في الطرح القائل إن مستويات مرتفعة من الاعتمادية السياسية لا تعني بالضرورة مزيدًا من العلاقات السلمية»[65].

(62) Erik Gartzke and Quan Li, «War Peace and the Invisible Hand: Positive Political Externalities of Economic Globalization,» *International Studies Quarterly*, vol. 47, no. 4 (2003), p. 565.
وينظر أيضًا: Erik Gartzke and Quan Li, «Measure for Measure: Concept Operationalization and the Trade Interdependence-Conflict Debate,» *Journal of Peace Research*, vol. 40, no. 5 (2003), pp. 553-571; Mansfield and Pollins, «Interdependence and Conflict,» p. 7.

(63) Keohane and Nye, «International Interdependence,» p. 396.

(64) Ibid., p. 396.

(65) Ibid., p. 397.

استمر مفهوم الاعتمادية في إثارة النقاشات النظرية طوال السبعينيات، وأدت جاذبيته لدى الشبان والشابات من الباحثين إلى تشجيعهم على هجر مسائل الحرب والسلم التي كانت تمثّل على مدى سنوات عدة نقطة انطلاق معظم التحليلات في الاختصاص[66]. واعتبره بعض العلماء آلية مساعدة في تفسير توزيع القوة في العالم[67]، بينما دانه آخرون من حيث كونه أداة تحليلية «غير مساعدة»، بل «مضلِّلة»[68]، أو أنه يفتقر إلى الوضوح المفاهيمي[69].

على الرغم من النظر إلى الإطار النظري للاعتمادية بوصفه أداة تحليلية مفيدة في فهم الشؤون الأمنية وتفسيرها، فإن العادة جرت في مجال الدراسات الأمنية، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على التقليل من تأثير الاعتمادية الدولية في الأمن القومي. ويرى بيفرلي كروفورد أن هناك سببين أديا إلى هذه الحالة، **أولهما** أن الدراسات الأمنية كانت مهتمة في المقام الأول بظاهرة الحرب والتهديد باستخدام القوة العسكرية واستخدامها الفعلي، وأنها أيضًا اتخذت من «الدولة» وقدرتها على درء التهديدات العسكرية والدفاع عن الأمة في زمن الحرب، نقطة مرجعية لانطلاق تحليلاتها. **وثاني** السببين يعود إلى تركيز هذه الدراسات على الولايات المتحدة وحلفائها تركيزًا مفرطًا وغير مبرَّر[70].

انتهت عشرية المقاربة الاعتمادية بإصدار والتز نظريته للسياسة الدولية في أواخر سبعينيات القرن العشرين، والسيل العارم من النقاشات الذي تبعها بين الواقعية البنيوية ونقادها طوال الثمانينيات. وكان الليبراليون في هذه الأثناء

(66) Badie et Smouts, p. 172.

(67) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., «World Politics and the International Economic System,» in: C. Fred Bergsten, (ed.), *The Future of the International Economic System* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1973), pp. 121-25, and Keohane and Nye, «Power and Interdependence,» pp. 3-19.

(68) Sanjaya Lall, «Is 'Dependence' a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?,» *World Development*, vol. 3, nos. 11-12 (November-December 1975), p. 808.

(69) Richard Rosecrance and Arthur Stein, «Interdependence: Myth or Reality?,» *World Politics*, vol. 26 (October 1973), p. 2.
وينظر أيضًا: James A. Caporaso, «Dependence, Dependency, and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis,» *International Organization*, vol. 32, no. 1 (Winter 1978), p. 13.

(70) Crawford, «Hawks, Doves, but no Owls.»

لا يزالون يقدمون التفسيرات للأسئلة التي كانوا يعتبرون أن الواقعيين تركوها عالقة من دون إجابة، مثل: كيف تتعاون الدول ولماذا؟ كيف تنمو المعايير الدولية وتتطور؟ كيف تؤثر في أولويات الوحدات الدولية وغير الدولية منها وأفعالها؟ ستكون هذه المسائل وتفسيراتها موضوع الفصل المقبل.

خاتمة

شكّل أنموذج السياسة العالمية تحولًا مثيرًا في نظرية العلاقات الدولية نجمله في النقاط الثلاث الرئيسة الآتية: **الأولى** هي أنه أثبت محدودية أنموذج تمركزية الدولة الشائع في الواقعية، وأبرز أهمية الفواعل غير الدول والحركات الاجتماعية عبر القومية، وأعاد الاقتصاد السياسي الدولي إلى مركز التحليل الحقلي. **والثانية** أنه بيّن أن الاعتمادية الدولية يمكن أن تكون قاعدة لتأسيس الترتيبات التعاونية السلمية، ولكن على الرغم من ذلك، تبقى علاقات القوة مسيطرة بين الدول نتيجةً للتبعية غير المتماثلة بعضها بين بعض والتي من شأنها أن تؤثر في موازين القوى بينها على المدى البعيد. والنقطة **الثالثة** هي أنه بيّن أن عالم الشؤون الدولية أكثر تعقيدًا ممّا تفترضه المنظورات الواقعية التبسيطية والاختزالية، وأن المتغيرات السببية يمكن أن تتعدد وتتنوع – فتراوح بين تأثير المؤسسات الدولية والاعتمادية وعلاقات السوق والمعايير والقيم الليبرالية. إن التعاون الدولي في مثل هذا العالم ليس مجرد نتيجة عرضية لتسيير التفاعلات الدولية (عبر القومية والاعتمادية)، بل هو أيضًا «بنية مؤسساتية متينة وصلبة ودائمة»، ومستقل نسبيًا عن علاقات القوة وغير متأثرة بالبيئة الأناركية، كما سنرى بشكل مفصل في الفصل الآتي.

الفصل الثامن

المؤسساتية النيوليبرالية وبنية التعاون الدولي

مقدمة

ظهرت المؤسساتية النيوليبرالية في بداية ثمانينيات القرن العشرين (في عام 1982 على وجه التحديد) ضمن عدد خاص من مجلة التنظيم الدولي. وبعد مرور سنتين، اتضحت معالمها أكثر في كتاب كيوهان الذائع الصيت *After Hegemony* **(بعد الهيمنة)**، الذي اعتبره بعض المتابعين «نقطة تحوّل فكرية بشأن موضوع المؤسسات الدولية»[1]. ساهم عمل كيوهان في غرس المقاربة المؤسساتية في النيوليبرالية، في الوقت الذي أسدل الستار عن المؤسساتية الكلاسيكية التي سادت في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اشتهرت بتركيزها الشديد على المؤسسات الرسمية وحجم التأثير الذي تمارسه. في المقابل، قدمت المؤسساتية النيوليبرالية نفسها في اختصاص العلاقات الدولية بوصفها المقاربة المبنية على فرضية أن أعمال الدولة تعتمد على سيادة الترتيبات المؤسساتية. ولم يمضِ وقت طويل على ظهورها حتى أصبحت هذه المقاربة الجديدة تشكل تحديًا خطِرًا – على حد تعبير كاتزنشتاين ومعاونيه – للبراديغم الواقعي[2].

عرّف كيوهان المؤسسات بأنها «مجموعة مستمرة ومتواصلة من القواعد

(1) Randall L.Schweller and David Priess, «A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate,» *Mershon International Studies Review*, vol. 41, no. 1 (May 1997), p. 3.

(2) Peter J. Katzenstein, Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner, «International Organization and the Study of World Politics,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), p. 262.

(الرسمية أو غير الرسمية) التي تصف الأدوار السلوكية، وتقيد النشاط، وتصوغ التوقعات»[3]. وتشير المؤسسات **الرسمية** إلى عناصر مثل الدساتير والقواعد والإجراءات، بينما تشير المؤسسات **غير الرسمية** إلى اعتبارات مثل القواعد السلوكية والاعتقادات المشتركة والأيديولوجيا. وفي وسعنا القول، مثلًا، إن مدة العضوية الثابتة للمسؤول المنتخب هي مؤسسة رسمية، لأنها تقيد المسؤول بـ«أفق زمني» محدد، وبالتالي ربما تدفع الإداري أو صاحب المنصب إلى احتمال تجاهل التأثيرات الطويلة المدى للاستراتيجيات أو المخرجات[4]. وحاز تعريف كيوهان قبولًا واسع النطاق من الباحثين المنتمين إلى المؤسساتية النيوليبرالية والمتعاطفين معها، وحتى نقادها؛ فعلى سبيل المثل، عرّف ميرشايمر (أحد ألد خصوم المؤسساتية) المؤسسات بأنها «مجموعة من القواعد التي تقترح الطرائق التي يمكن أن تتعاون من خلالها الدول أو أن تتنافس، وتصف الأشكال المقبولة لسلوك الدولة، وتحرّم بعض الأنواع من السلوك غير المقبول»[5].

قدّم كيوهان حجة معقولة لتفسير وجود المؤسسات الدولية؛ فمقارنة بمشكلات فشل السوق في الاقتصاد، رأى كيوهان أن ارتفاع تكاليف المعاملات وانعدام اليقين اللاتماثلي يمكن أن يؤديا في إطار أوضاع مشابهة لتلك الموجودة في ألعاب «معضلة السجين» إلى نتائج دون المثالية (Sub-optimal)[6]. وفي إمكان المؤسسات أن تجعل الدول قادرة على تحقيق أهدافها بمزيد من الكفاءة من طريق توفير المعلومات إلى الفواعل، ومن شأنها أيضًا أن تغير استراتيجيات الدولة من طريق تغيير تكاليف البدائل، ويمكنها، بالتالي، تعزيز مأسسة التعاون[7].

---

(3) Robert O. Keohane, *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), p. 163.

(4) Simone Hix, *The Political System of the European Union* (London: Palgrave, 1999), pp. 12-13.

(5) John J. Mearsheimer, «The False Promise of International Institutions,» *International Security*, vol. 19, no. 3 (Winter 1994-1995), p. 8.

(6) Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984), pp. 9, 246, and Lisa L. Martin, «Credibility, Costs, and Institutions: Cooperation on Economic Sanctions,» *World Politics*, vol. 45, no. 3 (April 1993), p. 416.

(7) Lisa L. Martin and Beth A. Simmons, «Theories and Empirical Studies of International Institutions,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), pp. 732-733, and Katzenstein, Keohane and Krasner, p. 262.

إن القسط الأكبر من الكتابات النظرية بشأن المؤسسات الدولية تَشكّل بمساهمات أولئك العلماء الذين ردّوا على النظرية الواقعية، وأخذوا على عواتقهم مهمة إثبات أن المؤسسات تمارس تأثيرًا مهمًّا في سلوك الدولة. ولاحظ بعض هؤلاء العلماء أن السماح للواقعية بتحديد الأجندة البحثية للمؤسساتية النيوليبرالية جعل بعض النماذج من المؤسسات الدولية لا تأخذ السياسة الداخلية بجدية، واستمرت معاملة الدول على أنها فواعل وحدوية وعقلانية وذات تفضيلات ومعتقدات محددة. وبسبب تحديد الدولة باعتبارها فاعلًا، أهمل المؤسساتيون الطرائق التي يمكن أن تَستخدم فيها الفواعل الأخرى المؤسسات في السياسة الدولية والأساليب التي تتغير بها طبيعة أو مصالح الدولة نفسها بأعمال هذه المؤسسات[8]. ويعتقد المؤسساتيون النيوليبراليون أن نظريتهم لا تحتاج إلى معالجة المستوى المحلي على أنه مجرد مصدر لتفضيلات الدولة، وليس الفئة المتبقية لتفسير الحالات الشاذة أو أنماط الاختلاف التي لا يمكن تفسيرها من ناحية العوامل الدولية (كما تفعل الواقعية الدفاعية أو النيوكلاسيكية). وبدلًا من ذلك، يمكن المؤسساتية النيوليبرالية أن تتحرك نحو النظريات التفاعلية للسياسة الداخلية والمؤسسات الدولية، وتحدد الأوضاع التي من المرجح أن تفضّل بموجبها فواعل أن تكون لاعبًا على الصعيد الدولي[9].

أولًا: هل المؤسسات مهمة؟

في ثمانينيات القرن العشرين حُصر النقاش في المسألة الآتية: هل المؤسسات الدولية مهمة أم غير مهمة[10]؟ فافترض الواقعيون (ولا سيما البنيويون) أن المؤسسات غير مهمة ولا تمارس أي تأثير يذكر في سلوك الدولة[11]. في المقابل،

---

(8) Martin and Simmons, pp. 742, 747.

(9) Ibid., p. 749.

(10) Ibid., p. 742.

(11) Mearsheimer, «The False Promise,» p. 9.

تحمل الواقعية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وجهة نظر مختلفة عن الواقعية البنيوية حيال المؤسّسات، حيث جادل شويلر وديفيد بريس في أن «الواقعيين التقليديين، ومعهم البنيويون المعدّلون، كانوا يعرفون أن المؤسّسات جزء حيوي من المنظر الطبيعي للسياسة العالمية. لذلك، تعكس كتاباتهم =

شدد المؤسساتيون النيوليبراليون على أهمية المؤسسات في بناء التعاون. و«المؤسسات»، كما يقول كيوهان، «تؤثر في أنماط التعاون الذي يظهر بين الفواعل»[12]. ويعود أساس الخلاف الدائر حول ما إذا كانت المؤسسات مهمة أم غير مهمة إلى مسألتين، واحدة نظرية والأخرى تجريبية. تتصل الأولى بمسألة ما إذا كانت المؤسسات أسبابًا أم نتائج؛ فبينما تنظر الواقعية إلى المؤسسات بوصفها نتائج لسلوك الدولة أو متغيرات تابعة في تفسير ذلك السلوك، تتجه المؤسساتية النيوليبرالية إلى تصور المؤسسات بوصفها متغيرات مستقلة وتابعة على حد سواء[13]، وبمعنى آخر، المؤسسات هي موضوع اختيار الدولة وما يترتب عنه. ويبدو هذا القول بدهيًا من الناحية المنطقية وغير قابل للاستثناء: تختار الدول المؤسسات وتقوم بتصميمها. وهي تفعل ذلك، كما رأينا سابقًا، لأنها تواجه مشكلات يمكن حلها من خلال الآليات المؤسسية. ومتى تنشأ المؤسسات، تقيِّد سلوك الدول وتشكيلها، كما أنها تواجه في الوقت نفسه التحدي والإصلاح المستمر من الدول الأعضاء فيها[14].

ركزت البحوث المبكرة التي أُجريت في إطار المؤسساتية الكلاسيكية على المؤسسات بوصفها متغيرات تابعة، فضلًا عن دراسة الأوضاع التي تُنشأ فيها. لكن البحوث التي أُجريت في إطار المؤسساتية النيوليبرالية كانت أكثر انتظامًا وسَعَت إلى إثبات أن المؤسسات السياسية تأتي في بعض الأحيان من مصادر خارجية، كما قامت بتحديد الأوضاع التي تتم بموجبها هذه الحالة[15]. ووفي هذا الشأن، كتبت ليزا مارتن وديفيد سيمونس، وهما اثنان من رموز المؤسساتية النيوليبرالية: «إننا ننظر إلى المؤسسات الدولية بوصفها موضوعًا للخيار الاستراتيجي ونتائجه،

= فهمًا أوسع للأدوار الفاعلة التي يمكن أن تؤدّيها المؤسّسات في العلاقات الدولية»، ينظر:
Schweller and Priess, p. 2.

(12) Keohane, *After Hegemony*, p. 9.

وينظر أيضًا: Robert O. Keohane and Lisa L. Martin, «The Promise of Institutionalist Theory,» *International Security*, vol. 20, no. 1 (Summer 1995), pp. 47-48.

(13) Ibid., p. 46.

(14) Martin and Simmons, p. 723.

(15) Keohane and Martin, «The Promise,» pp. 46-47.

ما يتيح لها العمل كمتغيرات مستقلة وتابعة في نماذجنا، ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة فهمنا المؤسسات والسياسة الدولية بصورة أعم»[16].

أمّا الاعتبار الثاني بشأن مسألة ما إذا كانت المؤسسات مهمة أم غير مهمة، فهو يركز على كيفية إنشاء المؤسسات وعلى الغاية منها. إن «الفارق الأساسي بين الواقعية والمؤسساتية النيوليبرالية»، بحسب كيوهان ومارتن، «لا يكمن في ما إذا كانت المؤسسات متغيرات تابعة أو مستقلة؛ وإنما يكمن في الفهم المتضارب بشأن كيفية إنشاء المؤسسات وخلقها وممارسة تأثيرها»[17]. يدّعي المؤسساتيون أن لدى النظرية المؤسساتية تفسيرًا قويًا لكيفية إنشاء المؤسسات وممارسة تأثيراتها، وهو: تبنّي الدول المؤسسات بسبب تأثيراتها المتوقعة في أنماط السلوك[18]. هذا التفسير يفنّد ادعاء الواقعية الذي يقضي بعدم أهمية المؤسسات وانعدام تأثيرها في سلوك الدولة. ووفقًا لمبادئ النظرية الواقعية، تتصرف الدول بمنطق عقلاني عندما تقوم بإنشاء المؤسسات، على الرغم من أنها تعلم أن هذه المؤسسات لن تمارس أي تأثير في أنماط التعاون. ولكن، إذا كان الأمر كذلك، يتساءل كيوهان ومارتن: ما هو المنطق وراء تكريس كثير من الموارد من أجل بُنى لن تُحْدث أي فارق؟[19] وعلى الرغم من كل شيء، فإن المشاركة في المؤسسات الدولية تبقى أمرًا طوعيًا؛ فإذا كانت النتائج غير المرغوب فيها وغير المتوقعة تحدث في كثير من الأحيان، فإن الدول ذات السيادة ستظل محتفظة بالحق في الانسحاب من المؤسسات. ولكن، لماذا تختار هذه الدول البقاء فيها؟ يكمن الجواب، بحسب مارتن وسيمونس، في واقع «أن المنافع المكتسبة من البقاء فيها أكبر من التكاليف المترتبة عنها»[20].

هناك بُعدٌ آخر في النقاش الواقعي – النيوليبرالي المتعلق بـ: هل المؤسسات مهمة أم غير مهمة؛ هل هي أسباب أم نتائج؛ هل هي متغيرات تابعة أم مستقلة؟

(16) Martin and Simmons, p. 757.

(17) Keohane and Martin, «The Promise,» p. 46.

(18) Ibid., p. 47.

(19) Ibid., p. 48.

(20) Martin and Simmons, p. 751.

ويشمل هذا البُعد ما يسمّى «التأثيرات المؤسسية»، أي أن للمؤسسات المختلفة، أو ربما المؤسسات المتشابهة في بيئات مختلفة، أنواعًا مختلفة من التأثيرات(21). وتعتقد ليليانا بوتشيفا ومارتن أن السعي لإيجاد الحالات التي تسمح للباحثين بإظهار أن «المؤسسات مهمة» تؤدي إلى تحيّز في اختيار الحالات التي تكون فيها التأثيرات المؤسسية أكثر وضوحًا، وأدت هذه المشكلات في الدراسات الإمبيريقية إلى تقويض القدرة التفسيرية للنظرية المؤسساتية بلا داع. لهذا، اقترحت الباحثتان أن تكون إحدى الطرائق للتصدي لهذه المشكلات هي وضع متغير تابع أكثر تحديدًا، ألا وهو تصنيف التأثيرات المؤسسية؛ فتأثير المؤسسات يعالَج عادة كوحدة واحدة أو كمتغير ثنائي التفرع: التعاون أو عدم التعاون، الالتزام أو عدم الالتزام. لهذا، تعتقد الباحثتان أن هذا التقسيم الفرعي للتنوع الكبير الموجود في سلوك الدولة ربما أدى إلى حجب كثير من الحقائق بقدر ما أظهر منها(22).

ثمة نوعان شاملان من التأثيرات المؤسسية: **تأثيرات التقارب** (Convergence Effects) و**تأثيرات التباعد** (Divergence Effects). وربما يتوقف متغير نتيجة تأثير أي مؤسسة على مشكلة محددة يجري العمل على تلبيتها؛ فعلى سبيل المثل، تسعى المؤسسات البيئية للحد من انبعاث الملوثات، وتهدف المؤسسات التجارية إلى الحد من الحواجز الحمائية. لذلك، ينبغي للدراسات الإمبيريقية للتأثيرات المؤسسية أن تتناول مؤشرات هذه النتائج بشكل مباشر. وستكون أنجعَ طريقة للقيام بذلك هي التساؤل عمّا إذا كان سلوك الدولة، على طول هذه الأبعاد، يميل إلى التقارب أم إلى التباعد، باعتباره نتيجة للعمل المؤسسي(23). إن التفكير في التغيرات في التقارب أو التباعد المعياري لسلوك الدولة يعني التساؤل عمّا إذا كان في إمكان المؤسسات المساهمة في تقارب أنماط السلوك أو تباعدها. ويعني التقارب حدوث انخفاض في التباين المعياري، أمّا التباعد فيعني الزيادة فيه(24).

(21) Ibid., p. 753.
وينظر: Liliana Botcheva and Lisa L. Martin, «Institutional Effects on State Behavior: Convergence and Divergence,» *International Studies Quarterly*, vol. 45, no. 1 (2001), p. 1.
(22) Ibid., p. 2.
(23) Ibid., p. 4.
(24) Ibid., p. 5.

تفترض النظريات الاقتصادية العقلانية والوظيفية، في ما يتعلق بتأثيرات التقارب، أن الدول تواجه صعوبة فى تحقيق أهدافها بنفسها، سواء بسبب التفضيلات المتناقضة، أو بسبب مشكلات العمل الجماعي أو الجمود السياسي الداخلي، أو غير ذلك من حالات فشل الدولة في عملها المنفرد. ويفترض هذا المنطق الوظيفي أن تتوجه الدول إلى المؤسسات الدولية لحل مثل هذه المشكلات، لأن المؤسسات تتيح لها تحقيق فوائد غير متاحة عبر الإجراءات الأحادية الطرف والمنظمة من هياكل الدولة. ويؤكد التحليل الوظيفي أن المؤسسات الدولية مهمة لأنها تساعد الدول على حل المشكلات التي يضرب كثير منها جذوره في إخفاقات المؤسسات المحلية، وهي سبب الرغبة في تحويل بعض أنواع السلطة القومية إلى المستوى الدولي. وما إن يتم تفويض سياسة قومية معيّنة إلى مؤسسة دولية، سيتقارب عندئذ سلوك الدولة، فيميل الأعضاء إلى اعتماد سياسات نقدية وتجارية ودفاعية متماثلة (سنعود إلى تفصيل هذه الفكرة في الفصل التاسع)(25).

من ناحية أخرى، اكتشفت أعمال إمبيريقية بشأن تأثيرات المؤسسات نمطًا مختلفًا تمامًا عن التقارب يقع خارج ما تتنبأ به هذه الآلية؛ إذ وجد كتاب أن التأثير الرئيس للمؤسسات هو المبالغة في أنماط السلوك السابق والزيادة في معدلات تكراره. وتستشهد مارتن وسيمونس بعمل أندرو مورافسيك في ما يتعلق بالمقارنة الإقليمية لمؤسسات حقوق الإنسان كمثل على هذا الاتجاه؛ إذ اكتشف مورافسيك من خلاله أن المؤسسات الإقليمية لحقوق الانسان أدت إلى تحسن ملموس في ممارسات الدول التي سبق أن طورت مستوى عاليًا من الاحترام لحقوق الإنسان. هكذا، قامت دول أوروبا الغربية، من خلال المشاركة في المؤسسات، بتحسينٍ متميز في سجلات حقوق الإنسان، في حين أن دول أميركا اللاتينية لم تُظهر سوى تأثير ضئيل للمؤسسات المشاركة(26). ويشير هذا النمط إلى أن المؤسسات الدولية تؤدي في بعض الأحيان إلى التباين في ممارسات الدولة، بل ربما تؤدي

(25) Martin and Simmons, p. 753.
(26) Andrew Moravcsik, «Explaining International Human Rights Regimes: Liberal Theory and Western Europe,» *European Journal of International Relations*, vol. 1, no. 2 (June 1995), pp. 157-158.

إلى تضخيم الميول والتوجهات السابقة وتعزيزها بدلًا من تجاوزها، وفي هذه الحالة، تُنتج المؤسسات تأثير التباعد[27].

قدّم فريق من العلماء المؤسساتيين أنموذجًا آخر لقياس التأثيرات المؤسسية سمّوه **الدوام المؤسسي** (Institutional Standing)؛ فمن خلال دراسته قياس تأثير منظمة التجارة العالمية (التي تعتبرها الأدبيات المؤسساتية مثالها الأنموذجي)، وجد أن المقاربة الأكثر وضوحًا للقيام بذلك ستكون مقارنة العلاقات بين الأعضاء المنتمين إلى المؤسسة مع العلاقات بين غير الأعضاء فيها. لكن هذه المقاربة من شأنها أن تتجاهل أبعادًا مهمة من التعاون؛ ففي إمكان اتفاقات التعاون أن تفرض عوامل خارجية متنوعة على العلاقات بين الأعضاء وغير الأعضاء، أو حتى على العلاقات بين الأزواج من غير الأعضاء. ولتطوير هذه الحجة، استحدث هؤلاء الباحثون مفهوم الدوام المؤسسي، الذي يعبّر عن مدى امتلاك أي بلد أو إقليم، أو فاعل غير حكومي، حقوقًا والتزامات ناشئة عن المؤسسة، حتى لو لم يكن عضوًا فيها[28]. لهذا، لاحَظوا أن الشواهد تؤكد أن منظمة التجارة العالمية وضعت حقوقًا والتزامات لا للأعضاء الرسميين فحسب، بل أيضًا لمجموعة واسعة من المشاركين غير الأعضاء، بما في ذلك المستعمرات والدول المستقلة حديثًا[29]. إن الالتزام بالحقوق والواجبات المؤسسية ينتج أساسًا من التأثيرات التي تنتجها المؤسسات نفسها من خلال تعزيز صدقية تلك الالتزامات. ولاحظت ليزا مارتن أن مأسسة المشاركة التشريعية في عملية التعاون الدولي تعزز صدقية التزامات الدول[30]. وقدمت مارتن ما دعته دليلًا إمبيريقيًا على وجود ارتباط بين تأثير المؤسسات والصدقية؛ فهي رأت أن الدنمارك تبرز من خلال امتلاكها سجلًا تنفيذيًا ممتازًا على الرغم من سمعتها المستحقة كـ «ممانِعة» أوروبية، وهي تعتقد

(27) Martin and Simmons, p. 754.

(28) Judith L. Goldstein, Douglas Rivers and Michael Tomz, «Institutions in International Relations: Understanding the Effects of the GATT and the WTO on World Trade,» *International Organization*, vol. 61 (Winter 2007), p. 63.

(29) Ibid., p. 64.

(30) Lisa L. Martin, *Democratic Commitments: Legislatures and International Cooperation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), p. 164.

أن تفسير هذا النمط يكمن في نظام الدنمارك الصارم للمراقبة البرلمانية على الوزراء. وربما تعطي هذه المراقبة البرلمانية – التي تفسر سجل الدنمارك التعاوني الجيد، على الرغم من تحفظاتها إزاء تسريع دفع التكامل الأوروبي إلى الأمام – فوائد كبيرة أيضًا للدنمارك في مرحلة المساومة؛ هذه السمعة ناتجة أساسًا من التأثيرات المؤسسية (المراقبة البرلمانية) في تعزيز صدقية الالتزامات[31].

يُجمع المؤسساتيون على أن المؤسسات تساعد في تأدية الأدوار التعاونية. وهناك أنموذجان يمثّلان التيار السائد في بناء إطار التعاون المؤسساتي: الأنموذج الإعلامي والأنموذج التوزيعي. يمكن استخدام النماذج الإعلامية لتوسيع الحجج الرائجة وتوضيحها في الأدبيات الدولية التي تؤكد دور المؤسسات في توفير المعلومات، كما جادل المؤسساتيون[32]، وفي عملية التعلم كما أكد بعض الوظيفيين[33]. ويمكن أن تؤدي هذه النماذج الإعلامية إلى تكهنات تتعلق بالأوضاع التي يمكن بموجبها أن تقدِّم المؤسسات الدولية المعلومات المتصلة بالسياسات العامة للدول، إزاء أنواع من المؤسسات التي يمكن أن توفر معلومات موثوقة، وإزاء آثار هذه المعلومات في تحديد أنماط سلوك الدولة[34]. وتفترض النماذج التوزيعية، من ناحية أخرى، أن هذه المعلومات ليست جميعها صعبة أو إشكالية؛ فهي تركز بدلًا من ذلك على واقع أن الفواعل متباينة في الأذواق والاهتمام حول القضايا المختلفة[35]. بمعنى آخر، ربما تجعل المؤسسات، كما أشار باول، تحصيل المكاسب المشتركة أمرًا ممكنًا، وتنقل الأطراف نحو «**حدود**

(31) Ibid., p. 165.

(32) Keohane and Martin, «The Promise,» p. 43; Martin, «Credibility, Costs and Institutions,» p. 413, and Katzenstein, Keohane and Krasner, p. 262.

(33) ينظر: Ernest B. Haas, *Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization* (Stanford: Stanford University Press, 1964), pp. 12-13, 20; Ernest B. Haas, «Does Constructivism Subsume Neo-functionalism?,» in: Thomas J. Christiansen, Knud Erik Jørgensen and Antje Wiener (eds.), *The Social Construction of Europe* (Thousand Oaks: Sage Publications, 1991), pp. 22-31; Ernest B. Haas, Interview by H. Kreisler (Institute of International Studies, University of California at Berkeley, 30 October 2000), and Peter Haas, «Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination,» *International Organization*, vol. 46, no. 1 (Winter 1992), pp. 2-4.

(34) Martin and Simmons, p. 740.

(35) Ibid., p. 740.

باريتو» (Pareto Frontier)[36]. ولكن، غالبًا ما يكون هناك أشكال عدة لإدراك هذه المكاسب: هناك طرائق تعطي حصة كبيرة لدولة معيّنة وتعطي طرائق أخرى حصة كبيرة لدولة أخرى. ويمكن أن تؤدي هذه الطرائق المتعددة لتحقيق المكاسب المشتركة للتعاون إلى نزاعات حول كيفية توزيع هذه المكاسب[37]، وهذه هي المشكلة الأساسية التي كان يجب أن تعمل المؤسساتية النيوليبرالية على حلها في طريق بناء نظريتها للتعاون الدولي.

ثانيًا: بنية التعاون الدولي

تقبل المؤسساتية النيوليبرالية الفرضيات الواقعية التي تنص على أن الدول هي الفواعل الأهم في السياسة العالمية، وأنها فواعل عقلانية، كما تعترف أيضًا بتأثيرات الأناركية في تفسير الدوافع والتفضيلات[38]. ويعتمد المؤسساتيون النيوليبراليون الإطار المفاهيمي الواقعي حول القوة والمصلحة، ودورهما في تأسيس التعاون. ووفق تعبير ناي، فإن «تجاهل دور القوة ومركزية الأمن سيكون مثل تجاهل الأوكسجين»[39]. لهذا، طالب ناي بضرورة أن تكون

(36) «حدود باريتو» هي مجموع النتائج المحتملة التي تُعتبر أمثلية باريتو (تعرف أيضًا بكفاءة باريتو)، التي هي مصطلح اقتصادي يُطلَق على حالة الكفاءة الاقتصادية التي تحدث متى تعذّرت زيادة منفعة مستهلك أو سلعة أو لاعب، إلّا من طريق الإضرار بمستهلك أو منفعة أو لاعب آخر. وإذا ربطنا هذا المعنى بمشكلة التوزيع، فإن معنى أمثلية باريتو يصبح أن الكفاءة في التوزيع ستتحقّق متى أمكن عدم زيادة مكاسب لاعب من دون الإضرار بمكاسب لاعب آخر. وكما يكتب ديفيد إيزلي وجون كلينبرغ: «إن الاستراتيجيات واحدة مِن كل لاعب هي أمثلية باريتو إذا لم يكن هناك اختيار آخر للاستراتيجياتِ التي يحصل فيها كلّ اللاعبين على مكاسب كبيرة في الأقل، ويحصل اللاعبون في الأقل على مكسب أكبر بشكل تام»، ينظر: David Easley and Jon Kleinberg, *Networks, Crowds, and Markets: Reasoning about a Highly Connected World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 184.

(37) Robert Powell, «Anarchy in International Relations Theory: The Neorealist-Neoliberal Debate,» *International Organization*, vol. 48, no. 2 (Spring 1994), p. 338.

(38) Joseph M. Grieco: «Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism,» *International Organization*, vol. 42, no. 3 (Summer 1988), p. 486, and «Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism,» in: David Baldwin (ed.), *Neorealism and Neoliberalism* (New York: Columbia University Press, 1993), p. 121.

(39) Joseph S. Nye, Jr., «Hard and Soft Power in a Global Information Age,» in: Mark Leonard (ed.), *Re-Ordering the World* (London: Foreign Policy Centre, 2002), p. 3. =

النظرية المؤسساتية قابلة للتطبيق على القضايا الأمنية، ولا سيما التركيز على دور المؤسسات في توفير المعلومات. وتأكيدًا لهذا الأسلوب في التفكير، كتب كيوهان ومارتن ما يأتي: «يتصور الليبراليون المؤسساتيون المؤسسات باعتبارها متجذرة في حقائق القوة والمصلحة [...] إن المؤسسات تُحْدث فارقًا كبيرًا بالاشتراك مع حقائق القوة. بالتالي، تسيطر المؤسسات على تأثيرات القوة والمصالح، كما أنها تمارس تأثيرًا تفاعليًا، بمعنى أن تأثيرها في النتائج يختلف تبعًا لطبيعة القوة والمصالح»[40].

لم يكن اعتماد المؤسساتية النيوليبرالية على الفرضيات الواقعية ضمنيًا في جميع الحالات؛ إذ أشار كيوهان في *After Hegemony*، وبشكل صريح، إلى نيّته الانطلاق من الفرضيات الواقعية المتعلقة بالتعاون من أجل إثبات أنها لا تتوافق بالضرورة مع النتائج التي توصلت إليها التحليلات الواقعية. وكتب كيوهان في فقرة مقتبَسة على نطاق واسع: «بناء على فرضيات الواقعية، سأبيّن أن التشاؤم الذي يميزها لا ينتج منها. وأريد أن أبيّن أن فرضيات الواقعية حول السياسة العالمية متسقة مع تشكيل الترتيبات المؤسساتية، وتحتوي على القواعد والمبادئ التي تشجع التعاون»[41].

كان كيوهان ينوي الانطلاق من الفرضيات الواقعية البنيوية الرئيسة نفسها، ويبين بعد ذلك أن التعاون متوافق مع هذه الفرضيات[42]. بيد أن انطلاق المؤسساتية النيوليبرالية من فرضيات الواقعية البنيوية جعل باحثين يعتبرونها مجرد نسخة معدَّلة من الواقعية: واقعية ليبرالية[43] أو واقعية لينة، أو في الصيغ

= لا تقتصر القوة، بحسب ناي، على القوة المادية أو الصلبة، بل تشمل أيضًا ما يدعوه القوة اللينة، وهي القدرة على الجذب والإغراء أو القدرة على تحريك الناس بالجدال. وكثيرًا ما يؤدّي الجذب إلى القبول أو التقليد. القوة المادية وغير المادية متصلتان، ويمكن أن تعزز إحداهما الأخرى، لأن كلتيهما جانب من القدرة على تحقيق المقاصد التي تؤثّر في سلوك الآخرين (ص 5 من المصدر المذكور).

(40) Keohane and Martin, «The Promise,» p. 43.

(41) Keohane, *After Hegemony*, p. 67.

(42) Powell, «Anarchy in International Relations Theory,» p. 327.

(43) Jean-Jacques Roche, *Théories des relations internationales*, Collection Clefs politique, 5ème éd. (Paris: Montchrestien, 2004), pp. 47-49.

الأكثر تعاطفًا: ليبرالية بنيوية، وهذا ما دفع ميرشايمر إلى القول إن «المؤسساتية الليبرالية في صورتها الأخيرة ما عادت واضحة باعتبارها بديلًا من الواقعية، لكن يجري، في الواقع، ابتلاعها بوساطتها». وبالتالي، يعتقد ميرشايمر أن «الشكل البديل للمؤسساتية الليبرالية هو الواقعية باسم آخر»(44).

كيف للمؤسساتية النيوليبرالية أن تنطلق من تشاؤم الواقعية حول إمكان إنجاز التعاون، وتصل في النهاية إلى نتائج متفائلة بخصوصه؟ إن الجواب يكمن في الاختلاف حول **نتائج العيش في الأناركية**؛ فبينما يفترض الواقعيون البنيويون أن البيئة الأناركية تضع قيودًا شديدة على التعاون، يؤكد المؤسساتيون النيوليبراليون أنها لا تقيد التعاون، وأن الدول لا تزال تملك هامشًا كبيرًا من الحرية في تعاملاتها. ويستند الواقعيون البنيويون في دعم حججهم على المشكلات التي تفرضها الأناركية على الدول، كالغش ونقص المعلومات وقلة الثقة، والتي تقود الدول إلى اعتماد مبدأ العون الذاتي وتفضيل السياسات الأحادية. في المقابل، يدعم النيوليبراليون حججهم من خلال تقديم جملة من الحلول للمشكلات التي يعرضها الواقعيون، كاعتماد المؤسسات والمعايير الدولية والشفافية وتحسين الثقة في المعاملات.

1- التعاون في الأناركية: المشكلات والحلول

يفترض الواقعيون أن الاستراتيجيا الأكثر جاذبية لكل دولة في تصريف تعاملاتها الدولية هي عدم التعاون (الغش)، والأمل في أن تنتهج الدول الأخرى استراتيجيا تعاونية. بعبارة أخرى، تكمن النتيجة المثالية للدولة في حث الطرف الآخر على التفكير في التعاون والتوجه إليه، ثم تقوم هي بالغش (أو بالارتداد، بحسب مصطلح نظرية الألعاب). ولكن، كلا الطرفين، كما أشار ميرشايمر، يعرف هذا المنطق مسبقًا، ما من شأنه أن يجعل كل واحد منهما يحاول خداع الآخر. لهذا، سينتهي الأمر بكليهما في حالة أسوأ ممّا لو أنهما تعاونا، لأن الغش

(44) John Mearsheimer, «A Realist Reply,» *International Security*, vol. 20, no. 1 (Summer 1995), p. 85.

المتبادل يؤدي إلى أسوأ النتائج الممكنة. وعلى الرغم من أن التعاون المتبادل ليس جذابًا لضمان الطرف الآخر، فإن نتائجه هي بالتأكيد أفضل من النتائج المترتبة عن الغش(45). ويكمن مفتاح حل هذه المعضلة في سعي كل طرف لإقناع الآخرين بأن مصلحتهم ستكون مضمونة في قبول تضحيات على المدى القصير (المكاسب التي يمكن أن تنتج من نجاح الغش) لمصلحة فوائد طويلة الأجل (التعاون المتبادل الطويل المدى). وهذا يعني إقناع الدول بقبول النتيجة الثانية، وهي التعاون المتبادل. بيد أن العقبة الرئيسة التي تحول دون التوصل إلى هذا التعاون هي الخوف من أن يلجأ الطرف الآخر إلى الغش. وهذه هي، باختصار، المشكلة التي يجب أن تحلها المؤسسات، وفق ما يدّعي ميرشايمر(46).

يؤكد جوزف غريكو، وهو واقعي آخر، أن الغش والمكاسب النسبية يعتبران من أكبر الحواجز التي تحول دون قيام التعاون الدولي، ويعتقد أن على الرغم من مجادلة المؤسساتية النيوليبرالية في أن شبكة التعاون الدولي يمكنها التخفيف من الحاجز الأول، فإن ليس لديها ما تقوله عن الحاجز الثاني (تناولنا المكاسب النسبية في الفصل السادس)(47). ويزعم غريكو أن التعاون المشروط هو أفضل استراتيجيا للتعامل مع مشكلات الغش في الأناركية الدولية، وهذا النوع من التعاون، وفق ما تؤكد النيوليبرالية، يمكن أن يدخل حيز التنفيذ بإنشاء المؤسسات الدولية(48). ستكون الدول في بعض الحالات في حال أفضل إذا تعاونت. مع ذلك، وكما يتضح من أنموذج «معضلة السجين»، فإنها تخشى التعرض للغش من الآخرين، وسينتهي بها المطاف إلى العزوف عن التعاون(49).

يؤكد المؤسساتيون النيوليبراليون أن السبب في وجود هذه الحواجز المفروضة على التعاون هو أن الأمم تعيش في بيئة أناركية دائمة، حيث لا توجد سلطة عليا مركزية تقوم بالتحكيم بين الدول وتفرض الحدود على مساعي

(45) Mearsheimer, «The False Promise,» p. 17.

(46) Ibid., p. 17.

(47) Grieco, «Anarchy and the Limits of Cooperation» (1993), p. 118.

(48) Ibid., p. 124.

(49) Ibid., p. 122.

المصالح القومية. تفرز هذه الحالة الشائعة، كما يشير كينيث أوي، نتائج متنوعة؛ فغياب السلطة الدولية المركزية يمنع الدول من نيل الأهداف المشتركة، وبما أن الدول ذات سيادة، فإنها لا تستطيع تفويض السيطرة على تصرفها إلى سلطة فوق-السلطة القومية، كما أنها لا تستطيع الوثوق في التزام الدول الأخرى بوعودها. بذلك، يستنتج أوي أن إمكان نكث الوعود يمكنه أن يعرقل التعاون حتى لو جعل جميع الدول في حال أفضل[50]. ولا يختلف رأيا أكسلرود وكيوهان كثيرًا عن رأي غريكو؛ فهما يعتقدان أيضًا أن تحقيق التعاون صعب في السياسة العالمية، لأن ليس هناك حكومة مشتركة تقوم بفرض القواعد والمعايير، والمؤسسات الدولية ضعيفة، والغش والمكر مستوطنان[51]. وعلى الرغم من ذلك، تستطيع الدول في أوقات أخرى إدراك الأهداف المشتركة من خلال التعاون في البيئة الأناركية[52]. وعلى الرغم من غياب عنصر السلطة الدولية، فإن الحكومات غالبًا ما ألزمت نفسها بطرائق العمل المفيدة بشكل متبادل؛ إذ أشار أوي إلى أن على الرغم من غياب سلطة دولية تسهر على فرض شروط الاتفاق، فإن في إمكان الدول إدراك مصالحها العامة من خلال التعاون الضمني، واعتماد المفاوضات الثنائية والمتعددة الطرف، ووضع الأنظمة الدولية (International Regimes). وبصورة عامة، ليست السياسة العالمية حالة حرب متجانسة؛ فالتعاون يتفاوت بحسب القضايا، وبمرور الزمن[53].

يتبين ممّا تقدّم أن المشكلة الأساسية التي انتدب المؤسساتيون النيوليبراليين أنفسهم لتفسيرها هي مسألة ظهور التعاون في ظل بيئة أناركية ليس فيها ضامن أو محكِّم نهائي يفرض على الدول الوفاء بالتزاماتها. وهذا يدل على أن النيوليبراليين ينطلقون من أنطولوجيا بنيوية (فهْم الأوضاع البنيوية التي تؤثر في الاختيارات

(50) Kenneth A. Oye, «Explaining Cooperation under Anarchy: Hypotheses and Strategies,» *World Politics*, vol. 38, no. 1 (October 1985), p. 1.

(51) Robert Axelrod and Robert Keohane, «Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions,» *World Politics*, vol. 38, no. 1 (October 1985), p. 266.

(52) Oye, «Explaining Cooperation under Anarchy,» p. 1.

(53) Axelrod and Keohane, «Achieving Cooperation under Anarchy,» p. 266.

الاستراتيجية التي تؤدي إلى التعاون أو النزاع)[54] لتفسير نتيجة ليبيرالية (إنجاز التعاون الدولي). وللقيام بذلك، يطرح المؤسساتيون النيوليبراليون مجموعة متنوعة من الأسئلة، على غرار: ما الأوضاع التي تسمح بظهور التعاون في البيئة الأناركية؟ وما الأوضاع التي تشجع الدولة أو تسمح لها بإلزام نفسها بطرائق عمل مفيدة بشكل متبادل؟ وما الاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمدها الدولة لإنجاز التعاون من خلال تعديل الأوضاع التي تواجهها؟ وإلى أي مدى يمكن أن تكون القيود الموقعية للتعاون خاضعة للتعديل[55]؟

إن السعي لاكتشاف إمكان التعاون في البيئة الأناركية، في جميع الأحوال، ليس ابتكارًا ليبيراليًا؛ إذ سعى الواقعيون بدورهم لتفسير الأسباب التي تدفع الدول إلى التعاون في ظل الأناركية[56]. لكن مصدر الاختلاف بين حجج المؤسساتية النيوليبرالية والحجج الواقعية يكمن في طبيعة المشكلة الأنموذجية في النسق الدولي، وهي ما إذا كانت الدول مهتمة في المقام الأول بفشل السوق أو بالمكاسب النسبية والصراعات التوزيعية[57]؟

افترض كرازنر أن الصراعات التوزيعية، وليس إخفاق السوق أو المكاسب النسبية، هي الشغل الشاغل للدول في النسق الدولي؛ فالمسألة ليست مجرد الوصول إلى «حدود باريتو»، وإنما تتعلق أيضًا بالموقع المتخَذ على طول الحدود المختارة. ولا يمكن حل المسألة إلّا بوساطة المساومة والقوة، لا بالتصميم

(54) Ibid., p. 253.

(55) Oye, «Explaining Cooperation under Anarchy,» p. 2.

(56) تُعتبر مقالة روبرت جارفيس «Cooperation Under the Security Dilemma» («التعاون في ظل المعضلة الأمنية») من أهم أعمال الواقعية (الدفاعية تحديدًا) التي تؤكد إمكان إنجاز التعاون بين الدول. ويفنّد جارفيس بشدّة الادعاءَ القائل إن الواقعية تنفي إمكان التعاون الدولي، أو أقلّه، إن الواقعية ترى القليل من التعاون في السياسة العالمية مقارنة بما تفترضه المؤسّساتية النيوليبرالية. ويعتقد جارفيس أن الدول تستطيع التخفيف من حدّة المعضلة الأمنية وبلوغ التعاون من خلال اعتماد جملة من الاستراتيجيات تقلّل أرباح الارتداد وتزيد في تكاليفه. ينظر: Robert Jervis: «Cooperation Under the Security Dilemma,» *World Politics*, vol. 30, no. 2 (January 1978), and «Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate,» *International Security*, vol. 24, no. 1 (Summer 1999), pp. 44, 47.

(57) Katzenstein, Keohane and Krasner, p. 262.

المؤسسي الأنموذجي وحده[58]. ويشترك باول (كما رأينا في فصل سابق) مع وجهة نظر كرازنر؛ فهو يرى أن المؤسسات ربما تسهل إمكان تحصيل المكاسب المشتركة وتنقل الأطراف نحو «حدود باريتو»، ولكن غالبًا ما تكون هناك أشكال عدة لبلوغ هذه المكاسب؛ فثمة طرائق تعطي دولة معيّنة حصة كبيرة، فيما تعطي أخرى دولة أخرى حصة أكبر، ويمكن أن تسبب هذه الطرائق المتعددة لتحقيق المكاسب المشتركة نزاعات حول كيفية توزيعها[59]. باختصار، تظهر المشكلة التوزيعية، كما يرى باول، بسبب وجود أشكال عدة لتقسيم المكاسب التعاونية[60].

2 - المشكلة: السياسة الدولية كـ «معضلة السجين»

يفترض الواقعيون أن إنجاز التعاون بين الدول أمر صعب، وربما يكون في بعض الحالات مستحيلًا، لأن السياسة الدولية في ظل الأناركية تشبه لعبة معضلة السجين[61]. ويستخدم الواقعيون البنيويون أنموذج هذه اللعبة لتمثيل الصعوبة التي تواجهها الدول في الوفاء بالتزاماتها والوصول إلى تحقيق المصالح المشتركة. وتقوم هذه اللعبة على محاكاة الواقع الذي تجد الدول نفسها فيه، من خلال بناء حالة تفاعلية افتراضية مشابهة للعالم الواقعي. ولا تهم بنية اللعبة في ذاتها بقدر ما تهم النتيجة التي يتم استخلاصها منها. وفي ما يأتي أنموذج توضيحي مبسط لهذه المعضلة:

زيد وعَمرو سجينان متهمان بارتكاب جريمة، فيُفصل أحدهما عن الآخر في أثناء التحقيق، بحيث يقوم المحقق أو المدعي العام باستجوابهما بشكل منفصل. ويُفترض، بحسب منطق اللعبة، أن زيدًا وعَمرًا لا يملكان معلومات

(58) Stephen D. Krasner, «Global Communication and National Power: Life on the Pareto Frontier,» *World Politics*, vol. 43, no. 3 (April 1991), pp. 336-366.

(59) Powell, «Anarchy in International Relations Theory,» p. 338.

(60) Ibid., p. 339.

(61) لتكوين فكرة عن الدراسات الرائدة لـ «معضلة السجين» في نظرية الألعاب، ينظر:
Anatol Rapoport and Albert Chammah, *Prisoner's Dilemma: A Study in Conflict and Cooperation* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1965); Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960); Glenn H. Snyder, «'Prisoner's Dilemma' and 'Chicken' Models in International Politics,» *International Studies Quarterly*, vol. 15, no. 1 (March 1971), pp. 66-103, and Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma».

حول ما سيفعله الطرف الآخر، ولا تحكم قراراتهما اعتبارات الصداقة أو الشهامة أو المعرفة المسبقة بشخصية أو تفضيلات الآخر، وإنما كل طرف يسعى وراء مصلحته الذاتية فحسب.

يتنقل المدعي العام بين زنزانتي المتهمين، محاولًا انتزاع الاعتراف منهما. فيعرض عليهما، كل على حدة، ثلاثة خيارات، هي الآتية: **الاعتراف**، وفي هذه الحالة يستفيد المتهم من حكم مخفف مكافأة على تعاونه، وبذلك ينال حكمًا بالسجن مدة 3 سنوات؛ **الإنكار المتبادل**، وفي هذه الحالة ينال المتهمان البراءة نظرًا إلى عدم كفاية الأدلة؛ **الإنكار في مقابل اعتراف الطرف الآخر**، وفي هذه الحالة ينكر زيد التهمة، ويعترف عمرو، فينال زيد عقوبة 10 سنوات سجنًا نافذًا، ويستفيد عمرو من إجراء التخفيف مكافأة له على تعاونه وينال حكمًا بـ 3 سنوات (نتيجة الخيار الأول).

الجدول (8-1)

أنموذج لعبة «معضلة السجين» الكلاسيكية

	زيد ينكر (يتعاون)	زيد يعترف (يرتد)
عمرو ينكر (يتعاون)	البراءة لكليهما	عمرو: 10 سنوات زيد: 3 سنوات
عمرو يعترف (يرتد)	عمرو: 3 سنوات زيد: 10 سنوات	كلاهما ينال 3 سنوات

إذًا، تصبح النتائج المحتملة كالآتي: الاعتراف المتبادل (ارتداد في مقابل ارتداد): 3 سنوات؛ الإنكار المتبادل (تعاون - تعاون): البراءة؛ الإنكار في مقابل الاعتراف (تعاون-ارتداد): 10 سنوات.

ما **الخيار المثالي** لزيد وعمرو؟ لا شك في أنه الخيار الثاني، أي الإنكار المتبادل الذي يمنحهما البراءة (التعاون المتبادل). لكن المشكلة تكمن في أنه إذا قام زيد بالإنكار (التعاون)، فإنه لا يملك أي ضمان بأن عَمرًا سيقوم بالمثل، وإذا قام عمرو بالاعتراف (الارتداد)، فإن زيدًا سينال 10 سنوات.

لذلك، فإن **الخيار العقلاني** (أو الاستراتيجيا المهيمنة) يقضي بأن يقوم زيد بالاعتراف (الارتداد)، ولا ينتظر ما سيقوم به عمرو. بمعنى آخر، يحتم المنطق هنا أن يجعل زيد مصيره في يده، لا رهين القرار الذي سيتخذه الطرف الآخر. وتلخص هذه الحالة المثل القائل «عصفور في اليد أفضل من عشرة على الشجرة» – أي عقوبة 3 سنوات سجنًا يضمنها زيد بعمله المنفرد (اعترافه الأحادي) أفضل من الطمع في البراءة الذي يمكن أن ينتهي بنيله عقوبة 10 سنوات إذا لم يتعاون معه عمرو (إذا لم يبادله الإنكار).

من الناحية المنطقية، إذا كان زيد وعمرو فاعلين عقلانيين، فإنهما سيختاران عدم المجازفة بالإنكار (التعاون)، وسيفضلان الاعتراف بشكل أحادي وعدم انتظار ما سيقوم به الطرف الآخر (الارتداد). ما الذي نستنتجه من هذه الوضعية؟

إن الإستنتاج الرئيس من هذه اللعبة هو الآتي: **على الرغم من أن التعاون ممكن، فإن اللاعبَين يفشلان في تحقيقه**، ولا يسهُل دحض المنطق الذي يستند إليه هذا الاستنتاج؛ إذ ليس هناك في بنية اللعبة ما يمنع زيدًا وعمرًا من التعاون واختيار الإنكار المتبادل الذي يمنحهما البراءة، ولكن على الرغم من إمكان تحقيق هذه النتيجة المثلى، فضّل المتهمان الاعتراف المنفرد، وفوّتا على نفسيهما فرصة نيل البراءة. لهذا، تُوصف اللعبة بالمعضلة؛ فعلى الرغم من إمكان تحقيق البراءة، يزج المتهمان بنفسيهما في السجن.

إن عدم التعاون بين زيد وعمرو متجذر في الشك وانعدام الثقة بين الطرفين بسبب «نقص المعلومات والاتصال بينهما»؛ إذ اختار كلا اللاعبَين استراتيجياتهما بناءً على تفضيلاتهما وتقويماتهما الذاتية، في ظل الحيرة وغياب الاتصال (لا بناءً على معلومات مفصّلة عمّا سيفعله الطرف الآخر).

هناك أمثلة عدة جيدة على «معضلة السجين» في السياسة العالمية، ومن بينها الحالة التي تضع فيها دولة صناعية حواجز تجارية أمام صادرات دولة صناعية أخرى؛ فبما أن هناك منافع متبادلة من التجارة الحرة، يكون كلا البلدين في حال أفضل إن جرت إزالة هذه الحواجز. ولكن إذا كان لإحدى الدولتين أن تزيل الحواجز من طرف واحد، فستجد نفسها أمام وضع تجاري يؤذي اقتصادها. وفي الواقع، مهما عملت أي دولة، فستجد الدولة الأخرى أن من الأفضل لها الإبقاء

على حواجزها التجارية كإجراء وقائي. لهذا، فإن المشكلة تكمن في أن كل دولة تملك حافزًا قويًا لإبقاء الحواجز التجارية، ما يؤدي إلى نتائج أسوأ ممّا لو تعاون البلدان[62]، وهنا، تكمن العقبة الأساسية أمام التعاون، فالمشكلة تقع عندما يؤدي السعي للمصلحة الذاتية إلى نتائج سيئة على الجميع.

يفترض الواقعيون أن الدول تواجه المعضلة نفسها التي يواجهها السجناء؛ فعلى الرغم من أن التعاون في ما بينها ممكن وضروري في بعض الأحيان، فإن الدول لا تبادر إلى التعاون، خشية أن تبادلها الدول الأخرى بالارتداد. يدعو الواقعيون هذه الاستراتيجيا مشكلة الغش. وتكون نتائج الغش (أو الاستغلال) وخيمة في الشؤون الأمنية، لأن عندما تتعرض الدولة للغش في البيئة الأناركية، فإنها ستعاني في ميزان القوى مع خصمها الذي أقدم على خداعها، وربما تنعكس نتائجه على تهديد بقاء الدولة واستقلالها.

في الواقع، هناك متغير في غاية الأهمية يجعل عدم التعاون في معضلة السجين نتيجة متوقعة ومنطقية: إذا كانت هذه اللعبة (أو التفاعل) ستؤدى مرة واحدة، فإن القرار العقلاني سيكون الارتداد، وعندئذ لن يكون لدى اللاعب ما يضمن أن الطرف الآخر سيتعاون ما دام لن يكون هناك لقاء آخر ضمن مجال القضية نفسها. ويقول جارفيس في هذا الصدد: «لا يوجد حل في ’معضلة السجين‘ يمكن تحقيقه للمصالح العليا لجميع المشاركين [و] إذا كانت اللعبة ستُلعب مرة واحدة فقط، فالرد العقلاني الوحيد هو الارتداد»[63].

3 – الحل: السياسة الدولية كصيد الأيل

لحل هذه المشكلات التي تعيق التعاون، ينطلق المؤسساتيون الليبراليون (وحتى بعض الواقعيين الدفاعيين أمثال جارفيس وغلازنر) من أنموذج لعبة

---

(62) Robert Axelrod, «The Evolution of Cooperation,» in: Anatoly Gromyko and Martin Hellman (eds.), *Breakthrough: Emerging New Thinking: Soviet and Western Scholars Issue a Challenge to Build a World Beyond War* (New York: Walker and Company, 1988), p. 184.

(63) Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma,» p. 171.

ينظر أيضًا: Oye, «Explaining Cooperation under Anarchy,» p. 7, and Axelrod and Keohane, «Achieving Cooperation under Anarchy,» p. 229.

مختلف عن «معضلة السجين». ويعترف النيوليبراليون بأن إذا كانت اللعبة ستُلعب مرة واحدة فقط، فإن اللاعبين لا يملكون حوافز تجعلهم يلتزمون بالتعاون، وبالتالي سيكون الغش هو الاستراتيجيا المفضلة والعقلانية للاعبين. ولكن، «إذا تكررت اللعبة بشكل غير محدد، فإن الخاصية الأخيرة لن تصبح عائقًا، ويمكننا تحليل اللعبة في أوضاع مشابهة لتلك التي تنطبق على لعبة صيد الأيل»[64].

تفترض لعبة **صيد الأيل** (Stag-hunt) أن هناك ثلاثة أشخاص يخرجون إلى الغابة لاصطياد أيل يسدّون به رمقهم. وتقضي عملية محاصرة الأيل والإمساك به أن يلزم كل واحد من الثلاثة موقعه المحدد، وإلّا سيؤدي تخلي أي واحد منهم عن موقعه إلى هروب الأيل، وهذا يعني أن التزام الصيادين الثلاثة بالتعاون شرط ضروري للإمساك بالأيل. ولكن، إذا تخلى أحد الصيادين عن موقعه من أجل مطاردة أرنب (لن يكفيهم جميعًا)، فإن التعاون سينهار ويهيمن الغش (الارتداد).

إذا تعاون الجميع لمحاصرة الأيل، فإنهم سيأكلون جميعًا (تعاون- تعاون). ولكن، إذا ارتد أحدهم لمطاردة الأرنب، فإن الأيل عندئذ سيهرب حتمًا ولن ينال الباقون شيئًا (ارتداد- تعاون)[65]. هذا يعني أن اللعبة تحتوي على أربعة تفضيلات ممكنة: **أولًا**، أن يتعاون الجميع ويحاصروا الأيل (تعاون - تعاون)؛ **ثانيًا**، أن يطارد أحدهم الأرنب بينما يستمر الآخران في مطاردة الأيل (ارتداد - تعاون)؛ **ثالثًا**، أن يقوم الجميع بمطاردة الأرنب (ارتداد- ارتداد)؛ **رابعًا**، أن يبقى أحدهم في موقع مطاردة الأيل بينما يطارد الآخران الأرنب (تعاون- ارتداد)[66].

تُبيّن هذه الحالات أنه إذا قام الفاعل بالارتداد (صيد الأرنب)، فإنه سينال في جميع الأحوال قدرًا قليلًا من الطعام، ولكن إذا تعاون مع الآخرين في صيد الأيل، فإنه سينال قدرًا كبيرًا منه. لهذا، يبدو الخيار المفضَّل هنا هو التعاون. ولكن، كما يلاحظ أوي، بما أن أرنبًا في اليد (ارتداد - تعاون) أفضل من أيل في الأجمة [غير مضمون] (تعاون - ارتداد)، فإن التعاون لن يكون مضمونًا إلّا إذا اعتقد كل صياد

(64) Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma,» p. 171.
(65) Oye, «Explaining Cooperation under Anarchy,» p. 8.
(66) Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma,» p. 167.

أن الصيادين الآخرين سيتعاونان معه[67]. وسيكون من مصلحة كل لاعب، في لعبة صيد الأيل التي تُلعب مرة واحدة، أن يكون الآخران محرومين من القدرة على الارتداد، وسيرغب الجميع في التضحية بهذه القدرة إذا كان الآخران مقيدين بالطريقة نفسها. ولكن، إذا كان الآخران غير مقيدين، فسيكون لدى اللاعب مصلحة في الاحتفاظ بالقدرة على الارتداد لحماية نفسه من ارتداد الآخرين[68].

بالنظر إلى هذين الأنموذجين من الألعاب، ما هي الأوضاع التي تمكّن اللاعبين من الوصول إلى صيغة تعاون- تعاون؟ يجيب جارفيس بأن تحقيق التعاون يكون ممكنًا من خلال ضمان الأوضاع الآتية: **أولًا**، زيادة منافع التعاون المتبادل (تعاون-تعاون)، و/ أو الإنقاص من التكاليف التي يدفعها الفاعل إذا تعاون ولم يتعاون الآخرون (تعاون - ارتداد)؛ **ثانيًا**، الإنقاص من منافع استغلال الآخرين (ارتداد-تعاون)، و/ أو زيادة تكاليف عدم التعاون المتبادل (ارتداد - ارتداد)[69].

خلافًا للواقعيين الدفاعيين، يقدم المؤسساتيون النيوليبراليون إطارًا أشمل لوصف الأوضاع المساعِدة على تحقيق التعاون، والتي تنحصر في ثلاثة متغيرات متجانسة: التفاعل التكراري وظل المستقبل وعدد الفواعل. في هذا المقام، عرض أكسلرود في *The Evolution of Cooperation* (**تطور التعاون**) ما دعاه بشروط التعاون المستقر، وافترض أن ليس من الضروري أن يكون الأفراد المعنيون عقلانيين، لأن «العملية التطورية» تسمح بازدهار الاستراتيجيات الناجحة حتى لو لم يكن اللاعبون يعلمون السبب أو الكيفية. من جهة أخرى، ليس من الضروري أن يتبادل هؤلاء اللاعبون الرسائل أو الالتزامات؛ فهُم ليسوا بحاجة إلى الكلمات لأن أفعالهم تعبّر عنهم. وبالمنطق نفسه، ليست هناك حاجة لافتراض الثقة بين اللاعبين، لأن استخدام المعاملة بالمثل يمكن أن يكون كافيًا لجعل الارتداد استراتيجيا غير مربحة. كما أن ليست هناك حاجة إلى سلطة مركزية، لأن التعاون على أساس المعاملة بالمثل يمكن أن يكون إلزاميًا ذاتيًا[70].

(67) Oye, «Explaining Cooperation under Anarchy,» p. 8.
(68) Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma,» p. 171.
(69) Ibid., p. 171, and Oye, «Explaining Cooperation under Anarchy,» p. 9.
(70) Axelrod, «The Evolution of Cooperation,» p. 187.

بيد أن أكسلرود يعتقد أن الشرط الأكثر أهمية لظهور التعاون هو امتداد التفاعل على مدى غير محدد (أو في الأقل غير معروف) من التحركات، استنادًا إلى المنطق الآتي:

«سيواجه لاعبان فرديان يلعبان مرة واحدة إغراء كبيرًا لاختيار الارتداد لأن هذا الأخير هو الأفضل مهما كانت الإجراءات المتخذة من اللاعب الآخر. إذا لُعبت لعبة معروفة، وكان عدد المرات محدودًا، فلن يكون لدى اللاعبين حافز للتعاون بشأن التحرك الأخير، ولا التحرك المقبل، لأن كليهما يمكن أن يتوقع حدوث ارتداد من طرف اللاعب الآخر [...]. ويعني هذا التحليل أن اللعبة ستحل بالعودة إلى الارتداد المتبادل على التحرك الأول. ولكن ليست هناك حاجة إلى أن تحل إذا تفاعل اللاعبان في عدد غير محدد من المرات [...]. بالتالي، فإن عددًا غير محدد من التفاعلات هو شرط أساسي لظهور التعاون»[71].

يعطي **التفاعل التكراري** أساسًا متينًا للتعاون المتبادل استنادًا إلى قاعدة المعاملة بالمثل أو الانتقام المتبادل. وإذا كانت الفواعل متأكدة من أن تفاعلها سيستمر مدة غير محددة من الزمن، وعلى دورات ولقاءات متكررة، فإنها ستتجنب استغلال الآخرين (ارتداد- تعاون) خشية انتقامهم منها في التفاعلات المقبلة. لهذا، فإن مصلحة الفواعل تقضي بأن تكوِّن لنفسها «سمعة» المتعاون لتضمن تعاون الآخرين في المستقبل. وبحسب هذا المنطق، إذا عرف صيادو الأيل أن مطاردته ستتكرر مرات عدة، فإن مطاردة اللاعب الأرنبَ اليوم (ارتداد- تعاون) يمكن أن تجعلهم يخسرون الأيل والأرنب غدًا (تعاون- ارتداد). وهذا يعني أن مصلحة كل لاعب تكمن في التعاون على مطاردة الأيل لتفادي انتقام الآخرين في المطاردات المقبلة. يقوم اللاعب المرشح للارتداد في «معضلة السجين» التكرارية، مقارنة بالمنفعة الراهنة من الارتداد، بالتضحية المحتملة بالمنافع المستقبلية التي يمكن أن تنتج من التعاون. ومن شأن الارتداد في الحاضر، في لعبتَي «معضلة السجين» وصيد الأيل، أن ينقص إمكان التعاون في المستقبل،

(71) Ibid., p. 187.

وبناء عليه، فإن التكرار يساعد في تحسين فرص التعاون في كلتا اللعبتين[72]. وفي هذا، يقول أوي: «الواحدة بواحدة، أو التعاون المشروط، يمكن أن يزيد إمكان التعاون المشترك من خلال تشكيل النتائج المستقبلية المقدَّمة للتعاون أو الارتداد»[73].

يرتبط التفاعل التكراري بتصور الفواعل أشكال التفاعل الممكنة في المستقبل. وهذا يعتمد على رؤية الفاعل مدى تأثير التوجهات المستقبلية، أو ما دعاه أكسلرود بـ **ظل المستقبل** (Shadow of the Future)، ليكون التعاون مستقرًا. يقول، يجب أن يكون ظل المستقبل كبيرًا بما فيه الكفاية، وهذا يعني أن احتمال اللقاء المقبل بين الطرفين نفسيهما يجب أن يكون كبيرًا بما يكفي جعل استراتيجية الارتداد غير مربحة؛ فهو يتطلب أن يكون لدى اللاعبين فرصة كبيرة للاجتماع مرة أخرى، وألّا يقللوا كثيرًا من أهمية اجتماعهم المقبل[74].

وضعت مؤسسات كثيرة أنماطًا مستقرة للتعاون تستند إلى معايير مماثلة؛ فأسواق الماس، كما يشير أكسلرود على سبيل المثال، تمثّل الطريقة المعروفة لتبادل تجارها سلعًا تقدر بملايين الدولارات بتعهد شفهي ومصافحة فحسب. والعامل الرئيس الذي يفسر هذه الثقة هو معرفة المشاركين أن تعامل بعضهم مع بعض سيتكرر مرات عدة، وبالتالي، فإن أي محاولة لاستغلال هذه الوضعية ستكون غير مربحة بكل بساطة[75].

يغير عنصرا التكرار وظل المستقبل نتائج لعبة معضلة السجين أيضًا؛ فإذا توقع السجناء أنهم سيوضعون في وضعيات مماثلة في المستقبل، فإن فرص التعاون ستتحسن[76]. إن تبادل النتائج المستقبلية في الألعاب التكرارية لـ «معضلة السجين» وصيد الأيل يؤكد تقدم التعاون والارتداد؛ فالارتداد في الحاضر من

(72) Oye, «Explaining Cooperation under Anarchy,» pp. 13-14.

(73) Ibid., pp. 12, 14, and Axelrod and Keohane, «Achieving Cooperation under Anarchy,» pp. 231-232.

(74) Axelrod, «The Evolution of Cooperation,» p. 187.

(75) Ibid., p. 188.

(76) Oye, «Explaining Cooperation under Anarchy,» p. 13.

شأنه أن يُنقص إمكان التعاون في المستقبل. وهذا يجعل اعتماد استراتيجية المعاملة بالمثل – مقابلة رفض التعاون برفض التعاون، والاعتراف بالاعتراف، ومطاردة الأرنب بمطاردة الأرنب، والصيد التعاوني بالصيد التعاوني – يزيد من إمكان التعاون. إن الوعد بالرد على التعاون الراهن بالتعاون المستقبلي، والتهديد بالرد على الارتداد الراهن بالارتداد المستقبلي، يمكن أن يحسّنا فرص التعاون في كلتا اللعبتين(77).

أمّا الشرط الثالث الذي يساعد في تحقيق التعاون، فمرتبط بعدد الفواعل؛ ذلك أن قدرة الحكومات على التعاون في اللعبة المختلطة، كما يلاحظ أكسلرود وكيوهان، لا تتأثر ببنية الربح وظل المستقبل فحسب، بل أيضًا بعدد اللاعبين في اللعبة وكيفية تنظيم علاقاتهم(78). وفرص التعاون ستنخفض كلما زاد عدد اللاعبين، والعكس بالعكس(79). وكلما زاد عدد اللاعبين، أصبحت مشكلات التنسيق أكثر تعقيدًا بزيادة تكاليف المعلومات والصفقات، وزادت أيضًا إمكان الارتداد وتصاعد مشكلات المراقبة والسيطرة(80).

عندما تكون هناك فواعل كثيرة، يصبح من الصعب تحقيق الشروط اللازمة لضمان التعاون المتبادل – إمكان معرفة اللاعبين المرتدين، وقدرة الانتقام منهم، وامتلاك الحوافز الكافية والطويلة المدى لمعاقبتهم. في مثل هذه الحالات، ربما يكون من المستحيل كشف الارتداد أو معاقبة المرتد، وحتى إذا كان ذلك ممكنًا، لا يوجد أحد من المتعاونين يملك الحافز لتمثيل دور الشرطي. وربما يمكن أن يسعى جميع المتعاونين لـ «الركوب المجاني» (Free Rider) على حساب الآخرين(81).

إضافة إلى مشكلات التعاون، يسبب تعدد الفواعل مشكلات التنسيق أيضًا.

(77) Ibid., p. 15.

(78) Axelrod and Keohane, «Achieving Cooperation under Anarchy,» p. 234.

(79) Oye, «Explaining Cooperation under Anarchy,» p. 18.

(80) Ibid., p. 19.

(81) Ibid., p. 235.

وكما رأينا للتو، تُحدد مشكلات التعاون، مثل «معضلة السجين»، بالحوافز الفردية للتوازنات التي ليست «أمثلية باريتو» (Pareto Optimality)(82). وهذا يعني أن المشكلة التي تواجهها الدول في هذه الحالة هي إيجاد السبل لإلزام نفسها برفقة الآخرين من أجل الوصول إلى «حدود باريتو». في المقابل، تتميز ألعاب التنسيق (Coordination Games) بوجود توازنات «أمثلية باريتو» متعددة(83). إن المشكلة التي تواجهها الدول في هذه الحالة ليست تجنب إغراءات الارتداد، وإنما الاختيار من بين هذه التوازنات المتعددة. وتكشف نظريات الألعاب غير التعاونية أن تكرار لعبة من نوع «معضلة السجين» يثير توازنات لانهائية كثيرة، وبهذه، الطريقة يحوّل التكرار مشكلات التعاون إلى مشكلات التنسيق(84).

خلافًا للادعاء القائل إن النظرية المؤسساتية لا تمت إلى مسائل التوزيع بأي صلة، يرى كيوهان ومارتن أن «الصراع التوزيعي يجعل المؤسسات أكثر أهمية»(85). وينوه المؤلفان بأن فهم هذه النقطة يتطلب التمييز بين مشكلتين تعترضان سبيل الدول في أثناء محاولتها إنجاز التعاون؛ فمن ناحية، هي تقلق كثيرًا من احتمال تعرضها للخداع من الدول الأخرى، كما هي الحال في «معضلة السجين»، لكنها، من ناحية أخرى، تواجه أيضًا مشكلة تنسيق أعمالها بحسب نتائج تعاونية مستقرة (حل مشكلة التوازنات المتعددة وفق لغة نظرية الألعاب). هناك عادةً أكثر من نتيجة تعاونية واحدة، وربما لا تتفق الدول المعنية على ماهية أفضل النتائج، كما أن جميعها تحمل نتائج توزيعية مختلفة. إن الاختلاف في شكل

(82) تعني «أمثلية باريتو» أن الكفاءة في التوزيع ستتحقق عندما تتعذّر زيادة مكاسب لاعب من دون الإضرار بمكاسب لاعب آخر.

(83) ألعاب التنسيق من أنواع توازنات ناش المتعدّدة، التي يختار فيها اللاعبون استراتيجيات متطابقة. وتعالج ألعاب التنسيق ما يُعرف بمشكلة التنسيق، وهي تعني أن الهدف الأساسي لجميع الأطراف هو التنسيق وفق استراتيجيا واحدة من أجل تحصيل المكاسب المتبادلة. ويمكن أن نمثّل لعبة التنسيق في صديقين يتوهان في مركز تسوّق ضخم، ويحاول أحدهما إيجاد الآخر. سيقوم كلاهما بتحركات أحادية للتنسيق مع تحركات الآخر، وهو ما سيعجّل في عثور أحدهما على الآخر في أسرع وقت ممكن. للمزيد بشأن هذه اللعبة، ينظر: Easley and Kleinberg, pp. 168-172.

(84) Martin and Simmons, pp. 744-745.

(85) Keohane and Martin, «The Promise,» p. 45.

محدد من أشكال التعاون هو الحاجز الرئيس لتنسيق التعاون في ألعاب التنسيق. وما لم تكن هناك آلية للتنسيق، فمن الممكن أن تفشل الدول في الحصول على المنافع المحتملة من التعاون(86).

تتركز أغلبية مشكلات التنسيق على الصراعات التوزيعية؛ فلكي تكون المؤسسات فعالة، كما يصرح كيوهان وسيمونس، يجب ألّا تقتصر على حل مشكلات التعاون من خلال المراقبة والمهمات المعلوماتية الأخرى، بل ينبغي لها أيضًا أن توفر آلية لحسم الصراع التوزيعي. وهذا يعني أن «المؤسسات تستطيع أن تقدم معلومات موثوقة عن سلوك الدولة والمنافع المحصلة من التعاون لتبديد مخاوفها من تدفق فوائده إلى الدول الأخرى بطريقة غير متكافئة»(87).

تتسم ألعاب التعاون بالحالات التي تكون فيها نتائج التوازن دون المثالية. وغالبًا ما يتم تصور هذه الألعاب، وطبيعة الحلول الممكنة لها، ضمن إطار **مشكلة العمل الجماعي** (Collective Action Problem). وكما رأينا في الفقرات السابقة، تمثّل معضلة السجين الأنموذج الأكثر استعصاءً لألعاب التعاون في أدبيات العلاقات الدولية(88). وكما أشارت ليزا مارتن، هناك عاملان يساعدان على تعزيز التعاون في الألعاب التعاونية، **أولهما** أن الدول ستطالب بمعلومات مستفيضة عن سلوك الآخرين، لأن الارتداد الخفي (غير المكتشف) سيكون مكلفًا لمن يقررون مواصلة التعاون، وسيعقد محاولات الانتقام. **وآخرهما** أنه ينبغي للدول البحث عن آليات لزيادة ظل المستقبل كي تضمن أن تقابَل التكاليف الراهنة المرتبطة بالتعاون بالمنافع الطويلة الأجل للمساعدة المتبادلة. وبالتالي، فإن الاتفاقات وحدها، من دون مراقبة أو إنفاذ، لا يمكنها تأمين التعاون(89).

(86) Ibid., p. 45.

(87) Martin and Simmons, p. 745.

(88) Lisa Martin, «Interests, Power, and Multilateralism,» *International Organization*, vol. 46, no. 4 (Autumn 1992), p. 769.

(89) Ibid., p. 770.

هنالك، من ناحية أخرى، نتيجتان محتملتان للموازنة في لعبة التنسيق، تكون إحداهما النتيجة المفضَّلة لدى كلا اللاعبَين، لا لدى الاستراتيجيا المهيمنة، ما يعني أن أفضل مسار للعمل يعتمد على الكيفية التي يتصرف بها اللاعب الآخر. ويمكن أن تكون لألعاب التنسيق آثار كبيرة في التوزيع، الأمر الذي يجعل من الصعب أحيانًا إيجاد حلول تعاونية لتحقيقها. ومع ذلك، متى ينشأ التوازن – من طريق التوافق أو من طريق الاتفاق – فلن يكون هناك لاعب لديه حافز للارتداد. هكذا، لا تحتاج ألعاب التنسيق (عكس ألعاب التعاون) إلى مؤسسات قوية مع آليات للمراقبة والإنفاذ(90).

خاتمة

تمثّل المؤسساتية النيوليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المقاربة النظرية التي تؤكد إمكان التعاون في السياسة العالمية، وتركز على دور المؤسسات (والمعلومات) في إنشاء الترتيبات التعاونية. وعلى الرغم من أن المؤسساتيين النيوليبراليين يقرون بأن النسق الدولي يتسم بالأناركية والمنافسة الأمنية، فإنهم يؤكدون في الوقت نفسه أن هذه السمات لا تؤثر في إمكان إنجاز التعاون الدولي، وأن التشاؤم الذي يميز التحليلات الواقعية بشأن الموضوع لا ينتج بالضرورة من فرضياتها (ولا سيما الأناركية). ولا يؤيد المؤسساتيون النيوليبراليون افتراض الواقعيين القائل إن الطبيعة الأناركية للنسق الدولي ترغم الدول على السعي لجني المكاسب النسبية وتشجعهم على الغش في معاملاتهم مع الدول الأخرى. وبدلًا من ذلك، يجادلون في أن السياسة العالمية ليست معضلة السجين الأحادية (التي تُلعب مرة واحدة فقط) كما يقترح الواقعيون، وإنما من الأفضل تأطير مشكلة التعاون من خلال لعبة صيد الأيل التكرارية.

يعتقد النيوليبراليون أن الدول تفي بالتزاماتها وتحترم المواثيق التعاونية، حتى لو كلفها ذلك بعض الخسائر على المدى القريب، وذلك لكي لا تخسر سمعة الشريك الموثوق والمنافع التي تحملها هذه السمعة على المدى البعيد.

(90) Martin, «Interests, Power,» pp. 775-776.

وإذا كانت الوحدات السياسية تعرف مسبقًا أنها ستلتقي مجددًا في ألعاب تعاونية أخرى مستقبلًا، فإنها ستحترم التزاماتها تلقائيًا. ويجادل المؤسساتيون النيوليبراليون في أن المؤسسات الدولية هي العامل الذي يضمن حصول التكرارية، لأنها تمثّل المكان الذي تلتقي فيه الدول ويتفاعل بعضها مع بعض بشكل منتظم. وتساعد المؤسسات الدولية على دوام الترتيبات التعاونية لأنها توفر الشفافية، وتقرب التفضيلات والسلوكات، وتضمن المراقبة المتبادلة على إنفاذ الالتزامات والتعهدات، وتفعل مبدأ المعاملة بالمثل، وتعزز الصدقية. لذلك، يستنتج النيوليبرليون أنه كلما زادت مأسسة السياسة العالمية، انخفضت المخرجات الخبيثة للأناركية، وزادت احتمالات سيادة الترتيبات التعاونية في النسق الدولي.

الفصل التاسع

مابعد الوظيفية واليد الخفية للاندماج
إعادة «السياسي» إلى نظرية التكامل الإقليمي

مقدمة

على الرغم من مضي أربعة قرون على ولادة الدولة القومية، فإن الشكوك لا تزال، فيما نحن نجتاز منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تحوم حول كفاءتها وشرعيتها بوصفها التنظيم السياسي الأمثل للجماعة الإنسانية، ولا تزال دراسات وتعليقات معاصرة كثيرة تتحدث عمّا يعتبره أصحابها «أزمة الدولة». وفي حين اكتفى بعضهم بالإشارة إلى تقلص حجم الدولة ووظائفها أمام التحديات الداخلية والخارجية المعاصرة، ذهب آخرون إلى حد التنبؤ بقرب زوالها. وقدّم هؤلاء المستشرفون مسوغات عدة، بدءًا بقوى العولمة، وكثافة الاعتمادية الاقتصادية، والثورة التقنية والرقمية، والحساسية الأمنية المتزايدة، وتآكّل السيادة، والفشل الوظيفي في معايير الفاعلية والكفاءة، وتأثير الفواعل غير الدول، وغيرها. ببساطة، نحن ندخل عصر مابعد الدولة.

أصبح هذا النمط من التفكير في السنوات القليلة الماضية أشبه بـ «الموضة» في عدد كبير من التحليلات الدولية؛ فما إن يطرق الباحثون موضوع العولمة، حتى تطفو إشكالية مصير الدولة على السطح، وتصبح بقية القصة معروفة. وعلى نقيض هذه الطروحات التقليدية، سيبين هذا الفصل أن أولئك الذين يعتمدون هذه الأفكار، إضافة إلى كثيرين من الساسة والمراقبين، **قللوا من تقدير مرونة الدولة وقدرتها**

على التكيف مع الأوضاع المحلية والدولية المتغيرة. وسنحاول برهنة صحة هذا الادعاء نظريًا عبر التطرق إلى المعركة التي خاضتها الدولة ضد أكثر ظواهر **فوق القومية** (Supranationalism) شراسة في المئة سنة الأخيرة: التوحيد الأوروبي.

إن المواجهة بين الدولة وفوق القومية ليست ظاهرة جديدة، بل تمتد بجذورها إلى القرون الثلاثة التي أعقبت كونغرس وستفاليا، وبالتحديد إلى أفكار الدبلوماسي الفرنسي ودوق سولي (duc de Sully) المتعلقة بإحلال السلام من طريق إنهاء تقسيم أوروبا إلى ممالك، ودعوة القديس آبي سان بيير (Abbé Saint Pierre) إلى اتحاد دائم من الملوك الأوروبيين، إضافة إلى مشروع كانط المشهور عن السلام الدائم. وكانت هذه الأعمال بادرة سيل عارم من المشروعات التي تدعو إلى تجاوز الدولة كتنظيم سياسي لمصلحة هيئات ومنظمات أكبر تكون قاعدة لتحقيق السلام الدولي. وكان معظم أصحاب هذه المشروعات من أنصار **النزعة الدولية** (Internationalism)، وكلهم نظروا إلى الدولة بوصفها مشكلة، وإلى الفدرالية بوصفها أفضل الحلول الممكنة؛ فعلى سبيل المثال، رفض الفيلسوف الفرنسي سان سيمون شكل الدولة التمركزية، وتوقّع بداية ظهور حركة فدرالية أوروبية، ودعا بيير جوزف برودون (P. J. Proudhon) إلى إيجاد حلول فدرالية لمشكلة تقسيم أوروبا الاصطناعي إلى دول قومية.

استمرت أفكار الدوليين في الانتشار طوال النصف الأول من القرن العشرين مع الجهد الذي بذلته حركة الكونت كودنهوف كاليرجي (C. Kalergi) لتأسيس الفدرالية الأوروبية، وبعض الناشطين السياسيين، مثل آلتيرو سبينيلّي (A. Spinelli) وإرنستو روسي (E. Rossi) الذين وظفوا فكرة الفدرالية لتعبئة المقاومة الأوروبية ضد استبداد الدولة النازية[1]. وعلى الرغم من أن هؤلاء الكتاب والناشطين السياسيين استمدوا أفكارهم من أزمنة ومواقع وخلفيات مختلفة، فإنهم اتفقوا في مقارباتهم المناهضة للدولة القومية.

---

(1) لإلقاء نظرة مختصرة حول هذه الأعمال، ينظر: Michael O'Neill, *The Politics of European Integration* (London: Routledge, 1996), chap. 1; A. Bosco (ed.), *The Federal Idea*, vol. 1: *The History of Federalism from the Enlightenment to 1945* (London; New York: Lothian Foundation Press, 1991), and A.W. Macmahon (ed.), *Federalism: Mature and Emergent* (New York: Garden City, 1987).

عادت المواجهة بين الدولة وفوق القومية إلى الواجهة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لكن هذه المرة مجسدة في انطلاق عملية التكامل بين الدول الأوروبية ونجاح المراحل الافتتاحية من مشروع التوحيد الأوروبي. ولأول مرة في تاريخ المواجهة المحتدمة بين الاثنين، أظهرت فوق القومية تحديًا جديًا لمنظمة الدولة. ولأول مرة أيضًا تساءل العلماء والساسة بجدية: هل استطاع تيار فوق القومية أن يهزم الدولة أخيرًا؟ تحاول الأقسام الآتية الإجابة عن هذا السؤال بالموافقة على موقف أولئك الذين أجابوا بالنفي، وسوف تختبر صحة هذا الموقف بوضعه أمام الوقائع المضادة لتجربة التوحيد الأوروبي.

أولًا: الجولة الأولى: الوظيفية ضد الدولة المحاربة

شهد عقد ثلاثينيات القرن العشرين اشتداد المنافسة بين حركة فوق القومية والدولة القومية، وكان ذلك في أعقاب ظهور المقاربة الوظيفية – التي يعتبرها كريس براون وكيرستن آينلي «أهم مقاربة للمؤسسات الدولية في القرن العشرين»[2]. ولِدت الوظيفية في الأربعينيات ردةَ فعل على نظريات السلام السائدة التي كانت مبنية على مرجعية الدولة (كالمقاربة الفدرالية ونظرية الأمن الجماعي)، وأطلقت بذلك جرس الجولة الأولى من المنازلة بين فوق القومية والدولة القومية. وظهرت المقاربة أول مرة في أعمال العالِم البريطاني (الروماني المولد) ديفيد ميتراني الذي يعتبره الوظيفيون عرّاب المقاربة[3].

وجّه ميتراني، في كتابين كلاسيكيين، نقدًا لاذعًا للدولة القومية ومؤسسة السيادة القائمة عليها؛ إذ جادل في كتاب *The Progress of International Government* **(تقدم الحكومة العالمية)** بضرورة ترك ما وصفه بـ«العبادة الوثنية للحدود السياسية»

---

(2) Chris Brown and Kirsten Ainley, *Understanding International Relations*, 3rd ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p. 119.

(3) يعترف إرنست هاس بأن الداعية الرئيس للوظيفية هو ديفيد ميتراني، ويضيف إليه أسماء كثيرة، مثل بول رينش؛ ليونارد وولف؛ كول؛ بيتمان بوتر؛ إدغار سافيني. ينظر: Ernst B. Haas, *Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization* (Stanford: Stanford University Press, 1964), p. 8.

كبداية لتجاوز التفكير والممارسة المبنيين على الانقسامات الإقليمية[4]. ودعا، بدلًا من ذلك، إلى تأسيس نظام من الوكالات الدولية الوظيفية يحل محل الدول القومية، ويجري فيه «نقل مستمر للوظائف من السلطة القضائية للدولة إلى سلطة الأعضاء الدوليين»[5]. وتزامنت طروحات ميتراني في هذه الفترة مع غرق أوروبا المأساوي في أزمات الثلاثينيات والأربعينيات، التي انعكست إرهاصاتها على عمله الأهم *A Working Peace System* (**نظام سلام عملي**) الذي كثف فيه هجومه على الدولة، واعتبرها منبع جميع الشرور والمآسي الإنسانية، لأنها أظهرت – في اعتقاده – عجزها عن تحقيق السلام وتحسين أوضاع المواطنين الاجتماعية والاقتصادية، وكانت مصدر تجزؤ العالم وانقسامه إلى مجموعات متنافسة متمركزة إقليميًا. قصارى القول، «لا يمكن ضمان السلام»، يقول ميتراني، «إذا كنا ننظم العالم بوساطة الشيء الذي يقسمه»[6]. ولكن عداوة ميتراني لم تقتصر على الدولة، بل شملت أيضًا استنكاره **السياسة** بشكل عام، إذ كان يعتقد أن السياسة شريرة في أصلها، وأن **الإدارة** – المهتمة بالتخصيص العقلاني للموارد النادرة – هي مفتاح التعاون الإنساني[7]. كان هدف ميتراني من انتقاده الدولة، والسياسة إجمالًا، هو تسليط الضوء على الأسباب التي تجعل الإدارة والعمل الجماعي في مجالات معيّنة من التعاون خيارًا أكثر جاذبية من عمل الدولة الأحادي الجانب[8].

ولاحظ ميتراني أن تزايد درجة الكثافة والتعقيد التنظيمي داخل الأنساق الحكومية وفي ما بينها أدى إلى تزايد المهمات الفنية والوظائف التقنية التي تواجهها هذه الحكومات حتى مستويات ما عادت (أي الحكومات) تستطيع تلبيتها بمفردها. هذا التعقيد المتزايد ولّد حاجة ملحة للأجهزة البيروقراطية والتكنوقراطية اللازمة لإدارة شؤون هذه الحكومات وتنظيمها. لهذا، جادل ميتراني في أن انتداب

(4) David Mitrany, *The Progress of International Government* (London: Yale University Press, 1933), p. 118.

(5) Ibid., p. 88.

(6) David Mitrany, *A Working Peace System* (Chicago, IL: Quadrangle, 1966), p. 68.

(7) O'Neill, p. 30.

(8) Dimitris N. Chryssochoou, *Theorizing European Integration*, 2nd ed. (London: Routledge, 2009), p. 18.

الخبراء والفنيين لإدارة الأنساق الحكومية وتسييرها على المستوى القومي سيتم تجاوزه لاحقًا إلى المستوى فوق القومي للأسباب الآتية: **أولًا**، تزايد المشكلات الفنية التي تواجه الحكومات المحلية ومجتمعاتها، وبلوغها مستويات يتعذر عليها السيطرة عليها بمفردها؛ **ثانيًا**، تَلاقي توقعات هؤلاء الخبراء الفنيين حول طبيعة هذه المشكلات، واتفاقهم بشأن الحلول المقدمة لها؛ **ثالثًا**، نقل هؤلاء الخبراء تركيزهم من قضايا السياسة العليا إلى المسائل التقنية والشكلية التي تحظى بدرجة كبيرة من الاتفاق[9].

إن زيادة درجة الإجماع بين الخبراء الفنيين واستمرار تلاقي التوقعات بينهم يمثّل المرحلة الأولى في بناء التعاون في مجال معيّن. ويسعى هؤلاء الخبراء في المرحلة الثانية – وهم يحصدون منافع نجاح التعاون في ما بينهم في مجال معيّن – إلى تمديد حدود هذا التعاون إلى قطاعات وقضايا أخرى. ويُطلِق ميتراني على هذه العملية مصطلح **الانتشار**[10] (Ramification)، وهي العملية التي تتحول بموجبها توقعات الفواعل الاجتماعية المتحققة في اتجاه الحصول على المزيد من الدعم إلى التكامل[11].

كان عمل ميتراني بمنزلة ثورة في طريقة اقتراح الحلول المؤسساتية للسلام. ولعل هذا العامل في ذاته يفسر عدم تقديمه نظرية لنمو المؤسسات، لأن اهتمامه الرئيس كان منصّبًا على وصف شروط السلام ودعائمه[12]– وهو أيضًا ما يفسر تركيزه على تقديم وصفات للتكامل العالمي بدلًا من التكامل الإقليمي. ولكن، على الرغم ممّا حققته وظيفية ميتراني من إنجازات، فإنها عانت عيوبًا عدة، وكان بعضها قاتلًا[13]، ومن أهمها: إيمان ميتراني بالحلول التكنوقراطية الضيقة

(9) Mitrany, *A Working Peace System*, p. 210.

(10) Ibid., p. 19.

(11) Ben Rosamond, «The Uniting of Europe and the Foundation of EU Studies: Revisiting the Neofunctionalism of Ernst B. Haas,» *Journal of European Public Policy*, vol. 12, no. 2 (April 2005), p. 244.

(12) Brown and Ainley, p. 19.

(13) لإلقاء نظرة على أهم هذه الانتقادات، ينظر: Roger Tooze, «The Progress of International Functionalism,» *British Journal of International Studies*, vol. 3, no. 2 (July 1977), pp. 210-217; Mark F. Imber, «Re-reading Mitrany: A Pragmatic Assessment of Sovereignty,» *Review of International Studies*, vol. 10, no. 2 (1984), pp. 103-123, and Robert I. McLaren, «Mitranian Functionalism: Possible or Impossible?,» *Review of International Studies*, vol. 11, no. 2 (April 1985), pp. 139-152.

للمشكلات السياسية، وإهماله (المحيِّر) للسياسة ودور القوة في العملية التكاملية، وافتقار عمله إلى معايير الصرامة العلمية المطلوبة في علم الاجتماع، واختزال الديناميكا الدولية المعقدة في القوى العقلانية للاقتصاد السياسي، وخلط الحقائق بالقيم، والإغراق في المثالية، وإهمال الأدلة الإمبيريقية[14].

في أي حال، شكلت وظيفية ميتراني، وبغضّ النظر عن صحتها، تحديًا قويًا للدولة القومية بوصفها التنظيم السياسي الأمثل للجماعة الإنسانية. وعلى الرغم من هزيمتها في معركتها الأولى مع الدولة، فمن المنصف أن نشير إلى أن أسباب هذه الهزيمة تعود أساسًا إلى فشل الوظيفية الذاتي لا إلى انتصار الدولة في حد ذاتها. لهذا، كان ينبغي للوظيفية، كي تستعد لخوض الجولة الثانية من المنازلة، أن تُعيد إصلاح نفسها وإعادة ترتيب بيتها من جديد، وهذا ما فعله أولئك الذين جاؤوا بعد ميتراني وأصبحوا يُعرفون بالتعديليين الوظيفيين (Functionalist Revisionists).

ثانيًا: الجولة الثانية: صعود الوظيفية الجديدة

ورث التعديليون الوظيفيون، أو من أصبحوا يُعرفون لاحقًا بالوظيفيين الجدد (Neofunctionalist)، عن ميتراني عداوته للدولة التمركزية ومؤسسة السيادة. وظهرت نسختهم المجددة، في سياق مشابه لظهور الوظيفية الكلاسيكية، ردةَ فعل ناقدة على الحلول المتعلقة بالسلام (النظرية بشكل خاص) والمبنية على مرجعية الدولة، والمتجسدة هذه المرة في النظرية الواقعية بدلًا من مقاربات الفدرالية والأمن الجماعي التي سادت في فترة ما بين الحربين. لكن هؤلاء الوظيفيين الجدد ورثوا عن ميتراني أيضًا مشكلات نظرية وأسئلة عدة عالقة، جعلتهم يبتعدون، في سعيهم لتجاوزها، من النسخة القياسية للوظيفية في نقاط عدة؛ أهمها أن الوظيفية الجديدة قامت بتقليص مجالها النظري من خلال التركيز على التكامل الإقليمي بدلًا من العالمي، كما قامت بإعادة السياسة ودور القوة إلى إطارها النظري، وبنت نماذجها على المنهجية العلمية الإمبيريقية، وابتعدت عن الأحكام والوصفات المعيارية والإيثارية، وفوق ذلك كله، قامت، بدلًا من أن تستخف قامت بإسقاط

(14) ينظر: O'Neill, pp. 30-32.

الدولة من نماذجها كمتغير غير مهم بكل بساطة، بدلًا من أن تستخف بها وتنعتها بالدولة الشريرة[15].

دخلت الوظيفية الجديدة في سجال مبكر مع **الدولتية** (Statism) كما تجسدت في أنموذج تمركزية الدولة في الواقعية. ولاحظ الوظيفيون الجدد، بناءً على دراساتهم مسار التكامل الأوروبي، أن التفسيرات الواقعية للسياسة العالمية المبنية على مفاهيم توازن القوى والتحالفات وفواعلية الدول كانت تبسيطًا مفرطًا للواقع في أحسن الأحوال، وخاطئة كليًا في أسوئها. وعلى الرغم من اعتراف كيوهان وناي بعدم وجود حكومة فوق قومية، فإنهما يعتقدان أن من المضلِّل وصف العلاقات في أوروبا الغربية بأنها «أناركية دولية»، أو تفسير تلك العلاقات بضرورة الأمن أو الصراع العنيف. إن التحرك نحو الوحدة الأوروبية لا يمكن تفسيره، في اعتقاد الكاتبين، بأنه مجرد شكل جديد من التحالف الذي ربما يعكس مبادئ توازن القوى: «هو يمثل ردًّا على الفرصة وتعبيرًا عن الأمل بمقدار ما هو رد على التهديد وتعبير عن الخوف»[16].

أصبحت عملية التكامل الأوروبي عند الوظيفيين الجدد القفاز الذي يخوضون به نزالهم مع الدولة القومية والنظرية الواقعية (تمثيلها الفكري). وخلافًا للوظيفية الميترانية التي لم تكن تتعامل مع حالة تكامل جارية، وجد الوظيفيون الجدد أنفسهم أمام ظاهرة فعلية لانتشار التعاون ضمن قطاعات عدة في الجماعة الأوروبية للحديد والصلب، وهُم اختلفوا كثيرًا في تعريفها مع أنهم اتفقوا على أهميتها وفرادتها.

(15) على الرغم من أن الوظيفية الجديدة تركّز أساسًا على الفواعل غير الدول، فإنها تبقى مقرّة ومدركة الدور الذي تؤديه الدولة في الشؤون العالمية، ولا سيما في قضايا الأمن والسلم. وعلى الرغم من أن الأهمية التي تعطيها الوظيفية الجديدة للدولة تبقى محدودة جدًّا وضمن سياقات مشروطة، فإنها جعلت تصنيف الوظيفية الجديدة في الاختصاص عملية صعبة لأن فرضياتها تتقاطع مع العلاقات الدولية والسياسة المقارنة. ينظر: John Gerard Ruggie [et al.], «Transformation in World Politics: The Intellectual Contributions of Ernst B. Haas,» *Annual Reviews of Political Science*, vol. 8 (June 2005), p. 278.

(16) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., «International Interdependence and Integration,» in: Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby (eds.), *Handbook of Political Science* (Reading, MA: Addison-Wesley Publishing, 1975), p. 385.

1 – تعريف الوظيفية الجديدة للتكامل: عملية أم حالة؟

ليس بين الوظيفيين الجدد اتفاق حول ما يعنيه مصطلح التكامل؛ فالتكامل يحيل، بوجه عام، إلى «إنشاء كل واحد من أجزاء عدة – أي تحويل وحدات كانت منفصلة من قبلُ بعضها عن بعض إلى مكونات نسق متماسك». أمّا التكامل السياسي، فهو، بحسب كارل دويتش (K. Deutsch)، عبارة عن «دمج فواعل أو وحدات سياسية، مثل الأفراد أو الجماعات أو الهيئات البلدية أو الأقاليم أو البلاد، وذلك من ناحية سلوكها السياسي»[17].

بيد أن المشكلة التي واجهت الوظيفيين الجدد في تحديد معنى التكامل تمثّلت في الاختلاف حول مسألة ما إذا كان يجب أن يشير إلى عملية (Process) أم إلى وضعية (Condition) أم إلى كلتيهما[18]. وما زاد طين الاختلاف بلة، هو لجوء كثير من الكتّاب إلى تغيير المعنى طبقًا للسياق؛ فالاقتصاديون، على سبيل المثال، يعرّفون التكامل بأنه غياب القواعد التي تقف ضد التجارة أو حركة عوامل الإنتاج، لكنهم يستخدمون الكلمة أيضًا للإشارة إلى خطوات الاقتراب من هذه الحالة[19].

يمثّل إرنست هاس الموقف الذي ينظر إلى التكامل كعملية، وهو يعرّف التكامل بأنه عملية أو مسار تحوّل الولاءات والنشاط السياسي إلى مركز جديد ذي صلاحيات جديدة تتجاوز تلك الموجودة لدى الحكومات القومية. وكتب في ذلك: «أتصور التكامل بوصفه يحيل بشكل خاص إلى **العملية** التي تربط نسقًا دوليًا ملموسًا مع نسق مستقبلي قابل للإدراك بشكل خافت»[20]. ويعرّفه في مكان آخر، وبمزيد من التحديد، بأنه: «**عملية** إقناع فواعل سياسية في أمم مختلفة عدة على تحريك ولائها وتوقعاتها نحو مركز جديد تملك مؤسساته أو تفرض سلطة قضائية على الدول القومية السابقة»[21]. واعتمد أ.ج. غروم وأليكسيس

(17) كارل و. دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة محمود نافع (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982)، ص 213.

(18) Keohane and Nye, «International Interdependence,» p. 387.

(19) Haas, *Beyond the Nation-State*, p. 27.

(20) Ibid., p. 29. التشديد مضاف

(21) Ernst B. Haas, *The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, 1950-1957* (Stanford, Cal.: Stanford University Press, 1958), p. 16. =

هيراكليدس موقف إ. هاس في سياق تناولهما التكامل بوصفه عملية لا نتيجة أو حالة سياسية نهائية[22].

في الطرف المقابل للطيف، يمثّل أميتاي عتسيوني الموقف الذي ينظر إلى التكامل كحالة، ويعرفه عتسيوني بأنه تلك الحالة التي تتميز بوجود نخبة سياسية فعالة داخل المجتمع يكون في مقدورها ممارسة السلطة وتحديد هوية الشعب السياسية والاجتماعية. وهذا يعني أن التكامل، بوصفه حالة أو وضعية قائمة، هو شرط ضروري للتوحيد السياسي، حيث تبلغ درجة توافق تلك النخبة مستويات عالية من الاندماج[23].

يقدم دويتش تصورًا توفيقيًا بين الموقفين، حيث يعتبر التكامل عملية وحالة في آن واحد؛ فالتكامل كعملية يؤدي إلى التكامل كحالة. وكتب في هذا الشأن: «التكامل هو عبارة عن علاقة بين وحدات، وفيها تعتمد هذه الوحدات بعضها على بعض وتوجِد سويًا خصائص للنسق تفتقر إليها كل وحدة بمفردها. لكن كلمة تكامل تُستخدم أيضًا، وفي بعض الأحيان، لوصف عملية **التكميل والربط** التي يتم بموجبها الوصول إلى هذه العلاقة أو إلى هذا الوضع بين وحدات كانت من قبلُ منفصلة بعضها عن بعض»[24]. وفي السياق نفسه، دعا باري هيوز وجون شفارتز إلى مقاربة نسقية لمصطلح التكامل الإقليمي، واعتبرا أنها ستكون أفضل وسيلة لبناء الإجماع التعريفي واستنتاج فرضيات قابلة للاختبار الإمبيريقي بشأن عمليات التغيير الدولي[25].

= التشديد مضاف. لإلقاء نظرة على تعريف آخر، ينظر أيضًا: Ernst B. Haas, «The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorising,» *International Organization*, vol. 24, no. 4 (Autumn 1970), p. 610.

(22) A. J. R. Groom and Alexis Heraclides, «Integration and Disintegration,» in: Margot Light and A. J. R. Groom (eds.), *International Relations: A Handbook of Current Thought* (London: Lynne Rienner, 1985), p. 174.

(23) Amitai Etzioni, *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces* (New York: Holt Rinehart and Winston, 1965).

(24) دويتش، ص 213. (التشديد في الأصل)

(25) Barry Hughes and John Schwartz, «Dimensions of Political Integration and the Experience of the European Community,» *International Studies Quarterly*, vol. 16, no. 3 (September 1972), pp. 263-294.

أشار كيوهان وناي إلى أن كتّابًا مهتمين بالدراسات الإقليمية المقارنة يدرسون المناطق التي لديها مستوى عال من التكامل بتجنب تعريفها كعملية نهائية أو كوضع نهائي، وبالتالي يضيفون، وبشكل ضمني، تعريفًا ثالثًا: التكامل كمستوى تجميع (تجميع الفواعل) محقق بإجراء معيّن. لن نكون عندئذ قادرين على الكلام عن أنواع مختلفة من التكامل - اقتصادية واجتماعية وسياسية - فحسب، وإنما عن مستويات مختلفة من التكامل أيضًا. هذا التعريف، بحسب كيوهان وناي، يضع التكامل في المستوى التحليلي نفسه للاعتمادية، وهو مصطلح لا يرتبط بغاية معيّنة أو نظرية موجهة[26].

سواء أكان مصطلح التكامل عملية أم حالة، فإنه يبقى من المفاهيم الغامضة في نظرية العلاقات الدولية، وستظل مهمة تعريفه صعبة وجدالية لأنه يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، ويمكن أن يُستخدم ضمن تشكيلة من السياقات المختلفة. ولكن هذه الصعوبة لا تمنعنا من البحث عمّا دعاه تشارلز بينتلاند الحد الأدنى من القاسم المشترك لتعريف التكامل: «العملية التي تشكّل بموجبها مجموعة من الناس، منظمة في دولتين أو دول قومية مستقلة عدة، كل سياسي يمكن أن يوصف بشكل ما كجماعة»[27].

2 - الوظيفية الجديدة وتوحيد أوروبا

كتب ديزموند دينان في تقديمه طبعة جديدة من كتاب هاس، كتب ديزموند دينان: «حادثان كبيران ومهمان في تاريخ التكامل الأوروبي شهدهما عام 1958، أحدهما كان إطلاق الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والآخر كان نشر إ. هاس كتابه *The Uniting of Europe* [**توحيد أوروبا**]»[28].

(26) Keohane and Nye, «International Interdependence,» p. 387.

(27) Charles Pentland, *International Theory and European Integration* (London: Faber and Faber, 1973), p. 16.

(28) Desmond Dinan, «Foreword,» in: Ernest B. Hass, *The Uniting of Europe: Political, Social and Economic Forces, 1950-1957*, Contemporary European Politics and Society (Notre Dame, Ind: University of Notre Dame Press, 2004), p. 9.

وفي أيار/ مايو 1949، جرى توقيع النظام الأساسي لمجلس أوروبا، الذي نص على إنشاء مجلس استشاري في ستراسبورغ. وبعد أقل من سنة، أنشئ اتحاد المدفوعات الأوروبي داخل إطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، لتسهيل التجارة المتعددة الأطراف والمعاملات المالية داخل منطقة التجارة الخاصة في أوروبا الغربية. وفي العام نفسه، تقدم وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان (R. Schuman) بدعوته إلى إنشاء مشروع توحيد الإشراف على منتوج فرنسا وألمانيا من الفحم والصلب في سوق مشتركة تديرها هيئة عليا ذات سلطات تنفيذية، على أساس أن تتعهد كل دولة بالتخلي عن جزء من سيادتها، وفتح باب العضوية في وجه انضمام الدول الأخرى. في هذه الأثناء، وصف شومان مشروعه بأنه يمثّل الخطوة الأولى في اتجاه الوحدة الأوروبية، وأعرب عن ثقته في اقتراب تحققها. وفي نيسان/ أبريل 1951، وُقِّعت معاهدة إنشاء هيئة الفحم والصلب الأوروبية بين الدول الست التالية: فرنسا وألمانيا وإيطاليا و(دول البينيلوكس) بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وذلك بعد أقل من سنة واحدة من توقيع وزراء خارجية هذه الدول قرار إدماج قواتهم المسلحة تحت قيادة مجلس دفاع أوروبي موحد تشرف عليه سلطة فوق قومية. وفي عام 1957، وقّع وزراء خارجية الدول الست معاهدة روما التي نصت على إنشاء هيئة اقتصادية أوروبية، تمهيدًا لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة ولجنة الطاقة الذرية الأوروبية بحلول عام 1958.

في هذه الأثناء، نشر إ. هاس كتابه *The Uniting of Europe* الذي اختارته مجلة *Foreign Affairs* في عام 1997 أحد أهم كتب العلاقات الدولية في القرن العشرين، والذي يُعتبر العمل الريادي الأول في الوظيفية الجديدة، ومؤسس الحقل الفرعي لدراسات الاتحاد الأوروبي[29].

بدأ إ. هاس مشروعه النظري، كما هو متوقّع، بتوجيه انتقادات لاذعة إلى وظيفية ميتراني، خصوصًا في ما يتعلق بإهماله حقائق القوة في عملية التكامل، حيث جادل في أن «القوة، بدلًا من المصلحة العامة، هي التي تقرر السياسة والسلوك

(29) Rosamond, «The Uniting of Europe and the Foundation of EU Studies,» p. 238.

اللاعقلاني الناتج»[30]. وأعلن في الوقت نفسه أن الوظيفية الجديدة لا تسعى – كما فعلت وظيفية ميتراني – إلى تحدي السيادة بطريقة مباشرة من خلال السعي إلى تجاوزها أو إلغائها، ولكن بدلًا من مهاجمة القومية والسيادة وجهًا لوجه، تهدف مقاربته إلى حل هذه المشكلات عبر إهمالها ببساطة، والاعتماد على القوى النسقية وعملية التعلم من أجل تجاوز النظام القديم (بدلًا من إنزال الهزيمة به).

إن التغلب على هذا النظام، على الرغم من صعوبته، يظل ممكنًا؛ فتكريس عدد متزايد من مؤسسات المجال العالمي للخدمة الاجتماعية، والإدارة لمنفعة الجميع، والإدارة بوساطة الخبراء التقنيين، والمدعومة عبر الاشتراك الطوعي للمجموعات غير السياسية، تساعد في تحقيق هذا الغرض. ستكون النتيجة الأولية، كما يقول إ. هاس، جماعة عالمية من الوعي، تُتبع عبر حكومة عالمية – أو ما سمّاها ميتراني ذات مرة «الفدرالية بالتقسيط». ويتطور شعور الولاء بشكل طبيعي كلما تركزت توقعات الناس التدرجية على وكالات الرفاهية الاجتماعية الجديدة هذه بدلًا من التمركز على الأمم الموجودة. وتشمل الهيئات الدولية الراهنة المهنيين المتشابهين في الرأي والخبرة، والمجموعات المهنية التي توفر كتل بناء منطقية لبنية المجتمع الجديدة[31].

يؤمن الوظيفيون الجدد بأن الحالة الإنسانية لن تتحسن إلّا إذا استُبدلت **حكومة الرجال** بـ «**إدارة الأشياء**». ويتحقق هذا التحول بوساطة تحالفات البيروقراطيين والفواعل الإقليمية ذوي المصالح والقيم المشتركة. وهذا دليل على أن التكامل الإقليمي هو في جوهره عملية متقطعة وتنازعية. لكن الحكومات القومية ستجد نفسها، في ظل الديمقراطية والتعددية وتمثيل المصالح، محاصَرة بالضغوط الإقليمية، وينتهي بها الأمر إلى حل نزاعات مصالحها بوساطة الاعتراف بمجال أوسع للمنظمات الإقليمية التي خلقتها ونقل مزيد من السلطة إليها. وفي نهاية المطاف، سيبدأ مواطنوها تحويل توقعاتهم إلى المنطقة الجديدة، وسيزداد رضاهم عن تمديد التكامل الاقتصادي والاجتماعي إلى التكامل السياسي[32].

(30) Haas, *Beyond the Nation-State*, p. 9.

(31) Ibid., p. 13.

(32) Ibid., p. 279.

يتوقع إ. هاس حدوث انخفاض كبير في مستوى الصراع الدولي من خلال تفويض نشاط الرفاهية الإنسانية إلى الخبراء والمختصين التقنيين وجمعياتهم المهنية. ويمكن أن يتوقع هؤلاء الخبراء، من خلال الاهتمام بالمهمات بدلًا من السلطة، تحقيق التوافق في المواقع التي سيفشل فيها رجال الدولة[33]. ويتوقع إ. هاس، أبعد من ذلك، أي أن يوضَع الصراع جانبًا إذا جرى التخلي عن مبدأ التمثيل الإقليمي. ويجري تفويض المهمات إلى الوكالات التي تملك سلطة قضائية وظيفية، وبمعنى آخر، تلك التي تهتم بمهمة رفاهية معيّنة وتكون مجهزة بالمختصين المتحررين من المرجعية الإقليمية. وزيادة على ذلك، ستكون السلطة العامة العليا مستحيلة وغير ضرورية في آن واحد. وستقوم شبكة متسعة من وكالات الرفاهية بمنع بعض الأعمال المنجزة من بعض الحكومات، وتقود في النهاية إلى توفير رفاهية بأبعاد عالمية.

هذه العمليات تجري كلها من خلال ما دعاه إ. هاس بمبدأ **الانتشار** (Spill-over)، وهو المرادف الوظيفي لمصطلح Ramification المستخدم من ميتراني. تفوز المؤسسات فوق القومية وصنّاع القرار فوق القوميين بالسلطة على حساب مثيلاتها القومية بفضل عملية الانتشار – التي يخلق فيها صنع السياسة فوق القومية في قضية واحدة ضغوطًا لتمديد مجال المؤسسات فوق القومية إلى قضايا أخرى[34]. وتمثّل القرارات الأولية المتعلقة بخلق انتشار التكامل الاقتصادي والسياسي، كما يؤكد مورافسيك، قوة الدفع الرئيسة لمزيد من التكامل الإقليمي. وتميل الخطوات نحو التكامل، في أي وقت من الأوقات، إلى توليد ضغوط غير متوقعة لمزيد من التكامل، وتبرز هذه الحركية من ناحية عملية الانتشار. وتنص الفرضية النظرية المتعلقة بمبدأ الانتشار على أن القرارات التي تكون في مصلحة التكامل لا يمكن تفسيرها باعتبارها ردات على الصدمات والتوجهات الخارجية في حد ذاتها (زيادة الاعتمادية أو تصاعد التهديدات العسكرية أو الاتجاهات الثقافية في التنشئة الاجتماعية)، بل هي مستقلة عن التكامل السابق[35].

(33) Ibid., p. 11.

(34) Lisa L. Martin, *Democratic Commitments: Legislatures and International Cooperation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), p. 182.

(35) Andrew Moravcsik, «The European Constitutional Compromise and the Neofunctionalist Legacy,» *Journal of European Public Policy*, vol. 12, no. 2 (April 2005), p. 352.

باختصار، يشير مبدأ الانتشار إلى أن القرار المبدئي الذي تتخذه الحكومات لوضع قطاع معيّن، مثل الفحم والصلب، تحت سلطة المؤسسات المركزية يولّد بصورة حتمية ضغوطًا لنشر سلطة المؤسسات إلى المجالات السياسية المجاورة، مثل العملة وأسعار الصرف والضرائب والأجور. وهذا ما دفع إ. هاس وغيره من الوظيفيين الجدد إلى التنبؤ بأن من شأن التكامل القطاعي أن يسفر عن نتيجة غير مقصودة من خلال الترويج لمزيد من التكامل في مجالات إضافية[36]. وكتب إ. هاس في شرح هذه الديناميكا ما يأتي: «سيكون هناك مطالب إضافية للخدمات المتكاملة كلما وجدت المؤسسات المركزية نفسها غير قادرة على تلبية جميع المطالب الجديدة للزبائن. وسيجري 'نشر' النشاط المرتبط بالقطاعات المتكاملة من أجل ربط القطاعات غير المتكاملة، وتصبح محور المطالبة بمزيد من التكامل»[37].

تُعتبر هذه الزيادة في عملية الانتشار الوظيفي تكميلية لعملية الانتشار السياسي الذي تكوِّن بموجبه الفواعل فوق القومية، مثل لجنة المفوضية الأوروبية، والفواعل تحت القومية، مثل مجموعات المصالح داخل الدول الأعضاء، ضغوطًا إضافية لمزيد من التكامل[38]. وفي وسعنا أن نرى اليوم شيئًا من هذا المنطق الوظيفي الجديد في الضغوط المرتبطة بإكمال السوق الداخلية والاتحاد النقدي. وترى ليزا مارتن أن إصرار العملات المنفصلة والسياسات النقدية الوطنية المستقلة، بوصفها موانع في وجه حرية نقل البضائع والخدمات على الصعيد الأوروبي، تُظهر عائقًا لتحصيل المنافع الكاملة للسوق الداخلية. بهذه الطريقة، تظهر الضغوط لتنسيق السياسات النقدية، وربما تصل إلى حد سك عملة موحدة وإنشاء مصرف مركزي أوروبي[39].

(36) Mark A. Pollack, «Theorizing the European Union: International Organization, Domestic Polity, or Experiment in New Governance?,» *Annual Review of Political Science*, vol. 8 (June 2005), p. 359.

(37) Ernst B. Haas, «Does Constructivism Subsume Neo-functionalism?,» in: T. Christiansen, K.E. Jørgensen and A. Wiener (eds.), *The Social Construction of Europe* (Thousand Oaks: Sage Publications, 1991), p. 23.

(38) Pollack, p. 359.

(39) Martin, *Democratic Commitments*, pp. 182-183.

بينما يدرك الأفراد، كما تفترض الوظيفية الجديدة، أن المؤسسات القومية العليا يمكن أن تحسّن أوضاعهم وتحمي مصالحهم من الفواعل القومية، فإنهم سيحولون ولاءهم السياسي إلى المؤسسات فوق القومية، ما يؤدي إلى إيجاد هوية سياسية أوروبية[40]. ويفترض الوظيفيون أن الولاء يُخلق من خلال الوظائف، وأن نقل الوظائف يمكن أن يُنتج تحولات في الولاء. ويَنتج تعدد الولاء، في أي أمة، من عدد كبير من الوظائف المنفذة عبر المراكز المختلفة. ويأمل الوظيفيون، على أساس هذا الاختلاف، بتحويل الولاء إلى المراكز الدولية التي تقوم بتنفيذ هذه الوظائف. وكما يقول إ. هاس، فـ «إن النتائج النهائية لعملية الاتحاد العالمي تتجلى في عدد غير محدد من الوكالات الموجهة بالمهمات التي تخنق الدولة السيادية وتفصل ولاء الرجال عنها. وتعتبر إعادة توجيه الولاء حاسمة في هذا المقام لأنها تتوقع إنتاج جماعة المشاعر والولاء، والتي يجري تصورها تباعًا كشرط نفسي للاتحاد الفدرالي السياسي»[41].

تجري عملية «إعادة توجيه» الولاء من خلال **التعلم**، الذي يفترض ضرورة التمييز بين أنماط التفكير **التقنية والسياسية**، وبالتالي، يمكن تقديم التغيير من خلال تحقيق الحد الأقصى من مسؤولية الخبير والمدير: هو يتعهد بأداء مهمته لمنفعة الكل، وفي المقابل، هو لا يبالي بتمثيل مصالح معيّنة[42]. ولكن، على الرغم من ذلك، يظل اللغز قائمًا في نظر إ. هاس: هل يتعلم الناس التفكير بأسلوب «غير دولتي» بسبب نمط التعاون التقني فحسب؟ يرى إ. هاس أن هذه القضية محورية في النظرية الوظيفية للتغيير، ويكتب في تفصيل إجابته عن السؤال ما يأتي:

«في بادئ الأمر، يبدو أن الخبراء والمديرين وحدهم هم الذين يتعلمون؛ فهُم اعتادوا التشاور مع نظرائهم من الأمم الأخرى بشأن المشكلات التقنية، ويجتمعون في النهاية على رؤية جميع المشكلات من منظور الإنسانية ككل. وهذا يعني أن الجواب عن زيادة عملية التعلم يكمن في تمديد مدى الاشتراك

(40) Ibid., p. 183.

(41) Haas, *Beyond the Nation-State*, p. 22.

(42) Ibid., p. 12.

في حل المشكلة العملية. وفي النهاية، سيشارك الآخرون، إضافة إلى الخبراء والمديرين والموظفين الحكوميين، ويمرون بالعملية نفسها، ولا سيما بوساطة العمل والمسؤولية المتزايدة من ناحية المجموعات الطوعية الدولية، وسيصبح التعلم نوعًا من النقاشات الجماعية»(43).

إن أحد الادعاءات الأساسية للوظيفية الجديدة يفيد بأن التكامل يكون **سريعًا** في المجالات التي يؤدي فيها العلماء والتقنيون دورًا محوريًا، والمفتاح السببي هو التعلم(44). وتقوم **الجماعات المعرفية** (Epistemic Communities)، التي تتميز بمستوى عال من المعرفة التقنية والفنية، بدور مهم في تسريع التكامل الإقليمي، لأن الآراء العلمية تميل إلى التلاقي، وتسهّل تشكيل الطوائف السياسية. هنا يقول إ. هاس: «تمارس الجماعات المعرفية المحلية وجمعيات الخبراء المهنية في مجال معيّن [...] تأثيرًا غير طبيعي في الساسة والبيروقراطيين، وهذا ما يجعلها قادرة على النفاذ إلى الإدارات الحكومية وجعل أفكارهم جزءًا من السياسة»(45).

أشار عتسيوني ودويتش بدورهما إلى مسألة تعلّم النخبة بوصفه شرطًا ضروريًا لتحقيق التوحيد السياسي بالنسبة إلى الأول، والاندماج بالنسبة إلى الثاني. ووجد عتسيوني، من خلال دراسته المسحية لأربع حالات تكامل، أن النخبة **المحلية** تؤدي دورًا حاسمًا في المراحل الأولى من التكامل، حيث تصبح هي المُدافع الأساسي على استمراره وبقائه من خلال العمل على توطينه(46). ومع وصول عملية الانتشار إلى معظم القطاعات (مرحلة الانتهاء)، تؤدي النخبة **الخارجية** دورًا مهمًّا في دعم التكامل وتشجيعه واستمراره وبقائه ما دامت أهدافها تتوافق مع أهداف النخب المحلية. وتستعمل النخبة الخارجية نفوذها لدعم تحقيق مزيد من التكامل في خلال المراحل المتقدمة من الانتشار، تمامًا كما فعلت الولايات

(43) Ibid., p. 13.

(44) Henry Farrell and Adrienne Héritier, «A Rationalist-Institutionalist Explanation of Endogenous Regional Integration,» *Journal of European Public Policy*, vol. 12, no. 2 (April 2005), p. 275.

(45) Ernst B. Haas, Interview by H. Kreisler, Institute of International Studies, University of California at Berkeley, 30/10/2000, p. 10.

(46) Etzioni, p. 189.

المتحدة مع السوق الأوروبية المشتركة (خصوصًا مع النخبة الداخلية الألمانية). واستنتج عتسيوني أن كلما اتسع نطاق التكامل ومستواه، زادت النخب الداخلية من توطين الوظائف والمهمات التي تقوم بها النخب الخارجية، تمامًا كما فعلت النخب الداخلية الأوروبية عندما أصبحت هي المحرك الرئيس لعملية التكامل (بدلًا من الولايات المتحدة).

أشار دويتش هو الآخر إلى أهمية دور النخب في إدارة عملية التكامل ودعمها، فأكد في أنموذجه الاتصالي المشهور الدور المركزي الذي يؤديه الاتصال الاجتماعي بين الأفراد والمجتمعات، وأهمية الروابط الوشائجية القائمة على الصور والذكريات المخزنة في أذهان بعضهم نحو بعض، في تقرير طبيعة العلاقات التي يُحتمل أن تقوم بينهم. ويرى دويتش أن الدول والمجتمعات في صورتها الراهنة (أي ككيانات مندمجة) هي نتاج كثافة الاتصال الاجتماعي بين الأفراد والجماعات عبر تدفق الاتصالات وتطور نظم النقل وتقلص العوازل الجغرافية. لذلك، غالبًا ما نجد أن ترسيم الحدود بين هذه المجتمعات يقع في المناطق التي تقل فيها كثافة الاتصال وتزيد الموانع الجغرافية، وأحيانًا الإنسانية (مثل الجماعات العرقية)(47).

يرى دويتش أيضًا أن التكامل يحدث حيثما يكون هناك اتصال كثيف ومستمر بين الجماعات (ولا سيما النخب) التي تملك شيئًا مشتركًا تتواصل من أجله. وكي يتحقق التكامل يجب، بحسب اعتقاده، أن تتوافر في الأقل أربعة شروط متساندة: **أولًا**، اتصالات متبادلة بين جميع الوحدات السياسية، **ثانيًا**، التوافق بين القيم وبعض المنافع الفعلية المشتركة، **ثالثًا**، التجارب المتبادلة، **رابعًا**، درجة معينة من الشخصية العامة أو الولاء العام(48). هذه الشروط ترتبط ارتباطًا وثيقًا بضرورة الإنجاز المسبق لشرط الاتصال بين هذه الوحدات. ومن جهة أخرى، يدفع دويتش تحليله بعيدًا بعد إنجاز شرط الاتصال؛ فهو يرى أن «في المراحل

(47) Karl W. Deutsch, *Nationalism and Social Communication: An Inquiry into the Foundations of Nationality*, 2nd ed. (Cambridge, Mass: MIT Press, 1966), p. 187.

(48) دويتش، ص 254.

الأولى لعملية الاندماج، وفي كثير من الأحيان، يبدأ نمو مجتمعات 'اللاحرب' من الناحية السيكولوجية، حيث تعتبر الحرب بين الدول المزمع انضمامها إلى هذه المجتمعات عملًا غير مشروع، وأن الإعداد لها بصفة جدية ما عاد يلقى تأييدًا عامًا»[49]. ويُطلق دويتش على مجتمعات اللاحرب هذه اسم **مجتمعات الأمن التعددي**، وهي عبارة عن مجتمعات أمنية مندمجة تسودها توقعات يعوّل عليها التحول إلى السلام، ويمكن التدليل عليها بانعدام وجود استعدادات لشن حرب شاملة داخل هذه المجتمعات[50].

إجمالًا، سيطرت الوظيفية الجديدة على المشهد الأكاديمي طوال الفترة التي شهدت تزايد الأدبيات المؤسساتية والتطور المستمر في وتيرة التكامل الأوروبي. وعلى الرغم من حداثة إطارها النظري وتواضع سجلها التجريبي، كانت في ذلك الوقت، كما يقول مورافسيك، المشروع الفكري الأكثر طموحًا، لثلاثة أسباب محددة: اتسامها بالدينامية؛ مزجها مبدأ القصد بالقوة التنبؤية؛ توليفها طيفًا واسعًا من النظريات[51].

ثالثًا: أزمة الوظيفية الجديدة: مزيد من الجولات؟

بحلول عام 1965، سبّب الرئيس الفرنسي شارل ديغول ما يُعرف بأزمة لوكسمبورغ، حيث أصر على أهمية سيادة الدولة ورفض نقل السلطة إلى بروكسِل. وهكذا واصلت الجماعة الاقتصادية الأوروبية - التي كان من المقرر أن تتحرك نحو التصويت بالأغلبية المحدودة في عام 1966 - اتخاذ القرارات بحكم الأمر الواقع من طريق الإجماع، فظهرت اللجنة ضعيفة في مواجهتها مع ديغول، وتبيّن أن الدولة القومية عادت لتؤكد حضورها[52]. وكانت ردة فعل ديغول، كما يرى جون

(49) المرجع نفسه، ص 260.

(50) المرجع نفسه، ص 256؛ للمزيد بشأن فكرة جماعات الأمن التعدّدي، ينظر:
Karl W. Deutsch [et al.], *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957).

(51) Moravcsik, «The European Constitutional Compromise,» pp. 353-354.

(52) Pollack, p. 360.

راغي ومعاونوه، تجسيدًا حيًا للسياسة الواقعية ضد التكامل؛ فلم يكتفِ ديغول بوقفٍ مفاجئٍ للتوسع التدرجي لمهمات اللجنة وسلطتها، والتحول إلى أغلبية التصويت في المجلس، بل بذل أيضًا جهدًا حثيثًا لتحويل الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى أداة لتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية[53]. وازدادت تلك النزاعات حدة بسبب التطورات التي حدثت في السبعينيات، عندما أدى الركود الاقتصادي إلى ارتفاع جديد في حواجز التعرفة على التجارة بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وعندما تعززت شواغل الجماعة ما بين الحكومية في عام 1974 بإنشاء المجلس الأوروبي، واجتماع قمة رؤساء دول الاتحاد الأوروبي[54].

بعد انضمام دول أعضاء جدد إلى الجماعة الأوروبية، مثل بريطانيا وإيرلندا والدنمارك في عام 1973، بيّنت حكومات هذه الدول مقاومة شرسة لنقل السيادة التدرجية إلى الجماعة، وأصبح اتخاذ القرارات داخلها يعكس استمرار هيمنة الدولة القومية. انعكاسًا لهذه التطورات، جادل ستانلي هوفمان في أن الدولة الأمة، بعيدًا عن كونها متلاشية، أثبتت أنها **عنيدة**[55]. وفي ظل هذه الأوضاع، أعلن إ. هاس بنفسه، في ورقة وداعية نُشرت في عام 1976، «زوال نظرية التكامل الإقليمي»[56]، واستنتج كثير من العلماء، مثل بول تايلور ووليم والاس، أن الوظيفيين الجدد قللوا من قدرة الدولة القومية ومرونتها[57].

أدى التباطؤ في عملية التكامل الأوروبي في خلال هذه الفترة، وفشل النماذج السائدة لتفسيره بشكل مقنع، إلى إلقاء ظلال من الشك على صحة نظرية التكامل. وفي الوقت نفسه، أسفر النجاح المتوسط لمحاولات التكامل الإقليمي

(53) Ruggie [et al.], «Transformation in World Politics,» p. 279.

(54) Pollack, p. 360.

(55) Stanley Hoffmann, «Obstinate or Obsolete? The Fate of the Nation-State and the Case of Western Europe,» *Daedalus*, vol. 95, no. 3 (Summer 1966), pp. 862-915.

(56) Ernst B. Haas, «Turbulent Fields and the Theory of Regional Integration,» *International Organization*, vol. 30, no. 2 (Spring 1976), pp. 173-212.

(57) Paul Taylor, *The Limits of European Integration* (New York: Columbia University Press, 1983); William Wallace, «Less than a Federation, More than a Regime: The Community as a Political System,» in: H. Wallace, W. Wallace and C. Webb [et al.] (eds.), *Policy-Making in the European Community*, 2nd ed. (London: John Wiley and Sons, 1983), pp. 403-436.

في أماكن أخرى عن كثير من الأدلة إزاء الأوضاع التي من شأنها أن تجعل التكامل لا يبنى على عملية التكامل نفسها. وعلى المستوى نفسه، توقف التقدم النظري على غرار السياسة المقارنة بسبب عدم الجدوى من اختبار نظرية التكامل بمنهجية مقارنة منظمة[58]. وكما لاحظ علماء مثل كاتزنشتاين وآخرين، تعثرت الدراسات المقارنة للتكامل الإقليمي بسبب التفاؤل المفرط للوظيفية الجديدة بأن هذه الجهد سوف ينجح في جميع أنحاء العالم.

أدى فشل الجهد غير الأوروبي في التكامل الإقليمي في الستينيات، وركود الجهد الأوروبي بعد مناورات ديغول ومساومة لوكسمبورغ، إلى تقلص مجال دراسات التكامل الإقليمي؛ فأصبح المنظّرون الذين كانوا متفائلين في السابق متشائمين الآن، وأصبحت حججهم أقل تحديدًا بسبب الحاجة الملحة لعدد متزايد من المتغيرات السببية لتفسير تباطؤ عملية التكامل وتسارعها[59]. واستنتج بعض المراقبين أن الصعوبة التي واجهت الوظيفية الجديدة بعد عام 1966 كانت – للمفارقة – مشابهة لتلك التي واجهتها الواقعية البنيوية بعد عام 1989: خطأ الإفراط في التشاؤم. وعلى حد تعبير كاتزنشتاين ومعاونيه، «انطوت كلتا المقاربتين على برامج بحثية محددة بمقترحات قابلة للاختبار، وأُبطل بعضها بالحوادث. وصيغت الحجج بطرائق يمكن تفنيدها»[60]. وبمجرد فشل نظرية التكامل في مجموعها، اتجه كثير من العلماء والعالمات إلى الحقول البحثية الأحدث، كالاقتصاد السياسي الدولي المقارن والمنظمات الدولية.

أعطت التحقيقات المسحية حقل التكامل الأوروبي تفسيرات عدة لفشل الوظيفية الجديدة؛ إذ لاحظت بين روزاموند، على سبيل المثال، أن المفارقة الساخرة التي تميز هذه المقاربة تكمن في نجاحها في اكتشاف سلسلة من الديناميات التي مكّنتها من تفسير السنوات الأولى من التكامل الأوروبي (الفترة

(58) Keohane and Nye, «International Interdependence,» p. 386.

(59) Katzenstein, Keohane and Krasner, «International Organization and the Study of World Politics,» p. 655.

(60) Ibid., p. 655.

1950–1965)، لكنها فشلت في تفسير تطور المجتمعات بعد ذلك[61]. وأشار مورافسيك إلى أن نقطة الضعف الأكبر التي تعاني بسببها الوظيفية الجديدة لا تكمن في عدم قدرتها على تفسير الماضي، وإنما عدم قدرتها على تفسير القضايا الأساسية التي تواجه أوروبا اليوم؛ فالقضية المركزية للتكامل الأوروبي اليوم ما عادت مسألة كيفية تحقيق «اتحاد أقرب» – كما جاء في شعار الخمسينيات في ما يتعلق بالطريقة التكنوقراطية المترسخة في معاهدة روما – وإنما كيفية تصميم نظام دستوري يضمن «الوحدة في التنوع» – شعار الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة[62]. ويبدو أن الوظيفية الجديدة ليس لديها ما تقوله عن هذه القضايا، كما يستنتج مورافسيك؛ فالنقاش المركزي في الاتحاد الأوروبي اليوم لا يتمحور حول كيفية الاستمرار في طريق إنجاز المزيد من التكامل، وإنما حول أين يتوقف بالضبط – وهو النقاش الذي يبدو أن الوظيفية الجديدة غير مستعدة له[63].

استمرت الأزمة داخل الوظيفية الجديدة طوال ستينيات القرن العشرين؛ إذ كان جليًا أن التكامل الأوروبي لا يتوسع باطراد كما تنبأ إ. هاس، بل من خلال مراحل من التوقفات والانطلاقات. وعلى الجانب الآخر، بدا أن التعميق المؤسسي وصل إلى طريق مسدودة، وبقيت الصراعات المحلية كبيرة ومن دون تغيير. ولم يركز التكامل على مجالات تدخّل الدولة والتخطيط، مثل الطاقة الذرية ووسائل النقل العام، بل على مجالات تحرير الأسواق، مثل سياسة التعرفة الجمركية. وبالتالي، لم يخلق مؤسسات مركزية موحدة وقوية، وإنما مؤسسات هجينة لا تزال تعتمد بشكل كبير على إجماع الآراء بين الحكومات[64].

(61) Rosamond, «The Uniting of Europe and the Foundation of EU Studies,» p. 244.

(62) Moravcsik, «The European Constitutional Compromise,» pp. 363-364.

(63) Ibid., p. 351.

(64) Ibid., p. 354.

شهدت فترة ما بعد منتصف الستينيات موجة من الكتابات والمؤتمرات لتنقيح الوظيفية الجديدة، مثل لجنة التنقيحيين التي اجتمعت في جامعة ويسكونسن في عام 1969 تحت إشراف ليون ليندبرغ وستيوارت شينغولد، والتي كانت تهدف إلى محاولة مراجعة النظرية وتجديدها. لإلقاء نظرة على أدبيات هذه الفترة، ينظر: Leon N. Lindberg and Stuart A. Scheingold, *Europe's Would-Be Polity: Patterns of Change in the European Community* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970).

لم تحدث هذه الأزمة في الوظيفية الجديدة بسبب اكتشاف أن الأفكار الأساسية المستمدة منها غير صحيحة، بل بسبب عدم بناء الوظيفية الجديدة نظرية محددة سريعة التأثر بالتحسن المطرد. وتتصل الأسباب الأساسية اتصالًا وثيقًا بطموح الوظيفية الجديدة. وكما صرح مورافسيك، سعت الوظيفية الجديدة إلى بناء توليفة شاملة من دون مجموعة موثوقة من العناصر النظرية، وتحليل دينامية التغيير من دون تفسير موثوق لسكونية صنع القرار، وتحليل الأسباب المستقلة من دون تفسير موثوق للأسباب الخارجية، وقبل كل شيء، التنبؤ من دون تفسير موثوق(65).

قدّم باحثون نماذج نظرية بديلة للتكامل الأوروبي، اتسمت بالحذر والتواضع إزاء وضع الافتراضات السببية واعترفت بالطبيعة المعقدة للظاهرة التكاملية. واعترف معظمهم بأن «هندسة الاتحاد الأوروبي عملية معقدة، وهويته كنظام سياسي مثيرة للجدال، وموقعه داخل الحقول الأكاديمية الفرعية التقليدية لا يزال غامضًا»(66).

ولم ينطلق هؤلاء المنظّرون المعاصرون (عكس الوظيفيين الجدد والقدامى) من متابعة **مسار** التكامل باعتباره عملية في قيد التشكل، بل باعتباره **وضعية** قائمة فعلًا، ولكن في قيد الاكتمال. ويفترض هؤلاء العلماء أن الاتحاد الأوروبي أنجز مرحلة التكامل بنجاح، وهو الآن يسير نحو مرحلة الاندماج، مجسّدة في أعلى مراحلها في دولة فدرالية. ويرى بعض العلماء أن الاتحاد الأوروبي يمثّل فعلًا أنموذج دولة فدرالية حديثة، لأنه يملك جميع العناصر المؤسسية والوظيفية اللازمة لذلك: درجة الاستقرار والتعقيد المؤسسي في الاتحاد الأوروبي أكبر مما كانت عليه في أي دولة أخرى في النسق الدولي؛ الرباعية المؤسسية الأساسية - اللجنة والمجلس والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل - أُنشئت في الخمسينيات من القرن الماضي؛ المعاهدات والإصلاحات المتعاقبة - معاهدة باريس لعام 1952 (نشوء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب)؛ معاهدة روما لعام 1957

(65) Moravcsik, «The European Constitutional Compromise,» p. 355.

(66) Joseph Jupille, James A. Caporaso and Jeffrey T. Checkel, «Integrating Institutions: Rationalism, Constructivism and the Study of the European Union,» *Comparative Political Studies*, vol. 36, nos. 1-2 (February-March 2003), p. 8; Andrew Moravcsik, «The Future of European Integration Studies: Social Science or Social Theory?,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 28, no. 2 (1999), pp. 371-391.

(نشوء الجماعة الأوروبية الاقتصادية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية)؛ القانون الأوروبي الوحيد في عام 1987؛ معاهدة ماستريخت للعام 1993 (معاهدة الاتحاد الأوروبي)؛ معاهدة أمستردام لعام 1999؛ معاهدة نيس لعام 2003؛ المعاهدة الدستورية لعام 2004. وهي جميعها أعطت هذه المؤسسات قدرًا كبيرًا من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

علاوة على ذلك، أنتجت الإصلاحات المؤسسية نظامًا متطورًا من القواعد والإجراءات التي تهتم بكيفية تنظيم هذه الصلاحيات التي تمارسها مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وعلى النقيض من ذلك، يرى بعض العلماء، وعلى رأسهم سايمون هيكس، أن الاتحاد الأوروبي ليس دولة، بل نظام سياسي؛ إذ ليس لديه «شرعية احتكار استخدام الإكراه»، ولذلك، فهو ليس دولة بالمعنى الفيبري(67). و«الاتحاد الأوروبي» هو، بحسب تعريف هيكس، «نظام سياسي على درجة عالية من اللامركزية والتشتيت، ويقوم على الالتزام الطوعي للدول الأعضاء ومواطنيها، ويعتمد على المنظمات الفرعية (الدول القومية الراهنة) لإدارة الإكراه وغيرها من أشكال سلطة الدولة»(68). في الواقع، لم تُرضِ حجج هيكس نقاده، ولم تُرضه حججهم، وما لبث الانقسام حول هوية الاتحاد الأوروبي يزداد حدة مع مرور الوقت، حتى اقتنع كثير من العلماء بأن النقاش يسير لا محالة إلى طريق مسدودة. لا غرابة في أن ولْيم والاس وصف الاتحاد الأوروبي بأنه «أقل من اتحاد، وأكثر من نظام»(69).

(67) Simone Hix, *The Political System of the European Union* (London: Palgrave Macmillan, 1999), pp. 2, 4.

(68) Ibid., p. 5.

ترتبط المعارك المحتدمة بين المؤيدين للأوربة (Europhiles) والمشكّكين فيها (Euroskeptics) بمسألة النقطة النهائية المقصودة للتكامل: هل هي تحقيق نظام سياسي أم تجاوزه نحو دولة فدرالية؟ ينظر المؤيدون إلى النمو المتواصل للاتحاد الأوروبي كشيء جيد، بل وضروري. وذهب بعض الآراء إلى أبعد من ذلك، معتبرًا أنه إذا توقف التكامل، سيكون الاتحاد الأوروبي مهدّدًا بالانهيار - هذه الرؤية معروفة باسم نظرية الدراجة. ويحذّر الشكّاكون، ويقودهم المحافظون الأنكلو-أميركيون، من صعود دولة عظمى تكنوقراطية - «استبدادية بيروقراطية» تشبه النظام القديم في فرنسا، وفي عدد قليل من الصياغات الأكثر تطرفًا، الدكتاتورية النازية في ألمانيا. لقراءة المزيد بشأن هذه النقاشات، ينظر: Moravcsik, «The European Constitutional Compromise,» p. 350, and Larry Siedentop, *Democracy in Europe* (London: Penguin Press, 2000), chap. 1-2.

(69) Wallace, «Less than a Federation, More than a Regime,» p. 451.

عندما ننظر إلى الوظيفيين بعين الحاضر، نكتشف أنهم كرسوا معظم وقتهم وجهدهم بعد عام 1965 في محاولة إصلاح مشكلاتهم النظرية أكثر من مواصلتهم منازلة الدولة القومية. وفي حين أعادت الدول الأعضاء تأكيد قبضتها على الجماعة الأوروبية، وارتفع التشاؤم حول المشروع برمّته، تحركت المبادرة النظرية إلى موقع آخر. فبدأت نماذج جديدة متمركزة على الدولة بالسيطرة على النقاش بشأن أوضاع أوروبا الراهنة. وفي هذه الأثناء، أصبحت الوظيفية الجديدة هي الخصم[70].

رابعًا: عودة الدولة: المقاربة بين الحكومية

كتب مايكل أونيل في كتابه *The Politics of European Integration* (**سياسة التكامل الأوروبي**): «إن النتيجة الأكثر إثارة للاهتمام في ما يتعلق بفناء الوظيفية الجديدة هي إرجاع المذهب الواقعي إلى مركز النقاش النظري حول التكامل الأوروبي»[71]. ومن السهل استنتاج أن عودة الواقعية جسدت نصرًا مظفرًا للدولة على أولئك المنظّرين الذين أعلنوا ذات مرة فناء الدولة القومية بسهولة. وبدا جليًا أن الوظيفيين الجدد قللوا من تقدير ما بقي للولاءات والعادات السياسية القديمة، والتوقعات الشعبية والمصالح القومية الدائمة، من تأثير في زخم العملية الإقليمية واتجاهها[72].

تجسدت عودة الدولة إلى قلب دراسات التكامل الإقليمي في صعود المقاربة **بين الحكومية** (Intergovernmentalist) بعد منتصف ستينيات القرن العشرين، التي أكدت استمرار دور الحكومات في الاتحاد الأوروبي ومقاومتها نقل السيادة بالجملة من الدول الأعضاء إلى المركز الجديد في بروكسِل. وتجادل بين الحكومية في أن التكامل في أوروبا تحركه دوافع المصالح والإجراءات التي تتخذها الدول الأوروبية. إن الهدف الرئيس للحكومات هو حماية المصالح

(70) O'Neill, p. 42.

(71) Ibid., p. 49.

(72) Ibid., p. 48.

الجيوسياسية، مثل الأمن القومي والسيادة الوطنية. ويُنظر إلى صنع القرار على المستوى الأوروبي باعتباره لعبة ذات مجموع صفري، حيث تكون الخسائر غير قابلة للتعويض إلى مكاسب في قضايا أخرى[73].

شهدت بين الحكومية في خلال تسعينيات القرن الماضي إعادة صوغ وتجديد من مورافسيك، الذي اقترح تعديل نظرية التكامل الأوروبي من خلال ما دعاه بـ **الليبرالية بين الحكومية** (Liberal Intergovernmentalist). وعلى عكس كتّاب شهدوا انطلاقة عملية التكامل كإثبات للنماذج الوظيفية الجديدة في وقت سابق، يقول مورافسيك أن هذه الخطوات التقدمية يمكن أن تفسر بأنموذج ما بين الحكومات الذي يركز على تفضيلات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية. ويمكن تحليل هذه الجماعة في ذاتها كنظام ما بين الحكومات مصمّم لإدارة الاعتمادية الاقتصادية عبر تنسيق السياسة التفاوضي[74].

تقوم الليبرالية بين الحكومية على ثلاثة عناصر ضرورية: فرضية تصرف الدولة العقلاني؛ النظرية الليبرالية لتشكيل التفضيلات القومية؛ تحليل بين الحكومية للمفاوضات بين الدول[75]. وتسعى المقاربة بين الحكومية، من خلال توليف هذه العناصر، إلى تحليل الجماعة الأوروبية كنتيجة للاستراتيجيات المتابَعة من الحكومات العقلانية التي تتصرف وفق قاعدة قوّتها وتفضيلاتها. إن وضع قرارات المخططات والسياسات المشتركة المعروفة في تاريخ الجماعة الأوروبية كان في الأساس عملية تفاوضية بين الحكومات. ومثل مفاوضات دولية كثيرة، «يمكن اعتبار قرارات الجماعة الأوروبية من هذا النوع لعبة التنسيق التي لديها نتائج توزيعية - بكلمة أخرى، لعبة المساومة على شروط التعاون»[76].

(73) Hix, p. 15, and Andrew Moravcsik, «Liberal Intergovernmentalism and Integration: A Rejoinder,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 33, no. 4 (December, 1995), pp. 612-621.

(74) Andrew Moravcsik, «Preferences and Power in the European Community: A Liberal Intergovernmentalist Approach,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 31, no. 4 (December 1993), p. 474.

(75) Ibid., p. 480.

(76) Ibid., p. 496.

تشمل الليبرالية بين الحكومية التي قدمها مورافسيك ثلاث مراحل رئيسة تعكس أنموذجًا ثلاثي الخطوات، يجمع بين النظرية الليبرالية للتفضيلات القومية مع النماذج بين الحكومية للمساومة على مستوى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أنموذج الخيار المؤسسي الذي يشدد على أهمية صدقية الالتزامات(77).

في المرحلة الأولى أو الأنموذج الليبرالي، يَجمع رؤساء الحكومة القومية مصالح دوائرهم الانتخابية، فضلًا عن مصالحهم الشخصية، ويضعون تفضيلاتهم القومية تجاه الاتحاد الأوروبي. وتكون التفضيلات القومية في هذه المرحلة معقدة، وتعكس اقتصاد ومؤسسات كل عضو في الدولة، ولكنها مصمَّمة على الصعيد المحلي وليست مشكَّلة بالمشاركة في الاتحاد الأوروبي، كما اقترح بعض الوظيفيين الجدد(78).

في المرحلة الثانية، أو في أنموذج بين الحكومية الذي قدّمه مورافسيك، تضع الحكومات القومية تفضيلاتها على طاولة التفاوض في بروكسِل، حيث تعكس الاتفاقات القوة النسبية لكل دولة من الدول الأعضاء فيها، وحيث تمارس المنظمات فوق القومية (مثل اللجنة) تأثيرات ضئيلة أو معدومة على المخرجات السياسية. وفي تناقض صارخ مع الوظيفية الجديدة التي توكل إلى رجال الأعمال والمنظمين واللجنة أدوار ترقية مستوى المصلحة المشتركة بين الدول الأعضاء في المجلس، يؤكد مورافسيك آلية **المساومة** بين الدول الأعضاء، وأهمية القدرة على المساومة وعقد الصفقات الشاملة والمدفوعات الجانبية، ويعتبرها أهم محددات القرارات المهمة للاتحاد الأوروبي(79).

أخيرًا، يطرح مورافسيك نظرية الخيار العقلاني للخيار المؤسساتي، مجادلًا

(77) Ibid., p. 480; Pollack, p. 360, and Andrew Moravcsik and Frank Schimmelfennig, «Liberal Intergovernmentalism,» in: Antje Wiener and Thomas Diez (eds.), *European Integration Theory*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 69.

(78) Moravcsik, «Preferences and Power in the European Community,» pp. 483-491, and Moravcsik and Schimmelfennig, «Liberal Intergovernmentalism,» pp. 69-70.

(79) Moravcsik and Schimmelfennig, pp. 70-72; Pollack, p. 361, and Andrew Moravcsik and Milada Anna Vachudova, «Bargaining Among Unequals: Enlargement and the Future of European Integration,» *European Union Studies Association Review*, vol. 15, no. 4 (Fall 2002), pp. 1-4.

في أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتمد مؤسسات أوروبية معيّنة (تجميع السيادة من خلال تصويت الأغلبية المحدودة أو تفويض السيادة إلى فواعل فوق قومية، على غرار لجنة القانون الدولي ومحكمة العدل الأوروبية) من أجل زيادة صدقية التزاماتهما المتبادلة. وتسعى الدول ذات السيادة للتعاون في ما بينها دائمًا لمواجهة إغراءات الغش أو الارتداد عن اتفاقاتها. إن تجميع السيادة وتفويضها من خلال المنظمات الدولية يسمحان للدول بأن تلتزم بصدقية التزاماتها المتبادلة، والامتثال للاتفاقات الدولية، وملء الفراغات الواسعة في المعاهدات الدولية (كتلك التي شكلت المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي)(80).

ويلاحظ مورافسيك، على الصعيد التجريبي، أن الاتفاقات بين الحكومية التاريخية للاتحاد الأوروبي، مثل معاهدة روما لعام 1957 ومعاهدة الاتحاد الأوروبي لعام 1992، لم تكن مدفوعة أساسًا بوساطة أصحاب المشروعات فوق القومية، والانتشار غير المقصود للتكامل المسبق، أو عبر تحالفات بين مجموعات المصالح، وإنما من خلال عملية تدرجية لتقارب التفضيلات بين الدول الأعضاء الأقوى التي أبرمت الصفقات المركزية في ما بينها، وقدمت المدفوعات الجانبية للدول الأعضاء الصغيرة، وفوضت صلاحيات محدودة للمنظمات فوق القومية التي بقيت خادمة طيعة لهذه الدول(81).

برزت النظرية الليبرالية بين الحكومية في خلال تسعينيات القرن المنصرم بوصفها النظرية الرائدة للتكامل الأوروبي. ومع ذلك، لم تسلم فرضيات النظرية من الانتقادات التي طاولتها من اتجاهين مختلفين: **الأول** تمثّله مجموعة من العلماء الذين يمثلون نظريات الخيار العقلاني والمؤسساتية التاريخية، وفي مقدمهم جورج تسيبيليس (G. Tsebelis) وجيف غاريت (G. Garrett) ومارك بولاك (M. Pollack) وجيرالد شنايدر (G. Schneider) وفابيو فرانشينو (F. Franchino)(82)، الذين قبلوا فرضيات مورافسيك العقلانية لكنهم رفضوا أنموذجه الخالي من التفاوض بين الحكومي

(80) Pollack, p. 361.

(81) Moravcsik, «Preferences and Power in the European Community,» pp. 478-479.

(82) Hix, p. 17.

كوصف دقيق لعملية التكامل[83]. وبدأ هؤلاء المنظِّرون (معظمهم شكلي ورياضي) بنماذج من حالة المساومة، حيث تولَّد من هذه النماذج تنبؤات حول سياسة التوازن الممكنة، ودرجة التفويض إلى المؤسسات فوق القومية، وكمية التقدير الذي تتمتع به المؤسسات فوق القومية مقارنة بالدول الأعضاء، وهلم جرًا[84].

تمثّل الاتجاه **الثاني** مجموعة من العلماء، يتقدمهم غاري ماركس (G. Marks) وبول بيرسون (P.I Pierson) وآليك ستون سويت (A. S. Sweet) وماركوس جاكتنفوكس (M. Jachtenfuchs) وبيت كوهلر كوش (B. Kohler-Koch) الذين طوروا بديلًا نظريًا تحت اسم **الحكم فوق القومي** (Supranational Governance) الذي يفترض أن حكومات الدول الأعضاء لا تملك مقاليد السيطرة الكاملة، وأن المؤسسات فوق القومية (اللجنة والمجلس والمحكمة) تمارس تأثيرًا كبيرًا ومستقلًا في المخرجات المؤسساتية والسياسية[85].

هناك مدرسة فكرية ثالثة استفادت من السوسيولوجيا المؤسساتية والبنائية، أثارت أكثر التحديات ندية، لنظرية مورافسيك فحسب، وإنما أيضًا لمعظم دراسات التكامل الإقليمي التي تقوم على المنهجية العقلانية المؤسساتية لنظرية الخيار العقلاني، ونادت بمقاربة معدلة للتفضيلات القومية للاتحاد الأوروبي تتشكل بالهويات والمعايير والقواعد الاجتماعية[86].

خاتمة

هل الدولة إلى أفول؟ الإجابة بالطبع لا؛ إذ سبق لأقسام هذا الفصل أن بينت أن الدولة أكثر مرونة ممّا يفترِض المتنبئون بزوالها، وأنها قادرة على تجديد نفسها وإعادة

(83) Pollack, p. 361.

(84) Hix, p. 17.

(85) Ibid., p. 16.

(86) Pollack, p. 262.

للاطلاع على عيّنة لأهم أفكار هذه المدرسة، ينظر: Thomas Banchoff, «German Identity and European Integration,» *European Journal of International Relations*, vol. 5, no. 3 (September 1999), pp. 259-290; Morten Egeberg, «Transcending Intergovernmentalism? Identity and Role Perceptions of National Officials in EU Decision-Making,» *Journal of European Public Policy*, vol. 6, no. 3 (1999), pp. 456-474, and Thomas Christiansen, Knud Erik JØergensen and Antje Wiener, «The Social Construction of Europe,» *Journal of European Public Policy*, vol. 6, no. 4 (1999), pp. 528-544.

إنتاج الميكانيزمات التي تمنحها القدرة على التكيف مع الأوضاع المستجدة. لكن هذا الادعاء لا يعني حصانة الدولة أو عزلتها عن تأثيرات فوق (أو تحت) القومية، ولا يعني أنها خالدة إلى ما لانهاية؛ فحتى مورغِنتاو، الواقعي الأنموذجي، يعترف بأن الدولة مجرد تجربة تاريخية؛ فهي كما كتب في **السياسة بين الأمم**: «ثمرة من ثمار التاريخ ولا بد من أن تختفي في أثناء سيره»[87]. ولكن من غير المنصف الكلام على مجيء عصر «ما بعد الدولة» لمجرد وجود بعض المؤشرات على تراجع ممارسة وظائف السيادة والاستقلال الوطنيين أمام تأثيرات العولمة والقوى عبر القومية؛ فكرازنر أشار في كتابه *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (**السيادة: النفاق المنظم**) إلى أنه لم يسبق أن كان هناك عصر ذهبي للسيادة[88]، لأن الدول، في خلال معظم تاريخها، لم تكن قادرة قط على تنظيم حدودها بشكل مثالي، والتحديات الموجهة إلى سيطرة الدولة في عالمنا المعاصر لها نظائر في الماضي تمتد إلى الفترة السابقة على الثورة الصناعية. ويؤكد كرازنر في مكان آخر أن الدول كانت في الماضي، وتواصل في الحاضر، تأدية ثلاث وظائف حاسمة لا تستطيع أن تقوم العولمة من دونها: **الأولى** تأسيس البيئة القانونية والمؤسساتية للفواعل غير الدول؛ **الثانية** حماية الدوائر المحلية من التأثير السلبي للمعاملات الدولية؛ **الثالثة** تحديد القواعد التي تحكم حركة السلع ورأس المال والأشخاص عبر الحدود القومية[89].

إن استمرار الدولة وإصرارها ينعكسان في استمرار النظرية الواقعية

(87) Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton, 7th ed. (New York: McGraw-Hill Higher Education, 2006; [1948], p. 12.

يتّفق معظم الواقعيين مع مورغِنتاو حول عدم اعتبار الدولة الشكل النهائي والخالد للجماعة السياسية؛ فمثلًا نجد والتز يعرّف البنى الدولية «من ناحية الوحدات السياسية الأساسية للعصر، سواء أكانت الدولة المدينة، أم الإمبراطوريات، أم الأمم». أمّا غيلبين، فيعرّف السياسة الدولية من خلال جماعات النزاع، سواء أكانت العائلة أم القبيلة أم الإمارة أم غير ذلك». ينظر: Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979), p. 91, and Robert G. Gilpin, «The Richness of the Tradition of Political Realism,» *International Organization*, vol. 38, no. 2 (Spring 1984), pp. 287-304.

(88) Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton: Princeton University Press, 1999).

(89) Stephen D. Krasner, «Globalization, Power, and Authority,» in: Edward D. Mansfield and Richard Sisson (eds.), *The Evolution of Political Knowledge: Democracy, Autonomy, and Conflict in Comparative and International Politics* (Columbus: Ohio State University Press, 2004), p. 66.

وإصرارها؛ فلطالما أشار الباحثون إلى أن الواقعية هي في الأساس «نظرية الدولة»[90]. ولا غرابة في أن أي انتكاسة للدولة كانت تُرى انتكاسةً للواقعية (مثل انتقادات النيوليبرالية في سبعينيات القرن العشرين)». ولا غرابة أيضًا في أن أي نجاح للدولة يُرى نجاحًا للواقعية، وهذا ما جعل كثيرًا من الواقعيين اليوم في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية يحتفلون، في شبه خيلاء نيومركنتيلي، بعودة الدولة إلى دورها المحوري في تنظيم الاقتصاد العالمي وإدارته.

إن عملية التوحيد الأوروبي لم تُثبت تفوق فوق القومية على الدولة، ولا انتصار النظرية الوظيفية على الواقعية. وكما اعترف أونيل: «لم يسبق أن تغلبت الوظيفية الجديدة على هذا التفسير المتمركز على الدولة للعملية الإقليمية الأوروبية حتى في أثناء عنفوانها النظري»[91]. لكن هذا لا يخفي قوة النظرية الوظيفية وحجم التحدي الذي شكلته للدولة والنظرية الواقعية. وسواء اتفقنا مع سيباستيان روزاتو على أن تفسير التكامل الأوروبي يستند إلى سياسة القوة، أو مع مورافسيك الذي يسنده إلى المتغيرات الليبرالية[92]، فإن الأجندة الملحة لدراسات التكامل في حالة إنجاز سيناريو التوحيد الأوروبي ستتمحور حول حل التناقض الآتي: كيف تفسر الوظيفية، عند إتمام التكامل وإنجازه، إعادة تكوين التنظيم نفسه وإنتاجه الذي تفترض زواله في النهاية: دولة أوروبا المتحدة؟ سيكون حل هذا التناقض مفتاح النقاش المستقبلي حول مصير الدولة.

(90) ينظر، على سبيل المثال: Stephen Hobden, *International Relations and Historical Sociology: Breaking Down Boundaries* (London: Routledge, 1998); Richard Ashley, «The Poverty of Neorealism,» *International Organization*, vol. 38, no. 2 (Spring 1984), pp. 225-286, and Alexander Wendt, «The Agent-Structure Problem in International Relations Theory,» *International Organization*, vol. 41, no. 3 (Summer 1987), pp. 335-370.

(91) O'Neill, p. 49.

(92) يرى روزاتو أن أفضل تفسير لعملية تكامل الجماعة الأوروبية يكمن في محاولة فرنسا وألمانيا موازنة التهديد السوفياتي المشترك، وموازنة بعضهما لبعض. ينظر: Sebastian Rosato, *Europe United: Power Politics and the Making of the European Community*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2011), p. 2.

ويُنظر انتقادات مورافسيك لأفكار روزاتو: Andrew Moravcsik, «Did Power Politics Cause European Integration? Realist Theory Meets Qualitative Methods,» *Security Studies*, vol. 22, no. 4 (November 2013), pp. 773-790.

الفصل العاشر

السلام الديمقراطي
لماذا لا تحارب الدول الديمقراطية بعضها بعضًا؟

مقدمة: ظهور أطروحة السلام الديمقراطي وتطورها

تقوم أطروحة السلام الديمقراطي (أو الليبرالي) على فرضية أن الدول الديمقراطية لا تحارب إحداهما الأخرى. وتعود أصول هذه الفكرة إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط الذي يُعتبر أول من أشار إلى أن الدستور الجمهوري يمثّل خطوة أساسية في سبيل تحقيق السلام الدائم[1].

جادل كانط في أن الدستور الجمهوري، بوصفه تعبيرًا عن سيادة الشعب، يخول المواطنين حق تقرير الحرب والسلم. وبما أن هؤلاء المواطنين غالبًا ما ينفرون من الحروب ويميلون أكثر إلى الترتيبات السلمية، فإن فرص تحقيق السلام ستزيد بشكل كبير. وأشار كانط، في المقابل إلى أن لدى النظام غير الجمهوري تأثيرًا معاكسًا، بحيث «تصبح فيه الحرب من أبسط الأمور، لأن رئيس الدولة ليس مواطنًا، وإنما هو مالك الدولة»[2]. بناءً عليه، يستنتج كانط أن «من طبع الجمهورية أن تنزع تلقائيًا إلى السلام الدائم؛ فلو حدث أن انتظم أحد الشعوب القوية والمستنيرة في جمهورية»، فسينشأ ما دعاه كانط **التحالف الاتحادي**، «حيث

(1) Immanuel Kant, *Perpetual Peace: A Philosophical Essay*, Trad. by Campbell Smith (London: Swan Sonnenschein, 1903), pp. 121-122.

(2) Ibid., p. 123.

يمكن الدول الأخرى الانضمام إليه، ويمكن توسيع هذا الواقع التحالفي رويدًا رويدًا، فيشمل مشتركين من النوع نفسه»[3]. ويعتقد كانط أن النظم الجمهورية تمثّل نقطة تلاقي آمال تحقيق السلام الدائم وفرصه، ويبرر حجته بالإشارة إلى أن قادة الدول وصنّاع السياسة مقيدون بسلطة الإرادة العامة المخولة الشعب إقرار شؤون الحرب والسلم، وأن هذه الشعوب، بوصفها محبة للسلام، ستقود إلى تحقيق السلام الدائم[4].

كان الظهور المميز الثاني لأطروحة السلام الديمقراطي في منتصف القرن العشرين، وبالتحديد في كتاب شومبيتر *The Sociology of Imperialism* **(سوسيولوجيا الإمبريالية)** الذي تناول فيه التأثير السلمي للمؤسسات والمبادئ الليبرالية – تلك المتمثلة في تفاعل الرأسمالية والديمقراطية بوصفه أساسًا للسلمية الليبرالية. وجادل شومبيتر بأن محتكري التصدير (المصدر الثالث للإمبريالية الحديثة بحسب شومبيتر)، في ظل الرأسمالية الحديثة، يمارسون الضغوط للدفع نحو التوسع الإمبريالي وسيلةً لتوسيع أسواقهم المغلقة. وهذا يعني أن الإمبرياليين في العصر الحديث يكتفون بإرضاء مصالحهم الضيقة، ما يجعل حروبهم الاستعمارية من دون هدف من المنظور القومي، لأن الأرستقراطية العسكرية هي الطرف الوحيد الذي يكسب من الحروب. بالتالي، من الناحية المنطقية، في الأقل، لا توجد ديمقراطية تتابع مصلحة الأقلية وتتحمل الكاليف المرتفعة للإمبريالية. لهذا، يستنتج شومبيتر أن الرأسمالية والديمقراطية تدعمان السلام وتناهضان الإمبريالية، ويعني نموهما أن هذه الأخيرة ستؤول حتمًا إلى زوال[5].

كانت أفكار كانط وشومبيتر مبتكرة، وهي كشفت عن بصيرة نافذة، لكنها بقيت، على الرغم من ذلك، مجرد تأملات. أمّا تحوّل هذه التأملات إلى تفسير سببي، ثم إلى نظرية علمية بعد ذلك، فلم يكن حتى بداية العقد السابع من القرن العشرين. أربع صفحات كانت كافية لتجعل دين بابس (D. Babst) صاحب أول

(3) Ibid., pp. 134-135.

(4) Ibid., pp. 121-125.

(5) Joseph Schumpeter, *Imperialism and Social Classes* (Cleveland: World Publishing Co., 1955), pp. 68, 82-83, 95-96.

محاولة (1972). وعلى الرغم من سبقه البحثي، فإنه بقي مجهولًا للباحثين في اختصاص العلاقات الدولية، ولا سيما أدبيات السلام الديمقراطي. ويُرجع جيمس راي السبب إلى أن البحث الذي قدمه بابس نُشر في مجلة *Industrial Research*، وهو ما أدى إلى إفلات هذه المقالة من انتباه جميع المختصين في العلاقات الدولية[6]. الاستثناء الوحيد في هذا الصدد كان إشارة رومل في الجزء الرابع من كتابه *Understanding Conflict and War* **(فهم النزاع والحرب)**[7]، وكذلك العمل الذي قدمه سينغر وسمول وحاولا من خلاله تفنيد فرضية بابس التي تفيد بأن الدول الديمقراطية سلمية في علاقات بعضها ببعض[8].

افتتح بابس مقالته باقتراح تعريف إجرائي لنوع الحكومة التي يرغب في دراستها، وذلك من أجل مقارنة الحكومات من مناطق وفترات زمنية مختلفة بشكل موضوعي. واعتمد تعريفَ «الحكومة المنتخبة بحرّية»، وهي تلك التي تتوافر فيها الخصائص الأربع الآتية: **أولًا**، تخضع التشريعات والتمويلات الوطنية للرقابة من السلطة التشريعية أو البرلمان، ويتم اختيار أعضائها بأغلبية الأصوات؛ **ثانيًا**، الرقابة الإدارية للحكومة؛ **ثالثًا**، أن يكون هناك اقتراع سري وقدر معتبر من حرية التعبير والصحافة؛ **رابعًا**، شرط استقلالية البلد وممارسة شعبه حق الاختيار قبل بداية الحرب[9].

(6) James Lee Ray, «Does Democracy Cause Peace,» *Annual Review of Political Science*, vol. 1 (June 1998), p. 29.

(7) ينظر: Rudolph J. Rummel, *Understanding Conflict and War*, 5 vols. (New York: Sage Publications, [1975-1981]).

جمع رومل في كتابه هذا ما يزيد على 33 متغيّرًا تفسيريًّا محتملًا للنزاع، خصّص منها 11 متغيّرًا لتفسير الأسباب التي تجعل النظم الليبرالية تمنع الصراع والعنف المتبادلين. كما خصّص ثلاثة أجزاء (من بين خمسة) من كتابه لممارسةٍ إبيستمولوجية لمقترح السلام الديمقراطي، فضلًا عن التناول المباشر في الجزء الرابع.

(8) ينظر: Milven Small and David Singer, «The War-Proneness of Democratic Regimes, 1816-1965,» *Jerusalem Journal of International Relations*, vol. 1, no. 4 (1976), pp. 50-69.

ينظر أيضًا: سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف**، دراسات نظرية في الصراع وفض النزاعات (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص 103-104.

(9) Dean V. Babst, «Elective Governments-A Force for Peace,» *Industrial Research* (April 1972), pp. 55-56.

اعتمد بابس في بياناته على قائمة رايت للحروب الممتدة من عام 1480 إلى عام 1941، لكنه اقتصر في تحليله على الحروب الممتدة من عام 1789 إلى عام 1941. واختار في عام 1789 نقطة انطلاق لدراسته بوصفه عام ظهور أول حكومة منتخبة بحسب التعريف الذي اعتمده (بداية عمل الدولة القومية)(10). ووجد بابس في قائمة كوينسي رايت 116 حربًا كبرى خلال الفترة المحددة للدراسة، شملت 438 بلدًا مشاركًا. ومن خلال تحليل هذه القائمة، استنتج عدم وجود أدلة على حدوث الحروب بين الأمم المعتمدة على الحكومات المنتخبة. ويكتب بابس في ذلك: «خاضت هذه الأمم حروبًا كثيرة ضد الحكومات الأوتوقراطية، وحتى ضد بعض مستعمراتها الساعية للاستقلال، لكن هذه الدول لم تخض إحداها حربًا ضد أخرى»(11).

كان بولدينغ قد اكتشف بعض معالم ظاهرة السلام الديمقراطي في ما دعاه **المثلث العظيم للسلام المستقر** (Great Triangle of Stable Peace) الذي يمتد من أستراليا نحو اليابان ثم أميركا الشمالية، وصولًا إلى أوروبا الغربية والدول الاسكندنافية وفنلندا، ويضم حوالى ثمانية عشر بلدًا لا توجد لديها خطط لإعلان الحرب بعضها على بعض(12). وعلى الرغم من أن بولدينغ عرّف هذا السلام بعبارة المستقر بدلًا من الديمقراطي، فإن إشارته إلى الدول المكونة هذا المثلث العظيم (وهي جميعها ديمقراطية) تسبغ عليه المدلول ذاته الذي يعتمده الليبراليون.

استوفت هذه الأعمال، في تعاملها مع الظاهرة، خصائص النظرية العلمية؛ فكلها نجحت في اكتشاف السبب وحاولت تفسيره، لكنها، على الرغم من ذلك، بقيت على مستوى النتائج مجرد تأملات نظرية، لا تختلف كثيرًا عن تأملات كانط وشومبيتر. ولعل ما يدل على صحة هذا الحكم، في الأقل من منظور زيارة الماضي في ضوء معارف الحاضر، هو التأريخ الرسمي في الاختصاص لمولد أطروحة السلام الديمقراطي كنظرية علمية أو برنامج بحث علمي. وكان ذلك في

(10) Ibid., p. 56.

(11) Ibid.

(12) Kenneth E. Boulding, «Moving from Unstable to Stable Peace,» in: Anatoly Gromyko and Martin Hellman (eds.), *Breakthrough: Emerging New Thinking: Soviet and Western Scholars Issue a Challenge to Build a World Beyond War* (New York: Walker and Company, 1988), p. 164.

صيف عام 1983، في مقالة من جزأين نشره مايكل دويل في فصلية *Philosophy & Pubilc Affairs* وحمل عنوان: «كانط والإرث الليبرالي والشؤون الخارجية». افترض دويل في هذا العمل أن الدول الليبرالية ليست «محبة للسلام» كما يعتقد بعض الآراء، لأنها وإن كانت لا تتحارب في ما بينها فعلًا، فهي معرضة لمحاربة الدول غير الديمقراطية(13). وما لبثت أطروحة دويل أن فتحت بعد وقت قصير من ظهورها، نقاشًا واسعًا بين علماء العلاقات الدولية، وأطلقت موجة من الأعمال التجريبية التي كانت تهدف إلى اختبار صحة الفرضية وصلابة مبانيها النظرية، وأصبحت بعد وقت قصير بمنزلة العجلة التي تقود عربة نظرية السلام الديمقراطي والمقاربة الليبرالية بشكل عام.

لقيت نظرية السلام الديمقراطي ترحيبًا حارًا داخل الدوائر الأكاديمية في تسعينيات القرن العشرين لأنها بدت للباحثين أنها تبشر بإعادة النظر في أساليب مقاربة قضايا الحرب والسلم. وبالنظر إلى جذورها الليبرالية، وجهت نظرية السلام الديمقراطي انتقادات لاذعة إلى مقاربة الواقعية البنيوية، خصوصًا في ما يتعلق بالمرجعيات الأنطولوجية للتفسير، أو ما يسمّى مستويات التحليل؛ حيث أشار منظّرو السلام الديمقراطي إلى أن إحدى المشكلات الرئيسة في صور والتز الثلاث (وإطار مستويات التحليل بصفة عامة) يكمن في حذفها ما يعتقدون أنه أهم مستوى على الإطلاق: الصورة الرابعة المفقودة. وتتمثّل هذه الصورة في **المستوى الثنائي** الذي أثبت (بحسب اعتقادهم) أنه أكثر نجاعة في توجيه البحوث الكمية من المستويات الأخرى، وأكثرها إنتاجية على الإطلاق(14). وعلى صعيد

(13) Michael W. Doyle, «Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs [part 1],» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 12, no. 3 (Summer 1983), p. 206.

(14) James Lee Ray, «A Lakatosian View of the Democratic Peace Research Program,» in: Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.), *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 2003), p. 213.

تجدر الإشارة إلى أن هناك واقعيين من دعاة نظرية «ميزان الهجوم/الدفاع» أشاروا إلى أهمية المستوى الثنائي في تحليل تفاعلات الدول. ينظر مثلًا: Charles L. Glaser and Chaim Kaufmann, «What Is the Offense Defense Balance and Can We Measure It?,» in: Michael E. Brown [et al.] (eds.), *Offense, Defense, and War* (Cambridge, MA: MIT University Press, 2004), p. 279, and Sean M. Lynn-Jones, «Does Offense-Defense Theory Have a Future?,» Working Paper, Research Group in International Security, Université de Montréal, 2001.

آخر، جادل منظّرو السلام الديمقراطي في أن التركيز على نوع النظام، بدلًا من القدرات العسكرية المادية، يحظى بأهمية كبيرة في تقرير ظواهر التعاون والنزاع؛ فإذا كانت الواقعية، على سبيل المثل، تفترض أن القدرات هي المؤشر المؤكد للتهديد، فإن نظرية السلام الديمقراطي تتحدى هذه الفرضية بالإشارة ضمنًا إلى أن نوع النظام (بالنسبة إلى الدول الديمقراطية) يجب أن يكون المؤشر الثابت للتهديد[15]. وأثبتت دراسة جون أوين القيّمة أن الدول الديمقراطية «تقوّم التهديد من خلال منظور أيديولوجي»[16].

ساهم هذا النقاش في النمو السريع الذي شهدته أدبيات السلام الديمقراطي في عقد تسعينيات القرن العشرين، وذلك كردة فعل على انتشار النماذج التي تقوم على الجمع بين الفواعل المحلية والخارجية فى إطار استراتيجيا موحدة (لعبة المستويين)[17]، وطغيان استخدام النماذج الشكلية والمناهج الإحصائية في التصميمات البحثية. ومع انتصاف العقد، كانت نظرية السلام الديمقراطي قد أسست لنفسها موقعًا دافئًا ضمن حقلي بحوث السلام ودراسات الأمن الدولي، الأمر الذي دفع بأحد الواقعيين إلى الاعتراف بأن «أطروحة السلام الديمقراطي هي من أهم التطورات المثيرة في الدراسات الأمنية»[18].

أولًا: فرضيات نظرية السلام الديمقراطي

تنطلق أدبيات السلام الديمقراطي من الفرضية الأساسية التي تنص على أن «الدول الديمقراطية لا تتحارب». ولكن عندما نتكلم على السلام الديمقراطي بمصطلحات لاكاتوشية، نجد أن تأكيدات وجود الديمقراطية وسعيها لمنع الحرب بين الدول الديمقراطية لا تشكل وحدها «القلب الصلب» لبرنامج بحث

(15) Barbara Farnham, «The Theory of Democratic Peace and Threat Perception,» *International Studies Quarterly*, vol. 47, no. 3 (September 2003), p. 411.

(16) John Owen, «How Liberalism Produces Democratic Peace,» *International Security*, vol. 19, no. 2 (Fall 1994), p. 186.

(17) Andrew Kydd, «The Art of Shaker Modeling: Game Theory and Security Studies,» Detlef F. Sprinz and Yael Wolinsky-Nahmia (eds.), *Models, Numbers, and Cases: Methods for Studying International Relations* (Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press, 2004), p. 356.

(18) Ibid., p. 357.

السلام الديمقراطي؛ ففي إمكاننا الاستدلال على عدد متنوع من الفرضيات الفرعية، ومنها أن الدول هي الفواعل الأساسية مثلًا. وعلى الرغم من أن راي يعتقد أن هذه الفرضية أساس لبرنامج بحث السلام الديمقراطي، فإن الدول ليست الوحدات الأساسية للتحليل، لأن برنامج بحث السلام الديمقراطي مختلف عن البرامج الأخرى في اعتماده على التحليلات التي تركز على أزواج الدول[19].

على الرغم من أن منظّري السلام الديمقراطي يُدرَجون، بشكل اعتباطي أحيانًا، في خانة أشد النقاد شراسة للتفسيرات الواقعية، فإنهم في معظمهم تقريبًا يعتمدون (ضمنًا أو بشكل صريح) فرضيات الواقعية بشكل أو بآخر. وهذا يعني أنه لا يوجد شيء في نظرية السلام الديمقراطي يجعلها متعارضة تمامًا أو متناقضة كليًا مع مبادئ الواقعية. بل على العكس من ذلك، أنتجت الأدبيات النظرية للسلام الديمقراطي أدلة مهمة بشأن تأثير الديمقراطية في سلوك النزاع بين الدول من خلال التركيز على عوامل شتى، من مثل التّماس الجغرافي وروابط التحالف ومكانة القوى العظمى والقدرات النسبية[20]. وأثبت بروس روسيت وجون أونيل وديفيد ديفيس هذا القول بتأكيدهم أنه «سيكون من الحماقة أن نحاول تفسير وقوع النزاعات المسلحة من دون النظر أيضًا في الآثار المترتبة على التأثيرات الواقعية، كالقوة النسبية والتحالفات»[21]. ويفترض منظّرو السلام الديمقراطي (على نقيض التفكير الليبرالي) أن أي انخفاض في العنف بين الدول سيكون الناتج العرضي للسعي العقلاني للأشخاص ورغبتهم الأنانية في الحرية والازدهار. وهذا يعني أنه ليس ناتجًا من عملية التعلم القيمي كما كان يدعي الليبراليون الكلاسيكيون، وإنما يُعتبر «أمرًا مشجعًا ألّا يكون ذلك السلام معتمدًا على التحول الأخلاقي»[22].

(19) Ray, «A Lakatosian View,» p. 213.

(20) Ibid., p. 320.

(21) Bruce Russett, John Oneal and David R. Davis, «The Third Leg of The Kantian Tripod for Peace: International Organizations and Militarized Disputes 1950-85,» *International Organization*, vol. 52, no. 3 (Summer 1998), p. 453.

(22) John Oneal and Bruce Russett, «Causes of Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations, 1885-1992,» Paper Presented at the 2001 Annual Meeting of the American = Political Science Association, San Francisco, CA, 1/7/2001, p. 5.

تحتوي نظرية السلام الديمقراطي على فرضية فرعية تنص على أن «جميع قادة الدول (الديمقراطية أو غير الديمقراطية) يمنحون التمسك بمناصبهم في القيادة أولوية قصوى»[23]. وتؤكد هذه الفرضية، التي وضعها ديميسكيتا وسايفرسون، أن «قادة السياسة الخارجية، شأنهم في ذلك شأن جميع الساسة، ينتقون أعمالهم من أجل البقاء في السلطة»[24]. ويرى راي أن هذه الفرضية تُعتبر أكثر أساسية من الفرضيات الواقعية مثل «الدول تسعى للقوة» أو «الدول تسعى للأمن»، لأنها تتضمن في ذاتها هاتين الفرضيتين؛ فمن غير المرجح (منطقيًا) أن يبقى قائد الدولة في منصبه إذا احتُلت الدولة أو أُلحقت، أو حتى هُزمت[25].

كانت فرضية البقاء في المنصب بمنزلة إجراء تحليلي استخدمه منظّرو السلام الديمقراطي لجعل الإطار النظري للأنموذج أكثر مرونة؛ فمن خلالها سمحوا بإمكان دمج طيف واسع من المتغيرات التفسيرية (الليبرالية وغير الليبرالية) في إطارهم النظري. لذلك، عانت مجموعة من البحوث الأخيرة المعنية بالسلام الديمقراطي الميوعةَ المفرطة نتيجة دمج المتغيرات التفسيرية (انعدام القصد)

= تجدر الإشارة إلى أن اعتماد منظّري السلام الديمقراطي على المتغيّرات الواقعية لم يكن من جانب واحد؛ إذ اعتمد الواقعيون - ولا سيما المعدلون والنيوكلاسيكيون - على متغيّرات السلام الديمقراطي في تفسير ظواهر الصراع الدولي. وعلى سبيل المثال، جادل جارفيس في أحد أعماله في أن «الحرب بين القوى العظمى القيادية (الدول الأكثر تطورًا الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، واليابان) لن تقع في المستقبل، وما عادت مصدر قلق لها». ينظر: Robert Jervis, «Theories of War in an Era of Leading-Power Peace,» *American Political Science Review*, vol. 96, no. 1 (March 2002), p. 1.

(23) Ray, «A Lakatosian View,» p. 207.

(24) Bruce Bueno de Mesquita and Randolph Siverson, «War and the Survival of Political Leaders: A Comparative Study of Regime Types and Accountability,» *American Political Science Review*, vol. 89, no. 4 (1995), pp. 841-855, and Randolph Siverson (ed.), *Strategic Politicians, Institutions, and Foreign Policy* (Ann Arbor, MI.: University of Michigan Press, 1998), pp. 252-286.

(25) Ray, «A Lakatosian View,» p. 233.

يكتب راي: «إن فرضية السلام الديمقراطي بشأن قادة الدول أكثر دقة وصفية من الفرضيات الأساسية للواقعية أو الواقعية البنيوية بشأن الدول [...]. وفقًا للواقعية أو الواقعية البنيوية، تسعى الدول للقوة أو الأمن، ووفقًا لنظرية السلام الديمقراطي، يشعر قادة الدول بالقلق إزاء أمن الدولة أو قوّتها، ولكنّهم يقلقون أيضًا إزاء ثرواتهم السياسية والشخصية. للبقاء في السلطة، يجب على القادة السياسيّين أن يتعاملوا بنجاح مع معارضيهم خارج الدولة وداخلها. إنهم يلعبون لعبة المستويين باستمرار» (ص 235 من المصدر المذكور).

والبناء غير المتساوق لمنطق السببية، ما جعل من الصعب تمييز طبيعة الارتباط القائم بين الفرضية الأساسية (الدول الديمقراطية لا تتحارب) والفرضيات الفرعية (البقاء في المنصب). فعلى سبيل المثال، جمع أونيل وروسيت في إحدى دراساتهما خمسة متغيرات تفسيرية، هي الديمقراطية؛ الاعتمادية؛ العضوية في المنظمات بين الحكومية؛ القدرات النسبية للتحالف؛ التَّماس والمسافة[26]. وعلى الرغم من أن هذا التنوع في استخدام المتغيرات التفسيرية يمكن أن يخدم معيار الثراء النظري، فإنه يؤثر في التماسك الداخلي للنظرية ويقلل من القصد والاتساق المنطقي. وللمفارقة الساخرة، لربما ينطبق نقد مورافسيك وجيفري ليغرو للواقعية على نظرية السلام الديمقراطي أيضًا، لأن اعتمادها المتزايد على المتغيرات التفسيرية غير الليبرالية يجعلها تعرض إحدى سمات البرنامج البحثي الارتدادي.

ثانيًا: الديمقراطية والسلام

كيف تؤثر الديمقراطية في السلام؟ أو كيف تكون الديمقراطية سببًا للسلام؟ يستخدم كثير من الليبراليين ومنظّري السلام الديمقراطي مفهوم الديمقراطية متغيّرًا مستقلًا لتفسير المتغير التابع: السلام؛ «إن ما تسعى النظرية الليبرالية لتفسيره هو السلام لا الديمقراطية»، كما يقول دونالد بوشالا[27]. بيد أن هناك باحثين يرون أن مسار التأثير لا يمر دومًا من الديمقراطية نحو السلام، لأن مسار التأثير المعاكس ممكن أيضًا؛ فمثلًا، رأى أوين أن السلام هو ما يعزز الديمقراطية لا العكس[28]. وبالتالي، تصبح الديمقراطية هي المتغير التابع الذي نسعى لتفسيره. ويبيّن هذا الاختلاف حول طبيعة الارتباط بين الديمقراطية والسلام حجم التداخل بينهما، ولا سيما في ما يتعلق بمسار التأثير المتبادل: تؤدي الديمقراطية إلى السلام الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز الديمقراطية.

(26) Oneal and Russett, «Causes of Peace,» pp. 13-15.

(27) Donald J. Puchala, *Theory and History in International Relations* (New York: Routledge, 2003), p. 193.

(28) Owen, «How Liberalism Produces Democratic Peace,»

يعتمد دعاة السلام الديمقراطي تعريفًا إجرائيًا لمفهوم الديمقراطية، وذلك من خلال التركيز على الانتخابات التنافسية والتصويت الموسع والحقوق المدنية وحرية الصحافة، وغيرها من البنى والممارسات المتفَق عليها نسبيًا[29]. بناءً على هذا التعريف الإجرائي، يستطيع هؤلاء المنظّرون الإشارة إلى أن الديمقراطية تمارس تأثير التقارب القيمي بين الدول الديمقراطية – هي تؤدي إلى تقارب مبدئي في توقعات الدول الديمقراطية وسلوكاتها وتطلعاتها بشأن قضايا مختلفة. وتتفاوت هذه التأثيرات بحسب تفاوت القضايا وسياق التفاعل والأوضاع المبدئية المتعلقة[30].

تمارس الديمقراطية تأثيرها الأكبر في قضايا النزاع، حيث يستخدمها منظّرو السلام الديمقراطي مؤشرًا للتنبؤ بأنماط سلوكية معيّنة تؤدي عادة – بالارتباط مع متغيرات أخرى – إلى الحرب بين الدول؛ فعلى سبيل المثال، أشار ماعوز وروسيت إلى أن النزاعات بين الدول الديمقراطية تكون أقل احتمالًا مقارنة بالنزاعات بين الدول الغنية، والسريعة النمو، وغير المتجاورة، والمتحالفة[31]. وأكد سايفرسون وجوليان إيمونس أن احتمال تحالف الدول الديمقراطية كان أكبر ممّا فعلت الأنواع الأخرى من الدول في معظم فترات القرن العشرين[32]. وتوصل مايكل سايمون وإيريك غارتزكي إلى استنتاج مماثل في ما يتعلق بتحالف الدول الديمقراطية خلال الحرب الباردة[33].

أكد ديفيد سبايرو أن العدد الصغير لأزواج الدول الديمقراطية يجعل الحرب غير محتملة بمنطق إحصائي[34]، بينما جادل آليكس مينز ونيخميا غيفا وديفيد

(29) Ray, «Does Democracy Cause Peace,» p. 32.

(30) قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، ص 105.

(31) Zeev Maoz and Bruce Russett, «Normative and Structural Causes of Democratic Peace, 1946-1986,» *American Political Science Review*, vol. 87, no. 3 (September 1993), p. 624.

(32) Randolph M. Siverson and Juliann Emmons, «Birds of a Feather: Democratic Political Systems and Alliance Choices in the Twentieth Century,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 35, no. 2 (June 1991), pp. 285-306.

(33) Michael W. Simon and Eric Gartzke, «Political System Similarity and the Choice of Allies: Do Democracies Flock Together Or Do Opposites Attract?,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 40, no. 4 (December 1996), pp. 617-635.

وينظر أيضًا: قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، ص 106-107.

(34) David E. Spiro, «The Insignificance of the Liberal Peace,» *International Security*, vol. 19, no. 2 (Fall 1994), pp. 50-86.

لايك أن الدول الديمقراطية قوى راضية ولا تسعى لتغيير الوضع الراهن لأنها تملك حوافز قليلة للقيام بذلك[35]. وتوصل إيريك غارتزكي وآري كاكويز إلى نتائج مماثلة[36]، ولاحظ مايكل موسو أن النزاعات الخطِرة التي تنشأ بين الدول يُحتمل حلها من طريق الوساطة إذا كانت الأطراف المتنازعة دولًا ديمقراطية[37]. وتوصل ولْيم ديكسون إلى استنتاجات مماثلة بشأن قبول الوساطة بين الدول الديمقراطية[38].

تمارس الديمقراطية تأثيرًا حاسمًا في قضايا السلام أيضًا؛ إذ لاحظ كثيرون، على الطرف المقابل، أن الدول الديمقراطية تُظهر ميلًا عامًا إلى التعاون في ما بينها؛ فمثلًا، قدّم سولومون بولاشك وهاري بليس وروسيت أدلة إمبيريقية على أن الدول الديمقراطية يتاجر بعضها مع بعض أكثر من الدول الأوتوقراطية، حتى لو كانت هناك عوامل أخرى تؤدي دورًا مهمًّا، كحجم الاقتصاد والمسافة والتكاليف النسبية[39]. كما قدّم جو آيرمان وروبرت هارت أدلة تشير إلى أن أحد أسباب تأثير الديمقراطية في التعاون هو قدرة النظم الديمقراطية على إيصال النيات والالتزام بسهولة وفاعلية أكبر[40].

(35) Alex Mintz and Nehemia Geva, «Why Don't Democracies Fight Each Other?: An Experimental Assessment of the 'Political Incentive' Explanation,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 37, no. 3 (September 1993), pp. 484-503, and David A. Lake, «Powerful Pacifists: Democratic States and War,» *American Political Science Review*, vol. 86, no. 1 (March 1992), pp. 24-37.

(36) Eric Gartzke, «Kant We All Just Get Along? Opportunity, Willingness, and the Origins of the Democratic Peace,» *American Journal of Political Science*, vol. 42, no. 1 (1998), pp. 1-27, and Arie Kacowitz, «Explaining Zones of Peace: Democracies as Satisfied Powers?,» *Journal of Peace Research*, vol. 32, no. 3 (August 1995), pp. 265-276.

(37) Michael Mousseau, «Democracy and Compromise in Militarized Interstate Conflicts, 1816-1992,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 42, no. 2 (April 1998), pp. 210-230.

(38) William J. Dixon, «Democracy and the Management of International Conflict,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 37, no. 1 (March 1993), pp. 42-68.

(39) Solomon W. Polachek, «Why Democracies Cooperate More and Fight Less?: The Relationship Between International Trade and Cooperation,» *Review of International Economics*, vol. 5, no. 3 (August 1997), pp. 295-309, and Harry Bliss and Bruce Russett, «Democratic Trading Partners: The Liberal Connection,» *Journal of Politics*, vol. 60, no. 4 (November 1998), pp. 1126-1147.

(40) Joe Eyerman and Robert A. Hart, Jr., «A Empirical Test of the Audience Cost Proposition: Democracy Speaks Louder than Words,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 40, no. 4 (December 1996), pp. 597-616.

أرجع باحثون آخرون تأثير الديمقراطية في السلام إلى مجموعة متنوعة من المتغيرات؛ فبحسب كليفتون مورغان وسالي كامبل، يؤدي التوافق المؤسسي بين الدول الديمقراطية إلى تأثير التقارب في التوقعات بشأن آليات فض النزاعات بينها[41]. وأشار أوين إلى دور الرأي العام في الضغط على الحكومات الديمقراطية من أجل أن تعتمد سياسات سلمية بعضها تجاه بعض[42]. كما أشار دويل إلى أن تأثير ديمقراطية السوق كفيل بنشر سلام منفصل بين الدول الديمقراطية[43]. باختصار، ينتظم تأثير الديمقراطية في السلام من حيث إنه يوفر قاعدة **أولًا**، لما يجب أن يكون عليه شكل السلوك المتوقع، **ثانيًا**، لإدراك الوسائل المتوافقة لتحصيل المصالح المشتركة، **وثالثًا**، لتوفير آليات سلمية لفض النزاعات[44].

ثالثًا: الأنموذج المعياري والأنموذج البنيوي للسلام الديمقراطي

ركزت مقاربات السلام الديمقراطي على عاملين رئيسين: مصدر السلام ونمط التفاعل. واندرجت المقاربات النظرية، في معظمها، ومن حيث مصدر السلام، في إحدى المدرستين: المعايير السياسية أو البنى المؤسسية. أمّا من حيث نمط التفاعل، فركزت هذه المقاربات على نوعين من تأثيرات التفاعل: الأحادي والثنائي[45].

1- الأنموذج المعياري

يشدد التفسير المعياري على التنشئة الاجتماعية للقادة السياسيين في إطار البيئة السياسية المحلية. وتفترض هذه الحجة أن تتسم النظم السياسية الديمقراطية

---

(41) T. Clifton Morgan and Sally H. Campbell, «Domestic Structure, Decisional Constraints, and War: So Why Do Kant Democracies Fight?,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 35, no. 2 (June 1991), pp. 187-211.

(42) Owen, pp. 87-125.

(43) Michael Doyle, «Liberalism and World Politics,» *American Political Science Review*, vol. 80, no. 4 (December 1986), pp. 1151-1169.

(44) قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 107.

(45) David L. Rousseau [et al.], «Assessing the Dyadic Nature of the Democratic Peace, 1918-88,» *American Political Science Review*, vol. 90, no. 3 (September 1996), p. 513.

بالحل التوفيقي وغير العنيف للصراعات السياسية، حيث يقبل قادة الدول الديمقراطية هذه المعايير اجتماعويًا، ما يرجح أن تكون السياسات الخارجية للدول الديمقراطية غير عنيفة، وتعكس روح التوافق[46]. ويمكن إرجاع عناصر هذا الأنموذج إلى مفكرين سياسيين مثل كانط وودرو ويلسون، كما يمثلها أيضًا علماء معاصرون مثل مايكل دويل[47]. وهؤلاء بيّنوا أن أساس السلام الديمقراطي يكمن في القبول المتبادل للمعايير التي تقوم عليها العمليات والمؤسسات السياسية الديمقراطية.

يبنى التفسير المعياري على فرضيتين أساسيتين:

في الفرضية **الأولى**، **يُرجح أن يستخدم القادة الموجودون في الأنظمة السياسية الديمقراطية المساومة والوسائل غير العنيفة لتسوية المنازعات أكثر من القادة الموجودين في النظم السياسية الأوتوقراطية**[48]. وتستند الأنظمة الديمقراطية إلى المعايير السياسية التي تشدد على تنظيم المنافسة السياسية بالوسائل السلمية، حيث يتم حل الصراعات السياسية من خلال الحلول الوسط بدلًا من القضاء على المعارضين. ويطلق أنصار الأنموذج المعياري على هذه العملية اسم «معايير الديمقراطية»[49].

تؤكد هذه المعايير تنظيم المنافسة السياسية عبر الوسائل السلمية والحلول الوسطية، وهذا ما أطلق عليه ولْيم ديكسون اسم «تحديد المنافسة»؛ فحين تتصادم المصالح والقيم المشتركة في الدول الديمقراطية، يكون ذلك «في وجود المعايير والإجراءات أو بوضع مبادئ توجيهية على حدودها»[50]. وهذا يعني أنه حين يحدث تضارب في المصالح بين دولتين ديمقراطيتين، ستكون إحداهما قادرة

---

(46) Ibid., p. 513; Morgan and Campbell, pp. 187-211; Owen, pp. 87-125, and Doyle, «Liberalism and World Politics».

(47) Maoz and Russett, p. 625.

(48) Rousseau [et al.], p. 513.

(49) Maoz and Russett, p. 625.

(50) William J. Dixon, «Democracy and the Peaceful Settlement of International Conflict,» *American Political Science Review*, vol. 88, no. 1 (March 1994), pp. 15-18.

على إنجاز هذه المعايير وتتوقع من الأخرى أن تفعل ذلك أيضًا. هكذا، فإن «الثقافة والتصورات والممارسات التي تسمح بالمساومة والحل السلمي للصراعات من دون التهديد باستخدام العنف داخل البلدان، تطبَّق عبر الحدود القومية في اتجاه البلدان الديمقراطية الأخرى»[51]. وبينما يختلف شكل هذه العمليات التنظيمية من مجتمع إلى آخر، تبقى كلها سلمية وغير قسرية[52].

قدّم باحثون آخرون تفسيرات أخرى لهذا الأنموذج المعياري؛ فمن المتوقع، كما رأينا للتو، أن يكون هناك إمكان لتسوية النزاعات بين الدول الديمقراطية بشكل سلمي عبر المساومة، وذلك بتخفيض الفائدة النسبية المنجزة بوساطة العنف. إن الاعتماد على نصائح الديمقراطية وحساب التكلفة العقلانية يصب في اتجاه مزيد من الدعم لتلك المعايير[53]؛ فمن الناحية التجريبية، هناك احتمال كبير بأن يقوم طرف ثالث بتسوية المنازعات بين الدول الديمقراطية، أو يقوم بإدارة النزاع بينها من طريق مأزق الاتفاق (بدلًا من فرض الحل)[54]. كذلك توفر الديمقراطية سمعة الاستقرار السياسي للدولة التي تجعل الآخرين يثقون في استمرارية سياساتها اتجاههم، بعيدًا عن التحولات الراديكالية في السياسات الخارجية للقيادات الجديدة – لأن من بين أهم الصور التي يمكن أن توصلها الدولة الديمقراطية إلى بيئتها الخارجية هي الإحساس بالاستقرار السياسي. وفي المقابل، ينقل عدم الاستقرار الصور المرتبطة بالدول غير الديمقراطية[55].

أمّا الفرضية المعيارية **الثانية**، فتتعلق بالبيئة الخارجية للدولة الديمقراطية، وتنص على أن **الطبيعة الأناركية للسياسة الدولية تعني أن الصدام بين المعايير الديمقراطية وغير الديمقراطية تنتصر فيه هذه الأخيرة**. وتتناول هذه الفرضية

(51) Ibid., p. 18.

(52) Farnham, p. 398.

(53) Maoz and Russett, p. 625.

(54) Mousseau, «Democracy and Compromise,» pp. 210-230, and Dixon, «Democracy and the Management,» pp. 42-68.

(55) Maoz and Russett, p. 625.

حدود القدرة على تطبيق معايير معينة في النسق الدولي الأناركي. تضع الدول، في هذا النسق، بقاءها فوق أي قيمة أخرى تسعى لتحقيقها؛ فإذا كانت تعتقد أن من شأن تطبيقها المعايير الديمقراطية في الداخل أن يعرض بقاءها للخطر، فهي عندئذ ستتصرف وفقًا للمعايير التي يضعها الخصم، لأن استغلال المعايير الديمقراطية يكون ممكنًا بسهولة أكبر من المعايير غير الديمقراطية. ومن ثم، من المحتمل أن تقوم الدول الديمقراطية بتغيير المعايير عندما تواجه منافسًا غير ديمقراطي أكثر ممّا يتحول المنافس غير الديمقراطي إلى المعايير الديمقراطية للسلوك الدولي[56]؛ فعلى سبيل المثل، نلاحظ أن سلوك الولايات المتحدة الدولي محكوم بالمعايير الديمقراطية في تعاملها مع كندا أو ألمانيا، ولكنه غير محكوم بالمعايير ذاتها في تعاملها مع دول غير ديمقراطية، مثل العراق وإيران، أو حتى روسيا (تنتهج الولايات المتحدة، والدول الديمقراطية الأخرى، عقيدة واقعية مليئة بالتشاؤم في تعاملها مع هذه الدول). إذًا، عندما تواجه دولتان ديمقراطيتان تضاربًا في المصالح بينهما، ستكونان قادرتين على تطبيق المعايير الديمقراطية في تفاعلهما، وبذلك تمنع نزاعاتهما من التصاعد إلى المستوى العسكري. ولكن عندما تواجه دولة ديمقراطية دولة أخرى غير ديمقراطية، فربما تضطر إلى التكيف مع معايير السلوك الدولي لهذه الأخيرة خشية أن تدمرها الدولة غير الديمقراطية التي تستغل اعتدال الدول الديمقراطية[57].

كان دويل أول من لاحظ هذه الازدواجية في سلوك الدول الديمقراطية حيال الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية عندما أشار إلى قيام الليبرالية المعاصرة على إرثين غائرين في عمق تقليد السلام الديمقراطي: يعود الإرث **الأول** إلى كانط، ويشير إلى سلمية العلاقات الخارجية بين الدول الليبرالية: «تمارس الدول الليبرالية ضبط النفس السلمي، ويوجد بينها سلام منفصل»[58]. ويستشهد دويل بالغياب البارز للحرب بين الدول الليبرالية طوال المئتي سنة

(56) Ibid., p. 625.

(57) Ibid., p. 625.

(58) Doyle, «Liberalism and World Politics,» p. 1156.

الماضية، سواء أكانت دولًا متجاورة أم دولًا غير متجاورة[59]. وفي الواقع، هناك شواهد إمبيريقية كثيرة تؤكد ملاحظة دويل؛ فعلى الرغم من التنافس الاستعماري الحاد بين فرنسا وبريطانيا، شكلت الدولتان الليبراليتان تفاهمًا ضد ألمانيا غير الليبرالية قبل الحرب العالمية الأولى. وبدلًا من أن تختار إيطاليا (العضو الليبرالي للحلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا بين عامي 1914 و1915) إنجاز التزاماتها في ظل تلك المعاهدة لدعم حلفائها، تحالفت مع بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي منعها من محاربة الدول الليبرالية الأخرى، وأعلنت في نهاية المطاف الحرب على ألمانيا والنمسا. وعلى الرغم من التوتر الإنكليزي-الأميركي والقيود المفروضة من بريطانيا على التجارة الأميركية مع ألمانيا، مالت الولايات المتحدة إلى بريطانيا وفرنسا بين عامي 1914 و1917، قبل دخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانبهما[60]. ويعتقد دويل أن هذه الشواهد الإمبيريقية، وأخرى غيرها، «تعرض وعودًا باستمرار السلام بين الدول الليبرالية، فكلما زاد عدد الدول الليبرالية، زاد إمكان السلام العالمي والتخلي عن الغزو»[61]. وينتهي دويل إلى التصريح بأنه لا يمكن الشيوعية الفاشية والإقطاعية والأوتوقراطية، ولا الأشكال السلطوية الأخرى، أن تصوغ «دعاء» مماثلًا للسلام الديمقراطي[62].

إضافة إلى هذا التراث الكانطي، تملك الليبرالية إرثًا آخر هو الحماقة الدولية (International Imprudence). ويلاحظ دويل أن ضبط النفس السلمي يسري في علاقات الدول الليبرالية مع الليبراليين الآخرين فحسب، في حين أن القاعدة هذه مع الدول غير الليبرالية، تختلف كثيرًا. يكتب دويل: «لم تهرب الدول الليبرالية في علاقاتها مع الدول غير الليبرالية من انعدام الأمن الذي تسببه الأناركية في النسق السياسي العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن ضبط النفس الدستوري، والاحترام

(59) Doyle, «Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs [Part 1],» p. 222.

(60) Doyle: «Liberalism and World Politics,» p. 1156, and «Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs [Part 1],» p. 217.

(61) Doyle, «Liberalism and World Politics,» p. 1156.

(62) Doyle, «Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs [Part 1],» p. 222.

الدولي للحقوق الفردية، والمصالح التجارية المشتركة التي تؤسس مجالًا للسلام بين الدول الليبرالية، كل ذلك يؤسس مجالًا لمزيد من النزاع في العلاقات بين المجتمعات الليبرالية وغير الليبرالية»[63].

بالتالي، إذا كانت الدول الديمقراطية سلمية في علاقاتها بالدول الديمقراطية الأخرى، فهي ليست كذلك تجاه الدول غير الديمقراطية؛ فدويل وجد أن الدول الليبرالية خاضت حروبًا عدة مع الدول غير الليبرالية، ومنها حروب كانت في خلالها في موقع الدفاع عن النفس. ولكن، لم تكن الدول الليبرالية الضحية دومًا في حروبها مع الدول غير الليبرالية؛ فهناك حروب كثيرة شنتها هذه الدول على نظيراتها غير الليبرالية. وكما أشار دانييل آرشيبيوغي، يمكن الديمقراطية أن تنتج السلام داخل الدول، لكنها لا تنتج بالضرورة سياسة خارجية فاضلة؛ فربما يعيق وجود المؤسسات الديمقراطية قدرة الحكومات على الانخراط في الحروب الجنونية التي تعرّض حياة مواطنيها ورفاههم للخطر، ولكن على الرغم من ذلك، لا تطبّق الدول الديمقراطية بالضرورة المبادئ والقيم نفسها التي يقوم عليها النظام الداخلي على السياسة الخارجية[64]. ويعترف دويل بأن الدول الليبرالية كانت هي الطرف البادئ بشن عدد كبير من الحروب العدوانية، وعلى رأسها قيام فرنسا وبريطانيا بشن الحروب التوسعية الاستعمارية في القرن التاسع عشر، وشن الولايات المتحدة حربًا مماثلة على المكسيك بين عامي 1846 و1848، وحرب إبادة ضد الهنود الأميركيين، وتدخّلها عسكريًا في أوقات كثيرة ضد دول سيادية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها[65]، فضلًا عن غزوها أفغانستان والعراق في مطلع القرن الحادي والعشرين.

(63) Michael Doyle: «Liberalism and World Politics,» p. 1161, and «Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs, Part 2,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 12, no. 4 (Autumn 1983), p. 324.

(64) Daniele Archibugi, «Cosmopolitan Democracy and its Critics: A Review,» *European Journal of International Relations*, vol. 10, no. 3 (2004), p. 441.

(65) Doyle, «Liberalism and World Politics,» p. 1157.

لإلقاء نظرة تاريخية مبسطة على حروب الولايات المتحدة التوسعية تجاه الدول غير الديمقراطية، ينظر: والتر ماكدوغال، **أرض الميعاد والدولة الصليبية: أمريكا في مواجهة العالم منذ 1776**، ترجمة رضا هلال، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2001).

لاحظ أوين أن الدول الليبرلية تثق بالدول التي تعتبرها ليبرالية وترتاب من تلك التي تعتبرها أوتوقراطية؛ فلمجرد أن يرى الليبراليون أن دولة أجنبية أصبحت ليبرالية بحسب معاييرهم الخاصة، فإنهم يتوقعون بناء علاقات سلمية معها. من جهة ثانية، وكما لاحظ أوين، فإن الليبراليين لا يغيرون تقديراتهم بشأن الدول الأجنبية في أثناء الأزمات ما لم تغير تلك الدول مؤسساتها. بالتالي، سيكون رجال الدولة إبان الأزمات مرغَمين على اتباع سياسات ليبرالية[66]. ولا يرجَّح أن تعتقد الدول في أثناء الأزمة بإمكان تحقيق أهدافها بالاعتماد على الدبلوماسية والمفاوضات فحسب، وإنما ستعتقد – على الأرجح – أن صدقية التهديد بالقوة مهمة في دعم قدرتها على المساومة. وإذا كان الخصم غير ديمقراطي، فإن من شأن هذه الدولة أن تستنتج أن من غير المرجح أن يشاركها المعايير الديمقراطية (الوساطة والتحكيم مثلًا)، ولذلك، ستفقد الثقة في الاعتماد على المفاوضات والوسائل الدبلوماسية في التعامل مع الخصم غير الديمقراطي، ولا سيما إذا كان قد استخدم العنف في وقت سابق، أو سبق أن رفض الحل الوسط في مفاوضات سابقة[67]. «إن انعدام الاحترام العام أو الثقة المتبادلة»، كما يقول دويل، «يُعَدّ من أهم السمات التي تميز العلاقات بين المجتمعات الليبرالية وغير الليبرالية»[68].

يؤكد أوين ضرورة أخذ تصورات الفواعل في الحسبان لفهم كيفية عمل المعايير الديمقراطية، وتساءل: «لماذا التصورات مهمة؟».

إن الدول الليبرالية تتفادى النزاع عندما تدرك أن الفاعل الآخر دولة ليبرالية. ويكمن الجواب في الآتي: «أن تكون [أيها الفاعل الآخر] ديمقراطيًا ليبراليًا ليس شرطًا كافيًا لكي تُعامل على أنك كذلك: يجب أن يدركك نظراؤك من الدول باعتبارك ليبراليًا»[69]. لهذا، يعالج منظّرو السلام الديمقراطي التصورات بوصفها الركيزة الأساسية للأنموذج المعياري؛ فلا يمكن معرفة أن الطرف الآخر يقاسمنا

(66) Owen, p. 103.

(67) Rousseau [et al.], pp. 527-528.

(68) Doyle, «Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs [Part 1],» pp. 325-326.

(69) Owen, p. 97.

المعايير ذاتها – بالتالي، ما إذا كان ديمقرطيًا ليبراليًا – ما لم يكن قائمًا في أذهاننا تصور مسبق على أنه كذلك. ويتعلق الأمر هنا بالقدرة الرمزية للنظم السياسية على بناء سمعة خارجية لها كديمقراطية ليبرالية. الصور، وسوء الإدراك الناتج من تلك المشوهة منها، كما يخبرنا جارفيس، لها أهمية كبيرة في تقرير طبيعة السياسات الخارجية للدول؛ فمن المستحيل تفسير القرارات الحاسمة في السياسة الخارجية من دون الرجوع الى معتقدات صنّاع القرار، ودوافع الفواعل الأخرى في ذلك. هذه المعتقدات، المنظّمة كـ «صور»، تشكّل الطريقة التي يستجيب بها صنّاع السياسة للمؤثرات الخارجية[70]. وبناءً على ذلك، يحمل قادة الدول الديمقراطية صورًا سلمية تجاه الدول الديمقراطية الأخرى، توحي بتقاسمهم المعايير والقواعد السلوكية ذاتها، فيما يحملون صورًا عدوانية تجاه الدول غير الديمقراطية، تجعلهم ينظرون إليهم كأعداء محتملين.

باختصار، يقوم الأنموذج المعياري للسلام الديمقراطي على اعتبار أن الاشتراك في المعايير الديمقراطية يقود إلى تحقيق سلام منفصل بين الدول الديمقراطية، وذلك يعود أساسًا إلى استخدام القادة والنخب السياسية في النظم الديمقراطية الأدوات التفاوضية (المساومة والتسوية) والآليات القانونية (التحكيم والتقاضي) والوسائل غير العنيفة الأخرى المستعملة في السياسة الداخلية لتسوية نزاعاتها مع الدول الديمقراطية الأخرى، وبشكل أكبر مما تفعل الدول غير الديمقراطية.

2 – الأنموذج البنيوي

يركز دعاة الأنموذج البنيوي (منظّرو البنية المؤسسية) على العلاقة بين البنى السياسية والتكاليف السياسية المحلية لاستخدام القوة. إن اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية على الصعيدين المحلي والدولي يُبنى على حسابات المنفعة/ التكلفة. لهذا، يمكن أن تكون لقرارات السياسة الخارجية

(70) ينظر: Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976).

تداعيات مكلفة على السياسة الداخلية؛ فإهدار الموارد ومكابدة الخسائر في الأرواح البشرية يمكن أن يعبئا الجماعات المعارضة أو يقوما بكسر التحالف الحاكم. لهذا، يجب أن يكون صنّاع القرار في الدول الديمقراطية (مقارنة ببقية الأنظمة السياسية) أكثر حساسية تجاه هذه التكاليف المحلية المحتملة[71].

يقوم الأنموذج البنيوي على فرضيتين أساسيتين: **أولًا**، إن الهدف المركزي لقادة الدولة يكمن في الإبقاء على موقعهم في السلطة السياسية المحلية، حيث يعتقد هؤلاء القادة أن أي نكسة لبلادهم في السياسة الخارجية - الناجمة عن التراجع الدبلوماسي أو الهزيمة العسكرية - يمكن أن تشكل خطرًا على موقعهم في النظم السياسية الداخلية (لأنها تعجل برحيلهم عن السلطة). **ثانيًا**، إن في جميع النظم السياسية، بما فيها الديمقراطية، معارضين سياسيين وأنظمة للنخب المضادة قادرين على تعبئة المعارضة السياسية عندما تفشل السياسة الداخلية والخارجية التي يتّبعها النظام في تحقيق الأهداف السياسية المعلنة[72].

يمكن تلخيص هاتين الفرضيتين في الفرضية الشرطية الآتية: كلما ارتفعت القيود السياسية على المسؤولين التنفيذيين في دولتين، انخفض احتمال أن تؤدي الخلافات بينهما إلى حروب أو إلى تصعيد النزاعات. ويلخص ماعوز وروسيت هذه الفرضية في الجملة القصيرة الآتية: «يوجد شيء في البنية الداخلية للدول الديمقراطية يمنعها من التقاتل»[73].

إذًا، السلام الديمقراطي هو نتيجة القيود التي تضعها البنى السياسية الديمقراطية على قيادة الدولة، حيث تؤثر هذه البنى في سلوك الدولة من طريق فرضها تكاليف مرتفعة على القادة الذين يختارون البدء باستخدام القوة[74]. وأكد كينيث شولتز وباري وينغاست أن المؤسسات الليبرالية تقوم بتقييد الدولة من خلال توفيرها آليات سهلة للمواطنين تمكّنهم بوساطتها من مراقبة المسؤولين

(71) Rousseau [et al.], p. 513.

(72) Ibid., p. 513, and Maoz and Russett, p. 626.

(73) Ibid., p. 627.

(74) Christopher F. Gelpi and Michael Griesdorf, «Winners or Losers? Democracies in International Crisis, 1918-94,» *American Political Science Review*, vol. 95, no. 3 (September 2001), pp. 645-646.

الحكوميين ومعاقبتهم. وهذا يعني أن الدول الليبرالية (عكس الدول الأوتوقراطية) لديها قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماتها، لأن الدولة تكون أقل احتمالًا لنكث تعهداتها متى كانت خاضعة للعقوبات نتيجة عمل ذلك[75]. وفي السياق ذاته، قدّم غيلبي وغريسدورف تفسيرًا للأسباب التي تجعل قادة الدول الليبرالية يواجهون قيودًا مؤسسية تعرقل قدرتهم على تعبئة موارد الدولة للحرب من دون موافقة طيف واسع من المجتمع؛ إذ لاحظ الباحثان أن هذه القيود تكون بارزة للدول الأخرى ولا يمكن التلاعب بها من القيادات السياسية، وهذا ما يمكّن الدول الديمقراطية من أن ترسل إلى الدول الأخرى إشارات موثوقة تؤكد نفورها من استخدام القوة، وتسمح لها بتجنب التنازع في ما بينها[76].

قدّم جيمس فيرون تفسيرًا بنيويًا أنيقًا ركز فيه على **«تكاليف الجمهور»** (Audience Costs) بوصفها أداة في المساومة القسرية وطريقة فاعلة لنقل إشارات الالتزام. ورأى فيرون أن الأزمات الدولية هي بمنزلة منافسات مفتوحة تقوّم فيها الجماهير المحلية أداء المتنافسين؛ فالقيود المؤسسية (الانتخابية عادةً) في الدول الديمقراطية تسمح للجمهور المحلي بفرض تكاليف كبيرة وشفافة على القيادة السياسية. لذلك، عندما يختار قادة الدول الديمقراطية تصعيد الأزمات الدولية، تُعتبر تهديداتهم ذات صدقية عالية. وهذا يعني أن صدقية الإشارة تسمح للدول الليبرالية بالتفاوض والتسوية السلمية قبل التعبئة[77]. وتمارس هذه القيود المؤسسية تأثيرات بنيوية في سلوك الفواعل، حيث تعيق أنماط معيّنة من السلوك (الذهاب إلى الحرب) وتشجع أخرى على (ضبط النفس). لذلك، يستنتج ماعوز وروسيت أن هناك احتمالًا كبيرًا أن تتصاعد النزاعات بين النظم غير الديمقراطية لأن قياداتها السياسية تعمل في ظل عدد قليل من القيود البنيوية[78].

(75) Kenneth A. Schultz and Barry R. Weingast, «Limited Governments, Powerful States,» in: Siverson (ed.), p. 15.

(76) Gelpi and Griesdorf, p. 634, and Farnham, p. 397.

(77) James Fearon, «Domestic Political Audiences and the Escalation of International Disputes,» *American Political Science Review*, vol. 88, no. 3 (September 1994), pp. 577-592.

(78) Maoz and Russett, p. 626.

يشدد أنصار الأنموذج البنيوي على فكرة أن العمل السياسي داخل النظام الديمقراطي يتطلب تعبئة الرأي العام ومجموعة متنوعة من المؤسسات التي تشكل نظام الحكم، مثل السلطة التشريعية والبيروقراطيات السياسية ومجموعات المصالح الرئيسة. هذه الفكرة قادتهم إلى استنتاج أن هناك عددًا قليلًا من الأهداف التي يمكن تقديمها لتبرير شن الحروب في النظم الديمقراطية، ما يعني أيضًا أن عملية التعبئة القومية للحرب في الدول الديمقراطية عملية صعبة ومرهقة. في المقابل، لمجرد ضمان الدعم من أجل إضفاء الشرعية في المجتمعات غير الديمقراطية، يمكن الحكومة إطلاق سياساتها من دون أدنى اعتبار للرأي العام أو نتيجة العملية السياسية[79].

إن تعقيد العملية الديمقراطية وشرط تأمين قاعدة عريضة من الدعم للسياسات الخطِرة يجعلان قادة الدول الديمقراطية يحجمون عن شن الحروب، ما عدا في الحالات التي تبدو فيها الحرب ضرورية، أو عندما تبرر أهداف الحرب تكاليف التعبئة. ومن منظور آخر، يجادل ماعوز وروسيت وفارنهام في أن الوقت اللازم الذي تحتاج إليه الدولة الديمقراطية للإعداد للحرب أطول كثيرًا من الوقت الذي تحتاج إليه الدولة غير الديمقراطية، وهذا يعني أن بينما تكون الدول الديمقراطية في قيد الاستعداد العسكري للحرب، يكون باب المفاوضات ما زال مفتوحًا للدبلوماسيين من أجل إيجاد الحلول غير العسكرية للنزاع[80].

في هذه الأثناء، قامت مجموعة من العلماء باقتراح أنموذج مؤسسي جديد، مدّعية أن في إمكانه تفسير غياب الحروب بين الدول الديمقراطية، زيادة على ست حقائق إضافية متعلقة بالانتظام الإمبيريقي: **أولًا**، ميل الدول الديمقراطية إلى عدم محاربة بعضها بعضًا؛ **ثانيًا**، ميل الدول الديمقراطية إلى محاربة الدول غير الديمقراطية[81]؛ **ثالثًا**، ميل الدول الديمقراطية إلى الخروج منتصرة في حروبها؛

(79) Ibid., p. 626.

(80) Ibid., p. 626, and Farnham, p. 397.

(81) Bruce Bueno de Mesquita [et al.], «An Institutional Explanation of the Democratic Peace,» *American Political Science Review*, vol. 93, no. 4 (December 1999), p. 791, and Lee Ray, «Does Democracy Cause Peace,» p. 41.

رابعًا، ميل الدول الديمقراطية، في حالة الحرب، إلى المبادرة بالهجوم ضد الحكومات الأوتوقراطية بدلًا من مبادرة الحكومات الأوتوقراطية ضد الدول الديمقراطية؛ **خامسًا**، ميل الدول الديمقراطية إلى معالجة النزاعات في ما بينها بالحلول السلمية؛ **سادسًا**، ميل الدول الديمقراطية إلى جعل مدة الحرب قصيرة وخسائرها البشرية في القتال قليلة[82].

يفترض هؤلاء العلماء أن «القيادة السياسية في الدول الديمقراطية والحكومات الأوتوقراطية والطغم العسكرية والحكومات الملكية، أو أي شكل آخر من الحكومة، كلها مدفوعة بالمصلحة نفسها: رغبة البقاء في المناصب»[83]. وتتحقق هذه الرغبة في الدول الديمقراطية نتيجةً للدعم الشعبي الذي تحصل عليه القيادة السياسية في شكل تغذية مرتدة إلى أدائها السياسي؛ فإذا كان رجال السياسة تواقين إلى البقاء في المناصب، فسيتوجب عليهم أن يكونوا حريصين على زيادة رفاه أمتهم، وهو الأمر الذي من شأنه – إذا نجحوا في إنجازه – أن يعزز فرصهم للاستمرار في مناصبهم. بالتالي، من المنطقي أن يكون لدى القيادة التي تقوم بتخريب اقتصادها القومي وتعجز عن توفير الرفاه لمواطنيها، أو تؤدي ببلدها إلى كارثة الهزيمة العسكرية، فرص ضعيفة للبقاء في السلطة[84].

انطلق هؤلاء المنظّرون من دراسة كيفية تأثير المؤسسات السياسية في حوافز القادة في تخصيص الموارد لتوفير السلع العامة (مثل حماية حقوق الملكية، وسيادة القانون، والشفافية، وحماية حقوق الإنسان، والأمن القومي) وكذلك السلع الخاصة (مثل الفساد والرفاهية والمحسوبية والمحاباة). ولفهم طبيعة هذا التأثير المؤسسي، ركز هؤلاء العلماء على حجم كلٍّ من مؤسستين سياسيتين

(82) Bueno de Mesquita [et al.], «An Institutional Explanation,» p. 793.

(83) Bruce Bueno de Mesquita [et al.], «Policy Failure and Political Survival: The Contribution of Political Institutions,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 43, no. 2 (April 1999), p. 147, and Bruce Bueno de Mesquita, Randolph Siverson and Gary Woller, «War and the Fate of Regimes: A Cross-National Analysis,» *American Political Science Review*, vol. 86, no. 3 (September 1992), pp. 638-646.

(84) Bueno de Mesquita [et al.]: «Political Institutions Policy Choice and the Survival of Leaders,» *British Journal of Political Science*, vol. 32, no. 4 (October 2002), pp. 559-560, and «Policy Failure and Political Survival,» p. 148.

تتسم بهما النظم السياسية كلها: حجم **الهيئة المقترعة** (The Selectorate)، أي حجم أولئك الذين يملكون الحق في اختيار القادة؛ وحجم **التحالف الفائز** (The Winning Coalition)، أي ذلك الذي يُبقي القادة في مناصبهم[85].

تفسر هاتان المؤسستان السياسيتان اللغز المتمثل في استمرار بقاء بعض المسؤولين في المناصب على الرغم من فشل سياساتهم. ومن الطبيعي، في بعض الحالات، أن يؤدي مجرد إخفاقات سياسية صغيرة إلى مغادرة القائد منصبه، ولكن في حالات أخرى، يبدو أن حماقات لانهائية يرتكبها القائد تُحْدث تأثيرًا صغيرًا أو ربما معدومًا في بقائه في المنصب[86]. وينطلق المنظّرون البنيويون في تفسيرهم ظاهرة البقاء في المنصب من اعتقاد مفاده أن جميع الحكومات محدَّدة بالقواعد المؤسساتية، وتخصص هذه القواعد للمواطنين دورًا في التأثير في اختيار القيادة السياسية. وتحتوي كل حكومة على مواطنين (ن)، وتشير (س) إلى مجموعة فرعية من (ن) التي تشارك في اختيار القيادة السياسية، وتسمّى هذه المجموعة الفرعية «الهيئة المقترعة». ويملك جميع الأعضاء في (س) الحق في المشاركة في اختيار الحكومة، وتشكل المجموعة الفرعية للناخبة ما يسمّى «التحالف الفائز»، والذي نشير إليه بـ (ع). إن أعضاء التحالف الفائز هم أولئك الأشخاص الذين يُعتبر دعمهم مطلوبًا لإبقاء صاحب المنصب في موقعه. وإذا كان القائد السياسي لا يستطيع حشد الأعضاء (ع) من الهيئة المقترعة لدعمه، فهذا خطوة ابتدائية لإزاحته من المنصب[87].

نبسط الحجة من الناحية العملية كالآتي: تحتاج القيادة السياسية من أجل البقاء في المنصب إلى تأييد الهيئة المقترعة أو أولئك المواطنين الذي تتوافر فيهم شروط الانتخاب (س)، إضافة إلى تأييد مجموعة فرعية من هؤلاء الناخبين، أو ما يدعى التحالف الفائز (ع). يعتمد النظام الحاكم في جميع البلدان على دعم الدائرة الانتخابية لضمان بقائه في السلطة. إضافة إلى ذلك، وكما تشير الفرضية،

(85) Ibid., p. 148.

(86) Bueno de Mesquita [et al.], «An Institutional Explanation,» p. 793.

(87) Rousseau [et al.], p. 513.

يجب على جميع قادة الدول مواجهة المعارضة السياسية المحلية. وبينما يختلف مجال هذه المعارضة وكثافتها من نظام إلى آخر، تبقى المعارضة السياسية حريصة على استغلال الإخفاقات السياسية الموجودة في جميع الدول. بالتالي، كلما كانت النظم أكثر ديمقراطية، ارتفع احتمال أن تتاح فيها للجماعات المعارضة الفرصة لحشد المعارضة و/ أو انشقاق الدائرة الانتخابية المساندة النظام القائم. بالتالي، فإن قيادة السياسة الخارجية التي تواجه معارضة سياسية شرسة ينبغي لها أن تكون مهتمة أساسًا بحماية نفسها من حدوث تراجع سياسي من طريق تجنّب خطر المواجهة العسكرية واحتمال الانهزام فيها[88].

إن استناد كل قائد إلى مجموعة فرعية من الهيئة المقترعة للحفاظ على منصبه مسألة محسومة. ويكفي ارتداد أي عضو من أعضاء هذه المجموعة التي نسمّيها التحالف الفائز، إلى القائد المنافس، لتصبح القيادة القائمة مخلوعة. ويرتبط حجم التحالف الفائز في نظم الأغلبية، كما هي حال معظم الدول الديمقراطية الحديثة، بحجم الناخبين من خلال القواعد الانتخابية. وببساطة، يمكننا القول إن التحالف الفائز في الدول الديمقراطية الحديثة يوازي نصف الناخبين زائدًا ناخبًا واحدًا إضافيًا، أي عدد الناخبين اللازمين للفوز في الانتخابات. ولا يرتبط حجم التحالف الفائز في الدول الأوتوقراطية بحجم الناخبين، باستثناء أن من غير الممكن أن يكون أكبر من الناخبين. إضافة إلى ذلك، ربما يكون الحكام المستبدون قادرين على التحكم بحجم التحالف الفائز، وكذلك في ما يشكل ذلك التحالف[89].

يقوم رجال السياسة، وفق ما يشير هاث وآخرون، بتحقيق الفوز والإبقاء على التحالف ودعمه من طريق توزيع الأشياء القيّمة: «إنهم يقومون بشراء المنصب»[90]. ويتم استخدام السلع في شكلين: يوزع بعضها في شكل سلع خاصة، مثل امتيازات خاصة، والحصول على الرشى والضرائب والعقود الملائمة،

(88) Paul Huth, Christopher Gelpi and D. Scott Bennett, «The Escalation of Great Power Militarized Disputes: Testing Rational Deterrence Theory and Structural Realism,» *American Political Science Review*, vol. 87, no. 3 (September 1993), p. 149.

(89) Ibid., p. 149.

(90) Ibid., p. 150.

والفساد والمحسوبية القضائية، وما شابه. وتُخصص هذه السلع لأعضاء التحالف الفائز – دون غيرهم – الذي يستمر في توفير الدعم الضروري لشاغلي الوظيفة للبقاء في مناصبهم. وتأخذ السلع الأخرى شكل سياسات عامة تمس رفاهية كل فرد في الدولة. لذلك، يجب على القائد الذي يسعى للتمسك بالسلطة أن يوفر ما يكفي من الجوائز لكسب فوائد التحالف الفائز من أجل الحفاظ على دعم أولئك الأعضاء المستائين بحيث يُبقون دعمهم للقائد بدلًا من الارتداد عنه إلى منافسه. وفي هذا السياق، يستنتج الباحثون أن قيمة وضع الحكومة موارد السياسة العامة لا تتغير مع حجم التحالف الفائز؛ فكلما ازداد حجم التحالف الفائز، ازدادت جاذبية شاغلي المناصب لتسخير الموارد لإنجاز أهداف السياسة العامة بدلًا من السلع الخاصة[91].

ما هي، من وجهة نظر القائد، المجاميع المؤسسية الأفضل التي تحمي البقاء في المنصب في مواجهة الفشل السياسي؟ يكمن الجواب، بحسب هاث وآخرين، في واقع أن النظم السياسية ذات التحالفات الفائزة الصغيرة والهيئة المقترعة الصغيرة، على غرار الملكيات أو الطغم العسكرية، من السهل عليها تعويض فشل السياسات بالسلع الخاصة أكثر ممّا تفعل النظم الديمقراطية، لأن التحالف صغير، ولأن الهيئة المقترعة صغيرة أيضًا في الوقت نفسه، ما يزيد من فرصة الحصول على السلع الخاصة بعد الارتداد عن التحالف الفائز. بناء عليه، فإن النظام السياسي الذي يملك تحالفات فائزة صغيرة وهيئة مقترعة كبيرة يُعتبر مفيدًا للقيادة السياسية، لأنه يساعدها على الاحتفاظ بمنصبها والحصول على السلع الخاصة، حتى عندما يكون أداؤها رديئًا على الساحة السياسية[92].

تقودنا الفقرات الثلاث السابقة إلى مجموعة من الاستنتاجات: إن معايير السلوك الموجهة في النظم الديمقراطية والأوتوقراطية مختلفة ومتناقضة بشكل جذري؛ فالحكومة الأوتوقراطية تكرس معيار الولاء، بينما تشجع الحكومة الديمقراطية الخيانة في مؤيديها عندما تواجه الفشل في سياساتها. بمعنى آخر،

(91) Ibid., pp. 152-153.

(92) Ibid., pp. 154-155.

يصبح التصويت بأثر رجعي منطقيًا في الدول الديمقراطية، لكنه عامل ثانوي في الدول الأوتوقراطية. ويمكننا توقُّع أن يستمر قادة الدول الديمقراطية الذين تفشل سياساتهم في مناصبهم فترة أقصر من استمرار قادة الأنظمة الأوتوقراطية ذوي التحالفات الفائزة الصغيرة والهيئة المقترعة الكبيرة (على الرغم من مواجهتهم أزمات سياسية مماثلة). علاوة على ذلك، عندما يكون حجم التحالف الفائز صغيرًا، تعوِّض السلع الخاصة الخسائر الناجمة عن السياسة الرديئة لشاغلي المنصب[93].

تقر هذه الاستنتاجات الفرضيتين الأساسيتين للأنموذج البنيوي (المؤسسي)؛ فالهدف المركزي لقادة الدولة يبقى دومًا هو السعي للبقاء في المنصب (الفرضية 1) في مواجهة المعارضة السياسية الساعية إلى استغلال فشلهم السياسي وتنحيتهم عن المنصب (الفرضية 2). وهذا يعني أن السلام هو نتاج القيود البنيوية المتمثّلة في الترتيبات المؤسسية والممارسات الروتينية والإجراءات الدستورية والقانونية المعقدة التي تعرقل مرونة اتخاذ القرارات المتعلقة بشن الحروب، وتشكل قيودًا على سلوك السياسة الخارجية بزيادتها تكاليف الجمهور المتوقعة نتيجة فشل السياسة. ويبيّن الأنموذج البنيوي، على عكس المعياري، كيف يمكن البنية (الإجراءات المؤسسية) أن تمارس تأثير التقارب وتنتج السلام حتى من دون أن تسعى الفواعل لذلك بشكل مقصود. من جهة أخرى، تكافئ البنية القادة الديمقراطيين الذين يعملون وفقًا لقواعدها ونصائحها، فتبقيهم في مناصبهم أطول مدة ممكنة. وفي المقابل، تعاقب أولئك الذين لا يستجيبون لقواعدها، فتجعلهم يخسرون مناصبهم وتعجّل في تركهم السلطة ولو في فترة مبكرة من استلامهم مقاليدها.

لا ينفي هذا المنطق البنيوي للسلام الديمقراطي دور المعايير والقيم في تشكيل السلوك السياسي (كما يفعل الواقعيون البنيويون)؛ فهو ينص على أن المعايير الديمقراطية تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل تصور الفواعل للهوية الديمقراطية وتنمية الثقافة والمشاركة السياسية (الديمقراطية التشاركية)، وهي

(93) Maoz and Russett, p. 626.

العناصر التي تجعل من الممكن تفعيل الممارسة الديمقراطية كما هي مجسَّدة في «نظام المؤسسات» (النظم البنيوية)، وتوضيح ما يُعتبر سياسة فاشلة أو ناجحة بحسب المقاييس التي تشير إليها هذه المعايير. بالتالي، فإن الاختلاف بين الأنموذج البنيوي والمعياري ليس حادًا بالقدر المتوقع من المعاينة السطحية. هنا، يقول ماعوز وروسيت إن «التفسيرات البنيوية والمعيارية ليست مختلفة كثيرًا من الناحية المفهومية، ما يزيد من صعوبات اختبارها كفرضيات بديلة»[94]. على سبيل المثال، يمكن أن يدّعي كلا الأنموذجين أن الاتجاه نحو انخفاض النزاع يزداد بزيادة المشاركة السياسية في المجتمع. ويفسر الأنموذج المعياري هذه العلاقة من خلال وجود ترابط بين المشاركة السياسية والمعايير الديمقراطية. ويفسر الأنموذج البنيوي هذه العلاقة من خلال وجود ارتباط بين المشاركة السياسية والقيود البنيوية على قدرة السلطة التنفيذية على استخدام القوة. وربما يكون هناك أيضًا عدد من المجالات التي يمكن أن تختلف فيها تنبؤات الأنموذجين، ويشير ماعوز وروسيت إلى اثنين منها: **أولهما** المجال الذي تستغرق المعايير الديمقراطية فيه وقتًا معيّنًا للتطور، ومن ثم، إذا كان الأنموذج المعياري على صواب، فإنه ينبغي أن تكون الدول الديمقراطية الأقدم أقل احتمالًا للدخول في نزاع مع الدول الأخرى الأحدث منها. وفي المقابل، يفترض الأنموذج البنيوي أنه مادامت القيود البنيوية تمارَس على السلطة التنفيذية، فينبغي ألّا يكون عمر النظام السياسي مهمًا. و**ثانيهما** المجال الذي يدل الأنموذج البنيوي فيه على الاختلافات بين الدول الديمقراطية من ناحية سلوكها النزاعي؛ إذ يجب أن تكون النظم الرئاسية أقل تقييدًا من النظم البرلمانية التي تكون فيها الحكومة أكثر اعتمادًا على تحصيل الدعم من السلطة التشريعية. وتكون الحكومات الائتلافية أو الأقلية مقيدة بشكل أكبر من الحكومات التي يسيطر عليها حزب واحد. ومن جهة أخرى، لا يتوقع الأنموذج المعياري وجود اختلاف داخل النظم السياسية الديمقراطية على الرغم من اختلاف البنى، غير أنها تعمل من داخل النظام المعياري نفسه[95].

(94) Ibid., p. 626.

(95) John R. Oneal and Bruce M. Russett, «The Classical Liberals Were Right: Democracy, Interdependence, and Conflict, 1950-1985,» *International Studies Quarterly*, vol. 41, no. 2 (June 1997), p. 288.

أشار الباحثان أونيل وروسيت إلى إمكان دمج الأنموذجين في أنموذج تفسيري موحّد للسلام الديمقراطي؛ إذ إنهما لاحظا أن إمكان النزاع يرجع أساسًا إلى حرية العمل العسكري للدولة الأقل تقييدًا من جهة، وإلى الافتقار إلى المعايير التي تشجع على الحل السلمي للنزاع من جهة أخرى[96]. وتُعَدّ الاعتبارات البنيوية المادية مكملة، بدلًا من مناقضة، للاعتبارات المعيارية والمعنوية في بناء الأنموذج. وفي الحاصل، هنالك- باعتراف منظّري كلا الأنموذجين - قدر كبير من التداخل والعناصر المشتركة في المنطلقات الإبيستمولوجية والتقنيات المنهاجية والآليات السببية المستعملة في بناء إطار تفسيري لظاهرة السلام بين الدول الديمقراطية[97]. في الواقع، لا يعبّر هذان الأنموذجان عن رؤى أو منظورات مختلفة لظاهرة السلام الديمقراطي، بقدر ما يعبّران عن رؤى أو منظورات مختلفة لموقعية النظر إلى هذه الظاهرة: من الداخل (معياري – التذاتي (Intersubjective)) أو من الخارج (بنيوي – مادي).

رابعًا: التأثيران الأحادي والثنائي

قام منظّرو السلام الديمقراطي بالنظر في إمكان تعميم أطروحة السلام الديمقراطي لتشمل الدول غير الديمقراطية أيضًا. وانطلقوا في هذا المسعى من طرح السؤال التجريبي الآتي: هل الدول الديمقراطية مسالمة تجاه جميع الدول الأخرى أم نحو الدول الديمقراطية فحسب؟ وحمل لهم هذا السؤال إجابتين محتملتين؛ تنص الأولى على أن الدول الديمقراطية مسالمة تجاه جميع الدول، وترى الثانية أنها مسالمة بعضها تجاه بعض فحسب. يدعى المقترح الأول **التأثير الأحادي** (Monadic Effect) لأنه يفترض أن السلام الديمقراطي يظهر من السلوك «الفردي» للدول الديمقراطية. ويدعى المقترح الثاني، الذي يؤكد أن الدول الديمقراطية مسالمة بعضها تجاه بعض فحسب، ويدعى المقترح الثاني **التأثير الثنائي** (Dyadic Effect) لأنه يفترض أن السياسات السلمية تعتمد في سياق تفاعل الدول الديمقراطية بعضها مع بعض (أي التفاعل الزوجي)[98].

(96) Ibid., p. 270.

(97) Rousseau [et al.], p. 514.

(98) Gelpi and Griesdorf, pp. 645-646.

ولم يكتفِ منظّرو السلام الديمقراطي بالتركيز على حادثة استخدام القوة أو المشاركة في الحرب، بل ركزوا أيضًا على هوية الطرف البادئ باستخدام القوة[99]. وأنتج البحث في هوية المعتدي (البادئ باستخدام القوة) والضحية (ديمقراطية أم دكتاتورية) فرضيتين يفسر (ويتوقع) بهما الليبراليون سلوك الدولة في الأزمة، وهما **الفرضية الأحادية**، ومؤداها أن في حالة وقوع أزمة، تكون الدولة الديمقراطية أقل احتمالًا للشروع في استخدام القوة، بصرف النظر عن نوع النظام السياسي للعدو، و**الفرضية الثنائية**، ومؤداها أن في حالة وقوع أزمة، تكون الدولة الديمقراطية أقل احتمالًا للشروع في استخدام القوة ضد الدول الديمقراطية الأخرى فحسب.

في ما يتعلق بالفرضية الأحادية، تتنبأ الحجج المعيارية والبنيوية (على النحو المنصوص عليه في فرضيات القسم السابق) بأن الدول الديمقراطية مسالمة في علاقاتها بجميع الدول الأخرى، لا بالدول الديمقراطية فحسب. تؤدي هذه الفرضيات إلى التنبؤ الأحادي بأن الدول الديمقراطية سوف ترد بالمثل، لكنها لن تبدأ باستخدام القوة عند التعامل مع جميع أنواع الدول.

تشير الفرضية البنيوية إلى وجوب أن يتوقع قادة الدولة الديمقراطية تكاليف محلية مرتفعة، ثمنًا لفشلهم، لأن المعارضة السياسية تملك قدرة كبيرة على معاقبة صنّاع القرار. وبغضّ النظر عن نوع نظام العدو، ينبغي أن تجعل تكلفة الفشل الدول الديمقراطية أقل احتمالًا لبدء النزاع أو تصعيده.

---

(99) ينظر: Stephen L. Quackenbush and Michael Rudy, «Evaluating the Monadic Democratic Peace,» Paper Prepared for Presentation at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, Illinois, 20-23/4/2006, pp. 1-29.

في ما يتعلق بالتفسيرات البنيوية، ينظر: Bueno de Mesquita [et al.], «An Institutional Explanation,» p. 791, and Ray, «Does Democracy Cause Peace,» p. 41.

أمّا في ما يتعلق بالتفسيرات المعيارية، فينظر: T. Clifton Morgan, and Valerie L. Schwebach, «Take Two Democracies and Call Me in the Morning: A Prescription for Peace?,» *International Interactions*, vol. 17, no. 4 (1992), p. 307, and Raymond Cohen, «Pacific Unions: A Reappraisal of the Theory that Democracies Do Not Go to War with Each Other,» *Review of International Studies*, vol. 20 (July 1995), pp. 207-223.

بالمثل، تشير الفرضيتان المعياريتان إلى وجوب أن يؤكد صنّاع القرار الديمقراطيون اهتمامهم بالمساومة والتفاوض بقدر أقل من نوع نظام الخصم. كما أن على الاعتماد على هذه الاستراتيجيات أن يقلل من احتمال أن تكون الدول الديمقراطية هي الطرف الأول الذي سيلجأ إلى العنف لحسم النزاعات السياسية[100].

في المقابل، جادل بعض العلماء في ما يتعلق بالفرضية الثنائية في أن الدول الديمقراطية تقوم عندما تواجه دولًا غير ديمقراطية باعتماد النوع الثالث من السياسة الخارجية، أي إنها تريد الرد على القوة، وفي الوقت نفسه البدء باستخدامها. وهناك سببان يجعلان الدولة الديمقراطية تبادر إلى القوة عندما تواجه العدو غير الديمقراطي. **أولًا**، وكما أشار ديميسكيتا ولالمان، إذا كانت الدولة الديمقراطية تعتقد أن الحرب حتمية وأمر لا مفر منه، فإنها ربما تبادر إلى الهجوم للاستفادة من التفوق العسكري[101]؛ **ثانيًا**، توقّع علماء آخرون أن تستخدم الدول الديمقراطية القوة عندما تتوقع انهيار وشيك لعملية التفاوض[102]. تعتمد هذه الفرضية الثنائية على فرضية إضافية أخرى تفيد بأن صنّاع القرار الديمقراطيين يخافون من الاستغلال، لأنهم يعتقدون أن خصومهم غير الديمقراطيين يرون المؤسسات السياسية الديمقراطية مصدرًا للضعف في تسيير السياسة الخارجية. ثم إن نفور الجمهور من تقبّل تكاليف الحرب، ووجود معارضة سياسية داخل الحكومة وخارجها، والاستعداد لتقديم التنازلات، كل ذلك عوامل تشجع القادة غير الديمقراطيين على تحدي سياسات الدول الديمقراطية. لهذا، ربما تشرع الدول الديمقراطية باستخدام القوة بشكل وقائي ضد الدول الأوتوقراطية، خوفًا من تعرضها للاستغلال.

يرفض دعاة الفرضية الأحادية هذه الحجة، وينتقدون الأساس المنطقي

---

(100) Bruce Bueno de Mesquita and David Lalman, *War and Reason: Domestic and International Imperatives* (New Haven: Yale University Press, 1992), p. 158.

(101) Ibid.

(102) Bruce M. Russett, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World* (Princeton: Princeton University Press, 1993), p. 40.

للفكرة التي ترى أن قادة الدول الديمقراطية يعتقدون أنهم عرضة للاستغلال. وبدلًا من ذلك يؤكدون أن المعايير الديمقراطية متوافقة مع استراتيجية المعاملة بالمثل في المساومة، وهذه الاستراتيجيا لا تشجع الاستغلال، لأنها تسمح للدول بالاستعداد بشكل كافٍ للدفاع عن مصالحها والرد باستخدام القوة في حال تعرضت للهجوم[103].

أمّا روسو ومعاونوه، فجادلوا في أن قياس نزعة الصراع عبر الأزواج ليست طريقة جيدة لتقوم الدول الديمقراطية المسالمة؛ إذ يمكن أن تكون الدولة الديمقراطية مسالمة، لكنها لا تزال تنتمي إلى الأزواج المحاربة لأنها تتعرض للهجوم في معظم الحالات. في هذه الحالة، يحجب إدماج وحدة التحليل الثنائية واقع أن الدولة يمكن أن تنخرط في النزاع رغمًا عنها؛ ففي القرن العشرين مثلًا، كانت بلجيكا-هولندا ثنائيًا مسالمًا، لكن بلجيكا-ألمانيا كانت ثنائيا محاربًا. ولا يكمن السبب في كون بلجيكا الديمقراطية كانت محاربة في علاقتها بألمانيا الدكتاتورية أكثر مما كانت بهولندا الديمقرطية، لأن بلجيكا لم تبادر إلى العنف ضد ألمانيا، وإنما تعرضت للغزو الألماني مرتين، والتجميع الثنائي يخفي هذا النوع من العلاقة[104].

على الرغم من هذه الانتقادات، تُعتبر الفرضية التي تنص على أن الدول الديمقراطية مسالمة تجاه الدول الديمقراطية فحسب غير قابلة للنقاش من منظور السلام الديمقراطي؛ إذ أثبتت الأعمال الإمبيريقية أن الدول الديمقراطية أقل احتمالًا من بدء النزاع ضد الدول الديمقراطية الأخرى عند حدوث أزمة دولية معيّنة. وفي ماعدا ذلك، فإن مسألة ما إذا كانت الدول الديمقراطية سلمية في العموم أو نحو الدول الديمقراطية الأخرى فحسب لا تزال غير محسومة[105].

---

(103) Rousseau [et al.], p. 515.

وينظر أيضًا: Steve Chan, «Mirror Mirror on the Wall: Are the Free Countries More Pacific?,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 28, no. 4 (December 1984), p. 636.

(104) Gelpi and Griesdorf, p. 634.

(105) Christopher Gelpi, «Democratic Diversions: Governmental Structure and the Externalization of Domestic Conflict,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 41, no. 2 (April 1997), p. 256.

أشار غيلبي في إحدى دراساته إلى أن قادة الدولة الذين يواجهون الاضطرابات الداخلية يستطيعون الاختيار بين ثلاث استراتيجيات: إما تلبية مطالب الجماعات غير الراضية، وإمّا قمع هذه الجماعات بالقوة، وإما تحويل اهتمام الجمهور من خلال استخدام القوة نحو الخارج (الحرب التضليلية). وتُحَدَّد اختيارات قادة الدولة بين هذه الاستراتيجيات عبر بنية النسق المحلي. وبهذه الطريقة، اكتشف غيلبي أن قادة الدول الديمقراطية يردون على الاضطرابات الداخلية من طريق تحويل انتباه الجمهور باستخدام القوة على الصعيد الدولي. وبينما يفضّل القادة الدكتاتوريون، من ناحية أخرى، قمع الاضطرابات بشكل مباشر، فإن هذا القمع يجعل احتمال استخدامهم القوة على الصعيد الدولي أقل. ووجد غيلبي دعمًا إمبيريقيا قويًا لاستنتاجه في تحليل الشروع في استخدام القوة من جانب الدول الديمقراطية في 180 أزمة دولية بين عامي 1948 و1982[106].

بيّن أُول فورسبرغ أن الدول الديمقراطية ليست مسالمة مع جميع الدول كما يقترح دعاة الفرضية الأحادية، وهي كذلك مع نظيراتها من الدول الديمقراطية فحسب. ووجد فورسبرغ أن الدول الديمقراطية كانت بين عامي 1980 و2001 الطرف البادئ باستخدام القوة 128 مرة في 723 نزاعًا عسكريًا بين الدول، أي إنها شكلت 17.7 في المئة، بينما كانت الحكومات الاستبدادية الطرف البادئ باستخدام القوة 224 مرة في 600 نزاع عسكري بين الدول، وهذا يعني أنها شكلت 37.3 في المئة. هكذا، تظهر الدول الديمقراطية من خلال هذه الأرقام كما لو أنها أكثر سلمية، أي أقل من الحكومات الاستبدادية احتمالًا للبدء باستخدام القوة العنيفة. وعلاوة على ذلك، تبدو أكثر سلمية من دول المستوى المتوسط التي بدأت العنف في 77 نزاعًا عسكريًا من 322 نزاعًا، أي ما يمثّل 23.9 في المئة[107].

---

(106) Ibid., p. 256.

(107) Ole J. Forsberg, «Another Shot at the Democratic Peace: Are Democracies More Aggressive than Non-Democracies in Militarized Interstate Disputes?,» *Journal of Humanities and Social Sciences*, vol. 1, no. 2 (2007), p. 3.

أدخل فورسبرغ في المرحلة اللاحقة من دراسته مجموعة من المتغيرات المراقبة المحتملة. وعندما راقب عدد التحالفات والإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، وموقع القوة العظمى، ومتانة النسق، والعدد الكلي للدول المتاخمة بعضها لبعض، تغيرت النتيجة بشكل جذري، ولم تصبح الدول الديمقراطية أقل احتمالًا بأن تكون المبادِرة إلى استخدام القوة. واستنتج بعد مقارنته النتائج قبل إدخال المتغيرات المراقبة وبعدها، أن الدول الديمقراطية كانت أقل احتمالًا للبدء باستعمال العنف في أثناء فترة الحرب الباردة، ولكن فترة ما بعد الحرب الباردة تقود إلى استنتاج معاكس دفع الباحث إلى التصريح بأن «أطروحة السلام الديمقراطي تشكّل دعمًا لعالم الثنائية القطبية، ولكن ليس للعالم الراهن»(108).

استخدم روسو وآخرون التصميم البحثي ذاته في فحصهم الفرضية، وتوصلوا إلى استنتاجات مماثلة. وبعد توجيههم النقد إلى مقترح الفرضية الأحادية القائل إن الدول الديمقراطية مسالمة تجاه جميع الدول أيًّا كان نوع نظامها، سعى هؤلاء الباحثون إلى إثبات صحة مقترح الفرضية الثنائية القائل إن الدول الديمقراطية مسالمة بعضها تجاه بعض فحسب. وللقيام بذلك، وعلى منوال فورسبرغ، اعتمد الباحثون مجموعة من الفرضيات البديلة المراقبة، مع العمل بالافتراض المسبق لمتغير الأزمة. وجاءت هذه الفرضيات كالآتي: **أولًا**، في حالة وقوع أزمة، يُحتمل أن تكون الدول غير الديمقراطية الطرف البادئ باستخدام القوة ضد الدول الديمقراطية أكثر من استخدامها ضد الدول غير الديمقراطية؛ **ثانيًا**، إذا كان الفاعل يتحدى الوضع الراهن، فإنه سيكون أكثر احتمالًا للشروع في استخدام القوة؛ **ثالثًا**، إذا كان ميزان القوى العسكري يميل لمصلحة الفاعل، يكون أكثر احتمالًا للشروع في استخدام القوة؛ **رابعًا**، إذا كان الفاعل يملك علاقات تحالف عسكري مع العدو، إذًا سيكون أقل احتمالًا للشروع في استخدام القوة(109).

تعطي النتائج التي توصل إليها هؤلاء الباحثون دعمًا قويًا للحجة القائلة إن السلام الديمقراطي هو في المقام الأول عملية ثنائية عند معالجة تصاعد الأزمات

(108) Ibid., p. 13.

(109) Rousseau [et al.], p. 517.

الدولية: عندما تدخل الدولة الديمقراطية في أزمة دولية، تقوم بتمييز نوع الدولة التي تتفاوض معها بعناية وتكيف سلوك مساومتها تبعًا لذلك. وعندما تواجه الدولة الديمقراطية خصمًا ديمقراطيًا، ستتوقع أن يشاركها هذا الخصم رغبتها في تجنب التصعيد واستخدام القوة. وعندما لا تكون هناك ضمانات متوافرة، ستكون الدول الديمقراطية أقل تقييدًا في استخدام القوة. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التي توصل إليها هؤلاء الباحثون لا تنفي فرضية التأثير الأحادي بشكل مطلق، لكنها تكتفي بتفنيد طابعها التعميمي. فمن قولهم أن «النتائج التي توصلنا إليها تشير إلى أن من غير المرجَّح أن تشرع الدول الديمقراطية بإثارة الأزمات مع جميع أنواع الدول الأخرى، ولكن في أثناء الأزمة، يتضح أن الدول الديمقراطية أقل احتمالًا لبدء العنف ضد الدول الديمقراطية الأخرى فحسب»(110). وبالنظر إلى هذه النتائج الإمبيريقية، قدّم هؤلاء الباحثون إطارًا نظريًا أوليًا يتجنب - كما يدعون - بعض أوجه القصور في النماذج السابقة. ويتكون الإطار الجديد من ثلاث فرضيات: **أولًا**، تقوم الدول الديمقراطية بإدارة سلوك سياساتها الخارجية وفق معايير تسوية النزاعات وبطرائق سلمية؛ **ثانيًا**، لا يُحتمل أن تعتقد الدول خلال الأزمة أن في الإمكان تحقيق أهدافها بالاعتماد على الدبلوماسية والمفاوضات فحسب، ويرجح أنها ستعتقد أن التهديدات للقوة تُعَدّ وسيلة مهمة في دعم قدرتها على المساومة. **ثالثًا**، عندما يصبح الشروع في استخدام القوة خيارًا واردًا، يقوم قادة الدول الديمقراطية بتقويم المنافع والتكاليف السياسية الداخلية لهذه الاستراتيجيا. وعندما يحمل استخدام القوة وعودًا بجني منافع للسياسة الداخلية، يصبح هناك احتمال أن يبادر قادة الدول الديمقراطية إلى استخدام القوة(111).

يجادل روسو ومعاونوه بأن إطارهم النظري يحتوي على خاصية مهمة تفتقر إليها المقاربات الأخرى، وهي تكمن في قدرته على دمج التفسيرات البنيوية والمعيارية في إطار واحد، مع الاعتراف بأن هذين التفسيرين متكاملان بدلًا من كونهما متنافسين. ويفترض هذا الإطار أن كل تفسير يوفر شرطًا ضروريًا لشروع الدول الديمقراطية باستخدام القوة: يجب أن تتخلى الحكومة الديموقراطية عن

(110) Ibid., p. 527.

(111) Ibid., pp. 527-528.

معايير السلوك السلمي متى شعرت بأنها غير مقيَّدة بالضغوط السياسية الداخلية للشروع في استخدام القوة.

قصارى القول، تختلف الفرضيات الأحادية والثنائية حول طبيعة **التأثير** الذي تمارسه الديمقراطية في ظاهرة السلام بين الدول، وهي بالتالي تؤطر هذا الاختلاف – كما أشرنا في وقت سابق – من ناحية نمط التفاعل. ولكن على الرغم من ذلك، فإن هذا لا يخفي حقيقة أن طبيعة التأثير الذي تناوله منظّرو السلام الديمقراطي كان دومًا يقع ضمن مجال الفرضية الثنائية، أي تأثير الديمقراطية في العلاقة القائمة بين الدول الديمقراطية فحسب، والتي غالبًا ما تكون سلمية. بالتالي، يكون تأثير الديمقراطية في هذه الحالة هو تعزيز هذا السلام القائم ودعمه. ويهمل هذا التصور المحافظ لطبيعة التأثير جانبًا آخر من الصورة: تأثير الديمقراطية في العلاقة القائمة بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، تلك التي تكون تنازعية في أغلب الأحيان. لسد هذه الثغرة، رأى بعض المنظّرين أن الديمقراطية تمارس تأثيرًا قويًا، لا بوصفها حارس السلام فحسب، بل في حالة ما بعد انهيار ذلك السلام والدخول في النزاع أيضًا. لا تكتفي الديمقراطية بحراسة الدول من خطر الحرب، وإنما تساعدها أيضًا في الانتصار في هذه الحرب في حال خوضها.

خامسًا: النصر الديمقراطي

يختلف مسار التأثير الديمقراطي ودرجته وكثافته قياسًا بطبيعة العلاقة وشكل الفواعل وتفاوت مجال القضية. وكما سبق أن رأينا في هذا الفصل، تمارس الديمقراطية مجموعة من التأثيرات في مجموعة متفاوتة من القضايا: في النزاع[112]؛ التحالف[113]؛ استقرار الوضع الراهن[114]؛ الوساطة[115]؛ التعاون[116]؛

(112) Maoz and Russett, «Normative and Structural Causes».

(113) Siverson and Emmons, «Birds of a Feather,» and Simon and Gartzke, «Political System Similarity».

(114) Mintz and Geva, «Why Don't Democracies Fight Each Other?;» Gartzke, «Kant We All Just Get Along?,» and Kacowitz, «Explaining Zones of Peace».

(115) Dixon, «Democracy and the Management,» and Mousseau, «Democracy and Compromise».

(116) Polachek, «Why Democracies Cooperate More and Fight Less?,» and Bliss and Russett, «Democratic Trading Partners».

التصورات[117]؛ التوافق المؤسسي[118]؛ الرأي العام[119]؛ قضايا أخرى كثيرة تؤثر فيها الديمقراطية في نمط التفاعل الدولي ونتيجته. وربما تكون أهم هذه القضايا تلك المتعلقة بالنزاع؛ فإضافة إلى أن الديمقراطية تؤثر في تخفيف حدة النزاعات الدولية، فإنها تؤثر أيضًا في تحديد النتائج (الاستراتيجية) التي ستؤول إليها هذه النزاعات. وفي هذا الصدد، قدّم منظّرو السلام الديمقراطي فرضية تقضي بأن «الدول الديمقراطية تخرج منتصرة في النزاعات التي تدخلها».

أشار شولتز ووينغاست إلى أن الدول الليبرالية – منذ أواخر القرن السادس عشر، ولعقود ممتدة – انتصرت في جميع منافساتها مع الدول الأوتوقراطية على القوة العالمية: انتصر الهولنديون على هابسبورغ (الدولة الأقوى في أوروبا) من أواخر القرن السادس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر، وربحت إنكلترا سلسلة الحروب التي شنتها ضد فرنسا في القرن الثامن عشر، وأصبحت، بعد هزيمة نابليون، الدولة المهيمنة في أوروبا؛ وكذلك انتصر «التحالف الفرنسي – الإنكليزي – الأميركي» على ألمانيا من أواخر القرن التاسع عشر وصولًا إلى الحرب العالمية الثانية؛ وانتصرت الولايات المتحدة وحلفاؤها على الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة. يتساءل شولتز ووينغاست: كيف نفسر منطق هذه الحوادث؟ وما هي مصادر التفوق الذي تتمتع به الدول الليبرالية على نظيراتها الأوتوقراطية[120].

قدّم لايك تفسيرًا أوليًا لهذه الظاهرة في ما دعاه **مسالمة القوي** (Powerful Pacifism). وانطلق في طرح فكرته من انتقاد وجهة النظر القائلة إن صنع القرار الديمقراطي يتسم في كثير من الأحيان بالبطء والغموض، وهو عرضة للجمود والبيروقراطية المؤسسية. ولكن إذا كان الأمر كذلك، يتساءل لايك، فـ «كيف ولماذا تنتصر الدول الديمقراطية عادة على نحو أسرع وأكثر احترافًا وتطورًا من

(117) Eyerman & Hart, Jr., «A Empirical Test of the Audience Cost Proposition».

(118) Morgan and Campbell, «Domestic Structure Decisional Constraints and War».

(119) Owen, «How Liberalism Produces Democratic Peace».

(120) Schultz and Weingast, p. 15.

الدول الأوتوقراطية؟ ولماذا الدول الديمقراطية أقوى في سباق القوة والإرادة القومية؟»[121].

ويلاحظ لايك في إجابته عن الأسئلة المطروحة للنقاش أن الدول الأوتوقراطية التي عادة ما تكسب الريع على حساب مجتمعاتها، تملك حوافز إمبريالية قوية، وغالبًا ما تميل إلى التوسع وتكون أكثر نزوعًا إلى الحرب. في المقابل، ما دامت الدول الديمقراطية مقيدة بمجتمعاتها في دخل الريوع الخاصة بها، وفي غياب التحيز الإمبريالي، ينبغي أن تكون هذه الدول مسالمة نسبيًا في علاقاتها بعضها ببعض. ويقوم منطق هذه الحجة على فكرة أن الدولة هي المحتكر المحلي في إنتاج الخدمات العامة، وستسعى على هذا الأساس لاستخراج الريوع أو الأرباح الفائضة من مواطنيها بوساطة الضرائب المفرطة والرشى أو التحويلات غير المالية. وتُعتبر الديمقراطية، بدورها، وسيلة أساسية يعيق بها المجتمع قدرات الدولة لاستخراج الريع. وبما أن قادة الدول الديمقراطية يمكن تنحيتهم من مناصبهم بتكلفة أقل من القادة الأوتوقراطيين، فإن هؤلاء القادة سيكونون أكثر استجابة للرأي العام وأقل قدرة على استخراج احتكار الريع لأنفسهم أو لمؤيديهم[122]. وبما أن الدول الديمقراطية لا تكسب كثيرًا من الريوع، يرى لايك أنها بالقيام بذلك تُنشئ، **أولًا**، عددًا قليلًا من التشوّهات الاقتصادية، وتملك ثروة قومية كبيرة، وتكرس المزيد من الموارد للشؤون الأمنية؛ وتتمع، **ثانيًا**، بقدر كبير من الدعم المجتمعي لسياساتها، وبالتالي تزيد قدرتها الاستخراجية؛ وتشكّل، **ثالثًا**، ائتلافات مضادة ضد السياسات التوسعية للدول الأوتوقراطية[123]. ويستنتج

---

(121) Lake, «Powerful Pacifists,» p. 24.

(122) David A. Lake, «Fair Fights?: Evaluating Theories of Democracy and Victory,» *International Security*, vol. 28, no. 1 (Summer 2003), p. 155.

يلاحَظ أن هذه الفكرة ذاتها التي أشار إليها هاث وآخرون، تتعلق بقدرة القادة الأوتوقراطيين على تحصيل الدعم لبقائهم في السلطة من خلال تقسيم مكاسب الريع المستخرج من المجتمع بين أعضاء التحالف الفائز، في حين أن الديمقراطية، بالنسبة إلى القادة الديمقراطيين، تعيق الديمقراطية هذا الإجراء بزيادة حجم الناخبين والتحالف الفائز، بحيث يصبح من الصعب، وربما من المستحيل، تلبية جميع طلباتهم، أو رشوتهم.

(123) Lake, «Powerful Pacifists,» p. 30. =

لايك أن «هذه المقترحات الثلاثة تشير ضمنًا إلى أن الدول الديمقراطية ينبغي أن تكون أكثر احتمالًا لكسب الحروب التي تخوضها»[124].

أثبت دان ريتر وآلن ستام أن التكاليف المحلية لاستخدام القوة تدفع الدول الديمقراطية إلى اختيار الصراعات التي يرجح أن تنتصر فيها[125]. ووجد غيلبي وغريسدورف نتائج إمبيريقية تدعم مقترح ريتر وستام[126]. وجادل ديميسكيتا وآخرون في أن على قادة الدول الديمقراطية المتلهفين إلى الاحتفاظ بمناصبهم (كنظرائهم الأوتوقراطيين) أن يكونوا قلقين بشأن الفشل السياسي. ولخفض خطر هذا الفشل وما ينجم عنه من فقدان للمنصب، يوظف هؤلاء القادة قوة ومجهودًا أكبر للانتصار في النزاعات، وهذا يعني أنهم مجبَرون على إنفاق موارد كثيرة على الحرب، وبالتحديد الحرب التي يتوقعون النصر فيها، وإلّا سيحاولون تفادي الحرب ببساطة[127].

= وفقًا لأنموذج لايك، يزيد الحد الأدنى من سعي الدولة للريع في الدول الديمقراطية من كمية الخدمات العامة التي تقدّمها الدولة، بالتالي يوفر قدرًا أكبر من المنافع للمواطنين بتكلفة أقل، كما يعزّز الولاء أيضًا. وفي المقابل، تستغل الدول المقهورة قوتها الاحتكارية، وشأنها في ذلك شأن أي محتكر، وتضع القيود على تجهيز الخدمات العامة لرفع عوائدها والريوع تباعًا. ويحفز المستوى المتدني لسعي الدولة للريع في الدول الديمقراطية أيضًا النمو الاقتصادي ويرفع الدخل، ما يتيح لها تعبئة الموارد من أجل الحرب بتخفيض تكاليف الفرص الضائعة. ولأنّ الهزيمة ستنطوي بالضرورة على استغلال مواطنيها، تحارب الدول الديمقراطية بصلابة من خلال موازنة التهديدات، حيث يساعد بعضها بعضًا في مواجهة خطر هيمنة الدول الاستبدادية. هذا الخوف من الاستغلال ينتج من الائتلافات المضادة الساحقة. وتزيد هذه العوامل، بحسب أنموذج لايك، من التوقّع بأن تخرج الدول الديمقراطية منتصرة في الحروب التي تخوضها.

(124) Ibid., p. 24, and Lake, «Fair Fights?,» p. 156.

وينظر انتقادات مايكل داتش لنظرية لايك في: Michael C. Desch, «Democracy and Victory: Why Regime Type Hardly Matters,» *International Security*, vol. 27, no. 2 (Fall 2002), pp. 45-47.

(125) Dan Reiter and Allan C. Stam, «Democracy, War Initiation, and Victory,» *American Political Science Review*, vol. 92, no. 2 (June 1998), pp. 377-390.

وينظر أيضًا: Dan Reiter and Allan C. Stam, «Understanding Victory: Why Political Institutions Matter,» *International Security*, vol. 28, no. 1 (Summer 2003), pp. 168-179, and Scott Bennett and Allan Stam, «A Universal Test of an Expected Utility Theory of War,» *International Studies Quarterly*, no. 44 (June 2000), pp. 451-480.

(126) Gelpi and Griesdorf, p. 366.

(127) Bueno de Mesquita [et al.], «An Institutional Explanation,» p. 794.

لكن، من جهة أخرى، يحمل هذا المقترح البنيوي في منطقه حقيقة مضادة؛ فكما يلاحظ ديميسكيتا وآخرون، تتردد الدول الديمقراطية في استخدام القوة على المستوى الدولي لأنها تواجه تكاليف محلية أعلى من الدول الأوتوقراطية، وهذا يعني أن القيام بمجموعة من التنازلات سيكون أقل تكلفة للقادة الديمقراطيين من قرار استخدام القوة. لهذا، يجب أن يكون احتمال انتصار الدول الديمقراطية في الأزمات الدولية صغيرًا لأنها أكثر استعدادًا لتقديم التنازلات من أجل تفادي الصراع المسلح[128]. ويكمن منطق هذه الحجة، كما يشير جوان غوا في الواقع الذي يقضي بأن «اهتمام الدول بصفة عامة، والديمقراطية بصفة خاصة، بالحلول السلمية للنزاعات المسلحة ناتج من السعر النسبي لذلك الخيار: المساومة أقل تكلفة من الحرب»[129]. وهذا صحيح نظريًا، لكن هذه الحقيقة تتغير بتغير موقع الدولة الديمقراطية من الدفاع نحو الهجوم. وتشير مقاربة التكلفة المحلية[130] إلى أن الشيء نفسه لا يصح على الدولة الديمقراطية التي تختار موقع المتحدي في الأزمات الدولية. فإذا كانت هي الطرف المبادر إلى الأزمة، يكون لدى قادتها عندئذ إمّا الدافع لإثبات أن القضية المطروحة هي على المحك وإمّا يكون لديهم الثقة في قدرتهم على الانتصار. وستكون التكاليف المحلية مرتفعة جدًّا إذا خسر **المتحدون الديمقراطيون** (Democratic Challengers) الصراع الذي يبادرون إليه، ولهذا غالبًا ما تكون الدول الديمقراطية انتقائية إزاء الأزمات التي يختارون بدءها[131]، ما يزيد من احتمال انتصارهم فيها. في المقابل، بما أن **المدافعين الديمقراطيين** (Democratic Defenders) لا يختارون الأزمات الدولية التي يشاركون فيها (بوصفهم ضحايا)، فإنهم يعكسون الميل العام لمعظم الدول الديمقراطية للتراجع والاستسلام في الصراعات الدولية بسبب عدم رغبتها في استخدام القوة[132].

(128) Ibid., p. 749, and Bruce Bueno de Mesquita and David Lalman, «Reason and War,» *American Political Science Review*, vol. 80, no. 4 (December 1986), pp. 1113-1131.

(129) Joanne Gowa, «Democratic States and International Disputes,» *International Organization*, vol. 49, no. 3 (Summer 1995), p. 515.

(130) Bueno de Mesquita and Siverson, «War and the Survival of Political Leaders».

(131) Reiter and Stam, «Democracy».

(132) Bueno de Mesquita [et al.], «An Institutional Explanation,» p. 794, and Gelpi and Griesdorf, p. 635.

يقدم غيلبي وغريكو تفنيدًا آخر لمسألة أن الدول الديمقراطية تقدم مزيدًا من التنازلات في المساومة، وهي بالتالي معرضة لخطر الهزيمة أكثر من الدول الأوتوقراطية. ويرى الباحثان أن عاملي الخبرة والمدة الزمنية المرتبطة بتولّي القائد السياسي المنصب يرتبطان ارتباطًا مباشرًا بقدرته على التفاوض؛ فعلى سبيل المثل، ثمة دلائل قوية تشير إلى تزايد احتمال أن يختبر الأعداءُ القادة الجدد؛ فعلى سبيل المثال، نُسبت نغمة خروشوف العدوانية والإجراءات الحازمة التي اتبعها خلال أوائل ستينيات القرن الماضي إلى نيته اختبار عزيمة جون كينيدي العديم الخبرة. لذلك، استنتج الباحثان - في ضوء استنتاج غُوا السابق - أن القادة العديمي الخبرة في الدول الديمقراطية والدول الأوتوقراطية على حد سواء سيقللون من المنفعة الناجمة عن المقاومة مقارنة بالمنفعة الناجمة عن التنازلات. وهذا يعني أنه كلما نما رسوخ القادة في المناصب، أصبحت المقاومة أكثر جاذبية مقارنة بالتنازلات. وإذا أدرك المدافع هذا التفسير وتوقعه، فربما يمتلك المتحدون الأفضلية في استهداف القادة المدافعين العديمي الخبرة (بدلًا من ذوي الخبرة)[133]. هكذا، كلما زادت خبرة القائد الديمقراطي ومدة بقائه في المنصب، زادت صلابته في عملية التفاوض، وأصبح أقل استعدادًا لتقديم التنازلات ممّا تقترح الحقيقة المضادة التي اقترحها ديميسكيتا وزملاؤه.

إن وجهات النظر بشأن فرضية تأثير الديمقراطية في النصر تقسم الادعاءات في ما يتعلق بموقعي المدافع والمتحدي. فلايك يعتمد الفرضية في معناها المطلق، فيرى أن الدول الديمقراطية ستنتصر، سواء أكانت الطرف المدافع أم الطرف المتحدي. وفي المقابل، يعتمد ديميسكيتا وآخرون الفرضية في معناها النسبي فحسب: لا تخرج الدول الديمقراطية منتصرة إلّا ذا كانت هي الطرف المتحدي في النزاع (أي الطرف المبادر). وليس هناك، للأسف، دراسات إمبيريقية كافية لاكتشاف صدقية المقترحين، باستثناء عمل غيلبي وغريسدورف الذي أكدا فيه

(133) Christopher Gelpi and Joseph M. Grieco, «Attracting Trouble: Democracy, Leadership Tenure and the Targeting of Militarized Challenges, 1918-1992,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 45, no. 6 (December 2001), p. 797, and Michael Horowitz, Rose McDermott and Allan C. Stam, «Leader Age, Regime Type, and Violent International Relations,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 49, no. 5 (October 2005), pp. 661-685.

حجة نصر الدول الديمقراطية متى كانت هي الطرف المتحدي فحسب. ويعتقد هذان الباحثان أن الفارق الأساسي بين رؤية ديميسكيتا ولايك يكمن في توقعاتهما المختلفة بشأن نجاح المدافعين الديمقراطيين، حيث تستبعد كلتا المقاربتين أن تكون الدول الديمقراطية هي الطرف المبادر في النزاعات، وتتوقعان كلتاهما أن تكون هي المنتصرة عندما تختار أن تكون الطرف المبادر بالنزاع[134]. بالتالي، بين المعاني النسبية والمطلقة، موقع المدافع والمتحدي، لا يوجد في هذه الحجج ما يعرض حقيقة مضادة أو مناقضة لفرضية تأثير الديمقراطية في الانتصار. وعلى هذا الأساس، يؤكد الليبراليون أن الديمقرطية لا تمارس تأثيرًا قويًا في حالات السلام فحسب، بل تتجاوزها إلى حالات النزاع أيضًا، بتمكينها الدول الديمقراطية من الخروج منتصرة في الحروب التي تخوضها مع خصومها.

سادسًا: نظرية السلام الديمقراطي ونقادها

تلقت نظرية السلام الديمقراطي انتقادات كثيرة طاولت قواعدها النظرية والتجريبية. وكرس كثير من المنظّرين مجموعة كبيرة من الحقائق المضادة لتفنيد الفرضية الرئيسة للنظرية؛ إذ وجه هنري فاربر وجوان غوا، على سبيل المثال، إلى النظرية نقدًا لاذعًا مفاده أن السلام بين الدول الديمقراطية في أثناء حقبة الحرب الباردة كان نتيجة المصالح المشتركة لهذه الدول في معارضة الشيوعية لا نتيجة للديمقراطية[135]. وهذا يعني أن السلام الديمقراطي ليس ناتجًا من نوع النظام بل من الضرورات البنيوية للنسق الدولي.

جاء الهجوم الأبرز على برنامج بحوث السلام الديمقراطي من مانسفيلد

(134) Gelpi and Griesdorf, pp. 635, 645.

(135) Henry S. Farber and Joanne Gowa, «Polities and Peace,» *International Security*, vol. 20, no. 2 (Fall 1995), pp. 123-146.

قدّم ماعوز أدلة مضادة تفيد بأن الديمقراطية لا التحالف هي التي تمنع الصراع والحرب. ويرى غيلبي وغريسدورف أن فاربر وغوا لا يتحديان الظاهرة الإمبيريقية التي ترى أن الدول الديمقراطية قلّما تتحارب، وإنّما مجرد الادعاء أن الديمقراطية هي السبب، ينظر: Zeev Maoz, «The Controversy over the Democratic Peace: Rearguard Action or Cracks in the Wall?,» *International Security*, vol. 22, no. 1 (Summer 1997), p. 176, and Gelpi and Griesdorf, p. 634.

وسنايدر؛ ففي حين أنهما أكدا بوضوح أن الدول الديمقراطية لا تشن حروبًا بعضها على بعض، وجدا أن الدول التي تمر بمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية تفعل ذلك[136]. وفي عمل آخر، بيّن مانسفيلد، بالتعاون مع جون بيفهاوس (J. Pevehouse)، أن التجارة لا الديمقراطية هي التي تنتج السلام؛ فالدول التي تشترك في الترتيبات التجارية التفضيلية نفسها أقل عرضة للنزاعات في ما بينها من الدول الأخرى، وهناك احتمال ضئيل في أن تؤدي العداوات بين أعضاء الترتيبات التجارية التفضيلية إلى توقف تدفق التجارة بينها. وعلاوة على ذلك، ادعى الباحثان أن التتجير المتزايد يزيد احتمال منع النزاع بين الدول التي تنتمي إلى المجمع التفضيلي نفسه[137]. واعترف دويل بنفسه بأهمية التجارة في تحقيق السلام، على الرغم من أن تأكيده كان في الاتجاه المعاكس للتأثير (يمكن تحصيل منافع التجارة في حالات السلام فحسب)[138].

تحدت باربرا فارنهام الفرضية التي تنص على أن قادة الدول الديمقراطية ينظرون إلى القادة الأوتوقراطيين كأعداء وتهديدات محتملة، لأن أزمة ميونيخ تشكك في فكرة أن الدول الديمقراطية تطابق بشكل حتمي «فرضية العداوة» للدول غير الديمقراطية؛ إذ توقع روزفلت أن جميع الضالعون في النزاع، بمن فيهم هتلر، سيعتمدون المعايير الديمقراطية لحل النزاع في مفاوضاتهم، وهو ما يفند الحجة القائلة إن جميع القادة الديمقراطيين يفترضون أن الدول الأوتوقراطية تخرق هذه المعايير، بينما ينظر هؤلاء القادة إلى الدول غير الديمقراطية مثل «التسلطية في البيت»، لن يعتبروها أعداء بالضرورة. وتقول فارنهام: «تحتاج دول ديمقراطية إلى

(136) Edward Mansfield and Jack Snyder, «Democratization and War,» *Foreign Affairs*, vol. 74, no. 3 (May-June 1995), pp. 79-97.

(137) Edward D. Mansfield and Jon C. Pevehouse, «Trade Blocs, Trade Flows, and International Conflict,» *International Organization*, vol. 54, no. 4 (Autumn 2000), p. 775.

في السياق نفسه، أكد رونالد روغوسكي التأثير المتبادل بين التجارة الدولية والسياسات الداخلية ودور النظم الانتخابية، وغيرها من المؤسسات الديمقراطية، في تشكيل هذا التأثير المتبادل. وبحسب روغوسكي، التوافق المؤسسي هو نتاج العوامل التجارية التي لا يمكنها بدورها التطور والازدهار إلّا بوجود المؤسسات والمعايير الديمقراطية. ينظر: Ronald Rogowski, «Trade and the Variety of Democratic Institutions,» *International Organization*, vol. 41, no. 2 (Spring 1987), pp. 203-223.

(138) Doyle, «Liberalism and World Politics,» p. 1151.

دليل أكثر من نوع النظام لإدراك الآخرين كتهديد»[139]. إذًا، بينما ينتهك سلوك روزفلت فرضية العداوة الآلية، فإنه يتوافق مع التنبؤ بأن قادة الدول الديمقراطية سيحاولون تصدير معاييرهم المحلية إلى المحافل الدولية؛ إذ حاولت الدول الديمقراطية قبل «أزمة ميونيخ» إعادة إنتاج معاييرها لحل النزاع عالميًا، على الرغم من وجود الدول التي فشلت في مزاولة مثل هذه المعايير محليًا. وعلاوة على ذلك، كان التمسك بهذه المعايير متوقعًا من جميع الدول بغضّ النظر عن نوع النظام. لهذا، تستنتج فارنهام أن أحد أسباب عدم محاربة الدول الديمقراطية بعضها بعضًا يكمن ربما في واقع أنها لا تجد أي تهديد متبادلًا يدفعها إلى ذلك.

حاجج بعض الباحثين بأمثلة توضح اعتماد بعض الدول الديمقراطية على سياسة شفير الهاوية في إدارة أزماتها؛ إذ أشار كريستوفر لاين إلى أزمة فاشودة، 1898، في شرق أفريقيا بين فرنسا وبريطانيا، وأزمة رور (Ruhr)، 1923، وثلاث حروب هندية – باكستانية، كحالات حاربت فيها أزواج الدول الديمقراطية بعضها بعضًا[140]. وعلى الرغم من هذه الشواهد التاريخية، تبقى قلة المادة الإمبيريقية المشكلة الأساسية التي يواجهها أنصار نظرية السلام الديمقراطي ونقادها، نظرًا إلى انعدام العيّنة الاختبارية (الحروب بين الدول الديمقراطية).

تنطلق التصميمات البحثية في معظمها من الاستقراء المنهجي لتصل – من خلال استعمال المنهجية المسحية وتقنيات دراسة الحالة – إلى بناء استنتاجات وتنبؤات مستندة إلى التدليل التاريخي. ولا يملك الباحثون، سواء الذين يريدون بناء معرفة نظرية حول السلام الديمقراطي أو أولئك الذين يودون انتقادها، أي شاهد إمبيريقي يفند أو يؤكد هذه الظاهرة سوى البيانات التاريخية والإحصاءات المجدْوَلة التي تبقى ناقصة في جميع الأحوال، بينما يمثّل غياب الحرب بين الدول الديمقراطية دعمًا قويًا لنظرية السلام الديمقراطي، إلّا أنه يضعف في الوقت نفسه من قوّتها التفسيرية. وهذا ما نوّه إليه ديميسكيتا في قوله إن «الاختبار

(139) Farnham, p. 406.

(140) Christopher Layne, «Kant or Cant? The Myth of the Democratic Peace,» *International Security*, vol. 19, no. 2 (Fall 1994), pp. 45-49.

الأكثر صعوبة لأي نظرية يكمن في تطبيقها على الأوضاع التي لمّا تتكشف نتيجة الحوادث فيها»[141].

أبدى منظّرو المقاربات الثقافية تحفظات من نوع آخر تجاه نظرية السلام الديمقراطي؛ إذ وجد بنجامين غولدسميث تحيزًا ثقافيا كبيرًا في تصميم بحوث النظرية، حيث جادل في أن انطباق فرضية السلام الديمقراطي بالقدر نفسه على مناطق وثقافات مختلفة تسمح للمحللين بإدراج البيانات على جميع الأزواج على الصعيد العالمي. ويفترض ألّا تختلف الأزواج الأوروبية عن الأزواج الأفريقية، باستثناء أنها تتفاوت على طول العوامل المهمة في التحليل[142]. وفحص غولدسميث المتغيرات المستعملة من روسيت وأونيل، ووجد أنها تحقق أعلى مستويات أهميتها السببية في اتجاه الغرب. وهذا يعطي، بحسب اعتقاده، صدقية لشبهات قائمة لدى المحللين الذين يشعرون بأن السلام الليبرالي، وغيره من النظريات البارزة في العلاقات الدولية، هي غربية التمركز ولا تنطبق بالتماثل على أجزاء أخرى من العالم[143].

هناك من ذهب إلى انتقاد المعايير الأيديولوجية للنظرية؛ إذ أشار كريستيان بيوغر وتيرين فيليومسن إلى أن الديمقراطية كانت دومًا مرتبطة بمصطلح السلام. ولكن عندما تُرجم القانون إلى سياسة في الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، ما عادت الديمقراطية مرتبطة بغياب الحرب فحسب، وإنما بالأمن بشكل مباشر أيضًا[144]. وهذا يعني أن أطروحة السلام الديمقراطي هي، بحسب الباحثين، عبارة عن ترجمة للوثائق السياسية ووسيلة فعالة لتمييز الأصدقاء والأعداء.

(141) Bruce Bueno de Mesquita, «The Benefits of a Social Scientific Approach to Studying International Affairs,» in: Ngaire Woods (ed.), *Explaining International Relations Since 1945* (Oxford: Oxford University Press, 1996), p. 66.

(142) Benjamin E. Goldsmith, «A Universal Proposition? Region, Conflict, War and the Robustness of the Kantian Peace,» *European Journal of International Relations*, vol. 12, no. 4 (2006), p. 534.

(143) Ibid., p. 535.

(144) Christian Büger and Trine Villumsen, «Distorted Relevance: The Field of Security Practices and the Play of (De-)Securitizing Democratic Peace Research,» Paper Prepared for the Special Issue Critical Approaches-Branching Out, July 2006, p. 5.

خاتمة

على الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجَّهة إلى نظرية السلام الديمقراطي، فإن هذه النظرية أثبتت نفسها كأحد الاتجاهات الرائدة في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة. ويجادل الليبراليون في أن النظرية تستطيع تفسير السياسات الخارجية للدول الديمقراطية والليبرالية بكفاءة لا تستطيع البدائل النظرية الأخرى مجاراتها فيها. وتدّعي النظرية أن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضًا بسبب تقاسمها المعايير السياسية والاجتماعية ذاتها، وتفاديًا للتكاليف (المادية أو السياسية) المرتفعة الناجمة عن هذه الحرب. لكن على الرغم من ذلك، يدرك أنصار السلام الديمقراطي جيدًا القيود والحدود التفسيرية لنظريتهم، خصوصًا في ما يتعلق بندرة العيّنة الاختبارية وتأثيرها في قابلية تفنيد النظرية. وربما غياب السجل الإمبيريقي الثري دفع الليبراليين نحو شكل معيّن من التصميمات البحثية التي تطغى عليها المناهج الشكلية والإحصائية، والتي تبنى فرضياتها على قاعدة الاستنتاجات المنطقية. لكن هذه الصعوبات لا تقلل من أهمية النتائج التي توصلت إليها نظرية السلام الديمقراطي، خصوصًا في ما يتعلق بالأسباب التي تجعل الدول الليبرالية لا تنظر بعضها إلى بعض باعتبار أنها تهديدات محتملة؛ فاحتمال التعاون والمتاجرة والتحالف والتفاوض بين الدول الليبرالية أكبر مما هو بينها وبين الدول الأتوقراطية، وكذا احتمال النصر في الحروب التي تخوضها الدول الليبرالية ضد هذه الأخيرة. وعلى الرغم من أن هذه النتائج ليست مبتكرة بشكل كامل، فإن ما يميزها من نسخها الموجودة في نظريات العلاقات الدولية الأخرى هو بناؤها النظري المحكم الذي دفع ببعض الباحثين إلى رفع فرضية النظرية الأساسية إلى مصاف القانون الإمبيريقي. ولكن يبقى أن التحدي الكبير الذي تواجهه نظرية السلام الديمقراطي يكمن في النقاش النظري والمنهجي المحتدم بين مؤيديها، والذي ربما يخاطر بتحريف وجهة التحقيق من القضايا الإمبيريقية نحو الجدال النظري والمنهجي العقيم الذي تميزت به الحقول الصاعدة في الأعوام الأخيرة، كالدراسات الأمنية والاقتصاد السياسي الدولي. ولتفادي الوقوع في المصير ذاته، يجب على الليبراليين فتح نظرياتهم لاستيعاب المزيد من المتغيرات الموجودة في النظريات الأخرى في اختصاص العلاقات الدولية، ولا سيما دور القوة والمعايير الاجتماعية.

القسم الرابع

الفهم والمعنى في السياسة الدولية

الفصل الحادي عشر

مابعد نظرية العلاقات الدولية
المقاربات النقدية وبعد الحداثية

مقدمة

شهدت بداية ثمانينيات القرن العشرين منعطفًا حاسمًا في تاريخ نظرية العلاقات الدولية؛ إذ بيّن «النقاش الكبير الثاني» وجود حدود صارمة على القوة التفسيرية للنظريات الكبرى، حيث بدأ نقادها - ولا سيما المحايدون منهم - يفقدون شيئًا فشيئًا الثقة في وعود النظرية الدولية، وبدا لمعظمهم أن الاختصاص يغرق في جدال عقيم ويعيش فترة ركود مزمن. استنفر هذا الوضع جهد الباحثين الشبان والشابات للقيام بإصلاحات جذرية؛ إذ دفعهم إلى إعادة النظر في أفكار ومسلّمات كثيرة سائدة في النظرية الدولية، بحثًا عن حلول للجمود الذي كان يعانيه الاختصاص. وجاء هذا التحول، في مجمله، امتدادًا لموجة التغيرات الدولية التي شهدتها نهاية السبعينيات، وأدت إلى استجواب (ثم إنهاء) هيمنة المقاربة المادية في نظرية العلاقات الدولية. ومع تزايد أهمية الفواعل المجتمعية (أو فواعل التغيير)، وبروز متغيرات الثقافة والأفكار والهوية تفسيراتٍ تتحدى المقاربة العقلانية، أصبح المناخ الفكري مواتيًا لاستقبال رؤى مبتكرة، والاستماع إلى أصوات جديدة في الاختصاص.

بدأت معالم هذا التغيير تظهر بسرعة بعد هجرة باحثين كثر، في العلاقات الدولية، إلى حقول الفلسفة وعلم الاجتماع، للاستعانة بأطرها النظرية في

تفسير ظواهر العلاقات الدولية، الذي انتهى بدخولها الفعلي إلى الاختصاص وتزايد نفوذها ضمن نقاشاته البراديغمية. وأسفر هذا التوسيع المجالي لحدود الاختصاص عن ثلاث نظريات قيادية امتلكت خصائص البراديغم: النظرية النقدية الدولية، وبعد الحداثية الدولية، والبنائية الاجتماعية[1].

قطعت هذه النظريات بعد دخولها إلى اختصاص العلاقات الدولية احتكار التفسيرات الواقعية والليبرالية للسياسة الدولية، كما أنهت ما سمّي «النقاش الثاني»، وأعلنت في الوقت نفسه بدء «النقاش الكبير الثالث» في نظرية العلاقات الدولية، وهو النقاش الذي يقوم بتصنيف النظريات الواقعية والليبرالية ضمن خانة واحدة تحت مسمّى المقاربة الوضعية أو العقلانية (Rationalism) (تطرّقنا إليها في الفصل الأول)، فيما يصنف نظريات النقاش الثالث تحت المسمّى البديل: بعد الوضعية. سنتطرّق في هذا الفصل إلى المقاربات النقدية وبعد الحداثية، ونؤجل البنائية إلى الفصل المقبل[2].

أولًا: النظرية الدولية النقدية

ظهرت المقاربة الدولية النقدية في اختصاص العلاقات الدولية في بداية ثمانينيات القرن العشرين، وتأثر علماؤها الشبان والشابات بأفكار **النظرية الاجتماعية النقدية** (أو ما يُعرف بمدرسة فرانكفورت) ومنهج التفكير النقدي الذي طبع كتاباتها. كانت مدرسة فرانكفورت تصوّر نفسها مشروعَ فلسفة اجتماعية نقدية، لا تنتمي إلى المجتمع ولا تسلّم بتنظيمه قبليًا، وإنما تحاول البقاء خارجه لنقده وإعادة تشكيله من موقع محايد. وكانت هذه المدرسة تُعرف بسعيها

(1) لا تقتصر النظريات النقدية لـ «النقاش الثالث» على النظرية النقدية وبعد الحداثية والبنائية، وإنما تشمل أيضًا النظرية النسوية والنظرية المعيارية والنظرية مابعد الكولونيالية والنظرية الخضراء. لإلقاء نظرة على الأفكار الأساسية لكل مدرسة، ينظر: Steven C. Roach (ed.), *Critical Theory and International Relations: A Reader* (New York: Routledge, 2008), and Scott Burchill [et al.] (eds.), *Theories of International Relations*, 3rd ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2005).

(2) سنعتمد في هذا الفصل على دراستنا السابقة للمقاربة النقدية وبعد الحداثية الموجودة في: سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، دراسات نظرية في الصراع وفض النزاعات (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص 19-31، 43-53.

الحثيث لتجاوز الرؤية الأسطورية والمطلقية للواقع الاجتماعي، أو المنطلقات القطعية والدوغمائية للفكر القائم، نحو فكر انعتاقي يولي المعرفة المرتبطة بتحرير الناس من البنى القسرية دورًا كبيرًا[3]. ويبني علماء النظرية الدولية النقدية أفكارهم على التمييز الكلاسيكي الذي وضعه ماكس هوركهايمر بين **النظرية التقليدية** التي تنطلق من مسلّمات وضعية ومحافظة وتكرس النظام القائم وتقاوم التغيير، و**النظرية النقدية** التي تتوجه إلى الإنسان بوصفه منتجًا لأشكاله المعيشية التي تتمظهر وعيًا تاريخيًا وتسعى بوساطة هذا الوعي إلى تحرير الإنسان من الاستعباد[4].

يدين النقديون النزعة العلموية التي تختزل الوجود الإنساني في جملة من الاختبارات الإمبيريقية، وتختزل المجتمع في معادلات رياضية وإحصائية مبسطة. ويتشددون في انتقاد المقولات الوضعية بشأن الحياد والموضوعية العلمية التي يرونها مجرد وسيلة مبتكرة لمراقبة سلوك الإنسان والسيطرة عليه. ويؤكد النقديون أن المعرفة ليست محايدة كما يدّعي الوضعيون، لأن كل معرفة، كما يؤكد يورغن هابرماس، هي تعبير عن مصلحة كامنة وراء إنتاجها، وللوقوف، بالتالي، على حقيقة معرفة معيّنة وكيفية تكوّنها، لا بد من البحث عن المصلحة التي قادت إلى تكوّنها في المقام الأول[5]. هذا، ومارست أفكار مدرسة فرانكفورت في ثمانينيات القرن العشرين تأثيرًا كبيرًا في الباحثين في العلاقات الدولية، وتوجت حضورها أخيرًا في الاختصاص في **المقاربة الدولية النقدية**.

(3) المرجع نفسه، ص 19.

(4) Max Horkheimer, «Traditional and Critical Theory,» in: *Critical Theory: Selected Essays*, Trans. by Matthew J. O'Connell [et al.] (New York: Continuum, 1972), pp. 188-243.

(5) يميز هابرماس بين ثلاثة أنواع مختلفة من المعرفة، تجسد ثلاثة أشكال متنوعة من المصالح المشكّلة لها: **أولًا**، مصلحة تقنية، وتشير إلى استخدام العلم الإمبيريقي لتحقيق المتطلبات المادية. **ثانيًا**، مصلحة عملية، تتمحور حول التفاهم المبني بين الأفراد والجماعات عبر التواصل القائم ضمن حدود الاستعمال التداولي للغة. **ثالثًا**، مصلحة انعتاقية، تقوم على الأفعال والأقوال المشوهة الناجمة عن ممارسة القوة، والتي تشكّل الحقل الذي يمارس فيه الانعتاق عبر عملية التأمل الذاتي. ينظر: يورغن هابرماس، **المعرفة والمصلحة**، ترجمة حسن صقر (كولونيا، ألمانيا: دار الجمل للنشر والتوزيع والإعلان، 2001)، ص 7؛ وينظر أيضًا: قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 20-21.

ظهرت المقاربة الدولية النقدية (أو نظرية العلاقات الدولية النقدية) في سياق النقاش الثالث في العلاقات الدولية، الذي جمع بين المقاربة الوضعية وبعد الوضعية[6]. وأشار ستيفن راوتش إلى طريقتين دخلت من خلالهما المقاربة النقدية إلى اختصاص العلاقات الدولية: **أولًا**، بوصفها مقاربة تعمل داخل النظرية الواقعية أو مقاربات العلاقات الدولية التقليدية من أجل صوغ نظرية واقعية نقدية؛ **ثانيًا**، بوصفها مقاربة تعمل داخل النظرية النقدية من أجل صوغ مقاربة نظرية ذاتية مجهزة بأدوات منهجية ومسلّمات تتنافس مع المقاربات أو البرامج البحثية الأخرى في الاختصاص[7]. كانت المقاربة في هذه الفترة تحظى بعدد قليل نسبيًا من الأتباع الذين كان تأثيرهم محدودًا في معظم الأحوال. ولعل السبب في ذلك يعود إلى التوتر الذي كان موجودًا يومذاك بين تيارات نقدية عدة داخل المقاربة الدولية النقدية، إذ كانت هناك مواجهة عقيمة بين أولئك الذين استندوا إلى تراث كارل ماركس ومدرسة فرانكفورت، وأولئك الذي استندوا إلى النظرية بعد البنيوية[8]. وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك محاولات جادة للتوفيق بين المنظورات النقدية المختلفة، كتلك التي قام بها أندرو لينكلايتر، الممثل الأبرز لنظرية العلاقات الدولية النقدية، عندما ربط مقاربته بما بعد الماركسية[9]، إضافة إلى أعمال ريتشارد وين جونز وهايوارد آلكر حول مفهوم **الانعتاق** (Emancipation) التي لفتت إلى نوع منتج من النقاشات الممكنة[10]. لم يكن هذا التنوع في طرائق استخدام تراث النظرية النقدية شيئًا إيجابيًا في مجمله للمنظّرين الدوليين، لأنه كان يجازف بإحالة مفهوم غير دقيق لنظرية العلاقات الدولية النقدية - بمعنى آخر، كان هذا التنوع يجازف بتحويل المشروع كله إلى الحد الأدنى من أوجه التشابه،

(6) Steven C. Roach, «Introduction: From Critical Theory to Critical IR Theory,» in: Roach (ed.), p. xviii, and Richard Devetak, «Critical Theory,» in: Burchill [et al.] (eds.), p. 140.

(7) Roach, p. xviii.

(8) Ken Booth, *Theory of World Security*, Cambridge Studies in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 54.

(9) Andrew Linklater, «The Changing Contours of Critical International Relations Theory,» in: Richard Wyn Jones, *Critical Theory and World Politics* (Boulder, Co: Lynne Rienner, 2001), p. 23.

(10) Richard Wyn Jones, «On Emancipation: Necessity, Capacity, and Concrete Utopias,» pp.215-235, and Hayward Alker, «Emancipation in the Critical Security Studies Project,» pp. 189-213, in: Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics* (London: Lynne Rienner Publishers, 2005).

حيث تصبح النظرية الدولية النقدية، كما أشار كين بوث، ما ليس أكثر من من دون نظرية ذات التزام أو توجه سياسي متماسك[11].

بدأت المقاربة النقدية مع اقتراب نهاية الثمانينيات في الابتعاد عن الأفكار والمفاهيم الجاهزة في النظرية الاجتماعية النقدية، وشرع علماؤها في تقديم المنظور النقدي والمشروع الانعتاقي في أجندة النظرية الدولية. وكانت البداية في هذه المرحلة مع روبرت كوكس الذي افتتحت كتاباته المقاربة النقدية في النظرية الدولية، وكان ذلك من خلال اقتباسه التمييز الذي صاغه هوركهايمر بين النظرية التقليدية والنقدية لصوغ تمييزه الخاص بين «نظرية حل المشكلة» و«النظرية النقدية»، ناهيك بتقديمه أفكار أنطونيو غرامشي بشأن الهيمنة[12]. واستمرت الأدبيات النقدية في التدفق طوال الثمانينيات، ولا سيما مع تقديم ريتشارد آشلي عمل هابرماس في العلاقات الدولية الأكاديمية[13]. وبلغت ذروتها مع مطلع التسعينيات في مجموعة من الأعمال قدّمها لينكلايتر وآخرون، استندت إلى تطوير موضوعات مدرسة فرانكفورت المتعلقة بأخلاق الخطاب والجماعة، إضافة إلى كتابات ديفيد هيلد وزملائه الذين استكشفوا نتائج الفهم المتطور للعولمة وفكرة الديمقراطية العالمية[14].

إن الجهد الذي بذله كوكس لتطوير نظرية نقدية للاقتصاد السياسي الدولي ألهم لينكلايتر لصوغ نظرية نقدية للعلاقات الدولية تضع المشروع الانعتاقي في قلب النظرية الدولية. كان هدف لينكلايتر الرئيس هو وضع نظرية دولية نقدية

(11) Booth, *Theory of World Security*, p. 54.

(12) Robert W. Cox: «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 10, no. 2 (1981), pp. 126-155, and «Gramsci, Hegemony and International Relations: An Essay in Method,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 12, no. 2 (June 1983), pp. 162-175.

(13) Richard Ashley, «Political Realism and Human Interests,» *International Studies Quarterly*, vol. 25, no. 2 (June 1981), pp. 204-236.

(14) ينظر: David Held, *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance* (Cambridge: Polity Press, 1995), and David Held, Daniele Archibugi and Martin Kohler (eds.), *Re-imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy* (Cambridge: Polity Press, 1998), وينظر: قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 23-22.

بناء على ادعاء مارك هوفمان القائل إن النظرية النقدية ظهرت خارج النقاشات البراديغمية بوصفها مشروعًا جديدًا في نظرية العلاقات الدولية. وهذا عنى في ذلك الوقت أن تطور النظرية النقدية في أواخر الثمانينيات إلى نظرية للعلاقات الدولية كان خطوة مهمة للانتقال من النقاش بين البراديغمات إلى النقاش الثالث في نظرية العلاقات الدولية[15]. وساهمت سلسلة من الحوادث التحويلية في تسهيل هذا الانتقال، كتفكك الاتحاد السوفياتي والتقدم السريع في التقنية المعلوماتية والتأثير الذي مارسه هذا التقدم في تآكّل السيادة. بيد أن التحول الأكثر أهمية الذي تمخض عن هذه الحوادث، تمثّل في إعادة بعث الاهتمام بقضايا الأخلاق والمبادئ الإنسانية، كما أنه ساهم في طرح مسائل معيارية وإمبيريقية كثيرة بخصوص النسق العالمي المتغير[16].

1 - نقد الواقعية والمقاربة العقلانية

انطلقت المقاربة النقدية الدولية في بناء مشروعها النقدي من مساءلة **المعرفة** المرتبطة (والمبررة) بالنظام السائد، والناتجة من علاقات الهيمنة المشرعنة بهذا النظام. وهذا كان يعني، في سياق النظرية الدولية السائدة، مساءلة المقاربة الوضعية - العقلانية بشكل عام، والواقعية الأرثوذكسية بشكل خاص[17]. وجادل أنصار المقاربة النقدية في أن الواقعية ليست واقعية كما تدّعي، لأنها اختُزلت في وصف كيفية إنجاز الشؤون العالمية وتفسير هذه الكيفية، علمًا بأن حتى هذا الوصف، مهما بلغت دقته، يُعَدّ ناقصًا في معظم الأحوال، لأن مرحلة هيمنة الواقعية تزامنت مع حقبة الحرب الباردة عندما كانت أفكارها متوافقة مع المصالح الغربية (ولا سيما الولايات المتحدة). لهذا، جادل بعض النقديين بأن قدرة الواقعية على وصف جزء من الواقع الدولي بدقة متناهية يعود أساسًا إلى كونها ساعدت في بناء بعض معالم هذا الواقع[18].

(15) Mark Hoffman, «Critical Theory and the Inter-Paradigm Debate,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 16, no. 2 (June 1987), pp. 231-249, and Roach, «Introduction,» p. xix.

(16) قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 25.

(17) Alker, p. 190.

(18) Ken Booth, «Critical Explorations,» in: Booth (ed.), p. 5.

ندد علماء المقاربة النقدية بالميول الشائعة لدى الباحثين في الاختصاص إلى الانجذاب غير الواعي إلى المراكز النظرية القوية والرائجة - على غرار الواقعية التي أصبحت تحظى بسمعة أيقونية. وكما أشار بوث بتبصر، فكثيرًا ما كانت عبارة «الواقعية» في حقل الفلسفة منذ كانط بمنزلة الرؤية التي تقوم بفحص الأجسام بشكل مستقل عن تصوراتنا. وعندما ابتكر علماء سياسة القوة اسم «الواقعية» في النصف الثاني من القرن العشرين، هيأوا بذلك المناخ لإطباق سيطرتهم المعرفية على ما سيكون مصدر المعرفة الشرعية والحقيقية الوحيدة بشأن العلاقات الدولية[19]. وكانت هذه السيطرة جلية وشبه مطلقة في بعض الحقول، خصوصًا الدراسات الأمنية والاستراتيجية - التي رسمت فيها الواقعية معالم الحقل الرئيسة، وهيمنت على تعريف محددات الظاهرة الأمنية **ومن يملك الحق في إنتاج المعرفة بشأنها**.

تدل عبارة «من يملك الحق» على وجود نوع من **السلطة** يقوم بموجبها المنظّر الواقعي بتعريف ما يمثّل المعرفة الأمنية وشرعنته، وفي الوقت نفسه، تخوله هذه المعرفة بدورها شرعية إنتاجها وممارستها. هكذا، يمكن القول، في ما يتعلق بالنظرية الواقعية، إن المعارف والنظريات المبتكرة من منظور سياسة القوة تكرس شرعية الأقوياء وتخدم مصالحهم، أو إنها، في الأقل، تعكس الغرض الذي وُجِدت من أجله، وهذا ما جعل بوث يدّعي، في معرض اقتباسه عبارة كوكس الكلاسيكية، «أن الواقعية السياسية تعود إلى شخص ما وتؤدي غرضًا معينًا»[20]. وتواصل الدراسات الاستراتيجية المبنية على الخلفية الواقعية البقاء والازدهار، لأن هذه المقاربة تلائم أغراض أولئك الذين ينجحون في الهيمنة الفكرية التي تتدفق من الأعلى نحو الأسفل، والذين يكرسون السكونية، وتمركزية القوة، والتمركزية الإثنية، والتذكير (الجندر)، والمنظور العسكري للعالم. ويستنتج بوث، ما يلي: «إن الواقعية السياسية عبارة عن أيديولوجيا، والأيديولوجيات اختراعات إنسانية لا قدر ثيولوجيّ أو قانون الطبيعة أو إرادة الله أو حقيقة عليا. ومثل الاختراعات الإنسانية كلها، شكلت الواقعية السياسية مجموعة المواقف

(19) Ibid., p. 6.

(20) Ibid., p. 9.

والسلوك التي يمكن نسيانها، على الرغم من أن قلب النظريات التي تخدم مصالح الأقوياء ليس بالأمر الهين على الإطلاق»[21].

تدين المقاربةُ النقدية الانتقائيةَ الفكرية الطاغية على نصوص الواقعية، التي جعلتها تتجاهل طرائق التفكير الأخرى البديلة بشأن العلاقات الدولية وتطردها وتدعو إلى استسلامها. «التعددية»، كما يقول بوث، «لم تكن إحدى سمات الواقعية»[22]؛ إذ كان تشديد الواقعية على ضرورة التمييز بين معرفة الداخلي (العضو) والخارجي (الغريب) خطوة أساسية في امتلاكها الحق في تحديد هوية أولئك الذين يملكون الشرعية في إنشاء المعرفة، والذين لا يملكونها. لكن ادعاء هذا الحق من الواقعيين، بكل الشوائب التي تعتريه، كان تعسفيًا في مجمله، لأنه أمدهم بالمسوغ المؤسساتي لإقصاء الرؤى البديلة أو المناقضة. لهذا السبب، يرى النقديون أن نقد السلطة الاختصاصية على ما يمثّل الحق الشرعي في إنتاج المعرفة يُعتبر خطوة ضرورية لتفكيك الرابطة الموثوقة بين **شرعية** المعرفة ومصلحة **المشرِعن**، وطريقة لتجاوز التمركزية الاختصاصية نحو فضاء معرفي أكثر تعددية وشمولية.

يدين النقديون أيضًا المنهجية الواقعية المحافظة القائمة على الفلسفة الوضعية والتجريبية المحض، التي تنعكس في رؤيتها البدهية للعالم، المنطلقة من افتراض وجود علاقة غير إشكالية بين الحقيقة والقيمة، والملاحِظ والملاحَظ، والنظرية والممارسة. ويشير النقديون إلى أن جزءًا كبيرًا من سطوة الواقعية في اختصاص العلاقات الدولية كان مستندًا إلى كتابة غير واعية التاريخ من الناحية المنهجية، إضافة إلى التحليل غير النقدي للشؤون الدولية المعاصرة. أمّا التحدي الأهم الذي وجّهته المقاربة النقدية إلى الواقعية، فكان يتعلق بنزعتها العلموية المفرطة وادعائها المعرفة الموضوعية والخالية من المحتوى القيمي. وصرح بوث، في مجادلة انفعالية، في أن «إحدى المآسي في تاريخ دراسة العلاقات الدولية تمثّلت في طريقة اكتساء الأيديولوجيا (نظرية الأقوياء بالأقوياء وللأقوياء) عباءة الموضوعية والعلموية»[23].

(21) Ibid., p. 9.

(22) Ibid., p. 8.

(23) Ibid., p. 6, and Keith Krause and Michael C. Williams (eds.), *Critical Security Studies: Concepts and Cases* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1997), p. 243.

هناك نقديون يعتقدون أن أبعاد التحدي الذي شكلته المقاربة النقدية تتجاوز الواقعية السياسية كفلسفة تصور العالم كما هو (أي كحادث أنطولوجي) إلى الوضعية - التجريبية كفلسفة تتصور العالم كما يجب أن يكون في البناء المعرفي للذات (أي كحادث إيبستمولوجي). وتكمن المشكلة في الفلسفة الوضعية - التجريبية، كما يشير مارك هوفمان، في أنها «تملك القدرة على الوصف ولكنها لا تملك القدرة على الفهم أو التفسير»[24]. كما أن المشكلة في العلوم الاجتماعية التفسيرية تكمن في أنها تستطيع تحصيل الفهم، لكنها لا تناقش حدوده. ويعتقد هوفمان أن هذه الحركة الجدالية تولد الحاجة إلى النظرية النقدية من أجل تحريك قواعد المعرفة الإمبيريقية والتفسيرية. يقول هوفمان: «تستطيع النظرية النقدية، من خلال عملية الفهم والتأمل الذاتي، أن تنتقد النظام الاجتماعي القائم، وأن تشير إلى قدرته التكوينية لإدراك القدرة الإنسانية وتغييرها»[25]. باختصار، إن جوهر التمييز بين النظرية التقليدية والنقدية، أو نظرية حل المشكلة والنظرية النقدية، أو النظرية التفسيرية والتكوينية، أو بصورة أعم، النظرية الوضعية وبعد الوضعية، هو دائمًا نفسه: المعرفة التي تبرر النظام القائم وتدافع عنه في مقابل المعرفة التي تدعو إلى نظام بديل وتروّج له.

من بين الأشياء المهمة التي يدينها أنصار المقاربة النقدية في الواقعية تلك المتعلقة بفرضياتها الخفية وأجندتها النظرية غير المعلنة. وكثيرًا ما حاول النقديون لفت الانتباه إلى أن التصورات الأساسية للواقعية بشأن الكيفية التي يعمل بها العالم كانت دائمًا مخفية. وتتضمن هذه التصورات غير المعلنة ميل الواقعيين إلى تفضيل ضحايا السياسة على ضحايا الاقتصاد، وإهمال حقوق الإنسان ما عدا في حدود اعتبارها آلة للسياسة الخارجية (الدعاية)، وإهمال الجندر والطبقة، ورفض قبول إمكان التغيير أو التعلم في المجتمع الإنساني (ما عدا في العالم التقني)[26]. وأسفر هذا التفضيل عن نتائج مخيبة، لعل أهمها تضييق مجال الأجندة البحثية الواقعية المستندة أساسًا إلى المصالح القومية للدول المهتمة بتحقيق الحد

(24) Hoffman, «Critical Theory,» p. 232.

(25) Ibid., p. 232.

(26) Booth, «Critical Explorations,» p. 7.

الأقصى من الأمن (القومي) وزيادة الفاعلية الاقتصادية وحماية طريقة حياة الدولة[27]. وهذا يعني، بأسلوب أكثر بساطة، أن الواقعية لا تستطيع فهم أو تفسير الشؤون الدولية المعاصرة من دون تحصيل مفاهيم السلطة والنظام والسيادة، ومن دون التصور القبلي لوجود الدولة.

2 - المعرفة بوصفها انعكاسًا للمصلحة

يجادل دُعاة الدراسات النقدية في أن مقارباتهم ليست محايدة أو موضوعية، بل هي مشحونة سياسيًا وأخلاقيًا بسبب اهتمامها بالتحول الاجتماعي والسياسي. وتهدف هذه المقاربات، كما يقول ريتشارد ديفِتاك، إلى «نقد النظريات التي تشرع النظام السائد، وفضحها، وتؤكد البدائل التقدمية التي تشجع الانعتاق»[28]. ويشدد النقديون على أن المعرفة تعكس دومًا مصلحة أولئك الذين يستفيدون من بقاء الوضع القائم وتبرر هذه المصلحة، أو كما لخّصها آشلي: «المعرفة تتشكل دائمًا انعكاسًا للمصالح»[29]. لهذا، فإنهم يؤكدون أن المقاربة النقدية يجب أن تحمل إلى إدراكنا المصالح والالتزامات المخفية، أو القيم التي تكمن وراء النظرية أو توجهها[30]. وهذا من شأنه أن يكون سبيلًا للاعتراف، كما فعل مارك نيوفلد (M. Neufeld)، بأن دراسة العلاقات الدولية «كانت دائمًا معيارية بصورة لا يمكن تجنبها»[31]، على الرغم من الادعاءات التي تقول عكس ذلك[32].

في المقابل، تحتوي المقاربة النقدية على مقاربة تفسيرية (عكس الفلسفة

(27) Ibid., pp. 7-8; Keith Krause and Michael C. Williams: «From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies,» in: Krause and Williams (eds.), pp. 42-43, and «Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods,» *Mershon International Studies Review*, vol. 40, no. 2 (October 1996), p. 232.

(28) Devetak, «Critical Theory,» p. 141.

(29) Ashley, «Political Realism,» p. 207.

(30) Devetak, «Critical Theory,» p. 142.

(31) Mark A. Neufeld, *The Restructuring of International Relations Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), p. 108.

(32) قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 26.

الوضعية والتجريبية)، حيث تتصور البنى الاجتماعية بوصفها تملك وجودًا **تذاتيًا**: «البنى»، كما يقول كوكس، «تُبنى اجتماعيًا»[33]، لأنها تصبح جزءًا من العالم الموضوعي استنادًا إلى وجودها في تذاتية المجموعات. وهذا يعني أن السماح للعقول الإنسانية بتكوين العالم الاجتماعي لا يؤدي إلى تجاهل الحقائق المادية، وإنما يعطيها ببساطة منزلة أنطولوجية مختلفة. وكما قال كوكس: «على الرغم من أن البنى، كمنتوجات تذاتية، ليس لها وجود طبيعي مثل الطاولات أو الكراسي، فإنها تملك تأثيرات ملموسة وحقيقية»[34].

تطورت المقاربة الدولية النقدية خلال العقود القليلة الماضية على طول محاور تحليلية عدة، وكانت قضية **الجماعة** و**الأخلاق** من بين أهمها. وسعى دعاة المقاربة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي لبناء فهم متطور للجماعة وسيلةً لتحديد القيود العالمية القائمة على السعي الإنساني للحرية والمساواة وتقرير المصير وإزالتها[35]. وآمن النقديون بأن هذه المهمة تبدأ بتحليل الطرائق التي تجعل الهيمنة وعدم المساواة يتدفقان من أنماط الجماعة السياسية المرتبطة بالدولة ذات السيادة، والنظر في الأشكال البديلة للجماعة السياسية التي تشجع الانعتاق الإنساني. وكان هدف النقديين، كما عبّر عنه لينكلايتر، هو نقد الأساس الفلسفي للانقسام المصطنع الذي يضع الفرد كإنسان في مقابل الفرد كمواطن، وهو الانقسام الذي يتم حله دائمًا لمصلحة المواطن، أو بشكل أكثر تحديدًا، العضو المجنس في دولة ذات سيادة[36].

(33) Robert W. Cox, «Towards a Post-Hegemonic Conceptualization of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldun,» in: James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds.), *Governance Without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), p. 132.

(34) Robert W. Cox, «Multilateralism and World Order,» *Review of International Studies*, vol. 18, no. 2 (April 1992), p. 133.

(35) Andrew Linklater, *Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations* (London: Macmillan, 1990), p. 7.

(36) لمزيد بشأن هذه الانتقادات، ينظر: Andrew Linklater: *Men and Citizens in the Theory of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan, 1990), chap. 1, 2, 4; *Beyond Realism and Marxism*, and *The Transformation of Political Community: Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era* (Cambridge: Polity, 1998).

قادت هذه الحجج في العقود الأخيرة أنصار المقاربة النقدية إلى «مساءلة الدولة القومية بوصفها شكلًا مرغوبًا فيه بوصفه معيارًا للتنظيم السياسي»[37]، وإثارة الانتباه إلى النقائص الأخلاقية المرتبطة بوجودها، لا بوصفها كيانًا تنظيميًا منفصلًا، وإنما عبر تفاعلها مع الاقتصاد العالمي الرأسمالي[38]. ويجادل كوكس في أن الدولة تؤدي دورًا متوسطًا (مع أنه مستقل) بين القوى الاجتماعية المشكّلة بالإنتاج، من جهة، والنظام العالمي الذي يجسد ترتيبًا معيّنًا من القوة محددًا بالنسق الدولي والاقتصاد العالمي، من جهة أخرى[39].

إضافة إلى الجماعة السياسية، ركزت المقاربة الدولية النقدية على الأخلاق «العالمية» باعتبارها مشروعًا تحويليًا يهدف إلى تغيير الخطابات الدولتية السائدة والمصلحية التبريرية، التي غالبًا ما توصف بأنها لا تحمل محتوى أخلاقيًا، وتجاوزها. وفي هذا السياق، يرى النقديون الدوليون أن **أخلاق الانعتاق** هي الركيزة الأساسية التي يجب أن تُبنى عليها معارفنا النظرية وممارساتنا السياسية. وكما يقول ديفاك: «إذا كان هناك أي شيء يوحد المجموعة المتباينة للعلماء الذين يشتركون في النظرية النقدية، فهو فكرة أن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تكون موجهة بسياسة انعتاقية»[40]. ويهتم المشروع الانعتاقي المقاربة النقدية «بضمان التحرر من القيود غير المرئية وعلاقات الهيمنة وطرائق الاتصال والفهم المشوه التي تقيّد قدرة البشر على صوغ مستقبلهم»[41]. وفي هذا الصدد، تصطف مجموعة

(37) ينظر: Kimberly Hutchings: *International Political Theory: Rethinking Ethics in a Global Era* (London: Sage, 1999), p. 125, and *Kant: Critique and Politics* (London: Routledge, 1995), pp. 11-57, 186-191, and Kimberly Hutchings and Roland Dannreuther (eds.), *Cosmopolitan Citizenship* (London: Macmillan, 1999).

(38) لإلقاء نظرة على عينة من هذه الأعمال، ينظر: Cox, «Social Forces,» p. 137; Linklater, *Men and Citizens*, p. 28; Richard Shapcott: *Justice, Community and Dialogue in International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), chap. 1, and «Beyond the Cosmopolitan/Communitarian Divide: Justice, Difference and Community in International Relations,» in: Maria Lensu and Jan-Stefan Fritz (eds.), *Value Pluralism, Normative Theory and International Relations* (London: Macmillan, 2000), pp. 110-131.

(39) Cox, «Social Forces,» pp. 137-138, 141.

(40) Devetak, «Critical Theory,» p. 137.

(41) Ashley, «Political Realism,» p. 227.

لامتناهية من الموضوعات التي تعرض نفسها موضوعًا للممارسة الانعتاقية، كضرورة التركيز على الجانب المظلم للعقل والآثار الشاملة للظلم واللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية والنظام الأبوي والسلطة الذكورية والتهميش والتمييز العنصري والعنف غير المنظور ...إلخ[42].

ثانيًا: المقاربة بعد الحداثية الدولية

تعود المقاربة بعد الحداثية الدولية (International Postmodernism) إلى تيار مابعد الحداثة في الفلسفة، وهو التيار الذي تمثّله الأعمال الفكرية لمجموعة من الفلاسفة، مثل ميشيل فوكو وجاك دريدا وفرنسوا ليوتار الذين اهتموا باستقصاء الخطابات التكوينية التي ميّزت العصر الحديث وفحص نتائجها على تقدّم المعرفة. ويمكن اعتبار مابعد الحداثة في أشمل معانيها فلسفة اجتماعية وسياسية وأدبية وجمالية، شكلت قاعدة لمحاولة نقد المجتمع والأشكال العقلانية للثقافة الغربية. ويشير المصطلح «مابعد الحداثة» إلى حقبة العصر بعد الحديث، أو الحركات الصاعدة ردةَ فعل على الحداثة، وهي تعبّر عن إعادة نظر جذرية في الفرضيات الحديثة بشأن الثقافة أو الهوية أو التاريخ أو اللغة[43]. واعتمدت مابعد الحداثة موقفًا معارضًا للمشروع التنويري المبني على رغبة التبسيط والعلمنة وإخضاع القوى الطبيعية للسيطرة والتفسير العقلاني، وتوقع أن يكون من شأن تحقيق ذلك أن يروج للرفاهية الاجتماعية والتقدم الأخلاقي والسعادة الإنسانية[44].

وصل تيار مابعد الحداثة إلى اختصاص العلاقات الدولية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، واستُقبل يومذاك بوصفه من المقاربات بعد الوضعية،

(42) Roach, «Introduction,» pp. xx; xx-xv.

(43) ينظر التعريف في: http://www.merriam-webster.com/dictionary/postmodernism.

ويعرّف فرنسوا ليوتار ما بعد الحداثة بأنها «جحود لما بعد السرديات». وببساطة، يعني الجحود الشك، وتعني مابعد السرديات (metanarrative) تأكيد أن النظرية تملك أسسًا واضحة لصوغ ادعاءات المعرفة التي تنطوي على إبيستمولوجيا تأسيسية، ينظر: Jean-François Lyotard, *La Condition postmoderne: Rapport sur le savoir*, Collection Critique; 128 (Paris: Les Éditions Minuit, 1979).

(44) للمزيد، ينظر: قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 43-44.

أو من «العلاقات الدولية المعارضة» التي تُدين الأبراج العاجية السائدة في نظرية العلاقات الدولية وتنتقدها(45). واقترنت المقاربة بعد الحداثية في العلاقات الدولية بأعمال جيل جديد من المنظّرين، مثل آشلي وجيمس دير ديريان وواكر وديفيد كامبل وسايمون دالبي ومايكل شابيرو. وهؤلاء بنوا طروحاتهم على التزام أخلاقي يعتقدون أنه كان مفقودًا في نظرية العلاقات الدولية التقليدية، نتيجة الانتقائية في اقتباساتها من النظرية السياسية. لهذا، لا تشير بعد الحداثية إلى نفسها بوصفها مدرسة جديدة في العلاقات الدولية، لأنها **ترفض فكرة وجود نظرية علمية** تدّعي أو تحتكر حق إنتاج المعرفة الدولية وشرعيته أو تحتكر هذا الحق(46). وتجدر الإشارة إلى وجود كثير من أتباع المقاربة الذين لا يستعملون مصطلح بعد الحداثة، ويفضلون في مكانه مصطلح بعد البنيوية، أو النقدية، أحيانًا، أو يرفضون عمومًا أي محاولة لتحديد انتمائهم. وفي أي حال، يميل أنصار المقاربة بشكل عام إلى تصنيف البنيويين والتفكيكيين على حد سواء في خانة بعد الحداثيين(47).

- القوة - المعرفة وما وراء السرديات والعلاقات التناصية

ألقت بعد الحداثية الدولية ظلالًا من الشك على الفرضية الوضعية القائلة إن من الممكن أن تكون هناك معرفة موضوعية للظواهر الاجتماعية. ومثل النقديين الدوليين، رفض أتباع المقاربة بعد الحداثية فكرة وجود حقيقة موضوعية، إيمانًا منهم بأن هذه المعرفة (إن وجِدت) هي مجرد معتقدات ذاتية قائمة على أوهام فكرية، شأنها في ذلك شأن الإيمان الميتافيزيقي(48). وتركز نقد المقاربة بعد

(45) Lily Ling, «(Neo)Realism as Fantasy-Game,» in: *Postcolonial International Relations: Conquest and Desire Between Asia and the West* (London: Palgrave, 2002), p. 48, and Jenny Edkins, «Poststructuralism,» in: Martin Griffiths (ed.), *International Relations Theory for the Twenty-First Century* (New York: Routledge, 2007), p. 88.

(46) Steve Smith and Patricia Owens, «Alternative Approaches to International Theory,» in: John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics*, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2005), p. 285.

(التشديد مضاف)

(47) Richard Devetak, «Postmodernism,» in: Burchill [et al.] (eds.), p. 161.

(48) George SØrensen and Robert Jakson, «Methodological Debates: Post Positivist Approach,» =

الحداثية للفلسفة الوضعية على إعادة قراءة تفكيكية للمقاربة العقلانية في نظرية العلاقات الدولية، التي مثّلتها النظرية الواقعية والمؤسساتية النيوليبرالية(49). أمّا آشلي وواكر، فانتقدا ميل هاتين النظريتين إلى تناول ما تعتبرانه قضايا كبرى أو موضوعات حاسمة، كالنزاع والتعاون الدوليين، في حين تتجاهل كليًا قضايا ومشكلات أخرى (تعتبرها هامشية)، كالفقر وانتهاك البيئة وعولمة الإنتاج(50). وانتقد بعد الحداثيين أيضًا الشرعية التي تستمدها هاتان النظريتان من الخطاب العلمي الوضعي الذي تدّعيه(51).

أولت المقاربة بعد الحداثية اهتمامًا كبيرًا لطبيعة الارتباط القائم بين القوة والمعرفة. والأفكار بشأن هذا الارتباط هنا تأثرت في معظمها بفلسفة فوكو التي تعارض الفكرة السائدة في النظريات الوضعية والقائلة إن المعرفة تظل بعيدة عن أعمال القوة(52)؛ إذ إن فوكو جادل في أن القوة هي التي تنتج المعرفة، لأن كل قوة تتطلب معرفة وكل معرفة تعتمد وتعزز علاقات القوة القائمة. هكذا، لا يوجد شيء اسمه «حقيقة» موجودة خارج القوة - إن الحقيقة ليست شيئًا خارجيًا

= in: Robert Jackson and George SØrensen (eds.), *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 250.

(49) لمزيد من التفصيل بشأن هذه النقطة، ينظر: John Gerard Ruggie, «Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations,» *International Organization*, vol. 47, no. 1 (Winter 1993), pp. 139-174.

(50) Richard K. Ashley and R. B. J. Walker, «Conclusion: Reading Dissidence/Writing the Discipline: Crisis and the Question of Sovereignty in International Studies,» *International Studies Quarterly*, vol. 34, no. 3 (September 1990), p. 370.

(51) لإلقاء نظرة على مزيد من هذه الانتقادات، ينظر: Richard K. Ashley, «The Geopolitics of Geopolitical Space: Toward a Critical Social Theory of International Politics,» *Alternatives: Global, Local, Political*, vol. 12, no. 4 (1987), p. 408; Jim George, «Realist 'Ethics', International Relations, and Post-Modernism: Thinking Beyond the Egoism-Anarchy Thematic,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 24, no. 2 (1995), pp. 195-223; Timothy W. Luke, «Discourses of Disintegration, Texts of Transformation: Re-Reading Realism in the New World Order,» *Alternatives: Global, Local, Political*, vol. 18, no. 2 (April 1993), pp. 229-258, and R. B. J. Walker, «Realism Change and International Political Theory,» *International Studies Quarterly*, vol. 31, no. 1 (March 1987), pp. 65-86.

(52) ينظر، بشكل خاص: Michel Foucault: *L'Archéologie du savoir*, Collection Tel; 354 (Paris: Gallimard, 1969); *Surveiller et punir: Naissance de la prison*, Collection Tel; 225 (Paris: Gallimard, 1975); *Histoire de la sexualité 1: La Volonté de savoir*, Collection Tel; 248 (Paris: Gallimard, 1976), and «Governmentality,» in: Graham Burchell, Colin Gordon and Peter Miller, *The Foucault Effect: Studies in Governmentality* (London: Harvester Wheatsheaf, 1991), pp. 87-104.

عن البناء الاجتماعي، لكنها جزء منه[53]. واستخدم بعد الحداثيين هذه الأفكار لدراسة **حقائق** نظرية العلاقات الدولية ليبيّنوا أن النظريات والأفكار والمفاهيم التي تسيطر على الاختصاص محددة بعلاقات القوة[54].

تقوم المقاربة بعد الحداثية بتشريح رابطة القوة – المعرفة باستخدام استراتيجية البحث الجينيالوجي (علم الأنساب)، وهو أسلوب في التفكير التاريخي الذي يهدف إلى إعادة تمثيلٍ معيّن للماضي، ويبيّن كيفية تكوين علاقات القوة – المعرفة ويكشفها. وبمعنى آخر، هو شكل التاريخ الذي يؤرخ لتلك الأشياء التي يُعتقد أنها كانت ما بعد التاريخ، ومن بينها تلك الأشياء أو الأفكار التي كانت مدفونة أومغطاة أو مقصاة من المنظور السائد في كتابة وصنع التاريخ[55].

تهتم الجينيالوجيا بكتابة التواريخ المضادة التي تفضح عمليات الاستثناء والتغطية من خلال إعادة سرد القصة من البداية. وتقوم الجينيالوجيا على فكرة أن ليس هناك تاريخ واحد كبير، بل هناك تواريخ عدة متشابكة ومتفاوتة في إيقاعها وسرعتها وتأثيرها في تكوين رابطة القوة – المعرفة. وهذا يعني أن موضوع المعرفة مشروط بسياق سياسي وتاريخي، ومقيد بمفاهيم وأنواع معيّنة من المعارف

(53) قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 47.

(54) Smith and Owens, p. 285.

هذا النوع من التحليل في العلاقات الدولية استخدمه كثير من علماء بعد الحداثية، مثل تناول ريتشارد آشلي ما دعاه فوكو «قاعدة اللزوم» بين معرفة الدولة ومعرفة الرجل، وتقصّي دير ديريان حدود القوة والمعرفة في العلاقات الدولية، وعمل مايكل رولف ترويو في ما يتعلق بدور القوة في ما دعاه بـ«إسكات الماضي» في إنتاج المعرفة التاريخية، إضافة إلى عمل سيبا غروفوغوي المتعلق بطقوس القوة الممارسة في إنتاج أخلاقيات الخطاب في العلاقات الدولية. ينظر: James Der Derian: «The Boundaries of Knowledge and Power in International Relations,» pp. 3-10, and, «Spy versus Spy: The Intertextual Power of International Intrigue,» pp. 163-187, in: James Der Derian and Michael J. Shapiro (eds.), *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings on World Politics* (Lexington MA: Lexington, 1989); Richard K. Ashley, «The Eye of Power: The Politics of World Modeling,» *International Organization*, vol. 37, no. 3 (Summer 1983); Michel-Rolph Trouillot, *Silencing the Past: Power and the Production of History* (Boston: Beacon Press, 1995), and Siba N. Grovogui, «Rituals of Power: Theory, Languages, and Vernaculars of International Relations,» *Alternatives: Global, Local, Political*, vol. 23, no. 4 (October 1998), pp. 499-529.

(55) Devetak, «Postmodernism,» p. 163.

الرديفة. بالتالي، نتيجة لعدم تجانس السياقات والمواقع المحتملة، لا يمكن أن يكون هناك منظور واحد يهيمن على جميع المنظورات الأخرى، فلا وجود لشيء اسمه **حقيقة** في ذاتها، بل يوجد منظورات متنافسة فحسب[56].

يشدد بعد الحداثيين على أهمية افتراض أن الحقيقة تكون مدرجة دائمًا في **سياق** معيّن (اجتماعي ولغوي ونفسي ...إلخ)، وأن جوهر الحقيقة يكمن في **القصص** المشكّلة لذلك السياق. وتمثّل القصة، كما يرى ليوتار، طريقة لتشريع المعرفة بوساطة التاريخ[57]. وهذا معناه، بأسلوب آخر، أن كل معرفة حقيقية هي معرفة مبنية على أسانيد تاريخية. وجادل بعد الحداثيين في أن نظرية العلاقات الدولية، والاختصاص بشكل عام، مبنيان على قصص مشابهة؛ إذ اعتمد الواقعيون، مثلًا، على القصص التاريخية لتشريع نظرياتهم وتأمين موقعهم المهيمن في الاختصاص. وتسرد الواقعية قصتها، بأسانيدها التاريخية كلها، بالإحالة إلى نسبها الممتد من ثيوكيديدس إلى مكيافيلّي ثم هوبز وفلاسفة عصر التنوير، حيث تمدها هذه القصة بالصدقية التاريخية لكي تبدو أكثر موثوقية.

يتجلى السياق السردي للحقيقة في النص. وتُعتبر الاستراتيجيات النصية، أو التناص (Intertextuality)، أحد الأساليب التي يعتمدها أتباع المقاربة بعد الحداثية في سرد الوقائع الدولية وتفكيكها وتأويلها. ويعني التناص تولّد نص واحد عن نصوص متعددة، كما يشير إلى تقاطع النصوص وتداخلها ثم الحوار والتفاعل في ما بينها. وتُعتبر أعمال الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا بشأن التناص الأكثر تأثيرًا في اختصاص العلاقات الدولية، ولا سيما اهتماماته بقضايا الإدراج والاستثناء ضمن النصوص وأطروحته عن المركزية الخطابية. ويجادل أنصار المقاربة بعد الحداثية في أن استخدام الواقعيين نصوص ثيوكيديدس ومكيافيلّي من أجل منح نظرياتهم الشرعية التاريخية على حساب المقاربات الأخرى يندرج ضمن ما دعاه دريدا **المركزية الخطابية** (logocentric). وتشير المركزية الخطابية إلى طريقة في التفكير تُعتبر محورية في الفكر المعاصر (خصوصًا

(56) قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 48.

(57) Lyotard, *La Condition postmoderne.*

الفكر الغربي)؛ فهي نمط التفكير الذي يعمل من خلال إنتاج انقسامات تصورية، مثل: الداخل/ الخارج، الرجل/ المرأة، الحضور/ الغياب، الدولة/ المجتمع الواقعية/ المثالية...إلخ. وكل انقسام من هذا النوع ليس مجرد معارضة بين مصطلحين، لأن في كل زوج من هذه المصطلحات المتعارضة، يُعتبر المصطلح الأول من الزوج خيارًا مثاليًا ويفضَّل على المصطلح الثاني. على الرغم من ذلك، لا يستطيع المصطلح المفضَّل العمل من دون ظله، ولن يكون له معنى إلّا في حضور المصطلح الثاني[58]. وهذا يعني ضرورة استثناء المصطلح الثاني لكي يعمل المصطلح الأول ويظهر إلى الوجود؛ فعلى سبيل المثال، لا تملك الذاكرة معنى إلّا في وجود مفهوم النسيان. ومثلها الأناركية والصراع، فهما لن يكون لهما معنى وحضور إلّا باستثناء الهيراركية والتعاون، ومعنى هذا أن مصطلحات الذاكرة والأناركية والصراع مطاردة بالمصطلحات المعارضة: النسيان والهيراركية والتعاون[59].

خاتمة

أدى دخول المقاربات النقدية وبعد الحداثية إلى النقاشات البراديغمية إلى ثلاثة تأثيرات حاسمة في نظرية العلاقات الدولية، **أولها** تحوّل المسلّمات العقلانية (الوضعية) داخل النقاش الثاني (بين التقليدية والسلوكية وكذلك الواقعية والليبرالية)، وهو التحول الذي تركز في شكله العام على القضايا الإبيستمولوجية والمعيارية، في شكل الانتقال من الادعاءات الوضعية بشأن تحري الموضوعية والحياد العلمي، وإمكان بناء معرفة خالية من القيم، نحو تأكيد تعذّر فصل الذات عن الموضوع، وتشريح ارتباط المعرفة بقوة منتجها ومصلحته، وعلاقات الإقصاء والتهميش في المعرفة المشرعة بالنظام القائم. إن الفكرة الأساسية لهذا التحول تكمن في تعذّر بناء نظرية علمية بالمفهوم الوضعي، نظرًا إلى عدم وجود قوانين أو اختبارات علمية، وإنما مجرد المعرفة السياقية والنقدية التي تبقى هدف التحقيق العلمي. **وثاني** التأثيرات تشجيع الخلفية النقدية للمقاربات النقدية وبعد

(58) Edkins, «Poststructuralism,» p. 96.

(59) قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 50-53.

الحداثية الباحثين على تجاوز هيمنة مفاهيم المعرفة السائدة للنظريات العقلانية، ودفعهم نحو كشف (أو فضح) الأهداف المخفية للادعاءات العلمية (والشرعية الزائفة المستمدة منها)، والممارسات المتحيزة وغير البريئة في الانتقاء من النظرية السياسية. **وثالثها** نضج ثمرة التوجهات النقدية إلى إعادة ترسيم حدود الاختصاص وتوسيع النقاشات النظرية من القضايا الأنطولوجية إلى القضايا الإبيستمولوجية والمعيارية.

إن دخول المقاربات النقدية وبعد الحداثية إلى النقاش البراديغمي الثالث لم ينهِ الهيمنة التقليدية للمقاربات المادية والعقلانية فحسب، وإنما مثّل أيضًا ثورة على نظرية العلاقات الدولية التقليدية. ولا تزال معالم هذه الثورة مستمرة، ولا تزال النقاشات بين روادها في مراحل مبكرة، كما أن الحكم عليها بأنها تمثّل الطريقة الشرعية لبناء المعرفة الدولية الموثوقة يبقى محل جدال.

الفصل الثاني عشر

البنائية في العلاقات الدولية
السياسة العالمية بوصفها بناء اجتماعيًا

مقدمة: صعود البنائية

يتفق علماء الاختصاص على أن البنائية مثّلت الإضافة الأكثر نوعية وتأثيرًا في نظرية العلاقات الدولية في العقود الأربعة الأخيرة. ومنذ النمو المثير للواقعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم تشهد أي نظرية أخرى نموًّا وانتشارًا حقليًا كالذي شهدته البنائية منذ ثمانينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أنها تُعتبر مقاربة جديدة، فإنها في الواقع منهجية قديمة تمتد جذورها إلى القرن الثامن عشر، وبالتحديد إلى كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو (G. Vico) الذي تكلم على قدرة الرجال على صناعة تاريخهم ومؤسساتهم (بما فيها الدول) التي يعيشون في كنفها[1]، وذلك قبل قرنين من إعادة نيكولاس أونوف (N. Onuf) وألكسندر وينت إحياءها في العقد الأخير من القرن العشرين[2].

اقتصر النقاش بشأن البنائية في اختصاص العلاقات الدولية على ثلاثة محاور تناولها الباحثون بشكل شبه روتيني تقريبًا، ولا سيما جيل ما بعد الثمانينيات.

---

(1) George SØrensen and Robert Jackson, «Methodological Debates: Post Positivist Approach,» in: Robert Jackson and George SØrensen (eds.), *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (Oxford: Oxford University Press, 2003), pp. 253-254.

(2) ينظر: سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، دراسات نظرية في الصراع وفض النزاعات (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص 68-69.

وكانت هذه المحاور كالآتي: **أولًا**، السياق الذي ولدت فيه المقاربة ونشأت، ويتمثّل عادة في سرد التطور التاريخي في النظرية الاجتماعية؛ **ثانيًا**، موقعها داخل نظرية العلاقات الدولية، أو بشكل أكثر تحديدًا، في النقاش بين البراديغمات؛ **ثالثًا**، وأخيرًا، الخلفية الإبيستمولوجية للمقاربة.

يتفق كثير من المنظّرين في العلاقات الدولية على أن البنائية هي ثمرة تطور المقاربة النقدية من النقاش الثالث في ثمانينيات القرن العشرين[3]. كما أن رواد البنائية يعتبرون أنفسهم منظّرين نقديين، ويُرجعون جذورهم الفكرية إلى النظرية الاجتماعية النقدية، ولا سيما نظريات أنتوني غيدنز وهابرماس وفوكو، والذين سبقوهم، مثل ماركس ونيتشه. وينظر علماء العلاقات الدولية إلى البنائية باعتبارها فردًا من عائلة واسعة من المقاربات الدولية النقدية، تضم النقدية وبعد الحداثية والنسوية وبعد الكولونيالية، وغيرها[4]. هذا التنوع يجعل البنائية أنموذجًا للمقاربة العابرة الاختصاصات[5] (Interdisciplinary). وكما أشار تيد هوف ببراعة، فبما أن البنائية نفسها نتاج علم اللغة البنيوي، والنظرية السياسية بعد الحداثية، والنظرية النقدية، والدراسات الثقافية والإعلامية، والنقد الأدبي، فإن ذلك يجعلها تعرض مقاربة بحثية متغايرة: أي إنها تندمج مع حقول ومجالات متنوعة بسهولة[6]. بيد أن ما يوحّد المقاربات النقدية والمقاربة البنائية بحسب واندت، هو أولًا، الاهتمام بالبناء الاجتماعي للسياسة العالمية[7]، وثانيًا، تشكيل الهوية والمصالح[8].

(3) ينظر، على سبيل المثال: Richard Price and Christian Reus-Smit, «Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivism,» *European Journal of International Relations*, vol. 4, no. 3 (September 1998), p. 283.

(4) Ibid., p. 260, and Alexander Wendt, «Constructing International Politics,» *International Security*, vol. 20, no. 1 (Summer 1995), p. 71.

(5) لمزيد بشأن الطابع بين الاختصاصي للبنائية، ينظر: Friedrich V. Kratochwil, «Constructivism as an Approach to Interdisciplinary Study,» in: Karin M. Fierke and Knud Erik Jørgensen (eds.), *Constructing International Relations: The Next Generation* (Armonk, NY; London: M. E. Sharpe, 2001), pp. 13-35.

(6) Ted Hopf, «The Promise of Constructivism in International Relations Theory,» *International Security*, vol. 23, no. 1 (Summer 1998), p. 196.

(7) Wendt, «Constructing International Politics,» pp. 71-72.

(8) Alexander Wendt, «Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics,» *International Organization*, vol. 46, no. 2 (Spring 1992), p. 393.

في توصيفٍ لطريقة صعود البنائية وسياقها، يشير الباحثون إلى ثلاثة عوامل متعاضدة قادت إلى إعادة توجيه النظرية الدولية النقدية، وإنتاج ما سمّاه ريتشارد برايس وكريس ريوس سميت، اقتباسًا عن جيفري تشيكل (J. Checkel)، **دور البنائية** (Constructivist Turn)[9]. يتمثّل العامل **الأول** في ردود الواقعيين البنيويين والنيوليبراليين على الانتقادات التي وجّهها إليهم المنظّرون النقديون. واعترف روبرت كيوهان في إحدى رسائله بأن هناك ظواهر علاقات دولية كثيرة تتحدى التحليل العقلاني، ووافق على أن الموقف التأملي للمنظّرين النقديين يقدم نظرة عميقة للقواعد التذاتية للعلاقات الدولية، ولا سيما البناء المؤسساتي، وانتهى مستنتجًا أن المنظّرين النقديين «كانوا أكثر براعة في الإشارة إلى ما حُذف في المقاربة العقلانية من خلال وضع نظريات قائمة على محتوى استنتاجي»[10]. ويتمثّل العامل **الثاني** في نهاية الحرب الباردة؛ فعلى الرغم من التقدم النظري الملحوظ الذي أحرزه المنظّرون النقديون في معالجة القضايا الدولية، فإن التغيير على صعيد الممارسة كان حافزًا أكثر فاعلية للتغيير النظري من التفاعل الجدالي بين المنظورات النظرية المتنافسة[11]، خصوصًا إذا أخذنا في الاعتبار السيل العارم من القضايا الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة - مثل حركات تقرير المصير في الجمهوريات السوفياتية، والإبادة الجماعية في أوروبا الشرقية وأفريقيا السوداء، ومشكلات الهجرة غير الشرعية في أوروبا - وهي القضايا التي شكلت تحديًا للنظريات العقلانية وأعادت دور الثقافة والهوية والمعايير والأفكار في عملية تفسيرها هذه الحوادث[12].

(9) Price and Reus-Smit, pp. 265-266.

(10) Robert O. Keohane, *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), p. 174.

(11) Price and Reus-Smit, p. 265.

(12) في ما يتعلق بعودة الثقافة والهوية والمعايير إلى أجندة العلاقات الدولية، ينظر الأعمال الآتية: Yosef Lapid and Friedrich Kratochwil (eds.), *The Return of Culture and Identity in IR Theory* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996); Friedrich V. Kratochwil, *Rules, Norms, and Decisions: On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989); Audie Klotz, «Norms Reconstituting Interests: Global Racial Equality and US Sanctions Against South Africa,» *International Organization*, vol. 49, no. 3 (Summer 1995), and Peter J. Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996).

أمّا العامل **الثالث**، فكان تغير الأجيال؛ فكثيرون من الباحثين الشبان والشابات، الذين تلقوا تحصيلهم النظري حول أفكار النظرية الدولية النقدية، استفادوا من الانفتاح الحديث في اختصاص العلاقات الدولية، متمثلًا في الابتعاد عن هيمنة الوضعية التجريبية، وعودة الاهتمام بمسائل الميتانظرية، وإعادة فحص العلموية والمركزية الإثنية، وإحياء الأسئلة التقليدية لقضايا الأمن والاقتصاد السياسي مثل الاستثنائية الأمنية والعدالة التوزيعية[13]. وقام هذا الجيل الجديد من العلماء بإعادة تجديد الاهتمام بالجانب الأنطولوجي في النظرية الدولية[14]، وفي قيامهم بذلك، كرسوا كثيرًا من الجهد والوقت لدراسة البناء الاجتماعي للسياسة، ما جعل كثيرًا منهم (الذين ربما بدأوا كمنظّرين نقديين) ينتهون كعلماء بنائيين.

اعتمدت البنائية (بوصفها إحدى المقاربات النقدية) خلفية إبيستمولوجية **ضد-وضعية** (Antipositivism)[15]، حيث رفض منظّروها - نسجًا على منوال المنظِّرين النقديين - فكرة وجود إمكان لصوغ تعميمات على شكل قوانين تبرر العلم الوضعي للسياسة الدولية[16]. ويعتقد البنائيون أن من غير الممكن أن يكون هناك معيار مشترك لمراقبة أو اختبار البيانات التي يمكننا اللجوء إليها، للوصول إلى معرفة محايدة وموضوعية للعالم. كما لا يمكن أن تكون هناك في نهاية المطاف معرفة تمثّل الحقيقة في حد ذاتها. ويتقاسم معظم البنائيين نوعًا من التواضع الفكري الذي يميز أعمالهم والنتائج التي يتوصلون إليها؛ فبدلًا من إصدارهم ادعاءات الوصول إلى **حقائق كبرى** بشأن السياسة العالمية (كما يفعل الواقعيون والنيوليبراليون)، يقدم البنائيون ادعاءات إمبيريقية **صغيرة** بصدد

(13) ينظر، على سبيل المثل: Alexander Wendt, «Bridging The theory/Meta-Theory Gap in International Relations,» *Review of International Studies*, vol. 17, no. 4 (October 1991), pp. 389-392.

(14) Ibid., p. 266.

(15) من أجل فكرة مبسطة بشأن الإبيستمولوجيا الوضعية وبعد الوضعية في العلاقات الدولية، ينظر المقالات المحرّرة في كتاب *International Theory* (**النظرية الدولية**)، ويمكن القارئ المستعجل الاطلاع مباشرة على مقالة ستيف سميث في: Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), pp. 11-44.

(16) Cameron G. Thies, «Are Two Theories Better than One? A Constructivist Model of the Neorealist-Neoliberal Debate,» *International Political Science Review*, vol. 25, no. 2 (April 2004), p. 160.

الموضوعات التي يتولون التحقيق فيها. وعلى الرغم من توصلهم المتكرر إلى تفسيرات منطقية ومقْنعة للإجراءات والعمليات والحوادث، فإنهم يعترفون عادة بأن ادعاءاتهم تقدم دائمًا مجرد تفسيرات عرضية وجزئية للعالم المعقد[17].

تضع المقاربة البنائية نظرية الواقعية البنيوية والنظرية النيوليبرالية في مرجل واحد بوصفهما نظريتين عقلانيتين للسياسة الدولية تشتركان في الفردية والأنطولوجيا المادية، في مقابل مقاربتهما البديلة التي تُعتبر شاملة ومثالية[18]. ويضع علماء الاختصاص البنائية في **موقع وسطي** (Middle Ground) بين المقاربات العقلانية والراديكالية - التي تدعى غالبًا باسم **التأملية** (Reflectivism) أو **النسبوية** (Relativism)[19] وهو الموقع الذي جعلها تعرض نفسها كأجندة بحثية بديلة للعلاقات الدولية، ولعل ذلك هو ما دفع أحد المراقبين إلى الاستنتاج أن ليست هناك مفاجأة في وصف الحقل بأنه يمر - أو ربما مر فعلًا - بما وصفه تشيكل بـ: دور البنائية في نظرية العلاقات الدولية[20].

في أي حال، يبدي ماجا زيفوس في استطلاعه حالة الاختصاص عمومًا والبنائية بشكل خاص، شكه في حدوث النقاش المزعوم بين البنائية والعقلانية، وفي أهميته النظرية؛ فهو أشار، على سبيل المثال، إلى عدم وجود أي نقاش متبادل بين علماء العقلانية وعلماء البنائية في مجالات الاختصاص الرئيسة.

(17) Price and Reus-Smit, p. 273.

لمزيد بشأن الخلفية الإبيستمولوجية للبنائية وحوارها مع المقاربات العقلانية، ينظر: James D. Fearon and Alexander Wendt, «Rationalism v. Constructivism: A Skeptical View,» in: Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth Simmons (eds.), *Handbook of International Relations* (London: Sage Publications, 2002), pp. 52-72; David Dessler, «Constructivism Within a Positivist Social Science,» *Review of International Studies*, vol. 25, no. 1 (January 1999), pp. 123-137, and Heikki Patomäki and Colin Wight, «After Postpositivism? The Promises of Critical Realism,» *International Studies Quarterly*, vol. 44, no. 2 (June 2000), pp. 213-237.

(18) Price and Reus-Smit, p. 272.

(19) Emanuel Adler, «Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics,» *European Journal of International Relations*, vol. 3, no. 3 (1997), pp. 319-363.

(20) Maja Zehfuss, *Constructivism in International Relations: The Politics of Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 2, and Jeffrey T. Checkel, «The Constructivist Turn in International Relations Theory,» *World Politics*, vol. 50, no. 2 (January 1998), pp. 324-348.

بالتالي، فإن تأكيد هذا النقاش «غير الموجود» في اعتقاده لا يكرس أهمية البنائية في الاختصاص فحسب، بل يديم أيضًا أهمية المقاربات العقلانية. وهذا يعني أن اختراع نقاش البنائية/ العقلانية مركزًا في نظرية العلاقات الدولية يؤكد أن ما يسمّى الموقع الوسطي يضع البنائية قريبة من العقلانية أكثر من قربها إلى الراديكالية[21]. وهنالك في المقابل أولئك الذين سعوا في هذا الصدد لبناء توليفة نظرية تجمع التقليدين معًا (البنائية والعقلانية) كما فعل تشيكل، وبصورة خاصة، وينت، في الصفحات الأخيرة من كتابه *Social Theory of International Politics* **(النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية)**[22]. وهذا السعي الحثيث لتوليف المقاربتين أحدث تشويشًا كبيرًا لدى الباحثين بشأن الموقع الذي ينبغي أن تحتله البنائية، وانتهى بمزيد من الغموض وغياب الاتفاق على تعريفها وموضوعاتها وأنواعها وعلى من يمثّلها[23].

أولًا: ما هي البنائية؟
نظرة عامة

يُعتبر أونوف أول عالِم قدّم مصطلح البنائية (Constructivism) في العلاقات الدولية في كتابه *World of Our Making* **(عالم من صنعنا)**. وعلى الرغم من أن هذا الكتاب حمل أفكارًا جديدة وطموحًا، فإنه لم يكن يومذاك مرشحًا محتملًا لإعادة تشكيل طريقة التفكير في العلاقات الدولية، ولم ترشح البنائية لمنزلة مقاربة جديدة

(21) Zehfuss, pp. 4-5.

(22) Jeffrey Checkel, «International Norms and Domestic Politics: Bridging the Rationalist-Constructivist Divide,» *European Journal of International Relations*, vol. 3, no. 4 (December 1997), p. 488; Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics*, Cambridge Studies in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 367.

ينظر أيضًا: Alexander Wendt, «On the Via Media: A Response to the Critics,» *Review of International Studies*, vol. 26, no. 1 (January 2000), pp. 179-180.

(23) ينظر: Stefano Guzzini, «A Reconstruction of Constructivism in International Relations,» *European Journal of International Relations*, vol. 6, no. 2 (June 2000), pp. 147-182; Emanuel Adler, «Constructivism and International Relations,» in: Carlsnaes, Risse and Simmons (eds.), pp. 95-118; Maja Zehfuss, «Constructivisms in International Relations: Wendt, Onuf and Kratochwil,» in: Karim M. Fierke and Knud Erik Jørgensen (eds.), *Constructing in International Relations: The Next Generation* (Armonk, NY; London: M. E. Sharpe, 2001), pp. 54-75.

حتى إصدار وينت مقالته الشهيرة «*Anarchy is What States Make of it*» **(الأناركية تصنعها الدول)**، ونشر فريدريك كراتوشويل (F. Kratochwil) وراغي أعمالهما بشأن التذاتية - وهي الأعمال التي جذبت انتباه كثيرًا من الباحثين النقديين[24]. بيد أن هناك مراقبين يرون أن مقالة وينت السابقة، إضافة إلى مقالته «The agent-structure problem in international relations theory» **(مشكلة البنية - الفاعل في نظرية العلاقات الدولية)**، البيان التأسيسي للمقاربة البنائية في الاختصاص، خصوصًا أن هذه الأخيرة نُشرت قبل سنتين من صدور كتاب أونوف. ولكن، على الرغم من اختلاف هذه القناعات، نجد وينت نفسه - في سياق حديثه عن تقديم كيوهان لمصطلح «التأملية» - يؤكد أنه نسج على منوال أونوف في تسمية مقاربته بالبنائية. وممّا كتبه وينت: «لأني أريد تأكيد تركيزهم على البناء الاجتماعي للذاتية [...] أسمّيهم، بعد نيكولاس أونوف، 'البِنائيين'». ولقيت هذه التسمية منذ مطلع تسعينيات القرن المنصرم قبولًا واسعًا لدى أتباعها أو المتحمسين لها والمتعاطفين معها، بعضهم مخضرم، مثل إ. هاس وكاتزنشتاين وراغي وليبو، ولكن أغلبيتهم من جيل ما بعد الواقعية، مثل آدلر وبارنيت وفينيمور وتشيكل وبيرستريكر وتيد هوف وكاثرين سيكينك وآن تيكنر وأولي ويفر.

هناك أعمال كثيرة تناولت تعريف البنائية وتقديمها، لكنها لم تتوصل في معظمها إلى اتفاق بشأن ما تعنيه وتحتويه على وجه التحديد[25]. ويصنف بعض الباحثين أي مقاربة غير مادية/ عقلانية وضد التوجه السائد للوضعية في خانة البنائية، بينما يسعى آخرون لتحديد المصطلح، ليقتصر على التصورات المتصلة بالثقافة والأفكار. ويتضمن التصنيف الأول عادة تمييز أشكال عدة مختلفة من البنائية، مثل النقدية التقليدية وبعد الحداثية[26]. ويتعارض هذا التصنيف مع

(24) قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 69.

(25) ينظر المقالات المحررة في العمل الآتي: Vendulka Kubálková, Nicholas Onuf and Paul Kowert (eds.), *International Relations in a Constructed World* (Armonk, NY; London: M. E. Sharpe, 1998).

(26) ينظر: Peter J. Katzenstein, Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner, «International Organization and the Study of World Politics,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), p. 675.

أولئك الذين يعرضون تعريفًا أكثر تحديدًا للبنائية – آدلر، أحد هؤلاء، يعرّف البنائية بأنها «الأسلوب الذي يشكّل فيه العالم المادي ويُبنى من خلال العمل والتفاعل الإنساني المعتمد على تفسيرات دينامية معيارية ومعرفية للعالم المادي»[27].

تساهم هذه المحاولات التعريفية في شد الانتباه إلى نقطة مثيرة في المقاربة البنائية – دور العالم المادي في البناء الإجتماعي – ولكنها لا تستطيع حجب التنويع الفكري في المقاربة البنائية وقلة الاتفاق حول ما تعنيه بالضبط. يقوم منظّرون آخرون بتحديد مصطلح البنائية للإحالة إلى مقاربة وينت بشكل خاص[28]، أو مع إضافة بعض الأقطاب الآخرين، مثل كراتوشويل أو أونف[29]. ولكن، على الرغم من هذا الغموض المفاهيمي، هناك اتفاق ضمني بين البنائيين على أن مقاربتهم تتضمن مدى واسعًا من الأنواع والبدائل المتمايزة[30].

لا تكمن مشكلة تعريف البنائية في مسألة وجود علماء مختلفين ذوي خلفيات متباينة ويدعون الانتساب إلى البنائية، وإنما تكمن أساسًا في تخطيط الحدود الاختصاصية للمقاربة في المركز الأول؛ فعلى سبيل المثال، يدافع بعض العلماء عن الحاجة الملحة إلى تمييز البنائية عن المقاربات بعد البنيوية أو بعد الحداثية[31]، فيما يقوم آخرون بإدماجها معها[32]. كما يجري في بعض الأحيان

(27) Adler, «Seizing the Middle Ground,» p. 322.

(28) Andreas Hasenclever, Peter Mayer and Volker Rittberger, *Theories of International Regimes* (New York: Cambridge University Press, 1997), p. 188, and Charles Kegley and Eugene Wittkopf, *World Politics: Trend and Transformation*, 7th ed. (Boston: St. Martin's, 1999), p. 39.

(29) ينظر، مثلًا: Zehfuss, *Constructivism in International Relations* (2002), chap. 1, and Zehfuss, «Constructivisms in International Relations: Wendt Onuf and Kratochwil».

(30) Adler, «Seizing the Middle Ground,» pp. 335-336; Wendt, *Social Theory*, chap. 1, and Torbjørn L. Knutsen, *A History of International Relations Theory*, 2nd ed. (New York: Manchester University Press, 1997), p. 279.

(31) Adler, «Seizing the Middle Ground,» pp. 320-321; Katzenstein, Keohane and Krasner, pp. 648, 677-678, and Vendulka Kubálková, Nicholas Onuf and Paul Kowert, «Constructing Constructivism,» in: Kubálková, Onuf and Kowert (eds.), p. 4.

(32) John Gerard Ruggie, *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalisation* (New York: Routledge, 1998), p. 35; Price and Reus-Smit, p. 269, and Knutsen, *A History*, p. 280.

الاستشهاد ببعض منظّري بعد البنيوية، مثل روكسان لين دوتي (R. L. Doty) وكامبل، في بعض الإشارات إلى البنائية[33] – مع أنهم يرفضون (شخصيًا) إدراجهم في معسكر البنائية[34].

هناك أيضًا نقاش آخر موازٍ يدور حول مسألة ما إذا كان من الأفضل رؤية البنائية بوصفها نظرية في العلاقات الدولية أو مجرد تفكير فلسفي أو ميتانظرية أو منهجية للبحث الإمبيريقي، أو ما إذا كانت في الواقع مقاربة بين اختصاصية أو متعددة المستوى[35]. وعلى الرغم من ذلك، وكما ينصح لنا كثير من فلاسفة العلم، يجب استيفاء متطلبات الحد الأدنى من أجل الانتساب إلى عضوية النظرية. وفي هذا السياق، ادعى كراتوشويل أن «القضية لا تتعلق بما إذا كان شخص ما يقول أو يعتقد أنه بنائي، ولكن ما إذا كان من شأن هذا التعريف (الذاتي) أن يصبح مفهومًا بالنظر إلى بعض العقائد التي تعرّف البنائية»[36].

حتى إذا قمنا بتحديد الانتماء إلى البنائية في أولئك الذين يعتمدونها بأنفسهم وبشكل واعٍ، فلا يزال هناك علماء كثر مرشحين للعضوية من دون غير أن يكونوا حاصلين على المعايير الصريحة للانتساب. وبينما اهتم بعضهم بأهمية المعايير والهوية في بناء الحقيقة الاجتماعية، ذهب آخرون إلى تصور المعايير بوصفها الاشتراك في التوقعات بشأن السلوك الملائم، فيما ركز بعضهم الآخر على الجماعات، وبناء المصالح القومية، وتحليلات ألعاب اللغة وغيرها[37]. ويعتقد

(33) Michael C. Williams and Keith Krause, «Preface: Towards Critical Security Studies,» in: Keith Krause and Michael C. Williams (eds.), *Critical Security Studies: Concepts and Cases* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1997), p. xxi, n. 10, and Wendt, *Social Theory*, p. 4.

(34) Zehfuss, *Constructivism in International Relations* (2002), p. 8.

(35) Ibid., p. 8; Knud Erik Jørgensen, «Four Levels and a Discipline,» in: Fierke and Jørgensen (eds.), *Constructing International Relations*, pp. 36-53; Kratochwil, «Constructivism as an Approach,» and Checkel, «The Constructivist Turn,» p. 325.

(36) Friedrich Kratochwil, «Constructing a New Orthodoxy? Wendt's 'Social Theory of International Politics' and the Constructivist Challenge,» *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 29, no. 1 (January 2000), p. 89.

ذُكر في: Zehfuss, *Constructivism in International Relations* (2002), p. 8.

(37) يضع زيفوس الأعمال الآتية كأمثلة: Katzenstein (ed.), *The Culture*; Audie Klotz, *Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid* (Ithaca; London: Cornell University Press, 1995); =

زيفوس أن هذا التنويع ليس ناتجًا من وضع مفاهيم مختلفة في مراكز تحليل مختلفة فحسب، بل ناتج أيضًا من الاعتماد على تقاليد فكرية مختلفة، تتراوح من الحقول الفرعية المختلفة لعلم الاجتماع النقدي وصولًا إلى الفكر «الفيتغنشتيني» (نسبة إلى فيتغنشتين). لذلك، يستنتج زيفوس أن التنوع الفكري للأعمال الموسومة بالبنائية، سواء من مؤلفيها أو من نقادها، يجعل مناقشة المقاربة أمرًا بالغ الصعوبة، ويحجب أي فرضية مشتركة تجمع تنويعاتها عبر الطيف[38].

ثانيًا: المبادئ الأساسية للبنائية

من الصعب العثور على صيغة محددة أو متفق عليها للفرضيات التأسيسية للبنائية، حتى أن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ليجزم بعدم وجودها على الإطلاق، في الأقل في صيغة «قلب صلب» واضح المعالم[39]. وربما يعود السبب إلى الخطاب النظري «النخبوي» و«المجرد» الذي تعتمده المقاربة من خلال اقتباسها الكثيف من النظرية الاجتماعية (التي تتطلب أن تكون مبادئها وفرضياتها الأولية معروفة لدى الباحثين في العلاقات الدولية)، أو إلى سبب آخر - مرجح - هو تضمين هذه الفرضيات أو تواريها في طريقة النثر النظري والمعقد أحيانًا التي يتبعها البنائيون في سرد حججهم. ولكن، على الرغم من هذا الغموض، يمكن تعريف البنائية بشكل عام من خلال مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد طبيعة السياسة العالمية وموقع وهوية الفواعل ضمنها، والعناصر التفسيرية في المقاربة. وتشكل هذه المبادئ في مجموعها منطلقات تحليل البناء الاجتماعي للسياسة العالمية.

Emanuel Adler and Michael Barnett (eds.), *Security Communities*, Cambridge Studies in International = Relations (New York: Cambridge University Press, 1998); Jutta Weldes, «Constructing National Interests,» *European Journal of International Relations*, vol. 2, no. 3 (September 1996), pp. 275-318, and Karin M. Fierke, «Multiple Identities Interfacing Games: The Social Construction of Western Action in Bosnia,» *European Journal of International Relations*, vol. 2, no. 4 (December 1996), pp. 467-497.

(38) Zehfuss, *Constructivism in International Relations* (2002), p. 9.

(39) Edward A. Kolodziej, *Security and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 268-269; Matt McDonald, «Constructivism,» in: Paul D. Williams (ed.), *Security Studies: An Introduction* (London: Routledge, 2008), pp. 60-62, and Zehfuss, *Constructivism in International Relations* (2002), p. 9.

1 - طبيعة السياسة العالمية: المثالية وليس المادية

تتركز الفرضيات التي يصوغ البنائيون معظمها، من ناحية منطق التحليل، على طبيعة السياسة العالمية. وتنص أهم هذه الفرضيات على أن السياسة العالمية **مبنية بشكل اجتماعي**، وهذا يعني أن أي فعل أو ظاهرة أو عملية دولية هي في الأساس فعل اجتماعي. وتتضمن هذه الفرضية فكرتين أساسيتين: **أولاهما** أن بنية السياسة الدولية اجتماعية وليست مادية كلية؛ **ثانيتهما** أن هذه البنية تقوم بتمثيل هويات الفواعل ومصالحها وتشكيلها وليس سلوكها فحسب[40]. إضافة إلى ذلك، تتكون هذه البنى من العناصر المثالية، مثل الهوية والأفكار والقواعد والمعايير والمعتقدات والثقافة والرموز...[41].

تأتي الفكرة الأولى نقدًا للمقاربات المادية للبنية السائدة عند العقلانيين، خصوصًا نيوواقعية والتز ونيوليبرالية كيوهان؛ فالبنية بحسب البنائيين، وبالتالي السياسة العالمية كلها - لا تحدد بتوزيع القدرات والموارد الطبيعية والجغرافيا وغيرها من العوامل المادية، وإنما تحدد أساسًا بـ**التفاعلات** الدولية (مثل التعاون والتنافس) التي تجري بين الدول، والتي تؤسس - من خلال التكرار - مجموعة من الأعراف والتقاليد التي تعتمدها الدول وتلتزم بها معيارًا لتوقع المزيد من التفاعلات المقبلة. بهذه الطريقة، يشكل التفاعل بنية اجتماعية (وليس مادية) للسياسة العالمية، حيث تتكون هذه البنية الاجتماعية من المعرفة المشتركة، والموارد المادية، والممارسات[42]. ويتشكل التفاعل (الاجتماعي) بدوره من الاتصالات واللقاءات البينية وبعض الممارسات، كالتعاون والتنافس والصراع، إضافة إلى الأعراف والعادات وبعض التوقعات، كالمبادلة واحترام قواعد اللعبة والمعاملة بالمثل - تشكل جميعها ما يدعوه العلماء **العملية** (Process)[43]. هنا،

---

(40) Wendt, «Constructing International Politics,» p. 71, and Price and Reus-Smit, p. 266.

(41) Wendt, «Constructing International Politics,» p. 73; SØrensen and Jackson, «Methodological Debates,» p. 254.

(42) قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية**، ص 70-72.

(43) أضاف باري بيوزان ومعاونوه بعد التفاعل (خصوصًا كثافة الاتصال) في تعريفهم البنية العميقة في واقعية والتز البنيوية، ينظر: Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little, *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism* (New York: Columbia University Press, 1993).

يقول وينت: «توجد البنى الاجتماعية في العملية فحسب»[44]، وهي تعطي (أي العملية) طابعًا اجتماعيًا للسياسة، لأنها تصبح (أي السياسة) ممارسة اجتماعية تستمد معناها من التفاعل الاجتماعي.

بناءً على ما سبق، نحن لا نستطيع أن نتوقع - مثلًا - مستقبل العلاقات الأميركية - الصينية بوساطة حساب عدد الرؤوس النووية أو حاملات الطائرات التي تمتلكها كلٌّ من الولايات المتحدة والصين، لأن الاعتماد الحصري على المؤشرات المادية يؤدي بنا إلى إحدى نتيجتين: إمّا حرب باردة جديدة وإمّا محرقة نووية. لكن الاقتراب من جوهر العلاقات الأميركية - الصينية يعطينا صورة مختلفة كليًا: نجد مثلًا حرص الولايات المتحدة على اعتماد استراتيجية الارتباط (بدلًا من الاحتواء) من خلال تقديم الضمانات الأمنية والدبلوماسية إلى الصين، لحثّها على مزيد من الاشتراك الدبلوماسي وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي لتساهم في بنائه واستقراره، بينما نجد الصين - القوة العظمى الصاعدة - غير مستعجلة لاعتماد دور القيادة العالمية، وحريصة على التعاون (وحتى المسايرة) مع الولايات المتحدة. بالتالي، فإن وجود الرؤوس النووية (المادية) على كلا الجانبين يجعلنا نتوقع الحرب، ولكن، لحسن الحظ، يجعلنا وجود التفاعلات (الاجتماعية) بينهما - على شكل علاقات تعاونية تارة وتنافسية تارة أخرى - نأمل باستتباب السلام. والمثل ذاته يقاس على مسار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؛ فعلى الرغم من توزيع القدرات المتساوي في النسق بين الدولتين (الثنائية القطبية)، وعلى الرغم من الترسانات النووية والشكاوى التي امتلكها كلا الطرفين، فإن الحرب الباردة انتهت من دون نشوب حرب كبرى. ويعتقد كثير من المنظّرين (بنائيين أو سواهم) أن النهاية السلمية (في ذاتها) للحرب الباردة تمثّل لغزًا تفسيريًا للنظرية الواقعية[45]. إن التفسيرات العقلانية التي تركز على المؤشرات

(44) Wendt, «Constructing International Politics,» p. 74.

(45) ينظر، على سبيل المثل: John Lewis Gaddis, «International Relations Theory and the End of the Cold War,» *International Security*, vol. 17, no. 3 (Winter 1992-1993), pp. 55-58; Rey Koslowski and Friedrich Kratochwil, «Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System,» *International Organization*, vol. 48, no. 2 (Spring 1994); Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen (eds.), *International Relations Theory and the End of the Cold War* (New York: Columbia University Press, 1995), and Jeffrey Checkel, *Ideas and International Political Change: Soviet/Russian Behavior and the End of the Cold War* (New Haven: Yale University Press, 1997).

المادية لا تستطيع تفسير أسباب تفكك الاتحاد السوفياتي من دون حدوث حرب هيمنية أو انتقال عنيف في القوة[46]، لأنها لا تستطيع الأخذ في الحسبان التغيير في الأفكار الذي حدث في الكتلة السوفياتية، وبالتحديد برنامج غورباتشوف الإصلاحي: «الشفافية والانفتاح». هذا التغيير في الأفكار جاء نتيجة الاستراتيجيا السوفياتية في ثمانينيات القرن العشرين لمزج التعاون والتنافس المحدود في التفاعل مع الكتلة الغربية. إذًا، التفاعل (الاجتماعي) بين الشرق والغرب، وليس الثنائية القطبية (المادية)، هو السبب في النهاية السلمية للحرب الباردة. إن المفتاح، بلغة البنائية، يوجد في العملية وليس البنية.

2- الهويات تشكل المصالح

يفترض البنائيون أن الهويات تشكل المصالح والأفعال؛ فالفواعل لا تملك مصالح مستقلة ومنفصلة عن السياق الاجتماعي، لكنها تعرف مصالحها في عملية التفاعلات والممارسات الاجتماعية. «الهويات»، كما يقول وينت، «هي قاعدة المصالح»[47]. وعلى خلاف النقاش النيوواقعي/ الليبرالي الذي يتناول تشكيل المصالح والتفضيلات عوامل معطاة بشكل خارجي، وتوجد قبل التفاعل الاجتماعي، يجادل البنائيون في أن فهم كيفية تشكّل المصالح هو مفتاح تفسير مجموعة واسعة من الظواهر التي أساء العقلانيون فهمها أو تجاهلوها كليًا[48]. فعلى سبيل المثال، تُعتبر طريقة تعريف الفواعل أو الوحدات (الدول) لهويتها على اعتبار أنه فاعل يلتزم بدور دولي أو إقليمي معيّن (قطب مهيمن، موازن، حيادي، راعي سلام)، أمرًا حاسمًا في تعريف مصالحها وتشكيلها بناءً على الهوية التي أحالها إليها ذلك الدور؛ فطريقة تعريف سويسرا هويتها كدولة حيادية، وروسيا كدولة تعديلية، والولايات المتحدة كدولة الوضع الراهن، تحدد

(46) في ما يتعلق بنظرية حرب الهيمنة وانتقال القوة، ينظر الأعمال التأسيسية التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الثالث، وهي على التوالي: Robert G. Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); A. F. K. Organski, *World Politics* (New York: Alfred A. Knopf, 1958), and A. F. K. Organski and Jacek Kugler, *The War Ledger* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1980).

(47) Wendt, «Anarchy,» p. 398.

(48) Price and Reus-Smit, p. 267.

بلا شك الطبيعة المختلفة لمصالح كل دولة قياسًا بالدور الذي تؤديه في السياسة الدولية، وذلك بناءً على الهوية التي تضعها لنفسها بوصفها إمّا دولة حيادية وإمّا تعديلية وإمّا دولة الوضع الراهن. بهذا المعنى، تقوم الهوية بتقرير السلوك أو الفعل الاجتماعي وتوجيههما، انطلاقًا من تقريرها ماهية المصالح التي تعكس تلك الهوية.

أشار وينت إلى هذه الطبيعة المتداخلة بين الهوية والدور من جهة، وتشكيل المصالح من جهة أخرى، عندما رأى أن الهوية تُعرف قياسًا بدور معيّن، يكون هو في ذاته (أي الدور) مكوَّنًا عبر هذه الهوية، وفي الوقت نفسه، مكوِّنًا للمصالح المعرَّفة قياسًا بتلك الهوية. ويعتقد وينت أن غياب أو عدم تعريف أو تحديد الأدوار يجعل الأوضاع والمصالح صعبة وإشكالية، ما يمكن أن يؤدي إلى تشويش نتائج الهوية. ويستشهد في ذلك بعلاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوفياتي السابق: «من دون العداء والتهديد المتبادل للحرب الباردة الذي أتاح لها تعريف هوياتها، لا تبدو هاتان الدولتان متأكدتين من الشكل الذي ستأخذه 'مصالحها'»[49]: ببساطة، الهوية وعاء المصالح.

إن العلاقة الإشكالية الموجودة بين الهوية والمصالح يمكن إيجازها في الجملة البسيطة الآتية: من أنت تقرر ما تريد، أو بحسب أسلوب البنائيين: هويتك تقرر مصلحتك. بهذا المعنى، تقوم الهوية بتقرير السلوك أو الفعل الاجتماعي وتوجيههما، انطلاقًا من تقريرها ماهية المصالح التي تعكس تلك الهوية. بهذه الطريقة، تصبح فكرة تشكيل الهوية للمصالح، كما يراها البنائيون، متغيرًا سببيًا رئيسًا لتفسير الظواهر الدولية، خصوصًا تلك التي لا تستطيع المقاربات المادية والعقلانية تفسيرها. فعلى سبيل المثال، أشار أودي كلوز إلى صعوبة تفسير وضع العقوبات الدولية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، من دون الإشارة إلى كيفية مراعاة مصالح الدول المهيمنة، ولا سيما مصلحة الولايات المتحدة التي أُعيد تعريفها في ثمانينيات القرن العشرين[50]. واستخدم وينت هذه الفكرة

---

(49) Wendt, «Anarchy,» pp. 398-399.

(50) Klotz: *Norms in International Relations*, and «Norms Reconstituting Interests,» pp. 451-478.

أيضًا لفهم ممارسة العون الذاتي في ظل الأناركية[51]، كما استخدمها راي كوسلوفسكي وكراتوشويل لإبراز تأثير التفكير الجديد في الاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب الباردة[52].

3 - التكوين المتبادل للبنى والفواعل

يتفق البنائيون على أن الفاعل والبنية يشكل أحدهما الآخر **بشكل متبادل**[53]؛ فعلى عكس أنطولوجيا الواقعية البنيوية التي ترى أسبقية البنية على الفاعل، وبعض أنواع النيوليبرالية التي ترى أسبقية الفاعل على البنية، يجادل البنائيون في أن ليست هنالك أسبقية لأحدهما على الآخر، وإنما يكوّنان بعضهما بعضًا بشكل متبادل من خلال **العملية**[54].

تتشكل البنية، وفق هذه الرؤية، بممارسات الفواعل الذين يقومون - من خلال عملية التفاعل الروتيني - بإنتاج معالم هذه البنية. ومن جهة أخرى، تساعد هذه البنية نفسها في تكوين الفواعل من خلال تقرير طبيعة السلوك والاستراتيجيات المختارة ونوعيتهما. بعبارة أخرى، تنتج الفواعل البنى التي هي ذاتها نتاج لها، بالتالي يعتمد كل واحد منهما في جزء من تكوينه على الآخر؛ فعلى سبيل المثل، أنتجت التفاعلات التنافسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (الفواعل) بعد الحرب العالمية الثانية معالم الثنائية القطبية (البنية) التي بدورها أنتجت هوية (وسلوك) أقطاب دولية في واشنطن وموسكو.

يمنح البنائيون فكرة التكوين المتبادل للفواعل/ البنى أهمية بالغة، حيث يعتبرون أن فكرة الأسبقية التفسيرية للبنية أو الفاعل هي أحد التحديات الأنطولوجية لنظرية العلاقات الدولية التقليدية، خصوصًا في شكل النقاش بين النيوواقعية/ النيوليبرالية. ويعالج البنائيون مسألة الأسبقية كمشكلة - ما أصبح يُعرف

---

(51) Wendt, «Anarchy,» pp. 398-399.

(52) Koslowski and Kratochwil, «Understanding Change».

(53) Wendt: «Anarchy,» pp. 399, 424-425, and «The Agent-Structure Problem in International Relations Theory,» *International Organization*, vol. 41, no. 3 (Summer 1987).

(54) قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، ص 70.

بـ «مشكلة البنية- الفاعل» - والتي تقوم في جزء كبير منها على الاختزالية القائمة في التفسيرات البنيوية (النيوواقعية) والفواعلية (الليبرالية)[55]. وينتقد البنائيون التفسيرات البنيوية التي تصور الفواعل عادةً كوحدات محرومة (أو كأشخاص محرومين) من الحرية ومقيدة (أو مقيدين) ببنى تمارس عليها (أو عليهم) ضغوطًا وتأثيرات جبرية أو تفرض عليها (أو عليهم) سلوكات واستراتيجيات معيّنة. وينتقدون أيضًا التفسيرات الفواعلية التي تصور البنى باعتبارها مجرد محصلات تفاعل وحدات مختلفة تشكل معالم البنية وتعيد تشكيلها بسهولة. إن ما ينقص في هذه التفسيرات الاختزالية هو **التفاعلات والممارسات** التي تربط الفاعل والبنية معًا، ومن دون هذه التفاعلات والممارسات، أو من دون **العملية** بشكل عام، لا يمكننا الحديث عن التكوين المتبادل للبنية - الفاعل، كما لا يمكن أن يكون هناك أي مجال أو معنى لوجودهما بشكل منفصل ومستقل بعضهما عن بعض. وبالعودة إلى مثلنا السابق، لا يمكن تصور الثنائية القطبية (البنية) أو أقطاب القوة (الفواعل) من دون الصراع بين القطبين (العملية) الذي ينتج ويعيد إنتاج طبيعة البنية وهوية الفواعل ذاتها (التكوين المتبادل).

4- العناصر المثالية والبناء الاجتماعي

إن أهم ما يميز البنائية من نظريات العلاقات الدولية العقلانية هو تركيزها على العناصر المثالية بدلًا من المادية. وتتجلى هذه العناصر من خلال سياق التفاعل الاجتماعي، وتعطي مثل هذا السياق معنًى وهدفًا محددًا. ولكن البنائيين جميعهم لا يركزون على العناصر المثالية بالقدر نفسه؛ إذ إن هذه العناصر تقوم عادة بوضع حدود فاصلة (ولكن مائعة غالبًا) بين الرؤى التي تتأرجح اقترابًا أو ابتعادًا بين طرفي المثالية والمادية، مفرزة بذلك أنواعًا عدة من البنائية: البنيوية وبعد الحداثي، والكلانية... وغيرها. ويتمثّل أهم العناصر المثالية التي يركز

(55) يضع جون هوبسون الواقعية البنيوية في فئة النظريات التي تمنح قوة فواعلية دولية صغيرة مقارنة بالبنية، بينما تمنح تنويعات مختلفة من الليبرالية قوة فواعلية دولية متفاوتة للدولة، لكنّها تظل كبيرة مقارنة بنسخة الواقعية البنيوية. ينظر: John M. Hobson, *The State and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

عليها البنائيون في الثقافة والهوية والتفاهمات والمعتقدات والأفكار والقواعد والمعايير والمعاني والرموز والقيم والصور الذاتية والجماعية التي يتقاسمها عامة الناس. ويركز البنائيون في معظمهم على اقتفاء عملية تشكّل هذه العناصر المثالية وإدراكها وكيفية ممارسة تأثيراتها في الفواعل.

تُعتبر الهوية من أهم العناصر المثالية التي تستحوذ على اهتمام البنائيين، وهي تؤدي جملة من الوظائف: ترسم الحدود بين الذات/ الآخر والداخل/ الخارج، وتحدد الهوية الذاتية، وتصف معايير السلوك الملائم تجاه الأصدقاء والأعداء، وتشكّل المصالح والأفعال[56]. ويجمع البنائيون على الدور الوظيفي الذي تؤديه الهوية (الثقافية أو السياسية) في تعريف مصالح الدول وتشكيلها، وتقرير ردودها على المواقف والبيئات المختلفة، حيث قام كثير منهم بتوظيفها متغيّرًا سببيًا رئيسًا لتفسير قضايا متنوعة، على غرار سياسة التحالفات والأمن القومي وخطابات العنف والعدالة والتغيير البنيوي والتعاون...[57].

تُعتبر المعايير أيضًا من بين العناصر المثالية المهمة في أجندة البنائيين. ومن أهم أمثلة المعايير المتداولة: المعاملة بالمثل وعدم الاعتداء وعدم التدخل وعدم استخدام القوة والوفاء بالالتزامات والأعباء واحترام العهود والمواثيق والمساعدات الإنسانية.... ويسعى البنائيون في معظمهم لتوضيح كيفية تأثير هذه المعايير في النتائج السلوكية للدول[58]. وعلى غرار الهوية، استخدم كثير

(56) Hopf, «The Promise of Constructivism,» p. 175; Thomas Risse-Kappen, «Collective Identity in a Democratic Community: The Case of NATO,» in: Katzenstein (ed.), *The Culture*, and Wendt, «Anarchy,» pp. 393, 398.

(57) لإلقاء نظرة على أهم هذه القضايا، ينظر: Michael N. Barnett, «Identity and Alliances in the Middle East,» in: Katzenstein (ed.), *The Culture*, pp. 400-447, 317-356; David Campbell: «Epilogue: The Disciplinary Politics of Theorizing Identity,» in: *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998), pp. 207-227, and *National Deconstruction: Violence, Identity, and Justice in Bosnia* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998); Alexander Wendt, «Identity and Structural Change in International Politics,» in: Lapid and Kratochwil (eds.), pp. 47-64, and Bruce Cronin, *Community Under Anarchy: Transnational Identity and the Evolution of Cooperation* (New York: Columbia University Press, 1999).

(58) Theo Farrell, «Constructivist Security Studies: Portrait of a Research Program,» *International Studies Review*, vol. 4, no. 1 (Spring 2002), p. 60.

من البنائيين المعايير متغيرًا تفسيريًا في دراسة كثير من القضايا كالأمن القومي، والتدخلات الإنسانية، ونهاية الحرب الباردة، والتفرقة العنصرية، والسياسات الداخلية، واستخدام الأسلحة النووية، والتغيير السياسي ...إلخ[59].

ثالثًا: بدائل البنائية

تحتوي البنائية، كغيرها من نظريات العلاقات الدولية، على تيارات فكرية مختلفة ومتباينة. وفي توصيف لتطور هذه المقاربة، أشار برايس وريوس سميت إلى وجود «كثير من البنائيين، بالتالي أنواع كثيرة من البنائية»[60]. وتختلف معايير التصنيف من باحث إلى آخر، وبحسب المنظور المعتمَد أيضًا؛ فهناك من يصنّفها على أساس إبيستمولوجي قياسًا بموقفها من الوضعية - العقلانية، وهنا تتراوح البدائل بين بنائية حداثية وبعد حداثية، أو تقليدية ونقدية. وهناك من يصنّفها على أساس أنطولوجي قياسًا بموقفها من المرجعيات التفسيرية، وهنا تشمل البدائل بنائية نسقية ونيوكلاسيكية وأخرى بنائية كلانية. وهناك من يعتمد دمج التصنيفين معًا، بحيث تصبح بنائية حداثية - نسقية - كلانية في مقابل بنائية بعد حداثية[61]. ولكن تبقى المحاولة التي قام بها برايس وريوس سميت من جهة، وفيرغيسون وريتشارد مِنزباك (R. Mansbach) من جهة أخرى (من أجل دمج التصنيفين الإبيستمولوجي والأنطولوجي معًا) مهمة بوصفها استراتيجيا

(59) لمزيد من التفصيل بشأن هذه القضايا، ينظر: Thomas U. Berger, «Norms, Identity, and National Security in Germany and Japan,» and Ronald L. Jepperson, Alexander Wendt and Peter J. Katzenstein, «Norms, Identity, and Culture in National Security,» pp. 33-75, and Martha Finnemore, «Constructing Norms of Humanitarian Intervention,» in: Katzenstein (ed.), *The Culture*; Koslowski and Kratochwil, p. 228; Klotz, *Norms in International Relations*; Friedrich V. Kratochwil, «Norms and Values: Rethinking the Domestic Analogy,» *Ethics and International Affairs*, vol. 1 (March 1987), pp. 135-159; Richard Price and Nina Tannenwald, «Norms and Deterrence: The Nuclear and Chemical Weapons Taboos,» in: Katzenstein (ed.), *The Culture*, and Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, «International Norms Dynamics and Political Change,» International Organization, vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), pp. 887-917.

(60) Price and Reus-Smit, p. 288.

(61) لمزيد من التفصيل بشأن التصنيفات، ينظر: Ted Hopf, «The Promise of Constructivism,» pp. 172-182; Price and Reus-Smit, pp. 263-269; Yale H. Ferguson and Richard W. Mansbach, *The Elusive Quest Continues: Theory and Global Politics* (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2003), pp. 205-206, and Zehfuss, *Constructivism in International Relations* (2002), pp. 5-6.

وصفية للاختلافات الفكرية ضمن المقاربة (بصرف النظر عن توفيقهم في ذلك).

مثل النظرية النقدية للنقاش الثالث، أخذت البنائية أشكال حداثية وبعد حداثية. وتتباين هذه الأشكال، كما يشير برايس وريوس سميت، على مدى محورين فكريين وتشترك في آخرين. أمّا بالنسبة إلى محاور التباين، ومن الناحية الإبيستمولوجية، يعتمد البنائيون الحداثيون مقاربة وضعية للمعرفة، فيما يعارض البنائيون بعد الحداثيين المقاربات الوضعية وينتقدون محاولات صوغ الموضوع كواقع قابل للتحقيق الإمبيريقي. ومن الناحية المنهجية، تعتمد البنائية الحداثية فكرة الوحدة المنهجية، في حين ترفض البنائية بعد الحداثية هيمنة منهجية علمية واحدة، وتدعو إلى تعددية المقاربات لإنتاج المعرفة وتسليط الضوء على أهمية تعدد الاستراتيجيات التفسيرية. أمّا بالنسبة إلى محاور الاشتراك، يتحدى كلا التيارين البنائيين، من الناحية الأنطولوجية، المفاهيم العقلانية للطبيعة البشرية وللفعل، مشددين على البناء الاجتماعي لهويات الفواعل، وأهمية متغير الهوية في تكوين المصالح والفعل. أمّا من الناحية المعيارية، فإن كلا التيارين ينتقد القيمة المحايدة للتنظير، ويدين بشدة النزعة العلموية، وينادي بوضع نظريات تسعى صراحة لتفكيك البنى المهيمنة[62].

اكتسبت البنائية الحداثية شكلين رئيسين: **البنائية النسقية** (Systemic Constructivism) و**البنائية الكلانية** (Holistic Constructivism). تقبل الأولى الميل النيوواقعي للتنظير النسقي، في حين تعتمد الأخرى منظورًا أكثر شمولًا يسعى لدمج الظواهر المحلية والدولية. ويُعتبر وينت الممثّل الأساسي - وثمة من يقول الوحيد - للبنائية النسقية[63]. وأقدم وينت، بسبب التزامه بالنظرية النسقية، على حصر المصادر المشتركة لهوية الدولة عبر التركيز الكلي على الدور التكويني للتفاعل الاجتماعي الدولي. وقادته هذه الاستراتيجيا، وفق رأي بعض العلماء، إلى اعتماد مفهوم ضيق نسبيًا لعملية البنية (Structuration Process)، حيث اعتبر

(62) Price and Reus-Smit, p. 263.

(63) Ibid., p. 268.

أن البنى الدولية المؤسساتية تقوم بتشكيل الدول كفواعل دولية شرعية، وكذلك ممارساتها في دورة إعادة إنتاج هذه البنى. وعلى الرغم من ذلك، يرى وينت أن هذا التركيز على العمليات النسقية يُعتبر كافيًا ما دام ليس هناك شخص لا يسعى لتفسير التغييرات الأساسية في هوية الدولة والبنى الاجتماعية[64]. وسعى وينت في مقالته السابقة الذكر، أي «Anarchy is What States Make of it»، إلى فصل مفاهيم العون الذاتي والأناركية من خلال إظهار أن مفاهيم المصالح الذاتية للأمن ليست خاصية تكوينية للأناركية. كما أنه أوضح كيف أن العون الذاتي وسياسة القوة التنافسية يمكن أن يَنتجا، من الناحية السببية، من طريق عمليات التفاعل بين الدول التي تؤدي فيها الأناركية دورًا تسهيليًا أو إجازيا فحسب. ويكتب وينت في ذلك: «إنني أجزم بأن العون الذاتي وسياسة القوة ليسا نتاجًا منطقيًا أو سببيًا للأناركية. وإذا كنا نجد اليوم أنفسنا في عالم العون الذاتي، فهذا يرجع إلى العملية لا إلى البنية. ليس هناك 'منطق' للأناركية بمعزل عن الممارسات التي تُنشئ بنية من الهويات والمصالح وتُجهزها بدلًا من أخرى؛ البنية ليس لها وجود أو قوة سببية بمعزل عن العملية»[65].

من السهل ملاحظة اعتماد وينت على مستوى التحليل الثالث لتفنيد ادعاء الواقعيين البنيويين القائل إن العون الذاتي مُعطى للعملية من الخارج عبر البنية الأناركية. لكنه على الرغم ذلك لم يقدّم ما يبرر به تفضيله المصادر النسقية للتفسير دون غيرها. وأشار برايس وريوس سميت إلى هذا النقد في سياق تقويمهما بنائيته النسقية، فقالا إن «من دون إدخال المصادر غير النسقية لهوية الدولة - مثل الثقافة السياسية المحلية - في وقت ما في عملية البنية، تستمر البنائية النسقية في تقديم رؤية جامدة لمفهوم الدولة والنسق الدولي، ولا تزودنا بأي فكرة عن كيفية تغيير البنى أو الفواعل»[66].

في الجهة المقابلة، أعادت البنائية الكلانية المصادر **المحلية** (غير النسقية)

(64) ينظر: Wendt, «Anarchy,» pp. 394-396, 410-412.

(65) Ibid., pp. 394-395.

(66) Price and Reus-Smit, p. 269.

إلى التحليل، وهي الخطوة التي جعلتها تبدو - بحسب تقويم برايس وريوس سميت - أكثر تماسكًا وتاريخية؛ فإضافة إلى تعمّدها تجنّب التنظير النسقي، اهتمت بديناميات التغيير الدولي، كما فعل اثنان من مؤيديها البارزين، وهما كراتوشويل وراغي اللذان تناولا البنى المحلية والدولية والعمليات وجهين لعملة واحدة: النسق الاجتماعي العالمي - هكذا اعتبرا العلاقة بين الدولة وهذا النسق تكوينية بشكل متبادل. هذا لا يعني أن البنائية الكلانية تنكر وجود المجالات المحلية والدولية، لكنها ترى هذا التقسيم مجرد بناء تاريخي فريد، في حين تؤكد أن السمة المميزة للنسق السياسي الحديث تكمن في بنائه حول سيادة الدول الإقليمية[67].

أنتج هذا المنظور العام تحليلين مختلفين (لكنهما متكاملان) للتغيير الدولي، يركز أحدهما على التحولات الكبرى بين الأنساق الدولية، بينما يركز الآخر على التغييرات الأخيرة في النسق الحديث. ويتمثّل التحليل الأول في عمل راغي بشأن الانتقال من العصور الوسطى إلى النسق الحديث، حيث قام مبدأ السيادة باستبدال الطريقة القديمة للاختلاف الوظيفي (Functional Differentiation) للوحدات[68]. ويتمثّل التحليل الثاني في عمل كراتوشويل، الذي تطرّق فيه إلى اللغز المحيِّر لنهاية الحرب الباردة بنتيجة مثيرة وغير متوقعة: انهيار الاتحاد السوفياتي من دون حدوث الحرب التي توقعتها النظريات الواقعية[69]. ركز كلا المؤلفين على الكيفية التي تتفاعل بها الظواهر الاجتماعية المحلية والدولية لتحديد القواعد التي تنظم النسق الدولي، حيث استخدما هذا المنظور البنائي الكلاني لشرح الأنساق والتغيير النسقي.

هناك شكل آخر من البنائية لا يستمد خلفيته من المنطق النسقي، وهو يُعرف

(67) Ibid., p. 269.

(68) John G. Ruggie, «Continuity and Transformation in the World Polity: Towards a Neorealist Synthesis,» in: Robert Keohane (ed.), *Neorealism and its Critics* (New York: Columbia University Press, 1986), pp. 304-345.

(69) Koslowski and Kratochwil, «Understanding Change,» and Friedrich V. Kratochwil, «The Embarrassment of Changes: Neo-realism as the Science of Realpolitik Without Politics,» *Review of International Studies*, vol. 19, no. 1 (January 1993), pp. 63-80.

بالبنائية بعد الحداثية. والبنائيون بعد الحداثيين ركزوا، إضافة إلى اهتمامهم بالبناء السوسيولغوي والخطابي للموضوعات والأشياء في عالم السياسة، على المعالم السوسيوتاريخية المتجلية في البنى اللغوية، وتفاعل المعنى والقوة الاجتماعية، خصوصًا في ما يتعلق بمسألة تحديد المعاني السوسيولغوية، لبناء أشكال المعرفة المهيمنة وتخصيصها وتمثيلها في الحياة المعاصرة. ثم إن تأكيد كيفية ظهور المعاني وعملها بطرائق مختلفة يطرحان مجموعة من التساؤلات عن الأساليب المتَّبعة ضمن تشكيلة من التحليلات البنائية للسياسة العالمية، بما فيها عمل روكسان لين دوتي بشأن الهجرة والهوية القومية، وعمل كارين ليتفين بشأن خطابات الأوزون، واستقصاء ريتشارد برايس بشأن الأسلحة الكيماوية، وعمل سينثيا فيبر بشأن معايير التدخل وعلاقتها بالسيادة[70]. تُظهر هذه الأعمال تشابهًا كبيرًا في تسليطها الضوء على البناء الاجتماعي للأشياء (الأسلحة الكيماوية)، والموضوعات (هوية الدولة)، والحوادث (الحرب الباردة) والمؤسسات (السيادة)، وهلم جرًّا، كما تقوم بتحري نتائجها في النظرية والممارسة الدولية[71].

يجب ألّا نبالغ بالفوارق الموجودة بين فريق البنائيين الحداثيين وفريق البنائيين بعد الحداثيين إلى درجة وضعهما في ما يمثّل مقاربات بحثية متعارضة؛ إذ أصبح جوهر الخلاف القائم بينهما يبتعد باطراد عن قضايا الإبيستمولوجيا والمنهجية والسجال المعياري تجاه مزيد من التحليل الصارم. والفارق الرئيس اليوم بين الفريقين، البنائيين الحداثيين والبنائيين بعد الحداثيين، تحليلي في جوهره، مع تركيز الفريق الأول على البناء السوسيولغوي للموضوعات والأشياء في السياسة العالمية، وتركيز الثاني على العلاقة بين القوة والمعرفة[72].

(70) ينظر: Roxanne Lynn Doty, «Immigration and National Identity: Constructing the Nation,» *Review of International Studies*, vol. 22, no. 3 (July 1996), pp. 235-256; Karen T. Litfin, *Ozone Discourses: Science and Politics in Global Environmental Cooperation* (New York: Columbia University Press, 1994), pp. 73-104, and Cynthia Weber, *Simulating Sovereignty: Intervention, the State, and Symbolic Exchange* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

(71) Price and Reus-Smit, p. 270.

(72) Ibid., pp. 267-268.

إن الاختلاف الأكثر أهمية بين البدائل البنائية هو ذلك الموجود داخل البنائية الحداثية والمتمثّل في الاختلاف بين الطرح النسقي والطرح الكلاني. سنتناول كلا الطرحين على حدة، ونعرض، بالنسبة إلى البنائية النسقية، عمل وينت البنيوي، لتفسير الأناركية وبنى العون الذاتي، ونتطرّق في القسم الذي يليه إلى الحل الذي اقترحه لمشكلة البنية/ الفاعل.

رابعًا البنائية النسقية عند وينت

إن البنائية النسقية هي التحليل الاجتماعي للسياسة الدولية المبني على المقاربة البنيوية، والذي تمثّله أعمال وينت بشكل رئيس في العلاقات الدولية؛ إذ قدّم وينت، بناء على أفكار التفاعلية الرمزية وسوسيولوجيا البَنينة، مقاربة مصمَّمة للمجادلة بأن العون الذاتي وسياسة القوة في ظل الأناركية مبنيان بشكل اجتماعي، وهذا ادعاء يقوم على مبدأين من المبادئ البنائية المستمدة من التفاعلية الرمزية: **أولًا**، تصرُّف الأشخاص بناءً على قاعدة المعاني التي يحملها الفواعل الآخرون عنهم؛ **ثانيًا**، عدم تأصل هذه المعاني في العالم؛ إذ هي تنمو من خلال التفاعل[73]. ومن معالم شهرة وينت أطروحته التي جادل فيها بأن من غير الضرورة أن تكون مفاهيم الأمن في ظل الأناركية فردية. والسلوك المقبول بالنسبة إلى وينت يتأثر بالممارسات التذاتية بدلًا من البنى المادية[74]. وتصاغ هذه الأفكار، بحسب اعتقاده، انطلاقًا من اعتماد موقع الصورة الثالثة أو مستوى التحليل الثالث (البنية). هذا ودفعه الاعتماد على المصادر النسقية إلى محاولة إعادة تفسير السياسة الدولية من منطلق الرؤية الكلية (الشاملة) والعلوية. وفي قيامه بذلك، انطلق من مناقشة فكرتين متداخلتين: تتعلق الأولى بالمصادر النسقية للبناء الاجتماعي التي تؤطر بوساطتها الحقيقة/ المعرفة الدولية؛ وتتعلق الثانية بطرحه لمشكلة البنية/ الفاعل، وطبيعتها وتأثيرها والحلول الممكنة لها[75].

(73) Wendt: «Anarchy,» pp. 394-395, and *Social Theory*, pp. 12, 185, 249.

(74) Zehfuss, *Constructivism in International Relations* (2002), p. 14.

(75) Wendt, *Social Theory*, p. 22.

– المصادر النسقية للبناء الاجتماعي

أعلن وينت بشكل صريح في الصفحات الأولى من كتابه *Social Theory of International Politics* أنه ينوي بناء نظرية نسقية للسياسة الدولية: «أنا مهتم في هذا الكتاب ببنى الدول وتأثيراتها وأنساقها (أو الأنساق الدولية)، ما يعني أنني أعتمد مقاربة 'نظرية الأنساق' للعلاقات الدولية»[76]. وهو لم يكن راضيًا عن حالة التنظير النسقي في اختصاص العلاقات الدولية، خصوصًا المقاربات البنيوية السائدة لتحليل السياسة الدولية والممثّلة في بدائل الواقعية البنيوية والنيوليبرالية.

يعتقد وينت أن النقاش بين الواقعيين البنيويين والنيوليبراليين استند إلى الالتزام المشترك بـ **العقلانية**. ولكن المنظورات العقلانية تحتوي، مثل جميع النظريات الاجتماعية، على بعض المشكلات، كمعالجتها هويات الفواعل ومصالحهم بوصفها معطى من الخارج بسبب تركيزها على الكيفية التي ينتج من خلالها الفواعل سلوكات معيّنة. تعطي هذه العقلانية مفهومًا **سلوكيًا** للعملية والمؤسسات: كل تغيير هو تغيير في السلوك، ولكن ليس تغييرًا في الهويات والمصالح[77]. وتمثّل هذه العقلانية السلوكية قاعدة أساسية للواقعيين البنيويين، لأنهم يعتقدون أن الأناركية تمثّل بالضرورة نظام العون الذاتي، ولا ينظرون إليها كـ«مؤسسة» تحتل دورًا تفسيريًا متميزًا وموازيًا لـ«العملية»، وتحدد معالم التفاعل ولا تتأثر به. لهذا، وكما يقول وينت، «لم تكن الأسئلة الدائرة حول تشكيل الهوية والمصالح مهمة لطلاب العلاقات الدولية، لأن المشكلة العقلانية التي تُختزل في ديناميات التفاعل السلوكي بين الفواعل المبنية من الخارج تحد من نطاق النظرية النسقية»[78]. وبدلًا من ذلك، وقف وينت ضد ادعاء الواقعيين البنيويين القائل إن العون الذاتي معطى للعملية من الخارج عبر البنية الأناركية؛ ففي اعتقاده أن البنى الاجتماعية لا توجد خارج تمظهرها في الممارسات[79].

(76) Ibid., p. 11.

(77) Wendt, «Anarchy,» pp. 391-392.

(78) Ibid., p. 392.

(79) Wendt, *Social Theory*, p. 313.

تتلخص الأطروحة العامة لبنائية وينت في أن العون الذاتي وسياسة القوة يُبنيان بشكل اجتماعي في ظل الأناركية. وبالتالي، هي ليست نتاج البنية أو واقعة خارج تفاعل وحداتها. إن العون الذاتي وسياسة القوة **مؤسستان** في المقام الأول، وليسا سمتين أساسيتين للأناركية، أو كما عَنْوَن في مقالته السابقة الذكر[80]. وهناك كثيرون من العلماء من نظروا إلى هذه المقالة حين صدورها باعتبارها ثورة نقدية على المقاربة البنيوية الوالتزية؛ إذ انتقد وينت من خلالها تعريف والتز الثلاثي للبنية السياسية (مبدأ التنظيم، والتمايز الوظيفي، وتوزيع القدرات) لأنه رأى أنه يتوقع قدرًا بسيطًا فحسب من سلوك الدولة، وهو لا يتنبأ بما إذا كانت دولتان ستصبحان صديقتين أو عدوتين، أو ستعترف إحداهما بسيادة الأخرى، أو ستكون قوى تعديلية أو راضية عن الوضع القائم، وهلم جرًّا. تؤثر هذه العوامل (التذاتية أساسًا) في المصالح الأمنية للدول، وكذلك في طبيعة تفاعلها في الأناركية. وبحسب استنتاج وينت، فإن «من دون فرضيات بشأن بنية الهويات والمصالح في النسق، لا يستطيع تعريف والتز للبنية التنبؤ بمحتوى الأناركية أو بدينامياتها. العون الذاتي هو بنية تذاتية، وبالتالي يُعتبر متغيرًا تفسيريًا حاسمًا في النظرية»[81].

إن الاعتراض الرئيس لبنائية وينت على واقعية الوالتزية البنيوية هو أنها ليست بنيوية بما يكفي؛ فهي تعتمد الاستعارة الفردية للاقتصاد الجزئي التي تحدد تأثيرات البنى في سلوك الدولة، ولكنها تهمل كيفية تشكُّل هوية الدولة ومصالحها أيضًا. وبدلًا من ذلك، يعتقد البنائيون أن مصالح الدولة تُبنى من خلال البنى النسقية التي لا تقع خارج التفاعل الاجتماعي، وهذا ما يؤدي – في اعتقادهم – إلى **بنيوية اجتماعية** بدلًا من بنيوية الاقتصاد الجزئي[82]. لهذا، يصر وينت على أن العون الذاتي هو عبارة عن **مؤسسة** – إحدى البنى المختلفة للهوية والمصالح التي ربما تكون موجودة في الأناركية. وبالتالي، فإن عمليات تكوين الهوية في ظل الأناركية تعني أولًا – وقبل كل شيء – **أمن الذات** أو الحفاظ عليها. لذلك، فإن مفاهيم

(80) Wendt, «Anarchy,» p. 395.

(81) Ibid., p. 396.

(82) Wendt, «Constructing International Politics,» pp. 72-73.

الأمن تختلف بحسب الطريقة التي تحدَّد بها علاقةُ الذات بالآخر معرفيًا، ومعنى الأناركية وتوزيع القوة متوقف، كما يؤكد وينت، على هذا الاختلاف المعرفي: «إن الميل إلى رؤية القوة والمؤسسات في اختصاص العلاقات الدولية كتفسيرين متعارضين للسياسة الخارجية هو أمر مضلل، لأن الأناركية وتوزيع القوة هما معنى لعمل الدولة فحسب، بحكم الفهم والتوقعات التي تشكل الهويات والمصالح المؤسساتية. العون الذاتي هو مؤسسة من هذه المؤسسات ليس إلّا، ويشكل نوعًا من الأناركية، لكنه ليس النوع الوحيد، وهنا تبدو الأجزاء الثلاثة لتعريف والتز البنية محدودة. لذلك، من أجل الانتقال من البنية إلى الفعل، نحتاج إلى إضافة جزء رابع: البنية المكوَّنة تذاتيًا الهويات والمصالح في النسق»[83].

كما يتضح في المناقشة أعلاه، هناك فوارق عدة وجلية بين واقعية والتز البنيوية وبنائية وينت، لكن هذا لا يمنع وجود نقاط مشتركة بينهما، خصوصًا في ما يتعلق بالبُعد الأنطولوجي المتمثّل في اعتماد وينت الصريح على التصور البنيوي الوالتزي للسياسة الدولية. واعتمد وينت بشكل صريح التمييز الذي صاغه والتز بين النظرية البنيوية والنظرية الاختزالية، في إشارته إلى عدم اهتمامه (مثل والتز) بتفسير سلوك الوحدات بشكل منفصل، وإنما المنظومة الدولية في شموليتها. وبمعنى آخر، إنه لم يكن مهتمًا بتفسير تشكيل هوية الدولة ومصالحها في ذاتها، وإنما بتفسير كيفية تفاعل هذه الهوية والمصالح مع البنية الدولية، لإنتاج سلوك معيّن للدولة أو لتحفيز/ تقييد هذا السلوك[84].

يميز وينت (مثل والتز) بين نظرية السياسة الدولية، تلك المستندة إلى النظرية النسقية والقائمة على المصادر البنيوية للتفسير، ونظرية السياسة الخارجية، تلك المستندة إلى النظرية الاختزالية والقائمة على المصادر المحلية للتفسير. وتأخذ النظرية البنيوية شكلين يقومان على التمييز بين معنيين للنظرية «النسقية»: أحدهما

(83) Wendt, «Anarchy,» p. 401.

(84) أعلن وينت معالم مشروعه في مقدمة كتابه **نظرية اجتماعية للسياسة الدولية** عندما كتب بوضوح: «هدفي الرئيس ليس تفسير هوية الدولة ومصالحها، فهذا الكتاب يركّز على النسق الدولي، لا على تشكيل هوية الدولة»، ينظر: Wendt, *Social Theory*, p. 11.

عندما يوضع النسق الدولي كمتغير تابع، وآخرهما عندما يكون متغيرًا مستقلًا. وتُعتبر أطروحة وينت نسقية في كلا المعنيين، لأنها تفترض أن «نظريات السياسة الدولية مختلفة عن النظريات التي تفسر سلوك الدول الفردية، أو نظريات السياسة الخارجية». لذلك، يعلن وينت بوضوح أنه «مهتم بالسياسة الدولية - مثل والتز - وليس مهتمًا بالسياسة الخارجية»[85].

لم يخفِ وينت إعجابه الكبير بطموح والتز لتطوير نظرية بنيوية كعلاج للنظريات الاختزالية السائدة في نظرية العلاقات الدولية. ولكن، على الرغم من حماسته لمقاربته البنيوية، لم يوافق على قيام والتز باستثنائه مستوى تحليل الوحدة من التنظير النسقي، واعتبر أنه أساء فهم ما يقسم هذين النوعين من النظرية. في المقابل، جادل في أن البنى يستحيل أن تمارس تأثيراتها من دون خصائص الفواعل وتفاعلاتها. وإذا كان ذلك صحيحًا، إذًا، فإن التحدي الحقيقي الذي تواجهه النظرية النسقية ليس إظهار أن **البنى** تملك قوة تفسيرية أكبر من **الفواعل** - كما لو أن الاثنين منفصلان بعضهما عن بعض - وإنما إظهار أن الفواعل مرتبة بوساطة النسق بشكل مختلف لكي تنتج تأثيرات مختلفة. بالتالي، فإن جوهر النقاش، بحسب وينت، «ليس بين النظريات 'النسقية' التي تركز على البنى والنظريات الاختزالية التي تركز على الفواعل، بل هو بين النظريات المختلفة لبنية النسق وكيفية ارتباط البنية بالفواعل»[86]. يقود هذا الطرح إلى الجدال النظري التقليدي في نظرية العلاقات الدولية حول الأسبقية الأنطولوجية للبنية على الفاعل أو للفاعل على البنية، أو ما يُعرف في لغة الاختصاص بمشكلة البنية/ الفاعل.

خامسًا: مشكلة البنية/ الفاعل

تعود جذور المشكلة إلى النقاش التقليدي ضمن الواقعية العلمية بين المنهجية الفردية (Individualism Methodology) والمنهجية البنيوية (Structuralism Methodology). وكان ماكس فيبر أهم علماء الاجتماع تمثيلًا للأولى، فيما

(85) Ibid., p. 11.

(86) Ibid., p. 12.

يُعتبر إميل دوركهايم أهم رواد الثانية. ويؤكد فيبر أن الأفراد هم أساس الحياة الاجتماعية ومصدرها، وأن المجتمع ككيان غير مستقل عن الأفراد الذين يشكلونه. وهذا القول لا يعني أن فيبر ينكر وجود شيء يتجاوز الحياة الاجتماعية للأفراد، بل يعتقد ببساطة أن هذا الشيء يمكن تفسيره من ناحية الأفراد فقط - أي يمكن تحويله إلى سمات التي تخص الأفراد[87]. وبالمنطق نفسه، لم ينكر دوركهايم (كبنيوي) وجود الأفراد، وإنما رفض فكرة إمكان تبسيط التفسيرات الاجتماعية من ناحيتهم، لأن الحالة الواقعية لهؤلاء الأفراد هي نتيجة الأوضاع الاجتماعية. وتتلخص الفكرة الرئيسة لأطروحة دوركهايم في أن النظرية أو التحليل الذي يبدأ من الفرد لا يمكن أن يُدرك الخصائص المحددة للظواهر الاجتماعية، لأن المجتمع ليس مجرد مجموع الأفراد، وإنما بالعكس، تُستمد الحقيقة الاجتماعية للفرد من المجتمع فحسب؛ فالفرد لا يخلق الظاهرة الاجتماعية - الإنسان لا يخلق اللغة، ولكن يتعلمها من مجموعته وبوساطتها[88].

إن طرح المشكلة وفق هذه الصيغة جعل بعض العلماء يعتبرها «مشكلة فلسفية»[89]. لكن جذور هذه المشكلة تكمن في البدهية التي تنص على أن أي فعل اجتماعي هو نتاج القوى البنيوية والفواعلية معًا. بالتالي، سيكون التفسير البنيوي المحض (مثل نظيره الفواعلي) ناقصًا بالضرورة، وهذا يعني أن النظرية البنيوية لا توفر بمفردها (وليست قادرة على أن توفر) تفسيرًا كاملًا للفعل[90].

لتبسيط المشكلة، يمكننا تخيل أشخاص لا يتصرفون بإرادتهم أو وفق الأوضاع التي يختارونها بأنفسهم، بل وفق ردات فعل متواصلة على ما تتيحه هذه الأوضاع. هنا، يمكن أن نتساءل في هذا الشأن: هل هذه الأوضاع هي التي تقوم ببناء أولئك الأشخاص أم هم الذين يبنون تلك الأوضاع؟ وبحسب هذه الرؤية،

(87) Max Weber, *Economy and Society*, (New York: Bedminster Press, 1968), vol. 1, pp. 4, 7, 13-14.

(88) Emile Durkheim, *The Rules of Sociological Method* (London: Free Press, 1964).

(89) David Dessler, «What's at Stake in the Agent-Structure Debate?,» *International Organization*, vol. 43, no. 3 (Summer 1989), p. 443.

(90) Ibid., p. 444.

يجب أن يهتم التحقيق الاجتماعي بالأوضاع بدلًا من الأشخاص أو بالأشخاص بدلًا من الأوضاع. هنا، نواجه تصورين بسيطين للمجتمع: المجتمع مجسدًا في الأشخاص (الفواعل) أو مجسدًا في الأوضاع (البنى) التي يتشكل ضمنها الأشخاص.

يعتقد البنائيون أن هيمنة المقاربة الوضعية في العلوم الاجتماعية دفعت العلماء إلى تأطير النقاش بين المقاربات الفردية والبنيوية باعتباره نقاشًا **منهجيًا**[91]، وأدى هذا التأطير المنهجي إلى إهمال المسألة الأنطولوجية لطبيعة الموضوع: ما عناصره التأسيسية؟ وكيف تترابط؟ وعُرفت هذه المسألة الأنطولوجية باسم مشكلة البنية/ الفاعل، وهي تتمظهر في سمات مختلفة وأسماء متنوعة كالكل في مقابل الجزء، والفرد في مقابل المجتمع، والفعل في مقابل البنية، وهلم جرًّا[92].

أمّا وينت، فيعتقد أن مشكلة البنية/ الفاعل تحمل في مضمونها مشكلتين مترابطتين، واحدة أنطولوجية والأخرى إبيستمولوجية[93]. بالنسبة إلى الأولى، تتعلق القضية بطبيعة الفواعل والبنى وعلاقتها الداخلية، وبمعنى آخر، تتعلق بنوع كياناتها، وكيف تترابط. ويطرح وينت طريقتين أساسيتين لمقاربة هذا السؤال: إحداهما جعل أحد مستويات التحليل قبلية أنطولوجيا، والأخرى إعطاؤها منزلة أنطولوجية متساوية ومتعذرة الاختزال. تولّد هذه المعالجة، بحسب وينت، ثلاثة أجوبة محتملة للمسألة الأنطولوجية: الفردية والبنيوية والبنيانية (Structurationism). ويضع وينت نظرية الواقعية البنيوية ونظرية النظام العالمي، على التوالي، في الموقعين الأولين لأنهما يقومان بتحويل أحد مستويات التحليل إلى الآخر.

(91) على سبيل المثال، يجزم كولين وايت بأن اعتقاد الفلسفة الوضعية بإمكان التعامل مع المسائل الأنطولوجية على مستوى المنهجية يفسّر سبب تسمية هذه المواقف منهجية فردية ومنهجية بنيوية. ينظر: Colin Wight, *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), p. 67.

(92) Ibid., p. 63.

(93) أشار كراتوشويل في تقويمه نظرية وينت الاجتماعية للسياسة الدولية إلى أن المستويات الأنطولوجية والإبيستمولوجية ربما لا تكون مستقلة بعضها عن بعض، لكن من المحتمل أن تكون مترابطة بإحكام بوساطة توسّط عدسة البنية اللغوية/ التصورية للخطاب في الحقل. ينظر: Friedrich Kratochwil, «Constructing a New Orthodoxy?,» p. 73.

وتحوّل الواقعية البنيوية بنية نسق الدولة إلى خصائص عناصره التأسيسية (الدول) وتفاعلاتها، بينما يختزل علماء النظام العالمي فواعل الدولة (والطبقة) في تأثيرات متطلبات إعادة إنتاج النظام العالمي الرأسمالي. تحاول المقاربة البنيانية، من ناحية أخرى، تفادي ما دعاه وينت النتائج السلبية للفردية والبنيوية من خلال إعطاء الفواعل والبنى منزلة أنطولوجية متساوية[94].

يجادل وينت في أن أي حل لمشكلة البنية/ الفاعل يجب أن يبدأ بمواصفات ميتانظرية للعلاقة بين الفواعل والبنى التي تتفادى اختزال أحدهما بالآخر[95]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ليس ثمة «حل» لمشكلة البنية/ الفاعل بالمعنى الحرفي للكلمة، أي ما يحيل إلى حل لغز معيّن لمعرفة «الجواب»، أو أن المشكلة لن تظهر بعد ذلك كمشكلة. كل نظرية اجتماعية، كما يشير كولن وايت، تملك «حلًا/ جوابًا» خاصًا للمشكلة، لكن هذا لا يعني أن المشكلة استُغني عنها أو عن حلها؛ فجميع المقاربات يجب أن تتناول مشكلة البنية/ الفاعل بشكل أو بآخر، ويجب أن تكون هذه المشكلة مصدرًا للخلاف النظري. ولكن وايت ينوه في الوقت نفسه بأن حل مشكلة البنية/ الفاعل ليس مجرد مسألة نظرية لأنه قد يكون محملًا أيضًا بالدوافع القيمية والمعيارية. إذا حُلت مشكلة البنية/ الفاعل، كما يصرح وايت، فسينتهي عندئذ التنظير الاجتماعي، ومعه النزاع الأخلاقي والثقافي والاقتصادي والسياسي. «بهذا المعنى»، يستنتج وايت، «مشكلة البنية/ الفاعل سياسية»[96].

قدّم علماء العلاقات الدولية محاولات عدة من أجل حل مشكلة البنية/ الفاعل. وكانت البداية مع محاولة والتز في كتابه *Theory of International Politics* التي يعتبرها بعض العلماء بداية النقاش حول المشكلة[97]. إضافة إلى الواقعيين البنيويين، حاول علماء نظرية النظام العالمي تقديم حلول نظرية للمشكلة، لكنهم

(94) Wendt: «The Agent-Structure Problem,» p. 339, and *Social Theory*, p. 26.

(95) Wight, p. 78.

(96) Ibid., p. 67.

(97) يرى وايت أن ما عدا معالجة كار المبكرة في كتابه **ما هو التاريخ**، فإنّ أصول الاهتمام الواضح بمشكلة البنية/ الفاعل في نظرية العلاقات الدولية يمكن أن يعود إلى عمل والتز المذكور. ينظر: Ibid., p. 91.

(مثل والتز) لم ينجحوا في القيام بذلك من دون اختزال أحد الكيانين (البنية أو الفاعل) بالآخر؛ فكلاهما يقوم بحل مشكلة البنية/ الفاعل بجعل فواعل الدولة أو بنى النسق وحدات قبلية أنطولوجيا. وتستخدم الواقعية البنيوية ونظرية النظام العالمي خصائص الدول (القوى والمصالح) وبنى النسق (القطبية وعلاقات التبادل اللامتكافئ) لتفسير سلوك الدولة. لكن المشكلة في هذه الحلول، كما تصورها وينت، تكمن في الافتقار إلى طريق واضحة لتصور هذه الكيانات وعلاقاتها[98].

بيد أن المشكلة أعقد من ذلك كثيرًا؛ إذ أشار وينت في ملاحظة شهيرة إلى وقوع الواقعيين البنيويين في مفارقة نظرية في سعيهم لحل المشكلة بتفادي اختزالية المستوى الجزئي، فإن «من السخرية أن حلهم مشكلة البنية/ الفاعل كان اختزاليًا»[99]. أمّا تعريف الواقعية البنيوية بنيةَ النسق الدولي بأنها قابلة للاختزال بخصائص الدول (توزيع القدرات)، فهو متسق مع الدور المهم الذي تؤديه بنى النسق في تفسيرات الواقعية البنيوية لسلوك الدولة. والمسألة لا تتعلق باعتماد الواقعيين البنيويين اختزالية تفسيرية، بل بأن تعريفهم بنية النسق محدود بأنطولوجيا اختزالية[100]. ويستدل وينت على ضعف مقاربة الواقعية البنيوية (الفردية) لمشكلة البنية/ الفاعل بإخفاقها في توفير قاعدة لتطوير نظرية واضحة للدولة: «إن التصور النيوواقعي الفردي لبنية النسق ضعيف جدًا ولا يدعم نظرية اجتماعية للدولة»، يسترسل وينت، «لا تستطيع بنى النسق توليد الفواعل إذا كانت معرفة، خصوصًا من ناحية أولئك الفواعل في المقام الأول»[101]. والتأثير الناتج من الواقعية البنيوية هو عدم القدرة على توضيح الخصائص والقوى السببية لوحدات تحليلها الأساسية، وهو الضعف الذي يقوض تفسيراتها بشأن عمل الدولة. ويمكن تفادي هذه الحالة من طريق اعتماد نوع من المقاربة لمشكلة البنية/ الفاعل التي لا تمنع جعل الفواعل والبنى «"إشكالية" أو "متغيرات تابعة"»[102].

(98) Wendt, «The Agent-Structure Problem,» p. 338.

(99) Ibid., p. 341.

(100) Ibid., p. 343.

(101) Ibid., p. 350.

(102) Ibid., p. 350.

اقترح وينت حلًا بديلًا لمشكلة البنية/ الفاعل، مستندًا إلى عمل أنتوني غيدنز بشأن نظرية البناء؛ فهو يقول: «تجسد نظرية البناء حلًا علائقيًا لمشكلة البنية/ الفاعل التي تصور البنى والفواعل مكوّنة بشكل متبادل أو كيانات ذات تحديد مختلط»[103]. ويعتقد وينت أن ما دامت البنى الاجتماعية اعتمادية أنطولوجيا ومشكّلة بالممارسات والفهم الذاتي للفواعل، فإن القوى السببية ومصالح أولئك الفواعل تشكّل بدورها البنى وتفسرها. وتشكل البنية الاجتماعية بحسب وينت شرط وجود الدول وعملها، ومن دون مبادئ التنظيم الاجتماعية لا نستطيع التكلم بشكل ذي مغزى على كتل البناء الأساسية للعلاقات الدولية: الدولة، قوى الدولة، السياسة الخارجية، وهلم جرًا. بالتالي، تقوم نظرية البناء بتصوير الفواعل والبنى باعتبارها مكونة بشكل متبادل، ولكن، على الرغم من ذلك، هي كيانات متمايزة أنطولوجيًا، «يؤثر كل منها في الآخر بشكل ما، وهي 'مختلطة التحديد'»، وفق تعبير وينت[104].

كان ديفيد ديسلر من أولئك الذين حاولوا تقديم حل لمشكلة البنية/ الفاعل في العلاقات الدولية باستخدام نظرية البناء، فوجه انتقادات لاذعة إلى النقاش الميتانظري الذي اعتقد أنه لا يمت بصلة كبيرة إلى البحث الإمبيريقي. وفي قيامه بذلك، بدأ تمييز بين النماذج **الموقعية** و**التحويلية** للبنية؛ حيث اعتبر نظرية والتز حالة أنموذجية للأنموذج الموقعي، فيما استشهد بنظرية روي باسكار باعتبارها مثلًا للأنموذج التحويلي. وتكون بنية النسق في النظرية الموقعية نتيجة وضع الوحدات بشكل أنطولوجي، كما تُعتبر بنية النسق أنها نتيجة النتائج غير المقصودة لتفاعل الوحدات[105]. هكذا، فإن البنية (غير المقصودة) في الأنموذج الموقعي هي البيئة التي يحدث فيها الفعل، والتي تؤثر وتتوسط، لكنها ليست متغيرة. أمّا في الأنموذج التحويلي، فتشتمل البنية على مواد الفعل التي تمرّ بالتحول بينما يتجلى الفعل شيئًا فشيئًا. ويقترح ديسلر – بناءً على أعمال أونوف وكراتوشويل – أن المكوّن الأنطولوجي، الحاسم للأنموذج التحويلي للنشاط الاجتماعي،

(103) Ibid., p. 350.

(104) Ibid., p. 360.

(105) Dessler, «What's at Stake,» p. 448.

يجب أن يكون **القواعد**[106]. ويعتمد الفعل الاجتماعي كله على الوجود المسبق للقواعد، ما يشير ضمنًا إلى أن القواعد شرط ضروري للفعل، حتى في البيئة الأناركية.

وبينما يفترض الأنموذج الموقعي القواعد، حتى إذا لم تكن مرئية، فإن هناك فارقًا ضروريًا بين النماذج الموقعية والتحويلية في ما يتعلق بهذه القواعد (الاتفاقات والمعايير) التي تقوم في الأنموذج الموقعي بتثبيت معالم الفعل، وتظهر بتفاعل الوحدات التي يعاد إنتاجها من دون قصد، بينما هي (أي اقواعد) في النظرية التحويلية «المكون المادي للفعل». لذلك، يمكن أن تخصص الفواعل (الدول) هذه الموارد بشكل متعمد لتعيد إنتاج النسق و/ أو تحويله[107].

يجادل ديسلر في أن قبول هذا التفسير التحويلي يحمل ثلاث منافع: **أولًا**، تساعد مثل هذه النظرية في تفسير القوى في عمليات صنع القرار والسياسات التي تنتج سلوك الدولة، وتؤسس لصلة واضحة بين النظريات البنيوية ونظريات مستوى الوحدة؛ **ثانيًا**، من الممكن أن توفر ترابطًا أفقيًا حاسمًا عبر المجالات، وبذلك تشوه – وربما تطفئ – الانقسامات الخاطئة بين المستوى الأعلى والمستوى الأدنى والسياسة المحلية والسياسة الدولية؛ **ثالثًا**، ربما تكون للمقاربة التحويلية – كنتيجة لقدرتها على تقديم تفسيرات التغيير السلمي – صلة بإجراءات صنع السياسة الموجهة نحو إزالة الحتمية البنيوية[108]. ومن شأن الإصرار على ضرورة توسيع أي أنطولوجيا بنيوية لإدراج القواعد، أن يجعل ديسلر (مثل وينت) ينظر إلى مشكلة البنية/ الفاعل من خلال العدسات الأنطولوجية.

يُعتبر والتر كارلسنيز أحد الذين حاولوا تقديم حل لمشكلة البنية/ الفاعل في العلاقات الدولية. وهو كسابقيه، كان منفذَ دخوله إلى هذا النقاش استياؤه من التفسيرات الفردية والبنيوية التقليدية، ولا سيما الحل المقترح من وينت. وأخذ يحذّر من الحلول البسيطة التي تعطي البنية أو الفاعل الأسبقية، وهو على

(106) Ibid., pp. 454-463.

(107) Ibid., pp. 460-461.

(108) Ibid., pp. 471-472, and Wight, p. 80.

عكس وينت وديسلر، لم يبنِ أطروحته على عمل غيدنز[109]، بل اشتق موقفه أساسًا من مارغريت آرتشر التي جادلت في أن «الدمج المركزي» المنسوب إلى غيدنز أو مفهوم «الثنائية» يمنع إمكان تحليل التفاعل التجريبي بين البنى والفواعل بمرور الزمن[110]. ويستثني هذا الدمج المركزي إمكان إجراء التحليل التاريخي المقترح من وينت، لأن مثل هذا الدمج لا يستطيع دمج «التفاعل الدينامي» بين البنى والفواعل بمرور الزمن[111]. ويُعتبر هذا التحرك مساهمة مهمة في النقاش لأنه اقترح إمكان وجود مشكلات في محاولة دمج فكر باسكار وغيدنز في تفسير واحد[112]. ويقترح كارلسنيز ضرورة أن يمضي التفسير على أساس **دورات مورفوجينية** (Morphogenetic Cycles)، وهو ما يعني إمكان إحالته تحليليًا إلى فترات حتى يخترق التفاعل الدينامي أو العلاقات بين البنى والفعل بمرور الزمن. وبحسب هذا المنظور، لا تتأثر الأفعال من الناحية السببية بالبنى فحسب، بل تؤثر بدورها في هذه البنى بعد ذلك، ما يشير إلى العلاقة التبادلية والدينامية بين الاثنين بمرور الزمن[113].

اعترضت دوتي على الحل الذي قدّمه كارلسنيز، ورفضت تفضيله تأطير مشكلة البنية/ الفاعل من منظور بعد بنيوي. وصرحت بأن ظهور نقاش البنية/ الفاعل في اختصاص العلاقات الدولية حمل معه الوعود بتصور الفواعل والبنى وعلاقتهم الداخلية. ولكن على الرغم من تجديد فكرة البنية كليًا، لم يحظ مفهوم الفاعل بالانتباه الكافي. لهذا، تقترح دوتي أنه يمكن رؤية بعد البنيوية كتعبير

(109) Walter Carlsnaes: «The Agent-Structure Problem in Foreign Policy Analysis,» *International Studies Quarterly*, vol. 36, no. 3 (1992), p. 258, and «In Lieu of a Conclusion: Compatibility and the Agency-Structure Issue in Foreign Policy Analysis,» in: Walter Carlsnaes and Stive Smith (eds.), *European Foreign Policy: The EC and Changing Perspectives in Europe* (London: Sage, 1994), pp. 274-287.

(110) يُنظر تفصيلات نظرية آرشر في: Margaret Archer: «Human Agency and Social Structure: A Critique of Giddens,» in: Jon Clark, Celia Modgil and Sohan Modgil (eds.), *Anthony Giddens: Consensus and Controversy* (Basingstoke, England: Falmer Press, 1990); «Structuration Versus Morphogenesis,» in: S. N. Eisenstadt and H. Helle (eds.), *Macro Sociological Theory* (London: Sage, 1985), pp. 58-88, and *Realist Social Theory: The Morphogenetic Approach* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

(111) Carlsnaes, «The Agent-Structure Problem,» p. 258.

(112) Wight, p. 81.

(113) Carlsnaes, «The Agent-Structure Problem,» p. 284.

عن مشكلة البنية/ الفاعل من الدرجة الأولى، لأنه يجبرنا على إعادة التفكير في أنطولوجيتنا الاجتماعية فحسب[114]. إذًا، في حين أن منظّري البنية/ الفاعل قدّموا افتتاحيات وتصورات نقدية مهمة للعلاقات الدولية، أكدت دوتي أن النتائج الكاملة لهذه الافتتاحيات تبقى غير مستكشفة بسبب عدم قدرة هؤلاء المنظّرين على الاعتراف بوجود اللاحتمية في قلب مشكلة البنية/ الفاعل[115].

يبدأ الاعتراف بوجود مثل هذه اللاحتمية، بحسب دوتي، من الوعي بضرورة استبدال أنطولوجيا الفواعل والبنى بأنطولوجيا **الممارسات**، أي تلك غير المحددة راديكاليًا. وبالنظر إلى اهتمام دوتي بإصلاح التوازن من خلال استبدال التركيز على البنى والفواعل بالممارسة، فإن أهمية موقفها تكمن في تحديد مكان الفاعل في **لاحتمية الممارسات**. ويمكن تلخيص الحل الذي تقترحه دوتي لمشكلة البنية/ الفاعل في الجملة الآتية: تنظر إلى الفواعل والبنى كنتاج الممارسات وتأثيرها، أو كما تعبّر حرفيًا: «الموضوع والفاعل محدد وليس حتميًا»[116].

على الرغم من أن دوتي سعت لوضع أنطولوجيا بديلة، فإنها لم توضح ما تعنيه بالممارسات. لهذا، انتقد وايت «صعوبة رؤية النتائج المنهجية لهذه الأنطولوجيا الجديدة»[117]. وفي الواقع، على الرغم من محاولة دوتي تقديم إطار أنطولوجي جديد لفهم علاقة البنية/ الفاعل، فهي لم تقم بصوغ ادعاءات أنطولوجية واضحة. وفوق ذلك، انتقد بعض العلماء تجاهل دوتي التطرق إلى مسائل وأسئلة مهمة كثيرة؛ فعلى سبيل المثل، يتساءل وايت عن «ما يمكّن الممارسات في تفسير دوتي؟ وما شروط إمكان الممارسات؟ وما القوى والعمليات السببية التي تُنتج الممارسات؟ هذه الأسئلة لم تحاول دوتي طرحها قط»[118].

(114) Roxanne Lynn Doty, «Aporia: A Critical Exploration of the Agent-Structure Problematique in International Relations Theory,» *European Journal of International Relations*, vol. 3, no. 3 (September 1997), p. 388.

(115) Ibid., p. 366.

(116) Ibid., p. 379, and Wight, p. 82.

(117) Wight, p. 82.

(118) Ibid., p. 83.

قدّم باحثون آخرون محاولات عدة لحل مشكلة البنية/ لفاعل، ومن أهمها عمل أندريا بيلر وآدم مورتن اللذين قدّما فيه تفسيرًا لعلاقة البنية/ الفاعل مستندًا إلى عمل كوكس ومعالجته الشهيرة للمشكلة كلغز عصي – شيء مشابه لجدال أسبقية «الدجاجة أو البيضة»[119]. وتظهر هذه المشكلة في اعتقادهما كتناقض أصيل **فحسب** إذا كانت الصعوبة في علاقة البنية/ الفاعل تكمن في الأسبقية الزمنية لأحدهما على الآخر. لهذا، يقترح بيلر ومورتن أن يقدِّم عمل كوكس، والمقاربة النيوغرامشية بصفة عامة، مجموعة ثمينة من التصورات المتمحورة حول علاقة البنية/ الفاعل. ويؤكد الباحثان أن الأنطولوجيا الاجتماعية المطورة بالمنظورات النيوغرامشية تحتوي على **البنى التاريخية** التي لها صلة مباشرة بقضايا الفواعل والنسق[120]، وستدمج هذه الأنطولوجيا بمنهج تاريخاني مصمم لكشف منطق «البنية التاريخية» التي تميز عصورًا معيّنة. وينتهي تحليل بيلر ومورتن باستنتاج ثلاثة أبعاد رئيسة لمشكلة البنية/ الفاعل: الاهتمام الأنطولوجي بتحليل البنى التاريخية؛ الإهتمام المنهجي بتقدير جميع الأنماط التفسيرية والتوضيحية للتحقيق؛ الانشغال بإعادة التفكير في قضايا الأنطولوجيا بشكل يحافظ على الاتصال بالقضايا الإبيستمولوجية أيضًا[121].

وعرض مارتن هوليس وستيف سميث تصورًا خاصًا لحل مشكلة البنية/ الفاعل، وذلك بتحويلها (كما فعل وينت) إلى مشكلة مستويات التحليل. وجادل المنظّران في أن مشكلة مستويات التحليل ومشكلة البنية/ الفاعل لا يمكن أن تنفصل إحداهما عن الأخرى، وهما وجهان لعملة واحدة[122]. وعلى النقيض من

(119) ينظر: Robert W. Cox, «Multiculturalism and World Order,» in: Robert W. Cox and Timothy J. Sinclair (eds.), *Approaches to World Order*, Cambridge Studies in International Relations; 40 (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 494.

(120) Andrea Bieler and Adam David Morton, «The Gordian Knot of Agency-Structure in International Relations: A Neo-Gramscian Perspective,» *European Journal of International Relations*, vol. 7, no. 1 (2001), p. 17.

(121) Ibid., p. 17.

(122) Martin Hollis and Steve Smith, «Structure and Action: Further Comment,» *Review of International Studies*, vol. 18, no. 2 (April 1992), pp. 188-198.

ذلك، جادل وايت في إمكان فصل المشكلتين من الناحية التحليلية[123]، فأكد أن مشكلات البنية/ الفاعل ومستويات التحليل والماكرو/ الميكرو مختلفة بعضها عن بعض، وربما يؤدي الدمج بينها إلى كثير من التشويش. إن دمج مشكلة البنية/ الفاعل بمشكلة مستويات التحليل يمكن أن يؤدي إلى الفرضية الخاطئة التي تنص على أن البنية ترتبط بالقضايا السوسيولوجية الكبرى (الماكرو) فحسب. ويؤكد وايت أن «فصل المشكلتين يمكّننا من رؤية أن السياقات السوسيولوجية الجزئية تعرف الخصائص البنيوية بشدة، وأن السياقات السوسيولوجية الكبرى لا تعمل بشكل مستقل عن الفواعل»[124]. وستكون لهذه الرؤية أهمية كبيرة عند معالجة الفواعلية (Agency) في المستويات الماكروسوسيولوجية. بالتالي، في إمكاننا القول، بناءً على القراءة المقدمة هنا، إن مشكلة البنية/ الفاعل مدرجة في مستويات الحقيقة الاجتماعية جميعها، بينما مشكلة مستويات التحليل معنية أساسًا بمستوى التحليل ومقياسه.

تبقى المشكلة الرئيسة في تصور مشكلة البنية/ الفاعل وثيقة الصلة بمشكلة مستويات التحليل، إذا اعتبرنا هذه الأخيرة مسألة **تموقع** معيّن يتخذ شكل مصدر التفسير. وتكمن المشكلة هنا في الآتي: كما في حالة الكل والأجزاء، تتغير المسألة من قضية إلى أخرى وحتى من حالة إلى أخرى. وكما يشير فيرغيسون ومِنزباك، ربما يكون فاعل في قضية أو حالة معيّنة جزءًا من البنية في المرة المقبلة، أو ربما يكون من دون أهمية تُذكر. فعلى سبيل المثال، أي مجموعة معيّنة من المصارف (الفاعل) تقدم قروضًا إلى دولة مثل روسيا يمكن أن تمارس تأثيرًا في الاقتصاد الروسي (البنية) والأسواق المالية العالمية (البنية). وفي الوقت ذاته، يمكن عدم ثبات الأسواق المالية العالمية (الفاعل) أن يثبط من عزيمة المودعين والمستثمرين (الفواعل) لوضع أموالهم في البنوك بنسب أعلى من القروض الخارجية (البنية)[125]. واعترف وايت بدوره بأن الفواعلية يمكن أن تنتقل متحركة نحو المستويات العليا أو السفلى، حتى يبدو ما كان يُعتبر بنية في

(123) Wight, p. 103.

(124) Ibid., p. 119.

(125) Ferguson and Mansbach, *The Elusive Quest Continues*, p. 207.

مستوى معيّن فاعلًا في مستوى آخر. لهذا، مثّل النسق الدولي في النقاش الأول دور البنية ومثّلت الدولة القومية دور الفاعل، في حين ظهرت الدولة القومية في النقاش الثاني كبنية بينما مثّلت البيروقراطية دور الفاعل. أمّا في النقاش الثالث، فظهر الأفراد فحسب في هذا الأنموذج، حيث تشكل البيروقراطية البنية فيما يمثّل الأفراد دور الفواعل، و«ما يظهر كبنية في أحد المستويات»، يقول وايت، «يصبح فاعلًا في مستوى آخر»(126).

هناك وجهة نظر معيّنة لمعنى الفاعل تقع خلف هذا التفسير. بالتالي، فإن تفسير الفواعلية هو ما يسمح لتلك الخصائص والقوى المنسوبة إلى كيان نظري معيّن بأن تُنسب إلى كيان آخر. تنظر هذه المقاربة بشأن مشكلة مستويات التحليل إلى مسألة انتقال الفواعلية كتحرك سهل، ولا يطرح إشكالات من أي نوع. ولكن على الرغم من ذلك، هناك من اعتبر أن التحرك عبر مستويات التحليل من خلال تمثيل دور البنية تارة والفاعل تارة أخرى ربما يزيد مشكلة البنية/ الفاعل تعقيدًا بدلًا من تقديم الحلول لها. من الممكن أن يكون أمرًا مضلِّلًا في بعض الأحيان تركيز الانتباه على أحدهما دون الآخر، حيث يكمن جوهر الحقيقة إمّا في أحد الطرفين وإمّا في توليف لهما.، وهذا ما دفع فيرغيسون ومِنزباك إلى التشكيك في كون مسألة البنية/ الفاعل تمثّل في ذاتها قضية للتحقيق؛ وممّ كتباه في هذا الصدد: «بعد كل ما قيل وفُعل، يبدو لنا أن البنية/ الفاعل ليست قضية، وهذا لا يعني أن التساؤل عن ماهية الفواعل والبنى ليس مسألة مهمة، بل لأنه يعطينا إمّا إجابة خاطئة، أي – الدولة ونسق الدولة – وإمّا قدرًا صغيرًا من الإجابة»(127).

بشكل عام، تبقى علاقة البنية/ الفاعل، والأشكال المتاحة لها، إحدى المشكلات النظرية الرئيسة في نظرية العلاقات الدولية. وهناك إجماع شبه مطلق على الفكرة البدهية التي تفيد بأن جزءًا كبيرًا من الحل المقترح لأي مشكلة يكمن في التوصيف الصحيح لتلك المشكلة. بناء عليه، فإن النقاش الذي يحيط مشكلة البنية/ الفاعل في نظرية العلاقات الدولية أصبح مشوبًا بكثير من التشويش

(126) Wight, p. 107.

(127) Ferguson and Mansbach, *The Elusive Quest Continues*, p. 207.

والغموض، لأن ليس هناك ما يثبت أن المشاركين في النقاش يتحدثون عن المشكلة نفسها؛ فالأسئلة التي يعتبرها بعض المناقشين إبيستمولوجية يتصورها آخرون أنطولوجية أو منهجية. ولكن، على الرغم من ذلك، يعترف البنائيون بأن التركيز على مشكلة البنية/ الفاعل في نظرية العلاقات الدولية لا ينبع من الرغبة في رفض التفسير البنيوي، ولكن على العكس تمامًا، ينبع من الرغبة في بناء نظريات بنيوية أفضل(128).

خاتمة

تمثّل البنائية المقاربة التي تهتم بالبناء الاجتماعي للسياسة العالمية، التي تركز على دور البنى المثالية (بدلًا من المادية) في تشكيل الفعل، وتبرز التكوين المتبادل للفواعل والبنى الاجتماعية. وتعتمد البنائية وجهة نظر نقدية تجاه العالم والعملية والمعرفة، جعلت مؤيديها ونقادها يصنفونها في معسكر المقاربات النقدية لـ «النقاش الثالث». وعلى الرغم من احتمال أن يكون هذا التصنيف غير دقيق من الناحية الشكلية، فإن البنائيين أنفسهم لا يدّعون بناء نظريات علمية تفسيرية أو الوصول إلى حقائق كبرى بشأن السياسة العالمية، ويعرضون في الوقت نفسه تواضعًا كبيرًا في ادعاءاتهم النظرية. هذا الموقف يمثّل مشكلة للمراقبين الذين وجدوا صعوبة في وصفها بأنها مقاربة للفهم أو نظرية للتفسير، ولا سيما عقب تشعبها إلى بدائل حداثية وبعد حداثية.

بيد أن القيمة الاختصاصية المضافة إلى البنائية تكمن في عرضها رؤية عالمية بديلة للرؤى الواقعية والنيوليبرالية، خصوصًا بإعادتها إحياء دور المعاني والأدوار الاجتماعية، وأهمية القواعد والمعايير والممارسات التذاتية في فهم سلوك الفواعل. وتغطي البنائية الجزء الكبير المفقود من الصورة الواقعية – النيوليبرالية للسياسة العالمية، وتعيد اكتشاف محدودية المقاربة العقلانية/ المادية في فهم دوافع سلوك الفواعل ومحفزاته، وعلاقتهم بالبنى التي يشكلونها ويتشكلون بوساطتها. بهذه الطريقة، تعيد البنائية التفاعل الاجتماعي إلى مركز التحليل،

(128) Wight, p. 92.

بكل ما يحمله من معانٍ ورموز وأدوار، وتوسع مجال التحقيق ليشمل متغيرات الثقافة والأيديولوجيا، ما يجعلها تقدم وعودًا نظرية بتجسير الفجوة الموجودة بين التفسيرات المحلية والدولية في نظرية العلاقات الدولية العقلانية. وبعد ما يقارب 25 سنة من وصولها إلى الاختصاص، شكلت مفاهيم البنائية ومقولاتها ثورة في مقاربة السياسة العالمية وتصورها، فجعلت المراقبين يصفونها بالمنافس العنيد للنظرية الواقعية، ودفعت البنائيين أنفسهم إلى إعلان أن دورهم حان في نظرية العلاقات الدولية.

ثبت المصطلحات

Logically Consistent	الاتساق المنطقي
Reductionism	الاختزالية
Risk-acceptant	الأخطار
Correlations of war	ارتباطات الحرب
Resources extraction	استخراج الموارد
Grand Strategy	الاستراتيجيا الكبرى
Appeasement	الاسترضاء
Hegemonic Stability	الاستقرار المهيمن
State autonomy	استقلالية الدولة
Costly signals	الإشارات المكلفة
Bringing the State Back In	إعادة الدولة
Process-Tracing	اقتفاء العملية
Poles	الأقطاب
Escalating commitment	الالتزام المتصاعد
Coordination Games	ألعاب التنسيق
Two-level games	ألعاب المستويين
Anarchy	الأناركية

Rational egoiste	أنانية عقلانية
Ramification	الانتشار
Power Transition	انتقال القوة
Calculative Model	الأنموذج الحسابي
Emancipation	الانعتاق
Peace Research	بحوث السلام
Paradigm	البراديغم
Ivory tower	البرج العاجي
State-Building	بناء الدولة
Holistic Constructivism	البنائية الكلانية
Systemic Constructivism	البنائية النسقية
Structure	البنية
Domestic Structure	البنية المحلية
Monadic Effect	التأثير الأحادي
Ratchet effect	التأثير التزايدي
EffectDyadic	التأثير الثنائي
Divergence Effects	تأثيرات التباعد
Convergence Effects	تأثيرات التقارب
Reflectivism	التأملية
Winning coalition	التحالف الفائز
Degenerating Problem Shift	تحول المشكلة الارتدادي
Progressive Problem Shift	تحول المشكلة التقدمي
Status-Quo Bias	تحيز الوضع الراهن
Strategic Planning	التخطيط الاستراتيجي

Stateness	التدويل
Intersubjective	تذاتي
Security maximizing	تضخيم الأمن
Power maximizing	تضخيم القوة
Self-encirclement	تطويق ذاتي
Mobilization	التعبئة
Hypermobilizing	التعبئة المفرطة
Resources mobilization	تعبئة الموارد
Multipolarity	التعددية القطبية
Interactional	التفاعلي
Scientific Progress	التقدم العلمي
Official estimates	التقديرات الرسمية
Relational assessments	تقديرات علائقية
Audience Costs	تكاليف الجمهور
Opportunity costs	تكاليف الفرصة البديلة
Mutually Constitutive	التكوين المتبادل
Strategic Adjustment	التكيف الاستراتيجي
Functional Differentiation of the Units	التمايز الوظيفي للوحدات
War Centrism	تمركزية الحرب
State Centrism	تمركزية الدولة
Predatory buck-passing	تمرير الدور اللصوصي
Intertextuality	التناص
Mainstream	التوجه السائد
Imperial overextension	التوسع المفرط

Underexpansion	التوسع الناقص
Strategic Synthesis	توليف استراتيجي
Constants	الثوابت
Epistemic Communities	الجماعات المعرفية
Rivalries	حالات التنافس
Strategic Rivalries	حالات التنافس الاستراتيجية
Enduring Rivalries	حالات التنافس المستدامة
State of Nature	حالة الطبيعة
Gatekeepers	حراس البوابة
Equality-equals-war	حرب تساوي النظراء
Hegemonic War	حرب الهيمنة
Protective Belt	الحزام الواقي
Sensitivity	الحساسية
Global Governance	الحكم العالمي
Supranational Governance	الحكم فوق القومي
Pacta de contrahendo	حلف ضبط النفس
Discounting the future	خصم المستقبل
Power-creating	خلق القوة
National Attributes	الخواص القومية
Entrapment/Abandonment	خوف الفخ/ الترك
Step-function	دالة درجية
Conflict Studies	دراسات النزاع
Degree of Originality	درجة الأصالة
Empirical Validity	الدقة الإمبيريقية

Institutional Standing	الدوام المؤسسي
Constructivist Turn	دور البنائية
Revisionist states	الدول التعديلية
Absolutist state	الدولة الاستبدادية
Garrison state	دولة حامية
Contract State	دولة متقلصة
Status-Quo State	دولة الوضع الراهن
Statism	الدولتية
Free Rider	الراكب مجانًا
Statesman	رجل الدولة
Esprit de corps	روح الجماعة
DominandiAnimus	روح السيطرة
Hegemony Seeking	السعي إلى الهيمنة
Falling dominoes	سقوط أحجار الدومينو
Collective goods	السلع الجماعية
Powerful Pacifism	سلمية القوي
Misperception	سوء الإدراك
Low Politics	السياسة الدنيا
High Politics	السياسة العليا
Machtpolitik	سياسة القوة
Like unites	شبه وحدات
Occam's Razor	شفرة أوكام
Warmaking	شن الحرب
Credibility of threat	صدقية التهديد

Statemaking	صنع الدولة
Second image reversed	الصورة الثانية معكوسة
Stag-hunt	صيد الأيل
Military format	صيغة عسكرية
Lateral Pressure	الضغط الجانبي
Character of the Units	طابع الوحدات
Shadow of the Future	ظل المستقبل
Security threshold	عتبة الأمن
Underaggression	العدوان الناقص
Rationalism	العقلانية
Black Box	العلبة السوداء
Normal Science	العلم العادي
Self-help	العون الذاتي
Predator prey	فريسة المفترس
Statecraft	فن الحكم
Agency	الفواعلية
Supranationalism	فوق القومية
Unipole	القطب الوحيد
Polarity	القطبية
Hard Core	القلب الصلب
Despotic power	القوة الاستبدادية
Heuristic Power	القوة الكشفية
Stopping power of water	قوة الماء الموقفة
Estimated power	القوة المقدرة

Major powers	القوى الرئيسة
Lesser great powers	القوى العظمى الصغيرة
Scapegoat	كبش الفداء
Risk-averse	اللاأخطار
Agnosticism	اللاأدرية
Liberal Intergovernmentalist	الليبرالية بين الحكومية
Metatheory	ما وراء النظرية
Back-catcher	ماسك الدور
Sound finance	المالية السليمة
Parsimony	مبدأ القصد
ChallengersDemocratic	المتحدون الديمقراطيون
Dependent Variable	المتغير التابع
Independent Variable	المتغير المستقل
Variables	المتغيرات
Regional stabilizer	مثبت إقليمي
Strongpoints	مجالات التفوق
Democratic Defenders	المدافعون الديمقراطيون
Spreading disease	المرض المنتشر
logocentric	المركزية الخطابية
Bandwagoning	المسايرة
Dyadic Level	المستوى الثنائي
The Correlates of War Project	مشروع ارتباطات الحرب
Raison d'etat	مصلحة الدولة العليا
Structural modifiers	معدلات بنيوية

State power's modifiers	معدلات قوة الدولة
Security dilemma	المعضلة الأمنية
Prisoner's Dilemma	معضلة السجين
Coalition logrolling	المقايضة التحالفية
Absolute Gains	المكاسب المطلقة
Relative Gains	المكاسب النسبية
Loss-of-strength gradient	منحدر فقدان القوة
International Regimes	المنظومات الدولية
Offshore balancer	الموازن البحري
Underbalancing	الموازنة الناقصة
Negative Heuristic	الموجه الكشفي السالب
Positive Heuristic	الموجه الكشفي الموجب
Neoliberal Institutionalism	المؤسساتية النيوليبرالية
Offense-defense Balance	ميزان الهجوم – الدفاع
Selectorate	الناخبة/ الهيئة المقترعة
Internationalism	النزعة الدولية
Relativism	النسبوية
System	النسق
Diversionary	نظرية التضليل
Prescriptive theory	نظرية تقريرية
Vicious circle theory	نظرية الحلقة المفرغة
Prospect theory	نظرية الفرصة
Balance-of-risk theory	نظرية ميزان الخطر
Inter-paradigms Debates	النقاشات بين البراديغمات

Great Debates	النقاشات العظمى
Neorealism	النيوواقعية
Vulnerability	الهشاشة
Hierarchy	الهيراركية
Hegemony	الهيمنة
Cognitive realism	الواقعية الإدراكية
Post-Structural Realism	الواقعية بعد البنيوية
Motivational Realism	الواقعية الدافعية
Realpolitik	الواقعية السياسية
Neotraditional realism	الواقعية النيوتقليدية
Neoclassical realism	الواقعية النيوكلاسيكية
Interacting Units	الوحدات المتفاعلة
Positivism	الوضعية
FactualNovelty	الوقائع المبتكرة

المراجع

1 - العربية

دويتش، كارل و. **تحليل العلاقات الدولية**. ترجمة محمود نافع. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982.

غيلبين، روبرت. **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

قوجيلي، سيد أحمد. **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**. أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012.

______. **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**. دراسات نظرية في الصراع وفض النزاعات. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

كون، توماس. **بنية الثورات العلمية**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. مراجعة محمد دبس. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.

______. ______. ترجمة شوقي جلال. عالم المعرفة؛ 168. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.

______. ______. ترجمة علي نعمة. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1986.

ماكدوجال، والتر. **أرض الميعاد والدولة الصليبية: أمريكا في مواجهة العالم منذ 1776**. ترجمة رضا هلال. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2001.

ناي، جوزف. **فهم النزاعات الدولية**. ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1997.

________. مفارقة القوة الأميركية. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

________ وجون دوناهيو. الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة محمد شريف الطرح. الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.

هابرماس، يورغن. المعرفة والمصلحة. ترجمة حسن صقر. كولونيا، ألمانيا: دار الجمل للنشر والتوزيع والإعلان، 2001.

2 – الأجنبية

Adler, Emanuel. «Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics.» *European Journal of International Relations*. vol. 3, no. 3 (1997), pp. 319-363.

________ and Michael Barnett (eds.). *Security Communities*. Cambridge Studies in International Relations. New York: Cambridge University Press, 1998.

Allee, Todd L. and Paul K. Huth. «Legitimizing Dispute Settlement: International Legal Rulings as Domestic Political Cover.» *American Political Science Review*. vol. 100, no. 2 (May 2006), pp. 219-234.

Altfeld, Michael F. «Arms Races?-And Escalation? A Comment on Wallace.» *International Studies Quarterly*. vol. 27, no. 2 (June 1983), pp. 225-231.

________ and Bruce Bueno de Mesquita. «Choosing Sides in Wars.» *International Studies Quarterly*. vol. 23, no. 1 (March 1979), pp. 87-112.

Anderson, Paul A. and Timothy J. McKeown. «Changing Aspirations, Limited Attention, and War.» *World Politics*. vol. 40, no. 1 (October 1987), pp. 1-29.

Archer, Margaret S. «Human Agency and Social Structure: A Critique of Giddens,» in: Jon Clark, Celia Modgil and Sohan Modgil (eds.), *Anthony Giddens: Consensus and Controversy* (Basingstoke, England: Falmer Press, 1990).

________. *Realist Social Theory: The Morphogenetic Approach*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

________. «Structuration Versus Morphogenesis,» in: S. N. Eisenstadt and H. Helle (eds.), *Macro Sociological Theory* (London: Sage, 1985).

Archibugi, Daniele. «Cosmopolitan Democracy and its Critics: A Review.» *European Journal of International Relations*. vol. 10, no. 3 (2004).

Aron, Raymond. *Paix et guerre entre les nations*. Paris: Calmann-Levy, 1984.

Ashley, Richard K. «The Geopolitics of Geopolitical Space: Toward a Critical Social Theory of International Politics.» *Alternatives: Global, Local, Political*. vol. 12, no. 4 (1987), pp. 251-290.

________. «Imposing International Purpose: Notes on a Problematic of Governance,» in: Ernst-Otto Czempiel and James N. Rosenau (eds.), *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990s* (Lexington, MA: Lexington Books, 1989).

________. «Political Realism and Human Interests.» *International Studies Quarterly*. vol. 25, no. 2 (June 1981).

________. «The Poverty of Neorealism.» *International Organization*. vol. 38, no. 2 (Spring 1984), pp. 225-286.

________ and R. B. J. Walker. «Conclusion: Reading Dissidence/Writing the Discipline: Crisis and the Question of Sovereignty in International Studies.» *International Studies Quarterly*. vol. 34, no. 3 (September 1990).

Auten, Brian J. *Carter's Conversion: The Hardening of American Defense Policy*. Columbia, MO: University of Missouri Press, 2008.

Axelrod, Robert and Robert Keohane. «Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions.» *World Politics*. vol. 38, no. 1 (October 1985), pp. 226-254.

Babst, Dean V. «Elective Governments - A Force for Peace.» *Industrial Research* (April 1972).

Badie, Bertrand et Marie-Claude Smouts. *Le Retournement du monde: Sociologie de la scène internationale*. Paris: Presses de La Fondation nationale des sciences politiques; Dalloz, 1992.

Baldwin, David A. «Interdependence and Power: A Conceptual Analysis.» *International Organization*. vol. 34, no. 4 (Autumn 1980).

Ball, Terence. «Is There Progress in Political Science?,» in: Terence Ball (ed.), *Idioms of Inquiry: Critique and Renewal in Political Science* (New York: State University of New York Press, 1987), pp.15-17.

Banchoff, Thomas. «German Identity and European Integration.» *European Journal of International Relations*. vol. 5, no. 3 (September 1999), pp. 259-290.

Banks, Michael. «The Inter-Paradigm Debate,» in: M. Light and A. J. R. Groom (eds.), *A Handbook of Current Theory* (London: Frances Pinter, 1985).

Barkin, J. Samuel. «Realist Constructivism.» *International Studies Review*. vol. 5, no. 3 (November 2003), pp. 325-342.

Barth, Aharon. «American Military Commitments in Europe: Power, Perceptions, and Neoclassical Realism.» PhD. Dissertation, Georgetown University, Washington, DC., 2005.

Beck, Nathaniel, Gary King and Langche Zeng. «Improving Quantitative Studies of International Conflict: A Conjecture.» *American Political Science Review*. vol. 94, no. 1 (2000).

Beitz, Charles R. *Political Theory and International Relations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.

Bennett, D. Scott. «Security, Bargaining, and the End of Interstate Rivalry.» *International Studies Quarterly*. vol. 40, no. 2 (June 1996).

________ and Allan C. Stam. *The Behavioral Origins of War*. Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2004.

________ and ________. «A Universal Test of an Expected Utility Theory of War.» *International Studies Quarterly*. no. 44 (June 2000), pp. 451-480.

Berejekian, Jeffrey. «The Gains Debate: Framing State Choice.» *American Political Science Review*. vol. 91, no. 4 (December 1997), pp. 789-805.

Bieler, Andrea and Adam David Morton. «The Gordian Knot of Agency-Structure in International Relations: A Neo-Gramscian Perspective.» *European Journal of International Relations*. vol. 7, no. 1 (2001).

Blainey, Geoffrey. *Causes of War*. New York: Free Press, 1973.

Bliss, Harry and Bruce Russett. «Democratic Trading Partners: The Liberal Connection.» *Journal of Politics*. vol. 60, no. 4 (November 1998), pp. 1126-1147.

Boesche, Roger. «Kautilya's 'Arthaśāstra' on War and Diplomacy in Ancient India.» *Journal of Military History*. vol. 67, no. 1 (January 2003).

Booth, Ken. *Theory of World Security*. Cambridge Studies in International Relations. New York: Cambridge University Press, 2007.

________ (ed.). *Critical Security Studies and World Politics*. London: Lynne Rienner Publishers, 2005.

________ and Nicholas J. Wheeler. *The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics*. Basingstoke, NY: Palgrave Macmillan, 2008.

Bosco, Andrea (ed.). *The Federal Idea.*, vol. 1: *The History of Federalism from the Enlightenment to 1945*. London: Lothian Foundation Press, 1991.

Botcheva, Liliana and Lisa L. Martin. «Institutional Effects on State Behavior: Convergence and Divergence.» *International Studies Quarterly*. vol. 45, no. 1 (2001).

Boulding, Kenneth E. *Conflict and Defense: A General Theory*. New York: Harper and Row, 1962.

Brecher, Michael, Patrick James and Jonathan Wilkenfeld. «Polarity and Stability: New Concepts, Indicators, and Evidence.» *International Interactions*. vol. 16, no. 1 (1990), pp. 49-80.

Bremer, Stuart A. «Dangerous Dyads: Conditions Affecting the Likelihood of Interstate War 1816-1965.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 36, no. 2 (1992), pp. 309-341.

________ and Thomas R. Cusack (eds.). *The Process of War: Advancing the Scientific Study of War*. Amsterdam: Gordon and Breach, 1995.

________, J. David Singer and Urs Luterbacher. «The Population Density and War Proneness of European Nations, 1816-1965.» *Comparative Political Studies*. vol. 6, no. 3 (October 1973).

________ [et al.]. *The Scientific Study of War*. New York: International Studies Association, 1975.

Brody, Richard. «International Crises: A Rallying Point for the President?.» *Public Opinion*. no. 6 (1984), pp. 41-60.

Brooks, Stephen G. «The Globalization of Production and the Changing Benefits of Conquest.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 43, no. 5 (October 1999).

Brown, Chris and Kirsten Ainley. *Understanding International Relations*. 3rd ed. New York: Palgrave Macmillan, 2005.

Brown, Michael E. [et al.] (eds.). *Rational Choice and Security Studies: Stephen Walt and His Critics*. Cambridge, Mass: MIT Press, 2000.

Buchanan, Allen and Robert O. Keohane. «The Legitimacy of Global Governance Institutions.» *Ethics and International Affairs*. vol. 20, no. 4 (Winter 2006).

Bueno de Mesquita, Bruce. «Domestic Politics and International Relations.» *International Studies Quarterly*. vol. 46, no. 1 (March 2002).

________. «Neorealism's Logic and Evidence: When is a Theory Falsified?.» Hoover Institution Stanford University, Stanford, 12 May 1999.

________. *Principles of International Politics: People's Power Preferences and Perceptions*. Washington, DC: CQ Press, 2000.

________. «Toward a Scientific Understanding of International Conflict: A Personal View.» *International Studies Quarterly*. vol. 29, no. 2 (June 1985).

________. *War and Reason: Domestic and International Imperatives.* New Haven: Yale University Press, 1992.

________. *The War Trap*. New Haven: Yale University Press, 1981.

________ and David Lalman. «Reason and War.» *American Political Science Review*. vol. 80, no. 4 (December 1986), pp. 1113-1131.

________ and Randolph Siverson. «War and the Survival of Political Leaders: A Comparative Study of Regime Types and Accountability.» *American Political Science Review*. vol. 89, no. 4 (1995), pp. 841-855.

________, ________ and Gary Woller. «War and the Fate of Regimes: A Cross-National Analysis.» *American Political Science Review*. vol. 86, no. 3 (September 1992), pp. 638-646.

________ [et al.]. «An Institutional Explanation of the Democratic Peace.» *American Political Science Review*. vol. 93, no. 4 (December 1999).

________ [et al.]. «Policy Failure and Political Survival: The Contribution of Political Institutions.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 43, no. 2 (April 1999).

________ [et al.]. «Political Institutions, Policy Choice and the Survival of Leaders.» *British Journal of Political Science*. vol. 32, no. 4 (October 2002).

Büger, Christian and Trine Villumsen. «Distorted Relevance: The Field of Security Practices and the Play of (De-)Securitizing Democratic Peace Research.» Paper Prepared for the Special Issue 'Critical Approaches - Branching Out'. July 2006.

Bull, Hedley. *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*. 2nd ed. New York: Columbia University Press, 1995; [1977].

Burchill, Scott [et al.] (eds.). *Theories of International Relations*. 3rd ed. New York: Palgrave Macmillan, 2005.

Burton, John W. *World Society*. Cambridge: Cambridge University Press, 1972.

Busch, Marc L. and Eric R. Reinhardt. «Nice Strategies in a World of Relative Gains: The Problem of Cooperation under Anarchy.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 37, no. 3 (September 1993).

Butterfield, Herbert, Martin Wight and Hedley Bull (eds.). *Diplomatic Investigations: Essays in the Theory of International Politics* (Massachusetts: Harvard University Press, 1966).

Buzan, Barry, Charles Jones and Richard Little. *The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism*. New York: Columbia University Press, 1993.

Byman, Daniel L. and Kenneth M. Pollack. «Let Us Now Praise Great Men: Bringing the Statesman Back In.» *International Security*. vol. 25, no. 4 (Spring 2001), pp. 107-146.

Campbell, David. «Epilogue: The Disciplinary Politics of Theorizing Identity,» in: David Campbell, *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity* (Manchester, England: Manchester University Press, 1998), pp. 207-227.

________. *National Deconstruction: Violence, Identity, and Justice in Bosnia*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998.

Caporaso, James A. «Dependence, Dependency, and Power in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis.» *International Organization*. vol. 32, no. 1 (Winter 1978).

Carlsnaes, Walter. «The Agent-Structure Problem in Foreign Policy Analysis.» *International Studies Quarterly*. vol. 36, no. 3 (1992).

________. «In Lieu of a Conclusion: Compatibility and the Agency-Structure Issue in Foreign Policy Analysis,» in: Walter Carlsnaes and Stive Smith (eds.), *European Foreign Policy: The EC and Changing Perspectives in Europe* (London: Sage, 1994), pp. 274-287.

________, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.). *Handbook of International Relations*. London: Sage Publications, 2002.

Carr, Edward H. *The Twenty Years' Crisis 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*. 2nd ed. New York: Palgrave Macmillan, 2001.

Cattell, Raymond B. «The Dimensions of Culture Patterns by Factorization of National Characters.» *Journal of Abnormal and Social Psychology*. vol. 44, no. 4 (1949), pp. 443-469.

________ and Richard L. Gorsuch. «The Definition and Measurement of National Morale and Morality.» *Journal of Social Psychology*. vol. 67 (1965), pp. 77-96.

Checkel, Jeffrey T. «The Constructivist Turn in International Relations Theory.» *World Politics*. vol. 50, no. 2 (January 1998), pp. 324-348.

________. *Ideas and International Political Change: Soviet/Russian Behavior and the End of the Cold War*. New Haven: Yale University Press, 1997.

________. «International Norms and Domestic Politics: Bridging the Rationalist-Constructivist Divide.» *European Journal of International Relations*. vol. 3, no. 4 (December 1997).

Chernoff, Fred. *The Power of International Theory: Reforming the Link to Foreign Policy-Making through Scientific Enquiry*. New York: Routledge Press, 2005.

Choucri, Nazli and Robert C. North. «Dynamics of International Conflict: Some Policy Implications of Population, Resources and Technology.» *World Politics*. vol. 24 (Spring 1972), pp. 80-122.

________ and ________. *Nations in Conflict: National Growth and International Violence*. San Francisco, Calif: W. H. Freeman, 1975.

Christensen, Thomas J. «Fostering Stability or Creating a Monster? The Rise of China and U.S. Policy toward East Asia.» *International Security*. vol. 31, no. 1 (Summer 2006), pp. 81-126.

________. *Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

________ and Jack Snyder. «Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity.» *International Organization*. vol. 44, no. 2 (Spring 1990).

________, Knud Erik Jørgensen and Antje Wiener. «The Social Construction of Europe.» *Journal of European Public Policy*. vol. 6, no. 4 (1999), pp. 528-544.

________, ________ and ________ (eds.). *The Social Construction of Europe*. Thousand Oaks: Sage Publications, 1991.

Chryssochoou, Dimitris N. *Theorizing European Integration*. 2nd ed. New York: Routledge, 2009.

Clausewitz, Carl von. *On War*. Trans. by Michael Howard and Peter Paret. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976.

Cohen, Raymond. «Pacific Unions: A Reappraisal of the Theory that Democracies Do Not Go to War with Each Other.» *Review of International Studies*. vol. 20, no. 3 (July 1995), pp. 207-223.

Colaresi, Michael P., Karen Rasler and William R. Thompson. *Strategic Rivalries in World Politics: Position, Space and Conflict Escalation*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Comte, Auguste. *Discours sur l'esprit positif*. Paris: Garnier, 1949.

Cooper, Richard N. «Economic Interdependence and Foreign Policy in the Seventies.» *World Politics*. vol. 24, no. 2 (January 1972).

Copeland, Dale C. *The Origins of Major War*. Cornell Studies in Security Affairs. Ithaca: Cornell University Press, 2000.

Cox, Robert W. «Gramsci, Hegemony and International Relations: An Essay in Method.» *Millennium: Journal of International Studies*. vol. 12, no. 2 (June 1983), pp. 162-175.

________. «Multiculturalism and World Order,» in: Robert W. Cox and Timothy J. Sinclair (eds.), *Approaches to World Order*, Cambridge Studies in International Relations; 40 (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

________. «Multilateralism and World Order.» *Review of International Studies*. vol. 18, no. 2 (April 1992).

________. «Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory.» *Millennium: Journal of International Studies*. vol. 10, no. 2 (1981), pp. 126-155.

________. «Towards a Post-Hegemonic Conceptualization of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldun,» in: James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds.), *Governance Without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

Crawford, Beverly. «Hawks, Doves, but no Owls: International Economic Interdependence and Construction of the New Security Dilemma,» in: Ronnie D. Lipschutz (ed.), *On Security* (New York: Columbia University Press, 1995).

Cronin, Bruce. *Community Under Anarchy: Transnational Identity and the Evolution of Cooperation*. New York: Columbia University Press, 1999.

Davidson, Jason W. *America's Allies and War: Kosovo, Afghanistan, and Iraq*. New York: Palgrave, 2011.

________. *The Origins of Revisionist and Status-Quo States*. New York: Palgrave Macmillan, 2006.

Dean, Dale P. Jr. and John A. Vasquez. «From Power Politics to Issue Politics: Bipolarity and Multipolarity in Light of a New Paradigm.» *Western Political Quarterly*. vol. 29, no. 1 (March 1976).

Der Derian, James and Michael J. Shapiro (eds.). *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings of World Politics*. Lexington, MA: Lexington Books, 1989.

Desch, Michael C. «Democracy and Victory: Why Regime Type Hardly Matters.» *International Security*. vol. 27, no. 2 (Fall 2002), pp. 5-47.

Dessler, David. «Constructivism Within a Positivist Social Science.» *Review of International Studies*. vol. 25, no. 1 (January 1999), pp. 123-137.

________. «What's at Stake in the Agent-Structure Debate?.» *International Organization*. vol. 43, no. 3 (Summer 1989).

Deutsch, Karl W. *Nationalism and Social Communication: An Inquiry into the Foundations of Nationality*. 2nd ed. Cambridge, Mass: MIT Press, 1966.

________ and J. David Singer. «Multipolar Power Systems and International Stability.» *World Politics*. vol. 16, no. 3 (April 1964), pp. 392-396.

________ [et al.]. *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957.

Devlen, Balkan and Özgür Özdamar. «Neoclassical Realism and Foreign Policy Crises,» in: Annette Freyberg-Inan, Ewan Harrison and Patrick James (eds.), *Rethinking Realism in International Relations: Between Tradition and Innovation* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2009).

Diehl, Paul F. «Armaments without War: An Analysis of Some Underlying Effects.» *Journal of Peace Research*. vol. 22, no. 3 (September 1985), pp. 249-259.

________. «Arms Races and Escalation: A Closer Look.» *Journal of Peace Research*. vol. 20, no. 3 (September 1983), pp. 205-212.

________. «Arms Races to War: Testing Some Empirical Linkages.» *Sociological Quarterly*. vol. 26, no. 3 (Autumn 1985), pp. 331-349.

________. «Contiguity and Military Escalation in Major Power Rivalries: 1816-1980.» *Journal of Politics*. vol. 47, no. 4 (November 1985), pp. 1203-1211.

________. «The Correlates of War Project: A Bibliographic Essay, 1961-1991.» *International Studies Notes*. vol. 17, no. 2 (Spring 1992), pp. 21-33.

________ and Gary Goertz. *War and Peace in International Rivalry*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000.

Dinan, Desmond. «Foreword,» in: Ernest B. Hass, *The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, 1950-1957*, Contemporary European Politics and Society (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 2004).

Dixon, William J. «Democracy and the Management of International Conflict.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 37, no. 1 (March 1993), pp. 42-68.

________. «Democracy and the Peaceful Settlement of International Conflict.» *American Political Science Review*. vol. 88, no. 1 (March 1994), pp. 15-18.

Doty, Roxanne Lynn. «Aporia: A Critical Exploration of the Agent-Structure Problematique in International Relations Theory.» *European Journal of International Relations*. vol. 3, no. 3 (September 1997).

________. «Immigration and National Identity: Constructing the Nation.» *Review of International Studies*. vol. 22, no. 3 (July 1996), pp. 235-256.

Doyle, Michael W. «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs [Part 1].» *Philosophy and Public Affairs*. vol. 12, no. 3 (Summer 1983), pp. 205-235.

________. «Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, Part 2.» *Philosophy and Public Affairs*. vol. 12, no. 4 (Autumn 1983), pp. 323-353

________. «Liberalism and World Politics.» *American Political Science Review*. vol. 80, no. 4 (December 1986), pp. 1151-1169.

________. «Thucydidean Realism.» *Review of International Studies*. vol. 16, no. 3 (1990), pp. 223-237.

Dueck, Colin. *Reluctant Crusaders: Power, Culture, and Change in American Grand Strategy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006.

Dunne, Tim, Milja Kurki and Steve Smith (eds.). *International Relations Theories: Discipline and Diversity*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Durkheim, Emile. *The Rules of Sociological Method*. New York: Free Press, 1964.

Dyson, Tom. *Neoclassical Realism and Defence Reform in Post-Cold War Europe*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010.

Easley, David and Jon Kleinberg. *Networks, Crowds, and Markets: Reasoning about a Highly Connected World*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Edelstein, David M. «Managing Uncertainty: Beliefs about Intentions and the Rise of Great Powers.» *Security Studies*. vol. 12, no. 1 (Autumn 2002).

Edkins, Jenny. «Poststructuralism,» in: Martin Griffiths (ed.), *International Relations Theory for the Twenty-First Century* (New York: Routledge, 2007).

Egeberg, Morten. «Transcending Intergovernmentalism? Identity and Role Perceptions of National Officials in EU Decision-Making.» *Journal of European Public Policy*. vol. 6, no. 3 (1999), pp. 456-474.

Elman, Colin. «Extending Offensive Realism: The Louisiana Purchase and America's Rise to Regional Hegemony.» *American Political Science Review*. vol. 98, no. 4 (November 2004), pp. 563-576.

________ and Miriam Fendius Elman. «How Not to Be Lakatos Intolerant: Appraising Progress in IR Research.» *International Studies Quarterly*. vol. 46, no. 2 (June 2002), pp. 231-262.

________ and ________. «Lakatos and Neorealism: A Reply to Vasquez.» *American Political Science Review*. vol. 91, no. 4 (December 1997), pp. 923-926.

_______ and _______ (eds.). *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field.* Cambridge, Mass: MIT Press, 2003.

Etzioni, Amitai. *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces.* New York: Holt Rinehart and Winston, 1965.

Evrigenis, Ioannis D. *Fear of Enemies and Collective Action.* Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Eyerman, Joe and Robert A. Hart, Jr. «An Empirical Test of the Audience Cost Proposition: Democracy Speaks Louder than Words.» *Journal of Conflict Resolution.* vol. 40, no. 4 (December 1996), pp. 597-616.

Falk, Richard A. *A Study of Future World.* New York: Free Press, 1975.

Farber, Henry S. and Joanne Gowa. «Polities and Peace.» *International Security.* vol. 20, no. 2 (Fall 1995), pp. 123-146.

Farnham, Barbara. «The Theory of Democratic Peace and Threat Perception.» *International Studies Quarterly.* vol. 47, no. 3 (September 2003).

Farrell, Henry and Adrienne Héritier. «A Rationalist-Institutionalist Explanation of Endogenous Regional Integration.» *Journal of European Public Policy.* vol. 12, no. 2 (April 2005).

Farrell, Theo. «Constructivist Security Studies: Portrait of a Research Program.» *International Studies Review.* vol. 4, no. 1 (Spring 2002).

Fay, Brian. *Social Theory and Political Practice.* London: George Allen and Unwin, 1975.

Fearon, James. «Domestic Political Audiences and the Escalation of International Disputes.» *American Political Science Review.* vol. 88, no. 3 (September 1994), pp. 577-592.

Feierabend, Ivo K. and Rosalind L. Feierabend. «Level of Development and International Behavior,» in: Richard Butwell (ed.), *Foreign Policy and the Developing Nation* (Lexington: University of Kentucky Press, 1969), pp. 135-188.

Ferguson, Yale H. and Richard W. Mansbach. *The Elusive Quest Continues: Theory and Global Politics.* Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2003.

_______ and _______. *Remapping Global Politics: History's Revenge and Future Shock.* Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Fierke, Karin M. «Multiple Identities, Interfacing Games: The Social Construction of Western Action in Bosnia.» *European Journal of International Relations.* vol. 2, no. 4 (December 1996), pp. 467-497.

_______ and Knud Erik Jørgensen (eds.). *Constructing International Relations: The Next Generation.* Armonk, NY; London: M. E. Sharpe, 2001.

Finnegan, Richard B. «The Field of International Relations: The View from Within.» *Towson State Journal of International Affairs.* vol. 7 (1972), pp.1-24.

Finnemore, Martha and Kathryn Sikkink. «International Norms Dynamics and Political Change.» *International Organization.* vol. 52, no. 4 (Autumn 1998), pp. 887-917.

Fisher, William E. «An Analysis of the Deutsch Sociocausal Paradigm of Political Integration.» *International Organization.* vol. 23, no. 2 (Spring 1969), pp. 254-290.

Forsberg, Ole J. «Another Shot at the Democratic Peace: Are Democracies More Aggressive than Non-Democracies in Militarized Interstate Disputes?.» *Journal of Humanities and Social Sciences.* vol. 1, no. 2 (2007).

Foucault, Michel. *L'Archéologie du savoir.* Collection Tel; 354. Paris: Gallimard, 1969.

_______. «Governmentality,» in: Graham Burchell, Colin Gordon and Peter Miller, *The Foucault Effect: Studies in Governmentality* (London: Harvester Wheatsheaf, 1991), pp. 87-104.

_______. *Histoire de la sexualité 1: La Volonté de savoir.* Collection Tel; 248. Paris: Gallimard, 1976.

_______. *Surveiller et punir: Naissance de la prison.* Collection Tel; 225. Paris: Gallimard, 1975.

Freiden, Jeffry A. and David A. Lake. «International Relations as a Social Science: Rigor and Relevance.» *Annals of the American of Political and Social Science.* vol. 600, no. 1 (July 2005).

Friedberg, Aaron L. *A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia.* New York: W. W. Norton and Company, 2011.

_______. «The Future of U.S.-China Relations: Is Conflict Inevitable?.» *International Security.* vol. 30, no. 2 (Fall 2005), pp. 7-45.

_______. *The Weary Titan: Britain and the Experience of Relative Decline 1895-1905.* Princeton: Princeton University Press, 1988.

Gaddis, John Lewis. «International Relations Theory and the End of the Cold War.» *International Security.* vol. 17, no. 3 (Winter 1992-1993), pp. 5-58.

Gallie, W. B. «Essentially Contested Concepts,» in: Max Black (ed.), *The Importance of Language* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1962).

Galtung, John. *There Are Alternatives! Four Roads to Peace and Security*. Nottingham: Spokesman, 1984.

Garnham, David. «Dyadic International War, 1816-1965: The Role of Power Parity and Geographical Proximity.» *Western Political Quarterly*. vol. 29, no. 2 (June 1976).

Garst, Daniel. «Thucydides and Neorealism.» *International Studies Quarterly*. vol. 33, no. 1 (1989), pp. 3-27.

Gartzke, Eric. «Kant We All Just Get Along? Opportunity, Willingness, and the Origins of the Democratic Peace.» *American Journal of Political Science*. vol. 42, no. 1 (1998), pp. 1-27.

________ and Quan Li. «Measure for Measure: Concept Operationalization and the Trade Interdependence-Conflict Debate.» *Journal of Peace Research*. vol. 40, no. 5 (2003), pp. 553-571.

________ and ________. «War, Peace, and the Invisible Hand: Positive Political Externalities of Economic Globalization.» *International Studies Quarterly*. vol. 47, no. 4 (2003).

Geller, Daniel S. «Power Differentials and War in Rival Dyads.» *International Studies Quarterly*. vol. 37, no. 2 (1993), pp. 173-193.

________. «Toward a Scientific Theory of War,» in: Paul F. Diehl (ed.), *The Scourge of War: New Extensions on an Old Problem* (Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press, 2004).

________ and J. David Singer. *Nations at War: A Scientific Study of International Conflict*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Gelpi, Christopher. «Democratic Diversions: Governmental Structure and the Externalization of Domestic Conflict.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 41, no. 2 (April 1997).

________ and Joseph M. Grieco. «Attracting Trouble: Democracy, Leadership Tenure and the Targeting of Militarized Challenges, 1918-1992.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 45, no. 6 (December 2001).

________ and Michael Griesdorf. «Winners or Losers? Democracies in International Crisis, 1918-94.» *American Political Science Review*. vol. 95, no. 3 (September 2001).

George, Alexander L. and Timothy J. McKeown. «Case Study and Theories of Organization Decision Making,» in: Robert F. Coulam and Richard A. Smith (eds.), *Advances in Information Processing in Organizations* (Greenwich, CT: JAI Press, 1985), vol. 2, pp. 21-58.

George, Jim. «Realist 'Ethics', International Relations, and Post-Modernism: Thinking Beyond the Egoism-Anarchy Thematic.» *Millennium: Journal of International Studies*. vol. 24, no. 2 (1995), pp. 195-223.

Gibbs, Brian H. and J. David Singer (eds.). *Empirical Knowledge on World Politics: A Summary of Quantitative Research, 1970-1991*. Westport, CT.: Greenwood Press, 1993.

Gibler, Douglas M. «Alliances that Never Balance: The Territorial Settlement Treaty.» *Conflict Management and Peace Science*. vol. 16, no. 1 (February 1996), pp. 75-97.

________. «Control the Issues, Control the Conflict: The Effects of Alliances that Settle Territorial Issues on Inter-State Rivalries.» *International Interactions*. vol. 22, no. 4 (1996), pp. 341-368.

Gilpin, Robert G. «The Richness of the Tradition of Political Realism.» *International Organization*. vol. 38, no. 2 (Spring 1984), pp. 287-304.

________. «The Theory of Hegemonic War.» *Journal of Interdisciplinary History*. vol. 18, no. 4 (Spring 1988), pp. 591-613.

________. *War and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

Glaser, Barney and Anselm L. Strauss. *The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research*. Chicago: Aldine Publishing Company, 1967.

Glaser, Charles L. *Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation*. New Jersey: Princeton University Press, 2010.

________. «Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help.» *International Security*. vol. 19, no. 3 (Winter 1994-1995), pp. 50-90.

________. «The Security Dilemma Revisited.» *World Politics*. vol. 50, no. 1 (October 1997), pp. 171-201.

________ and Chaim Kaufmann. «What Is the Offense Defense Balance and Can We Measure It?,» in: Michael E. Brown [et al.] (eds.), *Offense, Defense, and War* (Cambridge, MA: MIT University Press, 2004).

________ and ________. «What Is the Offense Defense Balance and Can We Measure It?.» *International Security*. vol. 22, no. 4 (Spring 1998), pp. 44-82.

Gochman, Charles S. «The Geography of Conflict: Militarized Interstate Disputes Since 1816.» Paper Presented at the 31st Annual Convention of the International Studies Association. Washington, DC. 10-14/4/1990.

________ and Alan N. Sobrosky (eds.). *Prisoners of War? Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA: Lexington Books, 1990.

________ and Zeev Maoz. «Militarized Interstate Disputes, 1816-1976: Procedures, Patterns, and Insights.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 28, no. 4 (December 1984).

Goertz, Gary and Paul F. Diehl. «The Empirical Importance of Enduring Rivalries.» *International Interactions*. vol. 18, no. 2 (1992), pp. 151-163.

________ and ________. «Enduring Rivalries: Theoretical Constructs and Empirical Patterns.» *International Studies Quarterly*. vol. 37, no. 2 (June 1993).

________ and ________. «The Initiation and Termination of Enduring Rivalries: The Impact of Political Shocks.» *American Journal of Political Science*. vol. 39, no. 1 (February 1995).

Goldsmith, Benjamin E. «A Universal Proposition? Region, Conflict, War and the Robustness of the Kantian Peace.» *European Journal of International Relations*. vol. 12, no. 4 (2006).

Goldstein, Judith L., Douglas Rivers and Michael Tomz. «Institutions in International Relations: Understanding the Effects of the GATT and the WTO on World Trade.» *International Organization*. vol. 61 (Winter 2007).

Gourevitch, Peter. «The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics.» *International Organization*. vol. 32, no. 4 (Autumn 1978), pp. 881-912.

Gowa, Joanne. «Democratic States and International Disputes.» *International Organization*. vol. 49, no. 3 (Summer 1995).

Grieco, Joseph M. «Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism.» *International Organization*. vol. 42, no. 3 (Summer 1988).

________. «Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism,» in: David Baldwin (ed.), *Neorealism and Neoliberalism* (New York: Columbia University Press, 1993).

________. *Cooperation Among Nations: Europe, America, and Non-Tariff Barriers to Trade*. Cornell Studies in Political Economy. Ithaca: Cornell University Press, 1990.

Gromyko, Anatoly and Martin Hellman (eds.). *Breakthrough: Emerging New Thinking: Soviet and Western Scholars Issue a Challenge to Build a World Beyond War*. New York: Walker and Company, 1988.

Groom, A. J. R. and Alexis Heraclides. «Integration and Disintegration,» in: Margot Light and A. J. R. Groom (eds.), *International Relations: A Handbook of Current Thought* (London: Lynne Rienner Pub, 1985).

Grovogui, Siba N. «Rituals of Power: Theory, Languages, and Vernaculars of International Relations.» *Alternatives: Global, Local, Political*. vol. 23, no. 4 (October 1998), pp. 499-529.

Guilhot, Nicolas (ed.). *The Invention of International Relations Theory: Realism, The Rockefeller Foundation, and the 1954 Conference on Theory*. New York: Columbia University Press, 2011.

Gulick, Edward Vose. *Europe's Classical Balance of Power: A Case History of the Theory and Practice of One of the Great Concepts of European Statecraft*. New York: Norton, 1955.

Guzzini, Stefano. «The Enduring Dilemmas of Realism in International Relations.» *European Journal of International Relations*. vol. 10, no. 4 (December 2004), pp. 533-568.

________. «A Reconstruction of Constructivism in International Relations.» *European Journal of International Relations*. vol. 6, no. 2 (June 2000), pp. 147-182.

Haas, Ernst B. *Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization*. Stanford: Stanford University Press, 1964.

________. «The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorising.» *International Organization*. vol. 24, no. 4 (Autumn 1970).

________. «Turbulent Fields and the Theory of Regional Integration.» *International Organization*. vol. 30, no. 2 (Spring 1976), pp. 173-212.

________. *The Uniting of Europe: Political, Social and Economic Forces, 1950-1957*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1958.

Haas, Michael. «International Subsystems: Stability and Polarity.» *American Political Science Review*. vol. 64, no. 1 (March 1970), pp. 98-123.

________. «Societal Approaches to the Study of War.» *Journal of Peace Research*. vol. 2, no. 4 (December 1965), pp. 307-323.

Haas, Peter. «Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination.» *International Organization*. vol. 46, no.1 (Winter 1992).

Hadfield-Amkhan, Amelia. *British Foreign Policy, National Identity and Neoclassical Realism*. Plymouth: Rowman and Littlefield Publishers, 2010.

Haftendorn, Helga. «The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security.» *International Studies Quarterly*. vol. 35, no. 1 (March 1991).

Hasenclever, Andreas, Peter Mayer and Volker Rittberger. *Theories of International Regimes*. New York: Cambridge University Press, 1997.

Held, David. *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance*. Cambridge: Polity Press, 1995.

________, Daniele Archibugi and Martin Köhler (eds.). *Re-Imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy*. Cambridge: Polity Press, 1998.

Hensel, Paul R. «Charting A Course to Conflict: Territorial Issues and Interstate Conflict, 1816-1992.» *Conflict Management and Peace Science*. vol. 15, no. 1 (February 1996), pp. 53-59.

________. «Interstate Rivalry and the Study of Militarized Conflict,» in: Frank Harvey and Ben Mor (eds.), *New Directions in the Study of International Conflict, Crises, and War* (London: Macmillan, 1998), pp. 162-204.

________. «One Thing Leads to Another: Recurrent Militarized Disputes in Latin America, 1816-1986.» *Journal of Peace Research*. vol. 31, no. 3 (August 1994), pp. 281-297.

Herz, John H. «Idealist Internationalism and the Security Dilemma.» *World Politics*. vol. 2, no. 2 (January 1950), pp. 157-180.

Hirschman, Albert O. *National Power and the Structure of Foreign Trade*. Berkeley, CA: University of California Press, 1969.

Hix, Simone. *The Political System of the European Union*. London: Palgrave Macmillan, 1999.

Hobbes, Thomas. *Leviathan*. C. B. MacPherson (ed.). London: Penguin Books, 1985.

Hobden, Stephen. *International Relations and Historical Sociology: Breaking Down Boundaries*. London: Routledge, 1998.

Hobson, John M. *The State and International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Hoffman, Mark. «Critical Theory and the Inter-Paradigm Debate.» *Millennium: Journal of International Studies*. vol. 16, no. 2 (June 1987), pp. 231-249.

Hoffmann, Stanley. «Obstinate or Obsolete? The Fate of the Nation-State and the Case of Western Europe.» *Daedalus*. vol. 95, no. 3 (Summer 1966), pp. 862-915.

Hollander, E. P. *Principles and Methods of Social Psychology*. Oxford, UK: Oxford University Press, 1967.

Hollis, Martin and Steve Smith. «Structure and Action: Further Comment.» *Review of International Studies*. vol. 18, no. 2 (April 1992), pp. 188-198.

Holsti, Kalevi J. *Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-1989*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Hoole, Francis W. and Chi Huang. «The Global Conflict Process.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 33, no. 1 (March 1989).

Hopf, Ted. «Polarity, the Offense-Defense Balance, and War.» *American Political Science Review*. vol. 85, no. 2 (June 1991), pp. 475-494.

________. «The Promise of Constructivism in International Relations Theory.» *International Security*. vol. 23, no. 1 (Summer 1998).

Horkheimer, Max. «Traditional and Critical Theory,» in: *Critical Theory: Selected Essays*, Trans. by Matthew J. O'Connell [et al.] (New York: Continuum, 1972), pp. 188-243.

Horowitz, Michael, Rose McDermott and Allan C. Stam. «Leader Age, Regime Type, and Violent International Relations.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 49, no. 5 (October 2005), pp. 661-685.

Houweling, Henk and Jan G. Siccama. «Power Transitions and Critical Points as Predictors of Great Power War: Toward a Synthesis.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 35, no. 4 (December 1991), pp. 642-658.

________. «Power Transitions as a Cause of War.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 32, no. 1 (March 1988), pp. 87-102.

Hughes, Barry B. and John E. Schwartz. «Dimensions of Political Integration and the Experience of the European Community.» *International Studies Quarterly*. vol. 16, no. 3 (September 1972), pp. 263-294.

Huntington, Samuel P. «Arms Races: Prerequisites and Results,» in: Robert Art and Kenneth Waltz (eds.), *The Use of Force*, 3rd ed. (New York: New York University Press, 1988).

________. «Arms Races: Prerequisites and Results.» *Public Policy*. vol. 13 (1958), pp. 41-46.

________. «Transnational Organizations in World Politics.» *World Politics*. vol. 25, no. 3 (April 1973), pp. 333-368.

Hutchings, Kimberly. *International Political Theory: Rethinking Ethics in a Global Era*. London: Sage, 1999.

________. *Kant: Critique and Politics*. London: Routledge, 1995.

________ and Roland Dannreuther (eds). *Cosmopolitan Citizenship*. London: Macmillan, 1999.

Huth, Paul, Christopher Gelpi and D. Scott Bennett. «The Escalation of Great Power Militarized Disputes: Testing Rational Deterrence Theory and Structural Realism.» *American Political Science Review*. vol. 87, no. 3 (September 1993).

________, ________ and ________. «System Uncertainty, Risk Propensity, and International Conflict Among the Great Powers.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 36, no. 3 (September 1992), pp. 478-517.

Imber, Mark F. «Re-Reading Mitrany: A Pragmatic Assessment of Sovereignty.» *Review of International Studies*. vol. 10, no. 2 (1984), pp. 103-123.

Jaccard, James and Jacob Jacoby. *Theory Construction and Model-Building Skills: A Practical Guide for Social Scientists*. New York: The Guilford Press, 2010.

Jackson, Patrick Thaddeus and Daniel H. Nexon. «Constructivist Realism or Realist-Constructivism?.» *International Studies Review*. vol. 6, no. 2 (2004), pp. 337-341.

James, Patrick. «Structural Realism and the Causes of War.» *Mershon International Studies Review*. vol. 39, no. 2 (October 1995), pp. 181-208.

Jervis, Robert. «Cooperation Under the Security Dilemma.» *World Politics*. vol. 30, no. 2 (January 1978), pp. 167-214.

________. *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976.

________. «Realism in the Study of World Politics.» *International Organization*. vol. 52, no. 4 (Autumn 1998).

________. «Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate.» *International Security*. vol. 24, no. 1 (Summer 1999).

________. «Theories of War in an Era of Leading-Power Peace.» *American Political Science Review*. vol. 96, no. 1 (March 2002).

Johansen, Robert C. *The National Interest and the Human Interest: An Analysis of US Foreign Policy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Jones, Daniel M., Stuart A. Bremer and J. David Singer. «Militarized Interstate Disputes, 1816-1992: Rationale, Coding Rules and Empirical Patterns.» *Conflict Management and Peace Science*. vol. 15, no. 2 (September 1996), pp. 163-213.

Jupille, Joseph, James A. Caporaso and Jeffrey T. Checkel. «Integrating Institutions: Rationalism, Constructivism, and the Study of the European Union.» *Comparative Political Studies*. vol. 36, nos. 1-2 (February-March 2003).

Kacowitz, Arie. «Explaining Zones of Peace: Democracies as Satisfied Powers?.» *Journal of Peace Research*. vol. 32, no. 3 (August 1995), pp. 265-276.

Kant, Immanuel. *Perpetual Peace: A Philosophical Essay*. Trad. by Campbell Smith. London: Swan Sonnenschein, 1903.

Kaplan, Abraham. *The Conduct of Inquiry: Methodology for Behavioral Science*. San Francisco: Chandler Publishing, 1964.

Kaplan, Morton A. «Problems of Theory Building and Theory Confirmation in International Politics.» *World Politics*. vol. 14, no. 1 (October 1961).

Katzenstein, Peter J. «International Relations and Domestic Structures: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States.» *International Organization*. vol. 30, no. 1 (Winter 1976).

________ (ed.). *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*. New York: Columbia University Press, 1996.

________, Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner. «International Organization and the Study of World Politics.» *International Organization*. vol. 52, no. 4 (Autumn 1998).

Kegley, Charles W. and Eugene R. Wittkopf. *World Politics: Trend and Transformation*. 7th ed. Boston: St. Martin's, 1999.

Keohane, Robert O. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton: Princeton University Press, 1984.

________. *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1989,

________. «The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes,» in: Ole Holsti [et al.] (eds.), *Change in International System* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980).

________. «Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond,» in: Ada Finifter (ed.), *Political Science: The State of the Discipline* (Washington, D.C.: American Political Association, 1983), pp. 503-540.

________, Andrew Moravcsik and Anne-Marie Slaughter. «Legalized Dispute Resolution: Interstate and Transnational.» *International Organization*. vol. 54, no. 3 (Summer 2000).

Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye, Jr. «International Interdependence and Integration,» in: Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby (eds.), *Handbook of Political Science* (Reading, MA: Addison-Wesley Publishing, 1975).

________ and ________. *Power and Interdependence: World Politics in Transition*. Boston: Little Brown, 1977.

________ and ________. «World Politics and the International Economic System,» in: C. Fred Bergsten (ed.), *The Future of the International Economic System Order: An Agenda for Research* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1973), pp. 121-125.

________ and ________ (eds.). *Transnational Relations and World Politics*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971.

________ and Lisa L. Martin. «The Promise of Institutionalist Theory.» *International Security*. vol. 20, no. 1 (Summer 1995).

Kim, Chae-Han. «Third Party Participation in Wars.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 35, no. 4 (December 1991), pp. 659-677.

Kim, Woosang and James D. Morrow. «When Do Power Shifts Lead to War?.» *American Journal of Political Science*. vol. 36, no. 4 (November 1992), pp. 896-922.

Kindleberger, Charles Poor. *The World in Depression 1929-1939*. London: Allen Lane, the Penguin Press, 1973.

King, Gary, Robert O. Keohane and Sidney Verba. *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research*. Princeton: Princeton University Press, 1994.

Klotz, Audie. *Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid*. Ithaca; London: Cornell University Press, 1995.

________. «Norms Reconstituting Interests: Global Racial Equality and US Sanctions Against South Africa.» *International Organization*. vol. 49, no. 3 (Summer 1995), pp. 451-478.

Knutsen, Torbjørn L. *A History of International Relations Theory*. 2nd ed. New York: Manchester University Press, 1997.

Kocs, Stephen A. «Territorial Disputes and Interstate War, 1945-1987.» *Journal of Politics*. vol. 57, no. 1 (February 1995).

Kolodziej, Edward A. *Security and International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Koslowski, Rey and Friedrich Kratochwil. «Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System.» *International Organization*. vol. 48, no. 2 (Spring 1994), pp. 176-198.

Krasner, Stephen D. «Global Communication and National Power: Life on the Pareto Frontier.» *World Politics*. vol. 43, no. 3 (April 1991), pp. 336-366.

________. «Globalization, Power, and Authority,» in: Edward D. Mansfield and Richard Sisson (eds.), *The Evolution of Political Knowledge: Democracy, Autonomy, and Conflict in Comparative and International Politics* (Columbus: Ohio State University Press, 2004).

________. «Rethinking the Sovereign State Model.» *Review of International Studies*. vol. 27, no. 5 (2001).

________. *Sovereignty: Organized Hypocrisy*. Princeton: Princeton University Press, 1999.

________. *Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism*. Studies in International Political Economy; 12. Berkeley: University of California Press, 1985.

Kratochwil, Friedrich V. «The Embarrassment of Changes: Neo-Realism as the Science of Realpolitik Without Politics.» *Review of International Studies*. vol. 19, no. 1 (January 1993), pp. 63-80.

________. «Norms and Values: Rethinking the Domestic Analogy.» *Ethics and International Affairs*. vol. 1 (March 1987), pp. 135-159.

________. *Rules, Norms, and Decisions: On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Krause, Keith & Michael C. Williams (eds.). *Critical Security Studies: Concepts and Cases*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1997.

Krebs, Ronald R. and Jack S. Levy. «Demographic Change and the Sources of International Conflict,» in: Myron Weiner and Sharon Stanton-Russell (eds.), *Moving Targets: Demography and Security* (New York: Berghahn Books, 2001).

Kubálková, Vendulka, Nicholas Onuf and Paul Kowert (eds.). *International Relations in a Constructed World*. Armonk, NY; London: M. E. Sharpe, 1998.

Kuhn, Thomas S. *The Structure of Scientific Revolutions*. 3rd ed. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1996.

Kydd, Andrew. «The Art of Shaker Modeling: Game Theory and Security Studies,» in: Detlef F. Sprinz and Yael Wolinsky-Nahmia (eds.), *Models, Numbers, and Cases: Methods for Studying International Relations* (Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press, 2004).

________. «Sheep in Sheep's Clothing: Why Security-Seekers do not Fight Each Other.» *Security Studies*. vol. 7, no. 1 (Autumn 1997), pp. 114-155.

Labs, Eric J. «Beyond Victory: Offensive Realism and the Expansion of War Aims.» *Security Studies*. vol. 6, no. 4 (Summer 1997), pp. 1-49.

Lakatos, Imre. *The Methodology of Scientific Research Programmes: Philosophical Papers*. Ed. by John Worrall and Gregory Currie. Cambridge: Cambridge University Press, 1978.

Lake, David A. «Fair Fights?: Evaluating Theories of Democracy and Victory.» *International Security*. vol. 28, no. 1 (Summer 2003).

________. «Powerful Pacifists: Democratic States and War.» *American Political Science Review*. vol. 86, no. 1 (March 1992), pp. 24-37.

________. «Progress in International Relations: Beyond Paradigms in the Study of Institutions,» in: Michael Brecher and Frank P. Harvey (eds.), *Realism and Institutionalism in International Studies* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2002).

Lall, Sanjaya. «Is 'Dependence' a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?.» *World Development*. vol. 3, nos. 11-12 (November- December 1975).

Lapid, Yosef and Friedrich Kratochwil (eds.). *The Return of Culture and Identity in IR Theory*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996.

Lasswell, Harold D. «The Garrison State.» *American Journal of Sociology*. vol. 46, no. 4 (January 1941), pp. 455-468.

Layne, Christopher. «Kant or Cant? The Myth of the Democratic Peace.» *International Security*. vol. 19, no. 2 (Fall 1994), pp. 5-49.

Lebow, Richard Ned and Thomas Risse-Kappen (eds.). *International Relations Theory and the End of the Cold War*. New York: Columbia University Press, 1995.

Leeds, Brett Ashley. «Do Alliances Deter Aggression? The Influence of Military Alliances on the Initiation of Militarized Interstate Disputes.» *American Journal of Political Science*. vol. 47, no. 3 (July 2003).

Leffler, Melvyn P. *A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War*. Stanford: Stanford University Press, 1992.

Legro, Jeffrey W. and Andrew Moravcsik. «Is Anybody Still a Realist?.» *International Security*. vol. 24, no. 2 (Fall 1999), pp. 143-162.

Leng, Russell. *Interstate Crisis Behavior, 1816-1980: Realism versus Reciprocity*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

________ and J. David Singer. «Militarized Interstate Crises: The BCOW Typology and Its Applications.» *International Studies Quarterly*. vol. 32, no. 2 (June 1988).

Lepgold, Joseph and Miroslav Nincic. *Beyond the Ivory Tower: International Relations Theory and the Issue of Policy Relevance*. New York: Columbia University Press, 2001.

Levy, Jack S. «Alliance Formation and War Behavior: An Analysis of the Great Powers, 1495-1975.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 25, no. 4 (December 1981), pp. 581-613.

________. «Domestic Politics and War.» *Journal of Interdisciplinary History*. vol. 18, no. 4 (Spring 1988).

________. «Size and Stability in the Modern Great Power System.» *International Interactions*. vol. 10, nos. 3-4 (April 1984), pp. 341-358.

________ and William R. Thompson. *The Arc of War: Origins, Escalation, and Transformation*. Chicago, IL: The University of Chicago Press, 2011.

________ and ________. *Causes of War*. Oxford: Wiley-Blackwell, 2010.

Liberman, Peter. *Does Conquest Pay? The Exploitation of Occupied Industrial Societies*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

________. «Trading with the Enemy: Security and Relative Economic Gains.» *International Security*. vol. 21, no. 1 (Summer 1996).

Lindberg, Leon N. and Stuart A. Scheingold. *Europe's Would-Be Polity: Patterns of Change in the European Community*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970.

Ling, Lily. «(Neo)Realism as Fantasy-Game,» in: *Postcolonial International Relations: Conquest and Desire Between Asia and the West*. London: Palgrave, 2002.

Linklater, Andrew. *Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations*. London: Macmillan, 1990.

________. «The Changing Contours of Critical International Relations Theory,» in: Richard Wyn Jones, *Critical Theory and World Politics* (Boulder, Co: Lynne Rienner, 2001).

________. *Men and Citizens in the Theory of International Relations*. 2nd ed. London: Macmillan, 1990.

________. *The Transformation of Political Community: Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era*. Cambridge: Polity, 1998.

Litfin, Karen T. *Ozone Discourses: Science and Politics in Global Environmental Cooperation*. New York: Columbia University Press, 1994.

Lobell, Steven E. «Structural Realism/Offensive and Defensive Realism,» in: Robert A. Denemark [et al.] (eds.), *The International Studies Compendium Project* (Oxford: Wiley-Blackwell, 2010).

________. «Threat Assessment, the State, and Foreign Policy: A Neoclassical Realist Model,» in: Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro (eds.), *Neoclassical Realism, The State, and Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

Luke, Timothy W. «Discourses of Disintegration, Texts of Transformation: Re-Reading Realism in the New World Order.» *Alternatives: Global, Local, Political*. vol. 18, no. 2 (April 1993), pp. 229-258.

Lynn-Jones, Sean M. «Does Offense-Defense Theory Have a Future?.» Working Paper, Research Group in International Security, Université de Montréal, 2001.

________. «Offense-Defense Theory and its Critics.» *Security Studies*. vol. 4, no. 4 (1995), pp. 660-691.

Lyotard, Jean-François. *La Condition postmoderne: Rapport sur le savoir*. Collection Critique; 128. Paris: Les Éditions Minuit, 1979.

Machiavelli, Niccolò. *The Prince*. Trad. by Henry Morley. Poundon, UK: George Routledge and Son, 1883.

Macmahon, A. W. (ed.). *Federalism: Mature and Emergent*. New York: Garden City, 1987.

MacPherson, C. B. *The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke*. Oxford: Oxford University Press, 1962.

Mansbach, Richard W. and John A. Vasquez. *In Search of Theory: A New Paradigm for Global Politics*. New York: Columbia University Press, 1981.

________, Yale H. Ferguson and Donald E. Lampert. «Towards a New Conceptualization of Global Politics,» in: Phil Williams, Donald M. Goldstein and Jay M. Shafritz (eds.), *Classic Readings and Contemporary Debates in International Relations*, 3rd ed. (Belmont, CA: Thomson Wadsworth, 2006).

Mansfield, Edward D. «The Distribution of Wars Over Time.» *World Politics*. vol. 41, no. 1 (October 1988), pp. 21-51.

________ and Brian M. Pollins. «Interdependence and Conflict: An Introduction,» in: Edward D. Mansfield and Brian M. Pollins (eds.), *Economic Interdependence and International Conflict: New Perspectives on an Enduring Debate*, Michigan Studies in International Political Economy (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2003).

________ and Jack Snyder. «Democratization and War.» *Foreign Affairs*. vol. 74, no. 3 (May-June 1995), pp. 79-97.

________ and Jon C. Pevehouse. «Trade Blocs, Trade Flows, and International Conflict.» *International Organization*. vol. 54, no. 4 (Autumn 2000).

Maoz, Zeev. «The Controversy over the Democratic Peace: Rearguard Action or Cracks in the Wall?.» *International Security*. vol. 22, no. 1 (Summer 1997).

________. «Pacifism and Fightaholism in International Politics: A Structural History of National and Dyadic Conflict, 1816-1992.» *International Studies Review*. vol. 6, no. 4 (December 2004).

________ and Bruce Russett. «Normative and Structural Causes of Democratic Peace, 1946-1986.» *American Political Science Review*. vol. 87, no. 3 (September 1993).

Martin, Lisa L. «Credibility, Costs, and Institutions: Cooperation on Economic Sanctions.» *World Politics*. vol. 45, no. 3 (April 1993).

________. *Democratic Commitments: Legislatures and International Cooperation*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

________. «Interests, Power, and Multilateralism.» *International Organization*. vol. 46, no. 4 (Autumn 1992).

________ and Beth A. Simmons. «Theories and Empirical Studies of International Institutions.» *International Organization*. vol. 52, no. 4 (Autumn 1998).

Mastanduno, Michael, David A. Lake and John G. Ikenberry. «Toward a Realist Theory of State Action.» *International Studies Quarterly*. vol. 33, no. 4 (December 1989).

Masterman, Margaret. «The Nature of a Paradigm,» in: Imre Lakatos and Alan Musgrave (eds.), *Criticism and the Growth of Knowledge: Proceedings of the International Colloquium in the Philosophy of Science* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970).

McAllister, James. *No Exit: America and the German Problem, 1943-1954*. Cornell Studies in Security Affairs. Ithaca, NY: Cornell University, 2002.

McDonald, Matt. «Constructivism,» in: Paul D. Williams (ed.), *Security Studies: An Introduction* (London: Routledge, 2008).

McLaren, Robert I. «Mitranian Functionalism: Possible or Impossible?.» *Review of International Studies*. vol. 11, no. 2 (April 1985), pp. 139-152.

Mearsheimer, John J. «Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War.» *International Security*. vol. 15, no. 1 (Summer 1990), pp. 5-56.

________. «The False Promise of International Institutions.» *International Security*. vol. 19, no. 3 (Winter 1994-1995).

________. «Power and Fear in Great Power Politics,» in: G. O. Mazur (ed.), *One Hundred Year Commemoration to the Life of Hans Morgenthau, 1904-2004* (New York: Semenenko Foundation, 2004).

________. «A Realist Reply.» *International Security*. vol. 20, no. 1 (Summer 1995), pp. 82-93.

________. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W.W. Norton and Company, 2002.

Midlarsky, Manus I. (ed.). *Handbook of War Studies*. New York: Unwin Hyman, 1989.

Mihalka, Michael. «Hostilities in the European State System, 1816-1970.» *Peace Science Society Papers*. vol. 26 (1976), pp. 100-116.

Miller, Benjamin. *States, Nations, and the Great Powers: The Sources of Regional War and Peace*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Miller, Ross A. «Domestic Structures and the Diversionary Use of Force.» *American Journal of Political Science*. vol. 39, no. 3 (August 1995), pp. 760-785.

Mintz, Alex and Nehemia Geva. «Why Don't Democracies Fight Each Other?: An Experimental Assessment of the 'Political Incentive' Explanation.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 37, no. 3 (September 1993), pp. 484-503.

Mitrany, David. *The Progress of International Government*. London: Yale University Press, 1933.

________. *A Working Peace System*. Chicago, IL: Quadrangle Books, 1966.

Modelski, George. «Long Cycles of World Leadership,» in: William R. Thompson (ed.), *Contending Approaches to World System Analysis*, SAGE Focus Editions; 62 (Beverly Hills: Sage Publications, 1983), pp. 115-139.

Moravcsik, Andrew. «Did Power Politics Cause European Integration? Realist Theory Meets Qualitative Methods.» *Security Studies*. vol. 22, no. 4 (November 2013), pp. 773-790.

________. «The European Constitutional Compromise and the Neofunctionalist Legacy.» *Journal of European Public Policy*. vol. 12, no. 2 (April 2005).

________. «Explaining International Human Rights Regimes: Liberal Theory and Western Europe.» *European Journal of International Relations*. vol. 1, no. 2 (June 1995).

________. «The Future of European Integration Studies: Social Science or Social Theory?.» *Millennium: Journal of International Studies*. vol. 28, no. 2 (1999), pp. 371-391.

________. «Liberal Intergovernmentalism and Integration: A Rejoinder.» *Journal of Common Market Studies*. vol. 33, no. 4 (December 1995), pp. 612-621.

________. «Preferences and Power in the European Community: A Liberal Intergovernmentalist Approach.» *Journal of Common Market Studies*. vol. 31, no. 4 (December 1993).

________. «Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics.» *International Organization*. vol. 51, no. 4 (Autumn 1997), pp. 513-553.

________ and Frank Schimmelfennig. «Liberal Intergovernmentalism,» in: Antje Wiener and Thomas Diez (eds.), *European Integration Theory*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2009).

________ and Milada Anna Vachudova. «Bargaining Among Unequals: Enlargement and the Future of European Integration.» *European Union Studies Association Review*. vol. 15, no. 4 (Fall 2002).

Morgan, T. Clifton and Sally H. Campbell. «Domestic Structure, Decisional Constraints, and War: So Why Do Kant Democracies Fight?.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 35, no. 2 (June 1991), pp. 187-211.

________ and Valerie L. Schwebach. «Take Two Democracies and Call Me in the Morning: A Prescription for Peace?.» *International Interactions*. vol. 17, no. 4 (1992).

Morgenthau, Hans J. «Another 'Great Debate': The National Interest of the United States.» *American Political Science Review*. vol. 46, no. 4 (December 1952).

________. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. Revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton. 7th ed. New York: McGraw-Hill Higher Education, 2006; [1948].

________. *Politics in the Twentieth Century*, vol. 1: *The Decline of Democratic Politics*. [Chicago]: University of Chicago Press, 1962.

________. *Scientific Man vs. Power Politics*. London: Latimer House, 1946.

Morrow, James D. «A Twist of Truth: A Reexamination of the Effects of Arms Races on the Occurrence of War.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 33, no. 3 (September 1989).

________. «When do 'Relative Gains' Impede Trade?.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 41, no.1 (February 1997), pp. 12-37.

Mosher, James S. «Relative Gains Concerns When the Number of States in the International System Increases.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 47, no. 5 (October 2003).

Most, Benjamin A. and Harvey Starr. «Conceptualizing 'War': Consequences for Theory and Research.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 27, no. 1 (March 1983), pp. 137-159.

Mousseau, Michael. «Democracy and Compromise in Militarized Interstate Conflicts, 1816-1992.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 42, no. 2 (April 1998), pp. 210-230.

Mueller, John E. «Systematic History,» in: John E. Mueller (ed.), *Approaches to Measurement in International Relations: A Non-Evangelical Survey* (New York: Meredith Corporation, 1969), pp. 5-14.

Nag, Kalidas and V. R. Ramachandra Dikshitar. «The Diplomatic Theories of Ancient India and the 'Arthashastra'.» *Journal of Indian History*. vol. 6, no. 1 (1927).

Neufeld, Mark A. *The Restructuring of International Relations Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Newman, David. «The Resilience of Territorial Conflict in an Era of Globalization,» in: Miles Kahler and Barbara F. Walter (eds.), *Territoriality and Conflict in an Era of Globalization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), pp. 85-110.

Niebuhr, Reinhold. *Moral Man and Immoral Society*. New York: Charles Scribner's Sons, 1932.

Nye, Joseph S. Jr. «Hard and Soft Power in a Global Information Age,» in: Mark Leonard (ed.), *Re-Ordering the World* (London: Foreign Policy Centre, 2002).

________. «Independence and Interdependence.» *Foreign Policy*. no. 22 (Spring 1976).

________ and Robert O. Keohane. «Transnational Relations and World Politics: A Conclusion.» *International Organization*. vol. 25, no. 3 (Summer 1971).

________ and ________. «Transnational Relations and World Politics: An Introduction.» *International Organization*. vol. 25, no. 3 (Summer 1971).

O'Neill, Michael. *The Politics of European Integration*. London: Routledge, 1996.

Oneal, John and Bruce Russett. «Causes of Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations, 1885-1992.» Paper Presented at the 2001 Annual Meeting of the American Political Science Association. San Francisco, CA. 1/7/2001.

________ and ________. «The Classical Liberals Were Right: Democracy, Interdependence, and Conflict, 1950-1985.» *International Studies Quarterly*. vol. 41, no. 2 (June 1997).

Organski, A. F. K. *World Politics*. New York: Alfred A. Knopf, 1958.

________ and Jacek Kugler. *The War Ledger*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1980.

________ and Samuel Eldersveld. «Modeling the EC,» in: Bruce Bueno de Mesquita and Frans N. Stokman (eds.), *European Community Decision Making* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1994), pp. 229-242.

Ostrom, Charles W. Jr. and Brian L. Job. «The President and the Political Use of Force.» *American Political Science Review*. vol. 80, no. 2 (June 1986), pp. 541-566.

________ and Francis W. Hoole. «Alliances and Wars Revisited: A Research Note.» *International Studies Quarterly*. vol. 22, no. 2 (June 1978), pp. 215-236.

Owen, John. «How Liberalism Produces Democratic Peace.» *International Security*. vol. 19, no. 2 (Fall 1994).

Oye, Kenneth A. «Explaining Cooperation under Anarchy: Hypotheses and Strategies.» *World Politics*. vol. 38, no. 1 (October 1985).

________ (ed.). *Cooperation Under Anarchy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986.

Palmer, Monte. *The Interdisciplinary Study of Politics*. New York: Harper and Row, 1974.

Patomäki, Heikki and Colin Wight. «After Postpositivism? The Promises of Critical Realism.» *International Studies Quarterly*. vol. 44, no. 2 (June 2000), pp. 213-237.

Pentland, Charles. *International Theory and European Integration*. London: Faber and Faber, 1973.

Polachek, Solomon W. «Why Democracies Cooperate More and Fight Less?: The Relationship Between International Trade and Cooperation.» *Review of International Economics*. vol. 5, no. 3 (August 1997), pp. 295-309.

Pollack, Mark A. «Theorizing the European Union: International Organization, Domestic Polity, or Experiment in New Governance?.» *Annual Review of Political Science*. vol. 8 (June 2005).

Popper, Karl R. *The Logic of Scientific Discovery*. London: Hutchinson and Co., 1959.

Posen, Barry R. *The Sources of Military Doctrine: France, Britain and Germany Between the World Wars*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984.

Powell, Robert. «Absolute and Relative Gains in International Relations Theory.» *American Political Science Review*. vol. 85, no. 4 (December 1991).

________. «Anarchy in International Relations Theory: The Neorealist-Neoliberal Debate.» *International Organization*. vol. 48, no. 2 (Spring 1994).

Price, Richard. «A Genealogy of the Chemical Weapons Taboo.» *International Organization*. vol. 49, no. 1 (Winter 1995), pp. 73-104.

________ and Christian Reus-Smit. «Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivism.» *European Journal of International Relations*. vol. 4, no. 3 (September 1998).

Puchala, Donald J. *Theory and History in International Relations*. New York: Routledge, 2003.

________. «Woe to the Orphans of the Scientific Revolution.» *Journal of International Affairs*. vol. 44, no. 1 (Spring-Summer 1990), pp. 59-80.

Putnam, Robert. «Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games.» *International Organization*. vol. 42, no. 3 (Summer 1988), pp. 427-460.

Quackenbush, Stephen L. and Michael Rudy. «Evaluating the Monadic Democratic Peace.» Paper Prepared for Presentation at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association. Chicago, Illinois. 20-23/4/2006.

Quester, George H. *Offense and Defense in the International System*. New York: John Wiley, 1977.

Rapoport, Anatol and Albert M. Chammah. *Prisoner's Dilemma: A Study in Conflict and Cooperation*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1965.

Ray, James Lee. «Does Democracy Cause Peace.» *Annual Review of Political Science*. vol. 1 (June 1998).

________ and Bruce Russett. «The Future as Arbiter of Theoretical Controversies: Predictions, Explanations and the End of the Cold War.» *British Journal of Political Science*. vol. 26, no. 4 (October 1996).

Reiter, Dan and Allan C. Stam. «Democracy, War Initiation, and Victory.» *American Political Science Review*. vol. 92, no. 2 (June 1998), pp. 377-390.

________ and ________. «Understanding Victory: Why Political Institutions Matter.» *International Security*. vol. 28, no. 1 (Summer 2003), pp. 168-179.

Richardson, Lewis F. *Statistics of Deadly Quarrels*. Ed. by Quincy Wright and C.C. Lienau. Chicago: Quadrangle Books, 1960.

Ripsman, Norrin M. *Peacemaking by Democracies: The Effect of State Autonomy on the Post-World War Settlements*. Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 2002.

Risse-Kappen, Thomas. «Bringing Transnational Relations Back in: Introduction,» in: Thomas Risse-Kappen (ed.), *Bringing Transnational Relations Back in: Non-state Actors, Domestic Structures and International Institutions*, Cambridge Studies in International Relations; 42 (New York: Cambridge University Press, 1995), pp. 3-33.

Roach, Steven C. (ed.). *Critical Theory and International Relations: A Reader*. New York: Routledge, 2008.

Roche, Jean-Jacques. *Théories des relations internationales*. Collection Clefs politique. 5ème éd. Paris: Montchrestien, 2004.

Rogowski, Ronald. «Trade and the Variety of Democratic Institutions.» *International Organization*. vol. 41, no. 2 (Spring 1987), pp. 203-223.

Rosamond, Ben. «The Uniting of Europe and the Foundation of EU Studies: Revisiting the Neofunctionalism of Ernst B. Haas.» *Journal of European Public Policy*. vol. 12, no. 2 (April 2005).

Rosato, Sebastian. *Europe United: Power Politics and the Making of the European Community*. Cornell Studies in Security Affairs. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2011.

Rose, Gideon. «Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy.» *World Politics*. vol. 51, no. 1 (October 1998).

Rosecrance, Richard N. «Bipolarity, Multipolarity, and the Future.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 10, no. 3 (1966), pp. 314-327.

________ and Arthur Stein. «Interdependence: Myth or Reality?.» *World Politics*. vol. 26 (October 1973).

Rosenau, James. *The Study of Global Interdependence: Essays on the Transnationalization of World Affairs*. New York: Nichols Publishing Company, 1980.

________ (ed.). *In Search of Global Patterns*. New York: Free Press, 1976.

Rousseau, David L. «Motivations for Choice: The Salience of Relative Gains in International Politics.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 46, no. 3 (June 2002).

________ [et al.]. «Assessing the Dyadic Nature of the Democratic Peace, 1918-88.» *American Political Science Review*. vol. 90, no. 3 (September 1996).

Rousseau, Jean Jacques. *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes*. [Paris]: Galimard, 1965.

Ruggie, John Gerard. «Collective Goods and Future International Collaboration.» *American Political Science Review*. vol. 66, no. 3 (September 1972).

________. *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization*. The New International Relations. London: Routledge, 1998.

________. «Continuity and Transformation in the World Polity: Towards a Neorealist Synthesis,» in: Robert Keohane (ed.), *Neorealism and its Critics* (New York: Columbia University Press, 1986), pp. 304-345.

________. «Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations.» *International Organization*. vol. 47, no. 1 (Winter 1993), pp. 139-174.

________ [et al.]. «Transformation in World Politics: The Intellectual Contributions of Ernst B. Haas.» *Annual Reviews of Political Science*. vol. 8 (June 2005).

Rummel, Rudolph J. «Some Attributes and Behavioral Patterns of Nations.» *Journal of Peace Research*. vol. 4, no. 2 (1967), pp. 196-206.

________. *Understanding Conflict and War*. 5 vols. New York: Sage Publications, [1975-1981].

Russett, Bruce M. *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World*. Princeton: Princeton University Press, 1993.

________, J. David Singer and Melvin Small. «National Political Units in the Twentieth Century: A Standardized List.» *American Political Science Review*. vol. 62, no. 3 (September 1968), pp. 932-951.

________, John R. Oneal and David R. Davis. «The Third Leg of the Kantian Tripod for Peace: International Organizations and Militarized Disputes 1950-85.» *International Organization*. vol. 52, no. 3 (Summer 1998).

Saletore, Bhasker Anand. *Ancient Indian Political Thought and Institutions*. London: Asia Publishing House, 1963.

Sample, Susan G. «Arms Races and Dispute Escalation: Resolving the Debate.» *Journal of Peace Research*. vol. 34, no. 1 (February 1997), pp. 7-22.

________. «Furthering the Investigation into the Effects of Arms Buildups.» *Journal of Peace Research*. vol. 35, no. 1 (January 1998), pp. 122-126.

________. «Military Buildups, War, and Realpolitik: A Multivariate Model.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 42, no. 2 (April 1998), pp. 156-175.

________. «The Outcomes of Military Buildups: Minor States vs. Major Powers.» *Journal of Peace Research*. vol. 39, no. 6 (November 2002), pp. 669-692.

Sarkees, Meredith Reid and Frank Whelon Wayman. *Resort to War: A Data Guide to Inter-State, Extra-State, Intra-State, and Non-State Wars, 1816-2007*. Washington, DC.: CQ Press, 2010.

Schelling, Thomas C. *The Strategy of Conflict*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960.

Schuman, Frederick L. *International Politics: The Destiny of the Western State System*. 4th ed. New York: McGraw-Hill Book Co., 1948.

Schumpeter, Joseph. *Imperialism and Social Classes*. Cleveland: World Publishing Co., 1955.

Schweller, Randall L. «Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In.» *International Security*. vol. 19, no. 1 (Summer 1994), pp. 72-107.

________. *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest*. New York: Columbia University Press, 1998.

________. «Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?.» *Security Studies*. vol. 5, no. 3 (Spring 1996).

________. «Tripolarity and the Second World War.» *International Studies Quarterly*. vol. 37, no. 1 (March 1993).

________. *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006.

________. «U.S. Democracy Promotion: Realist Reflections,» in: Michael Cox, John Ikenberry and Takashi Inoguchi (eds.), *American Democracy Promotion: Impulses, Strategies and Impacts* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

________ and David Priess. «A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate.» *Mershon International Studies Review*. vol. 41, no. 1 (May 1997).

Senese, Paul D. «Geographic Proximity and Issue Salience: Their Effects on the Escalation of Militarized Interstate Conflict.» *Conflict Management and Peace Science*. vol. 15, no. 1 (September 1996), pp. 133-161.

________. «Territory, Contiguity, and International Conflict: Assessing a New Joint Explanation.» *American Journal of Political Science*. vol. 49, no. 4 (October 2005).

________ and John A. Vasquez. «Assessing the Steps to War.» *British Journal of Political Science*. vol. 35, no. 4 (October 2005), pp. 607-633.

________ and ________. «A Unified Explanation of Territorial Conflict: Testing the Impact of Sampling Bias, 1919-1992.» *International Studies Quarterly*. vol. 47, no. 2 (June 2003), pp. 275-298.

Shapcott, Richard. «Beyond the Cosmopolitan/Communitarian Divide: Justice, Difference and Community in International Relations,» in: Maria Lensu and Jan-Stefan Fritz (eds.), *Value Pluralism, Normative Theory and International Relations* (London: Macmillan, 2000), pp. 110-131.

________. *Justice, Community and Dialogue in International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Siedentop, Larry. *Democracy in Europe*. London: Penguin Press, 2000.

Simmel, George. «The Persistence of Social Groups.» *American Journal of Sociology*. vol. 3, no. 5 (March 1898), pp. 662-698.

________. «The Persistence of Social Groups. II.» *American Journal of Sociology*. vol. 3, no. 6 (May 1898), pp. 829-836.

Simon, Herbert A. and Allen Newell. «Models: Their Uses and Limitations,» in: Leonard D. White (ed.), *The State of the Social Sciences* (Chicago: University of Chicago Press, 1956).

Simon, Michael W. and Eric Gartzke. «Political System Similarity and the Choice of Allies: Do Democracies Flock together Or Do Opposites Attract?.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 40, no. 4 (December 1996), pp. 617-635.

Singer, J. David. «Accounting for International War: The State of the Discipline.» *Journal of Peace Research*. vol. 18, no. 1 (March 1981), pp. 1-18.

________. «The 'Correlates of War' Project: Interim Report and Rationale.» *World Politics*. vol. 24, no. 2 (January 1972).

________. «International Conflict: Three Levels of Analysis.» *World Politics*. vol. 12, no. 3 (April 1960), pp. 453-461.

________. «The Level-of-Analysis Problem in International Relations.» *World Politics*. vol. 14, no. 1 (October 1961), pp. 77-92.

________. «The Management of Serious International Disputes: Historical Patterns Since the Congress of Vienna.» Paper Presented at the International Political Science Association Conference, Moscow, 1979.

________ (ed.). *The Correlates of War I: Research Origins and Rationale*. New York: Free Press, 1979.

________ (ed.). *The Correlates of War II: Testing Some Realpolitik Models*. New York: Free Press, 1980.

________ (ed.). *Quantitative International Politics: Insights and Evidence*. International Year Book of Political Behavior Research; 6. New York: Free Press, 1968.

________ and Melvin Small. «The Composition and Status Ordering of the International System: 1815-1940.» *World Politics*. vol. 18, no. 2 (January 1966).

________ and ________. «Foreign Policy Indicators: Predictors of War in History and in the State of the World Message.» *Policy Sciences*. vol. 5, no. 3 (September 1974), pp. 271-296.

________ and ________. «Formal Alliances, 1815-1939: A Quantitative Description.» *Journal of Peace Research*. vol. 3, no. 1 (March 1966).

________ and ________. «National Alliance Commitments and War Involvement, 1815-1945.» *Peace Research Society Papers*. vol. 6 (1967).

________ and ________. *The Wages of War, 1816-1965: A Statistical Handbook*. New York: John Wiley and Sons, 1972.

________ and Paul F. Diehl (eds.). *Measuring the Correlates of War*. Ann Arbor, MI.: University of Michigan Press, 1990.

Siverson, Randolph M. (ed.). *Strategic Politicians, Institutions, and Foreign Policy*. Ann Arbor, MI.: University of Michigan Press, 1998.

________ and Harvey Starr. «Opportunity, Willingness, and the Diffusion of War.» *American Political Science Review*. vol. 84, no. 1 (March 1990).

________ and Joel King. «Alliances and the Expansion of War,» in: J. David Singer and Michael D. Wallace (eds.), *To Augur Well: Early War Indicators in World Politics* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1979).

________ and ________. «Attributes of National Alliance Membership and War Participation, 1815-1965.» *American Journal of Political Science*. vol. 24, no. 1 (February 1980), pp. 1-15.

________ and Juliann Emmons. «Birds of a Feather: Democratic Political Systems and Alliance Choices in the Twentieth Century.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 35, no. 2 (June 1991), pp. 285-306.

________ and Michael R. Tennefoss. «Power, Alliance, and the Escalation of International Conflict, 1815-1965.» *American Political Science Review*. vol. 78, no. 4 (December 1984), pp. 1057-1069.

________ and Michael Sullivan. «Alliances and War: A New Examination of an Old Problem.» *Conflict Management and Peace Science*. vol. 8, no. 1 (Fall 1984), pp. 1-15.

Small, Melvin and J. David Singer. *Resort to Arms: International and Civil Wars 1816-1980.* Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1982.

________ and ________. «The War-proneness of Democratic Regimes, 1816-1965.» *Jerusalem Journal of International Relations*. vol. 1, no. 4 (1976), pp. 50-69.

Smith, Alastair. «Alliance Formation and War.» *International Studies Quarterly*. vol. 39, no. 4 (December 1995).

Smith, Steve and Patricia Owens. «Alternative Approaches to International Theory,» in: John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics*, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2005).

________, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.). *International Theory: Positivism and Beyond*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Smith, Teresa Clair. «Arms Race Instability and War.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 24, no. 2 (June 1980), pp. 253-284.

Snidal, Duncan. «International Cooperation among Relative Gains Maximizers.» *International Studies Quarterly*. vol. 35, no. 4 (December 1991).

________. «The Limits of Hegemonic Stability Theory.» *International Organization*. vol. 39, no. 4 (Autumn 1986), pp. 579-614.

________. «Relative Gains and the Pattern of International Cooperation.» *American Political Science Review*. vol. 85, no. 3 (September 1991).

Snyder, Glenn H. «'Prisoner's Dilemma' and 'Chicken' Models in International Politics.» *International Studies Quarterly*. vol. 15, no. 1 (March 1971), pp. 66-103.

Snyder, Jack. *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition*. Ithaca: Cornell University Press, 1991.

________ and Keir A. Lieber. «Correspondence: Defensive Realism and the 'New' History of World War I.» *International Security*. vol. 33, no. 1 (Summer 2008).

Sørensen, George and Robert Jackson. «Methodological Debates: Post Positivist Approach,» in: George Sørensen and Robert Jackson (eds.), *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

Sorokin, Pitrim A. *Social and Cultural Dynamics*, vol. 3: *Fluctuation of Social Relationships, War, and Revolution*. New York: American Book Company, 1937.

Soysa, Indra de, John R. Oneal and Yong-Hee Park. «Testing Power-Transition Theory Using Alternative Measures of National Capabilities.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 41, no. 4 (August 1997), pp. 509-528.

Spegele, Roger D. *Political Realism in International Theory*. Cambridge Studies in International Relations. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Spiezio, Edward K. «British Hegemony and Major Power War, 1815-1939: An Empirical Test of Gilpin's Model of Hegemonic Governance.» *International Studies Quarterly*. vol. 34, no. 2 (June 1990), pp. 165-181.

Spiro, David E. «The Insignificance of the Liberal Peace.» *International Security*. vol. 19, no. 2 (Fall 1994), pp. 50-86.

Starr, Harvey. «International Borders: What They Are, What They Mean, and Why We Should Care.» *SAIS Review*. vol. 26, no. 1 (Winter-Spring 2006), pp. 3-10.

________. «Territory, Proximity, and Spatiality: The Geography of International Conflict.» *International Studies Review*. vol. 7, no. 3 (September 2005), pp. 387-406.

________ and Benjamin A. Most. «Contagion and Border Effects on Contemporary African Conflicts.» *Comparative Political Studies*. vol. 16, no. 1 (1983), pp. 92-117.

________ and ________. «A Return Journey: Richardson 'Frontiers' and Wars in the 1946-1965 Era.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 22, no. 3 (September 1978).

________ and ________. «The Substance and Study of Borders in International Relations Research.» *International Studies Quarterly*. vol. 20, no. 4 (December 1976), pp. 581-620.

Stephens, Jerome. «The Kuhnian Paradigm and Political Inquiry: An Appraisal.» *American Journal of Political Science*. vol. 17 (August 1973), pp. 467-488.

Sterling-Folker, Jennifer. *Theories of International Cooperation and the Primacy of Anarchy: Explaining U.S. International Monetary Policy-Making After Bretton Woods*. Albany: State University of New York Press, 2002.

Steve Chan. «Can't Get No Satisfaction? The Recognition of Revisionist States.» *International Relations of the Asia Pacific*. vol. 4, no. 2 (August 2004), pp. 207-238.

________. «Mirror Mirror on the Wall: Are the Free Countries More Pacific?.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 28, no. 4 (December 1984).

Stohl, Michael. «The Nexus of Civil and International Conflict,» in: Ted Robert Gurr (ed.), *Handbook of Political Conflict: Theory and Research* (New York: Free Press, 1980), pp. 297-330.

Strauss, Leo. *The Political Philosophy of Hobbes: Its Basis and its Genesis*. Trans. by Elsa M. Sinclair. Chicago: The University of Chicago Press, 1963.

Suzuki, Susumu, Volker Krause and J. David Singer. «The Correlates of War Project: A Bibliographic History of the Scientific Study of War and Peace, 1964-2000.» *Conflict Management and Peace Science*. vol. 19, no. 2 (September 2002), pp. 69-73.

Taliaferro, Jeffrey W. «Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited.» *International Security*. vol. 25, no. 3 (Winter 2000-2001), pp. 128-161.

________. «State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the Resource-Extractive State.» *Security Studies*. vol. 15, no. 3 (July-September 2006).

Tarrow, Sidney. «Transnational Politics: Contention and Institutions in International Politics.» *Annual Review of Political Science*. vol. 4 (June 2001).

Taylor, Paul. *The Limits of European Integration*. New York: Columbia University Press, 1983.

Tellis, Ashley J. «Reconstructing Political Realism: The Long March to Scientific Theory.» *Security Studies*. vol. 5, no. 2 (1995), pp. 3-94.

Thies, Cameron G. «Are Two Theories Better than One? A Constructivist Model of the Neorealist-Neoliberal Debate.» *International Political Science Review*. vol. 25, no. 2 (April 2004).

Thompson, E. P. [et al.]. *Exterminism and Cold War*. London: Verso, 1982.

Thompson, William R. «Identifying Rivals and Rivalries in World Politics.» *International Studies Quarterly*. vol. 45, no. 4 (December 2001).

________. *On Global War: Historical-Structural Approaches to World Politics*. Studies in International Relations. Columbia: University of South Carolina Press, 1988.

________. «Phases of the Business Cycle and the Outbreak of War.» *International Studies Quarterly*. vol. 26, no. 2 (June 1982), pp. 301-311.

________. «Polarity, the Long Cycle, and Global Power Warfare.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 30, no. 4 (December 1986), pp. 587-615.

________. «Principal Rivalries.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 39, no. 2 (June 1995).

Thucydides. *History of the Peloponnesian War*. Trans. by Rex Warner. Penguin Classic. Harmondsworth, UK: Penguin, 1954.

________. *The Peloponnesian War*. Trans. by Thomas Hobbes, Ed. by David Grene. 2 vols. Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press, 1959.

Toje, Asle. *America, the EU and Strategic Culture: Renegotiating the Transatlantic Bargain*. New York: Routledge, 2008.

________ and Barbara Kunz (eds.). *Neoclassical Realism in European Politics: Bringing Power Back In*. Manchester: Manchester University Press, 2012.

Tooze, Roger. «The Progress of International Functionalism.» *British Journal of International Studies*. vol. 3, no. 2 (July 1977), pp. 210-217.

Trouillot, Michel-Rolp. *Silencing the Past: Power and the Production of History*. Boston: Beacon Press, 1995.

Van Evera, Stephen. *Causes of War: Power and the Roots of Conflict*. Cornell Studies in Security Affairs. Cornell: Cornell University Press, 1999.

________. «Offense, Defense, and the Causes of War.» *International Security*. vol. 22, no. 4 (Spring 1998), pp. 5-43.

Van Ham, Peter. «The Lack of a Big Bully: Hegemonic Stability Theory and Regimes in the Study of International Relations.» *Acta Politica*. vol. 27 (1992), pp. 29-48.

Vasquez, John A. *The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism*. Cambridge Studies in International Relations. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

________. «The Probability of War, 1816-1992.» *International Studies Quarterly*. vol. 48, no. 1 (March 2004), pp. 1-28.

________. «The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition.» *American Political Science Review*. vol. 91, no. 4 (December 1997), pp. 899-912.

________. *The War Puzzle Revisited*. Cambridge Studies in International Relations. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

________. «Why Do Neighbors Fight? Proximity, Interaction, or Territoriality.» *Journal of Peace Research*. vol. 32, no. 3 (August 1995).

________ (ed.). *What Do We Know about War?*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2000.

________ and Brandon Valeriano. «Territory as a Source of Conflict and a Road to Peace,» in: Jacob Bercovitch, Victor A. Kremenyuk and I. William Zartman (eds.), *The Sage Handbook on Conflict Resolution* (Thousand Oaks, Calif.: SAGE Publications, 2008), pp. 193-209.

________ and Marie T. Henehan. «Territorial Disputes and the Probability of War, 1816-1992.» *Journal of Peace Research*. vol. 38, no. 2 (March 2001).

Vayrynen, Raimo. «Economic Cycles, Power Transitions, Political Management and Wars between Major Powers.» *International Studies Quarterly*. vol. 27, no. 4 (December 1983), pp. 389-418.

Victor D. Cha. «Abandonment, Entrapment, and Neoclassical Realism in Asia: The United States, Japan, and Korea.» *International Studies Quarterly*. vol. 44, no. 2 (June 2000).

________. «Hawk Engagement and Preventive Defense on the Korean Peninsula.» *International Security*. vol. 27, no. 1 (Summer 2002).

Vincent, Jack E. «Internal and External Conflict: Some Previous Operational Problems and Some New Findings.» *Journal of Politics*. vol. 43, no. 1 (February 1981), pp. 128-142.

Viotti, Paul R. and Mark V. Kauppi. *International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity*. 2nd ed. Upper Saddle River, NJ.: Prentice Hall, 2001.

Walker, R. B. J. «Realism, Change, and International Political Theory.» *International Studies Quarterly*. vol. 31, no. 1 (March 1987), pp. 65-86.

Wallace, Michael D. «Armaments and Escalation: Two Competing Hypotheses.» *International Studies Quarterly*. vol. 26, no. 1 (March 1982).

________. «Arms Races and Escalation - A Reply to Altfeld.» *International Studies Quarterly*. vol. 27, no. 2 (June 1983), pp. 233-235.

________. «Arms Races and Escalation: Some New Evidence.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 23, no. 1 (March 1979).

________. «Old Nails in New Coffins: The Para Bellum Hypothesis Revisited.» *Journal of Peace Research*. vol. 18, no. 1 (March 1981), pp. 91-96.

________. «Some Persisting Findings: A Reply to Professor Weede.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 24, no. 2 (1980), pp. 289-292.

Wallace, William. «Less than a Federation, More than a Regime: The Community as a Political System,» in: H. Wallace, W. Wallace and C. Webb [et al.] (eds.), *Policy-Making in the European Community*, 2nd ed. (London: John Wiley and Sons, 1983), pp. 403-436.

Wallensteen, Peter. «Incompatibility, Confrontation, and War: Four Models and Three Historical Systems, 1816-1976.» *Journal of Peace Research*. vol. 18, no. 1 (March 1981).

Wallerstein, Immanuel. *The Politics of the World-Economy: The States, the Movements and the Civilizations*. Studies in Modern Capitalism. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Walt, Stephen M. «International Relations: One World, Many Theories.» *Foreign Policy*. no. 110 (Spring 1998).

________. *The Origins of Alliances*. Cornell Studies in Security Affairs. Ithaca: Cornell University Press, 1987.

________. «Renaissance of Security Studies.» *International Studies Quarterly*. vol. 35, no. 2 (June 1991).

________. «Rigor or Rigor Mortis?: Rational Choice and Security Studies.» *International Security*. vol. 23, no. 4 (Spring 1999).

Walter, Barbara F. «Explaining the Intractability of Territorial Conflict.» *International Studies Review*. vol. 5, no. 4: *Dissolving Boundaries* (December 2003).

Waltz, Kenneth N. «Evaluating Theories.» *American Political Science Review*. vol. 91, no. 4 (December 1997).

________. «Globalization and Governance.» *PS: Political Science and Politics*. vol. 32, no. 4 (December 1999).

________. *Man: The State and War: A Theoretical Analysis*. New York: Columbia University Press, 1954.

________. «The Myth of Interdependence,» in: Charles P. Kindleberger (ed.), *The International Corporation: A Symposium* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1970), pp. 205-223.

________. «Neorealism: Confusions and Criticism.» *Journal of Politics and Society*. vol. 15, no. 1 (2004).

________. «Nuclear Myths and Political Realities.» *American Political Science Review*. vol. 84, no. 3 (September 1990), pp. 731-745.

________. «The Origins of War in Neorealist Theory.» *Journal of Interdisciplinary History*. vol. 18, no. 4 (Spring 1988).

________. «Political Philosophy and the Study of International Relations,» in: William T. R. Fox (ed.), *Theoretical Aspects of International Relations* (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1959).

________. «Realist Thought and Neorealist Theory.» *Journal of International Affairs*. vol. 44, no. 1 (Spring 1990).

________. «The Stability of a Bipolar World.» *Daedalus*. vol. 93, no. 3 (Summer 1964).

________. *Theory of International Politics*. Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979.

Wayman, Frank Whelon. «Bipolarity and War: The Role of Capability Concentration and Alliance Patterns among Major Powers, 1816-1965.» *Journal of Peace Research*. vol. 21, no. 1 (April 1984).

________. «Bipolarity, Multipolarity, and the Threat of War,» in: Alan Ned Sobrosky (ed.), *Polarity and War: The Changing Stucture of International Conflict* (Boulder, Colo.: Westview, 1985).

________. «Power Shifts and the Onset of War,» in: Jack Kugler and Douglas Lemke (eds.), *Parity and War: Evaluations and Extensions of the War Ledger* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996), pp. 145-162.

________. «War and Power Transitions during Enduring Rivalries.» Paper Presented at the Annual Meeting of the Institute for the Study of Conflict Theory and International Conflict. Urbana-Champaign, Illinois. 1982.

________ and Daniel M. Jones. «Evolution of Conflict in Enduring Rivalries.» Paper Presented at the Annual Meeting of the International Studies Association. Vancouver. 20-23/3/1991.

Weber, Cynthia. *Simulating Sovereignty: Intervention, the State, and Symbolic Exchange*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Weber, Max. *Economy and Society*. New York: Bedminster Press, 1968. vol. 1

Weede, Erich. «Arms Races and Escalation: Some Persisting Doubts.» *Journal of Conflict Resolution*. vol. 24, no. 2 (June 1980).

________. «Conflict Behavior of Nation-States.» *Journal of Peace Research*. vol. 7, no. 3 (1970), pp. 229-237.

________. «World Order in the Fifties and Sixties: Dependence, Deterrence and Limited Peace.» *Peace Science Society Papers*. vol. 24 (1975).

Weldes, Jutta. «Constructing National Interests.» *European Journal of International Relations*. vol. 2, no. 3 (September 1996), pp. 275-318.

Wendt, Alexander. «The Agent-Structure Problem in International Relations Theory.» *International Organization*. vol. 41, no. 3 (Summer 1987), pp. 335-370.

________. «Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics.» *International Organization*. vol. 46, no. 2 (Spring 1992).

________. «Bridging the Theory/Meta-Theory Gap in International Relations.» *Review of International Studies*. vol. 17, no. 4 (October 1991), pp. 389-392.

________. «Constructing International Politics.» *International Security*. vol. 20, no. 1 (Summer 1995).

________. «On the Via Media: A Response to the Critics.» *Review of International Studies*. vol. 26, no. 1 (January 2000), pp. 179-180.

________. *Social Theory of International Politics*. Cambridge Studies in International Relations. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Werner, Suzanne. «In Search of Security: Relative Gains and Losses in Dyadic Relations.» *Journal of Peace Research*. vol. 34, no. 3 (August 1997).

Wight, Colin. *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Wilkenfeld, Jonathan. «Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations.» *Journal of Peace Research*. vol. 5, no. 1 (1968), pp. 56-69.

________. «Some Further Findings Regarding the Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations.» *Journal of Peace Research*. vol. 6, no. 2 (1969), pp. 147-156.

Wohlforth, William C. *The Elusive Balance: Power and Perceptions During the Cold War*. Cornell Studies in Security Affairs. New York: Cornell University Press, 1993.

________. «Measuring Power - and the Power of Theories,» in: John A. Vasquez and Colin Elman (eds.), *Realism and the Balancing of Power: A New Debate* (Upper Saddle River, N. J.: Prentice Hall, 2003).

Wolfers, Arnold. *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*. Baltimor: The Johns Hopkins Press, 1962.

Wolin, Sheldon S. «Paradigms and Political Theories,» in: Preston King and B. C. Parekh (eds.), *Politics and Experience* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), pp. 125-152.

Woods, Ngaire (ed.). *Explaining International Relations Since 1945*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

Wright, Quincy. *A Study of War*. 2 vols. Chicago: University of Chicago Press, 1942.

Young, Oran R. «Interdependencies in World Politics.» *International Journal*. vol. 24, no. 4 (December 1969), pp. 726-750.

Zakaria, Fareed. *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role*. Princeton, NJ.: Princeton University Press, 1998.

________. «Realism and Domestic Politics: A Review Essay.» *International Security*. vol. 17, no. 1 (Summer 1992).

Zehfuss, Maja. *Constructivism in International Relations: The Politics of Reality*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Zinnes, Dina A. and Jonathan Wilkenfeld. «An Analysis of Foreign Conflict Behavior of Nations,» in: Wolfram F. Hanrieder (ed.), *Comparative Foreign Policy: Theoretical Essays* (New York: David McKay, 1971), pp. 167-213.

فهرس عام

-أ-

-ب-

-ش-

-ص-

-ظ-

-ع-

-غ-

هذا الكتاب

يستفيض هذا الكتاب في عرض أهم النقاشات النظرية في حقل نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، وتحديدًا أدوار ما يُعرف بالنقاش الثاني في نظرية العلاقات الدولية بين النظريات الواقعية والمؤسساتية النيوليبرالية، والنقاش الثالث بين المقاربات الوضعية وبعد الوضعية. يبحث الكتاب في منظورات متنوعة للشؤون الدولية، تمثّل منظورات متنافسة ومتضاربة، تنقسم من حيث شكلها العام إلى عالمين: عالم الصراع (منظور كطريق إلى الحرب) وعالم التعاون (منظور كدعامة للسلام). كما يقدم الكتاب مدخلًا تحليليًا في ما وراء النظرية، أو ما يُعرف بنظرية النظرية، وهو نوع من التحقيق الذي يبحث النظرية في ذاتها، من دون اختبارها أو مطابقتها مع الشواهد الإمبيريقية. وبما أن الطابع الإمبيريقي يغلب على معظم الكتب العربية في العلاقات الدولية، يسعى هذا الكتاب إلى بناء توازن جديد، بإعادة النظرية إلى مركز التحقيق العلمي في العلاقات الدولية.

سيد أحمد قوجيلي

أستاذ محاضر في العلوم السياسية في جامعة عبد الحميد بن باديس بالجزائر، متخصص في الدراسات الدولية، حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الجزائر. باحث مشارك في المعهد الأميركي للدراسات المغاربية في الجزائر ، وفي مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. له كتب عدة، منها **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي** و**الأمن كابتزاز: جذور الدولة الحامية في العالم العربي**.

السعر: 16 دولارًا
ISBN 978-614-445-223-3
9 786144 452233

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies